

موارد السجین فی النصوص و الفتاوی

مؤلف: مولانا محمد رفیع الرحمن صاحب دیوبند

ترجمہ

مولانا محمد رفیع الرحمن صاحب دیوبند

مکتبہ دارالعلوم دیوبند، دیوبند، پاکستان

www.dawateislami.net

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى

كاتب:

نجم الدين طبسى

نشرت فى الطباعة:

مكتب الاعلام الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٣٧	موارد السجس فف النصوص و الفتاوى
٣٧	اشارة
٣٧	الإهداء
٣٧	المقدمة:
٤٠	القسم الأول فف موارد السجس
٤٠	اشارة
٤٠	الباب الأول فف الدم: و ففه سبعة عشر فصلا
٤٠	اشارة
٤١	الفصل الأول
٤١	١- الحبس فف تهمة الدم
٤١	اشارة
٤١	الروايات
٤٣	آراء فقهائنا
٤٤	النتيجة
٤٤	آراء المذاهب الاخرى
٤٤	فروع و مطالب
٤٤	الأول: أصل الحبس للمتهم بالقتل
٤٧	الثانى: فضل بعض الفقهاء بين طلب الأولياء الحبس و عدمه
٤٧	الثالث: مدة الحبس:
٤٧	الرابع: اذا قتل المتهم بالقتل غير الولى بعد ثبوت القصاص عليه او قبله، الظاهر أنه يقاد منه
٤٧	الخامس: هل يحبس القاتل خطأ؟
٤٨	السادس: هل يختص الحبس بالتهمة فف القتل أم يشمل الجرح أيضا؟

- ٤٨ السابع: هل الحبس على سبيل الوجوب أو الاستحباب
- ٤٨ [٢-] موارد يمكن إلحاقها بالحبس فى تهمة الدم
- ٤٨ أ- حبس الغلام الذى قتل اللائط به
- ٤٩ ب- الحبس مع شاهد واحد
- ٤٩ ج- الممتنعون عن اليمين فى القسامة
- ٥١ الفصل الثانى حبس من دل على شخص يراد قتله
- ٥١ الفصل الثالث حبس من امسك شخصا للقتل
- ٥١ اشارة
- ٥١ الروايات
- ٥٤ آراء فقهاءنا
- ٥٧ آراء المذاهب الاخرى
- ٥٩ فروع
- ٦٠ الفصل الرابع حبس الأمر بالقتل
- ٦٠ اشارة
- ٦٠ الروايات
- ٦١ آراء فقهاءنا
- ٦٣ آراء المذاهب الاخرى
- ٦٥ الفصل الخامس حبس من خلص القاتل من القصاص
- ٦٥ اشارة
- ٦٥ الروايات
- ٦٥ آراء فقهاءنا
- ٦٧ الفصل السادس حبس من يقوم بالاعتقال
- ٦٨ الروايات
- ٦٩ الفصل السابع حبس القاتل بعد عفو الأولياء

٦٩	اشارة
٦٩	الروايات
٧٠	آراء فقهاءنا
٧٠	آراء المذاهب الاخرى
٧٢	الفصل الثامن حبس الجانى حتى يستكمل الولى الشروط
٧٢	اشارة
٧٢	آراء فقهاءنا
٧٥	آراء المذاهب الاخرى
٧٦	الفصل التاسع حبس المسلم اذا قتل الذمى
٧٦	اشارة
٧٦	آراء فقهاءنا
٧٧	آراء المذاهب الأخرى
٧٧	الفصل العاشر حبس القاتل اذا هرب بعد أخذ الدية
٧٨	الفصل الحادى عشر حبس القاتل فى الشهر الحرام
٧٨	اشارة
٧٨	آراء فقهاءنا
٧٩	آراء المذاهب الاخرى
٧٩	الفصل الثانى عشر حبس المولى الذى قتل عبده
٧٩	اشارة
٧٩	الروايات
٨١	آراء فقهاءنا
٨٢	آراء المذاهب الاخرى
٨٣	الفصل الثالث عشر حبس العبد القاتل بأمر مولاه
٨٣	اشارة

٨٣	الروايات و آراء فقهاءنا
٨٤	آراء فقهاءنا
٨٤	آراء المذاهب الاخرى
٨٧	الفصل الرابع عشر حبس العبد القاتل عمدا
٨٧	الفصل الخامس عشر حبس من قتل مستأمننا
٨٧	الفصل السادس عشر حبس القاصد اهلاک ولده
٨٨	الفصل السابع عشر حبس المقتص له حتى يبرأ المقتص منه
٨٨	اشارة
٨٨	آراء فقهاءنا
٨٩	الباب الثاني الحبس في السرقة: و فيه اثنا عشر فصلا
٨٩	اشارة
٩٠	الفصل الأول حبس السارق في الثالثة
٩٠	اشارة
٩٠	الروايات
٩٣	آراء فقهاءنا
٩٤	آراء المذاهب الاخرى
٩٧	الفصل الثاني حبس السارق الأشل، و الأقطع
٩٧	اشارة
٩٧	الروايات
٩٨	آراء الفقهاء المثبتين للحبس
٩٩	آراء المذاهب الاخرى
٩٩	آراء فقهاءنا النافين للحبس فيه
١٠١	الفصل الثالث حبس سارق الحلية
١٠١	الفصل الرابع حبس الطزار و المختلس و القفّاف

- ١٠١ اشارة
- ١٠١ الروايات
- ١٠٢ آراء فقهاءنا فى الطرّار و المختلس و القفاف
- ١٠٣ آراء المذاهب الاخرى
- ١٠٤ الفصل الخامس حبس الناقب للبيت، و الكاسر للقفل و شبهه
- ١٠٤ اشارة
- ١٠٤ الروايات
- ١٠٤ آراء فقهاءنا
- ١٠٥ آراء المذاهب الاخرى
- ١٠٥ الفصل السادس حبس التباش
- ١٠٥ اشارة
- ١٠٦ الروايات
- ١٠٦ آراء فقهاءنا
- ١٠٨ آراء المذاهب الأخرى
- ١٠٩ الفصل السابع حبس من باع حرا
- ١٠٩ اشارة
- ١٠٩ الروايات
- ١١٠ آراء فقهاءنا
- ١١٠ آراء المذاهب الأخرى
- ١١١ الفصل الثامن حبس السارق لغيبة المسروق منه
- ١١١ اشارة
- ١١١ آراء فقهاءنا
- ١١٢ آراء المذاهب الاخرى
- ١١٢ الفصل التاسع حبس قاطع الطريق

١١٢	اشارة
١١٢	الروايات
١١٣	آراء فقهاءنا
١١٥	آراء المذاهب الاخرى
١١٦	الفصل العاشر حبس من اعان قطاع الطريق
١١٦	اشارة
١١٦	آراء فقهاءنا
١١٧	آراء المذاهب الأخرى
١١٧	الفصل الحادى عشر الحبس لتهمه السرقة
١١٧	اشارة
١١٧	أ- الحبس الى أن يأتى بالمتاع المسروق
١١٧	الروايات
١١٨	آراء المذاهب الاخرى
١١٨	ب- حبس المتهم بالسرقة حتى يحضر الشهود
١١٨	الروايات
١١٨	ج- حبس المتهم لتعديل الشهود
١١٩	د- حبس المتهم الذى يدعى ملكيته للمتع
١١٩	الفصل الثانى عشر حبس المعروف بالسرقة
١٢٠	الباب الثالث الحبس فى الإيذاء الجسمى بغير الجرح: و فيه ثلاثة فصول
١٢٠	اشارة
١٢٠	الفصل الأول حبس الممثل
١٢٠	اشارة
١٢٠	الروايات من طرقنا و كلمات فقهاءنا
١٢١	الروايات

- ١٢٢ التنكيل يوجب الانعتاق، الروايات و آراء فقهاءنا
- ١٢٢ آراء المذاهب الاخرى
- ١٢٣ الفصل الثانى حبس من حلق شعر امرأة، أو أزاله
- ١٢٣ اشارة
- ١٢٣ الروايات
- ١٢٤ آراء فقهاءنا
- ١٢٤ آراء المذاهب الاخرى
- ١٢٥ الفصل الثالث حبس من ضرب عبده
- ١٢٥ الباب الرابع الحبس فى السب و الإيذاء و الافتراء: و فيه اربعة فصول
- ١٢٥ اشارة
- ١٢٥ الفصل الأول هل يحبس ساب النبى (ص)
- ١٢٥ اشارة
- ١٢٦ الروايات من طرفنا
- ١٢٦ آراء فقهاءنا
- ١٢٨ آراء المذاهب الاخرى
- ١٢٩ الفصل الثانى حبس من سبّ مسلما أو هجاه
- ١٢٩ اشارة
- ١٣٠ آراء فقهاءنا
- ١٣٠ آراء المذاهب الاخرى
- ١٣١ الفصل الثالث حبس من يؤذى الناس
- ١٣٢ الفصل الرابع حبس الأمر بالافتراء
- ١٣٢ الباب الخامس الحبس فى ترك الواجبات و فعل المحرمات: و فيه اربعة فصول
- ١٣٢ اشارة
- ١٣٣ الفصل الأول الحبس للمنع عن محارم الله

- ١٣٣ الروايات
- ١٣٣ آراء فقهاءنا
- ١٣٤ آراء المذاهب الاخرى
- ١٣٤ الفصل الثاني حبس تارك الفرائض
- ١٣٤ اشارة
- ١٣٤ آراء فقهاءنا
- ١٣٤ آراء المذاهب الاخرى
- ١٣٧ الفصل الثالث حبس المبتدع
- ١٣٨ الفصل الرابع هل يحبس المكثر للحديث عن النبي (ص)؟
- ١٣٨ الروايات
- ١٣٩ الباب السادس الحبس فى السحر و أضرابه: و فيه فصلان
- ١٣٩ اشارة
- ١٣٩ الفصل الأول حبس الساحر و الكاهن و العزاف
- ١٣٩ اشارة
- ١٣٩ معنى الكهانة
- ١٤٠ آراء فقهاءنا
- ١٤١ آراء المذاهب الاخرى
- ١٤١ الفصل الثاني حبس المنجم
- ١٤١ اشارة
- ١٤٢ معنى المنجم
- ١٤٢ آراء فقهاءنا
- ١٤٤ الباب السابع حبس بعض أصحاب السلوك المنحرف و المحدودين: و فيه ستة فصول
- ١٤٤ اشارة
- ١٤٤ الفصل الأول حبس شاهد الزور

١٤٥	اشارة
١٤٥	الروايات من طرق الفريقين
١٤٦	آراء فقهاءنا
١٤٨	آراء المذاهب الاخرى
١٤٩	الفصل الثانى حبس العالم الفاسق، الطبيب الجاهل، المكربى المفلس
١٤٩	اشارة
١٤٩	الرواية
١٥٠	آراء فقهاءنا
١٥٠	آراء المذاهب الاخرى
١٥١	الفصل الثالث حبس السكارى المتباعجين بالسكاكين
١٥١	الروايات
١٥٢	الفصل الرابع حبس الاشرار- الفاسدين
١٥٢	اشارة
١٥٢	الروايات
١٥٣	آراء فقهاءنا
١٥٣	آراء المذاهب الاخرى
١٥٤	الفصل الخامس حبس من اقيم عليه حد القطع حتى يبرأ
١٥٤	الروايات
١٥٥	الفصل السادس الحبس للاستتابه عن الذنب
١٥٥	الباب الثامن حبس المرتد: و فيه ثلاثة فصول
١٥٥	اشارة
١٥٦	الفصل الأول حبس المسلم الذى يرتد
١٥٦	اشارة
١٥٦	الروايات من طرقنا

- ١٥٦ الروايات من طرق السنة
- ١٥٧ آراء فقهاءنا
- ١٥٨ آراء المذاهب الاخرى
- ١٦٠ الفصل الثاني حبس المرأة المرتدة
- ١٦٠ اشارة
- ١٦١ معنى الرواية
- ١٦٢ آراء فقهاءنا
- ١٦٥ آراء المذاهب الاخرى
- ١٦٧ هل تخلد المرتدة فى السجن؟
- ١٦٨ الفصل الثالث حبس من يرى الأوهية فى على (ع)
- ١٦٨ الباب التاسع الحبس فى الفحشاء؛ و فيه عشرة فصول
- ١٦٨ اشارة
- ١٦٩ الفصل الأوّل الحبس لإقامة الحد
- ١٦٩ اشارة
- ١٦٩ الروايات
- ١٧١ آراء فقهاءنا
- ١٧١ آراء المذاهب الاخرى
- ١٧٢ تنبيهان
- ١٧٢ الفصل الثاني الحبس للفصل بين حدّين
- ١٧٢ اشارة
- ١٧٣ الروايات
- ١٧٤ آراء فقهاءنا
- ١٧٤ آراء المذاهب الاخرى
- ١٧٤ الفصل الثالث الحبس للمنع من الزنى

١٧٤	الروايات
١٧٥	و من المذاهب الاخرى
١٧٥	الفصل الرابع حبس الزانى باخته
١٧٥	اشارة
١٧٦	الروايات
١٧٦	آراء فقهاءنا
١٧٨	الفصل الخامس حبس الزانية
١٧٨	اشارة
١٧٩	الآيات و الروايات
١٧٩	آراء المفسرين
١٨٢	آراء المذاهب الاخرى
١٨٢	آراء فقهاءنا
١٨٢	آراء المذاهب الاخرى
١٨٣	الفصل السادس حبس الزانى غير المحصن
١٨٣	اشارة
١٨٣	الروايات
١٨٣	آراء فقهاءنا
١٨٤	آراء المذاهب الاخرى
١٨٤	الفصل السابع حبس الممسك على الزنى
١٨٤	الفصل الثامن حبس القواد
١٨٤	اشارة
١٨٥	الروايات
١٨٥	آراء فقهاءنا
١٨٦	آراء المذاهب الاخرى

١٨٧ مدة النفي
١٨٧ الفصل التاسع هل يحبس في اللواط؟
١٨٧ اشارة
١٨٧ الروايات
١٨٨ آراء فقهاءنا
١٨٨ آراء المذاهب الاخرى
١٨٩ الفصل العاشر حبس من يطأ جاريته المشتركة
١٨٩ اشارة
١٨٩ آراء فقهاءنا
١٨٩ آراء المذاهب الاخرى
١٩٠ الباب العاشر الحبس في الخمر و المسكرات: و فيه اربعة فصول
١٩٠ اشارة
١٩٠ الفصل الاوّل حبس الشارب نهار الصيام
١٩٠ اشارة
١٩١ آراء فقهاءنا
١٩١ الفصل الثاني حبس ساقى الخمر
١٩٢ الفصل الثالث حبس السكران حتى يفيق
١٩٢ آراء المذاهب
١٩٢ الفصل الرابع حبس السكران اذا أقرّ بحق
١٩٢ اشارة
١٩٢ آراء فقهاءنا
١٩٣ آراء المذاهب الاخرى
١٩٣ الفصل الخامس: حبس المكثّر للخمر
١٩٣ [آراء فقهاءنا]

١٩٤	الباب الحادى عشر الحبس فى مسائل الزوجية: و فيه ثمانية فصول
١٩٤	اشارة
١٩٤	الفصل الأول حبس المولى الممتنع من الفىء أو الطلاق
١٩٤	اشارة
١٩٤	معنى الايلاء:
١٩٥	الآيات و الروايات
١٩٦	آراء فقهاءنا
١٩٨	آراء المذاهب الاخرى
١٩٩	الفصل الثانى حبس المظاهر الممتنع عن الفىء أو الطلاق
١٩٩	اشارة
١٩٩	الروايات
١٩٩	آراء فقهاءنا المصرحين بالحبس
٢٠٠	آراء فقهاءنا ممن لم يصرح بالحبس
٢٠١	آراء المذاهب الاخرى
٢٠١	الفصل الثالث حبس الممتنع عن تعيين زوجته أو زوجاته
٢٠١	اشارة
٢٠١	آراء فقهاءنا
٢٠٢	آراء المذاهب الاخرى
٢٠٢	الفصل الرابع الحبس فى امتناع احد الزوجين من الطلاق
٢٠٣	الفصل الخامس حبس الزوج و الولى لترك النفقة
٢٠٣	اشارة
٢٠٣	الروايات
٢٠٤	آراء فقهاءنا
٢٠٦	آراء المذاهب الاخرى

- ٢٠٧ الفصل السادس حبس الزوج الممتنع عن اللعان
- ٢٠٨ اشارة
- ٢٠٨ الآثار من غير طرقنا
- ٢٠٨ آراء المفسرين
- ٢٠٨ آراء فقهاءنا
- ٢٠٩ آراء المذاهب الاخرى
- ٢١٠ الفصل السابع حبس الزوج فى بعض موارد الطلاق
- ٢١٠ اشارة
- ٢١١ فرع
- ٢١٢ الفصل الثامن حبس من يؤذى زوجته
- ٢١٢ الباب الثانى عشر حبس أعداء الدولة و مناوئيه: و فيه أحد عشر فصلا
- ٢١٢ اشارة
- ٢١٣ الفصل الأول هل يحبس الجاسوس؟
- ٢١٣ اشارة
- ٢١٣ ما ورد فى الجاسوس
- ٢١٤ آراء فقهاءنا القائلين بالتعزير
- ٢١٨ آراء المذاهب الاخرى القائلين بالحبس
- ٢١٨ آراء فقهاءنا حول: تجسس الذمى
- ٢٢٠ آراء المذاهب الاخرى
- ٢٢٠ آراء الفقهاء حول خروج الجاسوس الى الجهاد
- ٢٢١ آراء المذاهب الاخرى القائلين بغير الحبس
- ٢٢٢ آراء فقهاءنا حول المعاهد و المستأمن اذا تجسس
- ٢٢٢ الفصل الثانى حبس الباغى
- ٢٢٢ اشارة

- ٢٢٣ آراء فقهاؤنا فى معنى الباغى
- ٢٢٣ آراء المذاهب الاخرى
- ٢٢٤ الروايات
- ٢٢٥ آراء فقهاؤنا
- ٢٢٦ آراء المذاهب الاخرى
- ٢٢٧ الفصل الثالث حبس الاسرى
- ٢٢٧ اشارة
- ٢٢٧ الروايات و النصوص
- ٢٢٩ الفصل الرابع اخذ الرهائن و حبس الكفار و البغاة مقابل اسر المسلمين و حبسهم
- ٢٢٩ اشارة
- ٢٣٠ آراء الفقهاء
- ٢٣١ الفصل الخامس حبس غير البالغ من المشركين
- ٢٣١ اشارة
- ٢٣١ آراء القائلين بالحبس
- ٢٣١ آراء القائلين بعدم قبول قوله
- ٢٣٢ آراء القائلين بالقبول بلا يمين
- ٢٣٢ الفصل السادس حبس الممتنعين عن دفع الجزية
- ٢٣٣ الفصل السابع حبس اهل الجزية اذا ارادوا الفرار الى دار الحرب
- ٢٣٣ الفصل الثامن حبس من اراد الخروج على الإمام (ع)
- ٢٣٤ الفصل التاسع حبس المحارب
- ٢٣٤ اشارة
- ٢٣٥ الآيه الشريفه و تفسيرها
- ٢٣٦ آراء فقهاؤنا القائلين بالحبس
- ٢٣٧ آراء فقهاؤنا القائلين بالتغريب

- ٢٣٨ آراء المذاهب الاخرى
- ٢٣٩ القائلون بغير الحبس
- ٢٤٠ الفصل العاشر حبس العجزة و النساء و الأطفال من البغاء
- ٢٤٠ اشارة
- ٢٤٠ آراء فقهاءنا
- ٢٤١ آراء المذاهب الاخرى
- ٢٤١ الفصل الحادى عشر الحبس للنزول على حكم الامام
- ٢٤١ [الفصل الثانى عشر] حبس من يؤذى النبى ص:
- ٢٤٢ الباب الثالث عشر حبس العمال و الموظفين: و فيه ثلاثة فصول
- ٢٤٢ اشارة
- ٢٤٢ الفصل الاوّل حبس العامل الخائن
- ٢٤٢ اشارة
- ٢٤٢ الروايات
- ٢٤٥ الفصل الثانى حبس ملقن العامل الخائن
- ٢٤٥ الفصل الثالث حبس الأمير المداهن
- ٢٤٦ الباب الرابع عشر الحبس فى الحقوق المالية: و فيه ثمانية عشر فصلا
- ٢٤٦ اشارة
- ٢٤٧ الفصل الاوّل حبس الممتنع عن اداء دينه
- ٢٤٧ اشارة
- ٢٤٧ الروايات
- ٢٥٠ آراء فقهاءنا
- ٢٥٣ آراء المذاهب الاخرى
- ٢٥٥ مدة الحبس
- ٢٥٦ فروع

- ٢٥٦ الفرع الأول: هل يتعين على الموسر المماطل الحبس، أو ان الحاكم مخير بينه و بين بيع ماله؟
- ٢٥٦ الفرع الثاني: هل يحبس الوالد فى دين ولده؟
- ٢٥٦ اشارة
- ٢٥٧ و مما يلحق به: حبس الوالد ببيع مال ابنته، أو يأخذ مهرها:
- ٢٥٨ الفرع الثالث: هل يحبس المديون لو كان مريضاً أو اجيراً للغير
- ٢٥٨ اشارة
- ٢٥٨ آراء فقهاءنا
- ٢٥٨ الفرع الرابع: هل يحبس العاقله اذا امتنعوا من أداء الديه؟
- ٢٥٩ الفرع الخامس: هل يحبس المديون للدولة؟
- الفرع السادس: لا نرى منعا فى شمول الأدلة لحبس المسلم للذمي، و الذمي للمسلم، و الحربى المستأمن، و العبيد و النساء، و السيد فى دين
- ٢٥٩ الفرع السابع: قد يقال تحبس المرأة التى تبيع دار زوجها بغير رضاه الى أن يجيز ذلك
- ٢٦٠ الفرع الثامن: قيل يحبس الصبى التاجر، و المتلف متاع الغير تأديبا
- ٢٦١ الفرع التاسع: قد يقال بحبس الشفيح الذى لم يسلم الثمن فى الحال
- ٢٦١ الفصل الثانى حبس المديون الذى يدعى العسر
- ٢٦١ اشارة
- ٢٦١ الروايات و الآثار
- ٢٦٢ كلمات الاعلام حول الروايه
- ٢٦٣ آراء فقهاءنا
- ٢٦٦ آراء المذاهب الاخرى
- ٢٦٨ فروع
- ٢٦٨ الفرع الأول: هل يحبس مدعى الاعسار من دون حلف مدعى اليسار؟
- ٢٦٨ الفرع الثانى: مدة الحبس:
- ٢٦٨ اشارة
- ٢٦٨ آراء فقهاءنا

- ٢٦٩ آراء المذاهب الاخرى
- ٢٦٩ الفرع الثالث: هل يجبر على التكسب:
- ٢٧٠ الفرع الرابع: هل يسلم المديون المعسر الى الغرماء ليستعملوه?:
- ٢٧٠ فيه أقوال ثلاثة
- ٢٧٠ القول الأول: ما أورده العلامة في القواعد:
- ٢٧٠ القول الثاني: ان يدفع الى الغرماء ليستعملوه أو يؤاخره
- ٢٧٠ القول الثالث: ما اختاره ابن حمزة في الوسيلة:
- ٢٧١ الفرع الخامس: هل يحبس المكاتب اذا عجز عن نجم من نجومه؟
- ٢٧٢ الفصل الثالث حبس المديون المعسر، لو صرف المال في الحرام أو كان مخالفا للحق
- ٢٧٢ اشارة
- ٢٧٣ آراء فقهاءنا
- ٢٧٣ الفصل الرابع حبس المفلس حتى يبيع أمواله
- ٢٧٣ اشارة
- ٢٧٤ آراء فقهاءنا
- ٢٧٥ آراء المذاهب الاخرى
- ٢٧٥ الفصل الخامس حبس الغاصب، و آكل مال اليتيم، و خائن الامانة
- ٢٧٥ اشارة
- ٢٧٦ الروايات
- ٢٧٦ آراء فقهاءنا
- ٢٧٨ آراء المذاهب الاخرى
- ٢٧٨ الفصل السادس حبس الراهن
- ٢٧٨ اشارة
- ٢٧٨ آراء فقهاءنا
- ٢٨٠ آراء المذاهب الاخرى

٢٨٠	الفصل السابع حبس الكفيل
٢٨٠	اشارة
٢٨١	الروايات
٢٨٢	- الآثار -
٢٨٢	آراء فقهاءنا
٢٨٥	آراء المذاهب الاخرى
٢٨٦	فرع: حكم المكفول لو كان محبوسا
٢٨٦	آراء فقهاءنا
٢٨٦	الفصل الثامن حبس المدعى عليه الممتنع عن الكلام
٢٨٦	اشارة
٢٨٧	آراء فقهاءنا القائلين بالحبس
٢٩٠	آراء المذاهب الاخرى
٢٩٠	آراء فقهاءنا القائلين برد اليمين
٢٩١	الفصل التاسع حبس الملتوى فى المحكمة، و الذى اغلظ للحاكم فى القول
٢٩١	اشارة
٢٩١	آراء فقهاءنا
٢٩٢	آراء المذاهب الاخرى
٢٩٣	الفصل العاشر حبس المدعى عليه الممتنع عن الحضور فى المحكمة
٢٩٣	اشارة
٢٩٣	آراء فقهاءنا
٢٩٤	آراء المذاهب الاخرى
٢٩٤	الفصل الحادى عشر حبس المدعى عليه حتى يحضر المدعى الشهود
٢٩٤	اشارة
٢٩٥	آراء فقهاءنا المثبتين للحبس

- ٢٩٥ آراء فقهاءنا النافين للحبس
- ٢٩٧ آراء المذاهب الاخرى
- ٢٩٩ الفصل الثانى عشر حبس المدعى عليه حتى يعدل الشهود
- ٢٩٩ اشارة
- ٢٩٩ آراء فقهاءنا
- ٣٠١ آراء المذاهب الاخرى
- ٣٠١ مدة الحبس
- ٣٠٢ اشارة
- ٣٠٢ آراء فقهاءنا
- ٣٠٢ آراء المذاهب الاخرى
- ٣٠٢ الفصل الثالث عشر الحبس فى النكول
- ٣٠٢ و فيه فروع:
- ٣٠٢ الفرع الاول: حبس الناكل عن اليمين فى الدين للميت، و الوارث الناكل عن اليمين فى الوصية
- ٣٠٢ اشارة
- ٣٠٣ آراء فقهاءنا
- ٣٠٥ آراء المذاهب الاخرى
- ٣٠٥ الفرع الثانى: حبس المدعى عليه الناكل عن اليمين مع عدم البينة للمدعى
- ٣٠٥ اشارة
- ٣٠٥ آراء فقهاءنا
- ٣٠٧ آراء المذاهب الاخرى
- ٣٠٧ الفرع الثالث: حبس المدعى عليه الناكل عن الجواب و التفسير:
- ٣٠٧ اشارة
- ٣٠٧ آراء فقهاءنا
- ٣٠٩ آراء المذاهب الاخرى

- ٣٠٩ الفرع الرابع: حبس المدعى عليه لو انكر وجود المحكوم به:
- ٣١٠ الفصل الرابع عشر حبس الشهود الى وقت صلاة العصر
- ٣١٠ الآيات و الروايات
- ٣١١ آراء المفسرين
- ٣١٢ آراء المذاهب الاخرى
- ٣١٣ الفصل الخامس عشر حبس العبد الذى يخاف اباقه
- ٣١٣ الروايات
- ٣١٤ الفصل السادس عشر حبس العبد الآبق
- ٣١٤ اشارة
- ٣١٤ الروايات
- ٣١٤ آراء فقهاءنا
- ٣١٥ آراء المذاهب الاخرى
- ٣١٦ الفصل السابع عشر حبس المولى الشريك اذا أبى عن دفع حصّة شريكه
- ٣١٦ اشارة
- ٣١٦ الروايات و الآثار
- ٣١٦ آراء فقهاءنا
- ٣١٧ آراء المذاهب الاخرى
- ٣١٨ الفصل الثامن عشر هل يجبس صاحب الماشية، اذا افسدت الحرث و الزرع؟
- ٣١٨ اشارة
- ٣١٨ آراء المذاهب الاخرى
- ٣١٩ القسم الثانى فى الحقوق و الاحكام
- ٣١٩ اشارة
- ٣٢٠ الفصل الاول حق المسجون اذا ثبتت براءته
- ٣٢٠ اشارة

- ٣٢٠ آراء فقهاءنا
- ٣٢٢ من هو الضامن؟
- ٣٢٢ اشارة
- ٣٢٣ اما خطأ الحاكم:
- ٣٢٣ اشارة
- ٣٢٣ آراء فقهاءنا
- ٣٢٤ اما خطأ الشهود:
- ٣٢٤ اشارة
- ٣٢٤ آراء فقهاءنا
- ٣٢٤ آراء المذاهب الاخرى
- ٣٢٥ الفصل الثاني حقه في حضور الشعائر الدينية
- ٣٢٥ اشارة
- ٣٢٥ الروايات
- ٣٢٥ آراء فقهاءنا
- ٣٢٧ آراء المذاهب الاخرى
- ٣٢٧ الفصل الثالث حقه في ملاقاته اقربائه و غيرهم
- ٣٢٧ اشارة
- ٣٢٧ الروايات و الآراء
- ٣٢٨ الفصل الرابع حقه في الرفاهية
- ٣٢٨ اشارة
- ٣٢٨ الروايات و الآراء
- ٣٢٨ آراء المذاهب الاخرى
- ٣٣٠ الفصل الخامس حقه في الاجازة
- ٣٣٠ الفصل السادس حقه في تعجيل محاكمته

- ٣٣٠ اشارة
- ٣٣١ الروايات
- ٣٣١ آراء فقهاءنا
- ٣٣٤ آراء المذاهب الاخرى
- ٣٣٥ الفصل السابع حقه في حضور زوجته معه
- ٣٣٥ اشارة
- ٣٣٥ الروايات
- ٣٣٦ آراء فقهاءنا
- ٣٣٦ آراء المذاهب الاخرى
- ٣٣٧ الفصل الثامن هل يحبس لو كان مريضا أو اجيرا؟
- ٣٣٧ اشارة
- ٣٣٧ آراء فقهاءنا
- ٣٣٨ آراء المذاهب الاخرى
- ٣٣٨ الفصل التاسع فصل النساء عن الرجال في السجن
- ٣٣٨ اشارة
- ٣٣٩ النصوص التاريخية
- ٣٣٩ آراء الفقهاء
- ٣٤٠ الفصل العاشر فصل الاحداث عن الكبار، و المسلمين عن غيرهم
- ٣٤٠ اشارة
- ٣٤٠ الآراء
- ٣٤١ الفصل الحادى عشر تشغيل المسجون
- ٣٤٢ الفصل الثانى عشر نفقة المسجون
- ٣٤٢ اشارة
- ٣٤٢ الروايات و الآثار

- ٣٤٤ و يستدل بروايات اخرى
- ٣٤٦ آراء فقهاءنا
- ٣٤٧ آراء المذاهب الاخرى
- ٣٤٨ الفصل الثالث عشر لو مرض فى السجن فعلى من تكاليفه
- ٣٤٩ الفصل الرابع عشر تحريم التعذيب لانتزاع الاقرار
- ٣٤٩ اشارة
- ٣٤٩ أ- الروايات و الآثار
- ٣٤٩ اشارة
- ٣٥٢ آراء فقهاءنا
- ٣٥٣ آراء المذاهب الاخرى
- ٣٥٥ ب- النصوص التى توهم بالجواز
- ٣٥٧ ج- كلمات المجوزين
- ٣٥٧ اشارة
- ٣٥٧ آراء المذاهب الاخرى
- ٣٥٨ [د] لو مات السجين
- ٣٥٨ الفصل الخامس عشر معنى التأديب و التشديد فى السجن و حدوده
- ٣٥٨ اشارة
- ٣٥٩ اما التشديد فى السجن
- ٣٦٣ الفصل السادس عشر الخروج من السجن
- ٣٦٥ الفصل السابع عشر هل التعزير يشمل الحبس؟
- ٣٦٥ اشارة
- ٣٦٥ التعزير لغة
- ٣٦٦ التعزير عند الفقهاء
- ٣٦٧ الفرق بين الحد و التعزير

٣٦٨	فقهاؤنا المصرحون بشمول التعزير او التأديب للحبس
٣٦٩	آراء المذاهب الاخرى
٣٧٠	التعزير المالى
٣٧١	الفصل الثامن عشر لو لم يكن للقاضى سجن
٣٧١	الفصل التاسع عشر حكم السجن و اقامة الحد فى الحرم
٣٧١	اشارة
٣٧١	آراء فقهاءنا
٣٧٢	آراء المذاهب الاخرى
٣٧٢	الفصل العشرون بناء السجن فى الإسلام
٣٧٢	اشارة
٣٧٣	النصوص
٣٧٤	الكلمات و الآراء
٣٧٦	الفصل الواحد و العشرون ما كتب حول الموضوع مستقلا أو ضمنا
٣٧٧	[الفهارس]
٣٧٧	الفهارس العامة
٣٧٧	فهرس الآيات القرآنية
٣٧٨	سورة البقرة- ٢
٣٧٨	سورة آل عمران- ٣
٣٧٨	سورة النساء- ٤
٣٧٨	سورة المائدة- ٥
٣٧٨	سورة الانعام- ٦
٣٧٨	سورة التوبة- ٩
٣٧٩	سورة مريم- ١٩
٣٧٩	سورة النور- ٢٤

٣٧٩	سورة العنكبوت- ٢٩
٣٧٩	سورة محمد- ٤٧
٣٧٩	سورة الممتحنة- ٦٠
٣٧٩	فهرس احاديث المعصومين عليهم السلام
٣٧٩	أ
٣٨٣	ب
٣٨٣	ت
٣٨٣	ث
٣٨٤	ج
٣٨٤	ح
٣٨٤	د
٣٨٤	ر
٣٨٤	س، ش
٣٨٤	ص، ض
٣٨٤	ع
٣٨٥	ف
٣٨٦	ق
٣٨٦	ك
٣٨٧	ل
٣٨٧	م
٣٨٨	ن
٣٨٨	ه
٣٨٨	و
٣٨٩	ي

٣٩٠	فهرس الأثار
٣٩٠	أ
٣٩١	ب
٣٩١	ت
٣٩١	ج
٣٩١	خ
٣٩١	ر
٣٩١	ش
٣٩١	ص
٣٩١	ع
٣٩٢	ف
٣٩٢	ق
٣٩٢	ك
٣٩٢	ل
٣٩٢	م
٣٩٣	و
٣٩٣	ى
٣٩٣	فهرس اسماء المعصومين عليهم السلام
٣٩٤	فهرس الأعلام (الأسماء و الألقاب)
٣٩٤	الأسماء
٣٩٤	[أ]
٤٠١	ب
٤٠٢	ت
٤٠٢	ث

٤٠٢	ج
٤٠٢	ح-خ
٤٠٤	د-ذ
٤٠٤	ر
٤٠٤	ز
٤٠٥	س
٤٠٦	ش
٤٠٧	ص-ط
٤٠٧	ع
٤١١	غ
٤١١	ف
٤١٢	ق
٤١٢	ك
٤١٢	ل
٤١٢	م
٤١٥	ن
٤١٦	ه
٤١٦	و
٤١٦	ى
٤١٧	فهرس الألقاب
٤١٧	أ
٤١٧	ب
٤١٧	ث
٤١٨	ج

٤١٨ ح

٤١٨ خ

٤١٩ د- ذ

٤١٩ ر- ز

٤١٩ س

٤١٩ ش

٤٢٠ ص

٤٢٠ ط

٤٢١ ف

٤٢١ ق

٤٢١ ك- گ

٤٢٢ م

٤٢٣ ن

٤٢٣ و- ی

٤٢٣ فهرس الأماكن

٤٢٣ [أ]

٤٢٤ ب

٤٢٤ ت

٤٢٤ ج

٤٢٤ ح

٤٢٥ خ

٤٢٥ د

٤٢٥ ر

٤٢٥ س

٤٢٥	ش
٤٢٥	ص - ض - ط
٤٢٦	ع
٤٢٦	ف
٤٢٦	ق
٤٢٦	ك
٤٢٦	م
٤٢٧	ن
٤٢٧	هـ
٤٢٧	و
٤٢٧	ى
٤٢٧	فهرس القبائل و الفرق
٤٢٨	فهرس الأعداد و الأرقام
٤٢٨	الواحد
٤٢٩	الاثنان
٤٢٩	الثلاثة
٤٣٠	الاربعة
٤٣٠	الخمسة
٤٣٠	الستة
٤٣٠	الثمانية
٤٣١	التسعة
٤٣١	العشرة
٤٣١	العشرون
٤٣١	الثلاثون

- ٤٣١ الاربعون
- ٤٣١ الخمسون
- ٤٣١ خمسة و سبعون
- ٤٣٢ الثمانون
- ٤٣٢ المائة فما فوق
- ٤٣٣ فهرس الاشعار
- ٤٣٣ مصادر البحث
- ٤٣٣ اشارة
- ٤٣٣ ألف -
- ٤٣٤ ب -
- ٤٣٥ ت -
- ٤٣٦ ج -
- ٤٣٦ ح -
- ٤٣٧ خ -
- ٤٣٧ د - ذ -
- ٤٣٧ ر -
- ٤٣٨ س -
- ٤٣٨ ش -
- ٤٣٩ ص - ط -
- ٤٣٩ ع -
- ٤٣٩ غ -
- ٤٤٠ ف -
- ٤٤٠ ق -
- ٤٤١ ك -

٤٤١-ل-

٤٤١-م-

٤٤٤-ن-

٤٤٥-ه-

٤٤٥-و-

٤٤٥-ى-

٤٤٥ تعريف مركز القائمة باصفهان للتحريات الكمبيوترية

موارد السجن في النصوص و الفتاوى

إشارة

نام كتاب: موارد السجن في النصوص و الفتاوى

سرشناسه : طبسى، نجم الدين، - ١٣٣٤

عنوان و نام پديدآور : موارد السجن في النصوص و الفتاوى: دراسه تتناول موارد السجن و حقوق السجين / تاليف نجم الدين الطبسى
مشخصات نشر : قم: الحوزه العلميه القم، مكتب الاعلام الاسلامى، مركز النشر، ١٤١٦ق. = ١٣٧٤.

مشخصات ظاهري : ص ٦٣٢

فروست : (دفتر تبليغات اسلامى حوزة علميه قم ١٦٧)

شابك : ٩٦٤-٤٢٤-٠١٦-٢بها: ٩٠٠٠ريال ؛ ٩٦٤-٤٢٤-٠١٦-٢بها: ٩٠٠٠ريال

يادداشت : كتابنامه: ص. [٦١٤] - ٦٣٢؛ همچنين به صورت زيرنويس

موضوع : زندان (فقه)

موضوع : زندانيان

موضوع : زندان -- احاديث

شناسه افزوده : حوزة علميه قم. دفتر تبليغات اسلامى. مركز انتشارات

رده بندي كنگره : ١٩٥/٦/٨٢٤٨/١٣٧٤

رده بندي ديويى : ٢٩٧/٣٧٥

شماره كتابشناسى ملي : م ٧٥-٤٩٥٧

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أهدى هذا الجهد المتواضع الى سيدى و مولاي صاحب الأمر و الزمان الإمام «الحجة بن الحسن العسكري» عجل الله فرجه الشريف، و
كلّى أمل أن يقع منه موقع القبول و الرضا.

المؤلف

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٧

المقدمة:

باسمه تعالى

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السّلام على النّبي المصطفى محمّد و اهل بيته الطّاهرين، سيّما بقيّة الله في الأرضين الحجّة ابن
الحسن المهدي ارواحنا لتراب مقدمه الفداء.

و بعد قبل عشر سنوات خلون وقع في يدي كتيب تناول فيه مؤلفه بعض المسائل الاسلاميه، منها مسألة السجن، الّا انه كان قد تناولها
بشكل محدود من خلال موارد قليلة، ممّا اشعرني بأن البحث بحاجة الى مزيد من السعة و العمق و الشمول، الأمر الذي كان قد دفعني

الى البحث في هذه المسألة لمعرفة كلياتها و تفصيلاتها و خصائصها و لجمع اطرافها و نسج خيوطها املا في ان اوفق لرسم صورة تامة الملامح كاملة الأبعاد لهذه المسألة من خلال الاجابة عن العديد من الأسئلة المرتبطة بالموضوع كالأسئلة التالية، على سبيل المثال لا الحصر:

- ١- هل ان هناك جرائم يعالجها الإسلام بالسجن؟
 - ٢- هل السجن مقصور على موارد توقيفية محدودة، لا يجوز تعديها؟ أم ان السجن تعزير، أمره الى الحاكم الشرعى موردا و مدة؟
 - ٣- هل ثمة جرائم عقوبتها الحبس المؤبد؟
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٨
- ٤- كيف تعامل الدولة الاسلامية السجناء؟ هل ثمة منهج تربوي و عملي تغييرى تقوم على اساسه هذه المعاملة؟
 - ٥- هل يسمح للسجناء بالاتصال بذويهم او بلقائهم؟ و فى أية موارد؟
 - ٦- هل يسمح لهم بالخروج اثناء مدة الحبس، و فى أية حالة؟
 - ٧- هل يعذب السجين فى الدولة الاسلامية، و فى أية شروط؟
 - ٨- لو أقر السجين بشيء بعد التعذيب أو بالتهديد بالحبس و التعذيب، فما هى قيمة هذا الاعتراف و الإقرار من الناحية الشرعية؟ و اسئلة أخرى كثيرة...
- هذه التفصيلات التى تنشأ من ترابطها و اتساقها صورة الموضوع بكل أبعادها. بذلت قصارى طاقتى و غاية جهدى - بتوفيق من الله تبارك و تعالى - حول التحقيق فيها، منقطعاً اليها طيلة اربع سنين، و فى العطلات الصيفية للحوزة العلمية المقدسه خاصة. راجعت المجامع الحديثية و الفقهية، أغوص فى بحارها، مفتشا فى أعماقها عن ضالتي، ثم خرجت و فى يدي أكثر من مائة مورد، و وقفت على ما هو اعم من المؤبد و النظارة و المؤقت.
- كانت الخطوة الأولى: جمع الآيات الكريمة و الروايات و الأحاديث الشريفة التى تتعلق بالسجن أولها نوع من الاشارة اليه. و كانت الخطوة الثانية: البحث عن الدلالة، و عن صحة أسناد الأحاديث و الروايات.
- و الخطوة الثالثة: مراجعة فتاوى الفقهاء فى ما يتعلق بالموضوع، مراعيًا فى ذلك الترتيب الزمنى و سنه الوفاة.
- و الخطوة الرابعة: نقل الفتاوى التى تتعلق بالسجن، و المستندة الى قواعد عامة من دون ورود نص خاص فى خصوص المورد.
- و الخطوة الخامسة: الاشارة الى موارد الاتفاق بين الامامية و غيرها من المسلمين، و الى ما تنفرد به الامامية من آراء، و ما يتفرد به غيرهم، و ما تقوله الامامية ازاء ما يتفرد به سواهم.
- و لا ادعى ان ما قمت به على هذا الصعيد كان جامعا مانعا... لكننى نظرا الى قلة من نهض بالتأليف فى مثل هذا الموضوع بخاصة، و ندرة البحوث المختصة فى موضوعنا هذا و مواضع اخرى فى الدراسات الحوزوية العليا، يمكننى القول اننى وفقت (و الحمد لله)
- موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٢٩
- لجمع ما هو نادر فى فنه و ألفت بينه.
- و مع ذلك كله، فلتكن هذه المحاولة بداية لمن يريد ان يخوض فى هذا الجانب من بحر الفقه الاسلامى.
- و فى الختام، اود ان الفت نظر القارئ العزيز الى النقاط التالية:

- ١- ليس الكتاب كتاب فتوى بل هو عرض للأدلة و الفتاوى، فمن اراد الرأى النهائى فى كل مسألة فعليه مراجعة الفقهاء و مراجع التقليد ادام الله عزهم، و استفتائهم فى ذلك.
- ٢- اننى اعرض الروايات الواردة عن غير الامامية، و فتاواهم، من اجل الاطلاع على متبنياتهم فى هذا المجال او مقايستها مع متبنيات الإمامية، و لا بد ان نشير الى ان لكل منهما طريقته الخاصة فى الاستدلال، بناء على الاختلاف فى بعض المباني الاصولية، كالقياس و

الاستحسان ... و ان اتفقوا في اصول مهمّة اخرى كحجية ظواهر الكتاب مثلا...

٣- ان الموارد التي ذكرتها في الحبس، ليست كلها موارد للحبس واقعا، فقد اتيت بكل ما جاء تحت عنوان الحبس، و من كل الآراء الاسلامية، من اجل ان اجمع كل الموارد التي قيل بلزوم الحبس فيها، ثم ليتعين ما هو الصواب من خلال التمهيص و المناقشة.

٤- مما يؤسف له ان بعض الكتب، تكتفي ببعض الروايات التي تضيء جانبا من القضية موضوعه البحث، ثم تدعى أنّها توصلت الى تحديد رأى الإسلام في تلك القضية، من دون مراجعة الروايات ذات الدلالات المعارضة، و من دون مراجعة اسانيدها، و العناية بتمييز الصحيح من الضعيف، و من دون الاهتمام بفتاوى الفقهاء و مستنداتها.

فلربما تأثر الكاتب بشعارات خلافة بما يتعلق بالسجن و السجناء، و هي غير اسلامية، فينسبها الى الإسلام بلا دليل و لا مستمسك، او يتنكر لما هو من الإسلام بلا حجة و دليل.

لقد حاولت ان يكون كل رأى متبنى في هذه الدراسة معتمدا على دليله و مستمسكه، خالصا من كل شائبة غير اسلامية.

٥- حرصت على ان تكون هذه المحاولة قائمة على اساس المقارنة بين آراء الفقهاء المسلمين بعامه، و بذلت الجهد في أن لا يشذ رأى اسلامي عن هذا الحصر، و أُلّا ينحصر البحث في اطار رأى الامامية فقط، مع ما احسّه من اسف بالغ، حيث أرى الكثير الكثير من المصنفات التي تغصّ بها المكتبة الاسلامية، في شتى المباحث و الموضوعات، تكتفي

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٠

بنقل آراء المذاهب الاربعة، معرضة عن كل رواية او رأى مدوّن في مصنفات الامامية، مع ان المؤلفات الامامية و ما حوته من الروايات و آراء الفقهاء تبلغ عشرات الالوف او تزيد، بل ان بعض تلك المصنفات المحسوبة على الإسلام- مع الأسف- تتعرض الى آراء بعض المارقين عن الإسلام كالخوارج و غيرهم، في حين تأبى ان تنهل من معين فقهاء الامامية، الزلال الظهور. و في المقابل نجد أن كثيرا من مصنفات الامامية قامت على اساس المقارنة بين فقه الامامية و المذاهب الاخرى، خذ مثلا: الانتصار، الخلاف، التذكرة ... و غيرها كثير.

٦- لا بدّ من الانتباه الى حقيقة إن كل شبكة جزئية من الاحكام الاسلامية التي تتعلق بمجال من مجالات الحياة الاجتماعية لا يمكن ان تؤتي ثمارها على الوجه الصحيح الا- بتطبيق كل أحكام الإسلام على كل هذه الحياة الاجتماعية، أى لا بدّ من نزول شبكة كل الاحكام الاسلامية لتحكم واقع حياة الناس، حتى يمكن لأحكام المجال الخاص ان تعطي نتائجها صحيحة تامّة، من هنا نستنتج انّ شبكة احكام السجن لا تؤتي ثمارها التربوية و العملية الا بوجود حكومة اسلامية تطبق كل احكام الإسلام على جميع مرافق حياة المجتمع.

٧- إن هذا الكتاب يحتوي على قسمين: اما القسم الأوّل: في موارد السجن- و هي العمدة من هذه المجموعة- و قد رتبها على اربعة عشر بابا، و كل باب يحتوي على فصول قد تناهز العشرين. و اما القسم الثاني: فهو مركّب من عشرين فصلا حول حقوق السجن و أحكامه، و ما يتعلّق بالموضوع من أبحاث تاريخية و غيرها.

٨- لقد عرضت هذه المحاولة على جمع من اساتذة الحوزة العلمية في قم المقدّسة، من ذوى الاعتبار و المكانة الرفيعة، و على بعض الكتاب و اهل الفضيلة، فتنصلوا بكثير من الملاحظات النافعة و التوجيهات القيمة و التنبيهات النيرة، التي استفدت منها في سدّ الثغرة و النقص ... فمنهم من اتعب نفسه الزكية في مراجعة جميع هذه الدراسة و مطالعتها بدقة، و اخصّ بالذكر: شيخنا الاستاذ آية الله الشيخ محمّد الفاضل اللنكراني و حجة الإسلام و المسلمين الشيخ على الكوراني و اخي العزيز حجة الإسلام الشيخ محمد جعفر الطبسي و حجة الإسلام الشيخ محمد على الانصاري و غيرهم، كما تفضل آخرون بمطالعة شطر من المسودات، و اخصّ بالذكر: آية الله الشيخ يوسف الصانعي، و حجة الإسلام و المسلمين السيد جعفر مرتضى العاملي و حجة

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣١

الإسلام الشيخ محمد جواد الطبسى ... فلهم على ايدى لا تنسى و اود ان أنوه الى:
اننى قد اعددت رسالة مماثلة لهذه الرسالة فى «موارد النفى و التغريب» ارجو ان اوفق فى القريب العاجل الى اخراجه و نشره، و الله
المسدّد للصواب.

قم المقدسة- نجم الدين الطبسى ٣/ صفر الخير/ ١٤١١ يوم ميلاد الامام محمد بن على الباقر عليه السلام
موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٣

القسم الأول فى موارد السجن

إشارة

- الباب الاول: الحبس فى الدم.
- الباب الثانى: الحبس فى السرقة.
- الباب الثالث: الحبس فى الايذاء الجسمى بغير الجرح.
- الباب الرابع: الحبس فى الايذاء الروحى و السب.
- الباب الخامس: الحبس فى ترك الواجبات و فعل المحرّمات.
- الباب السادس: الحبس فى السحر و اضرايه.
- الباب السابع: حبس بعض اصحاب السلوك المنحرف و المحدودين.
- الباب الثامن: حبس المرتد.
- الباب التاسع: الحبس فى الفحشاء.
- الباب العاشر: الحبس فى الخمر و المسكرات.
- الباب الحادى عشر: الحبس فى المسائل الزوجية.
- الباب الثانى عشر: حبس اعداء الدولة و مناوئها.
- الباب الثالث عشر: حبس العمال و الموظفين.
- الباب الرابع عشر: الحبس فى الحقوق المالية.
- موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٥

الباب الأول فى الدم: و فيه سبعة عشر فصلا

إشارة

- الحبس فى تهمة الدم.
- و يلحق بها:
- أ- حبس الغلام الذى قتل اللائط به.
- ب- الحبس مع شاهد واحد.
- ج- حبس الممتنعين عن اليمين فى القسامة.
- ٢- حبس من دل على شخص يراد قتله.

- ٣- حبس من امسك شخصا للقتل.
 - ٤- حبس الأمر بالقتل.
 - ٥- حبس من خلص القاتل من القصاص.
 - ٦- حبس من يقوم بالاغتيال.
 - ٧- حبس القاتل بعد عفو الأولياء.
 - ٨- حبس الجانى حتى يستكمل الولي، الشروط.
 - ٩- حبس المسلم اذا قتل الذمى.
 - ١٠- حبس القاتل اذا هرب، بعد اخذ الدية.
 - ١١- حبس القاتل فى الشهر الحرام.
 - ١٢- حبس المولى الذى قتل عبده.
 - ١٣- حبس العبد القاتل بأمر مولاه.
 - ١٤- حبس العبد القاتل عمدا.
 - ١٥- حبس من قتل مستأمنا.
 - ١٦- حبس القاصد إهلاك ولده.
 - ١٧- حبس المقتص له حتى يبرأ المقتص منه.
- موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٧

الفصل الأول

١- الحبس فى تهمة الدم

إشارة

وردت روايات عند الفريقين بحبس المتهم بالقتل، كما أفتى بمضمونها كثير من فقهاءنا، و مالك بن أنس، و إن خالف فى ذلك المحقق الحللى و الشهيدان و غيرهم بدعوى انها عقوبة لم يثبت موجبها. كما وقع البحث فى مدة الحبس، فالأكثر على أنه: ستة أيام و منهم من قال: ثلاثة و نسب الى بعض أنه الى سنة. و لكن هذا كله فى تهمة القتل فقط فلا يشمل تهمة الجرح كما صرح بذلك فى الجواهر (١). و نتعرض أولا الى الروايات، ثم الى كلمات الفقهاء.

الروايات

١- الكافى: على بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلى، عن السكونى، عن أبى عبد الله (ع) قال: «إنّ النبى (ص) كان يحبس فى تهمة الدم ستة أيام، فإن جاء أولياء

(١). جواهر الكلام ٤٠: ٢٦٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٨

المقتول بينه، و آلا خلى سبيله» (١).

و رواه الشيخ في التهذيب ١٠: ١٥٢ ح ٣٩ و في سنده: أبى اسحاق، و رواه أيضا في ١٠: ١٧٤ ح ٢٣- و فيه «فإن جاء أولياء المقتول بثبت، و آلا خلى سبيله».

و رواه أيضا في ١٠: ٣١٢ ح ٥- و فيه «فإن جاء أولياء المقتول بينه ثبت».

قال العلامة المجلسي: «ضعيف على المشهور» (٢).

٢- دعائم الإسلام مرسلًا: عن على (ع) أنه قال: «لا حبس في تهمة آلا في دم.

و الحبس بعد معرفة الحق ظلم» (٣).

٣- و فيه: و عنه «أمير المؤمنين (ع)» أنه دخل يوما الى مسجد الكوفة من الباب القبلي، فاستقبله نفر فيهم فتى حدث يبكى، و القوم يسكتونه، فوقف عليهم أمير المؤمنين (ع) فقال للفتى: ما يبكيك؟ فقال: يا أمير المؤمنين إن أبى خرج مع هؤلاء النفر في سفر للتجارة، فرجعوا و لم يرجع أبى، فسألتهم عنه، فقالوا: مات، و سألتهم عن ماله، فقالوا: لم يخلف مالا، فقدّمتهم الى شريح فلم يقض لى عليهم بشيء غير اليمين، و أنا اعلم يا أمير المؤمنين، أن أبى كان معه مال كثير.

فقال لهم أمير المؤمنين (ع): «ارجعوا» فردّهم معه؛ و وقف على شريح فقال:

«ما يقول هذا الفتى، يا شريح؟» فقال شريح: يا أمير المؤمنين، إن هذا الفتى ادعى على هؤلاء القوم دعوى، فسألته البينة فلم يحضر احدا، فاستحلفتهم، فقال أمير المؤمنين: «هيات يا شريح ليس هكذا يحكم في هذا» فقال شريح: فكيف أحكم يا أمير المؤمنين فيه؟ فقال على (ع): «أنا أحكم فيه، و لأحكم اليوم فيه بحكم ما حكم به بعد داود النبي (ع) أحد» ثم جلس فى مجلس القضاء، و دعا بعبد الله بن أبى رافع- و كان كاتبه- و أمره أن يحضر- صحيفه و دواة، ثم أمر بالقوم أن يفرّقوا فى نواحي المسجد، و يجلس كل رجل منهم الى ساريه، و اقام مع كل واحد منهم رجلا و أمر بأن تغطى رءوسهم، و قال لمن حوله: «إذا سمعتمونى كبرت فكبروا» ثم دعا برجل

(١). الكافي ٧: ٣٧٠ ح ٥.

(٢). انظر ملاذ الاخير ١٦: ٣٠٣، ٣٥٦، ٦٨١- و مرآة العقول ٢٤: ٢٠٣.

(٣). دعائم الإسلام ٢: ٥٣٩ ح ١٩١٦- و عنه المستدرک ١٧: ٤٠٣ ح ٣ و ١٨: ٢٧٢ ح ١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٩

منهم، فكشف عن وجهه، و نظر اليه و تأمله، و قال: «أظنون أنى لا- أعلم ما صنعتم بأبى هذا الفتى؟ أنى اذا لجاهل» ثم أقبل عليه فسأله، فقال: مات يا أمير المؤمنين، فسأله كيف كان مرضه؟ و كم مرض؟ و أين مرض؟ و عن أسبابه فى مرضه كلها؟ و حين احتضر، و من تولى تغميضه؟ و من غسله؟ و ما كفن فيه؟ و من حملة؟ و من صلى عليه؟

و من دفنه؟ فلما فرغ من السؤال رفع صوته، و قال: «الحبس الحبس» فكبر و كبر من كان معه، فارتاب القوم، و لم يشكوا أن صاحبهم قد أقرّ.

ثم دعا برجل آخر، فقال له مثل ما قال للأول، فقال: يا أمير المؤمنين، إننا كنت واحدا من القوم، و قد كنت كارها لقتله، و أقرّ بالقتل. ثم دعاهم واحدا واحدا من القوم، فاقروا أجمعون ما خلا الأول، و أقرّوا بالمال جميعا و ردّوه، و الزمهم ما يجب من القصاص، فقال شريح: يا أمير المؤمنين كيف كان حكم داود، فى مثل هذا الذى أخذته عنه «...؟» (١).

قال المجلسي «ره» عن هذا الحديث ضمن بيان له: «ضعيف على المشهور» (٢).

٤- عجائب الأحكام: «إنّ عليا حبس متهما بالقتل، حتى نظر في أمر المتهمين معه بالقتل.» (٣)

٥- السنن الكبرى: «عن أبي جعفر: إنّ عليا (ع) قال: إنّما الحبس حتى يتبين للإمام، فما حبس بعد ذلك فهو جور» (٤).

٦- الحاكم: «عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده: أنّ النبي (ص) حبس رجلا في تهمة» (٥).

قال الشوكاني: رواه الخمسة إلا ابن ماجه: وفيه دليل على أنّ الحبس كما يكون حبس عقوبة، يكون حبس استظهار في غير حق، بل لينكشف به بعض ما ورائه، وقد

(١). دعائم الإسلام ٢: ٤٠٤ ح ١٤١٨ و عنه المستدرک ١٧: ٣٨٥ ح ٢، انظر الوسائل ١٨: ٢٠٤- البحار ٤٠: ٢٥٩ الكافي ٧: ٣٧١ ح ٨

(٢). مرآة العقول ٢٤: ٢٠٤.

(٣). عجائب الاحكام: ٦٢.

(٤). السنن الكبرى ٦: ٥٣.

(٥). مستدرک الحاكم ٤: ١٠٢- رواه الترمذی ٤: ٢٨. أقضية رسول الله ص: ٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٠

بوب أبو داود على هذا الحديث، فقال: باب «في الحبس في الدين و غيره» (١).

٧- وفيه عن أبي هريرة: «إنّ النبي (ص) حبس في تهمة يوما و ليلة.

و قال الحاكم: استظهارا و احتياطا» (٢).

قال الهيثمي: «و في السند ابراهيم بن خثيم بن عراق، و هو متروك عندهم.» (٣).

٨- المصنف: «عن معمر، عن بهز بن حكيم بن معاوية، عن أبيه، عن جده، قال:

أخذ النبي (ص) ناسا من قومي في تهمة، فحبسهم، فجاء رجل من قومي النبي (ص) و هو يخطب، فقال: يا محمد! على ما تحبس

جيرتي؟ فصمت النبي (ص) عنه فقال: إنّ الناس يقولون: إنّك لتنهى عن الشرّ و تستخلى به، فقال النبي (ص) ما يقول: فجعلت أعرض

بينهما بكلام مخافة أن يسمعهما فيدعو علي قومي دعوة لا يفلحون بعدها، قال:

فلم يزل النبي (ص) حتى فهمها، فقال: قد قالوها؟ و قال: قائلها منهم؟ و الله لو فعلت لكان علي ما كان عليهم خلوا عن جيرانه» (٤).

٩- وفيه: «إنّ النبي ص حبس رجلا في تهمة ساعة من نهار ثم خلى عنه» مصنف عبد الرزاق ٨: ٣٠٦ ح ١٥٣١١ كنز العمال ٥: ٨٥٠ ح

١٤٥٤١

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسي: «و المتهم بالقتل ينبغي أن يحبس ستة أيام، فإن جاء المدعى بيّنه، أو فصل الحكم معه، و إلاّ خلى سبيله» (٥).

٢- القاضي ابن البراج: «و اذا اتهم انسان بالقتل، و جب أن يحبس ستة أيام، فإن احضر المدعى بيّنه تشهد له بما ادّعاه، أو فصل

الحكم فيه، و إلاّ أطلق من الحبس، و لم يكن للمدعى سبيل عليه.» (٦)

٣- ابن حمزة: «و المتهم بقتل اخر لم يخل: اما انكر، او أقّر، فإن انكر، حبس ثلاثة

(١). نيل الاوطار ٧: ١٥٢.

- (٢). مستدرک الحاكم ٤: ١٠٢.
- (٣). كشف الاستار ٢: ١٢٨ ح ١٣٦٠.
- (٤). مصنف عبد الرزاق ١٠: ٢١٦ ح ١٨٨٩١ - أحمد ٥: ٢ - سنن ابو داود ٣: ٣١٤ - سنن الترمذی ٤: ٢٨ - أفضیة رسول الله ص: ٧ السنن الكبرى ٦: ٥٣ - التراتیب الاداریة ١: ٢٩٦ - المعجم الكبير ١٩: ٤١٤ و ٩٩٦ و ٩٩٨.
- (٥). النهاية: ٧٤٤.
- (٦). المهذب ٢: ٥٠٣.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤١
- ایام، فإن قامت علیه بیئنة، و الا خلی سبيله» «١».
- ٤- المحقق الحلی: «اذا اتهم، و التمس الولی حبسه حتى یحضر بیئنة، ففي اجابته تردد، و مستند الجواز ما رواه السكونی ...، و فی السكونی ضعف» «٢».
- ٥- و قال فی المختصر: «قیل: یحبس المتهم بالدم ستة أيام، فان ثبتت الدعوی، و الا خلی سبيله، و فی المستند ضعف، و فيه تعجیل لعقوبة لم یثبت سببها.» «٣»
- ٦- العلامة الحلی: «لو اتهم بالقتل و قام اللوث حبس اذا طلب الولی ذلك حتى یحضر بیئنة لروایة السكونی عن الصادق (ع): إن النبی كان یحبس فی تهمة الدم ستة أيام، فإن جاء الأولیاء بالبیئنة، و الا خلی سبيله.» «٤»
- ٧- و قال فی المختلف: «و التحقیق أن نقول: إن حصلت التهمة للحاكم بسبب، لزم الحبس ستة ايام عملا بالروایة و تحفظاً للنفوس عن الاتلاف، و ان حصلت لغيره فلا عمل بالاصل.» «٥»
- ٨- و قال فی القواعد: «قیل و یحبس المتهم فی الدم مع التماس خصمه حتى یحضر البيئنة.» «٦»
- ٩- الفاضل الابی: «هذه الفتوى مستفادة مما رواه السكونی عن أبی عبد الله ع و السكونی عامی و القائل به هو الشيخ، و ربما كان نظره أيضا إلى أن فيه احتیاطا فی تفتیش الدماء» كشف الرموز ٢: ٦١٦ ١٠ - الشهيد الأول: «قاعدة ٢١٧: ضابط الحبس توقف استخراج الحق علیه و یثبت فی مواضع .. و المتهم بالدم ستة ايام.» «٧»
- ١١- الفاضل المقداد: «فی موارد الحبس: و المتهم بالدم ستة ايام.» «٨»
- ١٢- الشهيد الثاني فی الروضة: «و الروایة (أی روایة السكونی) ضعيفة و الحبس

(١). الوسيلة: ٤٦١.

(٢). شرايع الإسلام ٤: ٢٢٧.

(٣). المختصر النافع ٢: ٢٩٨.

(٤). تحرير الاحكام ٢: ٢٥٤.

(٥). مختلف الشيعة: ٩: ٣١٨ المسألة ٢٤.

(٦). قواعد الاحكام ٢: ٢٩٨ - انظر: المقتصر لابن فهد ٤٣٢.

(٧). القواعد و الفوائد ٢: ١٩٢.

(٨). نضد القواعد الفقهية: ٤٩٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٢

تعجيل عقوبة لم یثبت موجبها فعدم جوازه أجود.» «١»

١٣- و قال في المسالك: «القول بحبس المتهم بالدم ستة أيام للشيخ و اتباعه..

و الأصح عدم الحبس قبل ثبوت الحق مطلقاً.» (٢)

١٤- الفيض الكاشاني: «و هل يجوز حبس المنكر الى أن يحضر بيئته المدعى؟ قيل نعم الى ستة أيام كما في الخبر و قيل: ثلاثة أيام و لا مستند له، و الأصح عدم الحبس قبل ثبوت الحق مطلقاً.» (٣)

١٥- الشيخ محمد حسن النجفي ...: «و على كل حال فلا يخلو العمل بالخبر المزبور هنا- خبر السكوني- من قوة لاعتضاده بعمل من عرفت، و حكاية الاجماع على العمل بأخبار الراوى المزبور الذى فى غالب رواياته التوقع (٤) عنه، المؤيد بتتبع كثير من المقامات المنفرد فى روايتها.. نعم الظاهر اختصاص الحكم بالقتل دون الجراح.» (٥)

«المماقنى: «إذا اتهم رجل بالدم و التمس الولي الحاكم حبسه حتى يحضر بيئته، ففي إجابته إلى ذلك و حبسه ستة أيام وجه لا يخلو من قرب» مناهج المتقين ٥١٥.

١٦- الامام الخميني: «لو اتهم رجل بالقتل، و التمس الولي من الحاكم حبسه، حتى يحضر البيئته، فالظاهر جواز إجابته، إلّا اذا كان الرجل ممن يوثق بعدم فراره، و لو أحر المدعى إقامة البيئته الى ستة أيام يخلّى سبيله.» (٦)

١٧- السيد الخوئي: «لو اتهم رجل بالقتل، حبس ستة أيام، فإن جاء أولياء المقتول بما يثبت به القتل فهو، و إلّا خلّى سبيله.» (٧)

(١). الروضة البهية ١٠: ٧٦.

(٢). مسالك الافهام ١٥: ٢٢٣.

(٣). مفاتيح الشرائع ٢: ١٢٤.

و قد اكتفى العلامة المجلسي بنقل الاقوال فى المسألة: كتاب الحدود و القصاص و الديات ص ٩٥.

(٤). كذا فى النسخ الثلاثة و لعل الصحيح «النوفلى» و الله العالم، (هامش الجواهر).

(٥). جواهر الكلام ٤١: ٢٦٠.

(٦). تحرير الوسيلة ٢: ٤٨٠.

(٧). مباني تكملة المنهاج ٢: ١٢٣.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٣

١٨- السيد الكلبيگاني: «نعم لو أراد ولي المقتول، فله أن يحبس المتهم لمدة ستة أيام، فإن لم يثبت فى هذه المدة يفرج عنه.» (١)

١٩- الخونسارى: «و أما ما ذكر من تعجيل العقوبة مع عدم ثبوت سببها فيمكن أن يقال فيه: انه لا مانع من الاحتياط من جهة حفظ النفوس كالاحتياط فى حفظ المال، فان المدين الذى يدعى الاعسار و عدم التمكن من تأدية الدين يحبس حتى يظهر حاله.

و المؤدب للصبى يضرب الصبى للاهتمام بدرسه مع امكان قصوره و عدم تقصيره.

و بناء العقلاء الاعتماد بخبر الثقة مع أنه كثيرا يتفق خلاف مقصودهم للزوم الحرج الشديد فى البناء على تحقق القطع بل بلزوم اختلال عيش بنى آدم» جامع المدارك ٧: ٢٤٩.

قال السبزواري: لو اتهم شخص بالقتل و التمس الولي من الحاكم الشرعى حبسه حتى تحضر البيئته جاز له إجابته إن كان ممن يحتمل فراره دون من لم يكن كذلك، و لو أحر الولي إقامة البيئته الى ستة أيام يخلّى سبيله.

قال: لأن ذلك فى الجملة من شئون الحسبة و للحاكم الشرعى الولاية عليها، و لا يعد ذلك من تعجيل العقوبة قبل الاستحقاق حتى لا يجوز، و فى خبر السكوني ... و لا وجه للمناقشة فى الحديث بضعف السكوني، لاحتفائه بقرائن توجب سكون النفس إلى التوثيق أو الصدور و لذا استقر نظر المحققين على الاعتماد عليه بلا فرق بين قتل النفس و الجراح لأنه بعد أن رأى الحاكم الصلاح فيه و كان

ذلك من شئون الحسبة يكون الحكم موافقا للقاعدة، فلا وجه للاقتصار على خصوص مورد النص حينئذ.
مهذب الأحكام ٢٨: ٢٧٩.

النتيجة

الأصل الأولى يقتضى عدم جواز حبس الغير و حصره بمجرد التهمة، إلا أن يقوم دليل. و هو فى المقام: اما رواية السكونى، و قبولها على المبنى. و اما رواية الدعائم فدلاليتها واضحة، و أنما الإشكال فى سندها و فى كتاب الدعائم، و اما الرواية الثالثة، فمرسلة و اما الرواية الرابعة- عن أبى جعفر «ع» - و إن كانت مطلقة و تشمل المورد، الا أنها مرسلة.
و اما الرواية الخامسة فهى مرسلة، و إن كانت ظاهرة الدلالة فى حبس المتهم بالدم، اذ فيها «الحبس الحبس».
و اما الرواية السادسة، فهى غير ظاهرة فى المطلوب، مع ضعف السند، و كذلك الرواية الثامنة.
ثم إن عملنا برواية السكونى فلا بد من القول بوجوب حبسه لمدة ستة ايام، و لا وجه لدعوى- ينبغى- كما عن الشيخ الطوسى إلا أن يراد به الوجوب.
و قد يقال بأن هذه التهمة لو تحققت عند الحاكم فيحبس المتهم و إلا فلا، عملا بمقتضى ظاهر رواية السكونى، حيث تحققت التهمة عند النبى (ص) فحبس المتهم، و إن امكن دعوى الحبس، حتى و لو لم تحصل التهمة للحاكم، عملا بمقتضى الإطلاق، ثم لو قلنا: إن حكمه تشريع الحبس هى المنع من فرار المتهم لكان لتفصيل «تحرير الوسيلة» وجهها.
هذا كله مع قطع النظر عن اهمية الدم، و لزوم مراعاة الاحتياط فيها، و الا فبمجرده يكفى للقول بحبس المتهم بالقتل.

(١). مجمع المسائل ٣: ٢٠٨.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٤

آراء المذاهب الاخرى

٢٠- المدونة: «مالك»: فى المتهم بالدم اذا ردّت اليمين عليه، أنه لا- يبرأ دون أن يحلف خمسين يمينا، فأرى أن يحبس حتى يحلف خمسين يمينا.» (١)
٢١- قال المرادوى فى اللوث: «و إن طلبوا أيمانهم فنكلوا، لم يحبسوا- قال: هذا المذهب، بلا ريب و جزم به فى الهداية، و المذهب و الخلاصة و الهادى، و الوجيز و غيرهم، و قدّمه فى المغنى و المحرر و الشرح، و النظم، و الرعايتين، و الحاوى الصغير و غيرهم و عنه: يحبسون، حتى يقرّوا، أو يحلفوا، و اطلقهما فى الفروع و الزركشى» (٢).

فروع و مطالب

الأول: أصل الحبس للمتهم بالقتل

، و استدل عليه برواية السكونى و أن عمل فقهاءنا برواياته يجبر ضعفها، و كذا بمرسلة الدعائم و سائر المراسيل، و مراعاة الاحتياط و التحفظ فى الدماء. و خالف الآخرون، لأنّ الحبس تعجيل عقوبة لم يثبت موجبها، فلا يجوز، و بتضعيف السكونى، و روايته لأنها

مخالفة للأدلة «٣» و بإرسال بقية الروايات.

الثاني: فصل بعض الفقهاء بين طلب الأولياء الحبس و عدمه

«٤» و لعل مستندهم انه يعتبر في اخذ الحاكم الحق، طلب ذى الحق ٥.

الثالث: مدة الحبس:

- ١- ستة ايام، و هو مقتضى رواية السكونى بعد حمل اطلاق مرسله الدعائم على رواية السكونى، أو العمل برواية السكونى رأساً، لإرسال رواية الدعائم، و هو رأى الشيخ الطوسى فى النهاية و جمع من الإمامية.
- ٢- ثلاثة ايام، و هو قول ابن حمزة و يحتمل أن يكون دليله الغاء الخصوصية فى

(١). المدونة الكبرى ٦: ٤١٦.

(٢). الانصاف ١٠: ١٤٨- انظر ١١: ٢٦٠.

(٣). انظر المختلف: ٩: ٣١٧ المسألة ٢٤ عن السرائر ٣: ٣٤٣.

(٤) ٤ و ٥. انظر الجواهر ٤١: ٢٦٠.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٥

التأجيل الى ثلاثة فى امهال المرتد و الشفيح و شموله للمقام. «١»

٣- سنة كاملة، نقل ذلك عن الاسكافى، و لا دليل عليه و يحتمل أن يكون تصحيح ستة، فيكون موافقاً للشيخ و اتباعه. «٢»

٤- الحبس الى إحضار البيئنة أو فصل الخصومة من دون تحديد بزمان، اذ لم يتعرضوا له «٣».

الرابع؛ اذا قتل المتهم بالقتل غير الولي بعد ثبوت القصاص عليه او قبله، الظاهر أنه يقاد منه

، و ذلك لأن موجب القود إزهاق النفس المعصومة المكافئة، عمداً عدواناً:

١- قال العلامة الحلى رحمه الله: «و لو وجب على مسلم قصاص فقتله غير الولي وجب عليه القود.» «٤»

٢- قال السيد الخوئى: «اذا كان على مسلم قصاص، فقتله غير الولي بدون إذنه، ثبت عليه القود. بلا خلاف و لا اشكال، لأنه محقون الدم بالاضافة اليه..» «٥».

٣- قال السرخسى: «و اذا قتله رجل فى حبس الامام قبل أن يثبت عليه شىء ثم قامت البيئنة بما صنع. فعلى قاتله القود، لأن العصمة و التقويم لا يرتفع بمجرد التهمة ما لم يقض القاضى بحل دمه بعد ما قتل، لفوات المحل، فوجود هذه البيئنة كعدمها إلا أن يكون القاتل هو ولى المقتول الذى قتله هذا، فى قطع الطريق، فحينئذ لا يلزمه شىء، لأنه استوفى حق نفسه.» «٦»

الخامس: هل يحبس القاتل خطأ؟

لم أجد من تعرض لهذه المسألة، و لعل ذلك لوضوحها، فان مقتضى القواعد أنه لا حبس عليه، لأن الحبس اما حد أو تعزير و هما مرفوعان عن المخطئ بحديث الرفع.

قال فى المدونة: «قلت: أ رأيت القتل خطأ هل فيه تعزير و حبس فى قول مالك؟»

(١). مسالك الافهام ١٥: ٢٢٣.

(٢). جواهر الكلام ٤١: ٢٦١.

(٣). القواعد و الفوائد ٢: ٢٩٨.

(٤). تحرير الاحكام ٢: ٢٤٨.

(٥). مباني تكملة المنهاج ٢: ٦٩.

(٦). المبسوط ٩: ٢٠٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٦

قال: ما سمعت من مالک فيه شيئاً، و لا علمت أنّ أحدا يعزر في الخطأ أو يحبس فيه، و أرى أنّه ليس عليه حبس و لا تعزير. «١»

السادس: هل يختص الحبس بالتهمة في القتل أم يشمل الجرح أيضا؟

قد يقال بالشمول و ذلك نظرا الى لفظ «الدم» في الروايات، و قد يجاب: بأنّ المراد بها خصوص القتل بقريته الذيل «فإن جاء أولياء

المقتول..» و قد استظهر الجواهر اختصاص الحكم بالقتل. «٢»

و عن الشهيد: «المتهم بالقتل او في بعض العبارات: بالدم و هو يشمل الجراح» شرح الارشاد الجنائيات و قال الخونساري: «هل يشمل

مطلق الدم او خصوص القتل؟

لعل ذكر المقتول مانع عن الاطلاق». جامع المدارك ٧: ٢٤٩.

السابع: هل الحبس على سبيل الوجوب أو الاستحباب

، الظاهر من كلام الشيخ في النهاية هو الثاني حيث قال: ينبغي. و ظاهر الباقيين الوجوب.

[٢-] موارد يمكن إلحاقها بالحبس في تهمة الدم

أ- حبس الغلام الذي قتل اللانط به

المناقب: «عن أبي القاسم الكوفي، و القاضي النعمان في كتابيهما قالوا: رفع الى عمر أنّ عبدا قتل مولاه. فأمر بقتله، فدعاه على عليه

السلام، فقال له: أقتلت مولاك؟ قال نعم، قال: فلم تقتله؟ قال: غلبني على نفسي و أتاني في ذاتي، فقال (عليه السلام) لأولياء المقتول:

أ دفنتم وليكم؟ قالوا: نعم: قال: و متى دفنتموه؟ قالوا الساعة، قال لعمر: احبس هذا الغلام، فلا تحدث فيه حدثا حتى تمرّ ثلاثة أيام، ثم

قال لأولياء المقتول: اذا مضت ثلاثة ايام فاحضرونا فلما مضت ثلاثة ايام حضروا، فأخذ على (ع) بيد عمر، و خرجوا، ثم وقف على قبر

الرجل المقتول، فقال على (ع) لأولياته: هذا قبر صاحبكم؟ قالوا: نعم، قال: احفروا، فحفروا حتى انتهوا الى اللحد فقال: أخرجوا ميتكم،

فنظروا الى أكفانه في اللحد، و لم يجدوه، فاخبروه بذلك.

فقال على عليه السلام: الله أكبر، الله أكبر، و الله ما كذبت و لا كذبت سمعت

(١). المدونة الكبرى ٦: ٤٢٠.

(٢). جواهر الكلام ٤١: ٢٦١- انظر مفتاح الكرامة ١٠: ٨٤ تعليقات على باب القصاص.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٧

رسول الله (ص) يقول: من يعمل من أمتي عمل قوم لوط، ثم يموت على ذلك، فهو مؤجل الى أن يوضع في لحده، فاذا وضع فيه، لم يمكث أكثر من ثلاث حتى تقذفه الأرض الى جملة قوم لوط، المهلكين، فيحشر معهم». (١)
و قد تضعف الرواية بالإرسال، و لعلها واقعة خاصة كما ذكر الشهيد الثاني في بعض قضايا علي (عليه السلام) «٢» خاصة اذ لم يكن مع الدعوى شاهد، نعم أفتى فقهاؤنا بوجوب الدفع و هدر دم الشاذ:

١- قال ابن البراج: «و اذا اراد انسان غلاما أو امرأة على فجور فدفعاه عن أنفسهما فمات كان دمه هدرا.» (٣)

٢- قال المحقق الحلبي: «للإنسان أن يدفع عن نفسه و حريمه ... و يذهب دم المدفوع هدرا جرحا كان أو قتلا.» (٤)

٣- قال الشهيد الثاني: «و الأقوى وجوب الدفع عن النفس و الحریم مع الإمكان و لا يجوز الاستسلام» «... ٥».

ب- الحبس مع شاهد واحد

١- قال الشيباني: «و لا كفالة في الحدود و القصاص، و لا يحبس فيها، حتى يشهد شاهدان، أو شاهد عدل يعرفه القاضي» «... ٦».
٢- المدونة: «قلت: أ رأيت إن شهد شاهد على القتل خطأ أو عمدا، أ تحبس هذا المشهود عليه حتى تسأل عنه؟ قال: أما في الخطأ، فلا يحبس لأنه إنما يجب الدية على العاقلة، و أما في العمد، فانه يحبسه، حتى يسأل عن الشاهد، فاذا زكى، كانت

- (١). مناقب ابن شهر آشوب ٢: ٣٦٤- و عنه المستدرک ١٤: ٣٤٥ ح ٩- درر الاخبار ١: ٢٥٩ نقلا- عن (الغرر و الدرر) للسيد المرتضى- شرح الاخبار ٢: ٣٢٠ ح ٦٥٨- البحار ٧٩: ٧١ و ٢٤.
(٢). انظر الروضة البهية ١٠: ١٦٨- ملاذ الاخبار ١٦: ٦٨٥.
(٣). المهذب ٢: ٥١٤.
(٤). شرايع الإسلام ٤: ١٨٩- جواهر الكلام ٤١: ٦٥٢.
(٥). مسالك الافهام ١٥: ١٥.
(٦). الجامع الصغير للشيباني: ٣٦٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٨

القسامة، و ما لم يترك لم تكن فيه قسامة، قلت: و هذا قول مالك» (١).

أقول: لقد تعرض فقهاؤنا- في باب دعوى القتل و ما يثبت به- لهذه المسألة و أن القتل و ما يجب به القصاص لا يثبت إلا بشاهدين، أو شاهداً و امرأتين- كما في المبسوط و عن الفاضل- و لكن عن ابن الجنيدي و أبي الصلاح و الشيخ في النهاية و القاضي و العلامة في المختلف: يثبت بالرجل و امرأتين الدية دون القصاص (٢).

و على أي حال لا يثبت بالشاهد الواحد لا القصاص و لا الدية، نعم يتحقق به التهمة فيحبس الى ستة ايام- على التفصيل الذي مرّ.

ج- الممتنعون عن اليمين في القسامة

لم تصرح الروايات الواردة من طرفنا و لا فتاوى فقهاؤنا بالحبس في هذه الحالة:

١- التهذيب: عن فضالة بن ايوب، عن ابان عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: «في رجل كان جالسا مع قوم فمات و

هو معهم، أو رجل وجد في قبيلة، و على باب دار قوم، فادعى عليهم، فقال: ليس عليهم شيء، و لا يطل دمه» (٣).

٢- و فيه عن ابن سنان، عن أبي عبد الله (ع) نحوه، قال: «لا يطل دمه و لكن يعقل.» (٤)

١- قال الشيخ الطوسي، في الجمع بينها و بين الروايات التي فيها «أن يغرم أهل تلك القرية إن لم توجد بينة على أهل تلك القرية، أنهم ما قتلوه.

قال: لا تنافي بين هذين الخبرين و بين الأخبار المتقدمة، لأنّ الدية، أنما تلزم أهل القرية و القبيلة الذين وجد القتل فيهم إذا كانوا متهمين بقتله و امتنعوا من القسامه حسب ما قدمناه فيما مضى، فأما إذا لم يكونوا متهمين بقتله، أو أجابوا الى القسامه فلا دية عليهم، و يؤدى دية القتل من بيت المال» (٥ ...).

(١). المدونة الكبرى ٦: ٤٢٠.

(٢). انظر جواهر الكلام ٤١: ١٩٦ / كتاب القصاص.

(٣). التهذيب ١٠: ٢٠٥ ح ١٣.

(٤). التهذيب ١٠: ٢٠٥ ح ١٤ و ١٥.

(٥). التهذيب ١٠: ٢٠٥ ح ١٤ و ١٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٩

٢- و قال المحقق الحلّي: «و لو وجد في قرية مطروقة، أو خلة من خلال العرب، أو في محلة مفردة مطروقة، و إن انفردت، فإن كان هناك عداوة، فهو لوث، و إلّا فلا- لوث لأنّ الاحتمال متحقق هنا. و لو وجد بين قريتين، فاللوث لأقربهما اليه، و مع التساوي، في القرب، فهما في اللوث سواء.» (١)

٣- و قال السيد الخوئي: «لو ادعى الولي القتل على واحد أو جماعة، فإن اقام البينة على مدّعه فهو، و إلّا فإن لم يكن هنا لوث طولب المدعى عليه بالحلف، فإن حلف سقطت الدعوى، و إن لم يحلف كان له رد الحلف الى المدعى.

و ان كان لوث طولب المدعى عليه بالبينة، فإن اقامها على عدم القتل فهو، و إلّا فعلى المدعى الإتيان بقسامه خمسين رجلاً لإثبات مدّعه، و إلّا فعلى المدعى عليه القسامه كذلك، فإن أتى بها سقطت الدعوى و إلّا الزم الدعوى.

و الوجه في ذلك، هو أنّ مقتضى ما دل على جعل القسامه، و أنّه اذا لم يقسم المدعى كانت القسامه على المدعى عليه: أنه اذا امتنع عن الحلف، ألزم بالدعوى، و إلّا كان الزامه بالحلف لغوا و هذا ظاهر. ثم قال: بقي هنا شيء: و هو أنّ المدعى عليه اذا لم يكن شخصاً معيناً و قد وجد القتل عند طائفة، أو قبيلة، أو قرية، و امتنعوا عن الحلف الزموا بالدية، و تدل على ذلك- مضافاً الى عدم جواز الاقتصاص ممن لم يثبت أنّه قاتل- صحیحه بريد بن معاوية. و اما ما في صحیحه مسعدة بن زياد من لزوم أداء الدية الى أولياء القتل بعد حلف المتهمين، فلا دلالة فيه على اخذ الدية منهم بل تؤدى الدية من بيت المال، فإنّ دم المسلم لا يذهب هدرًا.» (٢)

و لكن بعض السنة يرى حبس المدعى عليه حتى يحلف:

١- قال ابن الجلاب ...: «فإن نكل المدعون للدم عن القسامه، و ردّت الايمان على المدعى عليهم، فنكلوا حبسوا حتى يحلفوا، فإن طال حبسهم تركوا، و على كل واحد منهم مائة جلد، و حبس سنة» (٣).

(١). شرايع الإسلام ٤: ٢٢٢- انظر جواهر الكلام ٤١: ٢٢٠- و الوسيلة لابن حمزة: ٤٣٩.

(٢). مباني تكملة المنهاج ٢: ١٠٢- انظر الروضة البهية ١٠: ٧٣.

(٣). التفریح ٢: ٢٠٩ فصل ٩١.

موارد السجون في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٠

٢- و قال السمرقندي: «و لو وجد في السجن، و لا يعرف من قتله، فعند أبي حنيفة و محمد، على بيت المال، و عند أبي يوسف، تجب القسامة، و الديء على أهل السجن» (١).

٣- و قال الحنفى الموصلى: «كل ميت به أثر، فإذا وجد في محله لا يعرف قاتله و ادعى وليه القتل على أهلها، أو على بعضهم عمدا، أو خطأ، و لا بينة له، يختار منهم خمسين رجلا يحلفون بالله ما قتلناه، و لا علمنا له قاتلا، ثم يقضى بالديء على أهل المحله و كذلك إن وجد بدنه، أو أكثره أو نصفه، مع الرأس، فان لم يكن فيهم خمسون، كررت الايمان عليهم، لتتم خمسين و من أبى منهم، حبس حتى يحلف، و لا يقضى بالديء، بيمين الولي». (٢)

و قال: و يستحلف في القصاص، فان نكل اقتص منه في الأطراف، و في النفوس يحبس حتى يحلف». (٣)

٤- و قال الكاسانى: «فلهم- أى أولياء الدم- أن يختاروا من يتهمونه و يستحلفون صالحى العشيرة الذين يعلمون أنهم لا يحلفون كذبا، و لو طوب من عليه القسامة بها فنكل عن اليمين حبس حتى يحلف أو يقر» (٤).

الفصل الثانى حبس من دل على شخص يراى قتله

لم اجد من تعرض له من فقهاءنا، و لكن تشمله ادلة التعزير، و منه التعزير بالحبس، إلا أن نقول إن مجرد الدلالة ليست سببا قويا. و قد يقال: إنها اعانة على الإثم، و هى محرمة، فيعزر على فعله المحرم، لكن دعوى

(١). تحفة الفقهاء ٣: ١٣٤.

(٢). الاختيار ٥: ٥٣.

(٣). الاختيار ٢: ١١٣.

(٤). بدائع الصنائع ٧: ٢٨٩.

موارد السجون في النصوص و الفتاوى، ص: ٥١

كلية الكبرى- كل اعانة على الإثم محرّم- أول الكلام (١).

قال الشافعى: «أ رأيتم رجلا دل على رجل فقتله: و الذى دل يرى أنه سيقته إن قدر عليه، أ يقتل الدال و القاتل جميعا، و قد دل عليه فى موضع لا يقدر على أن يتخلص منه، ينبغى فى قولكم أن تقتلوا الدال كما تقتلون الممسك ... ثم قال: هذا ليس بشىء.. لا يقتل إلا القاتل، و لكن على الآخر التعزير و الحبس». (٢)

الفصل الثالث حبس من امسك شخصا للقتل

إشارة

وردت روايات- و فيها الصحاح- بحبس الممسك للقتل، مؤبدا و قد أفتى الإمامية بمضمونها، و لا خلاف عندهم فى ذلك، بل ادعى بعضهم الاجماع عليه و قد صرح السيد المرتضى أنه: مما انفردت الامامية به (٣).

و قد اختلف فقهاء السنة فيه فمنهم من وافقنا و منهم من افتى بقتله أو بتعزيره أو بحبسه سنه، أو قال: لا شىء عليه.

الروايات

١- الكافي: «علي بن ابراهيم، عن أبيه، و محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعا، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع)، قال: قضى أمير المؤمنين (ع) في رجلين أمسك احدهما، و قتل الآخر، قال: يقتل القاتل، و يحبس الآخر حتى يموت غمًا، كما كان حبسه عليه حتى مات غمًا.» (٤)

(١). مصباح الفقاهة ١: ٤٣٠... «حكم الاعانة على الإثم: أنه لا دليل على حرمتها على وجه الاطلاق، ما لم يكن في البين تسيب».

(٢). الام ٧: ٣٣١- انظر المحلى ١٠: ٥١١، مسألة ٢٠٩٠.

(٣). انظر الانتصار: ٢٧٠.

(٤). الكافي ٧: ٢٨٧ ح ١- الفقيه ٤: ٨٦ ح ٢- التهذيب ١٠: ٢١٩ ح ٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٢

قال العلامة المجلسي: «و هي صحيحة» (١) و قال في المرأة: «صحيح و عليه فتوى الأصحاب.» (٢)

٢- وفيه: «علي بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن زرعة، عن سماعة، قال: قضى أمير المؤمنين (ع) في رجل شد على رجل ليقته، و الرجل فاز منه فاستقبله رجل آخر، فامسكه عليه حتى جاء الرجل فقتله، فقتل الرجل الذي قتله، و قضى على الآخر الذي أمسكه عليه ان يطرح في السجن أبدا حتى يموت فيه لأنه أمسكه على الموت.» (٣)

و رواه الشيخ عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي نجران، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر (ع) مثله (٤).

قال المجلسي «موثق بالسند الأول، و صحيح بالسند الثاني و عليه الفتوى.» (٥)

٣- وفيه: «علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله (ع): إن ثلاثة نفر رفعوا الى أمير المؤمنين واحد منهم أمسك رجلا، و أقبل آخر فقتله، و الآخر يراهم، فقضى في الرؤية أن تسمل عيناه، و في الذي أمسك أن يسجن حتى يموت كما أمسكه، و قضى في الذي قتل أن يقتل» (٦).

قال المجلسي الأول: «و بمضمونها عمل الأصحاب لتأييدها بروايات صحيحة..» (٧).

سمل: فقأ عينه بحديدة محمأة (٨).

٤- وفيه: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن بعض اصحابه، عن

(١). ملاذ الاخيار ١٦: ٤٦٢.

(٢). مرآة العقول ٢٤: ٣٩.

(٣). الكافي ٧: ٢٨٧ ح ٢- التهذيب ١٠: ٢١٩ ح ٧.

(٤). التهذيب ١٠: ٢١٩ ح ٨.

(٥). ملاذ الاخيار ١٦: ٤٦١.

(٦). الكافي ٧: ٢٨٨ ح ٤- الفقيه ٤: ٨٨ ح ٨ و عنه الوسائل ١٩: ٣٥ ح ٣.

(٧). روضة المتقين ٦: ٨٨.

(٨). مجمع البحرين ٥: ٣٩٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٣

محمد بن الفضيل، عن عمرو بن أبي المقدام، قال: كنت شاهدا عند البيت الحرام، و رجل ينادى بأبي جعفر المنصور، و هو يطوف، و يقول: يا أمير المؤمنين، إن هذين الرجلين طرقا أخي ليلا، فأخرجاه من منزله، فلم يرجع إلي، و الله ما أدري ما صنعا به؟ فقال لهما: ما

صنعتما به؟ فقالا: يا أمير المؤمنين كلمناه، فرجع الى منزله، فقال لهما:

وافيانى غدا، صلاة العصر، فى هذا المكان فوافوه من الغد، صلاة العصر، و حضرته، فقال لأبى عبد الله جعفر بن محمد (ع)، و هو قابض على يده: يا جعفر اقض بينهم.

فقال: يا أمير المؤمنين، اقض بينهم انت، فقال له: بحقى عليك إلاً قضيت بينهم، قال:

فخرج جعفر (ع) فطرح له مصلى قصب، فجلس عليه، ثم جاء الخصماء فجلسوا قدامه، فقال: ما تقول؟ قال: يا بن رسول الله، إن هذين طرقا أخى ليلا، فأخرجاه من منزله، فوالله ما رجعت إليّ، و والله ما ادري ما صنعا به، فقال: ما تقولان؟ فقالا: يا بن رسول الله، كلمناه، ثم رجعت الى منزله، فقال جعفر (ع): يا غلام، اكتب «بسم الله الرحمن الرحيم، قال رسول الله (ص): كل من طرق رجلا بالليل فأخرجه من منزله، فهو له ضامن إلاً ان يقيم البيئة أنه قد رده الى منزله» يا غلام، نَح هذا فاضرب عنقه، فقال: يا بن رسول الله، و الله ما أنا قتلته، و لكنى امسكته، ثم جاء هذا فوجأه، فقتله، فقال: أنا ابن رسول الله، يا غلام نَح هذا و اضرب عنق الآخر، فقال: يا بن رسول الله، و الله ما عذبتة و لكنى قتلته بضربة واحدة، فأمر أخاه فاضرب عنقه، ثم أمر بالآخر فاضرب جنبيه و حبسه فى السجن، و وقع على رأسه: يحبس عمره، و يضرب فى كل سنة خمسين جلدة» (١).

قال المجلسي: «الحديث صحيح» (٢).

و قال فى الملاذ: «و لم يذكر ما فيه من التعزير فى كل سنة زائدا على الحبس فى غيره من الأخبار، و لم نجد من تعرض له من الأصحاب، و لعله من خصوصيات تلك الواقعة» (٣).

- (١). الكافى ٧: ٣٨٧ ح ٣- التهذيب ١٠: ٢٢١ ح ١، بسنده عن عمرو بن ابى المقدام- دعائم الإسلام ٢: ٤٠٦ ح ١٤١٩ مرسلا- و عنه المستدرک ١٨: ٢٢٨ ح ١- المناقب ٣: ٣٨١- عنه البحار ١٠١: ٣٩٧ ح ٤١
- (٢). مرآة العقول ٢٤: ٣٩.
- (٣). ملاذ الاخيار ١٦: ٤٦٨.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٤

و قال السيد الخوئى: «هى معتبرة» (١).

قوله وجأه: طعنه. قوله وقع على رأسه: حكم عليه (٢).

٥- قال السبزوارى: و أما مضمرة عمرو بن أبى المقدام الدالة على ضرب جنبي المحبوس... فيمكن اختصاصها بموردها، كما أنه يمكن إيكال الضرب و الجلد الى الحاكم الشرعى فإنه يرى ما لا يرى غيره.

مهذب الأحكام ٢٨: ١٩٧ ٦- الانتصار: «إن النبى (ص) قال فيمن قتل غيره، و أمسك الآخر: أنه يقتل القاتل، و يصبر الصابر» (٣).

٧- الجعفریات: «أخبرنا عبد الله، أخبرنا محمد، حدثنى موسى، قال: حدثنا أبى، عن أبيه، عن جده جعفر بن محمد عن أبيه، عن جده، عن على (ع) انه أتى برجلين امسك احدهما و جاء الآخر فقتل، فقال: اما الذى قتل، فيقتل، و اما الذى أمسك، فانه يحبس فى السجن حتى يموت» (٤).

٨- الدعائم: «عن أمير المؤمنين (ع)، أنه قضى فى رجل قتل رجلا و آخر يمسكه للقتل، و آخر ينظر لهما لثلا يأتهم بعد احد، فقضى بأن يقتل القاتل، و ان يمسك الممسك فى الحبس بعد أن يجلد، و يخلد فى السجن حتى يموت، و يضرب فى كل عام خمسين سوطا نكالا، و تسمل عينا الذى كان ينظر لهما.» (٥)

٩- البحار، عن مقصد الراغب: «قضى على (ع) فى رجل أمسك رجلا حتى جاء آخر فقتله، و رجل ينظر، فقضى بقتل القاتل، و قلع عين الذى نظر و لم يعنه، و خلّد الذى أمسك فى الحبس، حتى مات.» (٦)

١٠- المستدرک: « کتاب درست بن أبی منصور: عن بعض اصحابنا، عن أبی عبد الله، و عن أبی جعفر (عليهما السلام): فی رجل عدا علی رجل و جعل ینادی: احبسوه احبسوه، قال: فحبسه رجل، و ادركه فقتله، قال: فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): يحبس الممسك حتى يموت، كما حبس المقتول على الموت» (٧).

أقول: و لا يمكن الاستدلال بها لإرسالها، و لأنه ليس لنا طريق معتمد الى كتاب

(١). مبانى تکملة المنهاج ٢: ١١.

(٢). مرآة العقول ٢٤: ٤٠.

(٣). الانتصار: ٢٧١.

(٤). الجعفریات: ١٢٥- و عنه المستدرک ١٨: ٢٢٧ ح ١.

(٥). دعائم الإسلام ٢: ٤٠٩ ح ١٤٢٦- و عنه المستدرک ١٨: ٢٢٨ ح ٣.

(٦). بحار الأنوار ١٠٤: ٣٩٨ ح ٤٨- و عنه المستدرک ١٨: ٢٢٨ ح ٥- المناقب ٢: ١٩٦- و عنه البحار ١٠٤: ٣٨٦.

(٧). مستدرک الوسائل ١٨: ٢٢٧ ح ٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٥

درست، اضعف الى ذلك، البحث و التأمل في الدلالة: و هل أن مجرد الامساك و لو لم يعلم أنه يريد قتله يوجب السجن المؤبد؟! او يقال بأن اطلاق الرواية تحمل على صورة العلم بأنه يريد قتله!

القرطبي: «النبى ص: فى الذى أمسك رجلا للآخر حتى قتله «اقتلوا القاتل و اصبروا الصابر.» قال أبو عبيد: يعنى احبسوا الذى حبسه للموت حتى يموت.»

أقضية رسول الله (ص) ص ١١ مجمع بحار الأنوار ٣: ٢٨٦ كنز العمال ١٥: ١٠ ح ٩ ٣٩٨٣٩ ١١- الدارقطنى: «نا أبو عبيد، نا مسلم بن جنادة، نا و كيع، عن سفيان، عن اسماعيل بن امية، قال: قضى رسول الله صلى الله عليه و سلم: فى رجل أمسك رجلا، و قتله الآخر، فقال: يقتل القاتل، و يحبس الممسك.» (١)

١٢- ابن أبى شيبه: «عيسى بن يونس، عن الأوزاعى، عن يحيى بن أبى كثير، قال:

إنّ على بن أبى طالب أتى برجلين، قتل أحدهما و أمسك الآخر، فقتل الذى قتل، و قال للذى أمسك: امسكته للموت، فانا احبسك فى السجن حتى تموت» (٢).

١٣- الأئم: «عن عطاء بن أبى رباح، عن على (ع) انه قال فى رجل قتل رجلا متعمدا و أمسكه آخر، فقال: يقتل القاتل و يحبس الآخر فى السجن حتى يموت» (٣).

١٤- «عن قتادة قال: قضى على أن يقتل القاتل و يحبس الحابس للموت» كنز العمال ١٥: ٨٢ ح ١٥ ٤٠١٩٥- «إذا أمسك الرجل و قتله الآخر يقتل الذى قتل و يحبس الذى أمسك» كنز العمال ١٥: ١٠ ح ٣٩٨٣٨

آراء فقهاءنا

١- الشيخ المفيد: «و اذا اجتمع ثلاثة نفر على انسان، فأمسكه واحد منهم، و تولّى الآخر قتله، و كان الثالث عينا لهم ينذرهم ممن يصير اليهم، أو يراهم، قتل القاتل به و خلد الممسك له الحبس حتى يموت، بعد ان ينهك بالعقوبة و يسمل عين الثالث» (٤).

٢- السيد المرتضى: «و مما انفردت به الامامية القول: بأنّ الثلاثة اذا قتل احدهم و أمسك الآخر، و كان الثالث عينا لهم حتى فرغوا،

أنه يقتل القاتل و يحبس الممسك ابدا حتى يموت، و تشمل عين الناظر لهم» (٥).

٣- الشيخ الطوسي: «و اذا اشترك نفسان في قتل رجل فقتله احدهما و امسكه

(١). سنن الدارقطني ٣: ١٤٠ ح ١٧٧- انظر مصنف ابن ابي شيبه ٩: ٣٧٢- السنن الكبرى ٨: ٥٠- مصنف عبد الرزاق ٩: ٤٢٧ و ص

٤٨٠- المحلي ١٠: ٦٢١- شرح النووي ١٨: ٣٨٢- نيل الاوطار ٧: ٢٣- كنز العمال ١٥: ١١ ح ٣٩٨٤١.

(٢). المصنف ٩: ٣٧٣ ح ٧٨٤٨- و عنه المحلي ١٠: ٥١٢. اقصيه رسول الله ص: ١١.

(٣). الام ٧: ٣٣١- انظر السنن الكبرى ٨: ٥١- كنز العمال ١٥: ٨٢ ح ٤٠١٩٤ عن ابن حبان في الثقات.

(٤). المقنعة: ٧٤٥.

(٥). الانتصار: ٢٧٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٦

الآخر، قتل القاتل و حبس الممسك حتى يموت، فإن كان معهما ثالث ينظر لهما، سملت عينه» (١).

٤- و قال في المبسوط: «و روى اصحابنا انه يحبس حتى يموت، و قال بعضهم، يعزر، و لا شيء عليه، و قال بعضهم: إن كان مازحا

عزّر، و ان كان للقتل، فعليهما القود» (٢).

٥- و قال في الخلاف: «روى اصحابنا، إن من أمسك انسانا حتى جاء آخر فقتله، إن على القاتل القود، و على الممسك أن يحبس

ابدا حتى يموت و به قال ربيعة، الى أن قال: دليلنا اجماع الطائفة و اخبارهم لأنهم ما رووا خلافا لما بيناه..» (٣).

٦- سلار بن عبد العزيز: «فإن اشتركوا في قتله، لا- بأن فعل كل واحد منهم بالعادة الجارية بأن يموت معه. بل بأن يقتله منهم قوم و

ينظر لهم آخرون و يمسكه آخرون، قتل من قتله، و أدى فاضل ديتهم، و خلد ممسكه الحبس حتى يموت، و سملت عين من نظر

لهم.» (٤)

٧- القاضي ابن البراج: «و اذا اشترك اثنان في قتل انسان فقتله واحد منهما، و امسكه الآخر، قتل القاتل، و حبس الممسك في السجن

حتى يموت، و يضرب في كل سنة خمسين سوطا.» (٥)

٨- السيد ابن زهرة: «.. و خلد الممسك في الحبس و سملت عين الرقيب بدليل اجماع الطائفة» (٦).

ابن ادريس: «و إذا اشترك نفسان في قتل رجل فقتله أحدهما و أمسكه الآخر قتل القاتل و خلد الممسك السجن حتى يموت..»

السرائر ٣: ٣٤٥.

٩- علي بن حمزة الطوسي: «فإن اشترك جماعة على قتل واحد لم يخل من ثلاثة...»

أو امسكه واحد و قتله آخر و ربا لهما ثالث، و يلزم القصاص على القاتل، و التخليد في

(١). النهاية: ٧٤٤.

(٢). المبسوط ٧: ٤٩.

(٣). الخلاف ٥: ١٧٣، مسأله ٣٦.

(٤). المراسم: ٢٣٨.

(٥). المهذب ٢: ٤٦٨.

(٦). غنية النزوع: ٤٠٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٧

الحبس على الممسك و سمل العينين على الرابي «١».

١٠- المحقق الحلبي: «و لو أمسك واحد و قتل آخر، فالقود على القاتل دون الممسك، لكن الممسك يحبس أبدا.» «٢»

١١- وقال في المختصر النافع: «و لو أمسك واحد و قتل الآخر و نظر الثالث، فالقود على القاتل، و يحبس الممسك أبدا و تفقأ عين الناظر.» «٣»

١٢- يحيى بن سعيد: «فان أمسكه واحد و قتله آخر و نظر لهما ثالث، قتل القاتل و حبس الممسك عمره بعد ضرب جنبيه، و ضرب كل عام خمسين جلدة و سملت عينا الناظر.» «٤»

١٣- العلامة الحلبي: «و لو أمسك واحد و قتله آخر، قتل القاتل و حبس الممسك دائما، و لو نظر لهما ثالث سملت عيناه، و لا يرجع احدهم على الولي بشيء.» «٥»

١٤- وقال أيضا: «و لو أمسك واحد و قتل آخر، و نظر ثالث: قتل القاتل و خلد الممسك السجن أبدا، و سملت عين الناظرين.» «٦».

١٥- الشهيد الثاني: «قوله: و لو أمسك واحد: ... هذا أيضا من باب اجتماع السبب و المباشرة مع تغليب المباشرة، و الأصل في ذلك قوله (ص) يقتل القاتل و يصبر الصابر.. و في صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال: قضى أمير المؤمنين (ع) و غيرهما من الأخبار الكثيرة.» «٧ ...»

١٦- العلامة المجلسي ...: «و الذي أمسك يحبس حتى يموت» «٨».

١٧- الفيض الكاشاني: «إذا اتفق المباشر و السبب، ضمن المباشر في الأكثر،

(١). الوسيلة: ٤٣٦.

(٢). شرايع الإسلام ٤: ١٩٩.

(٣). المختصر النافع: ٢٩٢.

(٤). الجامع للشرائع: ٥٧٩.

(٥). تحبير الاحكام ٢: ٢٤٢.

(٦). قواعد الاحكام ٢: ٢٨٣.

(٧). مسالك الافهام ١٥: ٨٤.

(٨). حدود و قصاص، ديات: ٧٢، و ١١٧ ترجمنا عبارته الى العربية.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٨

كالذابح مع الأمر أو الممسك، فيقتل الذابح اجماعا و يحبس الآخرا مخلصا..» «١».

١٨- الشيخ محمد حسن النجفي ...: «لكن الممسك يحبس أبدا؛ بلا خلاف أجده في شيء من ذلك، بل عن الخلاف و الغنية و غيرهما الاجماع عليه للمعتبرة المستفيضة، منها صحيح الحلبي، و خبر سماعة ... و غيرهما من النصوص..» «٢».

١٩- السيد الخوئي: «لو أمسكه و قتله آخر: قتل القاتل و حبس الممسك مؤبدا حتى يموت، بعد ضرب جنبيه، و يجلد كل سنة خمسين جلدة.» «٣»

٢٠- الامام الخميني: «لو أمسكه شخص و قتله آخر و كان ثالث عينا لهم، فالقود على القاتل، لا الممسك، لكن الممسك يحبس أبدا حتى يموت في الحبس.» «٤ ...».

٢١- السيد الكلبي يگاني: «من أمسك رجلا و قتله الآخر، يقتل القاتل و يحبس الممسك حتى يموت.» «٥».

٢٢- الشيخ الوالد: «الثالث: و لو أمسكه واحد و قتله آخر، و نظر ثالث، بدون أن يدافع عن المقتول مع تمكنه عن الدفاع، قتل القاتل و

خَلَّدَ الممسك السجن الى أن يموت في السجن و سملت عين الناظر، هذا هو المشهور، بل ادعى عليه الاجماع كما عن الخلاف و الغنية، فالعمدة هي الصحيحة ... و في الموثق ... و للنبوي «... ٦».

أقول: تلخص أدلة الحكم المذكور فيما يلي:

١- دعوى الاجماع، عن السيد المرتضى، و الشيخ الطوسي و اشار اليه الرياض و الجواهر، لكن قد يقال: بأنه مدركي، أو محتمل المدركية.

٢- الروايات: و العمدة فيها الرواية الأولى و الثانية و الثالثة و الثامنة.

٣- الشهرة: التي تعضد بعض الروايات الضعيفة سندا.

٤- النبوي المعروف: و هو قوله (ص) «يقتل القاتل و يصبر الصابر» و طريقه

(١). مفاتيح الشرائع ٢: ١١٢.

(٢). جواهر الكلام ٤١: ٤٢- مناهج المتقين ٥٠٩.

(٣). مباني تكملة المنهاج ٢: ١١ مسألة ١٦.

(٤). تحرير الوسيلة ٢: ٤٦٣.

(٥). مجمع المسائل ٣: ٢٠٩ مسألة ٨٠.

(٦). ذخيرة الصالحين ٨: ٦٧ (مخطوط).

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٩

ضعيف عندنا، و قد ذكره الشيخ الطوسي ظاهرا للتأييد أو الاحتجاج به على من صحَّ عنده للاحتجاج.

و اما الرياض فقد ذكره مستدلا به. فتأمل.

آراء المذاهب الاخرى

٢٣- مالك: «قال مالك في الرجل يمسك الرجل للرجل فيضربه فيموت مكانه:

إنه إن امسكه و هو يرى أنه يريد قتله قتلا به جميعا. و إن امسكه و هو يرى أنه إنما يريد الضرب ممَّا يضرب به الناس. لا يرى أنه عمد لقتله، فانه يقتل القاتل، و يعاقب الممسك اشدَّ العقوبة، و يسجن سنه، لأنه امسكه، و لا يكون عليه القتل» (١).

٢٤- قال الشافعي: «و اذا حبس الرجل للرجل رجلا أى حبس ما كان:

بكتاف او ربط اليدين او امسكهما او اضجاعه له و رفع لحيته عن حلقه فقتله الآخر، قتل به القاتل و لا قتل على الذى حبسه و لا عقل و يعزر و يحبس لأن هذا لم يقتل و انما يحكم بالقتل على القاتلين و هذا غير قاتل.» (٢)

٢٥- و قال أيضا ابو حنيفة في الرجل يملك الرجل للرجل فيضربه بسلاح فيموت مكانه: «إنه لا قود على الممسك، و القود على القاتل، و لكن الممسك يوجع عقوبة، و يستودع في السجن» (٣).

٢٦- ابن حزم «هل على الممسك للقتل قود أم لا؟ و كذلك الواقف و الناظر و الربيثة و المصوب و الدال و المتبع و الباغي؟

الممسك ليس قاتلا، لكنه حبس انسانا حتى مات، فواجب أن يفعل به مثل ما فعل، فيمسك محبوسا حتى يموت.» (٤)

٢٧- «و قد روى عن ربيعة الرأي: أنه يقتل القاتل و يحبس الممسك حتى

(٢). الام ٦: ٣٠.

(٣). الام ٧: ٣٣٠.

(٤). المحلى ١٠: ٥١١ مسألة ٢٠٩٠. - انظر ١٠: ٤٢٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٠

يموت» (١).

٢٨- ابن قدامة: «و اما الممسك، فإن لم يعلم أن القاتل يقتله فلا شيء عليه... و إن امسكه له ليقته، مثل أن ضبطه له حتى ذبحه، ففي رواية يحبس حتى يموت، و روى أنه يقتل أيضا.» (٢)

٢٩- المرادوى: «قوله: و إن أمسك انسانا لآخر ليقته، قتل القاتل و حبس الممسك حتى يموت. في احدى الروايتين - و هو المذهب، جزم به الخرقى، و الوجيز و المنور، و منتخب الآدمى و غيرهم، و قدمه في المحرر، و النظم، و الفروع و غيرهم.

قال الزركشى: هذا اشهر الروايتين، و اختيار القاضى و الشريف و أبى الخطاب في خلافاتهم، و الشيرازى، و هو من المفردات.

و الاخرى: يقتل أيضا الممسك، اختاره أبو محمد الجوزى، و قدمه في الرايتين و الحاوى الصغير و قال ابن الصيرفى، في عقوبة أصحاب الجرائم: في الممسك القتل.

ذهب بعض أصحابنا المتأخرين الى أنه تغل يد الممسك الى عنقه حتى يموت، و هذا لا بأس به» (٣).

٣٠- محمد بن اسماعيل الصنعانى: «و عن ابن عمر، عن رسول الله (ص): اذا امسك الرجل، و قتله الآخر يقتل الذى قتل، و يحبس الذى أمسك...»

و الحديث دليل على أنه ليس على الممسك سوى حبسه، و لم يذكر قدر مدته، فهي راجعة الى الحاكم، و أن القود أو الديق على القاتل، و الى هذا ذهب الهادوية و الحنفية و الشافعية للحديث. و لقوله تعالى: «فمن اعتدى (٤)»، و ذهب مالك و النخعى و ابن أبى ليلى الى أنهما يقتلان جميعا اذ هما مشتركان فى قتله، فانه لو لا الإمساك ما قتل «... (٥).

٣١- الشوكانى: «قال بعد نقله لمرفوعة اسماعيل: اقتلوا القاتل و اصبروا الصابر.

(١). الانتصار: ٢٧٠- نيل الاوطار ٧: ٢٣.

(٢). المغنى ٧: ٧٥٥.

(٣). الانصاف ٩: ٤٥٦.

(٤). البقرة: ١٩٤.

(٥). سبل السلام ٣: ٤٩٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦١

قال: و الحديث فيه دليل على أن الممسك للمقتول حال قتل القاتل له، لا يلزمه القود، و لا يعد فعله مشاركة حتى يكون ذلك من باب قتل الجماعة بالواحد، بل الواجب حبسه فقط.

و قد حكى صاحب البحر هذا القول عن العترة، و الفريقين يعنى الشافعية و الحنفية.» (١)

٣٢- الجزيرى: «الحنفية قالوا... و الممسك لم يباشره، فلا قصاص عليه، بل يجب عليه التعزير، فيحبسه الإمام فى السجن حتى يموت..»

الشافعية قالوا... و يعزر الذى أمسك حسب ما يراه الحاكم فى طول المدة و قصرها، لأن الغرض تأديبه و ليس بمقصود استمراره للموت.

المالكية: اذا امسك شخص رجلا و كان يقصد قتله، فقتله آخر و لو لا الإمساك ما قدر القاتل على قتله، فيجب عليهما معا، الممسك

لتسببه و القاتل لمباشرته القتل بنفسه، و قد اشترطوا في وجوب القود عليهما شروطا ثلاثة معتبرة: في الممسك، و هي أن يمسكه لأجل القتل، و أن يعلم أن الطالب قاصد قتله، و أن يكون لو لا يمسكه ما ادركه القتل، فإن امسكه لأجل أن يضربه ضربا معتادا، او كان لم يعلم أنه يقصد قتله، او كان قتله لا- يتوقف على امساك له، قتل المباشر وحده، و هو القاتل فعلا، و ضرب الممسك مائة سوط، و حبس سنة كاملا، تأديبا له و تعزيرا.

الحنابلة قالوا: في احدى روايتهم: يقتل القاتل و يحبس الممسك حتى يموت في جميع الأحوال، و في الرواية الاخرى قالوا: انهما يقتلان جميعا على الاطلاق. «٢»

فروع

الأول: الظاهر أن حبس الممسك من جملة حقوق الناس، فيسقط بإسقاطه، و لم أجد من تعرض لهذا الفرع، إلا ما رأيت عن الامام الراحل السيد الخميني- قدس سره-، حيث صرح بذلك، و إليك ترجمة السؤال و الجواب:

(١). نيل الاوطار ٧: ٢٣.

(٢). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ٣٠٢- انظر المجموع ١٨: ٣٨٣- رحمه الامة ٢: ١٠٠ السراج الوهاج ٤: ٨- الميزان الكبرى ٢: ١٤٢- فتح المعين: ١٣٦ حلية العلماء ٧: ٤٦٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٢

السؤال: «هل حبس الممسك، هو من حقوق الناس كما في القصاص بحيث يسقط بالعفو عنه، أو أنه حق الله و أنه من الحدود؟ الجواب: انه من حقوق الناس و يسقط بإسقاطه.» «١»

الثاني: الظاهر من أكثر الروايات أن المراد من امساكه، امساكه حين فراره، لكي يتمكن منه القاتل و كذا من كلام الطوسي- ره- و من كلام السيد و المحقق و الجواهر، و السيد الخوئي: هو الشد و الضبط، و لكن لا يبعد أن يكون المقصود به الإمساك العرفي فيدور الحكم مداره، إذ ليس للفرار أو شد الوثاق خصوصية، إذ يصدق الامساك على: إقفال بيت أو طريق، و ما شابه.

الثالث: هل الحبس مؤبد أم محدود بوقت؟ ظاهر رواياتنا و صريح بعضها و صريح فتاوى فقهاءنا و الاجماع المذكور أنه مؤبد، و لكن يبدو من فقهاء المذاهب الاخرى غير ذلك، قال الشوكاني: «و الحبس المذكور جعله الجمهور موكولا الى نظر الإمام في طول المدة و قصرها، لأن الغرض تأديبه و ليس بمقصود استمراره الى الموت، و قد أخذ بما روى عن علي (ع) من الحبس الى الموت، ربيعة.» «٢»

الرابع: هل يجلد في السجن زائدا على عقوبة الحبس المؤبد؟

و الجواب: يرى البعض ضربه خمسين جلدة في كل سنة، كما عن القاضي ابن البراج في المهذب «٣»، و هو رأى السيد الخوئي من المعاصرين «٤»، و لم يرد إلا في رواية أبي المقدام «٥» و هي مرسله.

الخامس: ما هي عقوبة الناظر- الرائي-؟ هل هي الفقأ أو السمل؟ أو أنهما بمعنى واحد و إن اختلف التعبير في لسان الروايات. قال الطريحي: «الفقهاء- بالهمزة: الشق، يقال: فقأت عينه أفاؤها أي: شقتها،

(١). موازين قضائي از ديدگاه امام خميني ١: ١٥٨.

(٢). نيل الاوطار ٧: ٢٣.

(٣). المهذب ٢: ٤٦٨.

(٤). مبانى تكملة المنهاج ٢: ١١.

(٥). الكافي ٧: ٢٨٧ ح ٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٣

و منه الدعاء: افقأ عني عيون الكفرة الفجرة: أي شقها و اعمها عن النظر إلى و تفقأت السحابة عن مائها، أي: انفقأت و انشقت» (١) و قال: «سملت عينه: اذا فقأتها بحديدة محمأة» (٢) فالسمل اخص من الفقاء و لذا قال بعض الفقهاء في عقوبة الناظر: «و سملت عين الناظر. هذا هو المشهور.

و قيل يفقأ عين الناظر كما في القوى المعتضد بالشهرة- و الله العالم بحقايق الأحكام.» (٣)

السادس: هل يجبس الممسك للقطع؟

قال به ابن حزم و المرداوى من ابناء السنة:

١- ابن حزم: «من أمسك آخر حتى فقئت عينه أو قطع عضوه أو ضرب، الحكم فيه: أن يقتص من الفاقئ، و الكاسر و القاطع و الضارب بما فعل و يعزر الممسك، و يسجن، على ما يراه الحاكم» (٤).

٢- المرداوى: «فائدة، مثل هذه المسألة في الحكم: لو أمسكه ليقطع طرفه، ذكره في الانتصار، و كذا: إن فتح فمه و سقاه آخر سماً» (٥).

أقول: إن الروايات وردت في الممسك على القتل و لا يمكن التعدى الى الممسك على القطع إلا بتنقيح المناط القطعي، و هو غير حاصل، و ليس من مذهبنا القياس، فنقف على مورد النصّ و لا نتعدى منه الى غيره، و يحتمل قويا ان يكون حكمه التعزير لارتكابه المحرم و لم أجد من تعرض له من فقهاءنا.

السابع: قد يقال إنه يلحق بالإمساك باليد، الإغفال و المنع عن الفرار و الدفاع بالكذب و الزور. و لكن لا دليل عليه.

(١). مجمع البحرين ١: ٣٣٢.

(٢). مجمع البحرين ٥: ٣٩٩.

(٣). ذخيرة الصالحين ٨: ٦٧، للشيخ الوالد.

(٤). المحلى ١٠: ٤٢٧ مسألة ٢٠٢٩. انظر كتاب الحجّة للشيباني ٤: ٤٠٤.

(٥). الانصاف ٩: ٤٥٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٤

الفصل الرابع حبس الأمر بالقتل

إشارة

المشهور عند فقهاءنا، حبس الأمر بالقتل، بل ادعى عليه الاجماع كما عن الشهيد الثاني- و به وردت رواية صحيحة و عمل اكثر الاصحاب بها كما صرح بذلك صاحب الجواهر، اما فقهاء المذاهب الاخرى فقال بعضهم: يقتل الأمر فقط و قال بعضهم: يقتل المباشر فقط، و قالوا: قتلها معا و بعدم قتلها، و بتعزير الأمر فقط، و نتعرض للروايات، ثم كلمات الفقهاء.

الروايات

١- الكافي: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، و عدة من اصحابنا، عن سهل بن زياد جميعا، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن

زرارة، عن أبي جعفر (ع) في رجل أمر رجلا بقتل رجل فقتله؟ فقال: يقتل به الذي قتله، و يحبس الأمر بقتله في السجن، حتى يموت»
«١».

و رواه الشيخ في التهذيب باسناده عن احمد بن محمد، عن ابن محبوب مثله. «٢»

و رواه الصدوق باسناده عن ابن محبوب مثله إلا أنه قال: أمر رجلا حرًا. «٣»

قال المجلسي: «صحيح، و الحكمان مقطوع بهما في كلام الاصحاب» «٤».

٢- المحلي: «روينا عن سليمان بن موسى قال: لو أمر رجل عبدا له، فقتل رجلا، لم يقتل الأمر، و لكن يديه «٥» و يعاقب و يحبس، فإن أمر حرًا، فإن الحر إن شاء اطاعه،

(١). الكافي ٧: ٢٨٥ ح ١- و عنه الوسائل ١٩: ٣٢ ح ١.

(٢). التهذيب ١٠: ٢١٩ ح ١١- الاستبصار ٤: ٢٨٣ ح ١.

(٣). الفقيه ٤: ٨١ ح ١٧.

(٤). مرآة العقول ٢٤: ٣٥.

(٥). اي يؤدي الدية.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٥

و إن شاء لا، فلا يقتل الأمر» «١».

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسي: «و اذا أمر انسان حرا بقتل رجل، فقتله المأمور و جب القود على القاتل، دون الأمر، و كان على الامام حبسه ما دام حيا، فان أمر عبده بقتل غيره، فقتله، كان الحكم أيضا مثل ذلك سواء» «٢».

٢- ابو الصلاح الحلبي: «و من قتل او جرح غيره بغير حق لأمر أمر أو اكراهه، فالقود و القصاص مستحق عليه دون الأمر و المكروه...، و يخلد الأمر و المكروه الحبس، حتى يموت» «٣».

٣- علي بن حمزة الطوسي: «و إن أمر عبدا صغيرا أو كبيرا غير مميز لزم الأمر القود، و ان كان مميزا كان القصاص على المباشر، و اذا لزم القود المباشر، خلّد الأمر في الحبس، و إن لزم الأمر، خلّد المباشر في الحبس، إلا أن يكون صبيا أو مجنونا» «٤».

٤- السيد ابن زهرة: «و القود على المباشر للقتل دون الأمر به، أو المكروه عليه، كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه، و قد روى: أن الأمر ان كان سيد العبد، و كان معتادا لذلك قتل السيد، و خلّد العبد في السجن و ان كان قادرا قتل و خلّد السيد في الحبس» «٥».

٥- المحقق الحلبي: «اذا اكرهه على القتل، فالقصاص على المباشر دون الأمر...»

و في رواية علي بن رثاب يحبس الأمر بقتله حتى يموت..» «٦».

٦- و قال في المختصر: «و لو اكره على القتل، فالقصاص على القاتل لا المكروه، و كذا

(١). المحلي ١٠: ٥٠٨.

(٢). النهاية: ٧٤٧.

(٣). الكافي في الفقه: ٣٨٧- انظر المختلف ٩: ٣٢٩ المسألة ٣٠.

(٤). الوسيلة: ٤٣٨.

(٥). غنية النزوع: ٤٠٧.

(٦). شرايع الإسلام ٤: ١٩٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٦

لو أمره بالقتل فالتقصاص على المباشر و يحبس الأمر ابدأ» (١).

٧- العلامة الحلبي: «يضمن الأمر فيما يتحقق فيه الاكراه، و أما ما لا يتحقق فيه كقتل النفس فانه لا يجب عليه قصاص و لا دية، نعم يحبس دائما الى أن يموت، هذا اذا كان المقهور بالغاً عاقلاً» (٢).

٨- الشهيدان: «لو اكرهه على القتل فالتقصاص على المباشر دون الأمر، و لكن يحبس الأمر حتى يموت- و يدل عليه مع الاجماع صحيحة زرارة عن الباقر (ع) في رجل أمر رجلاً بقتل رجل فقتله- هذا اذا كان المقهور بالغاً عاقلاً.» (٣)

٩- الحلبي في القواعد: «أن يعتدل السبب و المباشر كالاكراه مع القتل، و هنا القصاص على المباشر، و لا دية على المكروه، بل يحبس دائماً، و لا كفارة أيضاً، و يمنع من الميراث على إشكال، و على كل تقدير يضمن الأمر في كل ما يتحقق فيه الاكراه، أما ما لا يتحقق فيه كقتل النفس، فانه لا يجب عليه القصاص و لا دية، نعم يحبس دائماً الى أن يموت (٤) إذا كان المقهور بالغاً عاقلاً.»

١٠- الشهيد الثاني: «و اما المكروه فيخلد الحبس لرواية علي بن رثاب عن زرارة عن أبي جعفر (ع).. و نسبة المصنف (٥) الحكم الى الرواية، يؤذن بالتوقف فيه، و لا بأس به لصحة الرواية» (٦).

١١- السيد الطباطبائي: «.. و يحبس الأمر حتى يموت في المشهور، بل عليه الاجماع في الروضة و غيرها و هو الحجّة مضافاً الى الصحيح في رجل أمر رجلاً..» (٧).

١٢- الشيخ محمد حسن النجفي: «قال بعد كلام المحقق: في رواية علي بن رثاب

(١). المختصر النافع: ٢٩٣.

(٢). قواعد الاحكام ٢: ٢٨١- انظر تفصيل الأقوال في المهذب البارع ٥: ١٤٧.

(٣). الروضة البهية ١٠: ٢٧.

(٤). قواعد الاحكام ٢: ٢٨٣.

(٥). اي المحقق الحلبي في الشرائع.

(٦). مسالك الافهام ١٠: ٨٦.

(٧). رياض المسائل ١٦: ١٩٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٧

يحبس الأمر.. قال: و لا بأس بالعمل بها بعد صحتها و عمل غير واحد من الأصحاب بها» (١).

طبسي، نجم الدين، موارد السجن في النصوص و الفتاوى، در يك جلد، انتشارات دفتر تبليغات اسلامي حوزه علميه قم، قم - ايران، اول، ه ق موارد السجن في النصوص و الفتاوى؛ ص: ٦٧

١٣- المامقاني: «اذا أكرهه الظالم على قتل شخص بأن توعده بالقتل ... نعم يحبس على الاظهر حتى يموت» مناهج المتقين: ٥٠٩.

١٤- السيد الخوئي: «لو أمر غيره بقتل احد، فقتله، فعلى القاتل القود، و على الأمر الحبس مؤبداً الى أن يموت، و لو أكرهه على القتل، فان كان ما توعده به دون القتل، فلا- ريب في عدم جواز القتل، و لو قتله- و الحال هذه- كان عليه القود، و على المكروه الحبس المؤبد، و ان كان ما توعده به هو القتل، فالمشهور أن حكمه حكم الصورة الأولى، و لكنه مشكل و لا يبعد جواز القتل عندئذ، و على

ذلك فلا قود، و لكن عليه الدية، و حكم المكره بالكسر في هذه الصورة حكمه في الصورة الأولى، هذا اذا كان المكره بالفتح بالغا عاقلا. و اما اذا كان مجنونا او صبيا غير مميز، فالقود على المكره و اما اذا كان صبيا مميزا فلا قود لا على المكره و لا على الصبي، نعم على عاقلة الصبي الدية، و على المكره الحبس مؤبدا. «٢»

١٥- الامام الخميني: «لو اكرهه على القتل، فالقود على المباشر إذا كان بالغا عاقلا دون المكره و ان أوعده على القتل، و يحبس الأمر به أبدا حتى يموت، و لو كان المكره مجنونا أو طفلا غير مميز فالقصاص على المكره الأمر، و لو أمر شخص طفلا مميزا بالقتل، فقتله، ليس على واحد منهما القود، و الدية على عاقلة الطفل، و لو أكرهه على ذلك فهل على الرجل المكره القود أو الحبس أبدا؟ الأحوط الثاني.» «٣»

١٦- السيد الكلبيكاني: «.. من أمر غيره بالقتل، فقتل، يقتل القاتل، و يحبس الأمر.» «٤»

١٧- الشيخ الوالد: «يحبس الأمر في السجن حتى يموت، هذا هو المشهور، بل عليه الاجماع، و المستند و العمدة هو الصحيح.» «٥» و هي صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام.

(١). جواهر الكلام ٤١: ٤٥.

(٢). مباني تكملة المنهاج ٢: ١٣، مسألة ١٧.

(٣). تحرير الوسيلة ٢: ٤٦٣، مسألة ٣٤.

(٤). مجمع المسائل، ٣: ٢٠٩- انظر ٢٠٤.

(٥). ذخيرة الصالحين ٨: ٦٦ (مخطوط).

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٨

آراء المذاهب الاخرى

١٨- ابن حزم: «من أمر غيره بقتل انسان فقتله المأمور، قال علي: اختلف الناس في هذا، فقالت طائفة: يقتل الأمر وحده، و قالت طائفة: يقتل المأمور وحده و قالت طائفة: يقتلان جميعا، و قالت طائفة: لا يقتل واحد منهما ... الى أن قال: فسواء أمر عبده أو عبد غيره، أو صبيا أو بالغا أو مجنونا اذا كان متولّي القتل أو الجنائي بالقطع أو الكسر أو الضرب أو أخذ المال انما فعل كل ذلك بأمر الأمر و لو لا أمره لم يفعله فالأمر و المباشر فاعلان لكل ذلك جميعا، و أما اذا أمره ففعل ذلك باختياره طاعة للأمر، فالمباشر وحده القاتل و القاطع و الكاسر و الفاقئ و الجنائي، فعليه القود وحده و لا شيء على الأمر لأنه لا خلاف في أنه لا يقع عليه هاهنا اسم قاتل و لا قاطع و لا جالد، و لا كاسر، و لا فاقئ، و انما الأحكام للأسماء فقط...» «١».

١٩- الموصلي: «و لو أكره بالقتل على القتل، لم يفعل، و يصبر، حتى يقتل، فان قتل اثم، و القصاص على المكره.» «٢»

٢٠- المرادوي: «قوله: «و ان أمر كبيرا عاقلا- عالما بتحريم القتل به: فقتل فالقصاص على القاتل» - وهذا المذهب، نص عليه، و عليه الأصحاب.

و اما الأمر؛ فالصحيح من المذهب: أنه يعزر لا غيره نص عليه. و قدّمه في الفروع و الرعايتين، و الحاوي، و غيرهم.

و عنه: يحبس كمنسكه، و في المبهج رواية: يقتل أيضا.

و عنه: يقتل بأمره عبده، و لو كان كبيرا عاقلا عالما بتحريم القتل.» «٣»

أقول: و حاصل الأدلة في المقام:

١- خبر ابن رثاب عن الباقر (ع) و هو العمدة في المسألة و قد وصفه المحقق بالرواية، و الشهيد الثاني في الروضة، و صاحب الرياض

و الجواهر بالصحيحة، و كذا

(١). المحلي ١٠: ٥١١-٥٠٨. انظر ١٠: ٣٥٩ أيضا.

(٢). الاختيار ٢: ١٠٨.

(٣). الانصاف ٩: ٤٥٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٩

من المعاصرين كالسيد الخوئي و الشيخ الوالد.

و يظهر من صاحب الجواهر أن ضعفها بسهل بن زياد مجبور بعمل الأصحاب، فان لم نقل بأن عملهم جابر، أو أن الأمر في سهل سهل «١»، فيشكل ثبوت الحكم بهذه الرواية.

لكن الصدوق رواها عن ابن محبوب عن علي بن رئاب عن زرارة «٢»، و طريقه الى ابن محبوب صحيح «٣» و هو: محمد بن موسى بن المتوكل، عن عبد الله بن جعفر الحميري، و سعد بن عبد الله، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب «٤».

٢- الإجماع: الذي ادعاه الشهيد الثاني في الروضة، و عنه الرياض، و نقله الوالد.

٣- الشهرة: التي ادعاها صاحب الرياض، و من المعاصرين: السيد الخوئي.

أقول: يكفي في المقام الصحيحة التي رواها الصدوق، و لولاها لأمكن الخدشة في الاجماع بأنه مدركي، و الشهرة بأنها لم تثبت. و الظاهر أنهما- الأمر، و المكروه- متباينان مفهوما، و اما مصداقا فانهما من وجه أو مطلق بحيث يكون الأمر، اعم من الإكراه. معنى الإكراه: من الكره، و الكره، بالفتح بمعنى الإيذاء و المشقة تكلفها فتحتملها، و الكره- بالضم- المشقة تحتملها من غير أن تكلفها قالها ابن سيده، و قال الفراء: الكره ما اكرهك غيرك عليه و بالضم ما اكرهت نفسك عليه، اكرهته؛ حملته على امر هو له كاره. «٥» و الأمر: هو طلب العالي من الداني شيئا، و لعل ذلك الشيء لم يكن موردا لكرهه المأمور، كما انه لا يمكن فيه تواعد و تهديد. لكن الفقهاء: لم يفرضوا كلاً من العنوانين على حدة بل ذكروهما معا: اما لأجل

(١). انظر معجم رجال الحديث ٨: ٣٤٠.

(٢). الفقيه ٤: ٨١ ح ١٧.

(٣). انظر معجم رجال الحديث ٥: ٩١.

(٤). الفقيه- المشيخة- ٤: ٤٩.

(٥). لسان العرب ١٣: ٥٣٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٧٠

أن الإكراه غالبا لا يكون بدون الأمر، و اما لأجل أن الحكم فيهما واحد، و ان اختلفا موضوعا. أو لأنهما بمعنى واحد فهما مترادفان؛ فتأمل.

فائدة: لو كان المتواعد على المكروه هو القتل، فقد تفرد السيد الخوئي على ما نعلم، بجواز القتل، و لا قصاص عليه، بل تجب الدية «١»، و ذلك لعدم شمول الإكراه الوارد مورد الامتنان، المقام. و ان المورد من تراحم الواجب مع الحرام- وجوب حفظ نفسه، و حرمة قتل الغير- و لكن لا يذهب دم امرئ مسلم هدرا فيجب عليه الدية.

أقول: على فرض كون المورد من باب التراحم و تساوى الملاكين، فلا وجه لتحمله الدية، لأن حفظ نفسه المستلزم لقتل الغير كان بأمر من الشارع، فالدية من بيت المال، فتأمل، فان المورد من قبيل تجويز أكل مال الغير عام المجاعة.

الفصل الخامس حبس من خلص القاتل من القصاص

إشارة

وردت رواية صحيحة عن الصادق (ع) بحبس من خلص القاتل من أيدي أولياء المقتول الى أن يحضره، وقد تعرض فقهاؤنا لهذه المسألة في كتابي الكفالة و الحدود، و قد أفتى جمع منهم بمضمونها. منهم: الحلبي و يحيى بن سعيد و المحدث البحراني، و صاحب الجواهر و مفتاح الكرامة، و كذا جمع من المعاصرين، كما أفتى الآخرون بضمانه الدية أو احضار القاتل، اما المذاهب الاخرى فلم نعثر لهم فيه على رأى.

الروايات

١- الكافي: «محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد و على بن ابراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب عن حريز عن أبي عبد الله (ع) قال: سألته عن رجل قتل رجلا عمدا فرفع الى الوالى، فدفعه الوالى الى أولياء المقتول ليقتلوه، فوثب عليهم قوم

(١). مباني تكملة المنهاج ٢: ١٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٧١

فخلصوا القاتل من أيدي الأولياء، فقال (ع): أرى أن يحبس الذين خلصوا القاتل من أيدي الأولياء حتى يأتوا بالقاتل. قيل: فإن مات القاتل و هم في السجن؟ قال:

فإن مات فعليهم الدية يؤدونها جميعا الى أولياء المقتول.» (١)

و رواه الصدوق في الفقيه بسند صحيح (٢).

و رواه الشيخ في التهذيب، و فيه: «دفع الى الوالى» (٣).

و رواه الحر العاملى، عن الكافي و الفقيه و التهذيب، بزيادة: «أبدا» (٤).

قد يناقش دلالة الرواية على وجوب الحبس و لكن يجب بثبوت الحبس من جهة اخرى و هى حرمة المنع عن اجراء حدود الله تعالى و لكنه ليس استدلالا بالرواية حيث قال الخونسارى: «و ظاهر هذه الرواية تعين الاحضار لا التخير بين الاحضار و الدية و الرواية فى خصوص القتل العمدى و التعميم منوط بالقطع بعدم الفرق» ... جامع المدارك ٣: ٣٩١.

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسى: «و من خلّى قاتلا- من يد ولى المقتول بالجبر و الاكراه، كان ضامنا لدية المقتول، إلا أن يردّ القاتل الى الولى و يمكنه منه» (٥).

٢- ابو الصلاح: «و من خلص قاتل عمد من أولياء مقتوله قسرا، أخذ بإحضاره، فان أحضره، و إلا حبس حتى يحضره، فان مات القاتل فعليه الدية» (٦).

٣- يحيى بن سعيد: «و يحبس مفلت من يقاد من يد ولى القود قهرا حتى يحضره فان مات هاربا لزم المحبوس بالدية» (٧).

٤- العلامة الحلّى: «من أطلق غريما من يد صاحب الحق قهرا ضمن احضاره، أو أداء ما عليه. فلو كان قاتلا لزمه احضاره أو دفع الدية، و مع الدفع اذا حضر القاتل هل يقتل و يستعيد الدافع من الأولياء؟ و فيه إشكال، فليس للدافع قتل القاتل، و هل له الزامه بما أدى عنه

على تقدير انتفاء جواز قتله؟ فيه نظر» (٨).

- (١). الكافي ٧: ٢٨٦ ح ١.
 - (٢). الفقيه ٤: ٨٠ ح ١٥.
 - (٣). التهذيب ١٠: ٢٢٣ ح ٨.
 - (٤). وسائل الشيعة ١٩: ٣٤ ح ١، ١٣: ١٦١ ح ١.
 - (٥). النهاية: ٣١٦.
 - (٦). الكافي في الفقه: ٣٩٥.
 - (٧). الجامع للشرائع: ٥٧١.
 - (٨). تحرير الاحكام ١: ٢٢٥.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٧٢
- ٥- وقال أيضا: «و لو كان قاتلا لزمه احضاره، أو الدية، فان دفعها ثم حضر الغريم تسلط الوارث على قتله، فيدفع ما اخذه وجوبا، و ان لم يقتل، و لا يتسلط الكفيل لو رضى هو و الوارث بالمدفوع على المكفول بدية، و لا قصاص.» (١)
- ٦- وقال المجلسي الأول: «روى ابن محبوب عن أبي أيوب في الصحيح كالشيخين، عن حريز: ... و يدل على أن من خلص القاتل من أيدي أولياء الدم يكون كفيلا له و يحبس الى أن يحضر القاتل، فإن مات لزمه الدية؛ و ان كانوا جماعة، و هذا مخصوص بالدم بخلاف سائر الحقوق، و هل حكم القصاص في الأطراف حكمه؟ فيه إشكال.» (٢)
- ٧- وقال المجلسي الثاني: «الحديث صحيح، و المشهور بين الأصحاب أنه يلزمه: اما احضاره، أو الدية، و ظاهر الخبر أنه يلزمه ابتداء تكليف الاحضار و الحبس، فان مات القاتل، فالدية، و يمكن حمله على المشهور.» (٣)

- ٨- وقال الحر العاملي: «و من خلص القاتل من يد الولي و جب عليه احضاره أو الدية» «... ٤».
- ٩- وقال المحدث البحراني، بعد نقله صحيحة حريز: «و هذا الخبر كما ترى ظاهر الدلالة في أن حكم المسألة الثانية إنما هو حبس من أطلق للقاتل حتى يحضره، و لا تعرض فيه لما ذكره من التخيير: بين احضاره و بين دفع الدية، و الامام (ع) إنما أوجب عليه الدية بعد موت القاتل و عدم احضاره، فهو ظاهر في أنه مع حياة القاتل فليس الحكم إلا احضاره، و تسليمه الى أولياء الدم ... الى ان قال: حيث لم يفرق بين كون قتل العمد و غيره، و في هذا أيضا ما في سابقه، فإن وجوب الدية على المخلص إنما ثبت في صورة موت القاتل خاصة، كما عرفت من الخبر المتقدم، بمعنى أن المخلص له، لم يسلمه حتى مات، و إلا فمع حياته، فالحكم إنما هو احضاره، فيحبس المخلص له حتى

- (١). قواعد الاحكام ١: ١٨٣.
- (٢). روضة المتقين ١٠: ٣٢٨- انظر كتابه الفتاوى: «فقه فارسي» ص ١٠٢.
- (٣). ملاذ الاخيار ١٦: ٤٧٠- و مثله في مرآة العقول ٢٤: ٣٨.
- (٤). بداية الهداية ٢: ٤٧٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٧٣

يحضره.» (١)

١٠- الشيخ النجفي: «و لو كان المطلق بالفتح قهرا قاتلا عمدا لزمه احضاره أو دفع الدية مع التعذر، و لو بموت بلا خلاف أجده فيه أيضا، بل عن الصيمرى الاجماع عليه للصحيح، أو الحسن، عن أبى عبد الله.. و منه يعلم ارادة ذلك من التخيير المزبور فى المتن و غيره، نعم لو كان القتل موجبا للدية على المطلق اتجه التخيير المزبور على الوجه الذى تقدم.» (٢)

كما أورد صاحب الجواهر فى مسألة سقوط الدية بموت القاتل، و لكن لم يتعرض لحكم هذا الفرع هناك (٣).

١١- السيد العاملى: «و هو- رواية حريز- ظاهر فى خلاف ما ذكره من التخيير بين احضاره، و بين دفع الدية و ظاهر فى أنه مع حياة القاتل ليس الحكم الا احضاره و تسليمه، كما هو مقتضى الكفالة.

و منه يفهم حكم المسألة الأولى- من أطلق غريما من يد صاحب الحق- فان مرجع المسألتين الى أمر واحد و هو من أطلق من عليه حق من يد غريمه قهرا فانه يضمنه و يجب عليه احضاره و تسليمه لمن أخذه من يده أو أن للحاكم أن يحبس كما يحبس الكفيل حتى يحضره» (٤ ... ٤)

١٢- السيد الخوئى: «لو اراد أولياء المقتول القصاص من القاتل، فخلصه قوم من ايديهم، حبس المخلص حتى يتمكن من القاتل، فان مات القاتل أو لم يقدر عليه، فالدية على المخلص.

و قال فى هامشه: «تدل على ذلك صحيحة حريز» (٥).

١٣- السيد الكلپايگانى: «و من خلص القاتل من يد ولي المقتول، يحبس ابدا،

(١). الحدائق الناضرة ٢١: ٧٢.

(٢). جواهر الكلام ٢٦: ١٩٩.

(٣). جواهر الكلام ٤١: ٣١١.

(٤). مفتاح الكرامة ٥: ٤٤٠.

(٥). مبانى تكملة المنهاج ٢: ١٢٦.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٧٤

حتى يأتى بالقاتل..» (١)

١٤- الشيخ الوالد: «و لو كان قاتلا لزمه احضاره، و دفعه الى اولياء المقتول أو دفع الدية عنه، و لعل وجهه أن يده يده فعليه ضمانه و ضمان ما غصبه أو قتله..» (٢) ثم أورد ما قاله الحدائق.

١٥- السبزوارى: لو أراد الولي القود من الجاني فخلصه شخص منه، سجن الشخص حتى يتمكن الولي من الجاني فإن مات الجاني أو لم يقدر عليه فالدية على الشخص الذى خلصه.

لقاعدة التسيب، و عن الصادق فى معتبرة حريز ٢٨: ٣١٢.

أقول: إن الرواية صحيحة، فلا بد من الفتوى بمضمونها، و هو الحبس الى أن يحضر القاتل، و لا نرى وجها لدعوى التخيير بين الاحضار و الدية، كما عن شيخ الطائفة. و قد أفتى الحلبي من القدماء و المحدث البحراني، و السيد الخوئى، و السيد الكلپايگانى من المتأخرين و المعاصرين بمضمونها، و لعله الأقرب.

و قد يقال بثبوت الحبس بدليل آخر، و هو: إن الحاكم يحبس فى مورد حقوق الناس و هذا منه، كما اشار اليه الشهيد الأول فقال: «القاعدة ٢١٧: ضابط الحبس توقف استخراج الحق عليه» (٣).

الروايات

١- قرب الاسناد: «و عنه عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) إن عليا عليه السلام، خرج يوقظ الناس لصلاة الصبح، فضربه عبد الرحمن بن ملجم بالسيف على أم رأسه، فوقع على ركبتيه، فأخذه، فالترمه، حتى أخذه الناس، و حمل علي حتى أفاق، ثم قال للحسن و الحسين عليهما السلام، احبسوا هذا الأسير و أطعموه و اسقوه، و أحسنوا اساره، فان عشت، فانا أولى بما صنع بي، إن شئت استنقذت، و إن شئت عفوت و إن شئت

(١). مجمع المسائل ٣: ٢٠٩.

(٢). ذخيرة الصالحين ٥: ١٨٥.

(٣). القواعد و الفوائد ٢: ١٩٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٧٥

صالح، و إن مت، فذلك إليكم، فان بدا لكم، أن تقتلوه، فلا تمثلوا به.» (١)

٢- التهذيب: «محمد بن أحمد داود ... عن أبي مطر قال: لما ضرب ابن ملجم الفاسق لعنه الله أمير المؤمنين ع قال له الحسن ع أقتله؟ قال: لا و لكن احبسه فاذا مت فاقتلوه، و إذا مت فادفوني في هذا الظهر في قبر أخوي هود و صالح عليهما السلام التهذيب ٦: ٣٣ ح ١٠- عنه البحار ١١: ٣٧٩- قال المجلسي: «مجهول» ملاذ الاخيار ٩: ٨٤.

٣- البحار: «عن الإمام العسكري و أما كلام الذراع المسمومة فان رسول الله ص لما رجع من خيبر جاءته امرأة من اليهود قد أظهرت الإيمان و معها ذراع مسمومة مشوية وضعتها بين يديه ...

إذ أنطق الله الذراع فقالت: يا رسول الله لا تأكلني فاني مسمومة ... فقال ص ايتوني بالمرأة ثم أمر بها فحبست ... البحار ١٧: ٣١٩ أقول: نقلها المجلسي عن التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري:

و فيه اختلاف فعن كثير من الأعاظم: أنه من الكتب المعتمدة بين الإمامية كالصدوق و الطبرسي و الراوندي و ابن شهر آشوب و الكركي و الشهيد الثاني و المجلسي الأول و الثاني و الحر العاملي و الفيض و البحراني و الحويزي و الطبسي و رده آخرون كابن الغضائري و العلامة الحلبي و التفرشي و الداماد و الأردبيلي و القهپائي و البلاغي و السيد الخوئي و ثالث: إن شأن هذا التفسير شأن سائر الروايات الواردة عنهم عليهم السلام يريدون بذلك أنه لا بد من التحقق في صحة ما ورد فيه» انظر كتاب درر الأخبار ج ١ و تقرير أبحاثنا في مجلة الكوثر ٤- المصنف: «أخبرنا عبد الرزاق، عن ابن جريح، قال: أخبرني عبد الكريم، أخبرني قثم مولى الفضل، أن عليا دعا حسينا و محمدا، فقال: بحقي لما حبستما الرجل، فان مت منها، فقدماه فاقتلاه، و لا تمثلا به، قال: فقطعاه و حرّاه، قال: و نهاهما الحسن رضى الله عنه» (٢).

أقول: و عبد الكريم مشترك بين ثقة و ضعيف سيما إذا كان: ابن أبي المخارق فقد صرحوا بضعفه (تهذيب الكمال ١٢: ص ١٣) الجوهر النقي: «إن ابن ملجم دخل في المسجد في فروع الفجر الأول، فدخل في الصلاة تطوعا، ثم افتتح القراءة، فجعل يكرر هذه الآية (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءً) (٣) فأقبل علي و بيده محسر (كذا) يوقظ الناس للصلاة فمر بابن ملجم و هو يردد الآية، فظن انه تعيا فيها، ففتح له (وَ اللَّهُ رَؤُفٌ بِالْعِبَادِ) ٤ ثم انصرف علي، فتبعه فضربه علي قرنه، فقال علي: احبسوه ثلاثا و اطعموه و اسقوه، فان أعش أرى فيه رأيي، و إن امت فاقتلوه، و لا- تمثلوا به، فمات و أخذه عبد الله بن جعفر فقطع يده و رجله، فلم يجزع، و أرادوا قطع لسانه فجزع، فقيل له ما هذا الجزع على لسانك وحده، قال اني أكره أن تمر بي ساعة من نهار، لا اذكر الله فيها، ثم قطعوا لسانه و ضربوا عنقه» (٥).

أقول: الزيادة المذكورة في روايتي المصنف و الجوهر محل تأمل، خاصة مع ملاحظة أن أحدا لم يذكر أن ابن ملجم كان من أهل الذكر و العبادة، فقد ثبت عند الفريقين من مقام الامام الحسين (ع) و أخيه محمد و ابن عمه عبد الله بن جعفر و إطاعتهم الكاملة لأمر المؤمنين (ع) و للإمام الحسن (ع) و قد ورد من طرفنا قول أمير المؤمنين (ع): «إن عشت رأيت فيه رأيي، و ان هلكت فاصنعوا به ما يصنع بقاتل النبي فسئل عن

(١). قرب الإسناد: ١٤٣ ح ٥٠٩- و عنه الوسائل ١٩: ٩٦ ح ٤ و فيه «استقدت» - و عنه المستدرک ١١: ٧٨ ح ١- و عنه جامع احاديث

الشيعة ١٣: ١٧٩ ح ٥، انظر المناقب لابن شهر آشوب ٣: ٣١٢- بحار الأنوار ٤٢: ٢١٨ ح ٢٠.

(٢). مصنف عبد الرزاق ١: ١٥٤ ح ١٨٦٧٢.

(٣) ٣ و ٤. البقرة: ٢٠٧.

(٥). الجوهر النقي (بهامش السنن الكبرى ٨: ٥٩- عن الامامة و السياسة: ١٦٠- بتفاوت).

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٧٦

معناه، فقال: اقتلوه ثم احرقوه بالنار» (١).

«فلما توفي امير المؤمنين (ع) و دفن، جلس الحسن و أمر به فضرب عنقه، و استوهبت أم الهيثم بنت الأسود النخعية جيفته لتتولى

احراقها، فوهبها لها فأحرقتها بالنار» (٢).

وجه الاستدلال بهذه الرواية أنها دلت على جواز حبس من اقدم على الاغتيال و خشى على المغتال الموت فيحبس للاستظهار، و لا

خصوصية للتلاثة أيام الواردة في كلام أمير المؤمنين (ع) لاحتمال أن يكون عارفا بمدته بقائه بأخبار النبي (ص) فيجوز الحبس أكثر

منها، و قد يناقش ذلك: بأن المورد خاص بأمر المؤمنين (ع) و لا يصح الغاء الخصوصية فيه و في أمثاله من القضايا الخاصة أو

المحتملة الخصوصية في واقعه معينة.

الفصل السابع حبس القاتل بعد عفو الأولياء

إشارة

وردت روايتان بحبس القاتل بعد عفو الأولياء:

أحدها من طرفنا بسند حسن موثق رواها الشيخ الطوسي في التهذيبين و الشيخ الصدوق في الفقيه. و لكن أفتى العلامة الحلبي بعدم

جواز الحبس و الضرب، و يظهر من بعض المعاصرين القول به إلا أن يعفو الحاكم.

و الثانية رواها البستي في معالم السنن عن أنس بن مالك و عبّر عنها بما يشعر بضعفها، و يبدو أنه يقول بعدم جواز الحبس كما هو

رأى الشافعية و الحنابلة، و قال مالك و الليث و الأوزاعي: يضرب و يحبس سنة.

الروايات

١- الكافي: «علي بن ابراهيم عن أبيه، عن أحمد بن الحسن الميثمي عن ابان عن

(١). المناقب لابن شهر آشوب ٣: ٣١٢ و عنه البحار ٤٢: ٢٢٩، ٢٣٠- و ما روى في البحار ٤٢: ٢٩٧، عن أبي مخنف فضيعف المأخذ.

(٢). المناقب لابن شهر آشوب ٣: ٣١٣- و عنه البحار ٤٢: ٢٢٩، ٢٣٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٧٧

الفضيل بن يسار قال: قلت لأبي جعفر (ع) عشرة قتلوا رجلا فقال: إن شاء أولياؤه قتلوهم جميعا و غرّموا تسع ديات، و ان شاءوا تخيروا رجلا فقتلوه، و أدى التسعة الباقون الى أهل المقتول الأخير عشر الدية كل رجل منهم، قال: ثم إنّ الوالى بعد يلى أدبهم و حبسهم.»
«١»

و رواه الصدوق باسناده عن القاسم بن محمد، عن ابان عن الفضيل بن يسار «٢».

و رواه الشيخ الطوسى فى التهذيب «٣» و الاستبصار «٤»، عن الكافى.

و قال المجلسيان: «حسن موثق» «٥».

أقول: يظهر من ذيل الرواية جواز الحبس تعزيرا فلا ينحصر التعزير بالجلد و الضرب و سيأتى الإشارة إليه فى آخر الكتاب.

آراء فقهاءنا

١- قال العلامة الحلّى: «و اذا عفى عن القاتل سقط عنه القصاص و القود و لا يحبس سنه و لا يضرب.» «٦»

٢- ولاية الفقيه ...: « و الظاهر أنّ المراد بالأدب الضرب، فمقتضى الحديثين أنّ القاتل عمدا اذا أدى الدية كان للوالى تعزيره و حبسه

أيضا، للحق العام الاجتماعى، اللهم إلّا أن تقتضى المصلحة عفو.» «٧»

أقول: يظهر أنّه يميل الى القول بجواز الحبس، و لم أجد من تعرض لهذا الفرع من فقهاءنا غير العلامة.

و ابان بن عثمان ثقة و ان كان فاسد المذهب «٨»، و الرواية و إن كانت موافقة للعامة لكن لا يوجد لها معارض.

(١). الكافى ٧: ٢٨٣ ح ٤.

(٢). الفقيه ٤: ٨٥ ح ١.

(٣). التهذيب ١٠: ٢١٧ ح ١.

(٤). الاستبصار ٤: ٢٨١ ح ١.

(٥). روضة المتقين ١٠: ٣٤٥- ملاذ الاخيار ١٦: ٤٥٩- مرآة العقول ٢٤: ٣١.

(٦). تحرير الاحكام ٢: ٢٥٦.

(٧). ولاية الفقيه ٢: ٥٠٥.

(٨). انظر معجم رجال الحديث ١: ١٥٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٧٨

آراء المذاهب الاخرى

١- قال مالك: «فى القاتل عمدا اذا عفى عنه: أنه يجلد مائة جلدة و يسجن سنه.» «١»

٢- المدوّنة: «أ رأيت إن عفوت عن هذا العبد على أن يكون العبد لى، و قد قتل ولىي عمدا، فاخذته أ يضرب مائة، و يحبس عاما فى

قول مالك؟ قال: نعم. و ذلك رأىي.

قلت: و كذلك لو اقر أنه قتل ولىي هذا الرجل عمدا، فعفا عنه هذا الرجل، أ يضرب مائة و يحبس عاما؟ قال: نعم كذلك. قال مالك:

إنّه يضرب مائة، و يحبس عاما.

قلت: أ رأيت لو أنّ رجلا- من أهل الذمة أو عبدا لرجل من المسلمين أو لرجل من أهل الذمة قتل رجلا من المسلمين أو من أهل الذمة أ تضربهما مائة و تحبسهما عاما في قول مالك؟ قال: قال لى مالك: فى الذى يقتل عمدا فيعفو أولياء الدم عنه انه يضرب مائة و يحبس عاما، فأرى فى هذا انهما يضربان مائة و يحبسان عاما، كل من قتل عمدا اذا عفى عنهم، عبيدا كانوا أم إماء أو احرارا، مسلمين كانوا أو ذميين، أو عبيدا لأهل الذمة، فهم فى ذلك سواء.» (٢)

٣- و قال الشافعى: «كل من قتل فى حرابه أو صحراء أو مصر أو مكابرة أو قتل غيلة على مال أو غيره أو قتل نائرة، فالقصاص و العفو الى الأولياء و ليس الى السلطان من ذلك شىء إلا الأذى اذا عفا الولي.» (٣)

٤- قال البستى بعد نقله لحديث وائل بن حجر، عن النبى (ص) فى قاتل جىء به الى النبى (ص) و دعا (ص) وليّ المقتول، و طلب منه العفو، فأبى، و اعطاه الدية فأبى، إلا القتل..

قال: «و فيه دليل على أنّ القاتل اذا عفا عنه لم يلزمه التعزير و حكى عن مالك بن

(١). الموطأ: ٢: ٨٧٤.

(٢). المدونة الكبرى ٦: ٤٠٣.

(٣). الام ٨: ٣٢٩.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٧٩

أنس أنه قال: يضرب بعد العفو مائة و يحبس سنة.» (١)

٥- و قال ابن رشد: «و اختلفوا فى القاتل عمدا، يعفى عنه، هل يبقى للسلطان فيه حق أم لا؟ فقال مالك و الليث: إنه يجلد مائة و يسجن سنة، و به قال أهل المدينة، و روى ذلك عن عمر.

و قالت طائفة؛ الشافعى و احمد و اسحاق و ابو ثور: لا يجب عليه ذلك؛ عن عمر.

و قال ابو ثور: إلا أن يكون يعرف بالشر فيؤدبه الامام على قدر ما يرى. و لا عمدة للطائفة الأولى إلا أثر ضعيف، و عمدة الطائفة الثانية: ظاهر الشرع، و أنّ التحديد فى ذلك لا يكون إلا بتوقيف، و لا توقيف ثابت فى ذلك.» (٢)

٦- و قال ابن قدامة: «اذا عفا عن القاتل مطلقا صح و لم تلزمه عقوبة، و بهذا قال الشافعى و اسحاق و ابن المنذر و ابو ثور، و قال مالك و الليث و الأوزاعى: يضرب و يحبس سنة.» (٣)

٧- و قال ابن تيمية: «و اذا سقط القود عن قاتل العمدة، فانه يضرب مائة جلدة، و يحبس سنة عند مالك، و طائفة من أهل العلم دون الباقيين» (٤).

٨- و قال الجزيرى: «اختلف العلماء فى القاتل عمدا اذا عفى عنه أولياء الدم هل يبقى للسلطان فيه حق أم لا؟

المالكية و الحنفية، قالوا: إنّ للحاكم حقا على القاتل اذا عفا عنه أولياء الدم، و له أن يجلده مائة جلدة، و يسجنه سنة كاملة، و به قال أهل المدينة.

الشافعية و الحنابلة، قالوا: لا يجب على الحاكم شىء من ذلك إلا أن يكون القاتل معروفا بالشر و الأذى، فيجوز للإمام أن يؤدبه على حسب ما يرى، بالحبس أو الضرب، أو التأنيب، و حجتهم فى ذلك، ظاهر الشرع.» (٥)

(١). معالم السنن ٤: ٣.

(٢). بداية المجتهد ٢: ٤٠٤.

(٣). المغنى ٧: ٧٤٥.

(٤). الفتاوى الكبرى ٤: ٢١٣.

(٥). انظر الفقه على المذاهب الاربعه ٥: ٢٦٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٨٠

الفصل الثامن حبس الجاني حتى يستكمل الولي الشروط

إشارة

و من موارد الحبس: فيما لو كان بعض أولياء الدم صغيرا أو غائبا أو مجنونا فعن كثير من فقهاءنا- رضوان الله عليهم- عدم جواز الاقتصاص لسائر الأولياء بل يحبس القاتل الى استكمال الشروط، و كذلك عن السنه، و لم يرد في المقام نص بالخصوص، و لكن لعل الوجه فيه: اما أنه لا يعلم ما يريد الغائب او لأجل عدم تحقق التشفى الذي هو حكمه القصاص، فيحبس الحاكم القاتل حفظا لحقوقهم، و قد فضل البعض بين الصغير و المجنون، كما فصل آخرون بين خوف فراره فيحبس و عدمه فلا يحبس، كما اكتفى بعض آخر بأخذ الكفيل أو الوثيقه النقديه أو جعله تحت المراقبه، كما نفى البعض الآخر من فقهاءنا جواز الحبس فيه محتجا بأنه عقوبه خارجة عن الموجب.

آراء فقهاءنا

- ١- الشيخ الطوسي: «فان كان الوارث واحدا يولّى عليه- مجنون أو صغير-، و له أب أو جدّ، مثل أن قتلت امه، و قد طلقها أبوه، فالقود له وحده، و ليس لأبيه أن يستوفيه، بل يصبر حتى اذا بلغ كان ذلك اليه، و سواء كان القصاص طرفا أو نفسا، و سواء كان الولي أباً أو جدّاً أو الوصي، الباب واحد. و فيه خلاف. فاذا ثبت انه ليس للوالد أن يقتص لولده الطفل أو المجنون، فإن القاتل يحبس حتى يبلغ الصبي، و يفيق المجنون، لأنّ في الحبس منفعتهما معا: للقاتل بالعيش، و لهذا بالاستيثاق.» (١)
- ٢- علي بن حمزة: «إن كان لغير الرشيد ولي لم يكن له الاستيفاء، فإن عفا على مال صح، فاذا رشد ولي الدم أو بلغ الطفل رشيدا رضى بذلك فقد صح، و ان لم يرض و أراد القود كان له ذلك اذا ردّ ما أخذ وليه، و ان لم يعف الولي على مال حبس القاتل الى وقت القصاص. و إن

(١). المبسوط ٧: ٥٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٨١

كان ولي الدم غائبا، و كان واحدا حبس القاتل حتى يحضر.» (١)

- ٣- المحقق الحلّي: «قال- أي الشيخ- لو كان الولي صغيرا، و له أب أو جدّ، لم يكن لأحد أن يستوفى حتى يبلغ، سواء كان القصاص في النفس أو الطرف، و فيه إشكال. و قال: أي الشيخ يحبس القاتل حتى يبلغ الصبي أو يفيق المجنون. و هو اشدّ إشكالا من الأول.» (٢)

٤- العلامة الحلّي: اكتفى بنقل كلام الشيخ الطوسي (٣).

- ٥- و قال في القواعد: «.. و لو كان فيهم غائب أو صغير أو مجنون، قيل: كان للحاضر الاستيفاء، و كذا للكبير و العاقل لكن يشترط أن يضمنا نصيب الغائب و الصبي و المجنون من الديه و يحتمل حبس القاتل الى أن يقدم الغائب و يبلغ الصبي، و يفيق المجنون، و لو كان المستحق للقصاص صغيرا أو مجنونا و له أب أو جدّ، قيل: ليس لأحد الاستيفاء حتى يبلغ الصغير أو يفيق المجنون سواء كان في

النفس أو الطرف، و يحبس القاتل حتى يبلغ، أو يفيق، لأنه تفويت، يعنى انه لا يمكن تلافيه، و كل تصرف هذا شأنه لا يملكه الولي، كالعفو عن القصاص.. و لو قيل: للولي الاستيفاء، كان وجهها. «٤».

٦- فخر المحققين ولد العلامة، عند توضيح عبارة والده: «و يحتمل حبس القاتل ... أقول: اما المصنف، فقال: يحتمل حبس القاتل: لأن القتل غير مختص بالحاضر و الكامل، و القتل لا يتبعض، فوجب تأخيره الى زوال اعدار الشركاء، و إلّا لزم تضييع حقوقهم، فيحبسه الحاكم لحفظ حق المولى عليه و الغائب، لأنّه يجب عليه حفظ حقوقهم، و لا- يتم ألّا بالحبس هنا، و ما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجب.» «٥»

٧- الشهيد الأول: «يثبت الحبس في مواضع: ١- الجاني اذا كان المجنى عليه

(١). الوسيلة: ٤٣٩.

(٢). شرايع الإسلام ٤: ٢٢٩.

(٣). تحرير الاحكام ٢: ٢٥٥.

(٤). قواعد الاحكام ٢: ٢٩٩.

(٥). إيضاح الفوائد ٤: ٦٢٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٨٢

غائباً أو وليه حفظاً لمحل القصاص.. «١»

٨- الشهيدان- الأول و الثاني:- «و لو كان الولي صغيراً و له أب أو جدّ لم يكن له الاستيفاء الى بلوغه لأن الحق له، و لا يعلم ما يريد حينئذ، و لأن الغرض التشفي، و لا يتحقق بتعجيله قبله، و حينئذ فيحبس القاتل حتى يبلغ.» «٢»

٩- الفيض الكاشاني: «و على تقدير التأخير هل يحبس القاتل الى كماله؟ قال الشيخ: نعم، و الأظهر لا، لأنه عقوبه خارجة عن الموجب، لا موجب له.» «٣»

١٠- قال السيد محمد جواد العاملي في التعليقة على كلام الفاضل الهندي:

«و يحتمل حبس القاتل، قال: وجهه انه يجب على الحاكم حفظ حقوقهم، و لا- يتم هنا ألّا بالحبس، و ما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجب، و الشارح لم يبين الوجه في ذلك.

قوله: لكون الحبس ضرراً على القاتل غير منصوص: قد يقال فيه مثل ما قال في المبسوط في مثله: إن في الحبس منفعتهما معا للقاتل بالعيش، و لهذا بالاستيثاق.» «٤»

١١- قال الشيخ النجفي بعد كلام المحقق الحلبي في خصوص غيبة البعض: «و هو واضح الوجه بناء على عدم اعتبار الأذن، أما عليه، ففعل وجهه ترتب الضرر على الحاضر أو الكامل بالتأخير الذي هو معرض زوال الحق. و حبسه الى أن يقدم الغائب، و يبلغ الصبي، و يفيق المجنون، أو يموتوا، فيقوم وراثتهم مقامهم أو يرضى الحاضر الكامل بالدية، ضرر على القاتل، و تعجيل عقوبه لا دليل عليه، و ان احتمله الفاضل في القواعد مقدمة لحفظ حقوقهم، و جمعا بين مصلحة التعيش و الاستيثاق، بل مقتضى اطلاقه ذلك، و إن لم يرج افاقة المجنون منهم، إلّا أنه كما ترى.» «٥»

١٢- الإمام الخميني: «سؤال: لو حكم بالقصاص على قاتل العمدة و كان أولياء الدم صغاراً، فنظراً لوجوب تأخير القصاص الى البلوغ- كما هو رأيكم- و طلبهم

(٢). الروضة البهية ١٠: ٩٦.

(٣). مفاتيح الشرائع ٢: ١٤٠.

(٤). مفتاح الكرامة ١٠: ٩٠ (آخر الجزء العاشر).

(٥). جواهر الكلام ٤١: ٢٨٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٨٣

القصاص، فهل يجوز حبس القاتل الى زمان البلوغ أم لا؟ الجواب: ان المحكومية بالقصاص لا تكون مجوزا للحبس، نعم لو خيف فراره فلا مانع من اخذ الكفيل أو وثيقة نقدية أو غير نقدية، وفيما لو خيف الفرار و كان زمان البلوغ قصيرا فلا مانع من حبسه. «١»
١٣- و قال في تحرير الوسيلة: «اذا كان له أولياء شركاء في القصاص، فان حضر بعض، و غاب بعض، فعن الشيخ- قده- للحاضر الاستيفاء، بشرط ان يضمن حصص الباقيين من الدية، و الأشبه أن يقال: لو كانت الغيبة قصيرة، يصبر الى مجيء الغائب، و الظاهر جواز حبس الجاني الى مجيئه، لو كان في معرض الفرار، و لو كان غير منقطع، أو طويله، فأمر الغائب بيد الوالي، فيعمل بما هو مصلحة عنده، أو مصلحة الغائب.

و لو كان بعضهم مجنوناً، فأمره الى وليه، و لو كان صغيراً، ففي رواية: انتظروا الذين قتل ابوهم ان يكبروا، فاذا بلغوا خيروا فإن احبوا قتلوا، أو عفوا أو صالحوا.» «٢»

١٤- السيد الخوئي: «اذا كان ولي الميت صغيراً أو مجنوناً و كان للولي ولي، كالأب، أو الجد أو الحاكم الشرعي، فهل لوليه الاقتصاص من القاتل أم لا؟ قولان:

لا يبعد العدم، نعم اذا اقتضت المصلحة أخذ الدية من القاتل أو المصلحة معه في أخذ شيء جاز لوليه ذلك. و قال في الذيل: و ذلك لعدم ثبوت إطلاق أو عموم يدل على ثبوت الولاية له عليه في كل مورد حتى في مثل القصاص.» «٣»

١٥- السيد الكلبيكاني في جواب سؤال عن مقتول له زوجة و ولد صغير هل يقتص من القاتل أو يحبس الى أن يبلغ الصغير: «في الفرض المذكور: للقيم الشرعي أن يأخذ الدية- بما أنه كفيل- و يودعه في محل مأمون، ثم بعد بلوغ الصغار، إن رضوا بالدية فيها و إلا فيرد الدية على القاتل و يقتص منه إن طلب الأولياء ذلك. ثم أن القاتل لا بد و أن يكون تحت المراقبة و النظر الى زمان بلوغهم، و لا حاجة الى حبسه،

(١). موازين قضائي از ديدگاه امام خميني ١: ١٥٤، ان هذا السؤال و الجواب، و كذلك السؤال عن السيد الكلبيكاني ترجمناه الى العربية.

(٢). تحرير الوسيلة ٢: ٤٨٣.

(٣). مباني تكملة المنهاج ٢: ١٣٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٨٤

و اما زوجة المقتول فلا حق لها بالنسبة الى القصاص و لا المال المذكور الى أن يبلغ الصغار، و الله العالم» «١».
أقول: المسألة خلافية كما رأيت لعدم وجود دليل خاص فيها و قد صرح الشيخ بالحبس و ذكره العلامة، على أنه احتمال، و أكثر فقهاءنا على أنه يستوفى منه الحق لا سيما اذا كان الولي مجنوناً للجمع بين الحقين و عدم الإضرار بالجاني و يحتمل القول بالتفصيل بين القتل و الجرح، و بين غياب الولي و جنونه، أو طول المدة و قصرها كما ذكره السيد الامام الخميني رضوان الله عليه، إلا أن يقال بعدم ثبوت اطلاق أو عموم يدل على ثبوت الولاية حتى في هذه الموارد.

آراء المذاهب الاخرى

١٦- الشيباني: «رجل قتل و له أولياء صغار و كبار، فللكبار أن يقتلوا القاتل، و قال أبو يوسف و محمد: ليس لهم ذلك، حتى يدرك الصغار» (٢).

١٧- قال الشافعي: «... و حبس القاتل حتى يحضر الغائب و يبلغ الطفل». (٣)

و قال: «... و ان كان جرحا حبس له الجرح حتى يبلغ فيختار القود، أو الأرش». ٤

١٨- ابن حزم: «مسألة: مقتول كان في أوليائه غائب أو صغير أو مجنون اختلف الناس في هذا، فقال أبو حنيفة: اذا كان للمقتول بنون و فيهم واحد كبير و غيرهم صغار، ان للواحد الكبير أن يقتل و لا ينتظر بلوغ الصغار قال: فان كان فيهم غائب لم يكن للحاضرين أن يقتلوا حتى يقدم الغائب و هو قول الليث بن سعد، و به يقول حماد بن أبي سليمان، و قال مالك: مثل ذلك سواء سواء، و زاد أن المقتول اذا كان له ولد صغير و أخ كبير أو أخت كبيرة، فللأخ أو للأخت أن يقتلا قودا، و لا ينتظر بلوغ الصغير، و كذلك للعصبة أيضا، و هو قول الأوزاعي، و رأى مالك للعصبة اذا كان الولد صغيرا أن يصلحوا على الدية و ينفذ حكمهم.

(١). من استفتاء بامضائه دام ظله.

(٢). الجامع الصغير: ٤٩٥.

(٣) ٣ و ٤. الام ٨: ٢٣٩، ١٣٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٨٥

و قال ابن أبي ليلى، و الحسن بن حى، و ابو يوسف و محمد و الشافعي: لا يستفيد الكبير من البنين حتى يبلغ الصغير و روى هذا القول عن عمر بن عبد العزيز.. و الذى نقول به.. إن القول قول من دعى الى القود، فللكبير و للحاضر العاقل أن يقتل و لا يستأنا بلوغ الصغير، و لا افاقه المجنون، و لا قدوم الغائب، فان عفا الحاضرون البالغون لم يجز ذلك على الصغير و لا على الغائب و لا على المجنون بل هم على حقهم فى القود حتى يبلغ الصغير و يفيق المجنون، فاذا كان ذلك فان طلب احدهم القود قضى له به، و ان اتفقوا كلهم على العفو جاز ذلك حينئذ لما ذكرنا..» (١)

١٩- ابن قدامة: «فصل: و كل موضع وجب تأخير الاستيفاء، فان القاتل يحبس حتى يبلغ الصبي و يعقل المجنون و يقدم الغائب، و قد حبس معاوية: هدية بن خشرم فى قصاص حتى بلغ ابن القتيل، فى عصر الصحابة، فلم ينكر ذلك.

و بذل الحسن و الحسين و سعيد بن العاص لابن القتيل سبع ديات فلم يقبلها، فان قيل: فلم لا يخلى سبيله كالمعسر بالدين؟ قلنا: لأن فى تخليته تضييعا للحق، فانه لا يؤمن هربه، و الفرق بينه و بين المعسر من وجوه، أحدها: أن قضاء الدين لا يجب مع الإعسار، فلا يحبس بما لا يجب، و القصاص هاهنا واجب، و أنما تعذر المستوفى.

الثانى: ان المعسر، اذا حسناه، تعذر الكسب لقضاء الدين فلا يفيد بل يضر من الجانبين و هاهنا الحق نفسه يفوت بالتخلى لا بالحبس.

الثالث: أنه قد استحق قتله، و فيه تفويت نفسه و نفعه، فاذا تعذر تفويت نفسه جاز تفويت نفعه لإمكانه.

فان قيل: فلم يحبس من أجل الغائب و ليس للحاكم عليه ولاية اذا كان مكلفا رشيدا، و لذلك لو وجد بعض ماله مغصوبا لم يملك انتزاعه؟

قلنا: لأن فى القصاص حقا للميت و للحاكم عليه ولاية، و لهذا تنفذ وصاياه من الدية، و تقضى ديونه منها، فنظيره أن يجد الحاكم من تركه الميت فى يد إنسان شيئا

- (١). المحلي ١٠: ٤٨٣ مسألة ٢٠٧٩.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٨٦
- غصبا و الوارث غائب، فإنه يأخذه» (١).
- ٢٠- القرافي: «شرح الحبس في ثمانية مواضع:
- الأول: يحبس الجاني لغيبة المجنى عليه، حفظا لمحل القصاص.» (٢)
- ٢١- وقال محيي الدين النووي: «إذا كان القصاص لصغير أو مجنون أو لغير رشيد لم يستوف الولي له.. فإذا ثبت هذا فان القاتل يحبس الى أن يبلغ الصبي و يفيق المجنون و يصلح المفسد.» (٣)
- ٢٢- وقال الجزيري: «الشافعية و الحنابلة في أظهر روايتهم، و الصحابان من الحنفية قالوا: اذا كان أولياء الدم فيهم صغار و كبار فليس للكبار تعجيل القصاص، بل ينتظر و يحبس القاتل، و لا يخلّى سبيله بكفيل حتى يدرك الصغار و يبرأ المجنون..» (٤).

الفصل التاسع حبس المسلم اذا قتل الذمي

إشارة

لا- خلاف عند فقهاءنا في عدم قتل المسلم بالكافر، لاشتراط المساواة في الدين، في القصاص، اما الكافر الذمي، فادعى بعضهم الاجماع على أنه يقتل به؛ إن اعتاد القتل، بعد ردّ فاضل ديته، و هو رأى المهدّب البارع و الانتصار و غاية المراد و الروضة و الصدوق و الشيخين و سلار و ابني حمزة و زهرة و سعيد و النافع، و غيرهم، بل ادعى الجواهر: انه المشهور على جواز الاقتصاص منه. اما لو لم يكن معتادا لذلك، فلا خلاف نصّا و فتوى في التعزير و غرامة الديّة «٥» و هو

- (١). المغني ٧: ٧٤٠.
- (٢). الفروق ٤: ٧٩.
- (٣). المجموع ١٨: ٤٥٠، م ٤٤٢٣- انظر: الشرح الكبير ٩: ٣٨٥- نهاية المحتاج ٧: ٢٨٤- البحر الفائق ٨: ٢٩٩- التشريع الجنائي ٢: ٢٣٨.
- (٤). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ٢٧٣.
- (٥). انظر جواهر الكلام ٤١: ١٤٠- الانتصار: ٢٧٢- شرايع الإسلام ٤: ٢١١.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٨٧
- بمعناه الواسع يشمل الحبس. لكن جمعا من فقهاء السنّة صرحوا بالحبس.

آراء فقهاءنا

- ١- الشيخ المفيد: «و للسلطان أن يعاقب من قتل ذميا عمدا، عقوبة تنهكه» (١).
- ٢- الشيخ الطوسي: «اذا قتل مسلم كافرا لم يقتل به، سواء كان معاهدا أو مستأمنا أو حربيا، فالمعاهد هو الذمي، و المستأمن من دخل إلينا بأمان في رسالته أو حاجة من تجارة و نحوها، و الحربي من كان مباينا مقاطعا في دار الحرب، و فيه خلاف، فاذا ثبت أنه لا قود عليه، فعليه التعزير، و عليه الديّة و الكفارة» (٢).
- ٣- السيد ابن زهرة: «و كذا لو كان معتادا لقتل أهل الذمة؛ قتل لفساده في الأرض لا على وجه القصاص.» (٣)

٤- المحقق الحلي: «.. فلا يقتل مسلم بكافر، ذميا كان أو مستأمنا أو حربيا، و لكن يعزّر و يغرم دية القاتل، و قيل: ان اعتاد قتل أهل الذمة، جاز الاقتصاص بعد ردّ فاضل ديته» «٤».

آراء المذاهب الأخرى

٥- المدونة الكبرى: «قال ابن القاسم: و بلغني عن مالك أنه قال: اذا قتل رجل مسلم ذميا عمدا أو عبدا عمدا، فانه يضرب مائة و يحبس سنة.» «٥»

٦- ابن حزم: «و ان قتل مسلم عاقل بالغ ذميا أو مستأمنا عمدا أو خطأ فلا قود عليه و لا دية و لا كفارة، و لكن يؤدّب في العمد خاصة، و يسجن حتى يتوب كفا لضرره...»

(١). المقنعة: ٧٣٩.

(٢). المبسوط ٧: ٥.

(٣). غنية النزوع: ٤٠٧.

(٤). شرايع الإسلام ٤: ٢١١.

(٥). المدونة الكبرى ٦: ٤٠٣.

موارد السجون في النصوص و الفتاوى، ص: ٨٨

و قد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة منهم أبو حنيفة: يقاد المسلم بالذمي في العمد و عليه في قتله خطأ الدية و الكفارة، و لا يقتل بالمعاهد و إن تعمد قتله، و لا نعلم له في قوله هذا سلفا أصلا.

و قالت طائفة، منها مالك: لا يقاد المسلم بالذمي إلا أن يقتله غيلة، أو حرابة فيقاد به، و لا بد، و عليه في قتله خطأ أو عمدا غير غيلة الدية فقط، و الكفارة في الخطأ.

و قالت طائفة منها الشافعي: لا يقاد المسلم بالذمي أصلا لكن عليه في قتله اياه عمدا أو خطأ الدية و الكفارة.. «١»

الفصل العاشر حبس القاتل اذا هرب بعد أخذ الدية

١- الكافي: «حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن احمد بن الحسن الميثمي، عن ابان بن عثمان، عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلا متعمدا، ثم هرب القاتل فلم يقدر عليه، قال: ان كان له مال اخذت الدية من ماله، و إلّا فمن الأقرب فالأقرب، فان لم يكن له قرابة، و داه الإمام، فانه لا يبطل دم امرئ مسلم. و في رواية اخرى: ثم للوالي بعد حبسه و أدبه» «٢».

رواه في التهذيب بدون الزيادة الموجودة في الكافي «٣».

قال في الروضة: «و روي في الموثق، عن أبي بصير... و في رواية أخرى: ثم للوالي بعد حبسه و ادبه: أي لو أدّى ديته، و قدر عليه، و عمل بهما أكثر الأصحاب.» «٤»

قال العلامة المجلسي: «موثق و آخره مرسل.» «٥»

(١). المحلى ١٠: ٣٤٧ مسألة ٢٠٢١، ١١: ٣٩- انظر ١٠: ٣٥٩.

(٢). الكافي ٧: ٣٦٥ ح ٣- روضة المتقين ١٠: ٤١٦- و عنه الوسائل ١٩: ٣٠٣ ح ٢.

(٣). التهذيب ١٠: ١٧٠ ح ١١.

(٤). روضة المتقين ١٠: ٤١٦.

(٥). مرآة العقول ٢٤: ١٩٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٨٩

اقول: لم أجد هذه الاضافة في غير الكافي، و لم أجد من أفتى بها، نعم تعرضوا لنظيرها و هي: اذا هرب و لم يقدر عليه حتى مات اخذت من ماله و آلا فمن الأقرب، فالأقرب، من دون تعرض للذيل - و قد تعرض لها السيد المرتضى، و الشيخ في النهاية، و ابن زهرة، و ابن البراج، و غيرهم «١».

قد يقال: بأن إعراض الاصحاب عن الذيل مما يوهن حجته، لكن الإعراض يتوقف على ذكر الفرع ثم الإعراض عنه، و لم يثبت.

الفصل الحادى عشر حبس القاتل فى الشهر الحرام

إشارة

وردت نصوص كثيرة بتغليظ الديه و الكفارة على القاتل فى الشهر الحرام، و لكن لم نجد من فقهاء المسلمين من يقول بجواز حبسه أو تأخير القصاص الى الشهر الحرام لو لم يظفر به إلما فى شهر حلال، إلّا ابن حزم. حيث لا دليل عندهم على وجوب المماثلة فى القصاص فى الأشهر الحرم.

آراء فقهاءنا

- ١- الشيخ الصدوق: «فان قتل رجل رجلا فى أشهر الحرم فعليه الديه و صيام شهرين متتابعين من أشهر الحرم..» «٢»
- ٢- الشيخ الطوسى: «ديه الخطأ يغلظ فى الشهر الحرام و فى الحرم..» «٣»
- ٣- ابو الصلاح الحلبي: «.. و ان كان القتل فى الحرم أو فى شهر حرام فقد روى: ان عليه ديه و ثلثا.» «٤»

(١). انظر جواهر الكلام ٤١: ٣١٠.

(٢). المقنع: ١٨٢- الطبعة الجديدة.

(٣). الخلاف ٥: ٢٢٢ مسألة ٦- انظر المبسوط ٧: ١١٦.

(٤). الكافي فى الفقه: ٣٩١- انظر ص ٤٢٠ أيضا.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٩٠

٤- القاضى ابن البراج: «و اذا قتل انسان غيره فى الحرم، أو فى أحد الأشهر الحرم؛ طلبت منه الديه للقتل، و الثلث لانتهاكه حرمة الحرم، و الأشهر الحرم..» «١».

٥- سلاى بن عبد العزيز: «.. و ان كان قتل فى الحرم أو فى أشهر الحرم فعليه ديه و ثلث..» «٢».

٦- المحقق الحلبي: «لو قتل فى الشهر الحرام الزم ديه و ثلثا من أى الأجناس كان؛ تغليظا» «٣».

٧- الشهيد الثانى: «تغليظ الديه بالقتل فى الأشهر الحرم بزيادة الثلث موضع وفاق، و به نصوص كثيرة.» «٤»

٨- الشيخ محمد حسن النجفى: «و لو قتل فى الشهر الحرام الزم ديه و ثلثا من أى الأجناس كان تغليظا- قال: بلا خلاف أجده، بل

الإجماع- بقسميه- عليه، بل المحكى منهما صريحا فضلا عن الظاهر مستفيض أو متواتر، بل في المسالك: أن به نصوصا كثيرة، و في محكى الخلاف نسبه الى اجماع الفرقه..» «٥».

آراء المذاهب الاخرى

٩- ابن حزم: «و من قتل أو جرح في شهر حرام، فلم يظفر به إلّا في شهر حلال، فإنّ وليّ الاستقادة من الدم أو الجرح مخير: إن شاء تأخيره الى شهر حرام، و ان لم يرد ذلك فهو بعض حقه؛ تجافى عنه، و يحبس الذي وجب عليه القود، فأخره المجنى عليه، أو وليّ الدم حتى يأتي شهر حرام، لأنّه قد وجب أخذه بما جنى، فلا ينبغي تسريحه، بل يوقف بلا خلاف، للقود، و يمنع من الانطلاق.» «٦»

(١). المهذب ٢: ٥١٦.

(٢). المراسم: ٢٣٦.

(٣). شرايع الإسلام ٤: ٢٤٦.

(٤). مسالك الافهام ١٥: ٣٢٠.

(٥). جواهر الكلام ٤٢: ٢٦.

(٦). المحلى ١٠: ٥٠٠ المسألة ٢٠٨٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٩١

الفصل الثاني عشر حبس المولى الذي قتل عبده

إشارة

وردت روايات من الفريقين سيّما عندنا، و بعضها لا بأس بسندها بحبس من قتل عبده أو عبّبه و نكّل به حتى مات، لاشتراط المساواة في القصاص و لم نعثر على من أفتى بالحبس من فقهاءنا إلّا السيد الخوئي- من المعاصرين- و إن أوجبوا التعزير و الكفارة و التصديق، نعم أفتى يحيى بن سعيد الحلبي بالنفي و التغريب.

الروايات

١- الكافي: «عدة من اصحابنا سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمون عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، عن مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام:

إنّ أمير المؤمنين عليه السلام رفع اليه رجل عبّبه حتى مات، فضربه مائة نكالا و حبسه سنه، و غرّمه قيمة العبد فتصدق بها عنه.» «١»، و رواه الصدوق في الفقيه بسنده عن السكوني، و ليس فيه (سنه) «٢»، و رواه في المقنع مرسلا «٣».

إلّا أنّ السند ضعيف بسهل بن زياد، و ابن شمون، قال في جامع الرواة: «كان ضعيفا في الحديث غير معتمد عليه، و كان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو و الكذب، و أخرجه من قم الى الري» «٤».

و قال عن ابن شمون: «كان واقفيا ثم غلا، و هو ضعيف جدا، فاسد المذهب.» «٥».

(١). الكافي ٧: ٣٠٣ ح ٦- و عنه التهذيب ١٠: ٢٣٥ ح ٥.

(٢). الفقيه ٤: ١١٢ ح ١.

(٣). المقنع: ١٩١.

(٤). رجال النجاشي: ١٣٢- و عنه جامع الرواة ١: ٣٩٣.

(٥). جامع الرواة ٢: ٩٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٩٢

أما الأوصم: فهو ضعيف، غالى، و ليس بشيء «١».

أقول: و أكثر فقهاءنا أفتوا بالكفارة و التعزير، و أضاف بعضهم: غرامة قيمة العبد ثم التصدق بها، كما سترى.

٢- و فيه: «عن علي بن ابراهيم، عن المختار بن محمد بن المختار، و محمد بن الحسن، عن عبد الله بن الحسن العلوي جميعا، عن الفتح بن يزيد الجرجاني، عن أبي الحسن عليه السلام: في رجل قتل مملوكه أو مملوكه، قال: ان كان المملوك له، أدب و حبس، إلّا أن يكون معروفا بقتل المماليك فيقتل به.» «٢»
قال المجلسي: «مجهول» «٣».

٣- الجعفریات: «أخبرنا عبد الله، أخبرنا محمد، حدّثني موسى، قال: حدثنا أبي، عن أبيه، عن جده جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، أن عليا عليه السلام رفع اليه رجل ضرب عبدا له و عدّبه حتى مات، فضربه على عليه السلام نكالا و حبسه سنة، و غزّمه قيمة العبد، فتصدق به على (عليه السلام).» «٤»

٤- ابن أبي شيبه: «حدّثنا أبو بكر، قال حدّثنا حفص، عن حجاج، عن عمرو بن شعيب أن أبا بكر و عمر كانا يقولان: لا يقتل المولى بعبد، و لكن يضرب و يطال حبسه و يحرم سهمه» «٥».

٥- المغني: عن علي رضي الله عنه: «أن رجلا قتل عبده فجلده النبي صلى الله عليه و سلّم مائة جلدة و نفاه عاما، و محى اسمه من المسلمين. رواه سعيد و الخلال و قال أحمد: ليس بشيء من قبل اسحاق بن أبي فروة.» «٦»
أقول: لو كان النفي هنا بمعنى الحبس - كما فسر البعض آية النفي بذلك - لكانت

(١). جامع الرواة ١: ٤٩٤.

(٢). الكافي ٧: ٣٠٣ ح ٥- و عنه التهذيب ١٠: ١٩٢ ح ٥٥ و الاستبصار ٤: ٢٧٣ ح ٨.

(٣). انظر ملاذ الأخيار ١٦: ٣٩٣- مرآة العقول ٢٤: ٦٨.

(٤). الجعفریات: ١٢٣- و عنه المستدرک ١٨: ٢٤٣ ح ١.

(٥). المصنف ٩: ٣٠٥ ح ٧٥٦٤- و عنه كنز العمال ١٥: ٧٠ ح ٤٠١٣٩ و ص ٩٣ ح ٤٠٢٢٨ عن عبد الرزاق و السنن الكبرى ٨: ٣٧.

(٦). المغني ٧: ٦٥٩. أقضية رسول الله ص: ٨ عن كتاب ابن شعبان

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٩٣

هذه الرواية موافقة لما روى عن الجعفریات.

٦- المصنف: «عن ابن جريح عن إسماعيل بن أمية قال: سمعت أن الذي يقتل عبدا يسجن و يضرب مائة.» ٩: ٤٠٧ ح ١٧٨٠٤.

٧- و فيه: «عبد الرزاق عن ابن جريح عن ابن شهاب قال: إن قتل حر عبدا (عمدا) عوقب بجلد و جيع و سجن و عتق رقبة» ٩: ٤٠٨ ح ١٧٨٠٦.

آراء فقهاءنا

- ١- الشيخ المفيد: «و اذا قتل السيد عبده خطأ ... و اذا قتله عمدا عاقبه السلطان، و اغرمه ثمنه و تصدق به على المساكين و كان على السيد كفارة صنيعة عتق رقبة مؤمنة، و ان اضاف اليه صيام شهرين متتابعين و اطعام ستين مسكينا فهو أفضل و أحوط له في كفارة ذنبه ان شاء الله.
- و قال:.. و على السلطان أن يعاقب قاتل العبد عقوبة تؤلمه لينزجر عن مثل ما أتاه و لا يعود اليه.» (١)
- ٢- الشيخ الطوسي: «اذا قتل الحر عبدا لم يقتل به سواء كان عبد نفسه أو عبد غيره، فإن كان عبد نفسه عززناه و عليه الكفارة، و ان كان عبد غيره عزز و عليه الكفارة و القيمة و فيه خلاف.» (٢)
- ٣- و قال في النهاية: «و للسلطان أن يعاقب من يقتل العبيد بما ينزجر عن مثله في المستقبل.» (٣)
- ٤- ابن زهرة: «و اذا قتل السيد عبده، بالغ السلطان في تأديبه و اغرمه قيمته و تصدق بها، فإن كان معتادا لقتل الرقيق مصرًا عليه، قتل لفساده في الأرض.» (٤)
- ٥- المحقق الحلبي: «و لو قتل المولى عبده كُفّر و عزّر، و لم يقتل به، و قيل: يغرم قيمته و يتصدق بها، و في المستند ضعيف، و في بعض الروايات: إن اعتاد ذلك، قتل به.» (٥)
- ٦- يحيى بن سعيد: «و ينفي قاتل ولده و عبده عمدا عن مسقطي رءوسهما و يضربان ضربا شديدا، و ان عذب السيد عبده حتى مات، ضرب مائة سوط.» (٦)

(١). المقنعة: ٧٤٩ و ٧٤٠- انظر المهذب لابن البراج ٢: ٤٨٧.

(٢). المبسوط ٧: ٦- مثله في الخلاف ٥: ١٤٨ مسألة ٤.

(٣). النهاية: ٧٥١.

(٤). الغنية: ٤٠٧.

(٥). شرايع الإسلام ٤: ٢٠٥- مثله المختصر النافع: ٢٩٤.

(٦). الجامع للشرائع: ٥٧٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٩٤

٧- العلامة الحلبي: «و لا يقتل المولى بعبد بل يعزر و يكفّر، و قيل يغرم قيمته و يتصدق بها.» (١)

٨- و قال في القواعد: «و لو قتل المولى عبده ادّب و كُفّر و قيل يلزم بالقيمة صدقة و يغرم الحر قيمة عبد غيره يوم قتله.» (٢)

٩- الفيض الكاشاني: «و لو قتل المولى عبده كُفّر و عزز و تصدق بثمنه على المشهور، لما روى أن أمير المؤمنين (ع ...) و في سنده ضعف.» (٣)

١٠- و قال المجلسي الثاني: «الحديث ضعيف. و يدل على احكام:

الأول: و جوب ضرب مائة سوط، و ذكر الأصحاب فيه تعزيرا، و قد صرحوا بأن التعزير لا يبلغ الحد، لكن مستندهم ظاهرا هذا الخبر.

قال يحيى بن سعيد ينفي قاتل ولده و عبده عمدا، عن مسقطي رءوسهما و يضربان ضربا شديدا، و ان ضرب السيد عبده حتى مات، ضرب مائة سوط.» (٤)

الثاني: الحبس سنة، و لم أجد من تعرض له من الأصحاب.

الثالث: و جوب التصدق بقيمته، و قد قطع به الأكثر، و تردد فيه ابن الجنيد و العلامة في بعض كتبه و الشهيد الثاني رحمهم الله، و قد

مرّ الكلام فيه. «٥»

و قال في المرأة: يدل الخبر على احكام: الأول: وجوب ضرب مائة سوط، و إنما ذكر الاصحاب فيه التعزير مع تصريحهم بأن التعزير يجب أن لا يبلغ الحد، لكن مستندهم ظاهرا هذا الخبر «... ٦».

١١- السيد الخوئي: «لو قتل المولى عبده متعمدا، فان كان غير معروف بالقتل، ضرب مائة ضربه شديدة، و حبس و أخذت منه قيمته يتصدق بها أو تدفع الى بيت

(١). تحرير الاحكام ٢: ٢٤٥.

(٢). قواعد الاحكام ٢: ٢٨٦.

(٣). مفاتيح الشرائع ٢: ١٣٥.

(٤). انظر الجامع للشرائع: ٥٧٦- في الاصل: «و ان عذب...».

(٥). ملاذ الاخيار ١٦: ٤٩٧.

(٦). مرآة العقول ٢٤: ٦٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٩٥

مال المسلمين، و ان كان متعودا على القتل قتل به «... ١».

١٢- الشيخ الوالد: «فلا يقتل و لا يقتص من الحر للعبد.. بل تلزم قيمة عبد يوم قتله.. و العمدة الرواية الصحيحة لا يقتل حر بعبد، و لكن يضرب ضربا شديدا، و يغرم دية العبد «... ٢»

آراء المذاهب الأخرى

١٣- ابن الجلاب: «فصل ٩٠٢: و من قتل عبدا عمدا أو خطأ فعليه قيمته بالغئة ما بلغت، و ان زادت على دية الحر، و يستحب له أن يكفر كفارة القتل في العمد و الخطأ، و يضرب في العمد مائة و يحبس سنة.» (٣)

١٤- ابن قدامة «فصل: و لا يقتل السيد بعبد في قول اكثر اهل العلم، و حكى عن النخعي و داود أنه يقتل به لما روى قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي..» (٤).

أقول: لم يفت احد من فقهاءنا بالنفي، و لا الحبس كما صرح بذلك العلامة المجلسي؛ إلّا يحيى بن سعيد في الجامع، و السيد الخوئي. أما النفي: لم نثر على مستند له إلّا ما روينا عن المغني - الحديث الثالث - لكنها ضعيفة، و يحتمل أن يكون مراده من النفي الحبس. فيكون مستنده الروايات الخاصة.

أما الحبس: فإن كان مستنده ما رواه الكليني و الشيخ الطوسي عن مسمع، فضعيف و ان كان رواية الفتح بن يزيد الجرجاني فضعيف أيضا، و ذلك لعدم توثيق بعض روايتها. و ان كان رواية الجعفریات، ففي سندها أيضا كلام.

يبقى ما رواه الشيخ الصدوق عن السكوني، اما السكوني فمعتبر على المبني، كما أن طريق الصدوق اليه صحيحة «٥».

(١). مباني تكملة المنهاج ٢: ٤٠ مسألة ٤٥.

(٢). ذخيرة الصالحين ٨: ٦٧ (مخطوط).

(٣). التفریع ٢: ٢١١.

(٤). المغني ٧: ٦٥٩- المحلي ١٠: ٤٦٢.

(٥). الفقيه ٤: ٥٥- المشيخة.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٩٦

أما عدم افتاء الصدوق بما تفرد السكوني برواياته، على ما صرح به في باب ميراث المجوس، فهو لا يدل على عدم وثاقته، فلعله لأجل أنه كان عامياً فلم تثبت وثاقته عنده، و أما لو لم نر اعتبار العدالة، بل نرى كفاية الوثاقه و الصدق في الحديث، فلا بحث حيثنذ في قبول الرواية. - كما هو مبني السيد الخوئي. «١»

نعم يبقى اعراض الاصحاب، و هو غير موهن عنده، و لكن على مبني القائل: بأن الاعراض موهن للحجية، فلا مجال للفتوى بالحبس. «٢»

الفصل الثالث عشر حبس العبد القاتل بأمر مولاه

إشارة

أفتى جمع من فقهاءنا - قدس الله أرواحهم - بتخليد العبد في السجن لو قتل بأمر مولاه، و وردت به روايات، و أفتى اكثرهم بوجوب قتله لأنه مباشر، و حبس المولى لأنه أمر. و ممن أفتى بالحبس: ابو الصلاح الحلبي و يحيى بن سعيد الحلبي، و السيد الخوئي. و من فقهاء المذاهب الأخرى: ابو طالب على ما في المغنى.

الروايات و آراء فقهاءنا

١- الكافي: «عليّ، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام، في رجل أمر عبده أن يقتل رجلاً، فقتله، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: و هل عبد الرجل إلا كسوطه أو كسيفه، يقتل السيد به و يستودع العبد السجن.» «٣»

(١). انظر معجم رجال الحديث ٣: ١٠٧.

(٢). حين اكتب هذه السطور، و اذا بالمذيع اذاع أمر خبر لعله مرّ على طيلة عمرى و هو خبر رحيل السيد الامام القائد الخميني رضوان الله تعالى عليه ٢٩ / شوال / ١٤٠٩.

(٣). الكافي ٧: ٢٨٥ ح ٣ - عنه الوسائل ١٩: ٣٣ ح ٢ - المناقب ٢: ١٩٥ - عنه البحار ١٠٤: ٣٨٦ ح ٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٩٧

و رواه الصدوق في الفقيه و فيه: «و يستودع العبد السجن حتى يموت» «١».

و رواه في التهذيب «٢»، و الاستبصار. «٣»

قال في الاستبصار: «فالوجه في هذين «٤» الخبرين أن نحملهما على من يتعود أمر عبيده بقتل الناس و يلجئهم الى ذلك و يكرههم عليه، فإن من هذه صورته، و جب عليه القتل لأنه مفسد في الأرض، و انما قلنا ذلك لأنّ الخبر الأول «٥» مطابق لظاهر القرآن، قال الله تعالى: «أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ» «٦» و قد علمنا أنه اراد النفس القاتلة دون غيرها بلا- خلاف، فينبغي أن يكون ما خالف ذلك لا يعمل عليه.» «٧»

قال المجلسي الأول: «و ردهما «٨» الشيخ بمخالفتها للقرآن و الاخبار، و وجهها بمن كان معتاداً لذلك، و يمكن التوجيه لصغره، أو

بزوال عقله حين الأمر من المولى الجيّار، و يمكن جمعهما بالتخصيص لأنه لم يرد نص في العبد سوى هذين فاذا لم يكن لهما معارض أشكل طرحهما.» (٩)
 و قال: «و اعلم أنّ المصنف عمل بالخبر المتقدم إنّ خطأ العبد عمد و جعل هنا عمد العبد كالعبد فيمكن أن يخص العبد هنا بغير البالغ أو بمن ذهب اختياره، لتخويف السيد سيما اذا كان مولاه تركا» (١٠) بضم التاء.
 قال المجلسي الثاني: «ضعيف على المشهور» (١١).

(١). الفقيه ٤: ٨٨ ح ٩- و رواه في ٣: ١٩ ح ٢ عنه، و فيه: و استودع العبد السجن.

(٢). التهذيب ١٠: ٢٢٠ ح ١٣ عن السكوني.

(٣). الاستبصار ٤: ٢٨٣ ح ٣.

(٤). و الخبر الثاني هو رواية اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله (ع) في رجل أمر عبده أن يقتل رجلا فقتله، قال: يقتل السيد به. التهذيب ١٠: ٢٢٠.

(٥). و مقصوده رواية ابي جعفر (ع): و يحبس الأمر بقتله: «انظر حبس الأمر؛ الحديث الاوّل».

(٦). المائدة: ٤٥.

(٧). الاستبصار ٤: ٢٨٣.

(٨). اشارة الى خبر اسحاق بن عمار، و خبر السكوني.

(٩). روضة المتقين ٦: ٨٨.

(١٠). روضة المتقين ١٠: ٣٥٣.

(١١). مرآة العقول ٢٤: ٣٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٩٨

٢- الام: «اخبرنا الربيع، قال: اخبرنا الشافعي، قال اخبرنا حماد عن قتادة عن خلاص، عن علي رضي الله عنه، قال: اذا أمر الرجل عبده أن يقتل رجلا فانما هو كسيفه أو كسوطه، يقتل المولى و يحبس العبد في السجن.» (١)
 ٣- المصنف: «عبد الرزاق عن ابن جريح عن سليمان بن موسى قال: لو أمر رجل عبدا له، فقتل رجلا لم يقتل الأمر و لكنه يفديه و يعاقب و يحبس» المصنف ٩: ٤٢٥ ح ١٧٨٨٣

آراء فقهاءنا

١- قال ابن الجنيدي: «فان كان المأمور عبدا أو جاهلا أو مكرها لا بأس بمخالفته اتلاف نفسه، ازلت القود عنه و اقدت الأمر و حبست القاتل حتى يموت بعد تعزير له و امرته بالتكفير ليتولى القتل بنفسه.» (٢)
 ٢- الشيخ الطوسي: «و اذا أمر انسان حرا بقتل رجل فقتله المأمور و جب القود على القاتل دون الأمر، و كان على الإمام حبسه ما دام حيا، فان أمر عبده بقتل غيره فقتله، كان الحكم أيضا مثل ذلك سواء، و قد روى: انه يقتل السيد، و يستودع العبد السجن، و المعتمد ما قلناه.» (٣)
 ٣- و قال في الخلاف: «و الأقوى في نفسى أن نقول: إن كان العبد عالما بأنه لا يستحق القتل أو متمكنا من العلم به فعليه القود، و ان كان صغيرا أو مجنونا فانه يسقط القود و يجب فيه الديه» (٤).
 ٤- و قال في المبسوط: «اذا كان له عبد صغير لا يعقل و يعتقد ان كل ما يأمره سيده فعليه فعله، او كان كبيرا أعجميا يعتقد طاعة مولاه

واجباً و حتماً في كل ما يأمره، و لا يعلم أنه لا طاعة في معصية الله، فإذا كان كذلك فإذا أمره بقتل رجل، فقتله فعلى السيد القود، لأن العبد يتصرف عن رأى مولاه، فكان كالألة له بمنزلة السكين و السيف، و كان على السيد القود وحده» (٥).

(١). الام ٧: ١٧٧- السنن الكبرى ٨: ٥١- المحلى ١٠: ٥٠٨- كتر العمال ١٥: ٨٧ ح ٤٠٢١١ عن الشافعى و البيهقى.

(٢). نقله عنه العلامة فى المختلف ٩: ٣٢٩- و ملاذ الاخير ١٦: ٤٦٤.

(٣). النهاية: ٧٤٧.

(٤). الخلاف ٥: ١٦٨ مسألة ٣٠.

(٥). المبسوط ٧: ٤٢.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٩٩

٥- ابو الصلاح الحلبي: «.. و اذا كان الأمر سيد العبد معتادا لذلك قتل السيد، و خلد العبد الحبس، و اذا كان نادرا، قتل العبد و خلد السيد الحبس» (١).

٦- ابن ادريس: «فان أمر عبده بقتل غيره فقتله، فقد اختلف روايات اصحابنا فى ذلك ... و الذى يقوى عندى فى ذلك: انه ان كان العبد عالما بأنه لا يستحق القتل أو متمكنا من العلم فعليه القود، دون السيد، و إن كان صغيرا أو مجنونا يسقط القود و يجب فيه الدية على السيد، دون القود، لأنه غير قاتل حقيقة، فالزمانه الدية، لقوله (ص): لا يطل دم امرئ مسلم» (٢ ... ٢).

٧- على بن حمزة: «و ان أمر عبدا له صغيرا أو كبيرا غير مميز، لزم الأمر القود، و ان كان مميزا كان القصاص على المباشر و اذا لزم القود المباشر خلد الأمر فى الحبس و ان لزم الامر خلد المباشر فى الحبس إلا ان يكون صيبا أو مجنونا» (٣).

٨- يحيى بن سعيد: «فان أمر عبده بقتل غيره فقتله أقيده سيده لأنه كآلته و خلد العبد السجن» (٤).

٩- العلامة الحلبي: «و الوجه ما فصله الشيخ فى المبسوط ... لنا ان الكبير عامد فى قتله فوجب عليه القصاص، و أمر السيد أو اكراهه عليه لا يخرج عن كونه مباشرا فى قتل العمد، و اما الصغير فانه كالألة ... و حملنا الروايتين- رواية السكونى و اسحاق بن عمار- على صغر العبد لأنه مناسب للأدلة العقلية» (٥).

أقول: و هذا موقوف على جواز تخليد العبد الصغير غير المميز السجن، و لم أر قائلًا به، مع منافاته للأصول. (٦)

١٠- السيد الخوئى: «المشهور جريان الحكم المذكور- حبس الأمر- فيما لو أمر السيد عبده بقتل شخص فقتله، و لكنه مشكل، بل لا يبعد ان يقتل السيد الأمر،

(١). الكافى فى الفقه: ٣٨٧.

(٢). السرائر ٣: ٣٤٩.

(٣). الوسيلة: ٤٣٨.

(٤). الجامع للشرائع: ٥٨٠.

(٥). المختلف: ٩: ٣٣٠ المسألة ٣٠.

(٦). انظر رياض المسائل ١٦: ١٩١.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ١٠٠

و يحبس العبد.. الى ان قال: و كيف كان، فالأظهر أنه يقتل السيد و يحبس العبد، و تدل على ذلك..» (١)

١١- الشيخ الوالد- رحمه الله- فانه بعد أن أورد الآراء و الأدلة فى المقام قال:

«و لكن الأقرب نظرا الى الأخبار الصّحيح ان الأشهر بين المتأخرين: ان العبد كغيره من الأحرار يقاد منه مع بلوغه و عقله، و يحبس السيد مخلدا حتى يموت.» (٢)

و قد يقال بإلحاق افراد الجند العاديين بالعييد و القواد العسكريين بالسادة في هذه الأزمان، فيتحصل حبس الأمر غير الغالب على المباشر، و حبس القاتل المغلوب على أمره، و إن ذهب المشهور الى خلافه كما يميل اليه بعض المعاصرين. (٣)

آراء المذاهب الأخرى

١٢- ابن قدامة: «و متى كان العبد يعلم تحريم القتل، فالقصاص عليه، و يؤدب سيده- لأمره بما أفضى الى القتل- بما يراه الإمام من الحبس و التعزير و ان كان غير عالم بخطره، فالقصاص على سيده، و يؤدب العبد، قال احمد: يضرب و يؤدب، و نقل عنه ابو طالب، قال: يقتل الولي و يحبس العبد، حتى يموت، لأنّ العبد سوط المولى و سيفه، و كذا قال على و أبو هريرة. و قال على (ع): يستودع السجن.»

و ممن قال بهذه الجملة الشافعي، و ممن قال: إن السيد يقتل، على و أبو هريرة، و قال قتادة: يقتلان جميعا. (٤)

١٣- المرادوى: «نقل ابو طالب: من أمر عبده أن يقتل رجلا، فقتله: قتل المولى، و حبس العبد حتى يموت، لأنه سوط المولى و سيفه، كذا قال على بن أبى طالب، و أبو هريرة رضى الله عنهما» (٥).

(١). مبانى تكملة المنهاج ٢: ١٤.

(٢). ذخيرة الصالحين ٨: ٦٧ (مخطوط)

(٣). انظر القضاء و الشهادة: ٥٧.

(٤). المغنى ٧: ٧٥٧.

(٥). الانصاف ٩: ٤٥٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٠١

أقول: إنّ مضمون الرواية: من قتل الأمر و حبس المباشر، مخالف للكتاب و النصوص، فلا بد من توجيهها، أو طرحها.

١- أما التوجيه: بالحمل على من يتعود أمر عبيده بحجة انه محارب و مفسد حينئذ؛ فانه و إن ذب الإشكال الأول- قتل الأمر- و لكن يبقى الإشكال الثانى- حبس المباشر- حيث لم يتعرض له لا نفيا و لا اثباتا.

٢- و اما التوجيه بالحمل على الصغر، فلم يدفع الإشكال، و ذلك لأنّ الصغير غير مكلف، فلا وجه لحبسه عقوبة، إلا أن يقال: بأنّ الصغير قد يعاقب، كما فى السرقة و الاستمنا و.. (١)

٣- و اما التوجيه بتخصيص العمومات بها، فهو مبنى على عدم اباء العام الكتابى- النَّفْسِ بِالنَّفْسِ- للتخصيص، و على جواز تخصيص العام الكتابى بالخبر الواحد، و على صحة سند الرواية، و تمامية اصالة الجد.

٤- و اما التوجيه: بأنها موافقة للعامة فتطرح، فنقول: أمّا من حيث الاخبار فهى مختلفة عندهم، و أمّا من حيث الآراء فكذلك فهى مختلفة عندهم: بعضهم يرى قتل الأمر وحده، و بعضهم قتل المأمور وحده، و بعضهم قتلها جميعا، و بعضهم عدم قتلها، نعم هو قول أحمد.

إلا أن يقال: إنّ المذهب المشهور هو قول احمد زمن صدور الرواية، فالرواية صادرة عن التقيّة، و لكن يقال: مجرد وجود الخلاف فى آراء العامة يغنى الإمام عن التقيّة و عدم الارادة الجديدة فلا يمكننا إعمال قاعدة الترجيح و ذلك لأنّ القول بقتل العبد و عدم قتله، موافق لأخبارهم و أقوالهم.

و الوجه طرح الرواية التي تكتفى بحبس العبد لمخالفتها الكتاب و النصوص و عدم صحه ما ذكره من توجيهات لها، فالصحيح ما ذهب اليه جمع من الفقهاء كابن ادريس و ابن حمزة و المرحوم الوالد بآئه: يقاد من العبد كغيره من الأحرار و يخلد الأمر في السجن حتى يموت.

(١). انظر الروضة البهية ١٠: ١٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٠٢

الفصل الرابع عشر حبس العبد القاتل عمدا

١- الكافي: «يونس، عن ابان بن تغلب، عمّن رواه، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: اذا قتل العبد الحرّ دفع الى أولياء المقتول، فان شاءوا قتلوه، و ان شاءوا حبسوه، و ان شاءوا استرقّوه و يكون عبدا لهم.» (١)
قال العلامة المجلسي: «و يدل هذا الخبر و الخبر الآتي على أنّ الوارث في العمد بالخيار بين القتل و الاسترقاق، و لا خلاف في تسلّط الولي على قتله، و اما اذا اراد استرقاقه فهل يتوقف على رضا المولى؟ فالأشهر بين الأصحاب و ظاهر الأخبار العدم، و قيل يتوقف على رضاه، لأنّ القتل عمدا يوجب القصاص، و لا يثبت المال عوضا عنه إلّا بالتراضى، و لا يخفى ضعفه في مقابلة النصوص.» (٢)

الفصل الخامس عشر حبس من قتل مستأمنا

١- سنن سعيد بن منصور: «حدثنا سعيد، قال: نا عبد الله بن المبارك، عن معمر، عن زياد بن مسلم، ان رجلا قدم من الهند بأمان الى عدن، فقتله رجل بأخيه، فكتب فيه الى عمر بن عبد العزيز، فكتب عمر: ان لا تقتلوه به، و خذوا منه الدية و ابعثوا بها الى ذريته، و أمر به فسجن.» (٣)
و رواه ابن أبي شيبة بتفاوت (٤).

(١). الكافي ٧: ٣٠٤ ح ٦.

(٢). مرآة العقول ٢٤: ٧١.

(٣). سنن سعيد بن منصور ٢: ٢٩٥ ح ٢٨٢٦.

(٤). المصنف ٩: ٤٥١ و ١٢: ٤٦٤ ح ١٥٢٧٣ و ٨٠٧٤ و ٨٠٧٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٠٣

٢- ابن أبي شيبة: «حدثنا ابو بكر، قال: حدثنا ابن مهدي، عن سفيان، عن يوسف بن يعقوب أنّ رجلا من المشركين قتل رجلا من المسلمين ثم دخل بأمان، فقتله أخوه، فقضى عليه عمر بن عبد العزيز بالدية، و جعله عليه في ماله، و حبسه في السجن و بعث بديته الى ورثته من أهل الحرب.» (١).

أقول: لا- خلاف عندنا في عدم الاقتصاص من المسلم بالمستأمن و لكنه يعزّر و ذلك لاعتبار التساوى في الدين- في شروط القصاص- و اما بالنسبة الى الدية، فيعزّم دية الذمي، فان صدق على المستأمن عنوان الذمي فيشملة الأدلة. فيجب الدية. (٢) و اما بالنسبة الى الحبس فيدور مدار صدق التعزير عليه و سيأتي في القسم الثاني البحث عنه و انه يصدق عليه ذلك.

الفصل السادس عشر حبس القاصد اهلاك ولده

و لعل الوجه فيه المنع من ارتكابه المحرّم و لم أجد من تعرض لهذه المسألة لا- من فقهاءنا و لا- من فقهاء السنة ألا السرخسى فى المبسوط، فقال: «.. و من قصد اهلاك ولده يحبس.» «٣»
 نعم تعرض فقهاؤنا لنوع آخر من المسألة، كما مر و هو لو قتل ولده فلا قصاص عليه بل ينفى عن بلده- كما صرح بذلك يحيى بن سعيد فى الجامع للشرائع «٤»، و أفتى العلامة الحلّى بتعزيره. «٥»

(١). المصنف ٩: ٤٥١ و ١٢: ٤٦٤ ح ١٥٢٧٣ و ٨٠٧٤ و ٨٠٧٥.

(٢). انظر جواهر الكلام ٤١: ١٤٠ كتاب القصاص.

(٣). المبسوط ٢٠: ٩٠.

(٤). الجامع للشرائع: ٥٧٦- و عنه ملاذ الاخير ١٦: ٥٠٠.

(٥). تحرير الاحكام ٢: ٢٤٨.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ١٠٤

الفصل السابع عشر حبس المقتص له حتى يبرأ المقتص منه

إشارة

- ١- ابن أبى شيبه: «حدثنا ابو بكر، قال: حدثنا معاذ بن معاذ بن عوف، قال: شهدت عبد الرحمن بن أذينة، أقصّ رجلا حرصتين (و هى من الجراح ما يشق الجلد شقا خفيفا فى رأسه) ثم حبس المقتص له حتى ينظر المقتص منه، قال: و كان ابن سيرين ينكر هذا الحبس.» «١»
- ٢- و فيه: «حدثنا ابو بكر، قال: حدثنا محمد بن بكر، عن ابن جريج، قال: قال عطاء: الجروح قصاص و ليس للإمام أن يضربه و لا أن يحبسه، انما هو القصاص، ما كان الله نسيًا لو شاء لأمر بالسجن و الضرب.» «٢»

آراء فقهاءنا

- ١- قال المحقق الحلّى: «و لا- يثبت القصاص فيما فيه تعزير، كالجائفة «٣» و المأمومة «٤»، و تثبت فى الحارصة «٥» و الباضعة «٦» و السمحاق «٧» و الموضحة «٨»، و فى كل جرح لا تغرير فى أخذه، و سلامة النفس معه غالبه..» «٩».
- ٢- و قال العلامة الحلّى: «يشترط فى القصاص فى الشجاج «١٠» و الأعضاء انتفاء

(١). المصنف ٩: ٤١٩ ح ٧٨٧٤.

(٢). المصنف ٩: ٤١٩ ح ٧٩٧٥.

(٣). و هى التى تصل الى الجوف من اى الجهات كان و لو من ثغرة النحر.

(٤). و هى التى تبلغ أم الرأس و هى الخريطة التى تجمع الدماغ.

(٥). و هى التى تقشر الجلد.

(٦). و هى الآخذة كثيرا فى اللحم.

(٧). و هى التى تبلغ السمحاق، و هى جلده مغشية للعظم.

(٨). و هي التي تكشف عن وضح العظم. «انظر شرايع الإسلام ٤: ٢٧٥».

(٩). شرايع الإسلام ٤: ٢٣٤.

(١٠). و هي الجرح المختص بالرأس و الوجه.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٠٥

التغريير، فلا قصاص فيما فيه تغريير في النفس كالمأموءة و الجائفه، و يشترط أيضا امكان الاستيفاء من غير حيف و لا زيادة فلا قصاص في الهاشمه «١» و المنقله «٢» و يثبت أيضا في الحارصه و الباضعه و السمحاق و في كل جرح لا تغريير فيه «... ٣».

أقول: ان الحارصه مما يثبت فيها القصاص، و لا تغريير فيه، كما في الجائفه و المأمومه، و عليه فالقصاص حقه، و معه فكيف يسجن مع أنه لا يضمن السرايه و هل هذا إلا من مصاديق الحبس عن ظلم!! نعم لو لم يأمن سلامة النفس فيما لو اقتصر منه فيعدل الى الديه خوفا من خطر السرايه. فأين مورد الحبس حينئذ؟! «٤»

هذا و لكن عن أبي يوسف الحكم بالحبس زياده على الأرش و العقوبه قال: «فإن لم يكن يستطاع في مثلها قصاص، حكم عليه بالأرش و عوقب و أطيل حبسه حتى يحدث توبه ثم يخلّى عنه.» «٥»

(١). و هي تهشم العظم.

(٢). و هي التي نحوج الى نقل العظم «شرايع الإسلام ٤: ٢٧٥ و الروضه البهيئه ١٠: ٢٦٧».

(٣). تحرير الاحكام ٢: ٢٥٨.

(٤). انظر جواهر الكلام ٤١: ٣٣٥ و الروضه البهيئه ١٠: ٩٣.

(٥). الخراج: ١٥١

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٠٧

الباب الثاني الحبس في السرقة: و فيه اثنا عشر فصلا

اشاره

١- حبس السارق في الثالثه.

٢- حبس السارق الأشل و الأقطع.

٣- حبس سارق الحليه.

٤- حبس الطرّار، و المختلس، و القفّاف.

٥- حبس الناقب للبيت، و الكاسر للقفل و شبهه.

٦- حبس التباش.

٧- حبس من باع حرا.

٨- حبس السارق لغيبه المسروق منه.

٩- حبس قّطاع الطريق.

١٠- حبس من اعان قّطاع الطريق.

١١- الحبس لتهمه السرقة.

- أ- حبس المتهم الى أن يأتي بالمتاع المسروق.
 ب- حبس المتهم بالسرقة حتى يحضر الشهود.
 ج- حبس المتهم لتعديل الشهود.
 د- حبس المتهم الذي يدعى ملكية المتاع.
 ١٢- حبس المعروف بالسرقة.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٠٩

الفصل الأول حبس السارق في الثالثة

إشارة

و مما اتفقت عليه الإمامية القول بحبس السارق في الثالثة بعد قطع يده و رجله في المرة الأولى و الثانية، و به قال بعض السنّة كالشعبي و الحسن و النخعي و الزهري و حماد و الثوري - على ما في المغنى - و هو رأى البصرى في التفریع و الكاساني في البدائع، بل الحنفية على ما في الفقه على المذاهب و به وردت نصوص كثيرة بلغت حد الاستفاضة.

طبسي، نجم الدين، موارد السجن في النصوص و الفتاوى، در يك جلد، انتشارات دفتر تبليغات اسلامي حوزه علميه قم، قم - ايران، اول، ه ق موارد السجن في النصوص و الفتاوى؛ ص: ١٠٩
 لكن البحث في أنه هل يخلد، أو يطلق لو تاب، أو رأى الامام مصلحة في ذلك؟
 الظاهر من الشيخ المفيد و السيد المرتضى و الديلمى و غيرهم، هو الثانى، و سوف يأتي البحث عنه في القسم الثانى من هذا الكتاب.
 و فيما يلى روايات الباب ثم كلمات الفقهاء:

الروايات

- ١- الكافي: «على بن ابراهيم، عن أبيه، و عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعا، عن ابن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قضى أمير المؤمنين (ع) في السارق اذا سرق قطعت يمينه، و اذا سرق مرة موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١١٠
 اخرى قطعت رجله اليسرى، ثم اذا سرق مرة اخرى سجنته و تركت رجله اليمنى يمشى عليها إلى الغائط و يده اليسرى يأكل بها و يستنجى بها، و قال: إني لأستحيى من الله أن اتركه لا يتنفع بشيء، و لكننى أسجنه حتى يموت في السجن.» (١)
 قال المجلسي: «حسن كالصحيح» (٢) و رواه الشيخ في التهذيب عنه (٣).
 ٢- و فيه: «حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعه، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن زرارة، عن أبي جعفر (ع) قال: ... و سألته إن هو سرق بعد قطع اليد و الرجل فقال: استودعه السجن أبدا و أغنى عن الناس شهرا.» (٤)
 و رواه الشيخ الطوسي عنه في التهذيب. (٥)
 قال المجلسي: «مرسل كالموثق» (٦).
 أقول: و الرواية مرسله اذ فيها «عن غير واحد» فلم يعرف الراوى، إلا على مبنى الشيخ الاستاذ و غيره فهي كالمستفيض لأن الراوى أكثر من واحد.

٣- وفيه: «عدة من اصحابنا، عن احمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران، قال: اذا اخذ السارق قطعت يده من وسط الكف، فان عاد قطعت رجله من وسط القدم، فان عاد استودع السجن، فإن سرق في السجن، قتل.» (٧)
و رواه الشيخ في التهذيب: «عن يونس، عن سماعة، قال: قال ابو عبد الله..» (٨).
و وثقه المجلسي (٩).

(١). الكافي ٧: ٢٢٢ ح ٤- و عنه الوسائل ١٨: ٤٩٢ ح ١- البحار ٧٦: ١٨٥ ح ١٣ عن العلل.

(٢). مرآة العقول ٢٣: ٣٤٤.

(٣). التهذيب ١٠: ١٠٣ ح ١٩.

(٤). الكافي ٧: ٢٢٢ ح ٣- انظر علل الشرائع ٢: ٥٣٦ ح ٢ و الوسائل ١٨: ٤٩٢ ح ٢ عن الكافي- البحار ٧٦: ١٨٤ ح ١٢.

(٥). التهذيب ١٠: ١٠٤ ح ٢٠.

(٦). مرآة العقول ٢٣: ٣٤٤- ملاذ الاخير ١٦: ٢٠٢.

(٧). الكافي ٧: ٢٢٣ ح ٨- انظر تفسير العياشي ١: ٣١٨ ح ١٠٥- البحار ٧٦: ١٩ ح ٣٩.

(٨). التهذيب ١٠: ١٠٣ ح ١٧.

(٩). مرآة العقول ٢٣: ٣٤٦- ملاذ الاخير ١٦: ٢٠١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١١١

٤- وفيه: «علي بن ابراهيم، عن ابيه، عن بعض اصحابه، عن حماد، عن ابي عبد الله (ع) قال: لا يخلد في السجن الا ثلاثة: الذي يمتل، و المرأة ترد عن الإسلام، و السارق بعد قطع اليد و الرجل.» (١)
و رواه الشيخ في التهذيب (٢)، و القاضى فى الدعائم بتفاوت (٣).

أقول: و هى مرسله، و الحكم بتخليد الممثل فى السجن مخالف للمشهور و قد تعرضنا له فى فصل «الايذاء الجسمى».

٥- الفقيه: «و روى الحسن بن محبوب، عن على بن رئاب، عن زرارة، عن ابي جعفر عليه السلام فى رجل سرق فقطعت يده اليمنى ثم سرق فقطعت رجله اليسرى ثم سرق الثالثة قال: كان أمير المؤمنين (ع) يخلده فى السجن..» (٤)

٦- العلل: «و بهذا الاسناد (عن محمد بن الحسن، عن الحسين بن الحسن بن ابان) عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن قاسم بن سليمان، عن عبيد بن زرارة، قال: سألت ابا عبد الله (ع): هل كان على يحبس احدا من أهل الحدود؟

فقال: لا إلا السارق، فانه كان يحبسه فى الثالثة بعد ما يقطع يده و رجله.» (٥)

لعل المراد به الحبس التأبيدى، أو الحمل على غالب المحبوسين فى ذلك الزمان و قلة المحبوسين بجريمة غير السرقة، فيكون الحصر اضافيا.

٧- الجعفرىات: «.. عن جعفر بن محمد، عن ابيه، عن جده، أن عليا (عليهم السلام) اتى بسارق فقطع يده اليمنى، ثم اتى به مرة اخرى فقطع رجله اليسرى، ثم اتى به الثالثة فقال على (عليه السلام): انى لأستحيى من الله تعالى ان ادعه بلا يد يأكل بها و يستنجى و لا رجل يمشى عليها، فجلده و استودعه الحبس.» (٦).

٨- عن زرارة عن ابي جعفر عن رجل سرق فقطعت يده اليمنى ثم سرق فقطعت رجله اليسرى ثم سرق الثالثة قال كان أمير المؤمنين ع يخلده فى السجن و يقول: انى لأستحيى من ربي أن ادعه بلا يد يستنظف بها و لا رجل يمشى بها إلى حاجة. العياشى ١: ٣١٨ ح ١٠٤ و عنه البحار ٧٦: ١٨٩ ح ٢٨.

(١). الكافي ٧: ٢٧٠ ح ٤٥- و عنه الوسائل ١٨: ٤٩٣ ح ٥.

(٢). التهذيب ١٠: ١٤٤ ح ٢٩.

(٣). دعائم الإسلام ٢: ٥٣٩ ح ١٩١٧- و عنه المستدرک ١٧: ٤٠٣ ح ٤.

(٤). الفقيه ٤: ٤٦ ح ١٨- و عنه الوسائل ١٨: ٤٩٥ ح ١٢- دعائم الإسلام ٢: ٥٣٩ ح ١٩١٧- و عنه المستدرک ١٨: ١٢٦ ح ٣.

(٥). علل الشرائع ٢: ٥٣٧ ح ٣- و عنه الوسائل ١٨: ٤٩٦ ح ١٣ و البحار ٧٦: ١٨٥ ح ١٥ و ١٨٦ ح ١٦.

(٦). الجعفریات: ١٤٠- و عنه المستدرک ١٨: ١٢٥ ح ١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١١٢

أورده العياشي عن السكوني و فيه «و انفق عليه من بيت المال» (١).

٨- الارشاد: «روى زيد بن الحسن بن عيسى، قال ابو بكر بن ابي اويس، عن عبد الله بن سمعان، عن عبد الله بن علي بن الحسين، عن ابيه، عن جده عن أمير المؤمنين (ع) انه كان يقطع يد السارق اليمنى فى أول سرقة، فان سرق ثانية قطع رجله اليسرى، فان سرق ثالثة خلده فى السجن.» (٢)

٩- مسند زيد: «حدثني زيد بن علي، عن ابيه، عن جده، عن علي رضى الله عنهم، انه كان يقطع يمين السارق، فان عاد فسرق، قطع رجله اليسرى، فان عاد فسرق استودعه السجن، و قال: إنى لأستحيى من الله تعالى أن اتركه ليس له شىء يأكل به و لا يشرب و لا يستنجى به اذا اراد أن يصلى.» (٣)

١٠- ابن ابي شيبه: «حدثنا ابو بكر، قال: حدثنا جرير، عن (منصور، عن) ابي الضحى و عن مغيرة، عن الشعبي قال: كان على يقول: اذا سرق السارق مرارا قطعت يده و رجله ثم إن عاد استودعته السجن.» (٤)

١١- و فيه: «حدثنا ابو بكر قال حدثنا ابن ادريس عن حصين عن الشعبي و عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة: إن عليا اتى بسارق فقطع يده اليمنى، ثم اتى به فقطع رجله اليسرى ثم اتى به الثالثة، فقال: إنى استحيى أن أقطع يده يأكل بها و يستنجى بها، و فى حديث بعضهم: ضربه و حبسه.» (٥)

١٢- و فيه: «حدثنا ابو بكر، قال حدثنا ابو اسامة، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن مكحول، ان عمر قال: إذا سرق فاقطعوا يده، ثم ان عاد فاقطعوا رجله، و لا تقطعوا يده الاخرى و ذروه يأكل بها الطعام و يستنجى بها من الغائط، و لكن

(١). تفسير العياشى ١: ٣١٩ ح ١٠٦.

(٢). الارشاد: ٢٦٧- و عنه الوسائل ١٨: ٤٩٦ ح ١٥.

(٣). مسند زيد: ٣٠٢.

(٤). المصنف ٩: ٥٠٩ ح ٨٣٠٩.

(٥). المصنف ٩: ٥١٢ ح ٨٣١٩- انظر سنن الدارقطني ٣: ١٨٠ ح ٢٨٧- السنن الكبرى ٨: ٢٧٥- كنز العمال ٥: ٥٥٣ ح ١٣٩٢٩، عن البغوى- المحلى ١١: ٣٥٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١١٣

احبسوه عن المسلمين» (١).

١٣- و فيه: «حدثنا ابو بكر، قال: حدثنا ابن نمير، عن عبد الملك، عن عطاء سئل:

أ يقطع السارق اكثر من يده و رجله؟ قال: لا و لكنه يحبس.» (٢)

١٤- المصنف: «عبد الرزاق، عن معمر، عن جابر، عن الشعبي: كان على لا يقطع ألاً اليد و الرجل، و إن سرق بعد ذلك سجن و نكل،

و كان يقول: إنني لأستحيى الله ألا ادع له يدا يأكل بها و يستنجى.» (٣)

١٥- وفيه: «اخبرنا عبد الرزاق، عن اسرائيل بن يونس، عن سماك بن حرب، عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي، عن عمر انه أتى برجل قد سرق، يقال له: سدوم فقطعه، ثم اتى به الثانية فقطعه، ثم اتى به الثالثة، فأراد ان يقطعه فقال له على (ع): لا تفعل، إنما عليه يد و رجل، و لكن احبسه.» (٤)

١٦- الخراج: «و حدثنا الحجاج بن ارطاء، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة قال: كان على رضى الله عنه يقول في السارق: تقطع يده فان عاد قطعت رجله، فان عاد استودع السجن.» (٥)

١٧- وفيه: «حدثنا الحجاج عن عمرو بن دينار، إن نجدته كتب الى عبد الله بن عباس يسأله عن السارق، فكتب اليه بمثل قول على رضى الله عنه، و بلغنا ان ابا بكر فعل مثل ذلك بسارق.» (٦)

١٨- وفيه: «حدثنا الحجاج عن سماك عن حدثه أن عمر استشار في السارق فأجمعوا على أنه إن سرق قطعت يده، فان عاد قطعت رجله، فان عاد استودع السجن.» ٧

أقول: هذا، و قد ذكرنا روايات اخرى تتعلق بالباب، في بحث نفقة المسجون،

(١). المصنف ٩: ٥١٠ ح ٨٣١٢- و عنه كنز العمال ٥: ٥٤٤ ح ١٣٨٨٥.

(٢). المصنف ٩: ٥١١ ح ٨٣١٦.

(٣). مصنف عبد الرزق ١٠: ١٨٦ ح ١٨٧٦٤- كنز العمال ٥: ٥٤٩ ح ١٣٩٠٦.

(٤). مصنف عبد الرزاق ١٠: ١٨٦ ح ١٨٧٦٤- و عنه كنز العمال ٥: ٥٤٥ ح ١٣٨٨٩.

(٥). الخراج: ١٧٤- مصنف ابن ابى شيبه ٩: ٥١٢ ح ٨٣٢٠.

(٦) ٦ و ٧. الخراج: ١٧٤- كنز العمال ٥: ٥٥٣ ح ١٣٩٢٣، عن سعيد بن منصور، و مسلم، و البخارى.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١١٤

و عليه يمكن دعوى الاستفاضة بل التواتر في المقام كما صرح بذلك في الجواهر فقال:

«.. الى غير ذلك من النصوص التي يمكن دعوى تواترها أو القطع بمضمونها.» (١)

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الصدوق: «و اذا اخذ السارق مرة قطعت يده من وسط الكف فان عاد قطعت رجله من وسط القدم فان عاد استودع السجن، فان سرق في السجن قتل.» (٢)

٢- الشيخ المفيد: «.. فان سرق ثلثه بعد (أن) قطعت رجله اليسرى، و كانت سرقة من حرز ما قيمته ربع دينار خلد في الحبس الى أن يموت أو يرى الإمام صلاحاً منه و توبه و اقلاعا و يعلم أن في إطلاقه صلاحاً فلا بأس أن يخلى سبيله اذا كان الأمر على ما وصفناه.» (٣)

٣- السيد المرتضى: «و مما انفردت به الامامية القول: بأن من سرق ما يبلغ نصاب القطع من حرز قطعت يمينه من الموضع الذي ذكرناه، فان سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى، فان سرق ثلثه بعد قطع رجله اليسرى خلد في الحبس الى أن يموت أو يرى الإمام رأيه، فان سرق في الحبس من حرز ما هو نصاب القطع ضربت عنقه.» (٤)

٤- الشيخ الطوسي: «.. و ان سرق ثالثاً قطعت يده اليسرى عند قوم، و عندنا يخلد الحبس.» (٥)

٥- و قال في النهاية: «فإن سرق بعد ذلك- أى مرتين- خلد السجن، فان سرق في السجن من حرز القدر الذي ذكرناه، قتل.» (٦)

٦- ابو الصلاح الحلبي: «.. فان سرق ثلثة خلد الحبس فان سرق في الحبس قتل

(١). جواهر الكلام ٤١: ٥٣٤.

(٢). المقنع (ط جديدة): ١٥٠.

(٣). المقنعة: ٨٠٢.

(٤). الانتصار: ٢٦٣.

(٥). المبسوط ٨: ٣٥- انظر الخلاف ٦: ٤٣٦ مسألة ٣٠.

(٦). النهاية: ٧١٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١١٥

صبرا. «١»

٧- سلار بن عبد العزيز: «فان سرق ثلثة خلد الحبس الى أن يموت، أو يرى الامام منه توبه و صلاحا فيخليه، فان سرق في الحبس من

حرز نصابا ضربت عنقه.» «٢»

٨- علي بن حمزة: «.. و ان عاد السارق ثلثا خلد في السجن، فان سرق في السجن قتل.» «٣»

٩- القاضي ابن البراج: «.. فان سرق ثلثا، خلد الحبس.» «٤»

١٠- السيد ابن زهرة: «و اذا تكاملت شروط القطع قطعت يمين السارق اول مرة فان سرق ثانية قطعت رجله اليسرى ... فان سرق ثلثا

خلد في الحبس إلى أن يموت أو يرى «٥» ولي الأمر فيه رأيه.» «٦»

١١- ابن ادريس الحلبي: «فان سرق بعد ذلك- أي بعد مرتين- خلد السجن، فان سرق في الحبس من حرز القدر الذي ذكرناه، قتل

عندنا بلا خلاف.» «٧»

١٢- المحقق الحلبي: «و لو سرق ثلثة حبس دائما.» «٨»

١٣- و قال في الشرائع: «.. فان سرق ثلثة، حبس دائما، و لو سرق بعد ذلك قتل.» «٩»

١٤- يحيى بن سعيد: «فان سرق ثلثة و جب ان يخلد في السجن مخلدا ابدا.» «١٠»

١٥- العلامة الحلبي: «.. فان سرق ثلثة حبس دائما يخلد في السجن.» «١١»

(١). الكافي في الفقه: ٤١١.

(٢). المراسم: ٢٥٩.

(٣). الوسيلة: ٤٢٠.

(٤). المهذب ٢: ٥٤٥.

(٥). و الصحيح: او يرى.

(٦). الغنية: ٤٣٢.

(٧). السرائر ٣: ٤٨٩.

(٨). المختصر النافع: ٢٢٥.

(٩). شرايع الإسلام ٤: ١٧٦.

(١٠). نزهة الناظر: ١٢٢- الجامع للشرائع ٥٦١.

(١١). تحرير الاحكام ٢: ٢٣١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١١٦

١٦- و قال في القواعد: «.. فان عاد ثالثا خلد في السجن، فان سرق بعد ذلك من السجن أو غيره قتل.» «١»

١٧- الشهيدان: «و في السرقة الثالثة بعد قطع اليد و الرجل يحبس ابدا الى أن يموت، و لا يقطع من باقى اعضائه.» «٢»

١٨- الفاضل المقداد: «.. فالمشهور عند الفقهاء القطع من مفصل الكف عن الساعد، و عند اصحابنا هو قطع الأصابع الأربع من اليد اليمنى، و يترك له الراحة و الابهام، فان عاد ثانيا مع الشرائط و القطع أولا قطعت رجله اليسرى، و يترك له العقب، فان عاد ثالثا بعد قطع الرجل خلد في السجن حتى يموت، فان سرق في السجن قتل.» «٣»

١٩- الشيخ البهائي: «و اما موارد الحبس المخلد: فهو حد لطوائف:.. الثانية: من سرق ثالثة بعد أن قطعت يده و رجله.» «٤»

٢٠- الحر العاملي: «يجب قطع يد من سرق ربع دينار فصاعدا أو قيمته من حرز و يقطع من اليمنى الأصابع الأربع و يترك الكف، فان سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى من الكعب و يترك العقب، و يجب الحسم و المداواة، فان سرق ثالثا خلد في السجن، فان سرق فيه قتل.» «٥»

٢١- العلامة المجلسي: «.. من سرق ثالثة بعد أن قطعت يده و رجله، يحبس ابدا.» «٦»

٢٢- السيد الطباطبائي: «و لو عاد فسرق مرة ثالثة حبس في السجن دائما و انفق عليه من بيت المال مع فقره لا مطلقا.» «٧»

(١). قواعد الاحكام ٢: ٢٧٠.

(٢). الروضة البهية ٩: ٢٨٥.

(٣). كنز العرفان ٢: ٣٥٠.

(٤). جامع عباسي: ٤٢٣.

(٥). بداية الهداية ٢: ٤٦٨.

(٦). حدود، قصاص، ديات: ٣٧.

(٧). رياض المسائل ١٦: ١٣١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١١٧

٢٣- الفاضل الهندي: «فان عاد خلد السجن حتى يموت أو يتوب و يرى الإمام منه صلاحا و إقلاعا و ان في اطلاقه صلاحا، و انفق عليه من بيت المال إن لم يكن له ما ينفق على نفسه.» «١»

٢٤- الشيخ محمد حسن النجفي: «و كيف كان فان سرق ثالثة حبس دائما حتى يموت أو يتوب و انفق عليه من بيت المال إن لم يكن له مال و لا يقطع شيء منه بلا خلاف اجده في شيء من ذلك نصا و فتوى بل يمكن دعوى القطع به من النصوص.» «٢»

٢٥- الشيخ عبد الله المامقاني: «و لو سرق ثالثا لم يقطع منه شيء، بل يحبس حبسا دائما حتى يتوب أو يموت و ينفق عليه ما دامه محبوسا من بيت المال إن لم يكن له مال.» «٣»

٢٦- الإمام الخميني: «.. و ان سرق ثالثا حبس دائما حتى يموت و يجرى عليه من بيت المال، ان كان فقيرا.» «٤»

٢٧- السيد الخوئي: «و إن سرق ثالثة حبس دائما و انفق عليه من بيت المال، و إن سرق في السجن قتل، و لا فرق في ذلك بين المسلم و الكافر و الذكر و الانثى، و الحر و العبد.» «٥»

٢٨- الشيخ الوالد: «فان عاد ثالثا خلد في السجن دائما حتى يموت، و انفق عليه من بيت المال، ان لم يكن له مال.» «٦»

٢٩- السيد الكلبيكاني: «من سرق بعد قطع يده و رجله في سرقتين قبله، يحبس حتى يموت.» «٧»

- (١). كشف اللثام ٢: ٢٤٩.
- (٢). جواهر الكلام ٤١: ٥٣٣.
- (٣). مناهج المتقين: ٥٠٢.
- (٤). تحرير الوسيلة ٢: ٤٤٠.
- (٥). مباني تكملة المنهاج ١: ٣٠٥.
- (٦). ذخيرة الصالحين ٨: ٥٥ (مخطوط).
- (٧). مجمع المسائل ٣: ٢٠٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١١٨

أقول: لم أجد من خالف في حبس السارق في الثالثة بين فقهاءنا.

آراء المذاهب الأخرى

- ٣٠- المدونة: «قلت: أ رأيت من سرق مرة بعد مرة أ تقطع يده اليمنى ثم رجله اليسرى ثم يده اليسرى ثم رجله اليمنى في قول مالك؟ قال: نعم، و قال مالك: فان سرق بعد، ضرب و حبس.» «١»
- ٣١- أبو يوسف: «و اذا سرق الرجل و هو أشل اليد اليمنى قطعت يمينه الشلاء فاذا كانت الشلاء هي اليسرى لم أقطع اليمنى من قبل أن يده اليمنى إن قطعت ترك بغير يد، فلا ينبغي أن يقطع، و كذلك إذا كانت الرجل اليمنى شلاء لم تقطع يده اليمنى لئلا يكون من شق واحد ليس له يد و لا رجل، فان كانت الرجل اليمنى صحيحة و الرجل اليسرى شلاء قطعت يده اليمنى من قبل أن الشلل في الشق الآخر، فان عاد فسرق قطعت رجله اليسرى الشلاء، فان عاد فسرق لم يقطع، و لكن يحبس عن المسلمين و يوجع عقوبة الى ان يحدث توبة..» «٢»
- ٣٢- ابن الجلاب: «و من سرق ربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم من الورق، أو عرضا يساوى ذلك فعليه القطع، إذا سرقه من حرزه و أخرجه الى غيره، و أول ما يقطع للسارق من الأعضاء، يده اليمنى و تحسم بالنار و تكوى ثم إن سرق قطعت الرجل اليسرى، ثم ان سرق قطعت اليد اليسرى، ثم ان سرق قطعت الرجل اليمنى، ثم ان سرق بعد ذلك ضرب و حبس.» «٣»
- ٣٣- الكاساني: «... فتقطع اليد اليمنى في السرقة الأولى و تقطع الرجل اليسرى في السرقة الثانية و لا يقطع بعد ذلك اصلا و لكنه يضمن السرقة و يعزر و يحبس حتى يحدث توبة» «٤».

(١). المدونة الكبرى ٦: ٢٨٢.

(٢). الخراج: ١٧٤.

(٣). التفريع ٢: ٢٢٧ فصل: ٩٤٢.

(٤). بدائع الصنائع ٧: ٨٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١١٩

- ٣٤- الموصلى: «و تقطع يمين السارق من الزند و تحسم، فان عاد قطعت رجله اليسرى، فان عاد، لم يقطع و يحبس حتى يتوب.» «١»
- ٣٥- ابن قدامة: «الخرقي: ابتداء قطع السارق أن تقطع يده اليمنى من مفصل الكف و يحسم، فان عاد قطعت رجله اليسرى من مفصل الكعب و حسمت، فان عاد حبس و لا يقطع غير يد و رجل، و قال المقدسى في شرحه: و بهذا قال على رضى الله عنه و الحسن و

الشعبي و النخعي و الزهري و حماد و الثوري و اصحاب الرأي، و عن أحمد انه تقطع في الثالثة يده اليسرى و في الرابعة رجله اليمنى و في الخامسة يعزر و يحبس. «٢»

٣٦- المرادوى: «قوله- فان عاد، حبس و لم يقطع- يعنى بعد قطع يده اليمنى و رجله اليسرى- و هذا المذهب بلا- ريب، قال في الفروع: هذا المذهب، و اختاره ابو بكر و الخرقى و ابو الخطاب في خلافه و ابن عقيل و الشيرازى و المصنف و الشارح و غيرهم، و قدمه في الخلاصة و المغنى و الشرح و المحرر و النظم و الرعايتين و الحاوى الصغير و غيرهم، و عنه..

فعلى المذهب: يحبس في الثالثة حتى يتوب كالمرة الخامسة؛ و هذا المذهب، و عليه الاصحاب و قطعوا به، و أطلق المصنف و جماعة الحبس و مرادهم الأول، و قال في الايضاح: يحبس و يعدب، و قال في التبصرة: يحبس أو يعزب. قلت: التغريب بعيد، و قال في البلغة و الرعاية: يعزر و يحبس حتى يتوب «٣».

٣٧- ابن النجار: «فان عاد فسرق بعد قطع يده و رجله حبس حتى يتوب» «٤».

٣٨- الجزيرى: «الحنفية- قالوا: فان عاد و سرق بعد أن قطعت يده اليمنى و رجله اليسرى، يقف إيقاع الحد و لا يجب عليه القطع في المرة الثالثة، بل يضمن السرقة و يحبس و يضرب حتى يتوب عن السرقة». و أبو حنيفة يذهب الى: ان رجله اليسرى تقطع في الثانية، و في الثالثة الحبس، الشافعية: و ان سرق الخامسة عزز و حبس. «٥»

(١). الاختيار ٤: ١٠٩.

(٢). المغنى ٨: ٢٦٤- انظر المحلى ١١: ٣٥٤.

(٣). الانصاف ١٠: ٢٨٥.

(٤). منتهى الارادات ٢: ٤٨٩- انظر: شرح منتهى الارادات للبهوتى ٣: ٣٧٤.

(٥). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ١٥٩- انظر: الانتصار: ٢٦٣- مختصر المزنى (المطبوع مع الام) ٨: ٢٦٤. أفضيه رسول الله: ٦٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٢٠

الفصل الثانى حبس السارق الأشل، و الأقطع

إشارة

لو سرق من هو أقطع اليدين و الرجلين فحكمه الحبس كما أفتى بذلك الشيخ الطوسى فى النهاية و ابن البراج فى الكامل- على ما فى المختلف- و العلامة الحلى فى القواعد، و قواه فى التحرير و استدلل له الفاضل الهندى فى كشف اللثام و صاحب الجواهر و به قال مالك و الشافعى و ابو ثور و اصحاب الرأي؛ و ان كان خلاف المشهور، و نفاه صريحا جمع كابن ادريس و المحقق فى النافع و الشرائع و العلامة فى المختلف و الأردبيلى فى المجمع، و جمع من المعاصرين، و إليك كلمات من أفتى فيه بالحبس، ثم كلمات من خالفهم.

الروايات

١- البيهقى: «أخبرنا ابو حازم و ابو نصر بن قتادة، قالوا: انبا ابو الفضل الكرابيسى، أنبا احمد بن نجدة، ثنا سعيد بن منصور، ثنا أبو الأحوص، ثنا سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عائذ، قال: أتى عمر بن الخطاب برجل أقطع اليد و الرجل قد سرق، فأمر به عمر أن يقطع رجله، فقال على رضى الله عنه: انما قال الله عز و جل: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ» (١)». فقد قطعت يد هذا و رجله فلا ينبغى

أن تقطع رجله فتدعه ليس له قائمة يمشى عليها، إمّا أن تعزّره و اما أن تستودعه السجن، قال: استودعه السجن. «٢»
 ٢- شرح منتهى الارادات: «روى عن أبي سعيد المقبري عن أبيه، قال: حضرت على بن أبي طالب أتى برجل مقطوع اليد و الرجل قد سرق، فقال لأصحابه ما ترون في هذا؟ قالوا: اقطعه يا أمير المؤمنين (ع)، قال: أقتله إذن، و ما عليه القتل بأيّ شيء

(١). المائدة: ٣٣.

(٢). السنن الكبرى ٨: ٢٧٤- كتر العمال ٥: ٥٥٣ ح ١٣٩٢٨- المحلى ١١: ٣٥٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٢١

يأكل الطعام؟ بأيّ شيء يتوضأ للصلاة؟ بأيّ شيء يغتسل من جنابته؟ بأيّ شيء يقوم الى حاجته؟ فردّه الى السجن أيّاما ثم أخرجه فاستشار أصحابه، فقالوا مثل قولهم الأول، و قال لهم مثل ما قال أوّل مرة، فجلده جلدا شديدا ثم أرسله «١».

آراء الفقهاء المثبتين للحبس

١- الشيخ الطوسي: «و من وجب عليه قطع اليمين فكانت سلاء، قطعت، و لا تقطع يسراه، و كذلك من وجب عليه قطع رجله اليسرى فكانت كذلك، قطعت، و لا تقطع رجله اليمنى. و من سرق و ليس له اليمنى فإن كانت قطعت في القصاص أو غير ذلك، و كانت له اليسرى قطعت يسراه... فان لم يكن له رجل، لم يكن عليه أكثر من الحبس على ما بيناه.» «٢»

٢- و قال في المسائل الحلية: «المقطوع اليدين و الرجلين اذا سرق ما يوجب القطع و جب أن نقول: الإمام مخير في تأديبه و تعزيره، أي نوع اراد فعل، لأنّه لا دليل على شيء بعينه، و ان قلنا: يجب أن يحبس ابدا، لأن القطع لا يمكن هاهنا، و لا يمكن غير ما ذكرناه، و تركه، مخالفة إسقاط حدوده؛ كان قويا، هذا آخر المسألة.» «٣»

٣- القاضي ابن البراج في الكامل: «و من كانت يده اليمنى قد قطعت و له اليسرى و سرق قطعت يسراه، فان لم يكن له يسرى، قطعت رجله، فان لم يكن له رجل، لم يكن عليه غير الحبس.» «٤»

٤- العلامة الحلي: «و لو لم يكن له يد و لا رجل حبس.» «٥»

٥- و قال في التحرير: «في المقطوع اليدين و الرجلين... و ان قلنا يجب أن يحبس ابدا لانتفاء إمكان القطع، و غيره ليس بممكن و لا يمكن إسقاط الحدود كان قويا،

(١). شرح منتهى الارادات ٣: ٣٧٤- و قال: حكمه حبسه كفّه عن السرقة و تعزيره.

(٢). النهاية: ٧١٧- انظر المبسوط ٨: ٣٩، الخلاف ٥: ٤٤١ مسألة ٣٧.

(٣). نقله عنه في السرائر ٣: ٤٨٩.

(٤). المختلف ٩: ٢٢٢ المسألة ٧٨- انظر ٩: ٢٤٣- و ٢٥٠.

(٥). قواعد الاحكام ٢: ٢٧١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٢٢

و اختار ابن ادريس التعزير.» «١»

٦- الفاضل المقداد: «و يثبت- أي الحبس- في مواضع... السارق بعد قطع يده و رجله في مرتين أو سرق و لا يد له و لا رجل.» «٢»

٧- الشهيد الثاني: «و لو لم يكن له رجل حبس.» «٣»

قال في المسالك و فيه اشكال لأن النص انما ورد بكون الحبس عقوبة في المرة الثالثة بعد القطعين، و لم يتحقق هنا فإثباته عن المرة

الاولى تخط عن موضع الإذن من الشارع و قياس مع وجود الفارق. ١٤: ٥٢٤.

٨- الفاضل الهندي، بعد نقل كلام الحلبي في القواعد: «لثبوتة في الشرع عقوبه للسرقة في الجملة». «٤»

٩- الشيخ محمد حسن النجفي، في مقام تقريب كلام الشيخ الطوسي: «حبس دائما و لعله لثبوتة عقوبه للسرقة في الجملة» «٥».

آراء المذاهب الاخرى

١٠- المدونة: «قلت: أ رأيت الذي لا يدين له و لا رجلين اذا سرق، و هو عديم لا مال له، فاستهلك سرقته، فأخذ أ يضربه و يسجنه و

يضمنه السرقة في قول مالك؟ قال نعم، و لم اسمعه انا منه.» «٦»

١١- ابن قدامة: «و من سرق و له يميني فقطعت في قصاص أو ذهب باكله أو تعدى عليه متعدد فقطعها، سقط القطع و لا شيء على

العادي الا الأدب و بهذا قال مالك و الشافعي و أبو ثور و اصحاب الرأي» «٧».

آراء فقهاءنا النافين للحبس فيه

١- ابن ادريس، قال بعد كلام الشيخ في المسائل الحلبيية: «الأقوى عندي: ان من

(١). تحرير الاحكام ٢: ٢٣١.

(٢). ضد القواعد الفقيهية: ٤٩٩.

(٣). الروضة البهية ٩: ٢٨٥- انظر المسالك ١٤: ٥٢٢.

(٤). كشف اللثام ٢: ٢٤٩.

(٥). جواهر الكلام ٤١: ٥٣٨.

(٦). المدونة الكبرى ٦: ٢٨٢.

(٧). المغني ٨: ٢٦٣- انظر الانصاف ١٠: ٢٦٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٢٣

ذكر حاله لا يجوز حبسه ابدأ اذا سرق اول دفعه بل يجب تعزيره لأن الحبس هو حد من سرق في الثالثة بعد تقدم دفعتين، قد اقيم عليه

الحد فيهما، فكيف يفعل به ما يفعل في حد الدفعة الثالثة، في حد الدفعة الأولى.» «١»

٢- المحقق الحلبي: «قال الشيخ في النهاية: و لو لم يكن له رجل لم يكن عليه اكثر من الحبس و في الكل تردد.» «٢»

٣- و قال في الشرائع: «قال في النهاية:.. و لو سرق و لا يد له و لا رجل، حبس، و في الكل إشكال.» «٣»

٤- العلامة الحلبي: «و لو سرق و لا يد له و لا رجل حبس، و في الجميع إشكال ينشأ من تعلق الحد بعضو فلا ينتقل الى غيره.» «٤»

٥- و قال في المختلف بعد كلام ابن ادريس: «و لا بأس به.» «٥».

٦- ابن فهد الحلبي «فالاولى ان يقال: للإمام تأديبه بما شاء، من تعزير او حبس او غيره.» المهذب البارع ٥: ١١٣ و مثله ٥: ٩٠.

٧- قال المحقق الأردبيلي: «و لو لم يكن للسارق حين سرقته يد و لا رجل اصلا حبس حتى يموت كما اذا سرق في المرتبة الثالثة بعد

قطع اليد اليمنى و الرجل اليسرى بل هنا بالطريق الأولى لأنه اذا كان مع بقاء يد و رجل لا يقطع بل يحبس، فقيما اذا لم يكن شيء

منهما بالطريق الأولى، فيه تأمل اذ لا يلزم من ايجاب المرة الثالثة الحبس دائما ايجاب المرة الأولى ذلك و هو ظاهر فالدليل هو قياس

مع الفارق نعم لو ثبت أن السبب في المرة الثالثة هو السرقة مع عدم بقاء محل القطع يلزم ذلك و لكن أنى اثبات ذلك.» «٦»

٨- السيد الطباطبائي: «.. ثم مع فقدهما هل يحبس أم لا بل يعزر؟ وجوه و أقوال، أحوطهما الاكتفاء بالتعزير.» (٧)

(١). السرائر ٣: ٤٩٠.

(٢). المختصر النافع: ٢٢٥.

(٣). شرايع الإسلام ٤: ١٧٧.

(٤). تحرير الاحكام ٢: ٢٣١.

(٥). المختلف ٩: ٢٢٣ المسألة ٧٨.

(٦). مجمع الفائدة ج ١٣: ٢٦٢.

(٧). رياض المسائل ١٦: ١٤٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٢٤

٩- الشيخ محمد حسن النجفي: «.. فالمتجه حينئذ سقوط الحد بسقوط موضوعه الثابت من الأدلة خصوصا بعد درئه بالشبهة، فيبقى التعزير المنوط بنظر الحاكم في ذلك كله و في من سرق و لا يدين له و لا رجل يسرى أو يمى، اذ احتمال الانتقال الى الثانية، أو الحبس دائما قد عرفت ما فيه، بل قد يقال بثبوت التعزير حتى لو سرق ثانيا أو ثالثا، و ان كان المحل موجودا، إلا انه مترتب على حصول القطع أولا، و الفرض عدمه.» (١)

١٠- السيد الخميني: «من سرق و ليس له اليمى، قيل: فان كانت مقطوعة في القصاص أو غير ذلك، و كانت له اليسرى قطعت يسراه، فان لم تكن له أيضا اليسرى قطعت رجله اليسرى، فان لم يكن له رجل، لم يكن عليه أكثر من الحبس، و الأشبه في جميع ذلك سقوط الحد و الانتقال الى التعزير.» (٢)

١١- السيد الخوئي: «لو سرق من لا يمين له سقط عنه القطع، و لا ينتقل الى اليسرى، و لا الى الرجل اليسرى و لا الى الحبس، و كذا لو سرق فقطعت يده اليمى، ثم سرق ثانيا و لم تكن له رجل يسرى، فانه يسقط عنه القطع و لا تقطع يده اليسرى، و لا رجله اليمى، و لا ينتقل الى الحبس، كما أن مثل هذا الرجل لو سرق ثلثه لم يحبس، و قال أيضا:..

إنّ الحبس حكم من جرى عليه الحد مرتين دون غيره، فالتعدى يحتاج الى دليل، نعم يثبت التعزير في جميع ذلك حسب ما يراه الحاكم.» (٣)

١٢- الشيخ الوالد- قدس سرّه- و هذا- الحبس- خلاف المشهور، و عن السيد في الرياض: أحوط الأقوال الاكتفاء بالتعزير، و لما كانت المسألة غير منقّحة، فالاحوط ما عليه السيد، و الله العالم بحقائق أحكامه.» (٤)

أقول: و المتجه سقوط الحد بسقوط موضوعه كما عليه جمع من اعظم فقهاءنا كابن ادریس و صاحب الجواهر و الرياض و من المعاصرين كالسيد الامام الخميني (قدس

(١). جواهر الكلام ٤١: ٥٣٩- راجع الديات للمجلسي: ٣٧.

(٢). تحرير الوسيلة ٢: ٤٤١.

(٣). مباني تكملة المنهاج ١: ٣٠٧ مسألة ٢٤٤.

(٤). ذخيرة الصالحين ٨: ٥٩ (مخطوط).

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٢٥

سرّه) و السيد الخوئي و الشيخ الوالد. بل لعدم الدليل على ثبوت الحبس، نعم يثبت عليه التعزير لأنه الأصل في ارتكاب كل محرم لم

يرد فيه نص بالخصوص. «١» فيمكن توجيه كلام الشيخ: بأن الحبس من باب التعزير لا الحد.

الفصل الثالث حبس سارق الحلية

قال يحيى بن سعيد: «و لا قطع في الحلية، وفيها الضرب و الحبس». «٢»
أقول: لعل وجهه أنه سرق من غير حرز، فيصدق عليه المختلس و هو: الذى يستلب الشيء ظاهرا من الطرقات، أو يختلس الدرّة من اذن الجارية، و قد وردت الروايات بضربه و حبسه، و لم أر من فقهاءنا- أعلى الله كلمتهم- من أفتى بذلك غيره، بل اكتفوا بتعزيره بما يراه الحاكم، و قد يقال بشمول التعزير للحبس- كما أشرنا اليه فى القسم الثانى من الكتاب.

الفصل الرابع حبس الطرّار و المختلس و القفّاف

إشارة

وردت روايات بحبس الطرار و المختلس و القفّاف و به قال بعض العامة كأبى يوسف.
أما الامامية: فأفتوا بالقطع فى الأول، و التعزير فى الثانى و الثالث، فلا حبس فى هذه الموارد عندنا.

(١). انظر رياض المسائل ١٦: ١٤٠.

(٢). الجامع للشرائع: ٥٦٢.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ١٢٦

الروايات

- ١- الكافى: «و بهذا الاسناد [على بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلى عن السكونى، عن أبى عبد الله عليه السلام، قال]: إن أمير المؤمنين عليه السلام اتى برجل اختلس درّة من اذن جارية، قال: هذه الدغارة «١» المعلنّة، فضربه و حبسه». «٢»
و رواه الشيخ فى التهذيب «٣» عنه، و فيه: هذه الزعارة «٤».
- ٢- الدعائم: «و عنه [على - ع] أنه قال فى المختلس «٥»: لا يقطع و لكنه يضرب و يسجن..» «٦»
- ٣- و فيه: «عن جعفر بن محمد (ع) أنه: لا يقطع الطرّار «٧» و هو الذى يقطع النفقة من كمّ الرجل أو ثوبه، و لا المختلس و هو الذى يختطف الشيء و لكن يضربان ضربا شديدا و يحبسان» «٨».
- ٤- الجعفرىات: «اخبرنا عبد الله، اخبرنا محمد، حدثنى موسى، قال: حدثنا أبى، عن أبيه، عن جدّه جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده: انّ عليا (ع) رفع اليه أن رجلا اختلس ظرفا من ذهب من جارية، فقال على (ع): ادراء عنه الدغارة المغلبة فضربه و حبسه، و قال: لا قطع على المختلس» «٩».
- ٥- و فيه: «اخبرنى عبد الله، اخبرنا محمد، كتب الى محمد بن محمد بن الأشعث،

(١). أخذ الشيء اختلاسا/ لسان العرب ٤: ٢٨٨- انظر النهاية ٢: ١٢٣.

(٢). الكافى ٧: ٢٢٦ ح ٧- و عنه الوسائل ١٨: ٥٠٣ ح ٤.

(٣). التهذيب ١٠: ١١٤ ح ٦٧.

- (٤). أى شراسه و سوء خلق / لسان العرب ٤: ٣٢٣.
- (٥). هو الذى يأخذ المال خفية من غير الحرز- و المستلب هو الذى يأخذه جهرا و يهرب مع كونه غير محارب، يقال: خلست الشيء: اختطفته بسرعة على غفلة / مجمع البحرين ٤: ٦٦- انظر النهاية ٢: ٦١.
- (٦). دعائم الإسلام ٢: ٤٧٢ ح ١٦٨٦- و عنه المستدرک ١٨: ١٣١ ح ٣.
- (٧). هو الذى يقطع النفقات و يأخذها على غفلة من أهلها مجمع البحرين ٣: ٣٧٧ الذى يشق كم الرجل و يسئل ما فيه، من الطر: القطع و الشق / انظر النهاية ٣: ١١٨.
- (٨). دعائم الإسلام ٢: ٤٧٣ ح ١٦٩٠- و عنه المستدرک ١٨: ١٣٢ ح ٢.
- (٩). الجعفریات: ١٣٩- و عنه المستدرک ١٨: ١٣١ ح ١، و فيه: المعلنه بدل: المغلبة.
- موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ١٢٧
- حدثنى موسى، قال: حدثنا أبى عن أبيه، عن جده جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده على بن الحسين، عن أبيه، عن على عليه السلام انه قال: اربعة لا قطع عليهم:
- المختلس، فانما هى الدغارة المغلبة، عليه ضرب و حبس «... ١»
- ٦- ابن أبى شيبة: «حدثنا ابو بكر، قال: حدثنا محمد بن بشر عن سعيد، عن قتادة، إن غلاما اختلس طوقا، فرغ الى عدى بن اوطاه، فسأل الحسن عن ذلك، فقال:
- لا- قطع عليه، و سأل عن ذلك أياس بن معاوية، فأمر بقطعه فلما اختلفا كتب فى ذلك الى عمر بن عبد العزيز، فكتب اليه عمر: ان العرب كانت تدعوها عدوة الظهيره، لا قطع عليه، و لكن أوجع ظهره و أطل حبسه» «٢».
- و رواه عبد الرزاق، و فيه: «يعاقب المختلس و يخلد الحبس» «٣».
- ٧- المصنف: «اخبرنا عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، قال: لا قطع على المختلس، و لكن يسجن و يعاقب.» «٤»

آراء فقهاءنا فى الطزار و المختلس و القفاف

- ١- الشيخ المفيد: «و فى الخيانة و الخلسة، العقوبة بما دون الحد.» «٥»
- ٢- الشيخ الطوسى: «و المختلس هو الذى يستلب الشيء ظاهرا من الطرقات و الشوارع، و لا يجب عليه قطع، بل يجب عليه عقاب مردع حسب ما يراه الإمام أو من نصبه.» «٦»
- ٣- و قال فى الخلاف: «من سرق من جيب غيره و كان باطنا بأن يكون فوقه قميص آخر أو من كتمه و كان كذلك كان عليه القطع و إن سرق من الكم الأعلى أو الجيب الأعلى فلا قطع عليه سواء شده فى الكم من داخل أو من خارج. و قال جميع الفقهاء:

(١). الجعفریات: ١٣٩- و عنه المستدرک ١٧: ٤٠٣ ح ٢- و ١٨: ١٣١ ح ١، و فيه: الدغارة المعلنه.

(٢). المصنف ١٠: ٤٦ ح ٨٧١٤.

(٣) ٣ و ٤. مصنف عبد الرزاق ١٠: ٢٠٩ ح ١٨٨٥٤ و ١٨٨٥٦.

(٥). المقنعة: ٨٠٤.

(٦). النهاية: ٧٢٢.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ١٢٨

عليه القطع و لم يعتبروا قميصا فوق قميص..» «١»

٤- وقال في المبسوط: «جيب الانسان إن كان باطنا فهو حرز لما فيه، وكذلك الكم عندنا، وان كان ظاهرا فليس بحرز، وقال قوم: الجيب حرز لما يوضع فيه في العادة و لم يفصّلوا، فاذا ادخل الطرار يده في جيبيه، فأخذه، أو بسط الجيب أو بسط الجيب و الصرة معا، فأخذه فعليه في كل هذا القطع، و الكم في مثله على ما قلناه، ان ادخل يده فيه فأخذه، أو خرق الكم، أو بطّه فأخذه أو بطّ الكم و الخرقه فأخذه فعليه القطع.» «٢»

٥- ابو الصلاح الحلبي: «و يقطع الطّرار من الجيب و الكم الباطن و يؤدب طّرار الكم الظاهر.» «٣»

٦- سلاّر بن عبد العزيز: «و لا يقطع من سرق من جيب انسان أو كمه من القميص بل يعزر، و ان كان القميص باطنا قطع.» «٤»

٧- القاضي ابن البراج: «و اما المختلس: فهو الذي يستلب الشيء من الطرق و الشوارع ظاهرا، فاذا فعل شيئا من ذلك وجب أن يعاقب عقوبة يرتدعه عن مثل ما فعله، و ذلك يكون بحسب ما يراه الإمام أصلح و أردع، و لا- يجب عليه قطع في ذلك على وجه من الوجوه.» «٥»

٨- علي بن حمزة الطوسي: «المختلس: من يستلب الشيء ظاهرا فإن أظهر السلاح فهو محارب، و ان لم يظهر استحق العقوبة الرادعة دون القتل و القطع.» «٦»

٩- قال المحقق الحلبي في الطّرار: «و لا يقطع من سرق من جيب انسان أو كمه الظاهرين، و يقطع لو كانا باطنين.» «٧»

(١). الخلاف ٥: ٤٥١ مسألة ٥١- انظر النتف ٢: ٦٥٣.

(٢). المبسوط ٨: ٤٥.

(٣). الكافي في الفقه: ٤١٢.

(٤). المراسم: ٢٥٨.

(٥). المهذب ٢: ٥٥٤.

(٦). الوسيلة: ٤٢٣.

(٧). شرايع الإسلام ٤: ١٧٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٢٩

١٠- و قال في المختصر النافع: «و لا يقطع المستلب و لا المختلس و المحتال، و لا المبتج، و لا من سقى غيره مرقدا، بل يستعاد منهم ما اخذوا و يعزّرون بما يردع.» «١»

١١- الشهيد الأول: «و لا يقطع المختلس و لا المستلب و ... بل يعزر كل واحد منهم بما يراه الحاكم.» «٢»

١٢- و قال الشيخ محمد حسن النجفي بعد كلام المحقق الحلبي: «على المشهور بين الاصحاب، بل في كشف اللثام: أنهم قاطعون بالتفصيل المزبور.» «٣»

أقول: مقتضى إطلاق رواية الدعائم «لا يقطع الطّرار» عدم القطع حتى و لو سرق من الجيب الباطن و نحوه و لكن الاصحاب لم يعملوا بها، نعم لا يقطع لو سرق من الجيب الظاهر بل يعزر كما صرح بذلك في المراسم، و منه الحبس.

ثم: ما وجدت عنوان القفاف «٤» في كتبنا الفقهية و لا في كتب السنة غير الخراج، و ان كان حكمه التعزير لأنه سرق من غير الحرز فلا يحد بل يعزر.

آراء المذاهب الأخرى

١٣- ابو يوسف: «و كذلك الطرار اذا أخذ و قد طرّ من الكم عشرة دراهم قطعت يده فان كان الذي طرّه أقلّ من عشرة دراهم لم

يقطع و عوقب و حبس حتى يحدث توبة. فاما القفاف و المختلس فعليهما الأدب و الحبس حتى يحدثا توبة.» (٥)

(١). المختصر النافع: ٢٢٧.

(٢). الروضة البهية ٩: ٣٠٤- انظر ٢٤٦ أيضا، جواهر الكلام ٤١: ٥٠٦.

(٣). جواهر الكلام ٤١: ٤٠٥- انظر كشف اللثام ٢: ٢٤٤ و (حدود، قصاص، ديات) للمجلسي: ٣٩.

(٤). قف الصيرفي: سرق الدراهم بين اصابعه. (معيار اللغة ٢: ٢١٦) و قال ابن الأثير: «الذي يسرق الدراهم بكفه عند الانتقاد، يقال فلان قفّ درهما» النهاية ٣: ١١٨.

(٥). الخراج: ١٧١- انظر الاختيار ٤: ١٠٨- الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ١٨٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٣٠

الفصل الخامس حبس الناقب للبيت، و الكاسر للقفل و شبهه

إشارة

وردت روايات بحبس الناقب للبيت و الكاسر للقفل و شبهه، هذا و لكن فقهاءنا- رضوان الله عليهم-: بين من أفتى فيه بالتعزير و التأديب فقط، لعدم صدق السرقة عليه، كالمحقق و المامقاني.

و بين من جعله مصداق السارق فيحد، كالعلامة في التحرير.

اما السنة: فقال عمر بن عبد العزيز و أبو يوسف بالحبس فيهما على ما في المحلّي و الخراج و فيما يلي الروايات ثم كلمات الفقهاء:

الروايات

١- دعائم الإسلام: «عن علي (ع) أنه أتى بلصّ نقب بيتا فعاجلوه و أخذوه فقال:

عجلتم عليه، و ضربه، و قال: لا يقطع من نقب بيتا و لا من كسر قفلا، و لا من دخل البيت و أخذ المتاع حتى يخرج من الحرز، و لكن يضرب ضربا وجيعا و يحبس و يغرم ما أفسده.» (١)

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسي: «إذا نقبوا بأجمعهم و دخلوا و كوّروا و أخرج واحد منهم دون الباقي، فالقطع على من أخرجه دون من لم يخرجه إذا بلغ نصابا ... و قال: إذا نقبا معا و دخل احدهما فقرب المتاع الى باب النقب من داخل، فأدخل الخارج يده، فأخذه من جوف الحرز، فعليه القطع دون الداخل، عندنا، و قال قوم: لا قطع على واحد منهما.

فان نقب واحد و انصرف و هتك و اجتاز رجل فأصاب الحرز مهتوكا فدخل و أخذ، فلا قطع على واحد منهما، لأن الأول نقب و لم يأخذ و الثاني أخذ من حرز مهتوك.» (٢)

(١). دعائم الإسلام ٢: ٤٧٣ ح ١٦٩١- و عنه المستدرک ١٨: ١٣٥ ح ٤ و ص ١٢٨ ح ٤ و ليس فيه (يحبس).

(٢). المبسوط ٨: ٢٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٣١

٢- المحقق الحلبي: «لو نقب و أخذ النصاب و أحدث فيه حدثا ينقص به قيمته عن النصاب ثم أخرجه، مثل ان خرق الثوب، أو ذبح الشاة فلا قطع.» «١»

٣- و قال في نكت النهاية: «و اذا نقب الانسان نقبا و لم يخرج متاعا و لا مالا، و ان جمعه و كوره و حمله لم يجب عليه قطع و كانت عليه العقوبة و التأديب.» «٢»

٤- العلامة الحلبي: «اذا نقب أو فتح الباب المغلق قد تحققت السرقة..» «٣»

٥- الشيخ المامقاني: «لو نقب و أخذ النصاب ثم قبض عليه قبل اخراجه النصاب من الحرز، لم يقطع بل يعزر» «٤».

أقول: أورد فقهاؤنا الإمامية رضوان الله عليهم عدة صور للنقب و ليس في شيء منها الحبس، نعم في كلمات بعضهم: العقوبة و التأديب و هو بمعناه العام يشمل الحبس، و إن كان ظاهره الضرب بالسوط.

آراء المذاهب الأخرى

١- ابو يوسف: «و من وجد قد نقب دارا أو حانوتا و دخل فجمع المتاع و لم يخرج حتى ادرك، فليس عليه قطع و يوجع عقوبة و يحبس حتى يحدث توبة.» «٥»

٢- المصنف: «أخبرنا عبد الرزاق، عن معمر، عن خصيف الجزري، قال: فقد قوم متاعا لهم من بينهم، فرأوا نقبا في البيت، فخرجوا ينظرون فاذا هم برجلين يسعيان، فأدركوا احدهما معه متاعهم، و أفلتهم الآخر، قال: فأتينا به، فقال: لم أسرق و إنما استأجرتني هذا- يعنى الذى أفلتهم- و دفع إليّ هذا المتاع لأحمله، لا أدري من أين جاء به، قال خصيف: فكتبنا فيه الى عمر بن عبد العزيز، فأمرنا ان ننكله و نخلده»

(١). شرايع الإسلام ٤: ١٧٩- انظر الوسيلة: ٤١٩، مباني تكملة المنهاج ١: ٣١٥، بداية المجتهد ٢: ٤٥٠، المهذب ٢: ٥٤٠.

(٢). نكت النهاية ٣: ٣٢١.

(٣). تحرير الاحكام ٢: ٢٣٣.

(٤). مناهج المتقين: ٥٠٤.

(٥). الخراج: ١٧١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٣٢

السجن و لا نقطعه.» «١»

أقول: يشكل الضرب و التنكيل و الحبس في هذه الصورة، لأن الجريمة لم تثبت.

٣- المحلي: «عن عدى بن أرطاة، انه كتب الى عمر بن عبد العزيز في رجل نقب بيت قوم حتى دخل البيت فجمع متاعهم، فأخذه في البيت قد جمع المتاع، فكتب اليه عمر بن عبد العزيز: انه لم ينقب البيت و يجمع المتاع لخير، فعاقبه عقوبة شديدة، ثم احبسه و لا تدع ان تذكرنيه.» «٢»

الفصل السادس حبس التباش

أورد القاضي في الدعائم رواية عن الصادق (ع): بحبس التباش و لكن الفقهاء فصلوا بين اخراجه الكفن من القبر، و عدمه و بين كون قيمته اكثر من ربع دينار، أو أقل، و بين تكرار الفعل منه و عدمه و بين ان يفوت السلطان و عدمه.. فقالوا فيه بالقطع، أو القتل، أو سحقه و وطئه تحت الاقدام.. بحسب الجريمة. كما أفتوا بتأديبه و عقوبته فيما لو نبش و لم يأخذ الكفن، فالنبش عندهم معصية و جريمة يجب التأديب و العقوبة عليها، و مع ذلك لم يفت أحد بالحبس فيه.

الروايات

١- الدعائم: «قال جعفر بن محمد (ع): لا تقطع يد النبش إلا أن يؤخذ و قد نبش مرارا و يعاقب في كل مرة عقوبة موجعة و ينكل و يحبس.» (٣)

(١). مصنف عبد الرزاق: ١٠: ١٩٨ ح ١٨٨٢٠- مصنف ابن ابي شيبة ١٠: ١١٨ ح ٨٩٦٩.

(٢). المحلى ١١: ٣٢٠.

(٣). دعائم الإسلام ٢: ٤٧٦ ح ١٧٠٧- و عنه المستدرک ١٨: ١٣٦ ح ٢ و فيه (ينكل به).

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٣٣

آراء فقهاءنا

١- الشيخ المفيد: «و يقطع التباش اذا سرق من الأكفان ما قيمته ربع دينار، كما يقطع غيره من السارق اذا سرقوا من الاحراز، و اذا عرف الانسان بنبش القبور و كان قد فات (تابه) السلطان ثلاث مرات كان الحاكم فيه بالخيار ان شاء قتله و ان شاء عاقبه و قطعه و الأمر في ذلك اليه يعمل فيه بحسب ما يراه ازجر للعصاة و اردع للجناء.» (١)

٢- الشيخ الطوسي: «و من نبش قبرا و سلب الميت كفنه و جب عليه القطع كما يجب على السارق سواء، فان نبش و لم يأخذ شيئا، ادب بغليظ العقوبة و لم يكن عليه قطع على حال، فإن تكرر منه الفعل و فات الإمام تأديبه كان له قتله، كى يرتدع غيره عن ايقاع مثله في مستقبل الأوقات.» (٢)

٣- و قال في المبسوط: «التباش يقطع عندنا اذا اخرج الكفن عن جميع القبر الى وجه الأرض، فاما إن اخرجه من اللحد الى بعض القبر فلا- قطع، كما لو اخذ المتاع من جوف الحرز، فنقله من مكان الى مكان، فالقبر كالبيت ان اخرجه من جميع البيت قطع و إلا لم يقطع، قال: و قال قوم: لا قطع على التباش و الأول مذهبنا.» (٣).

٤- و قال في الاستبصار بعد نقل اخبار الباب: «فهذه الاخبار الأخيرة كلها تدل على أنه انما يقطع التباش اذا كان ذلك له عادة، و اما اذا لم يكن ذلك عادته نظر، فان كان نبش و اخذ الكفن و جب قطعه، و ان لم يأخذ لم يكن عليه أكثر من التعزير، و على هذا نحمل الاخبار التي قد مناهها أولا.

و قال حول روايتي القائه تحت الاقدام حتى يموت: فالوجه في هاتين الروايتين ان نحملهما على انه اذا تكرر منهم الفعل ثلاث مرات و اقيم عليهم الحدود، فحينئذ يجب عليهم القتل كما يجب على السارق، و الامام مخير، في كيفية القتل كيف شاء؛ حسب

(٢). النهاية: ٧٢٢.

(٣). المبسوط ٨: ٣٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٣٤

ما يراه اردع في الحال.» (١)

٥- ابو الصلاح الحلبي: «و يقطع النبش اذا اخذ من الاكفان ما يجب في مثله القطع.» (٢)

٦- سلار بن عبد العزيز: «و القبر عندنا حرز، و لهذا يقطع النبش اذا سرق النصاب فان آدم من ذلك وفات السلطان تأديبه ثلاث مرات، فان اختار قتله، قتله، و ان اختار قطعه، قطعه، أو عاقبه.» (٣)

٧- القاضي ابن البراج: «... فإن نبش القبر و لم يأخذ منه شيئاً أدب و غلظت عقوبته، و لم يكن عليه قطع على حال، فان تكرر الفعل منه، و لم يؤذبه الإمام، كان له قتله ليرتدع غيره في المستقبل عن مثل ذلك.» (٤)

٨- علي بن حمزة: «النباش: من يشق القبور، فان نبش قبراً و لم يأخذ شيئاً عزراً، اخرج الكفن الى ظاهر القبر أو لم يخرج، فان اخرج من القبر ما قيمته نصاب، قطع، فان فعل ثلاث مرات وفات، فاذا ظفر به بعد الثلاث، كان الإمام فيه بالخيار بين العقوبة و القطع، و إن عزّر ثلاث مرات قتل في الرابعة.» (٥)

٩- السيد ابن زهرة: «و يقطع النبش اذا اخذ كل واحد منها ما قيمته ربع دينار فصاعداً بدليل اجماع الطائفة، و أيضاً فظاهر الآية و الخبر يدلان على ذلك، لأن السارق هو الآخذ للشيء على جهة الاستخفاء و التفرغ فيدخل ما ذكرناه في ظاهر الآية» (٦).

١٠- ابن ادريس: «و الذي اعتمد عليه فغير هذا كله و أفتى به، و يقوى في نفسى قطع النبش اذا اخرج الكفن من القبر الى وجه الأرض و سلب الميت سواء كان قيمة الكفن ربع دينار أو أقل من ذلك أو أكثر في الدفعة الأولى و الثانية لإجماع اصحابنا و تواتر اخبارهم بوجوب قطع النبش من غير تفصيل و فتاويهم و عملهم على ذلك،

(١). الاستبصار: ٤: ٢٤٧ و ٢٤٨.

(٢). الكافي في الفقه: ٤١٢.

(٣). المراسم: ٢٥٨.

(٤). المهذب ٢: ٥٥٤ و ٥٥٢.

(٥). الوسيلة: ٤٢٣ و ٤١٨.

(٦). غنية النزوع: ٤٣٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٣٥

و ما ورد في بعض الأخبار و أقوال بعض المصنفين بتقييد و تفصيل ذلك المقدار في الدفعة الأولى، فمثل ذلك لا يخصص العموم لأن تخصيص العموم يكون دليلاً قاهراً مثل العموم في الدلالة.» (١)

١١- المحقق الحلبي: «و لو نبش و لم يأخذ عزراً، و لو تكرر منه الفعل وفات السلطان، كان له قتله للردع.» (٢)

١٢- العلامة الحلبي: «و المعتمد ان نقول: إن نبش و اخرج من القبر الى وجه الارض الكفن الذي قدره ربع دينار و جب عليه القطع أول مرة، فان تكرر منه النبش مرات متعددة جاز قتله سواء اخذ، اولاً، و ان سرق غير الكفن لم يجب عليه القطع سواء زاد عن النصاب أولاً، إلا مع التكرار، و ان كان الكفن أقل من النصاب فلا قطع عليه إلا مع التكرار.» (٣)

١٣- و قال في التحرير: «... و لو نبش و لم يأخذ عزراً فان تكرر منه الفعل وفات السلطان جاز له قتله ليرتدع غيره عن مثله» (٤).

١٤- الشهيدان: «و يعزر النبش سواء اخذ أو لم يأخذ لأنه فعل محرماً، فيستحق التعزير.» (٥)

١٥- السيد الطباطبائي: «و لو نبش و لم يأخذ الكفن عزز بما يراه الحاكم، لفعله المحرم فيعزر.» «٦»
 ١٦- الامام الخميني: «يقطع سارق الكفن اذا نبش القبر و سرقه و لو بعض اجزائه المندوبة بشرط بلوغه حد النصاب، و لو نبش و لم يسرق الكفن لم يقطع و يعزر، و ليس القبر حرزا لغير الكفن، فلو جعل مع الميت شىء فى القبر فنبش و اخرجه لم يقطع به على الأحوط، و لو تكرر منه النبش من غير أخذ الكفن، و هرب من السلطان، قيل يقتل،

(١). السرائر ٣: ٥١٣.

(٢). شرايع الإسلام ٤: ١٧٦.

(٣). المختلف ٩: ٢٤١ المسألة ٩٢.

(٤). تحرير الاحكام ٢: ٢٣٠.

(٥). الروضة البهية ٩: ٢٧٣.

(٦). رياض المسائل ١٦: ١١٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٣٦

و فيه تردد: «١»

١٧- السيد الخوئي: «لو نبش قبراً و لم يسرق الكفن عزز و قال: لأنه فعل معصية كبيرة، فيثبت بها التعزير.» «٢»

١٨- الشيخ الوالد: «فروع: الأول: لو نبش القبر و لكن لم يأخذ من الكفن، عزز بما يراه الحاكم الشرعى لما صدر منه من الفعل المحرم فيعزر للصحيح، فان تكرر منه وفات السلطان- أى لم يتمكن الحاكم من اجراء الحدود- جاز قتله، اذا تمكن فيما بعد، ليردع غيره..» «٣»

أقول: لم نعر على من أفتى بالحبس، و لا من عمل بهذه الرواية، و حينئذ مع غض النظر عن سندها و معارضتها بالأقوى سنداً و دلالة و عدداً، تحمل على ما لو كان الكفن دون النصاب، أو انه نبش و لم يخرج، فيعزر لارتكابه الحرام، مع تسليم شموله للحبس، أو على رأى من لا يرى القبر حرزا كالسنة، فيعزر على هذا العمل المحرم.

آراء المذاهب الأخرى

١٩- ابو يوسف: «اما النبش فقد اختلف فيه بين الفقهاء فمنهم من رأى قطعه، و منهم من قال: لا- اقطعه، لأنه ليس فى موضع حرز، فكان احسن ما رأينا فى ذلك و الله اعلم أن يقطع» «٤»

٢٠- الموصلى: «لا قطع على خائن و لا نباش و لا منتهب و لا مختلس.» «٥»

٢١- ابن رشد: «و منها اختلافهم فى القبر هل هو حرز حتى يجب القطع على النبش أو ليس بحرز؟ فقال مالك و الشافعى و احمد و جماعة: هو حرز و على النبش القطع، و به قال عمر بن عبد العزيز، و قال أبو حنيفة: لا قطع عليه، و كذلك قال

(١). تحرير الوسيلة ٢: ٤٣٩ مسألة ١٧.

(٢). مبانى تكملة المنهاج ١: ٣٤٢ مسألة ٢٨٧- انظر ١: ٢٩٦.

(٣). ذخيرة الصالحين ٨: ٥٧ (مخطوط).

(٤). الخراج: ١٧١.

(٥). الاختيار ٤: ١٠٨ و ١٠٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٣٧

سفيان. «١»

٢٢- المرادوى: «و حرز الكفن في القبر على الميت؛ فلو نبش قبراً و أخذ الكفن، قطع، يعنى: اذا كان كفنا مشروعاً و هذا المذهب، و عليه الأصحاب. قال في الرعايتين و الحاوى و الفروع: قطع على الأصح، و جزم به في الخرقى و صاحب الهداية و المذهب، و مسبوكة الذهب و المستوعب و الخلاصة و الهادى و المغنى و الشرح و ابن منجافى شرحه و الزركشى و الوجيز..». «٢»

٢٣- الجزيرى: «الحنفية:.. لا يقطع النباش، الشافعية و المالكية و الحنابلة و ابو يوسف: يجب القطع على الذى يسرق اكفان الموتى.» «٣»

الفصل السابع حبس من باع حراً

إشارة

عن ابن عباس و ابن عبد العزيز انه يحبس بائع الحر، و لكن المشهور عند الإمامية و الذى قامت عليه الأدلة هو القطع كما نص به العلماء فى المختلف.

و ان خالف الشيخ الطوسى فيما لو كان المسروق حراً صغيراً و مهما كان فلم يقل بالحبس احد من فقهاءنا: و إليك النصوص ثم كلمات الفقهاء:

الروايات

١- الكافى: «محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن حنان، عن معاوية بن طريف عن سفيان الثورى، قال: سألت جعفر بن محمد (عليهما السلام) عن رجل سرق حرة فباعها، قال: فقال: فيها اربعة حدود: أما أولها فسارق تقطع يده، و الثانية إن كان وطأها جلد الحد، و على الذى اشترى ان كان وطأها و قد علم، ان كان

(١). بداية المجتهد ٢: ٤٤٩.

(٢). الانصاف ١٠: ٢٧٢.

(٣). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ١٧٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٣٨

محصنا رجم، و ان كان غير محصن جلد الحد، و ان كان لم يعلم فلا شىء عليه، و عليها هى؛ ان كان استكرهها فلا شىء عليها، و ان كانت أطاعته جلدت الحد.» «١»

٢- و عنه: «على بن ابراهيم، عن ابيه، عن النوفلى، عن السكونى، عن أبى عبد الله (ع) ان أمير المؤمنين (ع) أتى برجل قد باع حراً فقطع يده.» ٢

٣- و عنه: «على بن ابراهيم، عن محمد بن حفص، عن عبد الله بن طلحة، قال:

سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يبيع الرجل و هما حران يبيع هذا هذا، و هذا هذا يفران من بلد الى بلد فيبيعان أنفسهما و يفران بأموال الناس؟ فقال: تقطع يديهما لأنهما سارقان أنفسهما و أموال الناس.» «٣»

٤- المصنف: «اخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرت أن علياً (ع) قطع البائع و قال: لا يكون الحر عبداً و قال ابن عباس: ليس

عليه قطع و عليه شبيه بالقطع، الحبس» (٤).

آراء فقهاءنا

- ١- الشيخ الطوسي: «و من سرق حرًا فباعه، وجب عليه القطع، لأنه من المفسدين في الأرض» (٥).
- ٢- وقال في الخلاف: «إذا سرق حرا صغيرا فلا قطع عليه و به قال ابو حنيفة و الشافعي، و قال مالك: عليه القطع، و قد روى ذلك اصحابنا، دليلنا: اجماع الفرقة و اخبارهم على أن القطع لا يجب إلا في ربع دينار فصاعدا و الحر لا قيمة له بحال، و قول النبي (ص): القطع في ربع دينار، يدل على ذلك أيضا لأنه اراد ما قيمته ربع دينار، و هذا لا قيمة له.» (٦)

(١) ١ و ٢. الكافي ٧: ٢٢٩ ح ١ و ٢- و عنه الوسائل ١٨: ٥١٤ ح ١ و ٢ بتفاوت.

(٣). الكافي ٧: ٢٢٩ ح ٣- و عنه الوسائل ١٨: ٥١٥ ح ٣.

(٤). مصنف عبد الرزاق ١٠: ١٩٥ ح ١٨٨٠٦.

(٥). النهاية: ٧٢٢- و مثله في المبسوط ٨: ٣١.

(٦). الخلاف ٥: ٤٢٨ مسألة ١٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٣٩

- ٣- ابو الصلاح الحلبي: «و من باع حره زوجته أو أجنبيه، قطع لفساده في الأرض.» (١)
 - ٤- العلامة الحلبي: «.. و المشهور الأول-القطع- لأن وجوب القطع في سرقة المال انما كان لصيانته و حراسته، و حراسة النفس أولى، فوجوب القطع فيه أولى لا من حيث أنه سارق مال، بل من حيث انه من المفسدين» (٢).
 - ٥- السيد الخوئي: «من باع انسانا حرا، صغيرا كان أو كبيرا، ذكررا كان أو أنثى قطعت يده، كما عن الشيخ و جماعته، بل عن التنقيح، انه المشهور.» (٣)
 - ٦- الشيخ الوالد: «يقطع بائع المملوك و الحر لما رواه في الوسائل برواية النوفلي و السكوني، و فيه عن عبد الله بن طلحة عن أبي عبد الله (ع) و في خبر آخر عن رجل سرق حره فباعها» (٤).
- اذن: قيام الشهرة، أو الإجماع، و النصوص في المقام يكفي لترك ما ورد خلافها و ان كان عن ابن عباس.
- ثم انه قد يناقش كلام العلامة الحلبي: إن كان وجه الحكم هو كونه مفسدا، فلم يتحتم عليه القطع، بل النفي و القتل ... سيما على القول بالتخيير، و ان كان وجهه هو النصوص و فيها الصحاح فيتعين عليه القطع لكن لا لفساده في الأرض بل لأنه سارق فيشملة إطلاق السارق و السارقة.

آراء المذاهب الأخرى

- ٧- ابن أبي شيبة: «حدثنا ابو بكر قال: حدثنا زيد بن حيان عن حماد بن سلمة عن قتادة في رجل باع امرأة و هما حران فاخذنا عند الحسن في أوسطهما الزنانير، فكتب

(١). الكافي: في الفقه: ٤١٢.

(٢). المختلف ٩: ٢٤٩ المسألة ١٠٢.

(٣). مبانى تكملة المنهاج ١: ٣١٧ مسألة ٢٥٩.

(٤). ذخيرة الصالحين ٨: ٥٦ (مخطوط).

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٤٠

الى عمر بن عبد العزيز، فكتب فيهما ان يعزرا و يستودعا السجن. «١»

٨- ابن حزم: «لا نعلم خلافا في أنّ من سرق عبدا صغيرا لا يفهم، أنّ عليه القطع، و اختلف الناس فيمن سرق عبدا كبيرا يتكلم، و فيمن سرق حرا صغيرا أو كبيرا... أما من سرق حرا... قال ابن عباس: ليس عليه قطع و عليه شبيه بالقطع: الحبس، و قال ابو حنيفة و سفيان و احمد و أبو ثور: لا قطع على من سرق حرا صغيرا كان أو كبيرا، و قال مالك و اسحاق بن راهويه: على من سرق حرا صغيرا القطع، و ذكر هذا عن الحسن البصرى و الشعبي ثم قال: و قد جاء في هذا أثر لا- علينا أن نذكره لأن الحنفيين يأخذون بأقل منه اذا وافقهم.

عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أنّ رسول الله (ص) أتى برجل كان يسرق الصبيان، فأمر به فقطع. «٢»

الفصل الثامن حبس السارق لغيبة المسروق منه

إشارة

يرى بعض العامة حبس السارق الى أن يحضر ربّ المال، و ذلك لعله يأتي له بمخرج يسقط عنه القطع. و لكن الشيخ الطوسى - رضوان الله عليه - فصل في المسألة بين ثبوت السرقة بالبينّة أو بالاقرار، فعلى الأول: لا يقطع و لا يحدّ لاحتمال الاستباحة له، و على الثانى: يحدّ و يقطع استنادا الى الآية الشريفة و الخبر. و على كلا التقديرين لا مجال للحبس فيه. و إليك الكلمات:

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسى: «و ان كان المسروق منه غائبا و له و كيل حاضر يطالب له

(١). المصنّف ١٠: ٥٥ ح ٨٧٥١.

(٢). المحلى ١١: ٣٣٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٤١

بماله، لم يقبل الشهادة، حتى يقول: هذا سرق من حرز فلان بن فلان و يرفع فى نسبه الى حيث لا يشاركه غيره فيه، و أن هذا و كيل الغائب، فاذا قامت هكذا و طالب الوكيل بالسرقة، قطع و أغرم.

فأما إن قامت البيّنة ابتداء عليه، و ليس للغائب و كيل بذلك، و قامت على ما فصّلناه بالسرقة، أو بأنّه زنى بأخته، قال قوم: لا يقطع و لا يحدّ معا، و قال آخرون: يحدّ و يقطع، و قال قوم: يحدّ الزانى و لا يقطع السارق، و الأقوى عندي: انه لا يحدّ فى الزنى و لا يقطع فى السرقة إن كان المسروق منه غائبا، أو صاحب الأمانة، لأنّ السلعة تستباح بالإباحة فيمكن أن يكون أباها، و كذلك الجارية عندنا يجوز أن يكون أحلّها له، هذا اذا كان ثبوته بالبيّنة، فأما إن كان ثبوته بالاعتراف، فاقتر بسرقة نصاب من الغائب من الحرز، أو زنى بجاريته ففيه: الثلاث أقاويل بأعيانها، و الأقوى عندي ها هنا أن يقام عليه الحد فيهما للآية و الخبر، فمن قال: يقطع فلا كلام. و من قال: لا- يقطع، منهم من قال: يحبس حتى يحضر الغائب بكل حال، سواء كانت العين التى سرقها موجودة أو مفقودة، فان كانت مفقودة،

ففي ذمته حق قد ثبت لغائب، فيحبس حتى يحضر، و ان كانت لعين قائمة اخذت منه و حبس في القطع، و منهم من قال: إن كانت العين قائمة، اخذت منه و نظرت في مسافة الغائب، فان كانت قريبة حبس، و ان كانت بعيدة أطلق لثلاثا يطول حبسه فيعظم الاضرار به.»
«١»

٢- السيد الخوئي: «اذا ثبتت السرقة باقرار أو بينة، بناء على قبول البينة الحسبية كما قويناه سابقا، فهل للإمام ان يقيم الحد عليه من دون مطالبته المسروق منه؟ فيه خلاف، و الأظهر جواز اقامة الحد عليه.» «٢»
أقول: الظاهر أنه لا وجه للحبس، لأنها إن ثبتت بالبينة فاما ان نقول بجواز إقامة الحد، فيقطع يده أو لا يقال بجواز إقامة الحد، فلا يحبس أيضا، و لم يحرز كون هذا المال للغير كي يقال بحبسه، اذ لعله وهبه له. و عليه قد يقال بعدم جواز إقامة الحد نظرا الى درء الحدود بالشبهات، إلا أن ثبتت السرقة بالاقرار.

(١). المبسوط ٨: ٤٢.

(٢). مباني تكملة المنهاج ١: ٣١٣ مسألة ٢٥٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٤٢

آراء المذاهب الاخرى

٣- الشافعي: «و اذا كان المسروق منه غائبا حبس السارق حتى يحضر المسروق منه لأنه لعله أن يأتي له بمخرج يسقط عنه القطع، أو القطع و الضمان.

و قال أيضا: و ان لم يحضر رب المتاع حبس السارق حتى يحضر» «١».

٤- النووي: «و اذا قلنا: إنه ينتظر قدوم الغائب فيه و جهان: احدهما انه يحبس لأنه قد وجب الحد و بقي الاستيفاء فحبس كما يحبس من عليه القصاص الى أن يبلغ الصبي و يقدم الغائب، و الثاني: أنه ان كان السفر قريبا حبس الى أن يقدم الغائب، و ان كان السفر بعيدا لم يحبس لأن في حبسه اضرارا به و الحق لله عز و جل فلم يحبس لأجله.» «٢»

٥- البهوتي ...: «فيحبس السارق الى قدوم الغائب و طلبه أو تركه.» «٣»

الفصل التاسع حبس قاطع الطريق

إشارة

وردت روايات في حبس قاطع الطريق و قد نقل العياشي عن الإمام الجواد (ع) و في مسند زيد عن أمير المؤمنين (ع) و هو رأى جمع من فقهاءنا كالحلبى و ابن زهرة و..

حيث فسروا آية النفي بذلك. و اما من العامة: فهو قول أبى حنيفة، و فيما يلي الروايات ثم كلمات الفقهاء:

الروايات

١- العياشي: «عن احمد بن الفضل الخاقاني من آل رزين، قال: قطع الطريق

(١). الام ٧: ١٥١ و ٨: ٢٦٤.

(٢). المجموع ٢٠: ٩٧.

(٣). شرح منتهى الارادات ٣: ٣٧٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٤٣

بجلولاء «١» على السابله «٢» من الحجاج و غيرهم و أفلت القطاع، فبلغ الخبر المعتصم، فكتب الى العامل له كان بها: تامر الطريق بذلك فتقطع على طرف أذن أمير المؤمنين ثم انفلت القطاع. فان انت طلبت هؤلاء و ظفرت بهم، و إلا أمرت بأن تضرب ألف سوط ثم تصلب بحيث قطع الطريق، قال: فطلبهم العامل حتى ظفر بهم و استوثق منهم، ثم كتب بذلك الى المعتصم، فجمع الفقهاء، و ابن أبي داود، ثم سأل الآخرين عن الحكم فيهم و ابو جعفر محمد بن علي الرضا عليه السلام حاضرا فقالوا: قد سبق حكم الله فيهم في قوله: **إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ..** «٣» و لأمير المؤمنين أن يحكم بأى ذلك شاء فيهم، قال: فالتفت الى أبي جعفر عليه السلام فقال له: ما تقول فيما اجابوا فيه؟ فقال: قد تكلم هؤلاء الفقهاء و القاضى بما سمع أمير المؤمنين، قال: و أخبرنى بما عندك، قال: إنهم قد اضلوا فيما افتوا به و الذى يجب فى ذلك أن ينظر أمير المؤمنين فى هؤلاء الذين قطعوا الطريق، فإن كانوا أخافوا السبيل فقط و لم يقتلوا أحدا و لم يأخذوا مالا- أمر بإيداعهم الحبس، قال: ذلك معنى نفيتهم من الأرض ياخافتهم السبيل، و ان كانوا أخافوا السبيل و قتلوا النفس، و أخذوا المال أمر بقطع أيديهم و ارجلهم من خلاف و صلبهم بعد ذلك.

قال: فكتب الى العامل بأن يمثل ذلك فيهم، «٤»

٢- مسند زيد: «حدثني زيد بن علي، عن أبيه. عن علي (رضي الله عنهم) قال: اذا قطع الطريق للصمص، و اشهروا السلاح، و لم يأخذوا مالا، و لم يقتلوا مسلما، ثم أخذوا، حبسوا حتى يموتوا، و ذلك نفيتهم من الأرض فاذا أخذوا المال و لم يقتلوا، قطعت أيديهم و ارجلهم من خلاف، و صلبوا حتى يموتوا، فان تابوا قبل أن يؤخذوا ضمنوا

(١). فى طريق خراسان، بينها و بين خانقين سبعة فراسخ- (معجم البلدان ٢: ١٥٦).

(٢). ابناء السبيل المختلفون على الطرقات فى حوائجهم، و الجمع السوابل / لسان العرب ١١: ٣٢٠.

(٣). المائدة: ٣٣.

(٤). تفسير العياشى ١: ٣١٤ ح ٩١- و عنه البرهان ١: ٤٦٧ ح ١٦، الصافى ١: ٤٣٩، الوسائل ١٨: ٥٣٥ ح ٨ البحار ٧٦: ١٩٧ ح ١٣.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ١٤٤

المال، و اقتص منهم، و لم يحدوا، «١»

آراء فقهاءنا

١- الشيخ المفيد: «و اهل الزعارة «٢» اذا جردوا السلاح فى دار الإسلام و اخذوا الأموال، كان الإمام، مخيرا فيهم، إن شاء قتلهم بالسيف و ان شاء صلبهم حتى يموتوا، و ان شاء قطع أيديهم و أرجلهم من خلاف و ان شاء نفاهم عن المصر الى غيره، و وكل بهم من ينفيهم عنه الى ما سواه حتى لا يستقر بهم مكان آلا و هم منفيون عنه مبعدون الى أن تظهر منهم التوبة و الصلاح.» «٣»

٢- الشيخ الطوسى: «انما جزاء الذين يحاربون ... و قال جميع الفقهاء: ان المراد بها قطاع الطريق، و هو من شهر السلاح، و أخاف السبيل لقطع الطريق، و الذى رواه أصحابنا أن المراد بها كل من شهر السلاح و أخاف الناس فى بر كانوا أو فى بحر، و فى البنيان أو فى الصحراء، و روى أن اللص أيضا محارب و فى بعض رواياتنا أن المراد بها قطاع الطريق كما قال الفقهاء، فمن قال: المراد بها قطاع

الطريق: اختلفوا في احكامهم و كيفية عقوبتهم، فقال قوم: اذا شهر السلاح و أخاف السبيل لقطع الطريق، كان حكمه متى ظفر به الإمام التعزير، و هو أن ينفي عن بلده و يحبس في غيره، و فيهم من قال: يحبس في غيره. و هذا مذهبا، غير أن اصحابنا رووا أنه لا يقر في بلده. و ينفي عن بلاد الإسلام كلها، فان قصد بلاد الشرك قيل لهم: لا تمكّنوه، فان مكّنوه قوتلوا عليه حتى يستوحش فيتوب. و ان قتلوا و لم يأخذوا المال، قتلوا، و القتل يتحتم عليهم، و لا يجوز العفو عنهم، و انما يكون متحتما، اذا كان قصده من القتل أخذ المال، و أما إن قتل رجلا لغير هذا، فالقود واجب غير منحتم. و ان قتل و أخذ المال قتل و صلب و ان اخذ المال و لم يقتل قطعت يده و رجله من

(١). مسند زيد: ٣٢٣.

(٢). الشراصة و سوء الخلق / لسان العرب ٤: ٣٢٣.

(٣). المقنعة: ٨٠٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٤٥

خلاف، فمتى ارتكبوا شيئا من هذا نفوا من الأرض، و نفيهم أن يتبعهم أينما حلوا كان في طلبهم، فاذا قدر عليهم، أقام عليهم الحدود

...

و جملته: أن من شهر السلاح و أخاف السبيل لقطع الطريق فانه يعزّر.

و أما قوله: «أَوْ يُنْفَوْنَ مِنَ الْأَرْضِ» - معناه: اذا وقع منهم في المحاربة ما يوجب شيئا من هذه العقوبات، يتبعهم الإمام أبدا حتى يجده، و لا يدعه يقر في مكان، هذا هو النفي من الأرض عندنا.

و عند قوم: المنفئ: من قدر عليه، بعد أن يشهر السلاح و قبل أن يعمل شيئا، و النفي عنده الحبس؛ و الأول مذهبا «١».

٣- القاضي ابن البراج: «و اذا قطع الطريق جماعة و أقروا بذلك كان حكمهم ما قدمناه قال: من كان من أهل الزبية و جرد سلاحا في بر أو بحر أو في بلد، أو في غير بلد في ديار الإسلام، أو في ديار الشرك، ليلا أو نهارا، كان محاربا، فان قتل و لم يأخذ مالا كان عليه القتل و لا يجوز لأولياء المقتول العفو عنه على حال، فان عفوا عنه، كان على الإمام قتله، فان قتل و أخذ مالا كان عليه ردّ المال أولا، ثم يقطع بالسرقة، ثم يقتل بعد ذلك و يصلب، فان أخذ المال و لم يقتل أحدا و لا جرحه كان عليه القطع ثم النفي من البلد الذي هو فيه، و ان جرح و لم يأخذ مالا و لا قتل أحدا كان عليه القصاص و النفي بعد ذلك من البلد الذي فعل فيه ذلك الى غيره، و ان لم يجرح و لا - أخذ مالا - كان عليه النفي كما قدمناه، و يكتب الى البلد الذي ينفي اليه: بأنه منفي محارب، فلا يجالس و لا يبايع و لا يؤاكل و لا - يشارب، فان انتقل الى بلد آخر غير البلد الذي نفي اليه كوتب اليه أيضا بذلك، و لا يزال يفعل به ما ذكرناه الى أن يتوب، فان قصد بلاد الشرك منع من الدخول اليها، فان مكّنوه من ذلك قوتلوا عليه.» «٢»

٤- يحيى بن سعيد: «و المسلم المحارب من شهر السلاح في بر، أو بحر، سفرا، أو حضرا، ليلا أو نهارا، رجلا أو امرأة. فان أخاف، و لم يجز، نفي من الأرض، بأن يغرق - على قول - أو يحبس على آخر، أو ينفي من بلاد الإسلام سنة، حتى يتوب

(١). المبسوط ٨: ٤٧ - انظر الخلاف ٥: ٤٥٧ مسألة: ١.

(٢). المهذب ٢: ٥٥٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٤٦

و كوتبوا، أنه منفي، محارب فلا تؤووه و لا تعاملوه، فان آووه قوتلوا «... ١».

أقول: لقد استوفينا البحث عن المحارب - في محلّه - و أوردنا أقوال الفقهاء، و المستفاد من كلماتهم أن المحارب و قطاع الطريق

بمعنى واحد أو الأول أشمل و أعم من الثانى.

كما أن المستفاد من كلمات جمع من فقهاء الإمامية هو حبس المحارب لو شهر السلاح و لم يأخذ مالا. و قد صرح بذلك أبو الصلاح الحلبي «٢» و ابن زهرة «٣»، و اشارة السبق «٤»، و الجامع «٥»، و ما يترأى من المبسوط «٦»، و لعله لفهمهم الحبس من كلمة «النفى» فى الآية الشريفة، و يؤيده ما رواه العياشى عن الجواد (ع)، و ما رواه فى المسند.

لكن لم يعمل الكثير بمضمون الرواية و ذلك لضعف السند و معارضتها بروايات اقوى سندا و دلالة، و احتمال التقيء فيها، كما استظهره صاحب الجواهر. «٧»

آراء المذاهب الاخرى

٥- المدونة: «من يخرج بعضى أو بشىء، فيؤخذ على تلك الحال، و لم يخف السبيل و لم يأخذ المال، و لم يقتل فهذا لو أخذ فيه بأيسره لم أر بذلك بأسا، قلت: ما أيسره عند مالك؟ قال: أيسره و أخفّه أن يجلد و ينفى و يسجن فى الموضع الذى نفى اليه، قلت: و كم يسجن حيث ينفى؟ قال مالك: يسجن حتى تعرف له توبة.»

و الى أى موضع نفى هذا المحارب اليه اذا اخذ بمصر؟ قال: قد نفى عمر بن عبد العزيز من مصر الى شعب، و لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أنه قال: قد كان ينفى عندنا الى فدك أو خيبر، و قد كان لهم سجن يسجون فيه «٨».

(١). الجامع للشرائع: ٢٤١.

(٢). الكافي فى الفقه: ٢٥٢.

(٣). غنية النزوع: ٢٠٢.

(٤). اشارة السبق: ١٤٤.

(٥). الجامع للشرائع: ٢٤١.

(٦). المبسوط ٨: ٤٨.

(٧). جواهر الكلام ٤١: ٥٩٣.

(٨). المدونة الكبرى ٦: ٢٩٨.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ١٤٧

٦- الموصلى: «اذا خرج جماعة لقطع الطريق، أو واحد فاخذوا قبل ذلك حبسهم الامام حتى يتوبوا.» «١»

٧- ابن تيمية: «و لو علم الإمام قوما يخيفون الطريق و لم يأخذوا مالا و لا نفسا عزّهم بحبس و غيره.» «٢»

٨- الشوكانى: «قال الحسن البصرى و ابن المسيّب و مجاهد: اذا أخافوا خير الإمام بين أن يقتل فقط أو يقتل و يصلب أو يقطع الرجل و اليد فقط أو يحبس فقط لأجل التخيير.» «٣»

٩- الجزيرى: «الحنفية و الشافعية و الحنابلة قالوا: إنّ حدّ قطع الطريق على الترتيب المذكور فى الآية الكريمة، فاذا خرج جماعة ممتنعين أو واحد يقدر على الامتناع، فقصدها قطع الطريق، فأخذوا قبل أن يأخذوا مالا، و يقتلوا نفسا حبسهم الإمام حتى يحدثوا توبة، و هو النفى فى الأرض. المالكية قالوا: المحارب هو قاطع الطريق لمنع سلوكك، و لو لم يقصد أخذ مال المازين، بل قصد مجرد منع الانتفاع بالمرور. و يتعين قتل المحارب إن قتل.. و ان لم يقتل المحارب احدا و قدر عليه فيتخير الامام فى امور اربعة...: الرابع: نفى الذكر الحر الى مثل فدك و خيبر، و يحبس للأقصى من السنة و ظهور التوبة، و يضرب قبل النفى اجتهادا بحسب ما يراه الحاكم اردع لهم و لأمثالهم.

الشافعية و الحنابلة قالوا: قطع الطريق: هو البروز لأخذ مال، أو القتل، أو ارباب مكابرة اعتمادا على الشوكة مع البعد عن الغوث و سمي بذلك لامتناع الناس من سلوك الطريق خوفا منه، سواء كان معه سلاح أم لا، ان كان له قوة يغلب بها الجماعة، و لو باللكز و الضرب بجمع الكف، و قيل لا بد من آله للقتال، فاذا اخذوا قبل أن يقتلوا نفسا أو يأخذوا مالا أو يهتكوا عرضا، و جب على الإمام تعزيرهم بحبس و غيره لارتكابهم معصية، و هي الحراة، لا حد فيها و لا كفارة و هذا تفسير النفي في الآية الكريمة، و الأمر في جنس هذا التعزير، راجع الى الإمام، فيجوز له الجمع بين

(١). الاختيار ٤: ١١٤.

(٢). منهاج السنة: ٥٣٢.

(٣). نيل الاوطار ٧: ١٥٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٤٨

الضرب و الحبس و غيره، و له تركه إن رآه مصلحة و لا يقدر الحبس بمدة، بل يستدام حتى تظهر توبته، و قيل: يقدر حبسه بستة أشهر، ينقص منها شيئا لثلا يزيد على تغريب العبد في الزنى. و قيل: يقدر سنة، ينقص منها شيئا لثلا يزيد على تغريب الحر في الزنا. «١»

الفصل العاشر حبس من اعان قطاع الطريق

إشارة

إن المعين للقطاع، كالطليع و الردء، فقد تعرض فقهاؤنا لحكمه و انه لا يثبت عليه حكم قاطع الطريق. و ان كان العمل في حد نفسه محرما فيعزّر عليه.

آراء فقهاءنا

١- قال المحقق الحلبي: «و لا يثبت هذا الحكم للطليع و لا للردء» «٢».

٢- قال صاحب الجواهر في شرح كلام المحقق أعلى الله مقامه: «للأصل و الاحتياط و الخروج عن النصوص، خلافا لأبي حنيفة فسوى بين المباشر و غيره، و فساده واضح بعد عدم حصول وصف المحاربة في الثاني، نعم لو كان المدار على مطلق مسمى الإفساد اتجه ذلك، لكن قد عرفت اتفاق الفتاوى على اعتبار المحاربة على الوجه المزبور و النصوص و ان لم يكن فيها ما يقتضى حصر المفسد في ذلك صريحا إلا أنه بمعونه الاتفاق المزبور مع الانسياق و ملاحظة بعض المفاهيم فيها يتجه ما ذكره الأصحاب من جعل المدار على صدق المحاربة على الوجه الذي ذكرناه.» «٣»

الطليع: هو الذي يرقب له من يمر بالطريق و نحوه فيعلمه به، أو يترقب من يخاف

(١). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ٤٠٩.

(٢). شرايع الإسلام ٤: ١٨١.

(٣). جواهر الكلام ٤١: ٥٧١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٤٩

منه عليه فيحدّره منه. و الردء: هو المعين له فيما يحتاج اليه، من غير أن يباشر متعلق المحاربة «١».

آراء المذاهب الأخرى

و اما السنة: فعن الشافعية: انه يجبس المعين تعزيراً، قال الجزيري: «الشافعية- قالوا: و من اعان قطاع الطريق و كثر جمعهم و لم يزد على ذلك، بأن لم يأخذ مالا مقدار نصاب و لم يقتل نفساً، عزّره الإمام بجبس أو تغريب و غيرهما كسائر المعاصي.. و قيل يتعين التعزير بالنفي الى مكان يراه الإمام لأن عقوبته في الآية النفي.» «٢»
أقول: لا يعتبر في ذلك أخذ النصاب كما صرح بذلك العلامة الحلبي في التحرير «٣».

الفصل الحادي عشر الجبس لثمة السرقة

إشارة

وردت احاديث بجنس المتهم بالسرقة الى أن يحضر المتاع، أو لتعديل الشهود، أو لان يحضر الشهود، و المتهم الذي يدعى شراء المتاع كما أفتى بعض العامة ببعض تلك الموارد.
و لكن الجبس في هذه الموارد، محل تأمل و مناقشة لضعف المستند.

أ- الجبس الى أن يأتي بالمتاع المسروق

الروايات

١- المصنف: «أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني يحيى بن سعيد عن

طبسي، نجم الدين، موارد السجن في النصوص و الفتاوى، در يك جلد، انتشارات دفتر تبليغات اسلامي حوزه علميه قم، قم - ايران، اول، ه ق موارد السجن في النصوص و الفتاوى؛ ص: ١٤٩

(١). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ٤١٢- انظر ابن عابدين ٣: ٢١٢.

(٢). تحرير الاحكام ٢: ٢٣٤.

(٣). انظر مسالك الافهام ١٥: ١٩- لسان العرب ١: ٨٤ و ٨: ٢٣٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٥٠

عراك بن مالك قال: أقبل رجلان من بني غفار حتى نزلا منزلاً بضجنان «١» من مياه المدينة و عندها ناس من غطفان عندهم ظهر لهم، فأصبح الغطفانيون، قد اضلّوا قرينين من ابلهم، فاتهموا الغفاريين، فاقبلوا بهما الى النبي (ص) و ذكروا له أمرهم، فجنس احد الغفاريين، و قال للآخر: اذهب فالتمس، فلم يكن ألماً يسيرا حتى جاء بهما، فقال النبي (ص) لأحد الغفاريين - قال: حسبت انه قال المحبوس عنده- استغفر لي قال: غفر الله لك يا رسول الله، فقال رسول الله و لك و قتلك في سبيله، قال: فقتل يوم اليمامة.» «٢»

٢- أبو داود: «حدثنا عبد الوهاب بن نجدة، ثنا بقیة، ثنا صفوان، ثنا ازهر بن عبد الله الحرازی: إن قوما من الكلاعيين سرق لهم متاع

فأتهموا اناسا من الحاكمة، فاتوا النعمان بن بشير صاحب النبي صلى الله عليه و سلم، فحبسهم اياما ثم خلى سبيلهم، فاتوا النعمان، فقالوا: خلّيت سبيلهم بغير ضرب و لا امتحان؟! فقال النعمان: ما شئتم، ان شئتم ان أضربهم، فان خرج متاعكم فذاك، و الا اخذت من ظهوركم مثل ما اخذت من ظهورهم، فقالوا: هذا حكمك؟ فقال: هذا حكم الله و حكم رسوله صلى الله عليه و سلم. قال أبو داود: انما ارهبهم بهذا القول، أى: لا يجب الضرب الا بعد الاعتراف «٣».

آراء المذاهب الاخرى

١- قال السيد سابق: «أجاز مالك سجن المتهم بالسرقة.» «٤»

٢- قال في حبس المتهم بالزنا او السرقة: الماوردي: للأمر أن يعجل حبس المتهم للكشف و الاستبراء.

و اختلف في مدة حبسه لذلك. فذكر عبد الله الزبيرى من أصحاب الشافعى أن حبسه للاستبراء و الكشف مقدر بشهر واحد لا يتجاوز. و قال غيره: بل ليس بمقدر و هو موقوف على رأى الإمام و اجتهاده، و هذا أشبه و ليس للقضاء أن يجسوا أحدا إلا بحق و جب.» «٢٢٠»

أقول: يشكل دعوى ثبوت الحبس على المتهم بالسرقة من دون بينة و لا اقرار خصوصا فيمن ليس عليه شاهدان، و قد تقدم الخلاف حتى فى الحبس لتهمة القتل.

(١). جبل بناحية تهامة، و قيل: جبيل على بريد من مكة و هناك الغميم فى اسفله مسجد صلى فيه رسول الله (ص ...) و قال الواقدي:

بين ضجنان و مكة خمسة و عشرون ميلا/ معجم البلدان ٣: ٤٥٣.

(٢). مصنف عبد الرزاق: ١٠: ٢١٦ ح ١٨٨٩٢، ١٨٨٩٣.

(٣). سنن ابى داود ٤: ١٣٥ ح ٤٣٨٢- انظر مسند احمد ٥: ٥- النسائي ٨: ٦٦- الانصاف ١١: ٢٦٠.

(٤). فقه السنة ١٤: ٨٣.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ١٥١

ب- حبس المتهم بالسرقة حتى يحضر الشهود

الروايات

١- المصنف: «اخبرنا عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن طاوس، عن عكرمة بن خالد، قال: كان على (ع) لا- يقطع سارقا حتى يأتى بالشهداء، فيوقفهم عليه و يسجنه، فان شهدوا عليه قطعه و إن نكلوا تركه، قال: فأتى مرة بسارق، فسجنه حتى اذا كان الغد دعا به و بالشاهدين، فقيل: تغيب الشهود، فخلى سبيل السارق و لم يقطعه.» «١»

و أورده المتقى عن المصنف و فيه: «فيوقفهم عليه و يثبته» «٢». و قال المعلق: و فى المطبوع: «يوقفهم عليه و يبطحه» «٣» «٤».

أقول: تنفرد الرواية بالدلالة على جواز الحبس فى تهمة السرقة، و المتيقن منها ما اذا وجدت قرائن على صحة المدعى لا مطلق التهمة، و لكن لم أجد من يفتى بها.

ج- حبس المتهم لتعديل الشهود

قال في المدونة: «قلت أ رأيت اذا شهد على السارق بالسرقة، هل يحبس السارق حتى يزكى الشاهدان، ان لم يعرفهما القاضى أم يكفله القاضى عند مالك؟ قال:

لا يكفله عند مالك و لكن يحبسه و ليس فى الحدود و القصاص كفاله عند مالك.» «٥»

أقول: لعل الحبس هنا عقوبة لم يثبت موجبها، و عليه فالمدعى اما أن يأتي بشاهدين عدلين فيثبت السرقة و يقام عليه الحد، إن طلب ذلك، و اما أن يطلق إذ لا موجب للحبس.

(١). مصنف عبد الرزاق ١٠: ١٩٠ ح ١٨٧٧٩.

(٢). ثببت الرجل ثبطا: حبسته/ لسان العرب ٧: ٢٦٧.

(٣). بطحه على وجهه يبطحه بطحا، اى القاه على وجهه فانبطح/ لسان العرب ٢: ٤١٢.

(٤). كنز العمال ٥: ٥٤٩ ح ١٣٩٠٨.

(٥). المدونة الكبرى ٦: ٢٦٧.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ١٥٢

د- حبس المتهم الذى يدعى ملكيته للمتناع

ابن أبى شيبه: «حدثنا ابو بكر قال: حدثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال:

كتب عمر بن عبد العزيز بكتاب قرأته: اذا وجد المتناع مع الرجل، فقال: ابتعته فلم يقطعه، فاشدده فى السجن وثاقا و لا تخله بكلام احد حتى يأتي أمر الله، قال:

فذكرت ذلك لعطاء فأنكره.» «١»

و رواه عبد الرزاق و فيه «.. سرقة مع رجل سوء يتهم.. فلم ينفذه، بدل:

يقطعه..» «٢».

أقول: يكفيه، انكار عطاء، أضف الى ان اليد اماره على ان تصرفه مالكي لا عدواني.

الفصل الثانى عشر حبس المعروف بالسرقة

قد يقال بحبس اللص المعروف بالسرقة لو عثر عليه.

و لعل وجهه أن الإمام يحبس الأشرار و ينفق عليه من بيت المال ليدفع عنهم شره و يدفعون نفقته، و المعروف بالسرقة من أبرز مصاديق الأشرار، أو لأجل استنقاذ حق الناس منه إلا أن يقال بعدم حبسه قبل طلب صاحب الحق، هذا و لم نجد من تعرض لهذه المسألة إلا الخطيب فى الفتاوى.

قال داود بن يوسف الخطيب: «سئل محمد بن مقاتل عن لص معروف بالسرقة و جده رجل و هو ذاهب فى حاجه و ليس هو متعرضا للسرقة فى تلك الساعة هل له أن يقتله أو يأتي به الإمام؟ قال: له ان يأخذه و يأتي به الإمام ليحبسه حتى يتوب و ليس يسعه أن يقتله.»

«٣»

(١). المصنف ١٠: ١١٩ ح ١٨٩٧٢.

(٢). المصنّف ١٠: ٢١٦ ح ١٨٨٩٢، ١٨٨٩٣.

(٣). فتاوى الغياثية: ١٠٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٥٣

الباب الثالث الحبس في الإيذاء الجسمي بغير الجرح: وفيه ثلاثة فصول

إشارة

١- حبس الممثل.

٢- حبس من حلق شعر امرأة أو أزاله.

٣- حبس من ضرب عبده.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٥٥

الفصل الأول حبس الممثل

إشارة

وردت رواية في حبس الذي يمثّل، لكنّها مجملّة من حيث احتمالها للتكبير بالحي أو التمثيل بالميت، أو التمثيل بالحيوان أو عمل الصور، وهذه الأعمال وان كانت محرّمة في الجملة ولكن لم يقل احد بالحبس فيها. ولذا قد يقال بإعراض الأصحاب عن بعض الرواية و التفكيك في الحجية فضلا عن ضعف السند بالإرسال. وقد أوردها بعض المعاصرين في كتابه بعنوان احد موارد الحبس في الإسلام «١».

الروايات من طرقنا و كلمات فقهاءنا

١- الكافي: «علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن بعض اصحابه، عن حمّاد، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا يخلد في السجن الا ثلاثة: الذي يمثّل، و المرأة ترتد عن الإسلام و السارق بعد قطع اليد و الرجل.» «٢»
قال العلامة المجلسي: «الذي يمثّل، التمثيل: عمل الصور، و التمثال: التكبير

(١). القضاء و الشهادة: ١٦٤.

(٢). الكافي ٧: ٢٧٠ ح ٤٥- و عنه الوسائل ١٨: ٤٩٣ ح ٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٥٦

و التشويه، بقطع الأنف، و الاذن و الأطراف، و الحبس فيهما مخالف للمشهور، و في التهذيب: يمسك على الموت «١» و هو الموافق لسائر الأخبار و أقوال الأصحاب، و لعله كان (يمسك) فصّحف. «٢»
و قال الفيض الكاشاني: «و التمثيل قطع بعض الأطراف مثل الأذن و الأنف و نحوهما و لعل المراد به، التمثيل الذي لا يوجب قصاصا، و لا دية، كالذي يمثّل عبده.» «٣»

و في ولاية الفقيه: «و لو صح خبر الكليني، فلا محالة يراد بقوله: «الذي يمثّل» الذي يصبر على العمل، و يدوم عليه، و الاستمرار أحد

معاني الفعل المستقبل، ولا يبعد جواز حكم الإمام بالسجن، على من يصر على عمل حرام مستهجن، بحيث لا يردعه عنه رادع إلا ذاك، فتدبر. «٤»

أقول: الظاهر، ان المراد بالتمثيل في الرواية على فرض صحتها التنكيل الجسدى فهو الذى يتبادر من معنى التمثيل عند ما يطلق، و لا يفهم منه معنى التصوير إلا بقرينه.

قال ابن الأثير: «مثلت بالحيوان، أمثل به مثلاً- اذا قطعت اطرافه و شوّهت به، و مثلت بالقتيل اذا جدعت أنفه أو أذنه أو مذاكيره، و الاسم: المثلة. فأمّا بالتشديد فهو للمبالغة، و منه نهى ان يمثل بالدواب: أى تنصب فترمى، أو تقطع اطرافها و هى حيّة.» «٥»
و قال ابن منظور: «مثل بالرجل يمثل مثلاً و مثله، و مثل: نكل به، فأمّا مثل بالتشديد، فهو للمبالغة، و مثل بالقتيل: جدعه، و أمثله: جعله مثله.» «٦»

(١). اى فى التهذيب «يمسك» بدل يمثل ١٠: ١٤٤ ح ٢٩.

(٢). مرآة العقول ٢٣: ٤٢٠.

(٣). الوافى ١٥: ٤٩٣ ح ٣١.

(٤). ولاية الفقيه ٢: ٥٣٢.

(٥). النهاية ٤: ٢٩٤.

(٦). لسان العرب ١١: ٦١٣.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ١٥٧

و عليه فالظاهر من اللغة: إن المراد به: التنكيل بالجسد سواء بالإنسان أو الحيوان، و سواء الحى أو الميت، و به وردت الروايات المتعددة:

الروايات

١- الكافى: «محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن جعفر بن محبوب، عن ذكره، عن أبى عبد الله (ع): كل عبد مثل به فهو حر.» «١»

٢- اثبات الوصية: «باسناده عن أبى جعفر الثانى عليه السلام، انه قال: سئل الرضا (ع) عن نباش نبش قبر امرأة ففجر بها و أخذ أكفانها، فأمر بقطعه للسرقه و نفيه لتمثيله بالميت.» «٢»

٣- الدعائم: «عن أبى حمزة الثمالى عن أبى عبد الله (ع) قال: كان رسول الله (ص) اذا اراد أن يبعث سرية دعاهم، فأجلسهم و يقول: سيروا بسم الله ... و لا تمثلوا.» «٣»

٤- و فيه: «عن أبى عبد الله (ع) (... فإن مثل به عوقب به و عتق العبد عليه.» «٤»

٥- الوسائل: «عن امير المؤمنين (ع) فى وصيته للحسن (ع): يا بنى عبد المطلب..

و لا يمثل بالرجل فانى سمعت رسول الله (ص) يقول: اياكم و المثلة و لو بالكلب العقور.» «٥»

٦- مسند احمد: «إن هياج بن عمران أتى عمران بن حصين، فقال: إن أبى قد نذر لئن قدر على غلامه، ليقطعن منه طابقاً أو ليقطعن يده، فقال: قل لأبيك يكفر عن يمينه، و لا يقطع منه طابقاً فان رسول الله (ص) كان يحث فى خطبته على الصدقة و ينهى عن المثلة.»

«٦»

- (١). الكافي ٦: ١٨٩ ح ١- وعنه الوسائل ١٦: ٢٦ ح ١.
 (٢). اثبات الوصية: ١٨٧- وعنه المستدرک ١٨: ١٩٠ الباب ٢ ح ١.
 (٣). دعائم الإسلام ١: ٣٦٩- وعنه المستدرک ١١: ٣٩ ح ١ و الوسائل ١١: ٤٣ ح ٣.
 (٤). دعائم الإسلام ٢: ٤٠٩ ح ٤٢٧- انظر مستدرک الوسائل ١٥: ٤٦٣.
 (٥). وسائل الشيعة ١٩: ٩٦ ح ٦ عن نهج البلاغة، من وصيته حين ضربه ابن ملجم- لعنه الله-.
 (٦). مسند احمد ٤: ٤٤٨- انظر ص ٢٤٦، ٤٣٢، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٠ ج ٥: ١٢، ٢٠- سنن ابو داود ٣: ٥٣- مجمع البيان ٢: ٤٩٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٥٨

٧- الترمذی: «.. عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: كان رسول الله (ص) اذا بعث اميرا على جيش أو صاه في خاصة نفسه و من معه من المسلمين خيرا فقال: اغزوا بسم الله و في سبيل الله ... و لا تغدروا و لا تمثلوا» (١).
 و قد أفتى الفقهاء بحرمه ذلك، و ان التنكيل بالعبد من موجبات الانعتاق القهري له.

التنكيل يوجب الانعتاق، الروايات و آراء فقهاءنا

١- البيهقي: «كان لزبناح عبد يسمى سندر (أو ابن سندر) فوجده يقبل جارية له فأخذة فجبه و جدع اذنيه و أنفه فأتى الى رسول الله (ص) فأرسل الى زبناح فقال:
 لا تحملوهم ما لا يطيقون و أطعموهم مما تأكلون و اكسوهم مما تلبسون و ما كرهتم فيبعوا و ما رضيتم فامسكوا و لا تعذبوا خلق الله، ثم قال رسول الله (ص): من مثل به أو حرق بالنار فهو حر و هو مولى الله و رسوله، فاعتقه رسول الله (ص)» (٢).
 قال المحقق الحلبي: «و في عتق من مثل به مولاة تردد، و المروى أنه يعتق.» (٣)
 و قال في المختصر النافع: «و اما العوارض: فالعمى و الجذام و تنكيل المولى بعبده، و الحق الأصحاب الإقعاد، فمتى حصل أحد هذه الأسباب فيه انعتق.» (٤)
 و قال المحقق العراقي حول التمثيل: «لا يجوز التمثيل بهم بقطع الآناف و الآذان لما نهى رسول الله (ص): لا تجوز المثلة و لو بالكلب العقور. و اطلاقه يشمل حال قيام الحرب و بعبده، قبل الحرب و بعبده، فعلوا بالمسلمين ذلك أم لا.» (٥)

(١). الجامع الصحيح ٤: ٢٢.

(٢). السنن الكبرى ٨: ٣٧.

(٣). شرايع الإسلام ٣: ١١٤.

(٤). المختصر النافع: ٢٣٨- انظر جواهر الكلام ٣٤: ١١٩.

(٥). شرح تبصرة المتعلمين ٦: ٥٠٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٥٩

آراء المذاهب الاخرى

قال أبو عيسى: «حديث بريدة المتقدم» حديث حسن صحيح و كره أهل العلم المثلة.» (١)
 و قال ابن قدامة: «و يكره نقل رعوس المشركين من بلد الى بلد و المثلة بقتلاهم و تعذيبهم لما روى سمره بن جندب قال: كان النبي

يحثنا على الصدقة و ينهانا عن المثلة.» (٢)

الفصل الثاني حبس من حلق شعر امرأة، أو أزاله

إشارة

وردت رواية بسند صحيح في حبس من حلق شعر امرأة الى أن ينبت شعرها، و قد أفتى من فقهاءنا يحيى بن سعيد في الجامع، كما يظهر ذلك من المجلسي و صاحب الجواهر، و حكم باقي فقهاءنا بالدية، و لعلهم ليسوا في مقام التعرض للعقوبة فلا يمكن دعوى إعراضهم عن الرواية.

الروايات

١- الكافي: «علي، عن أبيه، عن محمد بن سليمان، عن عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبي عبد الله (ع).. جعلت فداك، فما على رجل الذي وثب على امرأة، فحلق رأسها؟ قال: يضرب ضربا وجيعا، و يحبس في سجن المسلمين حتى يستبرئ شعرها، فان نبت اخذ منه مهر نساؤها، و ان لم ينبت، اخذت منه الدية كاملة خمسة آلاف

(١). الجامع الصحيح ٤: ٢٣ ح ١٤٠٨.

(٢). المغني ٨: ٤٩٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٦٠

درهم..» (١)

و رواها الشيخ الطوسي (قده) في التهذيب بسند صحيح، قال: «محمد بن الحسن الصفار، عن ابراهيم بن هاشم، عن سليمان المنقري، عن عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبي عبد الله (ع) و فيه «فما على رجل و ثب» «...» (٢).

و أوردها المجلسي الأول في الروضة و عبّر عنها بالقوى، و فيه «سجن المؤمنين، بدل سجن المسلمين» (٣).

و أوردها المجلسي الثاني في ملاذ الأخيار في موردين، و قال: «مجهول» (٤).

أقول: و هي ضعيفة بمحمد بن سليمان، اذ يحتمل كونه الديلمي و هو ضعيف، و غيره مجهول (٥).

٢- دعائم الإسلام: «قال جعفر بن محمد (ع): و ان كانت امرأة فحلق رجل رأسها حبس في السجن حتى ينبت و يخرج بين ذلك، ثم يضرب فيرد الى السجن، فاذا نبت اخذ منه مثل مهر نساؤها، الا- أن يكون أكثر من مهر السنة، فان كان أكثر من مهر السنة ردّ الى السنة.» (٦)

٣- ابن أبي شيبه: «حدثنا ابو بكر قال: حدثنا وكيع قال: حدثنا المنهال بن خليفة العجلي، عن سلمة بن تمام الشقري، قال: مر رجل بقدر فوقعت على رأس رجل فاحرقت شعره، فرفع الى على فاجلّه سنة، فلم ينبت، فقضى فيه على بالدية.» (٧)

(١). الكافي ٧: ٢٦١ ح ١٠- و عنه التهذيب ١٠: ٦٤ ح ١- الوافي ١٥: ٣٥٦.

(٢). التهذيب ١٠: ٢٦٢ ح ٦٩.

(٣). روضة المتقين ١٠: ٤٣١.

(٤). ملاذ الاخيار ١٦: ١٢٧ و ٥٦١.

- (٥). انظر معجم رجال الحديث ١٦: ٢٩٧.
- (٦). دعائم الإسلام ٢: ٤٣٠ ح ١٤٨٩- و عنه المستدرک ١٨: ٣٧٢ ح ٣ بتفاوت.
- (٧). المصنّف ٩: ١٦٣ ح ٦٩٢٨- مصنّف عبد الرزّاق ٩: ٣١٩ ح ١٧٣٧٤- و عنه المحلى ١٠: ٤٣٣- السنن الكبرى ٨: ٩٨- من طريق سعيد بن منصور، عن ابى معاوية.
- موارد السجّن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٦١

آراء فقهاءنا

- ١- الشيخ المفيد...: « و فى شعر الرأس اذا اصيب فلم ينبت مائة دينار » (١).
- ٢- سلار بن عبد العزيز: « و اما ما فى الانسان منه واحد، و ليس بعضو، كاللحية و شعر الرأس، ففي إذهابه حتى لا ينبت: الدينة كاملة » (٢).
- ٣- الشيخ الطوسى: « من قلب على رأس انسان ماء حارا، فامتعت شعره، فلم ينبت، كان عليه الدينة كاملة، فان نبت و رجع الى ما كان، كان عليه ارشه حسب ما يراه الامام، فان كان امرأة، كان عليه ديتها، اذا لم ينبت، فان نبت، كان عليه مهر نساها. » (٣)
- ٤- و قال فى الخلاف: « شعر الرأس و اللحية و الحاجبين و اهداب العينين، متى أعدم انبات شىء منها، ففيها الدينة، ففي شعر الرأس و اللحية دية كاملة، و فى شعر الحاجبين خمس مائة، و فى اهداب العينين الدينة، و ما عدا هذه الأربعة فيها الحكومة فى جميع الجسد.. و قال ابو حنيفة: فى الأربعة الدينة، و لم يفصل، و فى الباقي حكومة، و قال الشافعى: ليس فى شىء من الشعر دية و فى جميعه حكومة. » (٤)
- ٥- يحيى بن سعيد: « و من حلق شعر امرأة، اوجع ضربا و حبس حتى يستبرأ شعرها، فان نبت أو لم ينبت فعليه ما قدمناه. » (٥)
- ٦- العلامة المجلسى: « الثامن و العشرون: من ازال شعر رأس امرأة، فقد ورد فى الحديث: انه يضرب ضربا و جيعا و يحبس. » (٦)
- ٧- الشيخ محمد حسن النجفى: « اما شعر المرأة فيه ديتها، و لو نبت ففيه مهر نساها بلا خلاف أجده فيه الا من الاسكافى فى الثانى خاصة، فجعل فيه ثلث الدينة، و هو مع

(١). المقنعة: ٧٥٦ قال العاملى: و اما الحبس و الضرب فلا جابر لهما. مفتاح الكرامة ١٠: ٣٧٩.

(٢). المراسم: ٢٤٤.

(٣). النهاية: ٧٦٤.

(٤). الخلاف ٥: ١٩٧ مسألة ٦٧.

(٥). الجامع للشرائع: ٦٠١- انظر ٥٩٠.

(٦). حدود و ديات، قصاص: ٦٢.

موارد السجّن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٦٢

شذوذه لا دليل له، بل على خلافه الاجماع، عن الغنية كأول لا خلاف فيه أيضا حتى منه التى لا ريب فى أولويتها من الرجل بذلك الى أن قال: و لعل ما فيه من الحبس و الضرب على الوجه المزبور محمول على ضرب من التعزير الذى هو على حسب ما يراه الحاكم» (١).

آراء المذاهب الاخرى

٨- ابن حزم: «قال ابو محمد ... مر رجل بقدر، فوقعت منه على رأس رجل فأحرق شعره، فرفع الى على بن أبي طالب، فاجله سنه، فلم ينبت، فقصى على عليه فيه بالديه، و من طريق سعيد بن منصور، نا أبو معاوية- هو الضرير- نا حجاج، عن مكحول، عن زيد بن ثابت، قال: في الشعر الديه اذا لم ينبت، و قد احتجوا في كثير من هذه الأبواب بهذه الروايه نفسها و هو قول الشعبي، و قال أبو سفيان الثوري و أبو حنيفه، و الحسن بن حى، و احمد بن حنبل، و اسحاق بن راهويه: في شعر الرأس اذا لم ينبت الديه و في شعر اللحيه، اذا لم ينبت الديه، و اما المالكيون و الشافعيون فليس عندهم في ذلك ألا الحكومه.» (٢)

أقول: موضوع الحكم الوارد في الروايات من طرفنا و المبحوث عند فقهائنا ازالة شعر رأس المرأة عمدا، و المذكور في روايه المحلى ازالة شعر رأس الرجل خطأ، و قد يقال بثبوت الحكم لحاله العمد بطريق أولى، و للمرأة لعدم الفرق و لو بطريق الأولويه أيضا.

(١). جواهر الكلام ٤٢: ١٧٤- انظر الوسيله: ٤٤٤- غنيه النزوع: ٤١٦- شرايع الإسلام ٤:

٢٦١- نكت النهايه ٣: ٤٢٨- تحرير الاحكام ٢: ٢٥٩- قواعد الاحكام ٢: ٣٠٧- الروضه البهيئه ١٠: ١٩٩- مسالك الافهام ١٥: ٣٩٧- تحرير الوسيله ٢: ٥١٤- مباني تكملة المنهاج ٢: ٢٦٩، ٣٧٤- ذخيره الصالحين ٨: ٩١ (مخطوط)- ولايه الفقيه ٢: ٥٠١.

(٢). المحلى ١٠: ٤٣٣ مسأله ٢٠٣٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٦٣

الفصل الثالث حبس من ضرب عبده

قد يقال بالحبس فيمن ضرب عبده بغير ذنب و لعله للحبس على ارتكاب المحرم.

قال الكندي في مصنفه: «و عن أبي على: إن من ضرب عبده بغير ذنب حبس.» (١)

(١). المصنّف: ٢٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٦٥

الباب الرابع حبس في السب و الإيذاء و الافتراء: و فيه اربعة فصول

إشارة

١- هل يحبس سبّ النبي (ص).

٢- حبس من سب مسلما أو هجاه.

٣- حبس من يؤذى الناس.

٤- حبس الأمر بالافتراء.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٦٧

الفصل الأول هل يحبس سب النبي (ص)

إشارة

اتفق الامامية على وجوب قتل ساب النبي (ص) او أحد الأئمة المعصومين عليهم السلام، حتى فاطمة الزهراء سلام الله عليها و بذلك وردت نصوص كثيرة.

و لكن خالف في ذلك بعض العامة «١» و أفتى فيه بالحبس و التعزير كما يبدو من الرواية المنقولة في الكافي أن فتوى العامة هو الحبس، و أما أوردناها، هنا لذلك.

الروايات من طرفنا

١- الكافي: «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن علي بن أسباط، عن علي بن جعفر، قال: أخبرني أخي موسى (ع) قال: كنت واقفا على رأس أبي حين أتاه رسول زياد بن عبيد الله الحارثي عامل المدينة، قال: يقول لك الأمير: انهض إلي، فاعتل بعله فعاد اليه الرسول، فقال له: قد أمرت أن يفتح لك باب المقصورة فهو أقرب لخطوتك، قال: فنهض أبي و اعتمد علي و دخل على الوالي و قد جمع فقهاء المدينة كلهم

(١). ان بحثهم يختص بساب النبي (ص) فقط.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٦٨

و بين يديه كتاب فيه شهادة على رجل من أهل وادي القرى «١»، فذكر النبي (ص) فنال منه، فقال له الوالي: يا أبا عبد الله انظر في الكتاب. قال: حتى انظر ما قالوا فالتفت اليهم فقال: ما قلتم؟ قالوا: قلنا يؤدب و يضرب و يعزّر و يحبس قال: فقال لهم: أ رأيتم لو ذكر رجلا من اصحاب النبي (ص) بمثل ما ذكر به النبي ما كان الحكم فيه؟ قالوا: مثل هذا، قال: سبحان الله! فقال: فليس بين النبي (ص) و بين رجل من اصحابه فرق؟! فقال الوالي: دع هؤلاء يا ابا عبد الله لو أردنا هؤلاء لم نرسل إليك، فقال أبو عبد الله (ع): اخبرني (ع) أبي (ع): أن رسول الله (ص) قال: (انّ) الناس في اسوء و سواء، من سمع أحدا يذكري، فالواجب عليه أن يقتل من شتمني، و لا يرفع الى السلطان، و الواجب على السلطان اذا رفع اليه أن يقتل من نال مني، فقال زياد بن عبيد الله: اخرجوا الرجل فاقتلوه، بحكم أبي عبد الله (ع). «٢»

قال العلامة المجلسي: «قوله: فهو أقرب لخطوتك- الظاهر بالخاء المعجمة، أي:

أقل لخطاك و أيسر عليك، و يحتمل أن يكون بالحاء المهملة و الظاء المعجمة، أي أمر بالفتح لحظوتك و الحظوة- بالفتح و الكسر- المنزلة و القرب و المحبة.» «٣»

هذا، و الروايات الدالة على قتل الساب كثيرة و أما أوردنا هذه من بينها نظرا الى وجود الحبس فيها، و من أراد التفصيل فليراجع الوسائل «٤» و المستدرک «٥».

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الصدوق: «و من سب رسول الله (ص) أو أمير المؤمنين (ع) أو أحد الأئمة (ع) فقد حلّ دمه من ساعته.» «٦»

(١). واد بين المدينة و الشام من اعمال المدينة كثيرة القرى: (معجم البلدان ٥: ٣٤٥) قال الطبري: اسم حصن قريب من خيبر كان يسكنه اليهود حين هاجر النبي (ص) الى المدينة «مرآة العقول ٢٣: ٤١٥».

(٢). الكافي ٧: ٢٦٦ ح ٣٢- انظر مرآة العقول ٢٣: ٤١٤- مسائل علي بن جعفر ٢٩٠ ح ٧٤٠- التهذيب ١٠: ٨٤ ح ٣٣١.

(٣). ملاذ الاخيار ١٦: ١٦٥.

(٤). الوسائل ١٨: ٥٥٤ ب ٧.

(٥). المستدرک ١٨: ١٧١ ب ٦.

(٦). الهداية: ٦٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٦٩

٢- السيد المرتضى: «و مما كانت الامامية منفردة به، القول: بأن من سب النبي (ص) أو عابه مسلما كان أو ذميا، قتل الحال، و خالف باقى الفقهاء فى ذلك.» «١»

٣- الشيخ الطوسى: «و من سب رسول الله صلى الله عليه و آله، أو واحدا من الأئمة عليهم السلام، صار دمه هدرا. و حل لمن سمع ذلك منه قتله.» «٢»

٤- ابو الصلاح: «و من سب رسول الله (ص) أو أحد الأئمة من آله أو بعض الأنبياء عليهم السلام، فعلى السلطان قتله، و ان قتله من سمعه من أهل الإيمان، لم يكن للسلطان سبيل عليه.. و قال: و يلزم من سمع سابا لبعض الحجج عليهم السلام، أو رأى.. أن يرفع خبره الى السلطان ليقتله، و إن سبق عليه، فقتله لم يكن لأحد عليه سبيل، اذا ثبت أنه قتله لذلك.» «٣»

٥- على بن حمزة: «و من رمى غيره بكلام موحش لم يخل من اربعة أوجه: اما يلزمه القتل، أو الحد، أو التعزير، أو لا يلزمه شىء، فالأول: من يسب النبي صلى الله عليه و آله، أو أحدا من الأئمة عليهم السلام، و الكافر اذا سب مسلما.» «٤»

٦- القاضى ابن البراج: «اذا سب انسان النبى (ص) أو أحدا من الأئمة عليهم السلام، كان عليه القتل، و حل لمن سمعه قتله، ان لم يخف على نفسه أو غيره، فان خاف على شىء من ذلك، أو خاف ضررا يدخل على بعض المؤمنين فى الحال أو فى المستقبل فلا يتعرض لقتله، و يتركه.» «٥»

٧- المحقق الحلى: «من سب النبي (ص) جاز لسامعه قتله.. و كذا من سب أحد الأئمة.» «٦».

٨- يحيى بن سعيد: «و الناس سواء فيمن سمعوه يسب النبي (ص) أو على بن أبى

(١). الانتصار: ٢٣٤.

(٢). النهاية: ٧٣٠- و مثله السرائر: ٤٦٧.

(٣). الكافى فى الفقه: ٤١٦، ٤٠٣.

(٤). الوسيلة: ٤٢٢.

(٥). المهذب ٢: ٥٥١.

(٦). شرايع الإسلام: ٤: ١٦٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٧٠

طالب (ع) و جب عليهم قتله، إلّا أن يخافوا على أنفسهم، فان رفعوه الى السلطان و جب عليه قتله.» «١».

٩- العلامة الحلى: «و كذا من سب النبي (ص) أو أحد الأئمة جاز لسامعه قتله، ما لم يخف الضرر على نفسه أو ماله، أو بعض المؤمنين.» «٢»

١٠- و قال فى القواعد: «و ساب النبى (ص) أو احد الأئمة عليهم السلام يقتل و يحل لكل من سمعه قتله، مع الأمن عليه و على ماله و غيره من المؤمنين، إلّا مع الضرر.» «٣».

١١- الشهيدان: «و ساب النبى (ص) أو أحد الأئمة عليهم السلام يقتل، و يجوز قتله لكل من اطلع عليه، و لو من غير إذن الامام.» «٤».

- ١٢- الشهيد الثاني: «قوله: من سب النبي: هذا الحكم موضع وفاق و به نصوص» «٥».
- ١٣- الفيض الكاشاني: «من سب النبي (ص) أو احدا من الأئمة عليهم السلام جاز لكل أحد قتله ما لم يخف على نفسه أو ماله أو احد من المسلمين بالنصوص و الاجماع» «٦».
- ١٤- الشيخ محمد حسن النجفي: «بعد كلام الشرائع: بلا خلاف أجده فيه، بل الاجماع بقسميه عليه مضافا الى النصوص» «٧».
- ١٥- الامام الخميني: «من سب النبي (ص) و العياذ بالله، و جب على سامعه قتله، و كذا الحال لو سب بعض الأئمة عليهم السلام- و في إلحاق الصديقه الطاهرة سلام الله عليها، بهم وجه، بل لو رجع الى سب النبي (ص) يقتل بلا اشكال.» «٨»
- ١٦- السيد الخوئي: «يجب قتل من سب النبي (ص) على سامعه، ما لم يخف الضرر

(١). الجامع للشرائع: ٥٦٧.

(٢). تحرير الاحكام ٢: ٢٣٦.

(٣). قواعد الاحكام ٢: ٢٦٤- و مثله تذكرة الفقهاء ٢: ٤٥٧.

(٤). الروضة البهية ٩: ١٩٤.

(٥). مسالك الافهام ١٤: ٤٥٢.

(٦). مفاتيح الشرائع ٢: ١٠٥.

(٧). جواهر الكلام ٤١: ٤٣٢- انظر ٤٣٩.

(٨). تحرير الوسيلة ٢: ٤٢٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٧١

- على نفسه، أو عرضه، أو ماله- الخطير.» «١»

١٧- الشيخ الوالد: «و يقتل من سب النبي (ص) أو واحدا من الأئمة بل الزهراء سلام الله عليها، بلا خلاف، بل الاجماع عليه بقسميه و العمدة النص..» «٢».

١٨- السيد الكلبيگاني: في جواب عن السؤال: إن سب النبي (ص) هل يكون عاصيا و واجب القتل، كما عن بعض العلماء، أم أنه يحكم عليه بالكفر و الارتداد؟

الجواب: «يجرى عليه احكام المرتد» و قال في جواب المسألة رقم ٤٦:

حكم سب الأئمة، هو حكم سب النبي (ص) و سب النبي (ص) يوجب الكفر و الارتداد، و يجب قتل الساب.» «٣»

١٩- و قد أورد الشيخ زين العابدين المازندراني في «ذخيرة المعاد» بحثا مستوفا «٤» فراجع.

أقول: و قد رأيت أن أحدا من فقهاءنا لم يفت بأقل من القتل كالحبس و التعزير، و لم يفرقوا في ذلك بين المسلم و الكافر و الرجل و المرأة.

آراء المذاهب الاخرى

٢٠- ابو يوسف: «و أيما رجل مسلم سب رسول الله (ص) أو كذبه، أو عابه أو تنقصه، فقد كفر بالله، و بانث منه زوجته، فإن تاب، و لآ قتل، و كذلك المرأة، إلا أن أبا حنيفة قال: لا تقتل المرأة (و تجبر على الإسلام)» «٥».

٢١- ابو القاسم: «و من سب الله جل جلاله أو سب رسوله (ص) من مسلم أو كافر قتل، و لا يستتاب» «٦».

٢٢- ابن حزم: «اختلف الناس فيمن سب النبي (ص) أو نيبا من الأنبياء ممن

- (١). مباني تكملة المنهاج ١: ٢٦٤.
 - (٢). ذخيرة الصالحين ٨: ٥٠- و مثله ٥: ٣٠.
 - (٣). مجمع المسائل ٣: ٢٠١.
 - (٤). ذخيرة المعاد: ٥٨٨.
 - (٥). الخراج: ١٨٢.
 - (٦). التفريع ٢: ٢٣٢.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٧٢

يقول انه مسلم، فقالت طائفة: ليس ذلك كفرا، وقالت طائفة: هو كفر، و توقف آخرون في ذلك، فاما التوقف فهو قول اصحابنا «...» (١)

- ٢٣- ابن قدامة: «فصل: و قذف النبي (ص) و قذف امه ردة عن الإسلام، و خروج عن الملة، و كذلك سبه بغير القذف إلا أن سبه بغير القذف يسقط بالإسلام، لأن سب الله تعالى يسقط بالإسلام فسب النبي أولى» (٢).
- ٢٤- ابن تيمية: «و لهذا اتفق الأئمة على أن من سب غير النبي لا يقتل، و من سب غير النبي لا يقتل، بكل سب سبه، بل يفصل في ذلك، فان من قذف أم النبي (ص) قتل مسلما كان أو كافرا، لأنه قدح في نسبه، و لو قذف غير أم النبي (ص) ممن لم يعلم براءتها لم يقتل» (٣).
- ٢٥- و في الانتصار: «.. فقال ابو حنيفة و اصحابه: من سب النبي (ص) أو عابه، و كان مسلما فقد صار مرتدا، و ان كان ذميا عزرا، و لم يقتل. و قال ابن القسم عن مالك: من شتم النبي (ص) من المسلمين قتل، و لم يستتب، و من شتم النبي (ص) من اليهود و النصارى قتل إلا ان يسلم، و قال الثوري: الذمي يعزّر، و روى الوليد بن مسلم عن الأوزاعي و مالك: فيمن سب النبي (ص) قالان: هي ردة يستتاب، فان تاب نكل به، و ان لم يتب قتل، و ألا يضرب مائة ثم يترك حتى اذا هو برى ضرب مائة..» (٤).
- ٢٦- الجزيري: «المالكية و الحنابلة- قالوا: و يجب قتل الزنديق بعد الاطلاع عليه بلا طلب توبة منه، و مثله الذي سب نبيا اجمعت الامة على نبوته، فانه بدون استتابه، و لا تقبل توبته، ثم إن تاب قتل حدا، و لا يعذر الساب بجهل.» (٥)

- (١). المحلى ١١: ٤٠٨.
 - (٢). المغنى ٨: ٢٣٢- راجع ص ١٥٠.
 - (٣). الفتاوى الكبرى ٤: ٢٧٠.
 - (٤). الانتصار: ٢٣٤.
 - (٥). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ٤٢٨- راجع ص ٤٢٣.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٧٣

الفصل الثاني حبس من سب مسلما أو هجاء

إشارة

المشهور «١» عندنا تعزير من شتم الغير بما لا يبلغ به القذف الموجب للحد، و كذلك في كل قول يكرهه المواجه و يؤذيه و يكفينا نقل فتوى الشيخ الطوسى، و سلاز بن عبد العزيز، و القاضى ابن البراج. اما السنة: فقد نقلوا عن عمر انه حبس الحطيئة لهجوه الزبرقان،

فيروا فيه الضرب و السجن و التأنيب، فالتعزير ثابت عند الفريقين و اما جواز الحبس فهو على المبني من شمول التعزير له.

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسي: «من قال لغيره: يا فاسق أو يا خائن أو يا شارب خمر، و هو على ظاهر العدالة، لم يكن عليه حد القاذف، و كان عليه التأديب.

و اذا قال للمسلم: انت خسيس أو وضعيع، أو رقيق أو خنزير، أو كلب، أو مسخ، و ما أشبه ذلك، كان عليه التعزير، و اذا واجه الانسان غيره بكلام يحتمل السب، و يحتمل غير ذلك، عزّر و ادّب، لئلا يعرض بأهل الايمان، و كل كلام يؤذى المسلمين فانه يجب على قائله به التعزير.» (٢)

٢- سلار بن عبد العزيز: «و السب و الرمي بالضلال، أو بشيء من بلاء الله أو بنز بلقب رجلا كانوا أو صبيانا أو نساء يوجب التعزير و التأديب.» (٣)

٣- ابن البرّاج: «و اذا قال لغيره: يا كافر و هو على ظاهر الإسلام، ضرب ضربا وجيعا ... و اذا وجّه غيره بكلام محتمل للسب و غيره، أدّب و عزّر حتى لا يعرض بأهل الايمان، و اذا عيّره بشيء من بلاء الله تعالى مثل البرص و الجذام و العمى و الجنون

(١). الروضة البهية ٩: ١٨٨.

(٢). النهاية: ٧٢٩.

(٣). المراسم: ٢٥٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٧٤

و ما أشبه ذلك، أو اظهر عنه ما هو مستور من بلاء الله تعالى، كان عليه التأديب إلّا أن يكون المعيّر به ضالا كافرا، و كل لفظ يؤذى به الانسان غيره من المسلمين، فانه يجب على المتكلم به التعزير» (١).

آراء المذاهب الاخرى

١- عن ابن شبة: «حدثنا الصلت بن مسعود قال: حدثنا احمد بن شبيوه عن سليمان بن صالح، عن عبد الله بن المبارك عن عبد العزيز بن أبي سلمة: ان عمر حبس الحطيئة» (٢).

٢- و عنه: «كان الزبرقان قد سار الى عمر بصدقات قومه فلقية الحطيئة و معه أهله و أولاده يريد العراق فرارا من السنة- أي القحط و الجذب- و طلبا للعيش، فأمره الزبرقان (٣) ان يقصد أهله و اعطاه امارة يكون بها ضيفا له حتى يلحق به، ففعل الحطيئة ثم هجاه الحطيئة بقوله:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها و اقعده فانك انت الطاعم الكاسي

فشكاه الزبرقان الى عمر، فسأل عمر حسان بن ثابت عن قوله «انه هجو» فحكّم انه هجو له و ضعه، فحبسه عمر في مطمورة حتى شفع فيه عبد الرحمن بن عوف و الزبير، فاطلقه بعد أن اخذ عليه العهد ألا يهجو احدا ابدا و تهدده ان فعل» (٤).

٣- المدونة: «قلت: و كذلك لو قال رجل لرجل: يا بن الفاجرة، أو يا بن الفاسقة، أو يا بن الخبيثة» قال» ليس عليه في قوله: يا بن الفاسقة و لا يا بن الفاجرة إلا النكال.

و اما قوله يا بن الخبيثة، فانه يحلف انه ما اراد قذفا، فان ابى ان يحلف، رأيت ان

(١). المهذب ٢: ٥٥١.

(٢). تاريخ المدينة ١: ٥٢٦ و ٢: ٧٨٥. أفضية رسول الله ص: ٨- كثر العمال ٣: ٨٤٣ ح ٨٩١٩- و ٨٤٥ و ٨٩٢١.

(٣). كان سيدا في الجاهلية عظيم القدر في الإسلام ولّاه رسول الله (ص) على صدقات قومه بنى عوف، انظر تنقيح المقال ١: ٤٣٧-

أسد الغابة ٢: ١٩٤- الاغانى ٢: ٤٣- فوات الوفيات ١: ٩٩- تاريخ المدينة ٢: ٥٢٦. قال المامقاني: لكنى لم استثبت حاله.

(٤). تاريخ المدينة ٢: ٧٨٥. انظر تتمه المنتهى / ٤٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٧٥

يحبس حتى يحلف، فإن طال حبسه نكل.

قلت: فكم النكال عند مالك في هذه الأشياء؟ قال: على قدر ما يراه الإمام، و حالات الناس في ذلك مختلفة، فمن الناس من هو معروف بالأذى، فذلك الذى ينبغى ان يعاقب العقوبة الموجهة، و قد يكون الرجل تكون منه الزلة، و هو معروف بالصلاح و الفضل، فإن الإمام ينظر في ذلك، فان كان قد شتم شتما فاحشا، اقام عليه السلطان في ذلك قدر ما يؤدّب مثله في فضله، و ان كان شتما خفيفا فقد قال مالك: يتجافى السلطان عن الفلته التى تكون من ذوى المروّات «١».

٤- داود بن يوسف الخطيب: «.. رجل يشتم الناس إن كان له مروّة وعظ، و ان كان دون ذلك، حبس و ان كان شتاما ضرب و حبس.» «٢»

٥- الكتاني: «قال القاضى ابن سعيد فى التيسير فى احكام التفسير: من عرض من الكتاب و الشعراء بسب احد أو هجوه سجن و أدب و قد فعل ذلك عمر بالحطيئة، سجنه حين عرض بالزبرقان بن بدر التميمى بقوله: اقعد فانك انت الطاعم الكاسى.» «٣»

٦- الجزيرى: «و من قال لمسلم يا فاسق أو يا خبيث أو يا كافر أو يا سارق أو يا مخنث أو يا قاتل النفس أو يا فاجر أو يا تارك الصلاة و غير ذلك من قذفه بعيوب غير الزنى فلا- يقام عليه الحد فى كل هذه الألفاظ، و أنّما يعزره الحاكم بما يراه تأديبا له و زجرا من الضرب و السجن و التأنيب.» «٤»

أقول: العقوبة التى يستوجبها الساب و القاذف بغير الزنى، كما رأيت انما هى التعزير عند الفريقين، فجاوز حبسه يتوقف على شمول التعزير للحبس.

فروع: لو لم يعرف القاضى شهود القذف بالعدالة، فهل يحبس المتهم الى أن يثبت العدالة أم لا؟

(١). المدونة الكبرى ٦: ٢٢٣ و ج ٤ ص ٣٩١ (اربعة اجزاء).

(٢). فتاوى الغياثية: ٩٩.

(٣). الترايب الادارية ١: ٢٩٩.

(٤). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ٢١٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٧٦

و الظاهر انه لا مجال للحبس بمجرد التهمة، ألّا فى مورد واحد و هو تهمة القتل، على الخلاف الذى مرّ، و لكن بعض فقهاء السنة يرى فيه الحبس قال السرخسى: «و ان لم يعرف القاضى شهود القذف بالعدالة حبسه حتى يسأل عنهم، لأنه صار متهما بارتكاب ما لا يحل من هتك الستر و أذى الناس بالقذف، فيحبس لذلك، و لا يكفله لأنّ التكفل للتوثق و الاحتياط، و الحد مبنى على الدرء و الاسقاط.»

«١»

١- ابن النجار الحنبلي: «و من عرف بأذى الناس حتى بعينه- أى الغمز- حبس مؤبدا» (٢). و قال فى شرحه: حبس حتى يموت أو يتوب.

٢- المرادوى: «عن الرعاية: من عرف بأذى الناس و مالهم، حتى بعينه، و لم يكف، حبس، و قال فى الأحكام السلطانية: للوالى فعله، لا للقاضى، و نفقته من بيت المال لدفع ضرره.» (٣)

أقول: قد يستدل على ذلك بفعل على (ع): حيث كان يحبس الداعر؛ «كان على بن أبى طالب، اذا كان فى القبيلة- أو القوم الرجل الداعر حبسه، فان كان له مال، أنفق عليه من ماله، و ان لم يكن له مال، انفق عليه من بيت مال المسلمين، و قال: يحبس عنهم شره و ينفق عليه من بيت مالهم» (٤).

الداعر: الخيىث المفسد، الذى يؤذى الناس، الفاجر: قطاع الطريق (٥).

يمكن أن يقال: بأنّ الحاكم لو رأى المصلحة فى ذلك، حبسه حفظاً لأمن البلد،

(١). المبسوط ٩: ١٠٦.

(٢). منتهى الارادات ٢: ٤٧٩. شرح منتهى الارادات ٣: ٣٦٢.

(٣). الانصاف ١٠: ٢٤٩.

(٤). الخراج: ١٥٠.

(٥). لسان العرب ١٣: ٢٨٦.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ١٧٧

و نظم المجتمع، إلّا ان يقال بعدم سعة ولاية الحاكم الى حد ذلك.

الفصل الرابع حبس الأمر بالافتراء

١- الشافعى: «أ رأيتم رجلا أمر رجلا أن يفترى على رجل فافتري عليه، أ يحدّان جميعا، أم يحد القاذف خاصة؟ ينبغى فى قولكم أن يحدّا جميعا، هذا ليس بشىء، لا يحدّ الّا الفاعل، و لا يقتل الّا القاتل، و لكن على الآخر التعزير و الحبس.» (١)

أقول: و لم أجد هذا الفرع فيما راجعت من كتب الفريقين و هو مبنى على شمول التعزير للحبس.

(١). الام ٧: ٣٣١.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ١٧٩

الباب الخامس الحبس فى ترك الواجبات و فعل المحرمات: و فيه اربعة فصول

إشارة

١- الحبس للمنع عن محارم الله.

٢- حبس تارك الفرائض.

٣- حبس المبتدع.

٤- هل يحبس المكثّر للحديث عن النبى (ص).

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٨١

الفصل الأول الحبس للمنع عن محارم الله

الروايات

١- الفقيه: «روى الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: إن أمي لا تدفع يد لامس، قال: فاحبسها، قال: قد فعلت، قال: فامنع من يدخل عليها، قال: قد فعلت قال: فقيدها، فانك لا تبرها بشيء أفضل من ان تمنعها من محارم الله عز وجل» (١).

أقول: وطريق الصدوق اليه: محمد بن موسى بن المتوكل، عن عبد الله بن جعفر الحميري، و سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، و الطريق صحيح (٢) و صححه العلامة المجلسي في الروضة.

و قال: «لا تدفع يد لامس: كناية عن أنها زانية، و لا تمنع أحدا من الدخول عليها.

فامنع من يدخل عليها: و لو بالضرب و الجرح و القتل.

(١). الفقيه ٤: ٥١ ح ٦- و عنه الوسائل ١٨: ١١٤ ح ١- و الوافي ١٥: ٥٥١ الرقم ١٥٦٧٤-١٥ ابواب الحدود و التعزيرات.

(٢). انظر: مشيخة الفقيه ٤: ٤٩- معجم رجال الحديث ٥: ٩١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٨٢

فقيدتها: حتى لا يمكنها الخروج، و يدل على انه ينفع الترك و لو لم يكن بالاختبار، و لو لم يكن لله، فانه لا شك ان المكلف يستحق العقاب بفعل المعاصي، فاذا لم يفعلها لا يستحق العقاب، اما الثواب فالظاهر اشتراطه بأن يكون الترك لله الآ في ترك الخمر» (١)

٢- النوادر: «صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان، قال: حدثني عمار الساباطي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن المرأة الفاجرة يتزوجها الرجل؟ فقال لي:

و ما يمنعه، و لكن اذا فعل، فليحصن بابه.» (٢)

آراء فقهاءنا

١- و قد أفتى الحر العاملي بمضمون الرواية الأولى في تبويبه، فقال: «٤٨: باب جواز منع الإمام من الزنى و المحرمات و لو بالحبس و القيد» (٣).

لكنه في «بداية الهداية» استفاد مطلباً آخر من الرواية الأولى فقال: «و على امام المسلمين ان يربط الزانية بالزوج كما يربط البعير الشارد بالعقال» (٤).

٢- ولاية الفقيه: قال بعد نقل الرواية الأولى: «و عموم التعليل في الصحيحة، يدل على جواز الحبس و التقييد بالنسبة الى كل من لا يتمكن من منعه عن محارم الله إلا بذلك» (٥).

و قال: بعد نقله للرواية التي يهدد الإمام (ع) فيها المنجم بالحبس ان اصّر:

«و هذا أيضا يؤيد ما أشرنا اليه من جواز حكم الإمام بحبس من يصّر على أمر حرام، و بقاءه فيه ما لم يرتدع.» ٦

أقول: لا اشكال في صحة الرواية سندا، انما الكلام في الدلالة، فإن اخذ بالظاهر

(١). روضة المتقين ١٠: ٢١٥.

(٢). كتاب النوادر: ١٣٢ ح ٣٤٢- و عنه المستدرک ١٨: ٧٣ ح ١- تحفة الاشراف ١٣: ٢٥٨ عن النسائي.

(٣). وسائل الشيعة ١٨: ٤١٤- قال المرحوم الوالد: ان اكثر عناوين ابواب الوسائل هي فتاوى الحر العاملي.

(٤). بداية الهداية ٢: ٤٦٢.

(٥) ٥ و ٦. ولاية الفقيه ٢: ٤٣١ و ٥٣٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٨٣

و ان المراد بالتقييد هو الحبس و المنع كما فهمه المجلسي الأول، و الحر العاملي رحمهما الله، فيمكن القول بجواز الحبس في هذه الموارد، و انّ الحبس حينئذ يقوم به الأقرب فالأقرب من باب النهي عن المنكر، بل يمكن دعوى تمامية دلالتها، فيكون دليلاً للمقام، فلا خصوصية للزنى أو للأثم بل يتعدى إليها الى الحبس للمنع عن مطلق الفواحش و المحرمات، خاصة بملاحظة التعليل، و لكن لا يبعد أن يكون المراد، بالتقييد:

هو ربطها بالزوج و تزويجها، كما فهمه الحر العاملي في البداية، و عليه فتخرج الرواية عن الاستدلال، و يكفي في المقام الرواية الثانية، إن تم سندها.

و قد يقال: بأن هذا الحبس لم يرتبط بالحاكم، بل هو وظيفة الولد من باب البرّ بالوالدة، فيخرج حينئذ عن دائرة الموضوع.

آراء المذاهب الاخرى

٣- القرافي: «و يشرع الحبس في ثمانية مواضع...: الخامس: الحبس للجاني تعزيراً و ردعا عن معاصي الله تعالى.» «١»

الفصل الثاني حبس تارك الفرائض

إشارة

لا نزاع في التعزير على ترك الفرائض أو فعل المحرم كسلا و توانيا- لا اعتقادا بعدم وجوبها- فيعزر في أول دفعه، و الثاني و يقتل في الثالث أو الرابع- على الخلاف بين فقهاءنا- و لكن وقع البحث في الحبس لأجل ذلك كما عليه أبو حنيفة و مالك، و المزني صاحب الشافعي، في تارك الصلاة، و القرافي في مطلق الممتنع في حق الله.

و الظاهر أنه لم يفت احد من فقهاءنا بالحبس إلا ما عن العلامة في التذكرة و إن افتوا بالتأديب و التعزير فيه فيبنتي المسألة على شمول التعزير للحبس. أو يقال به لو

(١). الفروق ٤: ٧٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٨٤

اقتضت المصلحة، فيحبسه الحاكم كما صرح بذلك في الجواهر.

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسي: «إذا ترك الصلاة.. قال قوم لا يقتل و انما يحبس حتى يصلى، و قال بعضهم يكفر بذلك، و عندنا انه لا يكفر و

- يعزر دفعةً، فان عاد عزّر، فان عاد عزّر، فان عاد رابعا قتل، لما روى عنهم عليهم السلام: ان اصحاب الكباثر يقتلون في الرابعة. «١»
- ٢- و قال في الخلاف: «من ترك الصلاة معتقدا انها غير واجبة، كان كافرا، يجب قتله، بلا خلاف، و ان تركها كسلا، و توانيا، و مع ذلك يعتقد تحريم تركها، فانه يكون فاسقا، يؤدّب على ذلك، و لا يجب عليه القتل.
- و قال ابو حنيفة و مالك: و يحبس حتى يصلى، و قال الشافعي: يجب عليه القتل بعد ان يستتاب كما يستتاب المرتد، فان لم يفعل و جب قتله. و قال احمد بن حنبل: يكفر بذلك. «٢»
- ٣- ابن ادريس: «و كذلك تارك الصلاة عن غير عذر، يعزر في اول دفعة، و ثانيا دفعة، و يقتل في الثالثة، لقولهم (ع) اصحاب الكباثر يقتلون في الثالث. «٣»
- ٤- المحقق الحلبي: «كل من فعل محرّما او ترك واجبا فللإمام عليه السلام تعزيره بما لا يبلغ الحد، و تقديره الى الإمام، و لا يبلغ به حدّ الحرّ في الحر، و لا حد العبد في العبد. «٤»
- ٥- العلامة الحلبي: «كل من فعل محرّما أو ترك واجبا فللإمام تعزيره بما لا يبلغ الحد، و كميته منوطه بنظر الإمام، و يختلف باختلاف احوال الجنّة» «٥».
- و قال في التذكرة: مسألة: «و لو اعتقد وجوبها- اى الزكاة- و منعها فهو فاسق يضيق الامام عليه و يقاتله حتى يدفعها لأنه حق واجب عليه و يقاتله حتى يدفعها لأنه حق واجب فإن أخفى ماله حبسه حتى يظهره، فاذا ظهر عليه اخذ منه قدر الزكاة لا ازيد عند علمائنا اجمع بل يعزره. و به قال ابو حنيفة و مالك و الشافعي في الجديد. ١: ٢٠٠ (الطبعة القديمة) ٥: ص ٨ (جديد) و قاله في تارك الصلاة أيضا. تذكرة الفقهاء ٢: ٣٩٢»

(١). المبسوط ٧: ٢٨٤.

(٢). الخلاف ٥: ٣٥٨ المسألة ٩.

(٣). السرائر: ٣: ٥٣٥.

(٤). شرايع الإسلام ٤: ١٦٨- و مثله في المختصر النافع: ٢٢١.

(٥). تحرير الاحكام ٢: ٢٣٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٨٥

٦- و قال في القواعد: «و كل من فعل محرّما أو ترك واجبا كان للإمام تعزيره بما لا يبلغ الحد، لكن بما يراه الإمام.» «١»

٧- و قال في التذكرة فيمن أسلم عن ثمان زوجات: «فان اختار اربعا و إلّا حبسه الحاكم تعزيرا عليه في ترك الواجب.» «٢»

٨- الفيض الكاشاني: «كل من فعل محرّما أو ترك واجبا فللحاكم تعزيره.» «٣».

٩- الفاضل الهندي: «بعد نقل كلام القواعد: ثم وجوب التعزير في كل محرّم من فعل، أو ترك، ان لم ينته بالنهي و التوبيخ و نحوهما، فهو ظاهر، لوجوب إنكار المنكر، و اما إن انتهى بما دون الضرب، فلا دليل عليه إلّا في مواضع مخصوصة، ورد النص فيها بالتأديب أو التعزير، و يمكن تعميم التعزير في كلامه و كلام غيره، لما دون الضرب من مراتب الإنكار.» «٤»

١٠- الشيخ محمد حسن النجفي، بعد كلام المحقق الحلبي و الفاضل الهندي: «قلت قد استفاد التعميم مما دلّ على أنّ لكل شيء حدا، و لمن تجاوز الحد حدّ بناء على أنّ المراد من الحد فيه التعزير الفعلي، مضافا الى امكان استفادته أيضا من استقراء النصوص كما لا يخفى على من تدبّرهما، نعم قد يقال: باختصاص التعزير بالكباثر، دون الصغائر، ممن كان يجتنب الكباثر، فانها حينئذ مكفرة لا شيء عليها، اما اذا لم يكن مجتنب لها فلا يبعد التعزير لها أيضا، و الله العالم.» «٥»

و قال: لا خلاف و لا إشكال نصا و فتوى في أنّ كل من فعل محرّما أو ترك واجبا و كان من الكباثر فللإمام تعزيره ... ٦

١١- السيد الخوئى: «من فعل محرماً أو ترك واجباً إلهياً عالماً عامداً، عزّره الحاكم حسب ما يراه من المصلحة، وقال: على المشهور شهرة عظيمة، بل بلا خلاف فى الجملة»

(١). قواعد الاحكام: ٢٦٢.

(٢). تذكرة الفقهاء ٢: ٦٥٦.

(٣). مفاتيح الشرائع ٢: ١٠٦.

(٤). كشف اللثام ٢: ٢٣٥.

(٥) ٥ و ٦. جواهر الكلام ٤١: ٤٤٨.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ١٨٦

و تدل على ذلك عدة أمور:

١- فعل أمير المؤمنين (ع) ذلك فى موارد مختلفة.

٢- ان الإسلام قد اهتم بحفظ النظام المادى و المعنوى و اجراء الأحكام على مجاريها و من الطبيعى انّ هذا يقتضى ان يعزر الحاكم كل من خالف النظام.

٣- النصوص الخاصة الواردة فى موارد مخصوصة الدالة على أنّ للحاكم التعزير و التأديب، حتى فى الصبى و المملوك.

٤- ما ورد فى عدة روايات، «١»

آراء المذاهب الاخرى

١٢- ابن حزم، بعد أن نقل الآراء و الأدلة فى المقام: «انه قد صحّ على ما ذكرنا فى قول رسول الله (ص): من رأى منكم منكراً فليغيره بيده إن استطاع، فكان هذا أمراً بالأدب على من أتى منكراً و الامتناع من الصلاة و من الطهارة من غسل الجنابة، و من صيام رمضان و من الزكاة و من الحج، و من أداء جميع الفرائض كلها، و من كل حق لآدمى بأى وجه كان، كل ذلك منكراً بلا شك و بلا خلاف من أحد من الأمة، لأن كل ذلك حرام و الحرام منكراً بيقين فصح بأمر رسول الله (ص): اباحه ضرب كل من ذكرنا باليد و صح عن رسول الله (ص): ان لا يضرب فى التعزير اكثر من عشرة على ما نورد ... فإذا ذلك كذلك فواجب ان يضرب كل من ذكرنا عشر جلدات فان ادى ما عليه من صلاة أو غيرها فقد برئ، و لا شىء عليه و ان تمادى على الامتناع فقد احدث منكراً آخر بالامتناع الآخر فيجلد أيضاً عشرًا، و هكذا ابدأ حتى يؤدّى الحق الذى عليه لله تعالى او يموت، غير مقصود الى قتله و لا يرفع عنه الضرب اصلاً حتى يخرج وقت الصلاة و تدخل اخرى فيضرب ليصلى التى دخل وقتها» «... ٢».

١٣- الخرقى: «و من ترك الصلاة دعى اليها ثلاثة ايام.. فان صلّى، و الّا قتل

(١). مبانى تكملة المنهاج ١: ٣٣٧ مسألة ٢٨٢.

(٢). المحلى ١١: ٣٧٩.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ١٨٧

جاحداً تركها أو غير جاحد.» «١»

١٤- القرافى: «و يشرع الحبس فى ثمانية مواضع.. الثامن يحبس الممتنع فى حق الله- تعالى- الذى لا- تدخله النيابة عند الشافعية

كالصوم، و عند المالكية، يقتل كالصلاة.» «٢»

انظر الأحكام السلطانية الماوردي / ٢٤٨ مانع الزكاة.

١٥- ابن تيمية: «و اما تارك الصلاة، فانه يستحق العقوبة باتفاق الأئمة، و اكثرهم، كمالك و الشافعي و احمد، يقولون: إنه يستتاب، فإن تاب و إلا قتل كافرا مرتدا أو فاسقا كغيره من اصحاب الكبائر على قولين، و اذا لم تكن اقامه الحد على مثل هذا، فانه يعمل معه الممكن فيهجر و يوبخ حتى يفعل المفروض و يترك المحذور و لا يكون ممن قال الله فيه: فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة و اتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا، مع أن اضاعتها، تأخيرها عن وقتها، فكيف بتاركها.» (٣)

١٦- الجزيري: «.. الحنفية و المزني صاحب الشافعي، قالوا: انه لا يكفر و لا يقتل، بل يعزر و يحبس حتى يصلّى.» (٤)
أقول: لا كلام في تعزير فاعل المحرمات و تارك الواجبات، و لكن ظاهر فقهائنا إلا العلامة الحلبي في التذكرة الضرب دون الحد، نعم لو رأى الحاكم مصلحة في تعزيره بالحبس، كان له ذلك، قال في الجواهر: «نعم قد تحصل مصلحة في بعض المقامات تقتضي جواز الحبس للحاكم» (٥).

(١). المغنى ٨: ١٣١.

(٢). الفروق ٤: ٨٠.

(٣). الفتاوى الكبرى ٤: ٣٠١.

(٤). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ٤٥٨.

(٥). جواهر الكلام ٤١: ٢٤٩، الحدود.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٨٨

الفصل الثالث حبس المبتدع

١- قال المرداوي: «و نص احمد- في المبتدع و الداعية: يحبس حتى يكف عنها.» (١)

٢- قال الشهيد: «قاعدة ٢٠٥: محدثات الامور بعد عهد النبي صلى الله عليه و آله تنقسم اقساماً لا يطلق اسم البدعة عندنا إلا على ما هو محرم منها:

اولها: الواجب، كتدوين القرآن و السنة، اذا خيف عليهما التفلت (تلف خ ل) من الصدور، فان التبليغ للقرون الآتية واجب اجماعاً و للآية، و لا يتم إلا بالحفظ و هذا في زمان الغيبة واجب، أما في زمان ظهور الامام فلا، لأنه الحافظ لها حفظاً لا يتطرق اليه خلل.

و ثانيها: المحرم، و هو كل بدعة تناولتها قواعد التحريم و ادلته من الشريعة، كتقديم غير الأئمة المعصومين عليهم، و اخذهم مناصبهم، و استثثار و لاء الجور بالأموال و منعها مستحقها، و قتال أهل الحق و تشريدهم و ابعادهم، و القتل على الظن، و الإلزام ببيعة الفساق و المقام عليها و تحريم مخالفتها و الغسل في المسح، و المسح على غير القدم، و شرب كثير من الأشربة، و الجماعة في النوافل، و الأذان الثاني يوم الجمعة، و تحريم المتعتين، و البغى على الامام، و توريث الأبعد و منع الأقارب، و منع الخمس أهله، و الافطار في غير وقته الى غير ذلك من المحدثات المشهورات، و منها- بالإجماع من الفريقين- المكس (٢) و تولية المناصب غير الصالح لها ببذل أو ارث و غير ذلك، ثالثها ... رابعها «... ٣»

٣- و قال النراقي: «لا شك في حرمة البدعة في الدين و إدخال ما ليس من الشرع فيه و عليه اجماع الامة بل هو ضروري الدين و الملة.. و المناط في الابتداع و التشريع

(٢). الضريبة التي يأخذها الماكس و هو العشار النهاية ٤: ٣٤٩- دراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الاسواق في الجاهلية/ لسان العرب ٦: ٢٢٠.

(٣). القواعد و الفوائد ٢: ١٤٤- انظر الفروق للقرافي ٤: ٢٠٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٨٩

و الإدخال في الدين: وضع شيء شرعا للغير و جعله من احكام الشارع له لا لنفسه لأنه غير ممكن فالبدعة فعل قرره غير الشارع شرعا لغيره من غير دليل شرعي و لا شك في كون ذلك بدعة.. و اما الفعل الذي لم يثبت من الشرع و يفعله احد من غير إرائته شرعيته للغير فلا يحرم من هذه الجهة اصلا و لو قارنه شيء من الاعتقاد بالشرعية، نعم قد يكون محرما فعلة اذا لم يثبت من الشرع من جهة اخرى و لا كلام فيه. «١»

أقول: فعلى مذهب احمد يحبس حتى يكف عنها و على مذهبنا يعزر مرتكبها للتعزير على فعل المحرمات و يحبس إن قلنا بشمول التعزير للحبس.. هذا لو لم يؤد إلى انكار الله و النبي (ص) و القرآن و إلّا قتل للارتداد ان كان فطريا و يستتاب ان كان مليا و يحبس دائما ان كان امرأة.

الفصل الرابع هل يحبس المكثر للحديث عن النبي (ص)؟

الروايات

١- الحاكم: «حدثنا ابو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا محمد بن غالب، ثنا عفان، ثنا شعبة، و اخبرني احمد بن يعقوب الثقفي، ثنا محمد بن ايوب، ثنا ابو عمرو الحوضي، ثنا شعبة، عن سعد بن ابراهيم، عن أبيه، ان عمر بن الخطاب، قال لابن مسعود و لأبي الدرداء و لأبي ذر: «ما هذا الحديث عن رسول الله (ص) و احسبه حبسهم بالمدينة حتى اصيب» «٢».

٢- الذهبي: «روى الذهبي ان عمر حبس ثلاثة: ابن مسعود و ابا الدرداء و ابا مسعود الأنصاري، فقال: «اكثرتم الحديث عن رسول الله.» «٣»

(١). عوائد الايام: ١١٣.

(٢). مستدرک الحاكم ١: ١١٠. بعث عمر الى ابن مسعود و ابي الدرداء و أبي مسعود الانصاري فقال: ما هذا الحديث الذي تكثرون عن رسول الله ص؟ فحبسهم بالمدينة.. سير اعلام النبلاء ٧: ٢٠٦.

(٣). تذكرة الحفاظ ١: ٧ ترجمه عمر، انظر معالم المدرستين ٢: ٤٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٩٠

أقول: لم أجد من فقهاء الفريقين من أفتى بجواز الحبس للإكثار من الحديث عن النبي (ص) بل روى الفريقان قوله (ص): «اللهم ارحم خلفائي - ثلاثا- قيل له يا رسول الله، من خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون بعدي يروون حديثي و سنتي» «١».

و لا يمكن توجيه الرواية بأنها لكذب هؤلاء الصحابة الكبار على النبي (ص) فلا بد أن حبسهم كان لروايتهم احاديث معينة أو لأسباب سياسية اخرى.

(١). كنز العمال ١٠: ٢٢٩ ح ٢٩٢٠٨- عن الاوسط.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٩١

الباب السادس الحبس في السحر و أضرابه: و فيه فصلان

إشارة

١- حبس الساحر و الكاهن و العزّاف.

٢- حبس المنجم.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٩٣

الفصل الأول حبس الساحر و الكاهن و العزّاف

إشارة

اتفق المسلمون على تحريم السحر «١» و كفر مستحليّه و وجوب قتله لإفساده في الأرض - كما صرح بذلك الشهيد الثاني - فلم يفت احد بالحبس فيه، نعم وردت رواية في مصنف عبد الرزاق: «إنّ النبي (ص) أتى بساحر، فقال: احبسوه، فان مات صاحبه فاقتلوه» «٢» لكنها قاصرة سندا و دلالة بل معرض عنها حتى لو قيل بصحة سندها. اما الكاهن و العزّاف، فقد ادعى بعض العامة الحبس فيهما و الكهانة و ان كانت حراما بالإجماع كما صرح به السيد في الرياض و به روايات من الفريقين إلّا أنه لا دليل على خصوص الحبس إلّا أن يقال بتعزيره و شموله للحبس.

- (١). راجع الخلاف ٥: ٣٣٠ المسألة ١٦- المبسوط ٧: ٧٢، ٢٦٠- الكافي في الفقه: ٤٠٣- المهذب ٢: ٥٥٢- الوسيلة لابن حمزة: ٤٢٥- شرايع الإسلام ٤: ١٦٧- قواعد الاحكام ٢: ٢٧٩- مسالك الافهام ١٤: ٤٥٤ و ١٥: ٧٥- كشف اللثام ٢: ٢٦٠- جواهر الكلام ٤١: ٤٤٢- تحرير الوسيلة ٢: ٤٣٠- مباني تكملة المنهاج ١: ٢٦٦- مستدرک الوسائل ١٨: ١٩٢ ح ٤.
- مصباح الفقاهة ١: ٢٩٣- ذخيرة الصالحين ٥: ٩٢ و ٨: ٥١- مصنف ابن ابي شيبة ١٠: ١٣٦- التفریح ٢: ٢٣٣- المحلى ١١: ٣٩٤- بداية المجتهد ٢: ٤٥٩- الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ٤٢٦.
- (٢). مصنف عبد الرزاق ١٠: ١٨٤ ح ١٨٧٥٤.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٩٤

معنى الكهانة

وقيل في معنى الكهانة: هي الإخبار عن الحوادث المستقبلية لاتصال الكاهن بالشياطين، أو الإخبار عن الكائنات الأرضية، للاتصال بالجن.

قال الطريحي: «كهن يكنه كهانة بالكسر من باب قتل مثل، كتب يكتب كتابه، و جمع الكاهن، كهان، و كهنه ككافر و كفّار و كفره، هو الذي يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان، و يدعى معرفة الأسرار.

قيل: و كان في العرب كهنه كشف و سطيح و غيرهما فمنهم من كان يزعم أنّ له تابعا من الجنّ يلقي اليه الأخبار، و منهم من كان يزعم انه يعرف الامور بمقدمات و أسباب يستدل بها على مواقعها من كلام من يسأله أو فعله أو حاله و هذا يخصونه باسم العزّاف كالذي يدعى معرفة الشيء المسروق، و مكان الضالة و نحوهما.

قال بعض الشارحين: الكهانة: عمل يوجب طاعة بعض الجن له فيما يأمره به، و هو قريب من السحر أو أخص منه، و في الصحاح:

الكاهن: الساحر.» (١)

«وقوله في الحديث من أتى كاهنا: يشتمل على إتيان الكاهن و العزّاف و المنجم.» (٢)
«قيل العزّاف كالكاهن، إلّا أنّ العزّاف يختص بمن يخبر عن الأحوال المستقبلية، و الكاهن بمن يخبر عن الأحوال الماضية» (٣).
و قيل «الكهانة عمل يوجب طاعته بعض الجن له فيما يأمره به و هو قريب من السحر أو أخص منه» (٤).

(١). مجمع البحرين ٦: ٣٠٥- النهاية لابن الاثير ٤: ٢١٤.

(٢). لسان العرب ١٣: ٣٦٣.

(٣). مصباح الفقاهة ١: ٤١٦.

(٤). رياض المسائل ٨: ١٦٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٩٥

آراء فقهاءنا

- ١- قال العلامة الحلبي: «تعلّم السحر و تعليمه و الشعبة و الكهانة و القيافة حرام و أخذ الاجرة عليه.. و الكاهن هو الذى له رأى من الجن يأتيه بالاخبار فانه يقتل ما لم يتب» (١).
- ٢- قال الشيخ ابراهيم القطيفي: «إنّ تعليمها و تعلّمها و استعمالها حرام فى شرعنا» (٢).
- ٣- و قال المحقق السبزواري: «لا اعرف خلافا فى تحريم الكهانة» (٣).
- ٤- و قال السيد الطباطبائي: «و الأصل فى تحريمه بعد الاجماع المصرح به فى كلام جماعة من الأصحاب: النصوص المستفيضة» (٤).
- ٥- و قال الشيخ الأنصاري: «و كيف كان فلا خلاف فى حرمة الكهانة» (٥).
- ٦- و قال- السيد الخوئي: «و كيف كان فالكهانة على قسمين: الأول: ان يخبر الكاهن عن الحوادث المستقبلية لاتصاله بالشياطين القاعدين مقاعد استراق السمع من السماء فيطلعون على اسرارها ثم يرجعون الى أوليائهم لكي يؤدّوها اليهم. الثانى: ان يخبر الكاهن عن الكائنات الأرضية و الحوادث السفلية لاتصاله بطائفة من الجن و الشياطين التى تلقى اليه الاخبار الراجعة الى الحوادث الأرضية فقط، لأن الشياطين قد منعت عن الاطلاع الى السماء و اخبارها بعد بعثه النبي.. و تدل على حرمة كلا القسمين مضافا الى خبر الاحتجاج، جملة من الروايات من طرق الخاصة و من طرق العامة..» (٦)

(١). تحرير الاحكام ٢: ١٦١- انظر المنتهى ٢: ١٠١٤- الروضة البهية ٣: ٢١٥.

(٢). إيضاح النافع: (على ما فى ذخيرة الصالحين للشيخ الوالد ٥: ٩٧) و هو فى شرح النافع فى مختصر الشرائع، للشيخ ابراهيم بن سليمان القطيفي المعاصر للمحقق الكركي / الذريعة ٢: ٥٠٢.

(٣). كفاية الاحكام: ٨٧.

(٤). رياض المسائل ٨: ١٦٧.

(٥). المكاسب المحرمة (الطبعة الجديدة) ٤: ٢٢٧.

(٦). مصباح الفقاهة ١: ٤١٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٩٦

٧- و قال الشيخ الوالد: «اما النصوص ... و غيرها من الاخبار الدالة على مبعوضيّة هذا العمل و حرمة و لا خلاف فى حرمة» (١).

آراء المذاهب الاخرى

٨- ابن قدامة: «فاما الكاهن الذي له رئى من الجن تأتيه بالاخبار، و العراف الذي يحدس و يتخَرَّص، فقد قال احمد فى روايه حنبل: فى العراف و الكاهن و الساحر أرى ان يستتاب من هذه الأفاعيل، فان قيل له: يقتل؟ قال: لا، يحبس لعله يرجع، قال: و العرافة طرف من السحر و الساحر أخبث لأن السحر شعبة من الكفر، و قال: الساحر و الكاهن حكمهما القتل أو الحبس حتى يتوبا لأنهما يلبسان امرهما و حديث عمر: اقتلوا كل ساحر و كاهن، و ليس هو من أمر الإسلام» (٢).

٩- الجزيرى: «الشافعية: إن الكاهن، إن اعتقد ما يوجب الكفر مثل التقرب الى الكواكب، و إنها تفعل ما يلتمسه منها، كفر. الحنفية: إن الكاهن إن اعتقد أن الشياطين يفعلون له ما يشاء، كفر، و ان اعتقد انه تخيل، لم يكفر. الحنابلة: ان الكاهن حكمه حكم الساحر، فيقتل لقول عمر، اما قتله: فيجب، و لا يستتاب اذا عرفت مزاولته لعمل السحر لسعيه بالفساد فى الأرض لا بمجرد عمله اذا لم يكن فى اعتقاده ما يوجب كفره» (٣).

أقول: الحبس فى الكهانة مبنى على شمول التعزير للحبس فيحبس للمنع من محارم الله، هذا لو لم يصدق عليه عنوان الكافر و المفسد كما ادعاه البعض، و إلا فيقتل. إلا ان يقال: يحبس المرتد كما عن بعض العامة.

(١). ذخيرة الصالحين ٥: ٩٧- له بحث مبسوط حول الموضوع و الحكم، تركناه للاختصار.

(٢). المغنى ٨: ١٥٥.

(٣). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ٤٦٢.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ١٩٧

الفصل الثانى حبس المنجم

إشارة

١- نهج السعادة: «من كلام على (ع) الى مسافر بن عفيف الأزدي: لئن بلغنى أنك تنظر فى النجوم لأخلدنك فى الحبس ما دام لى سلطان، فو الله ما كان محمداً، منجماً، و لا كاهناً.» (١)

٢- شرح نهج البلاغة: «روى ابن ديزيل، قال: عزم على عليه السلام، على الخروج من الكوفة الى الحروبية» (٢) و كان فى أصحابه منجم، فقال له: يا أمير المؤمنين لا تسر فى هذه الساعة و سر على ثلاث ساعات مضين من النهار، فأنتك إن سرت فى هذه الساعة أصابك و اصحابك اذى و ضرر شديد و إن سرت فى الساعة التى امرتك بها ظفرت و ظهرت، و اصبت ما طلبت. فقال له على (ع): أتدرى ما فى بطن فرسى هذه: اذكر هو أم انثى؟ قال: إن حسبت علمت. فقال على: من صدقك بهذا فقد كذب بالقرآن، قال الله تعالى: إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ» (٣). ثم قال (ع): إن محمداً (ص) ما كان يدعى ما ادعيت علمه، أتزعم أنك تهدى الى الساعة التى يصيب النفع من سار فيها، و تصرف عن الساعة التى يحيق السوء بمن سار فيها: فمن صدقك بهذا فقد استغنى عن الاستعانة بالله جل ذكره فى صرف المكروه عنه، و ينبغي للموقن بأمرك ان يوليئك الحمد دون الله جل جلاله، لأنك بزعمك هديته الى الساعة التى يصيب النفع من

(١). نهج السعادة ٢: ٣٧٢- عن انساب الاشراف ١: ١٩٧- انظر الوسائل ٨: ٢٦٩- مرآة العقول ٤: ٤١٠ (الحجرية)- الكامل في التاريخ ٣: ٣٤٢.

(٢). قرية بظاهر الكوفة، و قيل موضع على ميلين منها اجتمع فيها الخوارج الذين خالفوا على بن ابي طالب فانسبوا اليها/ مرصد الاطلاع (الحجرية): ١٣٢.

(٣). لقمان: ٣٤.

موارد السجّن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٩٨

سار فيها، و صرفته عن الساعة التي يحيق السوء بمن سار فيها، فمن آمن بك في هذا، لم آمن عليه ان يكون كمن اتّخذ من دون الله ضدا و نداء، اللهم لا طير الا طيرك، و لا ضر الا ضرّك، و لا إله غيرك.

ثم قال: نخالف و نسير في الساعة التي نهيتنا عنها، ثم اقبل على الناس، فقال: ايها الناس، اياكم و التعلم للنجوم الا ما يهتدى به في ظلمات البر و البحر، إنما المنجم كالكاهن، و الكاهن كالكافر، و الكافر في النار، اما و الله لئن بلغني انك تعمل بالنجوم لأخلدنك السجن ابدا ما بقيت، و لأحرّمنك العطاء ما كان لي من سلطان.

ثم سار في الساعة التي نهاه عنها المنجم، فظفر بأهل النهر و ظهر عليهم، ثم قال:

لو سرنا في الساعة التي أمرنا بها المنجم، لقال الناس: سار في الساعة التي أمر بها المنجم فظفر و ظهر، اما إنه ما كان لمحمد (ص) منجم، و لا لنا من بعده، حتى فتح الله علينا بلاد كسرى و قيصر، أيها الناس، توكلوا على الله، و ثقوا به، فإنه يكفي ممن سواه.» (١)

معنى المتنجّم

قال ابن منظور: و المنجم و المتنجّم: الذي ينظر في النجوم يحسب مواقيتها و سيرها «٢».

قال السيد عبد الله الجزائري: «إنّ المنجم من يقول بقدم الافلاك و النجوم و لا يقولون بمفلك و لا خالق و هم فرقة من الطبيعيين يستمطرون بالأنواء» «...» ٣.

أقول: التنجيم مصدر باب التفعيل من نجم ينجم تنجيما، و معناه لغة: معرفة حظوظ الناس و مصيرهم بحسب حركات النجوم و سيرها «٤».

(١). شرح ابن ابي الحديد ٢: ٢٦٩.

(٢). لسان العرب ١٢: ٥٧٠- انظر الصحاح للجوهري ٤: ١٨١- مجمع البحرين ٦: ١٧٣.

(٣). المكاسب المحرّمة ٢: ٣٢٢.

(٤). انظر معيار اللغة ٢: ٥٥٢.

موارد السجّن في النصوص و الفتاوى، ص: ١٩٩

آراء فقهاءنا

١- السيد المرتضى: «و كيف يشته على مسلم بطلان احكام التنجيم و قد أجمع المسلمون قديما و حديثا على تكذيب المنجمين و الشهادة بفساد مذهبهم، و بطلان احكامهم، و معلوم من دين الرسول ضرورة تكذيب ما يدّعيه المنجمون و الازراء عليهم و التعجيز

- لهم، و ما اشتهر بهذه الشهرة في دين الإسلام كيف يفتى بخلافه منتسب الى الملة و وصل الى القبلة.» (١)
- ٢- العلامة الحلّي: «و التنجيم حرام و كذا تعلم النجوم مع اعتقاد انها مؤثرة أو لها مدخل في التأثير و اخذ الاجرة عليه، لو تعلم ليعرف قدر سير الكواكب و بعدها و احوالها من التريبع و الكسف و غيرها فلا بأس به» (٢).
- ٣- و قال في المنتهى: «فانه بعد ما أفتى بتحريم التنجم قال: و بالجملة: من يعتقد ربط الحركات النفسانية و الطبيعية بالحركات الفلكية و الاتصالات الكواكبية كافر، و اخذ الاجرة على ذلك حرام، اما من يتعلم على النجوم ليعرف قدر سير الكواكب و بعده و احواله من الربيع و الخريف و غيرهما فانه لا بأس به» (٣).
- ٤- الشهيد الأول: «و يحرم اعتقاد تأثير النجوم مستقلة أو بالشركة و الاخبار من الكائنات بسببها اما لو أخبر بجريان العادة إن الله تعالى يفعل كذا عند كذا لم يحرم و إن كره، على أن العادة فيها لا يطردها فيما قل، أما علم النجوم فقد حرّمه بعض الأصحاب و لعله لما فيه من التعرض للمحذور و اعتقاد التأثير أو لأن احكامه تخمينية، و اما علم هيئة الأفلاك فليس حراما بل ربما كان مستحبا لما فيه من الاطلاع على حكم الله تعالى و عظم قدرته.» (٤)
- ٥- و قال في القواعد: «كل من اعتقد في الكواكب انها مدبرة لهذا العالم، و موجدة

(١). المكاسب المحرّمة: (الطبعة الجديدة) ٢: ٣٠٤.

(٢). تحرير الاحكام ١: ١٦١.

(٣). منتهى المطلب: ٢: ١٠١٤.

(٤). الدروس ٣: ١٦٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٠٠

ما فيه فلا ريب أنه كافر» (١).

- ٦- قال المحقق الكركي: «و اعلم ان التنجيم مع اعتقاد ان للنجوم تأثيرا في الموجودات السفلية و لو على جهة المدخلية حرام و كذا تعلم النجوم على هذا الوجه، بل هذا الاعتقاد في نفسه كفر، نعوذ بالله.» (٢)
- ٧- الشيخ البهائي: «ما زعمه المنجمون من ارتباط بعض الحوادث السفلية بالأجرام العلوية: إن زعموا أنها هي العلة المؤثرة في تلك الحوادث بالاستقلال أو انها شريكة في التأثير فهذا لا يحل للمسلم اعتقاده، و علم النجوم المبني على هذا كفر» (٣).
- ٨- المجلسي: «لا نزاع بين الأمة في أن من اعتقد أن الكواكب هي المدبرة لهذا العالم و الخالقة لما فيه من الحوادث و الخير و الشر، فإنه يكون كافرا على الاطلاق و قال في موضع آخر: إن القول بأنها علة فاعلية بالارادة و الاختيار و ان توقف تأثيرها على شرائط اخرى كفر، و مخالفة لضرورة الدين.» (٤)
- ٩- قال الشيخ الحر العاملي: «قد صرح علماؤنا بتحريم علم النجوم و العمل به و صرحوا بكفر من اعتقد تأثير النجوم أو مدخلتها في التأثير و ذكروا أن بطلان ذلك من ضروريات الدين و نقلوا الاجماع على ذلك فمن صرح بما ذكرناه: الشيخ المفيد و المرتضى في الدرر و الغرر، و الشيخ الشهيد في قواعد و دروسه، و العلامة في التذكرة و المنتهى و القواعد و التحرير، و الشيخ على في شرح القواعد و الشهيد الثاني في شرح الشرائع، و المحقق في المعبر، و الكراجكي في كنز الفوائد و غيرهم، و لا يظهر منهم مخالف في ذلك على ما يحضرنى.» (٥)
- ١٠- قال السيد الخوئي: «هل يجوز تعلم علم النجوم في حد ذاته من غير اذعان بتأثير الكواكب أم لا-؟ نسب الشهيد في محكي الدروس القول بالحرمة الى بعض

(١). القواعد و الفوائد ٢: ٣٥.

(٢). جامع المقاصد ٤: ٣٢.

(٣). المكاسب (الطبعة الجديدة) ٢: ٣٠٥.

(٤). بحار الأنوار ٥٦: ٢٩١.

(٥). وسائل الشيعة ١٢: ١٠١.

موارد السجّن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٠١

الاصحاب، و لكن الظاهر من بعض الأحاديث هو الجواز اذا كان ذلك لمجرد معرفة سير الكواكب و أوضاعها الخاصة وفاقا لجمع من الأعاظم رضوان الله عليهم، و اما ما يوهّم حرمة تعلّم النجوم من احاديث الشيعة و السنة، فمحمول على غير هذه الصورة و الله العالم.»
«١»

١١- ابن أبي الحديد: «ان المعلوم ضرورة من الدين ابطال حكم النجوم و تحريم الاعتقاد بها، و النهى و الزجر عن تصديق المنجمين، و هذا معنى قول أمير المؤمنين (ع):

فمن صدّقك بهذا فقد كذب القرآن و استغنى عن الاستعانة بالله.» «٢»

أقول: لا كلام في حرمة التنجيم و لكن البحث في معناه و هل هو بمعنى الاعتقاد بتأثير الأوضاع الفلكية في العالم السفلي، أو الاعتقاد بكون الكواكب علامة على حوادث العالم، أو الاعتقاد بأن الله تعالى أودع في طبائع أوضاع الكواكب خصوصيات تقتضى حدوث بعض الحوادث، أو الاخبار بحدوث الأحكام عند الحركات الفلكية ظنا.. كما ترى في كلمات الفقهاء. ثم لو تم سند هذه الرواية لدلت على حرمة العمل بالنجوم و إنّ عقوبته التخليد في الحبس و المنع من العطاء و لم تدل على حرمة تعلّمه، اما تعلّمه لأغراض مباحة فقد أفتى الفقهاء بإباحته.

(١). مصباح الفقاهة ١: ٢٤٨- انظر المكاسب المحرّمة ٢: ٢٧٩ و ٣٦٩- كفاية الاحكام للسيزواري: ٨٧.

(٢). شرح نهج البلاغة ٦: ٢١٢- انظر السنن الكبرى ٨: ١٣٨. البيان و التحصيل ١٧: ٤٠٤.

موارد السجّن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٠٣

الباب السابع حبس بعض أصحاب السلوك المنحرف و المحدودين: و فيه ستة فصول

إشارة

١- حبس شاهد الزور.

٢- حبس العالم الفاسق و الطيب الجاهل و المكري المفلس.

٣- حبس السكارى المتباعجين بالسكاكين.

٤- حبس الاشرار و الفاسقين.

٥- حبس من أقيم عليه حد القطع حتى يبرأ.

٦- الحبس للاستتابة عن الذنب.

موارد السجّن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٠٥

الفصل الأول حبس شاهد الزور

إشارة

وردت من طرقنا رواية موثقة عن أمير المؤمنين (ع) في حبس شاهد الزور، كما وردت من طرق السنة روايات عن فعل عمر بن الخطاب ذلك- في شاهد الزور- وان كان في بعضها ضعف، أو معارض- كما صرح به ابن قدامة. هذا: و اتفق علماءنا على تعزيره بما يراه الحاكم، و لم نقف على من أفتى بحبسه إلّا الحر العاملي في بداية الهداية و اما العامة: فقد أفتى بعضهم بحبسه إن رأى الحاكم ذلك، و فيما يلي الروايات ثم كلمات الفقهاء في المقام:

الروايات من طرق الفريقين

١- التهذيب: «عن احمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن ابراهيم، عن جعفر، عن أبيه، إن عليا كان اذا اخذ شاهد زور، فان كان غريبا بعث به الى حيه، و ان كان سوقيا بعث به الى سوقه، فطيف به، ثم يحبسه أياما ثم يخلّى سبيله.» (١)

(١). التهذيب ٦: ٢٨٠ ح ١٧٥- و عنه الوسائل ١٨: ٢٤٤ ح ٣- انظر كنز العمال ٧: ٢٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٠٦

قال المجلسي: «الحديث موثق» (١).

و رواه الصدوق في الفقيه مرسلًا بتفاوت يسير (٢).

قال في روضة المتقين: «رواه الشيخ في الموثق.. و التوقيت كان برأيه، أو ثلاثة أيام، لأنها أقل الجمع، و هذا أيضا أحد أنواع التعزير، و الظاهر أنّ في جميع المعاصي التي لم يرد فيها نص، التعزير برأى الامام، أو الحاكم.» (٣)

٢- المدونة: «قال ابن وهب و أخبرني رجال من أهل العلم، عن مكحول و الوليد بن أبي مالك: إن عمر بن الخطاب كتب الى عماله بالشام: اذا اخذتم شاهد زور، فاجلدوه اربعين و سخّموا وجهه، و طوفوا به حتى يعرفه الناس، و يطال حبسه، و يحلق رأسه.» (٤)

٣- البيهقي: «اخبرنا الشريف ابو الفتح العمري، انبا عبد الرحمن بن ابى شريح انبا ابو القاسم البغوي، ثنا على بن الجعد، انبا شريك، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر قال: أتى عمر بشاهد الزور فوقفه للناس يوما الى الليل، يقول: هذا فلان يشهد بزور، فاعرفوه ثم حبسه.» (٥)

و قال: و رواه ابو الربيع عن شريك، عن عاصم، و زاد فيه: فجلده و اقامه للناس. ٦

٤- و فيه: عن مكحول «ان عمر بن الخطاب كتب الى عماله في كور الشام في شاهد الزور ان يجلد اربعين و يحلق رأسه و يسخّم وجهه و يطاف به و يطال حبسه.» (٧)

٥- و فيه: «عن مكحول و عطية بن قيس: ان عمر بن الخطاب ضرب شاهد الزور اربعين سوطا، و سخّم وجهه و طاف به بالمدينة.

(١). ملاذ الاخير ١٠: ١٦٦.

(٢). الفقيه ٣: ٣٥ ح ٣.

(٣). روضة المتقين ٦: ١٦٣.

(٤). المدونة الكبرى ٥: ٢٠٣.

(٥) ٥ و ٦ و ٧. السنن الكبرى ١٠: ١٤٠- انظر الخلاف ٦: ٢٤١ مسألة ٣٩- مصنف ابن ابى شيبة ١٠: ٤١ ح ٨٦٩٢ و ٥٨ ح ٨٧٦٢ و

٨٦٩٢- مصنف عبد الرزاق ٨: ٣٢٦ ح ١٥٣٩٢- كنز العمال ٧: ٢٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٠٧

قال البيهقي: هاتان الروايتان ضعيفتان و منقطعتان، و الروايتان الأوليان موصولتان، إلا أن في كل واحد منهما من لا يحتج به و الله أعلم» (١).

طبسي، نجم الدين، موارد السجن في النصوص و الفتاوى، در يك جلد، انتشارات دفتر تبليغات اسلامي حوزه علميه قم، قم - ايران، اول، ه ق موارد السجن في النصوص و الفتاوى؛ ص: ٢٠٧

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسي: «شاهد الزور يعزّر و يشهر بلا خلاف و كيفية الشهر أن ينادى عليه في قبيلته، أو مسجده، أو سوقه و ما أشبه ذلك بأن هذا شاهد زور- يتعاهد زورا- فاعرفوه، و لا يحلق رأسه و لا يركب و لا يطوف به، و لا ينادى هو على نفسه، و به قال الشافعي..» (٢).

٢- و قال في النهاية: «و ينبغي للإمام ان يعزّر شهود الزور، و يشهرهم في اهل محلّتهم، لكي يرتدع غيرهم عن مثله في مستقبل الاوقات.» (٣)

٣- ابو الصلاح الحلبي: «إذا انكشف أن الشاهد، شهد بالزور بإقراره، أو بينه، أو علم، عزّر و اشهر في المصر.» (٤)

٤- القاضي ابن البراج: «و شاهدا الزور يجب ان يؤدّب في قومهما أو في قبيلتهما، و يغزّما ما اتلفاه بشهادتهما، إن كانا اتلفا شيئاً بذلك.» (٥)

و قال: و على الامام تعزير الشهود بالزور، و يشهرهم في محالّهم ليرتدع غيرهم بذلك.» ٦

٥- ابن ادريس: «و ينبغي للإمام أن يعزّر شهود الزور على ما قدمناه و يشهرهم في أهل محلّتهم و سوقهم لكي يرتدع غيرهم عن مثله في مستقبل الأوقات، و الاشهار: هو ان ينادى في محلّتهم و مجتمعهم و سوقهم: فلان، و فلان شهدا زور، و لا يجوز ان يشهرا:

(١). و السنن الكبرى ١٠: ١٤٠- انظر: الخلاف ٦: ٢٤١ مسألة ٣٩- مصنف ابن ابي شيبة ١٠: ٤١ ح ٨٦٩٢ و ٥٨ ح ٨٧٦٢ و ٨٦٩٢ مصنف عبد الرزاق ٨: ٣٢٦ ح ١٥٣٩٢.

(٢). الخلاف ٦: ٢٤٠ مسألة ٣٩.

(٣). النهاية: ٣٣٦.

(٤). الكافي في الفقه: ٤٤٠.

(٥) ٥ و ٦. المهذب ٢: ٥٥٢ و ٥٦٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٠٨

بأن يركبا حمارا و يحلق رءوسهما، و لا ان ينادياهما على انفسهما، و ان يمثل بهما.» (١)

٦- المحقق الحلبي: «السادسة: تجب شهرة شاهد الزور و تعزيره بما يراه الامام حسما للجرأة.» (٢)

٧- العلامة الحلبي: «الرابعة و العشرون: يجب تعزير شاهدي الزور ليرتدع غيره في المستقبل و اشتهاره في قبيلته و محلّته.» (٣).

٨- و قال في التحرير: «و يجب تعزير شاهد الزور فيما يراه الامام رادعا له و لغيره في مستقبل الوقت، و اشتهاره بين قبيلة ليعرف حاله و كان على.. يعبسه اياما.» (٤)

٩- الشهيد الأول: «و لو ثبت تزور الشهود نقض الحكم و استعيد المال، فان تعذر اغرموا و عزروا على كل حال و شهروا.» (٥).

١٠- الحر العاملي: «و شاهد الزور يجلد حدا بقدر ما يراه الامام، و يحبس بعد ما يطاف به حتى يعرف و لا تقبل شهادته إلا ان يتوب.»
«٦»

١١- السيد الطباطبائي: «يجب أن يشهر شاهد الزور في بلدهم و ما حولها لتجنب شهادتهم و يرتدع غيرهم، و تعزيره بما يراه الامام و الحاكم حسما للجرأة، لرواية سماعه المروية في الفقيه و التهذيب و غيرهما بعدة طرق معتبرة، و فيها الموثق و القوى و غيرهما: إن شهود الزور يجلدون حدا، و ليس له وقت، ذلك الى الامام و يطاف بهم حتى يعرفوا، و زيد في بعضها: و لا يعودوا.» «٧»

١٢- الفاضل الهندي: «يجب تعزير شاهدى الزور كغيره من الكبائر- ليرتدع غيره.. بأن ينادى عليه في محلته أو قبيلته أو سوقه أو مسجده: بأنه شاهد زور فاعرفوه، و لا يخلق رأسه و لا يركب و لا يطاف به و لا ينادى هو على نفسه و لا يمثل به للأصل من غير

(١). السرائر ٢: ١٥٠.

(٢). المختصر النافع: ٢٩١.

(٣). قواعد الاحكام ٢: ٢٤٩.

(٤). تحرير الاحكام ٢: ٢١٩.

(٥). الروضة البهية ٣: ١٥٩.

(٦). بداية الهداية ٢: ٤٤١.

(٧). رياض المسائل ١٥: ٤٣١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٠٩

معارض.. «١».

١٣- الفاضل النراقي: «يجب تشهير شاهد الزور في بلده و ما حولها ليجنب شهادتهم، و يرتدع غيرهم، و تعزيرهم بما يراه الحاكم، للموثقات الثلاث.» «٢»

١٤- الشيخ محمد حسن النجفي: «المسألة العاشرة: يجب تعزير شاهد الزور بلا خلاف أجده فيه بما يراه الحاكم من الجلد و النداء في قبيلته و محلته، بأنه كذلك ليرتدع غيره بل هو فيما يأتي.» «٣»

١٥- المامقاني: «و ينبغى إشهار شهود الزور في بلدهم و ما حولها حتى يجنب شهادتهم و يرتدع غيرهم، و يعزيرهم الحاكم بما يراه.» «٤»

١٦- و قد بوب النورى بابا و أورد فيه الحبس و ان لم يذكر في الباب حديثا يتضمن الحبس: قال: باب إن شاهد الزور يضرب حدا بقدر ما يراه الإمام و يحبس بعد ما يطاف به حتى يعرف و لا تقبل شهادته إلا أن يتوب.» «٥»

١٧- السيد الخونسارى: «و اما وجوب شهرة شاهد الزور و تعزيره فيدل عليه قول الصادق على المحكى في موثق سماعه و خبر عبد الله بن سنان.. و استفادة وجوب ما ذكر، لغير الإمام أو نائبه الخاص محل اشكال.» «٦»

١٨- الامام الخميني: «يجب ان يشهر شهود الزور في بلدهم، أو حثهم لتجنب شهادتهم و يرتدع غيرهم، و يعزيرهم الحاكم بما يراه، و لا تقبل شهادتهم إلا ان يتوبوا و يصلحوا و تظهر العدالة منهم.» «٧»

١٩- الشيخ الوالد: «يجب على الحاكم الشرعى شهرة شاهد الزور، بأن يطاف في البلد و ما حوله من البلدان و يكون معه شخص يعزفه الى الناس بأن هذا الذى شهد

(١). كشف اللثام ٢: ٢١٢.

(٢). مستند الشيعة ٢: ٤٨٥.

(٣). جواهر الكلام ٤١: ٢٥٢/الحدود.

(٤). مناهج المتقين: ٤٩٥.

(٥). مستدرک الوسائل ١٧: ٤٢٠ ب ١٢.

(٦). جامع المدارك ٦: ١٤٢.

(٧). تحرير الوسيلة ٢: ٤٠٩ مسألة ١٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢١٠

كذبا و زورا، ليطلعوا عليه، و تعزيره بما يراه الامام رادعا له و مانعا لغيره، أن لا يفعل بمثل ما فعله..» (١).

أقول: القول بثبوت الحبس في المقام مبنى على مطالب و مقدمات:

الأول: اشتمال الأدلة على كلمة «التعزير»، مع ان الأدلة فاقده لها بل في: موثقة سماعة، يجلدون حدا (٢)، و خبر عبد الله بن سنان ٣: يجلدون جلدا.

الثاني: وجوب التعزير: مع ان الأدلة غير مشتملة على الأمر و لذا أفتى في النهاية و السرائر، و مناهج المتقين، بعدم الوجوب، و عليه لا مجال لقول الجواهر و دعواه: عدم الخلاف، ألا أن يقال: إن الأدلة مشتملة على الجمل الفعلية، و دلالة الجمل الفعلية التي تستعمل في مقام الإنشاء، على الوجوب أقوى و أكد من دلالة الصيغة عليه، نظرا الى أنها تدل على وقوع المطلوب في الخارج في مقام الطلب. (٤) الثالث: شمول التعزير للحبس كما عن العلامة في التذكرة و التحرير و القواعد، و سيجيء في القسم الثاني من الكتاب. هذا و لم أعر على من أفتى بالحبس من فقهاءنا إلا ما عن الحر العاملي في البداية، و ما يظهر من المحدث النوري.

و خبر- أو موثقة- غياث لا- يدل على جواز الحبس لغير الإمام أو نائبه الخاص كما أشار اليه السيد الخونساري، و عليه فالأحوط هو الاكتفاء بالجلد دون الحد إن رأى الحاكم مصلحة فيه هذا و لكن بعض فقهاء السنة، يقول بالحبس.

آراء المذاهب الاخرى

٢٠- السرخسي: «ذكر عن شريح انه كان اذا اخذ شاهد الزور بعث به الى أهل سوقه، إن كان سوقيا، و الى قومه ان كان غير سوقى بعد العصر أجمع ما كانوا، فيقول:

ان شريحا رحمه الله، يقرئكم السلام، و يقول: إننا وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه و حذروه الناس.

(١). ذخيرة الصالحين ٨: ٣٦ (مخطوط).

(٢) ٢ و ٣. وسائل الشيعة ١٨: ٢٤٤ ح ١ و ٢ عن الفقيه.

(٤). محاضرات في الاصول ٢: ١٣٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢١١

و بهذا اخذ ابو حنيفة، فقال: القاضى يكتفى في شهادة الزور بالتشهير و لا يعزره، و قال ابو يوسف و محمد: يعاقبه بالتعزير و الحبس على قدر ما يرى حتى يظهر توبته، و لا يبلغ بالتعزير خمسة و سبعين سوطا، فاما الكلام في التعزير في حق شاهد الزور، فهما استدلا بحديث عمر حيث قال في شاهد الزور: يضرب اربعين سوطا و يستخم وجهه و يطاف به إلا أن الدليل قد قام على انتساخ حكم التسخيم للوجه، فإن ذلك مثله، و نهى رسول الله (ص) عن المثلة و لو بالكلب العقور.

و ما نقل عن عمر، محمول على معنى السياسة اذا علم الامام انه لا ينزجر إلا به ألا ترى أنه ذكر تسخيم الوجه، و ذلك بالاتفاق بطريق

السياسة اذا علم المصلحة فيه فكذلك التعزير» (١).

أقول: لو ثبت أن التسخيم مثله، وقد نهى النبي (ص) عنها، فليس لأحد ارتكابها بحجة السياسة، ودفع المنكر بالمنكر بل خليفة الرسول أولى وأجدر باتباعه سنة الرسول (ص)، وارتداعه عما نهاه.

٢١- ابن قدامة: «مسألة: ومن شهد بشهادة زور أدب و اقيم للناس في المواضع التي يشتهر أنه شاهد زور اذا تحقق تعمده لذلك. قال: و اذا ثبت هذا: فان تأديبه غير مقدور و انما هو مفوض الى رأى الحاكم، إن رأى ذلك بالجلد جلده، و إن رآه يحبس او كشف رأسه و اهانته و توجيهه فعل ذلك، و لا يزيد في جلده على عشر جلدات، و قال الشافعي: لا يزيد على تسع و ثلاثين لئلا يبلغ به ادنى الحدود، و قال ابن ابي ليلى: يجلد خمسة و سبعين سوطا و هو احد قولى أبى يوسف، و قال الأوزاعي في شاهدى الطلاق: يجلدان مائة مائة و يغرمان الصداق ...

و ما روى عن عمر- بجلد اربعين و يستخم و يطال حبسه- فقد روى عنه خلافة و انه حبسه يوما و خلّى سبيله.» (٢)

(١). المبسوط ١٦: ١٤٥.

(٢). المغنى ٩: ٢٦٠- انظر فقه السنة ١٤: ٧٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢١٢

الفصل الثاني حبس العالم الفاسق، الطبيب الجاهل، المكري المفلس

إشارة

وردت رواية مرسلّة من طرقنا بوجوب حبس الفسّاق من العلماء، و الجهال من الأطباء، و المفاليس من الاكرباء، و قد تعرّض فقهاؤنا لهذه الرواية و أوردها البعض الآخر في كتبه الفقهية و مال الى الفتوى بمضمونها مثل يحيى بن سعيد فى الجامع للشرائع و المجلسى الأول، و من المعاصرين السيد الكلبيكانى.

الرواية

١- الفقيه: «و فى رواية احمد بن أبى عبد الله البرقى، عن على عليه السلام: قال:

يجب على الامام أن يحبس الفساق من العلماء، و الجهال من الأطباء، و المفاليس من الاكرباء..» (١)

و رواه الشيخ الطوسى فى التهذيب «٢» عن احمد بن أبى عبد الله البرقى، عن أبيه عن على (ع).

قال المجلسى الأول: «أرسل لعدم امكان رؤية البرقى عليا، و يدل على الوجوب على الامام و فى تعديته الحكم الى الحكام إشكال و لا

شك فى لزومه لأنّ مدار الفساد فى الدين و النفس و المال عليهم غالبا.» (٣)

و قال المجلسى الثانى: «مرسل.» (٤)

قال ابن الأثير: اكرينا فى الحديث: أى أطلناه و اخرناه، و اكرى: من الأضداد:

يقال: اذا اطال و قصر و زاد و نقص، الكرى: الذى يكرى دابته، يقال: اكرى،

(١). الفقيه ٣: ٢٠ ح ٦- الوافى ١٦: ١٠٧٦ ح ٣.

(٢). التهذيب ٦: ٣١٩ ح ٨٥- و عنه الوسائل ١٨: ٢٢١ ح ٣.

(٣). روضة المتقين ٦: ٩٠.

(٤). ملاذ الاخير ١٠: ٢٤٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢١٣

و مكري، و كرى «١». أفلس: اذا لم يبق له مال «٢».

١- قال الطريحي: «الكروء و الكراء بالكسر: اجرة المستأجر، و المفاليس من الاكرباء: يعنى الذين يدافعون ما عليهم من الحقوق.» «٣»

أفلس الرجل: كأنه صار الى حال ليس له فلوس بعد أن كان ذا دراهم، و حقيقته الانتقال من حالة اليسر الى حالة العسر.» «٤»

٢- قال الفيض الكاشاني: «الاكرباء: الذين يدافعون ما عليهم من أموال الناس و يؤخرونه، من اكرب الأمر اذا اخره.» «٥».

٣- ولاية الفقيه: «الاكرباء، جمع المكربى: يستعمل بمعنى المكارى و بمعنى المكربى معاً، و لعله يشمل جميع الدلائل و وسائط

المعاملات «٦» و قال: قيل: و هم المقاولون الذين يخدعون الناس و لا يفون بالتزامهم» «٧».

آراء فقهاءنا

١- قال يحيى بن سعيد: «و كان أمير المؤمنين (ع) يحبس جهال الأطباء و مفاليس الاكرباء و فساق العلماء حراسه منه للأديان، و الأبدان، و الأموال» «٨».

٢- و قال السيد الكلبيگاني، فى الجواب عن سؤال بيان موارد الحبس فى الإسلام، قال: «يجب على الإمام أن يحبس الفساق من العلماء و الجهال من الأطباء، و المفاليس من الأكرباء» «٩».

(١). النهاية ٤: ١٧٠.

(٢). النهاية ٣: ٤٧٠.

(٣). مجمع البحرين ١: ٣٥٨.

(٤). مجمع البحرين ٤: ٩٣.

(٥). الوافي ١٦: ١٠٧٦ ح ٣- كتاب القضاء- و عنه قضاء الكنى: ٢١٠.

(٦). ولاية الفقيه ٢: ٤٣٢.

(٧). ولاية الفقيه ٢: ٤٨٣.

(٨). الجامع للشرائع: ٥٦٨.

(٩). مجمع المسائل ٣: ٢٠٩ مسألة ٨٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢١٤

آراء المذاهب الاخرى

٣- ابن رشد: «اما الطبيب و ما اشبهه اذا اخطأ فى فعله، و كان من أهل المعرفة فلا شىء عليه فى النفس، و الدية على العاقله فيما فوق

الثلث و فى ماله فيما دون الثلث، و ان لم يكن من أهل المعرفة فعليه الضرب و السجن و الدية، قيل فى ماله، و قيل على العاقله.» «١»

أقول: اما مسألة الضمان، فقد تعرض لها فقهاؤنا- رضوان الله عليهم- فى ابواب الضمان، و الاجاره، و الديات، و فرقوا بين الطبيب

المباشر للعلاج و ان كان حاذقا و بين ما اذا لم يكن مباشرا بل كان آمرا و بين ما اذا كان واصفا للدواء من دون ان يكون آمرا، فقالوا

بالضمان في الصورة الأولى، و عدمه في الثانية، و الثالثة على تأمل، كما فرقوا بين ما اذا تبرأ من الضمان، و قبل المريض أو وليه و لم يقصر في الاجتهاد و الاحتياط، و عدمه، فلا ضمان في الأول، دون الثاني. «٢»

الفصل الثالث حبس السكارى المتباعدين بالسكاكين

الروايات

١- الفقيه: «و روى السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان قوم يشربون فيسكرون فتباعجوا بسكاكين كانت معهم فرفعوا الى أمير المؤمنين عليه السلام فسجنهم فمات منهم رجلان و بقي رجلان، فقال أهل المقتولين: يا أمير المؤمنين اقدمنا بصاحبينا فقال علي عليه السلام للقوم: ما ترون؟ فقالوا: نرى ان تقيدهما، فقال علي

(١). بداية المجتهد ٢: ٢٣٣.

(٢). انظر جواهر الكلام ٢٧: ٣٢٤- مفتاح الكرامة ٧: ٢٦٤ و ١٠: ٢٧١- مستند العروة الوثقى (الاجارة): ٢٤٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢١٥

عليه السلام: لعل ذينك الذين ماتا قتل كل واحد منهما صاحبه؟ قالوا: لا ندري، فقال علي (ع): بل أنا أجعل دية المقتولين على قبائل الأربعة، فأخذ دية جراحة الباقيين من دية المقتولين. «١»
و رواه الشيخ في التهذيب و فيه زيادة: و ذكر اسماعيل بن الحجاج بن ارطاة عن سماك بن حرب عن عبد الله بن أبي الجعد، قال: كنت أنا رابعهم، ففضى علي (ع) هذه القضية فينا... «٢»
قواه المجلسي الأول «٣»، و ضعفه المجلسي الثاني «٤».

قال في الروضة: «و اعلم أن العالمين بالنصوص من قدماء اصحابنا عملوا بهما، و اما المتأخرون فلمخالفتها للأصول و القواعد، قالوا: إن هذا حكم في واقعة و لا تتعدى، بل المناسب لها القرعة في إخراج القاتل، و الدية على المقرع و العمل على المنصوص مقدم على العمل بالعمومات، و لمخالفة كل خبر للآخر، يعمل بخبر محمد بن قيس لصحته، و بعده عن مخالفته الأصول، لأنه لو لم يكن فعل السكران عمدا باعتبار ايجاد السبب باختياره، فلا أقل من كونه شبيها بالعمد، و الله تعالى يعلم» «٥».

ابن فهد: «و هذا الاختلاف في حكاية الواقعة توجب توقفا في الحكم، و الأصل أنه حكم خاص في واقعة خاصة، فلعله عليه السلام اطلع في القضية على ما أوجب الحكم المذكور» المهذب البارع ٥: ٢٨٣

قال ابن منظور: «بمع بطنه بالسكين شقه فزال ما فيه من موضعه و بدا متعلقا.» «٦»

أقول: لعل الأمر بحبسهم، من جهة الاخلال بالنظم، و لمصلحة المجتمع لا من حيث السكر، و ذلك لان شرب الخمر لو ثبت، لكان الواجب عليهم الحد، أو لأجل ان يفيقوا ثم يجرى الحد لكي يذوقوا ألم الحد.
هذا و قد ناقش الفقهاء الحكم المستفاد من الرواية و نكتفي بكلام صاحب الجواهر.

(١). الفقيه ٤: ٨٧ ح ٧- و عنه الوسائل ١٩: ١٧٣ ح ٢- انظر الارشاد للمفيد: ١٠٦- المقنعة: ٧٥٠- الجعفریات ١٢٥- دعائم الإسلام ٢:

٤٢٣ ح ١٤٧٥- و عنهما المستدرک ١٨: ٣١١ ح ١ و ٢- البحار ١٠١: ٣٩٤ ح ٣٤ نقلا عن الارشاد و البحار ٤٠: ٢٦٤ ح ٣٣.

(٢). التهذيب ١٠: ٢٤٠ ح ٥.

(٣). روضة المتقين ١٠: ٣٥١.

(٤). ملاذ الأخيار ١٦: ٥٠٨.

(٥). روضة المتقين ١٠: ٣٥١.

(٦). لسان العرب ٢: ٢١٤- و مثله في مجمع البحرين ٤: ٢٧٨- معيار اللغة ١: ٢٠٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢١٦

قال الشيخ محمد حسن النجفي: «.. بل في كشف الرموز ان هذا الخبر أقرب الى الصواب لان القاتل غير معين و اشتراكهم في القتل أيضا مجهول لجواز أن يكون حصل القتل من احدهم فرجع الى الدية لأن لا يبطل دم امرئ مسلم و جعل على قبائل الأربعة لأن لكل منهم تأثيرا في القتل، و ان كان فيه ان تغريم العاقلة على خلاف الأصل خصوصا بعد الاتفاق ظاهرا على ان عمد السكران موجب للقصاص او شبه عمد، موجب للدية من ماله و لا- قائل بكونه خطأ محضا، على أنه ان علم ان لكل منهم أثرا في القتل كان لأولياء المقتولين قتل الباقيين، و ان لم يعلم فلم جعلت الدية على قبائلهم.. نعم الذي يقتضيه الاصول في مثله جريان حكم اللوث فيها أو سقوط الدية و القصاص على كل منهم لعدم العلم بالحال» (١).

الفصل الرابع حسب الاشرار- الفاسدين

إشارة

وردت روايات من طرق الفريقين: بأن أمير المؤمنين (ع) كان يحبس الاشرار، الفساق، الدعار، على اختلاف التعابير كما أفتى غاية المأمول و السرخسى في المبسوط بذلك و من فقهائنا تعرض الشيخ المفيد لأهل الزعارة- و حكم فيهم بما حكم في قطاع الطرق و المحاربين.

الروايات

- ١- الجعفریات: «و بهذا الاسناد- اخبرنا محمد، حدثني موسى، حدثنا أبي، عن أبيه، عن جده جعفر بن محمد، عن أبيه- ان عليا عليه السلام، كان يخرج الفساق الى الجمعة، و كان يأمر بالتضييق عليهم.» (٢)
- ٢- مسند زيد: «زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي رضي الله عنهم انه كان

(١). جواهر الكلام ٤٢: ٩٢- انظر شرايع الإسلام ٤: ٢٥٣- مسالك الافهام ١٥: ٣٥٨.

(٢). الجعفریات: ٤٤- و عنه المستدرک ٦: ٢٧ ح ٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢١٧

يحبس في النفقة، و في الدين، و في القصاص، و في الحدود، و في جميع الحقوق، و كان يقتيد الدعار بقيود لها اقفال، و يوكل بهم من يحلها لهم في أوقات الصلاة من احد الجانبين.» (١)

٣- الخراج: «قال ابو يوسف: حدثني إسماعيل بن ابراهيم بن المهاجر، عن عبد الملك بن عمير، قال: كان علي بن أبي طالب اذا كان في القبيلة، أو القوم الرجل الداعر حبسه، فان كان له مال انفق عليه من ماله، و ان لم يكن له مال، انفق عليه من بيت مال المسلمين، و قال: يحبس عنهم شره، و ينفق عليه من بيت مالهم.» (٢)

قال الطريحي: «الدعر بالتحريك: الفساد و الشر، رجل داعر: أى خبيث مفسد» (٣).

وقال الشيرازي: «الدعر، كسبب: الفساد و الفسق و الخبث.. و بالذال المعجمة تصحيف» (٤).
قال ابن منظور: «دعر الرجل، و دعر دعاره: فجر و مجر و رجل دعر و دعة: خائن يعيب اصحابه.. و قال ابن شميل: دعر الرجل دعرا: اذا كان يسرق و يزني و يؤذى الناس، و هو الداعر.
و الدعار: المفسد، و الدعر: الفساد، و في حديث عمر: اللهم ارزقني الغلظة و الشدة على اعدائك و أهل الدعاره و النفاق.. الدعاره: الفساد و الشر، و رجل داعر: خبيث مفسد.
و في حديث علي: فأين دعار طي: و اراد بهم قطاع الطريق، و الدعاره: الفسق و الفجور و الخبث» (٥).
و يحتمل ان يكون في الأصل: الداعر: و معناه الخبيث و المخيف. (٦)
و يحتمل الداعر: و معناه أيضا الخبيث المفسد، المختلس، المهاجم ٧.

(١). مسند زيد: ٢٦٥.

(٢). الخراج: ١٥٠.

(٣). مجمع البحرين: ٣: ٣٠٢.

(٤). معيار اللغة ١: ٤١٢.

(٥). لسان العرب ١٣: ٢٨٦.

(٦) ٦ و ٧. انظر معجم مقاييس اللغة ٢: ٢٨٣، ٢٨٥، ٣٥٥- مرآة العقول ٢٣: ٣٥٠- عيون الازهار: ٤٨٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢١٨

آراء فقهاءنا

١- الشيخ المفيد: «و اهل الدعاره اذا جردوا السلاح في دار الإسلام و أخذوا الأموال، كان الإمام مخيرا فيهم ان شاء قتلهم بالسيف، و ان شاء صلبهم، حتى يموتوا، و ان شاء قطع ايديهم و ارجلهم من خلاف، و ان شاء نفاهم عن المصر الى غيره، و وكل بهم من ينفيهم عنه الى ما سواه حتى لا- يستقر بهم مكان إلما و هم منفيون عنه مبعدون الى ان تظهر منهم التوبه و الصلاح، فان قتلوا النفوس مع إظهارهم السلاح، و جب قتلهم بالسيف و الصلب حتى يموتوا و لم يتركوا على وجه الأرض احياء» (١).

آراء المذاهب الاخرى

٢- السرخسي: «و كذلك الدعار يحبسون ابدًا حتى يموتوا، و الداعر: الذي يخوف الناس و يقصد اخذ أموالهم، فكان في معنى قطاع الطريق، قال الله تعالى: انما جزاء الذين يحاربون الله و رسوله الآية (٢)» (٣).

٣- ناصف علي: «.. ان على الامام و نوابه تأديب الأشرار بما يراه زاجرا لنفوسهم و عقوقا لأخلاقهم من ضرب و حبس و نفى و شهر و نحوها لكسر شوكتهم و لتأمين الناس على حياتهم و الله أعلم..» (٤).

اقول: لو كان الدعار بمعنى قطاع الطريق، أو المحارب فحكمه كما في آية الحراب:

القتل أو الصلب او النفي أو القطع من خلاف ان لم يسفك دما و ليس الحبس منه، ألما ان يفسر النفي بالحبس و حينئذ لم يتعين الحبس، نعم ان رأى الحاكم المصلحة في اختيار الحبس عقوبة، فله، فيحبس الى ان تظهر منه التوبه.

٤- الماوردي: «يجوز للأمير فيمن تكرر منه الجرائم و لم ينزجر عنها بالحدود أن يستديم حبسه إذا استضر الناس بجرائمه حتى

يموت بعد أن يقوم بقوته و كسوته من بيت المال ليدفع ضرره عن الناس، و إن لم يكن ذلك للقضاء ٢٢٠.

(١). المقنعة: ٨٠٤.

(٢). المائة: ٣٣.

(٣). المبسوط ٩: ٩١.

(٤). غاية المأمول ٣: ٣٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢١٩

الفصل الخامس حبس من اقيم عليه حد القطع حتى يبرأ

الروايات

١- الكافي: «الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن على بن مرداس، عن سعدان بن مسلم، عن بعض اصحابنا، عن الحارث بن حصيرة، قال: مررت بحبشى و هو يستسقى بالمدينة، و اذا هو أقطع، فقلت له: من قطعك؟ فقال: قطعني خير الناس، إنا أخذنا في سرقة و نحن ثمانية نفر، فذهب بنا الى على بن أبى طالب عليه السلام، فأقرنا بالسرقة، فقال لنا تعرفون انها حرام؟ قلنا: نعم، فأمر بنا فقطعت اصابعنا من الراحة و خلّيت الإبهام، ثم امر بنا فحبسنا في بيت يطعمنا فيه السمن و العسل حتى برئت أيدينا، ثم أمر بنا، فأخرجنا و كسانا فأحسن كسوتنا ثم قال لنا: إن تتوبوا و تصلحوا فهو خير لكم يلحقكم الله بأيديكم في الجنة و ان لا تفعلوا يلحقكم الله بأيديكم في النار.» (١)

٢- المستدرک: «عن أمير المؤمنين عليه السلام، انه أمر بقطع سراق، فلما قطعوا أمر بحبسهم فحبسوا ثم قال: يا قنبر خذهم إليك، فداو كلومهم و أحسن القيام عليهم، فاذا برؤوا فاعلمنى، فلما برؤوا أتاه، فقال: يا أمير المؤمنين قد برئت جراحهم، قال: اذهب فاكس كل رجل منهم ثوبين و ائتني بهم ففعل و أتاه بهم- فأتى بهم اليه- كأنهم قوم محرومون- محرومون- قد اترر كل واحد منهم بثوب و ارتدى بآخر، فمثلوا بين يديه فأقبل على الأرض ينكتها بإصبعه ملياً ثم رفع رأسه، فقال: اكشفوا ايديكم فكشفوها، فقال: ارفعوها الى السماء، ثم قولوا: اللهم ان عليا قطعنا، ففعلوا، فقال: اللهم على كتابك و سنه نبيك، ثم قال لهم: يا هؤلاء ان أيديكم سبقتكم الى النار فان أنتم تبتم انترعتم

(١). الكافي ٧: ٢٦٤ ح ٢٢- و عنه الوسائل ١٨: ٥٢٨ ح ١ بتفاوت يسير.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٢٠

أيديكم من النار، و إلّا لحقتم بها.» (١)

أقول: حسم العرق: كواه لثلا يسيل دمه. كلومهم: جمع كلم، و هو الجرح (٢).

٣- ابن أبى شيبه: «حدثنا ابو بكر قال: حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن عبد الملك بن ابجر عن سلمة بن كهيل، عن حجية ان عليا (ع) كان يقطع اللصوص و يحسبهم و يحبسهم و يداويهم، فاذا برؤوا، قال: ارفعوا أيديكم، فيرفعونها كأنها أيور الحمر فيقول: من قطعكم؟ فيقولون: على، فيقول: و لم؟ فيقول: انا سرقنا، فيقول:

اللهم اشهد، اللهم اشهد، و اذهبوا.» (٣)

أقول: و قد أفتى جمع من فقهاءنا بوجوب الحسم، كما أفتى الآخر باستجابته ثم ان هذا النوع من الحبس لا ينطبق عليه عناوين الحبس

المتعارفة، ولا يبعد أن يكون هدفه حفظ كرامة المقطوعين أو منع استغلالهم، للإساءة الى الإسلام و دولتهم فيكون من الاقامة الجبرية و المعالجة لهم حتى يبرءوا، و اذا تمّ سند الرواية فهذا النوع من السجن لمن يقام عليه الحد في عصرنا و ظروفنا أحوط. البيهقي: «قال الشيخ: و كأنه كان يأمر بتعهدهم حتى يبرءوا لا انه كان يحبسهم تعزيرا.» هذا كله، لو لم نقل انها قضية في واقعه و علمها عنده عليه السلام فلا يطرد.

الفصل السادس الحبس للاستتابة عن الذنب

قال ابن حزم: «قال أبو محمد: فلما كانت التوبة من سبيل الله تعالى المفترض سلوكها و كانت من الخير و المعروف، كان فرضا على كل مسلم أن يدعو اليها بالنصوص

(١). مستدرك الوسائل ١٨: ١٤٦ ح ٢- عن دعائم الإسلام ٢: ٤٧٠ ح ١٦٧٨، و فيه امر بحبسهم فحسموا بدل: امر بحبسهم.

(٢). القاموس المحيط ٤: ١٧٢.

(٣). المصنّف ١٠: ٣١ ح ٨٦٥٥- السنن الكبرى ٨: ٢٧١ بتفاوت- و عنهما كنز العمال ٥: ٥٥٢ ح ١٣٩٢٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٢١

التي ذكرنا، و استتابة المذنب قبل اقامة الحد عليه واجبة.. فان قال: لا أتوب فقد أتى منكرا فواجب أن يعزر على ما نذكره في كتاب التعزير.. لقول رسول الله (ص): من رأى منكم منكرا فليغيره بيده إن استطاع، فان لم يستطع فبقلبه، و ذلك أضعف الايمان «فيجب ان يضرب ابدا حتى يتوب، هذا ان صرح بان لا يتوب، فاذا ادّى ذلك الى منيته فذلك عقيرة الله و قتل الحق لا شيء على متولى ذلك لأنه احسن فيما فعل به و قد قال الله تعالى: ما على المحسنين من سبيل. فان سكت و لم يقل أتوب، و لا أتوب، فواجب حبسه و اعادة الاستتابة عليه ابدا حتى ينطق بالتوبة فيطلق.» (١)

أقول: ان هذا الذنب اما انه يوجب حدا أو تعزيرا، فيقام عليه ان ثبت موجبه و لا وجه للاستتابة و الحبس، لأنّ الحبس اما انه بعد الحد فهو ظلم أو قبل الحد؛ فلا وجه له أضف الى ذلك أنه تأخير و تعطيل لحدود الله، اللهم إلا أن يكون مقصوده المرتد الملى - عندنا- أو مطلق المرتد عندهم فيحبس للاستتابة ثم يطلق بعد التوبة.

(١). المحلى ١١: ١٤٠. و الآية في سورة التوبة: ٩١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٢٣

الباب الثامن حبس المرتد: و فيه ثلاثة فصول

إشارة

١- حبس المسلم الذي يرتد.

٢- حبس المرأة المرتدة.

٣- حبس من يؤلّه عليا عليه السلام.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٢٥

الفصل الأول حبس المسلم الذي يرتد

إشارة

اتفق فقهاؤنا على أن المرتد يقتل ان كان فطرياً، و ان كان ملياً فيستتاب ثلاثة أيام و لم يتعرضوا الى حبسه؛ هذا اذا كان رجلاً. و ان كان امرأة فتحبس الى ان تتوب و أوردوا في ذلك نصوصاً و روايات. و لكن وردت نصوص من طرق السنة بحبس المرتد و قد أفتى الموصلي و السمرقندي في الاختيار و تحفة الفقهاء بالحبس و عرض الإسلام عليه الى ثلاثة ايام، كما يرى ابو حنيفة حبس المرتد في الثالثة.

الروايات من طرفنا

١- الكافي: «عدة من اصحابنا، عن سهل بن زياد و علي بن ابراهيم، عن أبيه و محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد جميعاً عن ابن محبوب عن هشام بن سالم، عن عمار الساباطي قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الإسلام و جحد محمداً (ص) نبوته و كذبه فان دمه مباح لكل من سمع ذلك منه، و امرأته باينة منه يوم ارتد فلا تقربه و يقسم ماله على ورثته و تعدد امرأته (بعد) عدة»

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٢٦

المتوفى عنها زوجها، و علي الإمام ان يقتله و لا يستتبه. «١»

٢- و فيه: «محمد بن يحيى عن العمركي بن علي النيسابوري، عن علي بن جعفر، عن اخيه أبي الحسن (ع) قال سألته عن مسلم تنصر، قال: يقتل و لا يستتاب، قلت:

فنصراني، أسلم ثم ارتد عن الإسلام؟ قال: يستتاب فان رجع، و الا قتل» «٢».

٣- التهذيب: «الحسين بن سعيد قال: قرأت بخط رجل الى أبي الحسن الرضا (ع):

رجل ولد على الإسلام ثم كفر و اشرك و خرج عن الإسلام، هل يستتاب أو يقتل و لا يستتاب؟ فكتب (ع) يقتل. «٣» و الروايات كثيرة في المقام.

الروايات من طرق السنة

١- ابن أبي شيبه: «حدثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن عبد الرحمن بن عبيد العامري، عن أبيه قال: كان أناس يأخذون العطاء و الرزق و يصلون مع الناس، كانوا يعبدون الأصنام في السر، فأتى بهم علي بن أبي طالب فوضعهم في المسجد أو قال: في السجن، ثم قال: يا ايها الناس ما ترون في قوم كانوا يأخذون معكم العطاء و الرزق و يعبدون هذه الأصنام؟ قال الناس: اقتلهم قال: لا، و لكن اصنع بهم كما صنعوا بأبينا ابراهيم، فحرقهم بالنار.» «٤»

٢- المصنف: «اخبرنا عبد الرزاق، عن الثوري، عن داود عن الشعبي، عن أنس رضى الله عنه قال: بعثنى ابو موسى بفتح تستر الى عمر رضى الله عنه، فسألني عمر- و كان ستة نفر من بني بكر بن وائل قد ارتدوا عن الإسلام و لحقوا بالمشركين- فقال: ما فعل النفر من بكر بن وائل؟ قال: فاخذت في حديث آخر لأشغله عنهم، قال:

(١). الكافي ٧: ٢٥٧ ح ١١- و عنه الوسائل ١٨: ٥٤٥ ح ٣ انظر: الفقيه ٣: ٨٩ ح ١- التهذيب ١٠: ١٣٦ ح ٢- الاستبصار ٤: ٢٥٣ ح ٢.

(٢). الكافي ٧: ٢٥٧ ح ١٠- و عنه الوسائل ١٨: ٥٤٥ ح ٥.

(٣). التهذيب ١٠: ١٣٨ ح ١٠.

(٤). المصنّف ١٢: ٢٧٠ ح ١٢٧٩١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٢٧

ما فعل النفر من بكر بن وائل؟ قلت: يا أمير المؤمنين قوم ارتدوا عن الإسلام و لحقوا بالمشركين، ما سبيلهم إلّا القتل، فقال عمر: لأن أكون أخذتهم سلماً أحبّ إليّ مما طلعت عليه الشمس من صفراء أو بيضاء، قال: قلت: يا أمير المؤمنين و ما كنت صانعا بهم لو أخذتهم؟ قال: كنت عارضا عليهم الباب الذي خرجوا منه أن يدخلوا فيه، فان فعلوا ذلك، قبلت منهم، و الّا استودعتهم السجن. «١»
أورده البيهقي بسند آخر، عن محمد بن عبد الله الغفاري، بتفاوت في المتن «٢».

و أورده ابن قدامة عن الموطأ و فيه: انه قدم على عمر رجل من قبل أبي موسى فقال له عمر: هل كان من معربة خبر «٣»؟ قال نعم، رجل كفر بعد إسلامه، فقال ما فعلتم به؟ قال: قزّبناه فضررنا عنقه، فقال عمر: فهلما حبستموه ثلاثا فاطعمتموه كل يوم رغيفا و استتبتموه لعله يتوب أو يراجع أمر الله؟ اللهم إني لم احضر و لم آمر و لم ارض اذ بلغني «٤».

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسي: «و عندنا ان المرتد على ضربين: مرتد ولد على فطرة الإسلام، فهذا لا يقبل اسلامه، و متى ارتد و جب قتله، و الآخر: كان كافرا، فأسلم، ثم ارتد، فهذا يستتاب، فان رجع، و الّا قتل» «٥».

٢- ابو الصلاح الحلبي: «و اذا ارتد المؤمن و كان ولد على الفطرة، قتل على رده، و ان كان ذمياً أو كافرا غيره أسلم بعد كفر، عرضت عليه التوبة فان رجع الى الحق، و الّا قتل، فان أسلم هذا المرتد ثم ارتد ثانية قتل على رده.» «٦»

(١). مصنّف عبد الرزاق ١٠: ١٦٥ ح ١٨٦٩٦- ابن ابي شيبة ١٢: ٢٦٦ ح ١٢٧٨٣- سنن سعيد بن منصور ٢:

١٦٥- كنز العمال ١: ٣٣١ ح ١٤٦٦ و ٣١٢ ح ١٤٦٨.

(٢). السنن الكبرى ٨: ٢٠٧.

(٣). و في الخراج: ١٨٠، هل من مغربة خبر؟ اي هل من خبر جديد غريب.

(٤). المغني ٨: ١٢٥- نيل الاوطار ٧: ١٩١ عن الشافعي.

(٥). المبسوط ٧: ٢٨٢.

(٦). الكافي في الفقه: ٣١١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٢٨

٣- ابن البراج: «و اذا كان المرتد مولودا على فطرة الإسلام و جب قتله من غير استتابة، فان تاب لم يكن لأحد عليه سيل، و ان لم يتب قتل على كل حال.» «١»

٤- ابن حمزة: «المرتد عن الإسلام ضربان: مولود على فطرة الإسلام و غير مولود عليها، فالأول: لا يقبل منه الإسلام و يقتل اذا ظفر به، و تبين منه زوجته بنفس الارتداد، و تلزمها العدة ان دخلت، و يصير ماله ميراثا لورثته المسلمة، و الثاني تقبل منه التوبة، و يجب استتابته، فان تاب قبل منه.» «٢»

٥- المحقق الحلبي: «القسم الثاني: من أسلم عن كفر ثم ارتد، فهذا يستتاب، فان امتنع قتل، و استتابته واجبة، و كم يستتاب؟ قيل: ثلاثة ايام، و قيل القدر الذي يمكن معه الرجوع، و الأول مروى و هو حسن لما فيه من التأني لإزالة عذره.» «٣»

(١). النساء: ١٣٧.

(٢). تلخيص الخلاف ٣: ٢٧٠ مسألة ٤.

(٣). جواهر الكلام ٤١: ٦١٣ و ٦٠٥- انظر ٦: ٢٩٣.

(٤). الخراج: ١٨٠.

(٥). الاختيار ٤: ١٤٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٣٠

عليه، و لكن مشايخنا قالوا: الأولى أن يؤجل ثلاثة ايام، و يحبس و يعرض عليه الإسلام، فاذا وقع اليأس، فحينئذ يقتل فاما الصبي العاقل اذا ارتد: فردته صحيحة عند أبي حنيفة و محمد، كإسلامه، و عند أبي يوسف: اسلامه صحيح، دون ارتداده، و عند الشافعي، لا يصح كلاهما، و المسألة معروفة، لكن لا يقتل و يعرض عليه الإسلام، و لكن لا- يحبس، و لا يضرب، و اذا بلغ الآن، يعرض عليه الإسلام جبرا، و يضرب، و لكن لا يقتل، لأنه لا يجب القتل بهذه الردة» (١).

١٤- ابن قدامة: «قال الخرقى: و من ارتد عن الإسلام من الرجال و النساء و كان بالغاً عاقلاً دعى اليه ثلاثة ايام و ضيق عليه فان رجع و ألقا قتله» (٢).

١٥- ابو دقيقة في التعليقة على الاختيار: «اما حبسه و عرض الإسلام عليه، فليس بواجب لأنه بلغته الدعوة، و الكافر اذا بلغته الدعوة لا تجب ان تعاد عليه، فهذا أولى، لكن يستحب ذلك» (٣).

١٦- الجزيري: «الحنفية قالوا: اذا ارتد المسلم عن الإسلام- و العياذ بالله تعالى- عرض عليه الإسلام، فان كانت له شبهة ابداهها كشف عنه، لأنه عساه اعترضته شبهة في الدين فتزاح عنه، لان فيه دفع وقع شره بأحسن الأمرين، و هما: القتل و الإسلام، إلا أن عرض الإسلام عليه مستحب.. فاذا طلب الإمهال يستحب أن يؤجله القاضي ثلاثة ايام، و يحبس ثلاثة ايام، فان أسلم بعدها و ألقا قتله.

الشافعية: اذا ارتد المسلم.. فانه يجب على الإمام ان يؤجله ثلاثة ايام، و لا يحل له ان يقتله قبل ذلك.

المالكية: يجب على الإمام أن يمهل المرتد ثلاثة ايام بلياليها و ابتداء الثلاثة من يوم ثبوت الردة عليه لا من يوم الرفع الى الحاكم، و لا يلقى الثلاثة ايام، فيلغى يوم الثبوت ان سبق بالفجر.

الحنابلة: في احدى روايتهم انه يجب الاستتابة ثلاثة ايام مثل المالكية، و الشافعية، و في رواية اخرى: انه لا تجب الاستتابة، بل يعرض عليه الإسلام، فان

(١). تحفة الفقهاء ٣: ٣٠٨.

(٢). المغنى ٢: ١٢٣.

(٣). الاختيار ٤: ١٤٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٣١

قبل ترك، و إلا، يتحتم قتله حالاً» (١)

أقول: و لم يفرق السنة في المرتد- في امهاله ثلاثة- بين الفطرى و الملى، بل لم يتعرض احد الى هذا التفصيل، نعم منهم من لم يعتبر الامهال، و لكنه يرى اعتبار عرض الإسلام عليه، ثم القتل ان لم يقبله.

و لكن الامامية: تقول بالتفصيل بين الفطرى و الملى: اما الأول فيقتل من دون امهال و لا عرض الإسلام عليه- و ان قبلت توبته بينه و بين ربه- لأن الارتداد، سبب و موجب لتعلق الحد بذمته و لا تزول بالتوبة كما لو سرق في الرابعة، أو زنى و هو محصن أو حارب مع سفكه الدم، ثم تاب، فلا- تأثير لها في سقوط الحد، و اما بالنسبة الى الملى، فيؤجل ثلاثة ايام، و لعل لازمه العرفى أو العادى- هو

الحبس، فان لم يتب فيقتل، و الفارق النص، و اما بالنسبة الى المرأة فيأتي حكمها.

الفصل الثاني حبس المرأة المرتدة

إشارة

١- الكافي: «على بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن غير واحد من اصحابنا، عن أبي جعفر و ابي عبد الله عليهما السلام في المرتد يستتاب فان تاب و الآقتل، و المرأة اذا ارتدت عن الإسلام استتبت فان تاب و رجعت و الآ خلدت في السجن و ضيق عليها في حبسها.» (٢)

٢- وفيه: «على بن ابراهيم، عن أبيه، عن بعض اصحابه، عن حماد، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا يخلد في السجن الآ ثلاثة: الذي يمثل، و المرأة ترتد عن الإسلام، و السارق بعد قطع اليد و الرجل.» (٣)

(١). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ٤٢٣.

(٢). الكافي ٧: ٢٥٦ ح ٣- انظر التهذيب ١٠: ١٣٧ ح ٤ و الاستبصار ٤: ٢٥٣ ح ٤.

(٣). الكافي ٧: ٢٧٠ ح ٤٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٣٢

أوردها الفقيه بتفاوت (١).

و أوردها الشيخ في التهذيب و القاضي (٢) في الدعائم بتفاوت (٣).

قال المجلسي صحيح، و الحصر اضافي، ملاذ الأختيار ١٦: ٢٨٥.

٣- الفقيه: «و في رواية غياث بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن أبيه، ان عليا عليه السلام قال: اذا ارتدت المرأة عن الإسلام لم تقتل و لكن تحبس ابدا.» (٤)

و رواها الشيخ في التهذيب بسنده الى غياث بن ابراهيم (٥).

قال المجلسي موثق ملاذ الاختيار ١٦: ٢٨٤.

٤- التهذيب: «عنه (الحسين بن سعيد) عن الحسن بن محبوب، عن عباد بن صهيب، عن أبي عبد الله (ع) قال: المرتد يستتاب فان تاب، و الآقتل، و قال: و المرأة تستتاب فان تاب و الآ حبست في السجن و أضرب بها.» (٦)

قال المجلسي: «حسن» (٧). و قال في الملاذ: موثق ١٦: ٢٨٦.

٥- وفيه: «الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قضى أمير المؤمنين (ع) في وليدة كانت نصرانية فاسلمت و ولدت لسيدها، ثم ان سيدها مات و أوصى بها عتاقة السرية على عهد عمر فنكحت نصرانيا ديرانيا فتصيرت فولدت منه ولدين و حبلت بالثالث، قال: قضى ان يعرض عليها الإسلام فعرض عليها، فأبت، فقال: ما ولدت من ولد نصراني فهم عبيد لأخيهم الذي ولدت لسيدها الأول، و انا احبسها حتى تضع ولدها الذي في بطنها فاذا ولدت قتلتها.» (٨).

قال المجلسي: موثق. و عمل بمضمونه الشيخ في النهاية و رده ابن ادريس. ملاذ الاختيار.

٦- التهذيب: «عنه عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمر عن حماد عن أبي عبد الله ع في المرتدة عن الإسلام قال: لا تفعل و تستخدم خدمة شديدة و تمنع الطعام و الشراب إلا ما يمسك نفسها و تلبس خشن الثياب و تضرب على الصلوات» قال المجلسي صحيح، ملاذ

الاختيار ١٦: ٢٨٤.

- (١). الفقيه ٣: ٢٠ ح ٤.
 - (٢). التهذيب ١٠: ١٤٢ ح ٢٩- الاستبصار ٤: ٢٥٥ ح ١١.
 - (٣). دعائم الإسلام ٢: ٥٣٩ ح ١٩١٧- و عنه المستدرک ١٨: ١٦٦ ح ٣.
 - (٤). الفقيه ٣: ٩٠ ح ٤.
 - (٥). التهذيب ١٠: ١٤٤ ح ٢٥- الاستبصار ٤: ٢٥٥ ح ١٠.
 - (٦). التهذيب ١٠: ١٤٤ ح ٣٠- الاستبصار ٤: ٢٥٥ ح ١٢.
 - (٧). مرآة العقول ٢٣: ٣٩٧.
 - (٨). التهذيب ١٠: ١٤٣ ح ٢٨- الاستبصار ٤: ٢٥٥ ح ١٣.
- و مثله مع اختلاف السند في التهذيب ٩: ٣٧٤- يراجع ملاذ الاخير ١٥: ٤٠٦ ح ٦.
- قال: الدارى: منسوب الى دارين قرية بالبحرين بها سوق يحمل المسك من الهند اليها ملاذ الأخير ١٥: ٤٠٦.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٣٣

معنى الرواية

- أ- قال الشيخ الطوسى: «هذا الحكم مقصور على القضية التي فضّلها أمير المؤمنين، و لا يتعدى الى غيرها، لأنه لا يمتنع ان يكون هو (ع) رأى قتلها صلاحا لارتدادها و تزويجها، و لعلها كانت تزوجت بمسلم ثم ارتدت و تزوجت فاستحقت القتل لذلك، و لامتناعها من الرجوع الى الإسلام، فاما الحكم فى المرتدة فهو ان تحبس ابدا اذا لم ترجع الى الإسلام..» (١) و قريب منه فى الاستبصار (٢).
- ب- قال العلامة المجلسى: «فالظاهر انه تهديد لها لعلها تسلم، مثل قوله صلوات الله عليه فى الخبر (خبر الثعلبية) لم أقبل منك رجوعا بعده، مع أنه كان مليا، و مثل هذه التهديدات كثير فى كلامه (ع) كما سيجىء فى اليمين من قوله (ع): و الله لأقتلن معاوية، تحريصا لأصحابه على الجهاد، مع انه كان يعلم موته (ع) قبل معاوية باخبار النبى (ص)..» (٣).
- ج- قال السيد الخوئى: «هذه الرواية و ان كانت صحيحة إلّا انه لا بد من ردّ علمها الى أهله، فانه لا يظهر وجه لكون أولادها من النصرانى المتزوج بها عبيدا لأخيهم المتولد من سيدها، كما لا يظهر وجه لقتلها بعد وضع حملها، و قال فى جواب توجيه الشيخ الطوسى: مع بعده فى نفسه ينافيه ان القتل فى الرواية قد ترتب على عدم التوبة، فلو كان القتل لما ذكره لم يكن يسقط بالتوبة.» (٤)
- د- قال فى ولاية الفقيه: «و لعلها صارت معاندة للإسلام، و داعية ضده، فصارت بذلك مفسدة مستحقة للقتل.» (٥)
- ٦- الخصال: «حدثنا احمد بن الحسن القطان، قال: حدثنا الحسن بن على العسكري،

(١). التهذيب ١٠: ١٤٣.

(٢). الاستبصار ٤: ٢٥٦.

(٣). روضة المتقين ٦: ٣٨٧.

(٤). مبانى تكملة المنهاج ١: ٣٣١.

(٥). ولاية الفقيه ٢: ٤٩٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٣٤

قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن زكريا البصرى، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن عمارة، عن أبيه عن جابر بن يزيد الجعفى، قال: سمع

أبا جعفر محمد بن علي الباقر يقول ...: و اذا ارتدت المرأة عن الإسلام، استتيت، فان تابت، و ألا خلدت في السجن، و لا تقتل كما يقتل الرجل، اذا ارتد، و لكنها تستخدم خدمة شديدة، و تمنع من الطعام و الشراب، ألا ما تمسك به نفسها، و لا تطعم ألا جشبت الطعام و لا تكسى ألا غليظ الثياب، و خشنها، و تضرب على الصلاة و الصيام.» (١)

٧- الدعائم: «عن علي (ع) انه قال: اذا ارتدت المرأة فالحكم فيها ان تحبس حتى تسلم أو تموت، و لا تقتل، و ان كانت أمه، فاحتاج موالها الى خدمتها، استخدموها و ضيق عليها بأشد الضيق و لم تلبس إلا من خشن الثياب بمقدار ما يوارى عورتها و يدفع عنها ما يخاف منه الموت من حر أو برد، و تطعم من خشن الطعام حسب ما يمسك رمقها.» (٢)

٨- و عنه: «المرتد و ان كانت امرأة حبست حتى تموت أو تتوب.» (٣)

٩- و عنه: «روينا عنه- علي (ع)- و من ارتد من نسائهم حبست حتى تموت أو تتوب، و اذا بلغ اطفالهم عرض عليهم الإسلام، فان أسلموا، و ألا قتلت الرجال، و حبست النساء حتى يسلمن أو يمتن.» (٤)

١٠- عبد الرزاق: «عن عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس، في المرأة ترتد عن الإسلام، تحبس و لا تقتل.» (٥)

١١- ابن ابي شيبة: «حدثنا ابو بكر قال: حدثنا أبو داود، عن أبي حرة عن الحسن في المرأة ترتد عن الإسلام، قال: لا تقتل، تحبس» (٦).

(١). الخصال ٢: ٥٨٥ ح ١٢. و عنه البحار ٧٦: ٢٢٠ ح ٢- و ج ١٠٣: ٢٥٥ ح ١- و الوسائل ١٤: ١٦٢ الباب ١٢٣ ح ١.

(٢) ٢ و ٣. دعائم الإسلام ٢: ٤٨٠- و عنه المستدرک ١٨: ١٦٦ ح ٢.

(٤). دعائم الإسلام ٢: ٣٩٨.

(٥). المصنّف ١٠: ١٧٧ ح ١٨٧٣١- سنن البيهقي ٨: ٢٠٣- الخراج: ١٨١.

(٦). المصنّف ١٢: ٢٧٨ ح ١٢٨٢٣- انظر ١٠: ١٤٠ ح ٩٠٤٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٣٥

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسي: «و ان كان المرتد امرأة حبست عندنا و تستتاب و لا تقتل، فان لحقت بدار الحرب سبيت و استرقت، و قال قوم: تقتل مثل الرجل سواء، لأن النبي (ص) لما فتحت مكة، أمر بقتل المغنيتين كانتا لأبي جهل تغنيان بسب النبي (ص)، فقتلتا.

و هذا ليس بصحيح لأنه عليه و آله السلام، ما أمر بقتلهما للارتداد، لأنهما ما أسلمتا، لكن لكفرهما و الغناء بسبه.» (١)

٢- و قال أيضا: «فاما المرأة فمتى ارتدت فالحكم فيها كالرجل عندهم، تقتل بالردة، و عندنا لا تقتل بل تحبس ابدًا حتى تموت، و فيه خلاف.» (٢)

٣- و قال في النهاية: «و المرتدة عن الإسلام لا يجب عليها القتل، بل ينبغي ان تحبس ابدًا، و يضيق عليها في المأكل و المشروب و الملبوس، و تضرب في اوقات الصلوات.» (٣)

٤- و قال في الخلاف: «المرأة اذا ارتدت لا تقتل بل تحبس و تجبر على الإسلام حتى ترجع أو تموت في الحبس.» (٤)

٥- ابو الصلاح الحلبي: «و ان ارتددن النساء، عرضت عليهن التوبة، فان ابينها خلدن الحبس و ضيق عليهن في المطعم و المشرب، حتى يؤمن أو يهلكن.» (٥)

٦- القاضي ابن البراج: «و المرتدة عن الإسلام لا يجب عليها قتل، بل تستتاب، فان لم تتب تحبس ابدًا، و تضرب في اوقات الصلاة، و يضيق عليها في المطعم

- (١). المبسوط ٧: ٢٨٢.
- (٢). المبسوط ٨: ٧٢.
- (٣). النهاية: ٧٣١- و مثله ابن ادريس في السرائر ٣: ٥٣٢ و المحقق الحلبي في نكت النهاية ٣: ٣٥٣.
- (٤). الخلاف ٥: ٣٥٢ مسألة ١.
- (٥). الكافي في الفقه: ٣١١.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٣٦
- و المشرب. «١»
- ٧- علي بن حمزة: «و اما المرأة اذا ارتدت فلم يلزمها القتل، بل حبست حتى تتوب و ضربت في وقت كل صلاة، فان لحقت بدار الحرب، و ظفر بها سببت و استرقت.» «٢»
- ٨- المحقق الحلبي: «و لا تقتل المرأة بالزردة بل تحبس و ان كانت مولودة على الفطرة و تضرب اوقات الصلاة.» «٣»
- ٩- و قال في المختصر: «و المرأة لا تقتل، بل تحبس و تضرب اوقات الصلاة حتى تتوب، و لو كانت عن فطرة.» «٤»
- ١٠- يحيى بن سعيد: «و المرتدة تحبس ابدًا حتى تتوب في الحالين و تضرب اوقات الصلوات و تستخدم خدمة شديدة و تلبس خشن الثياب و لا تطعم و لا تسقى الا قدر ما يمسك رمقها.» «٥»
- ١١- العلامة الحلبي: «المرتدة عن الإسلام لا تقتل سواء ارتدت عن فطرة أو لا، بل تحبس دائما و تضرب اوقات الصلاة و لو تابت فالوجه قبول توبتها و سقوط ذلك منها و ان كانت عن فطرة.» «٦».
- ١٢- و قال في القواعد: «و المرأة تستتاب، و ان ارتدت عن فطرة فان تابت عفى عنها، و ان لم تتب، لم تقتل، و ان كانت عن فطرة، بل تحبس دائما و تضرب اوقات الصلوات، فان تابت عفى عنها، و الا فعل بها ذلك دائما.» «٧»
- ١٣- الشهيد الأول: «و المرأة لا تقتل و ان كانت عن فطرة بل تحبس دائما و تضرب اوقات الصلوات و تستعمل في أسوأ الأعمال و تلبس اخشن الثياب و تطعم اجشب

- (١). المهذب ٢: ٥٥٢.
- (٢). الوسيلة: ٤٢٥.
- (٣). شرايع الإسلام ٤: ١٨٣.
- (٤). المختصر النافع: ٢٦٤- و مثله السيد الطباطبائي في الرياض ٢: ٣٣٩.
- (٥). الجامع للشرائع: ٢٤١- و مثله: نزهة الناظر: ١٢١.
- (٦). تحرير الاحكام ٢: ٢٣٥.
- (٧). قواعد الاحكام ٢: ٢٧٥.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٣٧
- الطعام- و هو ما غلظ منه و خشن.» «١»
- ١٤- و قال في الدروس: «و المرأة لا تقتل مطلقا، بل تضرب اوقات الصلوات و يدام عليها السجن حتى تتوب أو تموت، و لو لحقت بدار الحرب، قال الشيخ تسترق.» «٢»
- ١٥- الشهيد الثاني: «و لا تقتل المرأة بالردة، انما تحبس المرتدة دائما على تقدير امتناعها من التوبة، فلو تابت قبل منها، و ان كان

ارتدادها عن فطرة عند الأصحاب «... ٣»

١٦- المحقق الأردبيلي: «و المرأة المرتدة.. تدل على حكم المرأة... الى ان قال:

و ليس استخدام الخدمة الشديدة في كلام الأصحاب و لعله برأى الامام، و الحاكم أيضا، إن رآه، زجرها عن الكفر..» (٤)
و قال أيضا: «و أما الضرب حال الصلاة حتى تتوب أو تموت كما ذكره في الشرح و المشهور بين الطلبة فما رأيت دليلا لعله من باب النهي عن المنكر، و المراد الضرب في الجملة لا إلى أن تتوب أو تموت بالضرب، و إلا فهو القتل بصعوبة» مجمع الفائدة ٣: ٢٢٠.

١٧- الشيخ البهائي: «اما الحبس المخلد... فهو حد المرتدة..» (٥)

١٨- العلامة المجلسي: «فالمشهور في المرأة هو ان تحبس و تضرب اوقات الصلاة، الى أن تتوب، أو تموت في الحبس.» (٦)

١٩- الحر العاملي: «و لا قتل على المرأة بل تحبس و تضرب و يضيق عليها» (٧).

٢٠- الفيض الكاشاني: «و اما المرأة فلا تقتل بالردة و ان كانت عن فطرة بلا خلاف، بل تستتاب، فان ابت تحبس دائما، و تضرب اوقات الصلوات، للصحاح المستفيضة.» (٨)

٢١- الفاضل الهندي: «و المرأة لا تقتل اتفاقا و للنصوص بل تستتاب، و ان ارتدت

(١). الروضة البهية ٩: ٣٤٣- و انظر ٨: ٣٠.

(٢). الدروس ٢: ٥٢.

(٣). المسالك ١٥: ٢٦.

(٤). مجمع البرهان ١٣: ٣٣٦ آخر كتاب الحدود.

(٥). جامع عباسي: ٤٢٣.

(٦). حدود، قصاص، ديات: ٤٨.

(٧). بداية الهداية ٢: ٤٧٣.

(٨). مفاتيح الشرائع ٢: ١٠٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٣٨

عن فطرة، فان تابت عفى عنها لزوال موجب العقوبة و لسقوط عقوبة الآخرة بالتوبة ففي الدنيا أولى، و لجب الإسلام ما قبله، و لسقوط العقوبة الآخرة بالتوبة ففي الدنيا أولى، و لجب الإسلام ما قبله و لسقوط العقوبة رأسا عن المرتد لا عن فطرة، و لقول الصادق (ع):
المرأة اذا ارتدت استتبت فان تابت و رجعت و إلا خلّدت السجن و ضيق عليها في حبسها» (١).

٢٢- الشيخ محمد حسن النجفي: «قال بعد كلام المحقق الحلّي في المرأة المرتدة:

اجماعا بقسميه و نصوصا.» (٢)

٢٣- ملا محمد الأشرفي: «لو تابت المرتدة، قبل منها، و إلا فيحكم الحاكم بحبسها و ضربها و تأديبها اوقات الصلوات، و يضيق عليها في الطعام و اللباس الخشن، و الطعام غير المرغوب، حتى ترجع أو تموت.» (٣)

٢٤- الخونساري: «أما المرأة فلا تقتل بالارتداد و إن كانت عن فطرة بل تحبس و تضرب اوقات الصلاة حتى تتوب.» جامع المدارك ٥: ٢٩٠.

٢٥- الإمام الخميني: «و لا- تقتل المرأة المرتدة، و لو عن فطرة، بل تحبس دائما، و تضرب في اوقات الصلوات، و يضيق عليها في المعيشة، و تقبل توبتها، فان تابت، اخرجت عن الحبس.» (٤)

٢٦- السيد الخوئي: «اذا ارتدت المرأة و لو عن فطرة لم تقتل، و تبين من زوجها، و تعدد عدة الطلاق، و تستتاب، فان تابت فهو، و إلا

حيث دائما و ضربت في اوقات الصلاة و استخدمت خدمة شديدة، و منعت الطعام و الشراب، إلا ما يمسك نفسها و ألبست خشن الثياب.» (٥)

٢٧- وقال أيضا: لو ارتدت المرأة المسلمة بعد الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام لم ترجع إلى دار الكفر و يجرى عليها حكم المسلمة المرتدة في دار الإسلام ابتداء من الحبس و الضرب في أوقات الصلاة حتى تتوب او تموت ملحق منهاج الصالحين للخوئي ص ٤٠٣ المسألة ١٣٦٨.

٢٨- السيد الكلبيكاني: «ما هو حكم المسلمة تزوجت بمسلم ثم تنصرت، و ما هو حكم الزوج؟ الجواب: لو امكن فتحبس و تضرب اوقات الصلاة بما يصدق معه الضرب، ثم لو تاب و رجعت قبل انقضاء عدتها فالعقد صحيح و الزوجية باقية، و إلا

(١). كشف اللثام ٢: ٢٥٦.

(٢). جواهر الكلام ٤١: ٤٠٨- انظر أيضا ج ٣٠: ص ٤٨، ج ١٣: ١٣١- و ج ٣٩ ص ٣٤ انظر إيضاح الفوائد ١: ٣٩٣ و مناهج المتقين: ١٩٥.

(٣). شعائر الإسلام ٢: ٨٣٥.

(٤). تحرير الوسيلة ٢: ٤٤٥.

(٥). مباني تكملة المنهاج ١: ٣٣٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٣٩

فالعقد باطل، و يكشف ان العقد زال من حين الارتداد (١).

و قال في مسألة ٦: في الاجابة على موارد السجن في الإسلام: المرأة المرتدة لا تقتل، بل تحبس و يضاق عليها» ٢.

٢٩- الشيخ الوالد: «و اما المرأة اذا ارتدت، حكمها انها تحبس و تضرب اوقات الصلاة، كما في المرسل، و خير غياث، حتى تتوب، او تموت، و ان كانت عن فطرة» (٣).

أقول: اذن القول بعدم قتل المرتدة، بل الحبس و الضرب اوقات الصلاة، مما اتفق عليه الامامية، و كاد أن يكون من ضروريات المذهب، نعم وقع خلاف في قبول توبتها و اطلاق سراحها من السجن بعد التوبة و عدمه و سيجيء.

آراء المذاهب الاخرى

٣٠- قال ابو يوسف: «فاما المرأة اذا ارتدت عن الإسلام فحالف لحال الرجل، نأخذ في المرتدة بقول عبد الله بن عباس، فان ابا حنيفة، حدثني عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي رزين، عن ابن عباس رضی الله عنهم قال: لا- تقتل النساء، اذا هن ارتددن عن الإسلام، و لكن يحبس و يدعين الى الإسلام و يجبرن عليه» (٤).

٣١- قال ابو عيسى: «.. و اختلفوا في المرأة اذا ارتدت عن الإسلام، فقالت طائفة من أهل العلم، تقتل و هو قول الأوزاعي و احمد و اسحاق، و قالت طائفة منهم: تحبس و لا تقتل و هو قول سفیان الثوري و غيره من أهل الكوفة» (٥).

٣٢- الموصلي: «و المرتدة لا تقتل و تحبس و تضرب في كل الايام حتى تسلم» (٦).

٣٣- ابن رشد: «و اختلفوا في قتل المرأة، و هل تستتاب قبل أن تقتل؟ فقال

(١) ١ و ٢. مجمع المسائل ٣: ٢٠٠ و ٢٠٩.

(٣). ذخيرة الصالحين ٨: ٢٩- هذا و لكن نسب الى الفاضل النفري: ان المراد بالحبس هو التضييق على المرأة المرتدة الفقيه ٣: ١٥٠

ح ٣٥٤٨.

(٤). الخراج: ١٨٠.

(٥). سنن الترمذى ٤: ٥٨ ذيل ح ١٤٥٦.

(٦). الاختيار ٤: ١٤٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٤٠

الجمهور: تقتل المرأة، و قال ابو حنيفة لا تقتل و شبهها بالكافرة الأصلية، و شدّ قوم فقالوا: تقتل و إن راجعت الإسلام» (١).

٣٤- السمرقندى: «فأما المرأة فلا تقتل عندنا، خلافا للشافعى و لكنها تحبس و تجبر على الإسلام، و تضرب فى كل ثلاثة أيام، الى ان تسلم و كذا الجواب فى الأمة، إلّا ان الأمة تحبس فى بيت المولى، لان ملكه قائم، بخلاف المرتدة المنكوحه، فان النكاح قد بطل بالردة.» (٢)

٣٥- ابن قدامة: «قال الخرقى: و من ارتد عن الإسلام من الرجال و النساء، و كان بالغا عاقلا دعى اليه ثلاثة أيام و ضيق عليه، فان رجع و الّا قتل.» (٣)

... و روى عن على و الحسن و قتادة انها تسترق لا تقتل، و قال ابو حنيفة: تجبر على الإسلام بالحبس و الضرب، و لا تقتل» ٤.

٣٦- المرداوى: «قوله: فمن ارتد عن الإسلام من الرجال و النساء، و هو بالغ عاقل، مختار أيضا دعى اليه ثلاثة أيام- يعنى وجوبا و ضيق عليه، فان لم يتب قتل.

هذا المذهب، و عليه جماهير الاصحاب، و جزم به فى الوجيز، و غيره و صححه فى الخلاصة و غيره، و قدمه فى المغنى، و الشرح و الفروع و غيرهم، قال فى النظم: هذا اشهر الروايتين، قال الزركشى: هذا المذهب عند الاصحاب، و عنده لا تجب الاستتابة بل تستحب، و يجوز قتله فى الحال.

قال فى الفروع: و عنه لا تجب استتابته، و عنه: و لا تأجيله و اطلقهما فى الهداية و المذهب و المحرر.» (٥)

٣٦- الجزيرى: «الشافعية و المالكية و الحنابلة- قالوا: إنّ المرأة المرتدة، حكمها حكم المرتد من الرجال، فيجب ان تستتاب، قبل قتلها ثلاثة أيام، و يعرض عليها الإسلام، لان دمها كان محترما بالاسلام.

(١). بداية المجتهد ٢: ٤٥٩.

(٢). تحفة الفقهاء ٣: ٣٠٩.

(٣) ٣ و ٤. المغنى ٨: ١٢٣.

(٥). الانصاف ١٠: ٣٢٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٤١

المالكية: ان المرأة المرتدة اذا كانت مرضعا يؤخر قتلها لتمام رضاع طفلها.

الحنفية: ان المرأة المرتدة، لا يجب قتلها، بل تحبس و تضرب.

و ما قيل: ان رسول الله (ص) قتل مرتدة، فقد قيل: انه عليه الصلاة و السلام لم يقتلها بمجرد الردة، بل لأنها كانت ساحرة، شاعرة، تهجو رسول الله، و كان لها ثلاثون ابنا، و هى تحرضهم على قتال رسول الله (ص) فأمر بقتلها لهذه الأسباب، و لكن يجب حبسها ابدا حتى تسلم، أو تموت و تضرب كل يوم تسعة و ثلاثين سوطا، و هذا قتل معنى، لان موالات الضرب تفضى اليه و انما يجب حبسها، لأنها امتنعت عن ايفاء حق الله تعالى بعد الاقرار، فتجبر على ايفاء بالحبس، كما فى حقوق العباد» (١).

أقول: اذن وافقنا من السنة، الحنفية، حيث لم يوجبوا القتل عليها بل نقول بان القتل غير مشروع و غير جائز، حتى و لو لم ترجع الى

الإسلام، فهي تحبس مؤبدا الى أن تموت.

هل تخلد المرتدة في السجن؟

يبدو من ابن ادريس في السرائر و العلامة في التحرير وجود خلاف في قبول توبة المرتدة عن فطرة، و الافراج عنها بعد التوبة.

١- قال ابن ادريس: «.. سواء كانت ارتدت عن فطرة الإسلام أو عن اسلام تعقبه كفر.» «٢»

٢- و قال العلامة الحلبي: «و لو تابت فالوجه قبول توبتها و سقوط ذلك عنها و ان كانت عن فطرة.» «٣».

٣- و قد صرح الشهيد الثاني بهذا الخلاف، فانه بعد ذكره لرواية عباد بن صهيب و صحيحة حماد- تضرب اوقات الصلاة- قال: «و ليس في هذه الاخبار ما يقتضى قبول

(١). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ٤٢٦.

(٢). السرائر ٣: ٥٣٢.

(٣). تحرير الاحكام ٢: ٢٣٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٤٢

توبتها في الحالين، و الخبر الأول- صحيحة ابن محبوب- كما تضمن قبول توبتها، تضمن قبول توبة المرتد الذكر. و حمله على الملى يرد مثله فيها، فيمكن حمل الاخبار الدالة على حبسها، دائما من غير تفصيل على الفطرية بأن يجعل ذلك حدها من غير ان يقبل توبتها كما لا يقبل توبته» «١».

و في التحرير لو تابت فالوجه قبول توبتها و سقوط ذلك عنها و ان كانت عن فطرة.

و هو يشعر بخلاف في قبول توبتها اذا كانت فطرية، و هو المناسب لحال هذه النصوص ١٥: ٢٦.

٤- و أجاب عنه صاحب الجواهر: «و فيه ان الأنسب منه حملها على عدم التوبة بقريته الخبرين المزبورين المجبورين بالعمل، و لا ينافي اشتمالهما على قبول توبة المرتد الذكر المحمول على الملى كغيرهما من النصوص المعتمدة بالعمل أيضا.» «٢»

٥- و قال في ولاية الفقيه: «و لكن الأظهر ما ذكرناه و قويناه، و يمكن ان يستأنس لذلك بما ورد من الإضرار بها و التضييق عليها، و ضربها على الصلوات، و يشهد له ما مرّ من الدعائم، هذا مضافا الى ان للحاكم العفو عن الحدود، ان ثبت بالاقرار، بل مطلقا على قول المفيد، كما مرّ فتأمل. و المراد بتخليدها في السجن كما مرّ، عدم كون حبسها محدودا بزمان معين، لا بقاءها في السجن و ان صلحت و تابت.» «٣»

أقول: و ان كان ظاهر صحيحة حريز و خبر غياث، و روايات الدعائم، ذلك، أى الحبس مطلقا حتى مع التوبة، و لكن هذا الاطلاق يقيده اخبار عباد و ابن محبوب و جابر الجعفي، اذ فيها: فان تابت و الأخلدت في السجن، فالتخليد مقيد بعدم التوبة و لا يرد اشكال الشهيد الثاني من اختصاص الحكم بالمرتدة عن ملة بقريته الصدر، و الأ يلزم شمول الحكم للمرتد الفطري أيضا و ذلك: لأننا نلتزم به لو لا الاجماع بقسميه و النصوص على تحتم قتل الفطري و عدم قبول توبته.

اضف الى ذلك ان الحكم بالتخليد حتى مع التوبة، خلاف المشهور.

(١). مسالك الافهام ١٥: ٢٦.

(٢). جواهر الكلام ٤١: ٦١٢.

(٣). ولاية الفقيه ٢: ٥٢٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٤٣

الفصل الثالث حبس من يرى الألوهية في علي (ع)

١- الكشي: «حدثني محمد بن قولويه القمي، قال حدثني سعيد بن عبد الله بن أبي خلف القمي، قال: حدثني محمد بن عثمان العبدى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن سنان، قال، حدثني أبي، عن أبي جعفر (ع) ان عبد الله بن سبأ كان يدعى النبوة و يزعم ان أمير المؤمنين (ع) هو الله (تعالى عن ذلك) فبلغ ذلك أمير المؤمنين (ع) فدعاه و سأله؟ فأقرّ بذلك، و قال: نعم انت هو و قد كان ألقى في روعى انك انت الله و انى نبى، فقال له أمير المؤمنين (ع) ويلك قد سخر منك الشيطان فارجع عن هذا ثكلتك أمك و تب فأبى فحبسه و استتابه ثلاثة ايام فلم يتب، فأحرقه بالنار و قال: إن الشيطان استهواه، فكان يأتيه و يلقي في روعه ذلك.» «١» قوله: استهواه: أى ذهب بعقله و حيره و زين له هواه.

أقول: لو قلنا بصحة السند، لوقوع من فى اسناد كامل الزيارة فالمورد من مصاديق المرتد الملى، لأن ابن سبأ كان يهوديا فأسلم، ثم رجع الى الكفر «٢»، فلا بد من استتابته ثلاثة ايام، أو لأجل دعواه النبوة، لأن «من ادعى أنه نبى، حل دمه و وجب قتله» «٣» أو ادعاء الألوهية لغير الله تعالى، و الرواية دليل على جواز القتل بالحرق لهذا النوع من المرتدين، كما فى عقوبة اللواط. قال العلامة الحلبي: «يقتل المرتد بالسيف، و لا يجب احراقه بالنار، و القتل الى الإمام.» «٤»

(١). رجال الكشي: ١٠٧، الرقم ١٧٠- و عنه الوسائل ١٨: ٥٥٣ ح ٤. و البحار ٢٥: ٢٨٦.

(٢). انظر معجم رجال الحديث ١٠: ١٩٣، ١٩٤.

(٣). انظر النهاية: ٧٣٠.

(٤). تحرير الاحكام ٢: ٢٣٦ و يوجد رأى بان ابن سبأ و قصصه اسطورة اختلقها سيف بن عمر الكذاب، راجع كتاب «عبد الله بن سبأ»، و كتاب «مائة و خمسون صحابي مختلق» للعلامة العسكري.

و كتاب اسطورة عبد الله بن سبأ فى الصحف السعودية قال السيد الخوئى: إن اسطورة عبد الله بن سبأ و قصص مشاغباته الهائلة موضوعة مختلقة اختلقها سيف بن عمر الوضاع الكذاب ... معجم رجال الحديث ١٠: ١٩٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٤٥

الباب التاسع الحبس في الفحشاء: و فيه عشرة فصول

اشارة

١- الحبس لإقامة الحد.

٢- الحبس للفصل بين حدين.

٣- الحبس للمنع من الزنى.

٤- حبس الزانى بأخته.

٥- حبس الزانية.

٦- حبس الزانى غير المحصن.

٧- حبس الممسك على الزنى.

٨- حبس القواد.

٩- هل يحبس في اللواط؟

١٠- حبس من يطأ جاريته المشتركة.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٤٧

الفصل الأول الحبس لإقامة الحد

إشارة

وردت نصوص من الفريقين بحبس من يراد اجراء الحد عليه كالحامل حتى تضع، و المقر اربعا بالزنى، أو القائل الى حين القصاص. و بذلك أفتى الشيخ المفيد في المقنعة و ابن حمزة في الوسيلة، و السرخسي - من العامة- في المبسوط، و اما مدة حبس الحامل، فهو عندنا الى ان تضع، فلو تجاوز اكثر الحمل الذي هو تسعة أشهر و لم تضع فيكشف عن انها غير حامل. اما عند السنة: فلا بد و ان يكون الحبس الى سنتين كما عليه- السرخسي- أو خمس سنوات كما هو المشهور عندهم و هو المبني الذي درج عليه القضاء عندهم، و هو باطل عندنا. و إليك الروايات و كلمات الفقهاء.

الروايات

١- الفقيه: «روى يونس بن يعقوب، عن أبي مريم، عن أبي جعفر (ع) قال: أتت امرأة أمير المؤمنين (ع) فقالت: إني قد فجرت، فأعرض بوجهه عنها، فتحولت حتى استقبلت وجهه فقالت: إني قد فجرت، فأعرض بوجهه عنها، ثم استقبلته، فقالت موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٤٨

إني قد فجرت، فأعرض عنها، ثم استقبلته فقالت: إني قد فجرت: فأمر بها فحبست و كانت حاملا، فتربص بها حتى وضعت، ثم أمر بها بعد ذلك فحفر لها حفيرة في الرحبة و خاط عليها ثوبا جديدا و ادخلها الحفرة الى الحقو و موضع الثديين و أغلق باب الرحبة و رماها بحجر و قال: (بسم الله اللهم على تصديق كتابك و سنّة نبيك) ثم أمر قنبر فرماها بحجر، ثم دخل منزله، ثم قال: يا قنبر ائذن لأصحاب محمد (ص)، فدخلوا فرموا بحجر حجر ثم قاموا لا يدرون أيعيدون حجارتهم أو يرمون بحجارة غيرها، و بها رمق، فقالوا: يا قنبر اخبره أنا قد رمينا بحجارتنا و بها رمق فكيف نصنع؟ فقال: عودوا في حجارتهم فعادوا حتى قضت، فقالوا له: فقد مات فكيف نصنع بها؟ قال:

فادفعوها الى أوليائها و أمروهم ان يصنعوا بها كما يصنعون بموتاهم. «١»

قد يقال: ان الرواية غير معتبرة لاشتراك أبي مريم بين ثقة و هو الأنصاري، و بين من لم تثبت وثاقته و هو بكر بن حبيب الكوفي لكن المعروف بين اصحاب الروايات هو الأول، فالاطلاق ينصرف اليه، اضع الى ان الراوى عنه هو يونس بن يعقوب و هو من رواة أبي مريم الأنصاري.

٢- التهذيب: «الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن عاصم بن حميد عن أبي جعفر (ع)، قال: قضى أمير المؤمنين (ع) في وليدة كانت نصرانية، فأسلمت و ولدت لسيدها، ثم ان سيدها مات و أوصى بها عتاقه السرية على عهد عمر، فنكحت نصرانيا ديرانيا فتنصرت فولدت منه ولدين و حبلت بالثالث، قال قضى فيها ان يعرض عليها الإسلام، فعرض عليها الإسلام فأبت، فقال: ما ولدت من ولد نصراني فهم عبيد لأخيهم الذي ولدت لسيدها الأول، و انا أحبسها حتى تضع ولدها الذي في بطنها فاذا ولدت قتلتها.» «٢» - انظر ملاذ

الاخيار ١٥: ٤٠٦.

و قد تعرضنا لهذه الرواية سنداً و دلالة في فصل ارتداد المرأة.

٣- البحار: روى انه اعترف عنده رجل محصن انه قد زنى مرة بعد مرة و هو يتجاهل حتى اعترف الرابعة فأمر بحبسه ثم نادى في الناس ثم اخرجته بالجلس البحار ٣٨: ٦٣ نقلاً عن التهذيب.

٤- البحار: «قال أبو عبد الله ع جاء رجل الى أمير المؤمنين فقال له يا أمير المؤمنين إني زويت فطهرني فقال أمير المؤمنين ع أبك جنه؟ فقال: لا فقال: فتقرأ من القرآن شيئاً؟ قال: نعم فقال له ممن أنت؟

فقال: أنا من مزينة أو جهينة، قال: اذهب حتى أسأل عنك فسأل عنه فقالوا: يا أمير المؤمنين هذا رجل صحيح مسلم.

ثم رجع إليه فقال: يا أمير المؤمنين إني زويت فطهرني! فقال ع ويحك أ لك زوجة؟ قال: نعم.

فقال: كنت حاضرها أو غائبا؟ قال: بل كنت حاضرها. قال: اذهب حتى ننظر في أمرك. فجاء الثالثة فذكر له ذلك فأعاد أمير

المؤمنين فذهب. ثم رجع في الرابعة و قال: إني زويت فطهرني فأمر أمير المؤمنين أن يحبس ... البحار ٧٦: ٣٥ ح ٧ عن القمي ٥-

الدعائم: «عن علي (ع): إنه أتى برجل قد أقر على نفسه بالزنى، فقال له:

احصنت؟ فقال نعم قال: اذا ترجم، فرفعه الى السجن، فلما كان من العشى جمع- الوافي ١٥: ٢٧٤ ح ١٥٠٤٤.

(١). الفقيه ٤: ٢٠ ح ٣- و عنه الوسائل ١٨: ٣٨٠ ح ٥.

(٢). التهذيب ١٠: ١٤٣ ح ٢٨- الاستبصار ٤: ٢٥٥ ح ١٣- و عنه الوسائل ١٨: ٥٥٠ ح ٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٤٩

الناس ليرجمه، فقال رجل منهم يا أمير المؤمنين، انه تزوج امرأة و لم يدخل بها بعد ففرح بذلك علي (ع) و ضربه الحد. «١»

٦- ابن أبي شيبه: «حدثنا أبو بكر قال حدثنا أبو معاوية عن الأعمش، عن أبي سفيان عن اشياخه ان امرأة غاب عنها زوجها، ثم جاء و هي حامل فرفعها الى عمر، فأمر بوجعها فقال معاذ: ان يكن لك عليها سبيل فلا سبيل على ما في بطنها، فقال عمر:

احبسوها حتى تضع، فوضعت غلاماً له ثنتين فلما رآه أبوه، قال: ابني، فبلغ ذلك عمر فقال: عجزت النساء ان يلدن مثل معاذ، لو لا معاذ هلك عمر.» «٢»

٧- وفيه: «حدثنا أبو بكر، قال حدثنا وكيع عن اسرائيل، عن جابر عن عامر عن ابن ابي بكر، قال: أتى معاذ بن مالك النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأقرّ عنده ثلاث مرات فقلت: ان اقررت عنده الرابعة، فأمر به فحبس، يعني ترجم.» «٣»

٨- البيهقي: «عن الشعبي، قال: جرى بشراحة الهمدانية الى علي (ع)، فقال لها:

ويلك لعل رجلا وقع عليك و انت نائمة؟ قالت: لا، قال: لعلك استكرهك؟ قالت:

لا، قال: لعل زوجك من عدونا هذا أتاك فأنت تكرهين أن تدلي عليه، يلقتها لعلها تقول نعم، قال: فأمر بها فحبست، فلما وضعت ما في بطنها، أخرجها يوم الخميس فضربها مائة و حفر لها يوم الجمعة في الرحبة.» «٤»

٩- كنز العمال: «عن علي ان امرأة أته فقالت: إني زويت، فقال لعلك اتيت و انت نائمة في فراشك أو أكرهت؟ قالت: اتيت طائفة غير مكرهه، قال: لعلك غضبت على نفسك؟ قالت: ما غضبت، فحبستها، فلما ولدت و شب ابنها جلداه.» «٥»

(١). دعائم الإسلام ٢: ٤٥١ ح ١٥٧٧- و عنه المستدرک ١٥: ٥٦ ح ١ و ١٨: ٤٤ ح ١. سنن سعيد بن منصور ١: ٢١٩ ح ٨٥٦.

(٢). المصنف ١٠: ٨٨ ح ٨٨٦١.

(٣). المصنف ١٠: ٧٢ ح ٨٨١٨- عبد الرزاق ٧: ٣٢٧ ح ١٣٣٥١ و ٧: ٣٢٦ ح ١٣٣٥٠ و عنه كنز العمال ٥: ٤١٠ ح ١٣٤٥٠- بتفاوت و

زيادة. و مصنف ابن شيبه ٦: ٥٥١ (دار الفكر)

(٤). السنن الكبرى ٨: ٢٢٠- و عنه كنز العمال ٥: ٤٢١ ح ١٣٤٩١، اورده مفضلاً.

(٥). كنز العمال ٥: ٤٥٧ ح ٥٩٩ عن ابن راهويه.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٥٠

آراء فقهاءنا

١- الشيخ المفيد: «اذا زنت المرأة و هي حامل حبست حتى تضع حملها و تخرج من مرض نفاسها ثم يقال عليها الحد بعد ذلك.» «١»

٢- على بن حمزة: «و ان لم يعف الولي على مال، حبس القاتل الى وقت القصاص.» «٢»

آراء المذاهب الاخرى

٣- قال الشافعي: «.. اذا قتلت المرأة من عليها في قتله القود فذكرت حملاً أو ريبه من حمل، حبست حتى تضع حملها ثم اقيد منها حين تضعه.» «٣»

٤- السرخسي: «و ان كانت حبل حبست حتى تلد.. و ليس للإمام ان يضيع الحد بعد ما ثبت عنده ببينة، فيحبسها حتى تلد، ثم ان كان حدها الرجم رجمها لأن اتلافها مستحق و انما تؤخر لحق الولد.» «٤»

٥- النووي: «.. و اختلف اصحابنا فيه فقال ابو سعيد الاصطخري: لا تحبس حتى يشهد اربع نسوة بالحمل لأن القصاص و جب فلا يؤخر بقولها، و قال أكثر اصحابنا:

تحبس بقولها؛ لأن الحمل و ما يدل عليه في الدم و غيره يتعذر اقامه البيئه عليه فقبل قولها فيه.» «٥»

٦- الجزيري: «و اتفق الأئمة: على ان المرأة الحامل اذا و جب عليها القصاص في النفس أو الأطراف اذا طلب المجنى عليه حبسها، فانها تحبس حتى تضع حملها.» «٦»

أقول: إن مقتضى هذه النصوص و الروايات هي جواز الحبس لإقامة الحد فيمن

(١). المقنعة: ٧٨٢.

(٢). الوسيلة: ٤٣٩.

(٣). الام ٦: ١٤٤.

(٤). المبسوط ٩: ٧٣.

(٥). المجموع ١٨: ٤٥٠ و ٤٥٣.

(٦). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ٣٦٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٥١

يراد اهلا-كه و اتلافه كالزاني المحصن، و القاتل عن عمد، و المحارب و الباغي، و المرتد الفطري، و لا يسرى الحكم بالجواز الى موارد اخرى كالزاني غير المحصن و.. ممن حده دون القتل. إلّا بتتقيح المناط القطعي، لو لم يقم دليل خاص كما في حبس على (ع) للنجاشي ليلة لإقامة الحد عليه..

اللهم أآ ان يقال: لو لا الحبس لأفلت أو يخشى فراره، فيحبس لاستيفاء الحد في حقوق الناس و حقوق الله.

اما قول السرخسى في جواز حبس الحامل: بدليل ان اتلافها مستحق، ففيه: ان الحمل لا يلزم احصانها اذ قد يحصل الحمل بوطنى الشبهة أو بجذب الرحم للنطفة، او باكراهها على الزنى، أو بعقد فاسد و.. فلو زنت بعد ذلك و هي حامل بإحدى هذه الجهات لم يصدق عليها انها زانية محصنة، حتى يكون اتلافها مستحقا.

تنبيهان

الأول: في مدة حبس الحامل، و هي عندنا الى تسعة اشهر و قيل عشرة و غاية ما قيل عندنا سنة «١»، فهي اقصى مدة الحمل. و اما عند السنة: فقيل تحبس الى سنتين، كما عن السرخسى، و على رأى المالكية من إن اكثره خمس سنين فلا بد من مراعاة تلك المدة، و هو رأى باطل عندنا.

قال السرخسى: «.. و ما يشكل على القاضى فانما يرجع فيه الى من له بصر فى هذا الباب.. فان قلن هي حبلى حبسها الى سنتين، فان لم تلد رجما للتيقن بكذبهن فان الولد لا يبقى اكثر من سنتين.» «٢»
و قال الجزيرى: «.. ثم ان المالكية قالوا: إن أقل مدة الحمل ستة أشهر و أكثرها خمس سنين، و هذا هو المشهور الذى درج عليه القضاء عندهم.» «٣»

الثانى: حكم من تعدى على المحبوس لإقامة الحد أو اجراء القصاص بإيراد جرح أو

(١). انظر الروضة البهية ٥: ٤٣٢. يراجع المعارف: ٥٩٤.

(٢). المبسوط ٩: ٧٣.

(٣). الفقه على المذاهب الاربعة ٤: ٥٢٣- انظر الاختيار ٣: ١٧٩ و الانصاف ٩: ٢٧٤. انظر المعارف لابن قتيبة: ٥٩٤.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٢٥٢

قتل عليه.

قال فى المدونة: «قلت أ رأيت لو أن رجلا قتل رجلا عمدا فحبس ليقتل فوثب عليه رجل فى السجن ففقأ عينه عمدا أو خطأ، قال: قال مالك: هذا رجل من المسلمين يستقاد منه، و له، و تعقل جراحاته ما لم يقتل. قال ابن القاسم: فأرى انه أولى بجراحات نفسه، كان عمدا أو خطأ، ان كان عمدا كان له القصاص، ان شاء اقتص و ان شاء عفا، و ان كان خطأ كان له الأرش و ليس لولاة المقتول فى ذلك شىء انما لهم نفسه، و هم أولى بمن قتله، و اما جرحه فليسوا بأولى منه.» «١»

أقول: قد تعرضنا لهذه المسألة فى ملحقات بحث الحبس فى تهمة الدم. فنقول: حتى و لو كان هذا المحبوس مهدور الدم، و لكنه معصوم بالنسبة الى غير ولى المقتول، كما انه لا يحل لولى الدم فقأ عينه و ايراد الجراحة عليه، و حينئذ لا يبعد القول بحق القصاص لو كان عمدا، و الديق لو كان خطأ فيما لو جرحه جارح عمدا أو خطأ، و ليا كان الجارح أو غيره.

الفصل الثانى الحبس للفصل بين حدّين

إشارة

وردت رواية عن أمير المؤمنين (ع): بأنه حبس النجاشى بعد ان ضربه ثمانين جلده- حد الشرب- ثم ضربه عشرين سوطا. و قد أفتى الشافعى بذلك فى مطلق الفصل بين الحدّين و ابو يوسف فى مورد القذف، و السرخسى فى السكران يقذف، و الكاسانى فى موارد الزنا و السرقة و..

و لم نجد من أفتى بذلك من فقهاءنا الأبرار، إلا ما يستظهر من الشيخ الطوسي - رحمه الله - في المبسوط.
ثم إن الأصل في ذلك مرفوعه أبي مريم، و هي إن صحت، فتختص بالشرب نهار

(١). المدونة الكبرى ٦: ٤٣٢- انظر الفقه على المذاهب الاربعه ٥: ٨١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٥٣

الصيام، أما بتفكيح المناط و عدم خصوصية المورد، و هو كما ترى سيما لو كان الحبس عقوبة، أو يقال: بأن الحبس للاحتياط من فراره.

الروايات

١- الكافي: «ابو علي الأشعري، عن محمد بن سالم، عن احمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، عن جابر، رفعه عن أبي مريم قال: اتى أمير المؤمنين (ع) بالنجاشي الشاعر، قد شرب الخمر في شهر رمضان، فضربه ثمانين ثم حبسه ليلة، ثم دعى به من الغد فضربه عشرين سوطا، فقال له: يا أمير المؤمنين فقد ضربتني ثمانين في شرب الخمر، و هذه العشرين ما هي؟ فقال: هذا لتجزيك على شرب الخمر في شهر رمضان.» (١)

طبسي، نجم الدين، موارد السجن في النصوص و الفتاوى، در يك جلد، انتشارات دفتر تبليغات اسلامي حوزه علميه قم، قم - ايران، اول، ه ق موارد السجن في النصوص و الفتاوى؛ ص: ٢٥٣
و رواه الصدوق في الفقيه «٢» عن عمرو بن شمر عن جابر، و طريقه اليه: محمد بن موسى بن المتوكل رضى الله عنه، عن علي بن الحسين السعدآبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن أحمد بن نصر الخزاز، و الطريق صحيح «٣».
و رواه الشيخ في التهذيب «٤»، عن أبي علي الأشعري و هو أحمد بن ادريس الأشعري و طريقه اليه صحيح في المشيخة و ان كان ضعيفا في فهرست و اما عمرو بن شمر، فلم تثبت وثاقته، و ان وثقه المحدث النوري معتمدا في ذلك على رواية الاجلاء الخمسة من اصحاب الاجماع عنه، و على اعتماد الشيخ المفيد عليه «٥».
و رواه في الدعائم، مرسلا، و فيه: «فضربه تسعة و ثلاثين سوطا.» «٦»
قال الطباطبائي: و ربما يستفاد من التعليل عموم الحكم لغير مورده كما فهمه الأصحاب و أيده الاعتبار رياض المسائل ١٥: ٥٣٣.

(١). الكافي ٧: ٢١٦ ح ١٥- و عنه الوسائل ١٨: ٤٧٤ ح ١- و ليس في سنده محمد بن سالم و فيه: هذه العشرون، بدل العشرين.

(٢). الفقيه ٤: ٤٠ ح ٢- و عنه روضة المتقين ١٠: ١٣٥.

(٣). الفقيه ٤: ٨٧ (المشيخة).

(٤). التهذيب ١٠: ٩٤ ح ١٩- و عنه ملاذ الاخير ١٦: ١٨٤.

(٥). انظر معجم رجال الحديث ٢: ٤٢ و ١٣: ١٠٧، ٢١: ٢٤٦.

(٦). دعائم الإسلام ٢: ٤٦٤ ح ١٦٤٤- انظر ٤٦٧ ح ١٦٦٤- الغارات ٢: ٥٣٥- و عنهما المستدرک ١٨: ١١٣ ح ١- الوافي ١٥: ٣٩٤،

عن الكافي و التهذيب- مصنف ابن ابى شيبة ١٠: ٣٦ ح ٨٦٧٣ عن عطاء بن-

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٥٤

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسي: فيما لو قذف زوجته بأن قال: يا زانية بنت زانية قال: «فاذا ثبت هذا، ووجب عليه الحدان معا فاقيم عليه حد الام، لا يوالى عليه الحد الآخر، بل ينتظر حتى يبرأ من الحد الأول، ثم يقام عليه الحد الآخر لأنه ربما أتلفه.» (١)

آراء المذاهب الاخرى

- ٢- الشافعي: «و لا يقام على رجل حدان وجبا عليه في مقام واحد و لكنه يحد احدهما حتى يبرأ ثم يحد الآخر.» (٢)
- ٣- ابو يوسف: «.. و من رفع و قد قذف رجلا حرا مسلما.. فان كملت له الثمانون ثم قذف آخر ضرب لذلك ثمانين اخرى بعد أن يجبس حتى يخف الضرب.» (٣)
- أقول: يشكل الحكم بالحبس في غير مورد النص لأنه عقوبة لم يثبت موجبها، و لذا لم أرمن أفتى به أحد من فقهاءنا، اللهم إلا ان يخشى فراره.
- ٤- السرخسي: «و اذا قذف السكران رجلا حبس حتى يصحو، ثم يحد للقذف و يجبس حتى يخف عنه الضرب، ثم يحد للسكر، لان حد القذف في معنى حق العباد، و سكره لا يمنع وجوب الحد عليه بقذفه، لأنه مع سكره مخاطب» (٤).
- ٥- و قال: «و اذا شرب الخمر في نهار رمضان، حدّ حد الخمر حتى يخف عنه الضرب ثم يعزر لإفطاره في شهر رمضان، لأن شرب الخمر يلزم للحد، و مهتك حرمة الشهر و الصوم يستوجب التعزير، و لكن الحد أقوى من التعزير، فيبتدأ باقامة الحد عليه ثم لا يوالى بينه و بين التعزير لكي لا يؤدي الى الإلتلاف.

ابى مروان عن ابيه- و عنه فتح الباري ٢٧: ٣٢٦- و مصنف عبد الرزاق ٧: ٣٨٢ ح ١٣٥٥٦ و ٩: ٢٣١ ح ١٧٠٤٢- السنن الكبرى ٨: ٣٢١- كنز العمال ٥: ٤٨٤ ح ١٣٦٨٨- المؤلف و المختلف ٣: ٢٤١.

(١). المبسوط ٥: ١٩٦.

(٢). الام ٨: ١٥٤.

(٣). الخراج: ١٦٦.

(٤). المبسوط ٢٤: ٣٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٥٥

و الأصل فيه حديث على رضى الله عنه: إنه اتى بالنجاشى الحارثى، قد شرب الخمر فحده ثم حبسه حتى اذا كان الغد اخرجه فضربه عشرين سوطا، و قال: هذا لجرأتك على الله و افطارك في شهر رمضان.» (١)

٦- علاء الدين الكاسانى: «اذا اجتمع القذف و الشرب و السكر و الزنى من غير احصان و السرقة بان قذف انسانا بالزنى.. ثم اتى به الى الإمام، بدأ الإمام بحد القذف فيضربه لأنه حق الله عز شأنه من وجه و ما سواه حقوق العباد على الخلوص فيقدم استيفاؤه ثم يستوفى حقوق الله تعالى لأنه يمكن استيفاؤها و ليس فى اقامة شىء منها اسقاط البواقى فلا يسقط، ثم اذا ضرب حد القذف يجبس حتى يبرأ من الضرب..» (٢)

الفصل الثالث الحبس للمنع من الزنى

الروايات

١- الفقيه: «روى الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع)، قال: جاء رجل الى رسول الله (ص) فقال: إن أمي لا تدفع يد لامس، قال:

فاحبسها، قال قد فعلت، قال: فامنع من يدخل عليها، قال: قد فعلت، قال: فقيدتها فانك لا تبرها بشيء أفضل من ان تمنعها من محارم الله عز و جل.» (٣)

أقول: و قد تفرد بنقلها الصدوق (قده) و الظاهر ان دلالتها تامة، فتكون من موارد الحبس للمنع من الحرام.

(١). المبسوط ٢٤: ٣٢.

(٢). بدائع الصنائع ٧: ٦٣.

(٣). الفقيه ٤: ٥١ ح ٦- و عنه الوسائل ١٨: ٤١٤ ح ١- روضة المتقين ١٠: ٢١٥- انظر تحفة الاشراف ١٣: ٢٥٨، عن النسائي.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٥٦

٢- النوادر: «صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان، قال حدثني عمار الساباطي، قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن المرأة الفاجرة يتزوجها الرجل، فقال لي:

و ما يمنعه؟ و لكن اذا فعل فليحصن بابه.» (١)

مر البحث عنها سندا و دلالة في فصل «الحبس للمنع عن المحرمات».

و من المذاهب الاخرى

١- ابن تيمية: «في امرأة مزوجة بزواج كامل و لها اولاد، فتعلقت بشخص من الأطراف، اقامت معه على الفجور فلما ظهر أمرها، سعت في مفارقة الزوج، فهل بقى حق على اولادها بعد هذا الفعل، و هل عليهم إثم في قطعها، و هل يجوز لمن تحقق ذلك منها قتلها سرا، و ان فعل ذلك غيره، يأتهم؟

الجواب: الحمد لله، الواجب على اولادها و عصبتها ان يمنعوها من المحرمات، فان لم تمتنع الآ بالحبس حبسوها، و ان احتاجت الى القيد قيدها، و ما ينبغي للولد أن يضرب امه، و أمّا برّها فليس لهم ان يمنعوها برّها، و لا يجوز لهم مقاطعتها بحيث تتمكن بذلك من السوء، بل يمنعوها بحسب قدرتهم، و ان احتاجت الى رزق و كسوة، رزقوها و كسوها، و لا يجوز لهم اقامة الحد عليها بقتل، و لا غيره، و عليهم الإثم في ذلك.» (٢)

الفصل الرابع حبس الزانى باخته

إشارة

لا خلاف عندنا في قتل الزانى بالمحرم، لكن وردت روايتان في الكافي و الفقيه:

- في الزانى بالاخت - بانه يضرب بالسيف فان عاش خلّد في السجن، قد يقال بتخصيص إطلاقا وجوب القتل، بهما، لكن مع ضعفهما لا قائل بمضمونهما من فقهاء الامامية (رضوان الله عليهم) فهما معرضة عنهما، نعم قد يستظهر ذلك من بداية الهداية،

(١). نوادر احمد بن عيسى: ١٣٣ ح ٣٤٢- و عنه المستدرک ١٨: ٧٣ ح ١.

(٢). الفتاوى الكبرى ٤: ٢٨٨ مسألة ٤١٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٥٧

و مجمع المسائل، و ان نص في الدرس على خلافه على ما في تقريراته و فيما يلي الروايتان، ثم كلمات الفقهاء:

الروايات

- ١- الكافي: «محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن بعض اصحابه، عن محمد بن عبد الله بن مهران، عن ذكره عن أبي عبد الله (ع) قال: سألته عن رجل وقع على اخته؟ قال: يضرب ضربةً بالسيف، قلت: فإنه يخلص؟ قال: يحبس ابداً حتى يموت.» «١»
و رواه الشيخ في التهذيب «٢» و الاستبصار ٣.
قال المجلسي: «ضعيف، و لم أر قائلاً بها بل المقطوع به في كلامهم القتل.» «٤»
- ٢- الفقيه: «روى صفوان بن مهران، عن عمرو بن السمط، عن علي بن الحسين عليهما السلام في الرجل يقع على اخته، قال: يضرب ضربةً بالسيف، بلغت منه ما بلغت، فإن عاش خلد في الحبس حتى يموت.» «٥»
قال المجلسي الأول بعد نقل الرواية: «في الحسن كالصحيح، و عامر بن السمط، مجهول.» «٦».
أقول: للصدوق طريقان الى صفوان:
الأول: محمد بن علي بن ماجيلويه، عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن احمد بن خالد، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن صفوان.
الثاني: عن أبيه رضي الله عنه، عن محمد بن يحيى العطار عن محمد بن احمد بن يحيى، عن موسى بن عمر، عن عبيد الله، عن الحجال، عن صفوان «٧».

(١). الكافي ٧: ١٩٠ ح ٣- و عنه الوسائل ١٨: ٣٨٥ ح ٤.

(٢) ٢ و ٣. التهذيب ١٠: ٢٣ ح ٧٠- الاستبصار ٤: ٢٠٨ ح ٥.

(٤). مرآة العقول ٢٣: ٢٨٩.

(٥). الفقيه ٣: ١٩ ح ١- و عنه روضة المتقين ٦: ٨٧ و الوسائل ١٨: ٣٨٧ ح ١٠- و فيه عامر بن السمط.

(٦). روضة المتقين ٦: ٨٧- و فيه عامر بن السمط.

(٧). الفقيه (المشيخة) ٤: ٢٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٥٨

قال السيد الخوئي - بعد نقل الطريقتين -: «و الطريق صحيح، كطريق الشيخ اليه، و ان كان فيه: ابن أبي جيد، لأنه ثقة على الأظهر.» «١»

آراء فقهاءنا

- ١- الشيخ الطوسي: «فاما من يجب عليه القتل على كل حال، سواء كان محصناً، أو غير محصن، حراً كان أو عبداً، مسلماً كان أو كافراً، شيخاً كان أو شاباً، و على كل حال، فهو كل من وطئ ذات محرم له اما أو بنتاً، أو اختاً أو بنتها أو بنت أخيه أو عمته، أو خالته، فانه يجب عليه القتل على كل حال.» «٢»
- ٢- سلاار بن عبد العزيز: «و كل من وطئ احدى المحارم قتل، اذا كان قد علم بالتحريم سواء كان بعقد أو غير عقد.» «٣»
- ٣- القاضي بن البراج: «أمياً ما يجب فيه القتل على كل حال، فهو وطؤ من وطأ ذات محرم منه، من أم، أو بنت، أو اخت أو ابنتها، أو

- بنت أخ، أو عمه، أو خاله، حرا كان أو عبدا، مسلما كان أو كافرا، شيئا كان أو شابا، محصنا كان أو غير محصن، او كان ذميا فرني بمسلمة، فانه يقتل على كل حال، وان أسلم» (٤).
- ٤- المحقق الحلبي: «اما القتل فيجب على من زنى بذات محرم كالأم و البنت و شبههما.. ولا يعتبر في هذه المواضع الإحصان بل يقتل على كل حال، شيئا كان أو شابا و يتساوى فيه الحر و العبد و المسلم و الكافر.» (٥)
- ٥- يحيى بن سعيد: «فان زنى باخته فضرب بالسيف ضربة فلم يمت، فروى: انه يحبس ابدا.» (٦)
- ٦- الشهيد الثاني: «لا خلاف في ثبوت القتل بالزنا بمن ذكر من ذوات المحرم

(١). معجم رجال الحديث ٩: ١٢٣ الرقم ٥٩٢٣.

(٢). النهاية: ٦٩٢.

(٣). المراسم: ٢٥١.

(٤). المهذب ٢: ٥١٩.

(٥). شرايع الإسلام ٤: ١٥٤.

(٦). الجامع للشرائع: ٥٤٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٥٩

النسيات.» (١)

- ٧- الشيخ الحر العاملي: «و من زنى بذات محرم يضرب ضربة بالسيف بالغة منه ما بلغت، فان عاش خلد في السجن حتى يموت.» (٢)
- ٨- السيد الطباطبائي: «.. يجب القتل على الزاني بالمحرمة عليه نسبا كالأم و البنت و الاخت.. بل ظاهر اكثرها الاكتفاء بالضربة الواحدة مطلقا أو في الرقية، و هي لا- تستلزم القتل كما في صريح بعضها، عن رجل وقع على اخته، قال يضرب ضربة بالسيف، قلت: فانه يخلص، قال: يحبس حتى يموت، و بمعناه آخر، و هو شيء لم يذكره احد ممن تقدم أو تأخر بل عبارتهم طافحة بذكر القتل الحاصل بضرب السيف و غيره» (٣).

- ٩- الشيخ محمد حسن النجفي: «قلت: بل قد سمعت معاهد الاجماع المحكية، و في النبوي المنجبر بما عرفت (من وقع على ذات محرم فاقتلوه) و قد سمعت ما في خبر جميل السابق- يضرب عنقه- القتل، بل لعله المراد أيضا من الضربة في الحسن الأول، و لو بقرينة ما تعرفه من النص و الفتوى على القتل في الزنا بغير ذات المحرم مع الاكراه، و ان ورد في بعض نصوصها الضربة أيضا بالسيف، فليس حينئذ إلا ما صرح به في ما سمعت من التخليد في السجن مع فرض الخلاص، و لا ريب في قصوره عن معارضة ما عرفت من وجوه، بل هو شاذ بالنسبة الى ذلك.» (٤)

١٠- الامام الخميني: «للحد اقسام، الأول القتل، فيجب على من زنى بذات محرم للنسب كالأم و البنت و الاخت و شبهها.» (٥)

- ١١- السيد الخوئي: «من زنى بذات محرم له كالأم و البنت و الاخت و ما شاكل ذلك، يقتل بالضرب بالسيف في رقبته.. و قال حول الروايتين التي فيهما الحبس: اما

(١). مسالك الافهام ١٤: ٣٦٠.

(٢). بداية الهداية ٢: ٤٥٩.

(٣). رياض المسائل ١٦: ٤٧٣- انظر: تحرير الاحكام ٢: ٢٢٢ و كشف اللثام ٢: ٢١٨.

(٤). جواهر الكلام ٤١: ٣١١.

(٥). تحرير الوسيلة ٢: ٤١٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٦٠

رواية محمد بن عبد الله بن مهران.. و رواية عامر بن السمط.. فلم نجد قائلًا بمضمونهما، على أن الرواية الأولى مرسله من جهتين، و محمد بن مهران غال كذاب، و عامر بن السمط في الرواية الثانية لم تثبت وثاقته، على أن في نسخة الفقيه المروى عنها الرواية: عمرو بن السمط و هو مهمل، فالروايتان لا يمكن الاعتماد عليهما. «١»

١٢- السيد الكلبيكاني في جواب من مسألة عن موارد الحبس في الإسلام: «عن علي بن الحسين عليهما السلام في الرجل يقع على اخته، قال: يضرب بالسيف» «... ٢»

و قال في تقريراته: «.. و المستفاد من بعض هذه النصوص ان المراد من ضرب الرقبة عبارة عن قطعها كما هو المأمور به في قوله تعالى: «فصرب الرقاب» و هي معتبرة سندا، بل ان ضرب الرقبة أو العنق ظاهر في القطع و القتل بهذه الكيفية، بل عن بعضهم: ان الضرب في العنق هو القتل عادة، بل قد صرح الامام عليه السلام بذلك، ففي خبر في حد اللواط: «ثم ضرب بالسيف ضربه أخذ السيف منه ما أخذ، فقلت له:

هو القتل؟ قال: هو ذاك.» و يؤيد ذلك النبوي: «من وقع على ذات محرم فاقتلوه.»

و بالجملة: فالحكم هو القتل بهذه الكيفية الخاصة، و اما ما يدل على خلاف ذلك من الأخبار هما: ١- محمد بن عبد الله بن مهران عمن ذكره، عن أبي عبد الله. ٢- عامر بن السمط عن علي بن الحسين (ع) فلم يعمل بهما أحد من الأصحاب، كما في مرآة العقول، و بهذا يسقطان من الاعتبار لو تم سندهما «٣».

١٣- الشيخ الوالد: «كأن المسألة في ذات المحارم متفق عليها، بأن الزاني بهن يقتل، انما البحث في إلحاق بعض المحارم مثل أم الزوجة و بنتها.» «٤»

أقول: و الحاصل ان دليل القول بالقتل الشهرة، أو الإجماع المحكى، و دليل القول بالضربة الواحدة بالسيف و الحبس بعدها ان لم تقتله، الروايتان و يساعد عليه ان صفوانا من اصحاب الاجماع، و الاحتياط في الحدود و درؤها بالشبهات، لكن لا قائل

(١). مباني تكملة المنهاج ١: ١٨٩ مسألة ١٥١.

(٢). مجمع المسائل ٣: ٢١٠.

(٣). تقارير اباحت السيد الكلبيكاني، بقلم السيد على الميلاني. و الآية في سورة محمد: ٤.

(٤). ذخيرة الصالحين ٨: ٣٩ (مخطوط).

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٦١

به، مع ضعف الروايتين و وجود المعارض.

الفصل الخامس حبس الزانية

إشارة

كان- في بداية الإسلام- عقوبة الزانية- الشيب على قول، و مطلقا على قول آخر- هو الحبس و الى ذلك تشير الآية الكريمة- فامسكوهن في البيوت- ثم بعد ذلك نسخت بآية الحدود المفصلة.

و هذا هو المشهور من كلمات المفسرين و الفقهاء.

و لكن بعض اعظم العصر نفى نسخ الآية، و ان الظاهر من الآية ان امساك المرأة في البيت انما هو لتعجيزها عن ارتكاب الفاحشة مرة ثانية فهذا من قبيل دفع المنكر و قد ثبت وجوبه بلا إشكال في الامور المهمة بل في مطلق المنكرات على رأى البعض و عليه فهذا الحكم لا زال ثابتا.
و إليك الآية الكريمة ثم كلمات المفسرين و آراء الفقهاء في ذلك.

الآيات و الروايات

قال تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ، فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا.﴾ (١)

١- الوسائل: «عن اسماعيل بن جابر، عن أبي عبد الله (ع) عن آبائه، عن أمير المؤمنين في حديث الناسخ و المنسوخ قال: فكان من شريعته في الجاهلية، أن المرأة اذا زنت حبست في بيت و اقيم بأودها حتى يأتيها الموت، و اذا زنى الرجل نفوه عن مجالسهم و شتموه و آذوه و غيره و لم يكونوا يعرفون غير هذا، قال الله تعالى في أول الإسلام:

(١). النساء: ١٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٦٢

﴿وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرَضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ فلما كثر المسلمون و قوى الإسلام و استوحشوا أمور الجاهلية انزل الله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (١) فنسخت هذه، آية الحبس و الأذى. (٢)

٢- البيهقي: «اخبرنا ابو الحسن على بن محمد المقرئ، حدثنا الحسن بن محمد بن إسحاق، حدثنا يوسف بن يعقوب القاضي، حدثنا محمد بن منهل، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا يونس عن الحسن في هذه الآية: «وَاللَّاتِي..» قال: كان أول حدود النساء كنَّ يحبس في بيوت لهن حتى نزلت الآية التي في النور: الزَّانِيَةُ (٣) وَ الزَّانِي (٤)».

آراء المفسرين

١- علي بن ابراهيم القمي: «.. فانه في الجاهلية كان اذا زنى الرجل (يؤذى) و المرأة كانت تحبس في بيت الى ان تموت، ثم نسخ بقوله: الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي (٥)».

٢- محمد بن مسعود العياشي: «عن الصادق (ع) في تفسير الآية- هي منسوخة، و السبيل هو الحدود، و عنه: انه سئل عن هذه الآية «وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ» قال:

هذه منسوخة، قيل كيف كانت؟ قال: كانت المرأة إذا فجرت فقام عليها اربعة شهود، ادخلت بيتا و لم تحدت و لم تكلم و لم تجالس، و اوتيت بطعامها و شرابها حتى تموت، أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، قال: جعل السبيل، الجلد و الرجم و الإمساك في البيوت، قال: قوله: وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ؟ قال: يعني البكر اذا أتت الفاحشة التي أتتها هذه الشيب «فَأَذُوهُمَا» قال تحبس، فان تابا..» (٦).

٣- العلامة الطبرسي: «فَأَمْسِكُوهُنَّ: أى فاحبسوهن في البيوت حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ

- (١). النور: ٢.
- (٢). وسائل الشيعة ١٨: ٣٥١ ح ١٩- نقلا عن رسالة (المحكم و المتشابه): ٨ بتفاوت- و تفسير القمي ١: ١٣٣. البحار ٧٦: ٥٩ ح ٥٦.
- (٣). النور: ٢.
- (٤). سنن البيهقي ٨: ٢١٠-. المعجم الكبير ١١: ٨٧ ح ١١١٣٤ عن ابن عباس.
- (٥). تفسير القمي ١: ١٣٣. مجمع الزوائد ٦: ٢٤٣.
- (٦). تفسير العياشي ١: ٢٢٨ ح ٦١- و عنه تفسير الصافي ١: ٣٣٩ و البرهان ١: ٣٥٣.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٤٣
- المُوتُ: أى يدر كهن الموت، فيمتن في البيوت، و كان في مبدأ الإسلام، اذا فجرت المرأة، و قام عليها اربعة شهود، حبست في البيت ابدأ حتى تموت، ثم نسخ ذلك بالرجم في المحصنين، و الجلد في البكرين. «١»
- ٤- الفاضل المقداد: «هنا فوائد تتبعها احكام:
- ١- قيل المراد بالفاحشة المساحقة، و الأ-كثر ان المراد الزنا، فعلى هذا قيل: المراد المحصنة و هى المراد بالثيب (بالنساء خ ل) لأنه اضافهن اضافة زوجية، اذ لو أراد غير الزوجات لقال: من النساء.
- ٢- فامسكوهن في البيوت: قيل المراد صيانتهم عن مثل فعلهن، و الإمساك كناية عنه، و الأكثر أنه على وجه الحد على الزنا، و كان ذلك في أول الإسلام، ثم نسخ بآية الجلد. و قوله: «حتى يتوفهن الموت» أى: ملك الموت، حذف المضاف للعلم به، بقرينة استحالة استناد التوفى الي الموت لكونهما بمعنى واحد.
- ٣- «أَوْ يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا» قيل: السبيل النكاح المغنى من السفاح، و هذا لا يتم على تقدير ارادة المحصنات، و قيل: السبيل الحكم الناسخ و لهذا لما نزلت آية الجلد، قال النبي (ص): «قد جعل الله لهن سبيلا، و احتمال كونه التوبة لا دليل عليه، لكنه محتمل و جعل حينئذ كناية عن التوفيق» «٢».
- ٥- الفيض الكاشاني: «فامسكوهن» فاحبسوهن.. هذه الآية و التى بعدها منسوختان بآية الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي. «٣»
- ٦- السيد الطباطبائي: «و الفاحشة من الفحش و هو الشناعة فهى الطريقة الشنيعة و قد شاع استعمالها في الزنا، و قد اطلقت في القرآن على اللواط، أو عليه و على السحق معا في قوله تعالى: «انكم لتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين» «٤» و الظاهر ان المراد بها هاهنا الزنا على ما ذكره جمهور المفسرين و رووا ان النبي (ص) ذكر عند

(١). مجمع البيان ٣: ٢١.

(٢). كنز العرفان ٢: ٣٣٨.

(٣). تفسير الصافي ١: ٣٩٨.

(٤). العنكبوت: ٢٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٤٤

نزول آية الجلد: ان الجلد هو السبيل الذى جعله الله لهن اذا زنين، و يشهد بذلك ظهور الآية في أن هذا الحكم سينسخ حيث يقول تعالى أَوْ يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، و لم ينقل انه السحق نسخ حده بشيء آخر و لا ان هذا الحد اجرى على أحد من اللاتي يأتيه.

قوله تعالى: «فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ»: رتب الامساك و هو الحبس المخلد على الشهادة لا على أصل تحقق الفاحشة، و إن علم به اذا لم يشهد عليه الشهود، و هو من منن الله سبحانه على الامة من حيث السماح و الاغماض.

و الحكم هو الحبس الدائم بقرينة الغاية المذكورة في الكلام، أعنى قوله: «حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ» غير انه لم يعبر عنه بالحبس و

السجن، بل بالامساك لهن في البيوت، و هذا أيضا من واضح التسهيل و السماح بالاغماض.

و قوله: حتى يتوفاهن الموت، أو يجعل الله لهن سبيلا، أى طريقا الى التخلص من الإمساك الدائم و النجاة منه. «١» و قال: «و فى التريديد إشعار بأن من المرجو ان ينسخ هذا الحكم و هكذا كان، فان حكم الجلد نسخه، فان من الضرورى ان الحكم الجارى على الزانيات فى أواخر عهد النبى (ص) و المعمول به بعده بين المسلمين هو الجلد، دون الامساك فى البيوت، فالآية على تقدير دلالتها على حكم الزانيات منسوخة بآية الجلد، و السبيل المذكور فيها هو الجلد بلا ريب.» «٢»

٧- السيد الخوئى: «.. و الحق انه لا نسخ فى الآيتين جميعا و بيان ذلك: ان المراد من لفظ الفاحشة ما تزايد قبحه و تفاحش، و ذلك قد يكون بين امرأتين فيكون مساحقة، و قد يكون بين ذكرين فيكون لواط، و قد يكون بين ذكر و انثى فيكون زنى، و لا ظهور للفظ الفاحشة فى خصوص الزنا لا وضعا و لا انصرافا، ثم ان الالتزام بالنسخ فى الآية الأولى يتوقف أولا: على ان الإمساك فى البيوت حد لارتكاب الفاحشة.

ثانيا: على ان يكون المراد من جعل السبيل هو ثبوت الرجم و الجلد و كلا هذين الأمرين لا يمكن اثباته، فان الظاهر من الآية المباركة أن امساك المرأة فى البيت انما هو لتعجيزها عن ارتكاب الفاحشة مرة ثانية و هذا من قبيل دفع المنكر، و قد ثبت وجوبه

(١). تفسير الميزان ٤: ٢٤٨.

(٢). تفسير الميزان ٤: ٢٥٠.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٢٦٥

بلا اشكال فى الأمور المهمة كالأعراض و النفوس، و الامور الخطيرة، بل فى مطلق المنكرات على قول بعض، كما ان الظاهر من جعل السبيل للمرأة التى ارتكبت الفاحشة هو جعل طريق لها تتخلص به من العذاب، فكيف يكون منه الجلد و الرجم، و هل ترضى المرأة العاقلة الممسكة فى البيت مرفهة الحال ان ترجم و تجلد و كيف يكون الجلد أو الرجم سبيلا لها و اذا كان ذلك سبيلا لها فما هو السبيل عليها؟.

و على ما تقدم: فقد يكون المراد من الفاحشة خصوص المساحقة، كما ان المراد بها فى الآية الثانية خصوص اللواط: - و سنيين ذلك..- و قد يكون المراد منها ما هو أعم من المساحقة و الزنا، و على كلا هذين الاحتمالين يكون الحكم وجوب امساك المرأة التى ارتكبت الفاحشة فى البيت حتى يفرج الله عنها، فيجيز لها الخروج اما للتوبة الصادقة التى يؤمن معها من ارتكاب الفاحشة مرة ثانية و اما لسقوط المرأة عن قابلية ارتكاب الفاحشة لكبر سنها و نحوه و اما بميلها الى الزواج و تزوجها برجل يتحفظ عليها، و اما بغير ذلك من الأسباب التى يؤمن معها من ارتكاب الفاحشة، و هذا الحكم باق مستمر، و اما الجلد أو الرجم فهو حكم آخر شرع لتأديب مرتكبي الفاحشة، و هو أجنبي عن الحكم الأول، فلا معنى لكونه ناسخا له، و بتعبير آخر: - إن الحكم الأول شرع للحفاظ عن الوقوع فى الفاحشة مرة اخرى، و الحكم الثانى شرع لتأديب على الجريمة الأولى، و صونا لباقي النساء عن ارتكاب مثلها فلا تنافى بين الحكمين لينسخ الأول بالثانى نعم اذا ماتت المرأة بالرجم أو الجلد ارتفع وجوب الامساك فى البيت لحصول غايته، و فيما سوى ذلك فالحكم باق ما لم يجعل الله لها سبيلا.

و جملة القول: ان المتأمل فى معنى الآية لا يجد فيها ما يوهم النسخ سواء فى ذلك تأخر آية الجلد عنها و تقدمها عليها. «١»
أقول: لا شك فى ان عقوبة الزانى هو الجلد أو الرجم و أن العمل بالآية- الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي- و لكن البحث فى انه هل للنسخ كما عليه الاكثر، أم لكون الحكم موقتا من الأول، أو ان الامساك لأجل التحفظ عن الوقوع فى الفاحشة مرة ثانية، و على

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٦٦

الثالث، فيكون من موارد الحبس للمنع عن المحرمات، و على الثاني و الأول فيخرج عن كونه شاهدا و موردا للحبس في الإسلام، بل لا يكون دليلا على مشروعية الحبس أيضا خلافا لما توهمه البعض.

آراء المذاهب الأخرى

٨- الفخر الرازي: «انه تعالى خص الحبس في البيت بالمرأة و خص الإيذاء بالرجل و السبب فيه أن المرأة أئما تقع في الزنا عند الخروج و البروز فاذا حبست في البيت انقطعت مادة هذه المعصية، و أما الرجل، فانه لا يمكن حبسه في البيت لأنه يحتاج الى الخروج في اصلاح معاشه و ترتيب مهماته و اكتساب قوت عياله، فلا جرم جعلت عقوبة المرأة الزانية الحبس في البيت و جعلت عقوبة الرجل الزانى ان يؤذى، فاذا تاب ترك ايذائه و يحتمل أيضا ان يقال: ان الايذاء كان مشتركا بين الرجل و المرأة، و الحبس كان من خواص المرأة، فاذا تابا ازيل الايذاء عنهما و بقي الحبس على المرأة، و هذا أحسن الوجوه المذكورة» «... ١»

٩- الصابوني: «كانت عقوبة الزنى في صدر الإسلام عقوبة خفيفة مؤقتة لأن الناس كانوا حديثي عهد بحياة الجاهلية، و من سنة الله جل و علا في تشريع الأحكام ان يسير بالأمة في طريق التدرج ليكون انجح في العلاج و احكم في التطبيق و أسهل على النفوس لتقبل شريعته الله عن رضى و اطمينان- كما رأينا ذلك في تحريم الخمر و الربا و غيرهما من الأحكام الشرعية، و قد كانت العقوبة في صدر الإسلام هي ما قصه الله علينا في سورة النساء في قوله جل شأنه «و اللاتى..» فكانت عقوبة المرأة الحبس في البيت و عدم الإذن لها بالخروج منه، و عقوبة الرجل- التأنيب و التوبيخ- بالقول و الكلام، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى: الزانية. و يظهر ان هذه العقوبة كانت اول الإسلام من قبيل التعزير لا من قبيل الحد بدليل التوقيت الذى اشارت اليه الآية الكريمة- حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا- و قد استبدلت هذه العقوبة بعقوبة

(١). التفسير الكبير ٩: ٢٣٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٦٧

أشد هي الجلد للبكر و الرجم للزاني المحصن و انتهى ذلك الحكم الموقت الى تلك العقوبة الرادعة الزاجرة.» «١».

آراء فقهاءنا

١- سعيد بن هبة الراوندى: «شرع الله تعالى في بدو الإسلام اذا زنت الثيب ان تحبس حتى تموت، و البكر ان تؤذى و توبخ حتى تتوب، ثم نسخ هذا الحكم فأوجب على الثيب الرجم و على البكر جلد مائة.» «٢»

٢- العلامة الحلبي: «كان الحد في ابتداء الإسلام للثيب الحبس حتى تموت و للبكر أن يوبخ عليه و يؤذى بالكلام حتى يتوب ثم نسخ برجم الثيب و جلد البكر.» «٣»

٣- الشهيد الثاني: «و اعلم أن الزنا من المحرمات ... و قد كان الواجب به في صدر الإسلام الحبس و الايذاء على ما قال الله تعالى: وَ اللَّاتِي يَأْتِينَ.. و ظاهر الآيات ان الحبس كان في حق النساء، و الإيذاء في حق الرجال ثم استقر الأمر على الحدود المفصلة.» «٤»

آراء المذاهب الأخرى

٤- السرخسى: «و انه- أى الحبس- عقوبة مشروعة، و لهذا كان حدا في الزنا في ابتداء الإسلام.» «٥»

- ٥- ابن حزم: «قوله فامسكوهن: منسوخ باجماع الأمة» «٦».
- ٦- البيهقي: «قال الشافعي: فكان هذا أول عقوبة الزانيين في الدنيا الحبس»

(١). روائع البيان ٢: ٢٠.

(٢). فقه القرآن ٢: ٣٦٧.

(٣). تحرير الاحكام ٢: ٢٢٢.

(٤). مسالك الافهام ١٤: ٣٢٥.

(٥). المبسوط ٢٠: ٨٩.

(٦). المحلى ١١: ١٣٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٦٨
و الأذى ثم نسخ الله الحبس و الأذى في كتابه «الزانية و الزانى» «١».

الفصل السادس حبس الزانى غير المحصن

إشارة

لا كلام في ان الزانى غير المحصن يضرب مائة و يغرب سنة، و لكن هل يحبس بعد ذلك؟
فقد وردت رواية في مسند زيد: بحبسه، كما ان ابا حنيفة يرى ذلك، ان شاء الامام و ان شاء غرّب.
هذا: و لم أجد من فقهاءنا- رضوان الله عليهم- من أفتى بالحبس، و لكن يظهر من المدونة و التفريع: الجمع بين الحبس و التغريب.

الروايات

١- مسند زيد: «حدثني زيد بن على، عن أبيه، عن جده، عن على بن ابي رضى الله عنهم، قال: قال رسول الله (ص): الثيب بالثيب، جلد مائة و الرجم، و البكر بالبكر جلد مائة و الحبس سنة.» «٢»

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسى: «البكر عبارة عن غير المحصن، فإذا زنى البكر جلد مائة و غرّب عاما كل واحد منهما حد، ان كان ذكرا.. و قال ابو حنيفة: الحد هو الجلد فقط، و التغريب ليس بحد و انما هو تعزير الى اجتهاد الإمام و ليس بمقدر، فان رأى الحبس فعل و ان رأى التغريب الى بلد آخر فعل، من غير تقدير، و سواء كان ذكرا أو

(١). السنن الكبرى ٨: ٢١٠.

(٢). مسند زيد: ٢٩٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٦٩

انثى» «١».

آراء المذاهب الاخرى

٢- المدونة: «قلت: أ رأيت: البكرين اذا زنيا هل ينفيان جميعا، الجارية و الفتى فى قول مالك، أم لا نفى على النساء فى قول مالك؟ و هل يفرق بينهما فى النفى فى الموضع الذى ينفيان اليه فى قول مالك أم لا؟ قال: قال مالك: لا نفى على النساء و لا على العبيد و لا تغريب، قلت: فهل يسجن الفتى فى الموضع الذى ينفى اليه فى قول مالك؟ قال: نعم يسجن و لو لا انه يسجن لذهب فى البلاد، قال: و قال مالك: لا ينفى إلّا زان أو محارب و يسجنان جميعا فى الموضع الذى ينفيان اليه، يحبس الزانى سنه و..»

المحارب حتى تعرف له توبة.» «٢»

٣- ابن الجلاب: «وحد الزانى الحر البكر مائة جلده و تغريب عام، و هو نفىه الى بلد غير بلده و حبسه فيه سنه، و لا تغريب على عبد، و لا امرأة.» «٣»

٤- الشوكانى: «و ظاهر الأحاديث المذكورة فى الباب، ان التغريب هو نفى الزانى عن محله سنه.. و حكى فى البحر عن على و زيد بن على و الصادق و الناصر فى احد قوليه: ان التغريب هو حبس سنه.» «٤»

أقول: لم أجد احدا من فقهاءنا أفتى بحبس الزانى غير المحصن بعد جلده و تغريبه، إلّا ان يكون الحبس من معانى التغريب و النفى كما عن السيد ابن زهرة فى الغنية. أما السنه فكثير منهم يرى الحبس كما أشرنا الى بعضهم.

(١). الخلاف ٥: ٣٦٨ مسألة ٣- انظر: شرايع الإسلام ٤٢: ١٥٥- المختلف: ٩: ١٥٠ المسألة ٩- رياض المسائل ٢: ٤٦٧- جواهر الكلام ٤١: ٣٢٣.

(٢). المدونة الكبرى ٦: ٢٣٧.

(٣). التفریح ٢: ٢٢٢ فصل ٩٢٤.

(٤). نيل الاوطار ٧: ٩٠.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٢٧٠

الفصل السابع حبس الممسك على الزنى

قال الشافعى: «أ رأيتم رجلا حبس امرأة لرجل حتى زنى أ يحدان جميعا أو يحد الذى فعل الفعل فان كانا محصنين أ يرجمان جميعا... الى ان قال: لا يحد إلّا الفاعل، و لا يقتل إلّا القاتل، و لكن على الآخر التعزير و الحبس.» «١»

أقول: لم أجد من تعرض لهذا الفرع من فقهاءنا، و لا من فقهاء السنه غير الشافعى، و لم أجد فيه رواية، و لعل وجهه عنده ان للحاكم الشرعى ان يعزر على المحرمات مطلقا، و هو يشمل الحبس، و لكن قد يشكل ذلك بعطفه الحبس على التعزير. أو يقال بقياسه على الممسك للقتل، و هو و ان كان صحيحا على مباحثهم، و لكنه مردود عندنا صغرى و كبرى.

الفصل الثامن حبس القواد

إشارة

وردت رواية مرسله بحبس القواد، و لكن المشهور بين الإمامية- بل المجمع عليه عندهم- هو التعزير بخمس و سبعين سوطا و النفى

من بلده- اما في المرة الأولى أو الثانية على الخلاف- و به نصوص، و لم أر من أفتى فيه بالحبس من فقهاء الامامية.
اما من السنة: فقال ابن تيمية في القواعد: الحبس أو النقل عن الحرائر أو غير ذلك مما يراه الحاكم مصلحة، و إليك النصوص و كلمات الفقهاء.

(١). الام ٧: ٣٣١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٧١

الروايات

- ١- فقه الرضا «١»: «و ان قامت بينة على قواد جلد خمسة و سبعين، و نفى عن المصر الذي هو فيه، و روى ان النفي هو الحبس سنة أو يتوب.» «٢»
- ٢- الكافي: «علي، عن أبيه، عن محمد بن سليمان، عن عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبي عبد الله (ع): أخبرني عن القواد ما حده؟ قال: لا حدّ على القواد أليس أنّما يعطى الأجر على أن يقود؟ قلت: جعلت فداك انما يجمع بين الذكر و الانثى حراما، قال: ذاك المؤلف بين الذكر و الانثى حراما؟ فقلت: هو ذاك جعلت فداك، قال: يضرب ثلاثة ارباع حد الزانى - خمسة و سبعين سوطا- و ينفى من المصر الذي هو فيه..» «٣»

آراء فقهاءنا

- ١- الشيخ المفيد: «من قامت عليه البينة بالجمع بين النساء و الرجال أو الرجال و الغلمان للفجور كان على السلطان ان يجلده خمسا و سبعين جلدة و يحلق رأسه و يشهره في البلد الذي يفعل ذلك فيه.. فان عاد المجلود على ذلك بعد العقاب عليه جلد كما جلد أول مرة»

(١). الآراء حول هذا الكتاب اربعة:

- ١- صحة انتسابه الى الامام الرضا (ع) و أنّه من منشأه، و هو رأى المجلسى و والده و السيّد بحر العلوم و الفاضل الهندي و المحدث البحرانى و صاحب الرياض و الوحيد البهبهاني.
- ٢- ان مؤلفه مجهول: و هو رأى الحر العاملى و تحفة الأبرار و الفصول و روضات الجنات و السيّد الخوئي قال: «ان الفقه الرضوى ضعيف جدا بل من المحتمل انه تأليف احد العلماء.»
- ٣- انه رسالة على بن موسى بن بابويه القمى الى ولده، و ذهب اليه صاحب رياض العلماء، و ينقل هذا الرأى عن شيخه الاستاذ و السيّد حسين القزوينى.
- ٤- أنّه كتاب- التكليف- لمحمد بن على الشلمغانى، و هو رأى السيّد حسن الصدر، و أُلّف في ذلك رسالة سماها: «فصل القضاء في الكتاب المشتهر بفقه الرضا.»

خاتمة مستدرک الوسائل ١: ٢٣٠- المكاسب (ط الجديدة) ١: ٥١- المعتمد ٢: ١٧٠.

(٢). فقه الرضا (عليه السلام): ٣١ ب ٥٧- و عنه المستدرک ١٨: ٨٧ ح ١- البحار ٧٩: ١١٦ ح ١٢.

(٣). الكافي ٧: ٢٦١ ح ١٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٧٢

و نفى عن المصر الذي هو فيه الى غيره.» (١)

٢- السيد المرتضى: «و مما انفردت به الامامية القول بأن من قامت عليه البيئة بالجمع بين النساء و الرجال أو الرجال و الغلمان للفجور، و جب ان يجلد خمسا و سبعين جلدة و يحلق رأسه و يشهر في البلد الذي يفعل ذلك فيه.» (٢)

٣- الشيخ الطوسي: «الجامع بين النساء و الرجال و الغلمان للفجور، اذا شهد عليه شاهدان، أو أقر على نفسه بذلك، يجب عليه ثلاثة ارباع حد الزاني خمسة و سبعون جلدة، و يحلق رأسه و يشهر في البلد، ثم ينفي عن البلد الذي فعل ذلك الى غيره من الأمصار، و المرأة اذا فعلت ذلك، فعل بها ما يفعل بالرجل من الجلد، و لا تشهر و لا تحلق رأسها، و لا تنفي عن البلد الذي فعلت فيه ما فعلت كما يفعل ذلك بالرجال.» (٣)

٤- ابو الصلاح الحلبي: «.. فيه جلد خمسة و سبعين سوطا و يحلق رأس الرجل و يشهر في المصر.» (٤)

٥- سلاار بن عبد العزيز: «.. يجلد القواد خمسا و سبعين سوطا، ثم هو على ضربين رجل و امرأة، فالرجل يحلق رأسه مع الحد و يشهر و المرأة تجلد حسب، ثم لا يخلو: اما ان يعودوا أو لا يعودوا، فان عادوا، نفوا من المصر بعد فعل ما استحقوه.» (٥)
أقول: ان المجمع عليه عند الإمامية ان يجلد خمسة و سبعين جلدة مضافا الى رواية عبد الله بن سنان المتقدمه و المشهور: ان يشهر في البلد و ينفي عنه في المرة الأولى كما في النهاية أو الثانية كما عن المفيد، و لم اجد من أفتى بالحبس، لعله نظرا للإرسال، و الكلام في فقه الرضا، نعم لو قلنا بان المراد بالنفي هو الحبس، او انه يحبس في البلد المنفى، لكان للقول بالحبس مجال..

(١). المقنعة: ٧٩١.

(٢). الانتصار: ٢٥٤.

(٣). النهاية: ٧١٠.

(٤). الكافي في الفقه: ٤١٠.

(٥). المراسم: ٢٥٧- انظر المهذب ٢: ٥٣٤- الوسيلة لابن حمزة: ٤١٤- غنية النزوع ٤٢٦ شرايع الإسلام ٤: ١٦٢- الجامع للشرائع: ٥٥٧- رياض المسائل ١٦: ٢٨- جواهر الكلام ٤١: ٤٠١- مباني تكملة المنهاج ١: ٢٥٠- ذخيرة الصالحين ٨: ٤٧ (مخطوط)- مهذب الاحكام ٢٧: ٢٩١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٧٣

ثم لو لم يقم على المسألة اجماع و شهرة، لكان للبحث فيه مجال، اذ في سند رواية ابن سنان، محمد بن سليمان البصرى أو النصرى أو المصرى الديلمي و هو غال لا يعمل بما تفرد به و ان كان من رجال ابن قولويه و انه شهد على توثيقه، و لكن هذه الشهادة معارضة بتضعيف النجاشى و الشيخ، المؤيد بتضعيف ابن الغضائرى (١)، و حينئذ قد يقال: بأن الإجماع حينئذ مدركى، كما ان الشهرة غير جابرة لضعف السند، لكن مع ذلك يعزر بما دون الحد، من باب الحبس و التعزير على فعل المحرمات.

آراء المذاهب الاخرى

٦- ابن تيمية: «فى امرأة قواده تجمع الرجال و النساء و قد ضربت و حبست، ثم عادت تفعل ذلك و قد لحق الجيران الضرر بها، فهل لولى الأمر نقلها من بينهم أم لا؟»

الجواب: نعم لولى الأمر كصاحب الشرطة ان يصرف ضررها بما يراه مصلحةً اما بحبسها، و اما بنقلها عن الحرائر، و اما بغير ذلك مما يرى فيه المصلحة و قد كان عمر بن الخطاب يأمر العزّاب أن تسكن بين المتأهلين، و ان لا يسكن المتأهل بين العزّاب، و هكذا فعل

المهاجرون لما قدموا المدينة على عهد النبي (ص)، و نفوا شابا خافوا الفتنة به، من المدينة الى البصرة، و قد ثبت في الصحيحين ان النبي نفى المخنثين، و أمر بنفيهم من البيوت خشية ان يفسدوا النساء، فالقوادة شر من هؤلاء، و الله يعذبها مع اصحابها. «٢»

مدة النفي

قال المحقق المحلي: «قوله: و يشهر القواد في البلد ثم ينفي عن البلد الذي فعل ذلك فيه الى غيره من الأمصار، و هل للنفي مدة أم لا؟»

الجواب: ليس للنفي هنا مدة مقدرة و لكن ذلك بحسب ما يراه الإمام لأن الشرع

(١). انظر معجم رجال الحديث ١٦: ١٢٦.

(٢). الفتاوى الكبرى ٤: ٢٩٩ مسألة ٤٣٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٧٤

خال من التقدير، فيكون موكولا الى نظر الامام لأنه منصوب للمصلحة. «١»

أقول: و سيأتي البحث عنه بالتفصيل في كتابنا «موارد النفي و التغريب» ان شاء الله.

الفصل التاسع هل يجس في اللواط؟

إشارة

حد اللواط عند الامامية القتل للفاعل و المفعول به، و دليلهم عليه النصوص و الاجماع، اما النصوص فسيأتي الاشارة اليها و اما الاجماع: فادعاه السيد ابو المكارم ابن زهرة في الغنية، و السيد المرتضى في الانتصار، لكن السنة: فيرى بعضهم فيه التعزير و الحبس المؤبد، كما عن القرشي في معالم القربة.

الروايات

١- الكافي: «على بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن مالك بن عطية، عن أبي عبد الله (ع) في حديث: ان أمير المؤمنين (ع) قال لرجل اقرّ عنده باللواط اربعا: يا هذا ان رسول الله (ص) حكم في مثلك بثلاثة احكام فاختر أيهنّ شئت، قال: و ما هن يا أمير المؤمنين؟ قال: ضربة بالسيف في عنقك بالغمة ما بلغت، أو اهداء من جبل مشدود اليدين و الرجلين، أو احراق بالنار..» «٢»

٢- التهذيب: «محمد بن علي بن محبوب، عن بنان بن محمد، عن العباس غلام لأبي الحسن الرضا (ع) يعرف بغلام ابن شراعه عن الحسن بن الربيع، عن سيف التمار، عن أبي عبد الله (ع) قال: اتى علي بن أبي طالب (ع) برجل معه غلام يأتيه، و قامت عليهما بذلك البينة، فقال: يا قنبر النطع و السيف ثم أمر بالرجل فوضع على وجهه، و وضع الغلام على وجهه ثم أمر بهما، فضربهما بالسيف حتى قدّهما بالسيف جميعا.» «٣»

(١). نكت النهاية ٣: ٣١٤.

(٢). الكافي ٧: ٢٠١ ح ١- و عنه الوسائل ١٨: ٤١٩ ح ١.

(٣). التهذيب ١٠: ٥٤ ح ٨- و عنه الوسائل ١٨: ٤١٩ ح ٢ و قال: هذا محمول على بلوغ الغلام- انظر المستدرک موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٧٥

آراء فقهاءنا

- ١- الشيخ الصدوق: «و اعلم أن عقوبة من لاط بغلام، ان يحرق بالنار، أو يهدم عليه حائط، أو يضرب ضربة بالسيف» «١».
- ٢- الشيخ المفيد: «و اللواط هو الفجور بالذکران و هو على ضربين: احدهما ايقاع الفعل فيما سوى الدبر من الفخذين ففيه جلد مائة للفاعل و المفعول به اذا كانا عاقلين بالغين و لا يراعى في جلدتهما عدم الإحصان، و لا وجوده، كما يراعى ذلك في الزنى، بل حدّهما الجلد على هذا الفعل دون ما سواه، و الثانى: الايلاج في الدبر ففيه القتل سواء كان المتفاعلان على الاحصان أو على غير الاحصان.» «٢»
- ٣- الشيخ الطوسى: «و من ثبت عليه حكم اللواط بفعله الايقاب، كان حده إما ان يدهده من جبل أو حائط عال، أو يرمى عليه جدار، أو يضرب رقبتة أو يرحمه الامام و الناس، أو يحرقه بالنار، و الامام مخير في ذلك، ايها رأى من ذلك صلاحا فعله. و اذا اقام عليه الحد بغير الاحراق، جاز له أيضا احراقه بعد ذلك تغليظا و تهييبا للعقوبة و تعظيما لها، و له الأ يفعل ذلك على ما يراه من المصلحة في الحال.» «٣»
- ٤- القاضى ابن البراج: «و اذا ثبت على اللائط حكم اللواط بالايقاب، كان حده أن يرمى من حائط عال، أو يرمى عليه جدار، أو يدهده من جبل، أو يضرب عنقه، أو يرحمه الامام و الناس أو يحرق بالنار، و الامام مخير في ذلك أى شىء اذا اراد فعله منه، كان ذلك له بحسب ما يراه صلاحا، فان اقام عليه حدا بغير النار كان له احراقه بعد ذلك.» «٤»
- ٥- و قال يحيى بن سعيد: «و اللواط بالذکران بالايقاب يوجب الرجم، أو

١٨: ٨٠ ب ٢.

(١). المقنع: ١٤٤.

(٢). المقنعة: ٧٨٥.

(٣). النهاية: ٧٠٤. المبسوط ٨: ٧.

(٤). المهذب ٢: ٥٣٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٧٦

الاحراق بالنار، أو يلقي من عال، أو يلقي عليه جدار، أو يضرب عنقه، و له احراقه بالنار، ان لم يحرقه حيا» «١».

آراء المذاهب الاخرى

واقفنا بعضهم، و فصل بعضهم بين الفاعل و المفعول، و أفتى الحنفية منهم بالحبس فقط، أو التعزير.

- ١- ابن حزم: «فاذا صح ذلك انه لا قتل عليه و لا حد، لان الله تعالى لم يوجب ذلك و لا رسوله عليه السلام فحكمه انه أتى منكرا فالواجب بأمر رسول الله (ص) تغيير المنكر باليد، فالواجب ان يضرب التعزير الذى حده رسول الله (ص) في ذلك لا اكثر و يكف ضرره عن الناس... اما السجن فلقوله تعالى «و تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَ التَّقْوَىٰ وَ لَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَ الْعُدْوَانِ» «٢» و بيقين يدرى كل ذى حس سليم ان كف ضرره- فعلة قوم لوط الناكحين و المنكوحين- عن الناس، عون على البر و التقوى، و ان اهمالهم عون على الإثم و

العدوان، فوجب كفهم بما لا يستباح به لهم دم، ولا بشره ولا مال.» (٣)

٢- قال القرشي: «قال ابو حنيفة: لا حد فيه- أى اللواط- ولكن يعزرر و يحبس حتى يموت، لان الله سماه فاحشة، و جعل حد الفاحشة الحبس الى الممات.» (٤)

٣- الجزيرى ...: «الحنفية قالوا: لا- حد فى اللواط و لكن يجب التعزير حسب ما يراه الامام رادعا للمجرم، فاذا تكرر منه الفعل و لم يرتدع أعدم بالسيف تعزيرا لا حدا، حيث لم يرد فيه نص صريح.» (٥)
أقول: و فى الاستدلال نظر و اشكال سيما فى الاستدلال بالآية الشريفة لأنها

(١). الجامع للشرائع: ٥٥٥- انظر الخلاف ٥: ٣٨١ مسألة ٢٢- الغنية (الجوامع الفقهية): ٥٦٠- شرايع الإسلام ٤: ١٦٠- جواهر الكلام ٤١: ٣٨١ (كتاب الحدود).

(٢). المائة: ٢.

(٣). المحلى ١١: ٣٨٥.

(٤). معالم القرية: ٢٨١.

(٥). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ١٤١- انظر الخلاف ٥: ٣٨١ مسألة ٢٢- المحلى ١١: ٣٨٥- المغنى ٨:

١٨٨- اللباب ٣: ١٩٢ و فيه زيادة: و يودع فى السجن.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٢٧٧

منسوخة باجماع الفريقين، أأعلى رأى بعض المعاصرين.

الفصل العاشر حبس من يعطأ جاريته المشتركة

إشارة

إذا كانت جارية ملكا مشتركا بين رجلين مسلمين أو مسلم و كافر فوطأها احدهما بدون اذن صاحبه، قال فقهاؤنا بسقوط الحد بمقدار حصته منها و يجلد للباقي و لم يقيدوا بالمسلم، و لكن يظهر من البعض تقييد الحكم بالاشتراك بين المسلم و اليهودى، و انه يحبس لذلك.

آراء فقهاءنا

١- الشيخ المفيد: «و إذا اشترك نفسان فى ملكك جارية ثم وطئها احدهما جلد نصف الحد، و من وطئ جارية فى المغنم قبل أن تقسم

عزره الامام حسب ما يراه من تأديبه و قومها عليه و اسقط من قيمتها سهمه و قسم الباقي بين المسلمين.» (١)

٢- المحقق الحلبي: «العاشر: اذا وطئ احد الشريكين مملوكة بينهما، سقط الحد مع الشبهة، و اثبت مع انتفائها، لكن يسقط منه بقدر

نصيب الواطئ، و لا تقوّم عليه بنفس الوطاء على الأصح.» (٢)

و قد تعرض صاحب الجواهر، لشرح هذه العبارة و أورد الأدلة فى المقام فأفاد و اجاد، فراجع. (٣)

آراء المذاهب الاخرى

٣- الكندي: «مسألة: و اذا كانت جارية بين رجلين يهودى و مسلم، فوطئها

(١). المقنعة: ٧٨٥.

(٢). شرايع الإسلام ٢: ٦٠.

(٣). جواهر الكلام ٢٤: ٢٤٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٧٨

اليهودى؟ قال: الحد يدرأ عنه، و لكن يعاقب بالحبس و التعزير و يجبر على بيع حصته منها لأهل الصلاة.» (١)

(١). المصنّف ٢٢٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٧٩

الباب العاشر الحبس في الخمر و المسكرات: و فيه اربعة فصول

اشارة

١- حبس الشارب نهار الصيام.

٢- حبس ساقى الخمر.

٣- حبس السكران حتى يفيق.

٤- حبس السكران اذا اقتر بحق.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٨١

الباب العاشر الحبس في الخمر و المسكرات عثرنا على موارد للحبس يجمعها «الحبس في الخمر و المسكرات» كما في الشارب نهار الصيام و ساقى الخمر و السكران حتى يفيق، أو السكران لو اقتر بشيء.

و قد ورد في بعضها نصوص كما في المورد الأول و لكن لم يفت بالحبس فيه- على ما نعلم- احد من فقهاءنا إلا ما أشرنا اليه في البحث السابق، و في بعضها: الفتوى فقط من دون استناد الى نص و حديث و لعلهم استندوا الى قواعد و أصول مقبولة عندهم.

كما في ساقى الخمر حيث لم يرد فيه نص بل و لا قائل له إلا الشافعى.

و حبس السكران. كما في مصنف ابن أبى شيبة.

و السكران يقر بشيء أو يقذف مسلماً، كما في الفقه على المذاهب، مع ان اقايره مردودة لا- اعتبار بها عندنا و فيما يلي تفصيل الموارد:

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٨٣

الفصل الاول حبس الشارب نهار الصيام

اشارة

١- الكافى: «ابو على الأشعري، عن محمد بن سالم، عن احمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، عن جابر، رفعه، عن أبى مريم، قال: أتى أمير المؤمنين (ع) بالنجاشى الشاعر قد شرب الخمر فى شهر رمضان فضربه ثمانين ثم حبسه ليلة، ثم دعى به من الغد، فضربه عشرين

سوطا، فقال له: يا أمير المؤمنين! فقد ضربتني في شرب الخمر و هذه العشرين ما هي؟ فقال: هذا لتجزيك على شرب الخمر في شهر رمضان.» (١)

أوردناه مع مصادره و البحث عنه في «الحبس للفصل بين الحدين». انظر رياض المسائل ١٥: ٥٣٣.

آراء فقهاءنا

١- ابن البراج: «فان شرب المسكر في شهر رمضان، أو في مكان شريف مثل حرم الله تعالى، و حرم رسوله أو أحد الأئمة عليهم السلام، أقيم عليه الحد و ادب زائدا على ذلك، لانتهاكه حرمة الذي ذكرناه.» (٢)

(١). الكافي ٧: ٢١٦ ح ١٥- و عنه الوسائل ١٨: ٤٧٤ ح ١- البحار ٤٠: ٢٩٦ ح ٧٢- مصنف عبد الرزاق ٧: ٣٨٢ ح ١٣٥٥٦.

(٢). المهذب ٢: ٥٣٦- انظر الكافي في الفقه: ٤١٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٨٤

٢- العلامة الحلبي: «لو شرب المسكر في شهر رمضان أو موضع شريف أو زمان شريف اقيم عليه الحد و ادب بعد ذلك بما يراه الامام.» (١)

٣- الشيخ عباس القمي: «و من شرب الخمر في شهر رمضان يجلد ثمانين جلدة، و يحبس ليلة، ثم يضرب عشرين لحرمة الشهر، كذا فعل على بالنجاشي الشاعر.» (٢)

أقول: لعل هذا الحبس، للفصل بين اقامة حدين (أو اقامة حد و تعزير) خوفا من الفرار، و ليس عقوبة مستقلة يستحقها الشارب نهار الصيام، خلافا لما يترأى من لب الوسائل و ولاية الفقيه (٣) فراجع.

٤- الخونساري: «ادعى عدم الخلاف في الحكم- يعنى المعاقبة زيادة على الحد بانتهاك حرمة المكان أو الزمان- على نحو الوجوب كوجوب أصل الحد، فيه إشكال، لأن المرسل المذكور لو لم يكن فيه إشكال من جهة الارسال فهو حكاية للفعل، و لم يعلم وجهه من الوجوب و الاستحباب فلا دليل على الوجوب و ما ذكر من العلة ليست على نحو استفاد منه الوجوب» جامع المدارك ٧: ٦٥.

الفصل الثاني حبس ساقى الخمر

الشافعي: «أ رأيتم رجلا سقى رجلا خمرًا، أ يحدان جميعا حد الخمر، أم يحد الشارب، خاصة؟.. قال:.. هذا ليس بشيء، لا يحد الآ الفاعل، و لا يقتل الآ القاتل، و لكن على الآخر التعزير و الحبس.» (٤)

أقول: و قد ورد في حديث المناهى: محمد بن على بن الحسين باسناده عن شعيب بن واقد، عن الحسين بن زيد، عن الصادق عن آبائه (ع): ان رسول الله (ص) نهى ان يشتري الخمر، و ان يسقى الخمر، و قال: لعن الله الخمر، و غارسها، و عاصرها و شاربها و ساقياها و بايعها و مشتريها، و آكل ثمنها، و حاملها و المحمولة اليه.» (٥)

و رواه ابن أبى شيبه بتفاوت. (٦)

فيمكن القول بحرمة السقى، نظرا الى هذه الرواية، و الى أن السقى اعانة على الإثم،

(١). تحرير الاحكام ٢: ٢٢٧.

(٢). لب الوسائل (المطبوع مع بداية الهداية للحر العاملى) ٢: ٤٦٨.

(٣). ولاية الفقيه ٢: ٤٥١.

(٤). الام ٧: ٣٣١- انظر التفريع ٢: ٢٢٦.

(٥). الوسائل ١٢: ١٦٥ ح ٥- انظر مرآة العقول ٢٢: ٢٥٤.

(٦). المصنّف ٦: ٤٤٧ ح ١٦٦٦- انظر كنز العمال ٥: ٣٤٨ ح ١٣١٧٧- المعجم الكبير ١٢: ٢٣٣ ح ١٢٩٧٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٨٥

فيعزر، إن قلنا بشمول «التعزير على المحرمات» للسجن.

لكن قد يقال بضعف سند رواية المناهى، و منع كليه حرمة الاعانة، و قد مرّ فراجع، هذا و لم أر من تعرض لهذا الفرع من الفقهاء.

الفصل الثالث حبس السكران حتى يفيق

آراء المذاهب

ابن أبي شيبة: «حدثنا ابو بكر، قال: حدثنا ابو الاحوص عن أبي الحارث التيمي عن أبي ماجد الحنفى، قال: كنت عند عبد الله بن مسعود قاعدا فجاءه رجل من المسلمين بابن اخ له، فقال؛ يا أبا عبد الرحمن، ان ابن أخى وجدته سكرانا، فقال عبد الله: تترتوه و مزروه و استنكوهه، فترتوه و استنكوهه فوجد سكرانا، فرفع الى السجن فلما كان الغد جئت و جىء به.» (١)

البيهقى: «قال ابو عبيدة: و هذا الحديث، بعض اهل العلم ينكره، قال الشيخ: لضعف يحيى بن جابر، و جهالة أبي ماجد.» (٢)
أقول: لا وجه لتأخير الحد، إلّا ان يقال: بأن السكران لا يحس ألم الحد و عذابه فيؤخر لذلك، أو بقيام نص في المقام- ان كان- و قد أفتى الشيخ الطوسى بذلك دون اشارة الى الحبس فيه، فقال: «و لا يقام الحد على السكران فى حال سكره، بل يمهل حتى يفيق ثم يقام عليه الحد.» (٣)

البيهقى: «ثنا ابن ابى الزناد، عن أبيه، عن الفقهاء من أهل المدينة، كانوا

(١). المصنّف ١٠: ٣٦ ح ٨٦٧٤- مصنف عبد الرزاق ٧: ٣٧٠ ح ١٣٥١٩- كنز العمال ٥: ٤٠١ ح ١٣٤٢٦.

(٢). السنن الكبرى ٨: ٣١٨.

(٣). النهاية: ٧١٢- انظر المحلى ١١: ٣٧١- الاختيار ٤: ٩٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٨٦

يقولون: لا يجلد السكران حتى يصحو.» (١)

الفصل الرابع حبس السكران اذا أقر بحق

إشارة

ان السكران لو أقر بشيء من الحقوق فلا يقبل منه، اذ لم يجز عندنا اقراره إلّا ما خرج بالدليل كضمان المتلفات، نعم يرى ابن جنيد الاسكافى- من فقهاءنا- قبول اقراره.

لكن عند السنة: يقبل اقراره فى حقوق العباد كالإقرار بالقذف فيحبس حتى يصحو فيحد للقذف ثم يحبس فيحد للشرب.

آراء فقهاءنا

- ١- الشيخ الطوسي: «و عندنا ان السكران يختلف حاله و فيما له و فيما عليه، فأما طلاقه و عتقه و عقوده كلها، فلا يصح عندنا بحال، و اما اذا زنا أو لاط أو جنى أو قذف أو سرق فانه يتعلق به جميع احكامه كالصاحي، و اما الكفر، فينبغي ان نقول: يحكم عليه به.» «٢»
- ٢- المحقق الحلبي: «و لا بد أن يكون- أى المقر- مكلفا حرا مختارا جازا التصرف.. و لو اقرّ المجنون لم يصح، و كذا المكروه و السكران.» «٣»
- ٣- العلامة الحلبي: «و المحجور عليه سبعة.. الثاني: المجنون و هو مسلوب القول مطلقا و في حكمه النائم و المغمى عليه و المبرسم و السكران و شارب المرقد، و ان تعمد لغير حاجة.» «٤»

(١). السنن الكبرى ٨: ٣١٨.

(٢). المبسوط ٧: ٢٨٧.

(٣). شرايع الإسلام ٣: ١٥٢.

(٤). قواعد الاحكام ١: ٢٧٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٨٧

- ٤- السيد العاملي: «و أما السكران ففي التذكرة: السكران الذي لا يحصل (لا يعقل ظ) أو لا يكون كامل العقل حال سكره لا يقبل اقراره عند علمائنا اجمع، و قال أيضا:
- لا فرق عندنا بين أن يسكر قاصدا أو غيره و لم يلتفت الى خلاف أبي علي حيث قال:
- انّ سكره إن كان من شرب محرّم اختار شربه، الزم باقراره كما يلزم بقضاء الصلاة.
- و فيه: إن مؤاخذته بقضاء صلاته لا تقتضى الاعتداد بأقواله و أفعاله و ربما فرق بين السكران قاصدا و غيره «... ١»
- ٥- قال الشيخ محمد حسن النجفي: «كذا لا يصح الاقرار من السكران و لو بمحرم و ان وجب عليه قضاء الصلاة، خلافا للإسكافي فالزم من أسكر حراما باختياره باقراره..» «٢»

آراء المذاهب الاخرى

هذا و لكن الجزيري نقل عن السنة قبول اقراره: «قال العلماء: إنّ السكران اذا اقرّ بحق من حقوق العباد فانه يقتص منه عقوبة له لأنه ادخل الآفة على نفسه، فاذا اقرّ بقذف رجل أو امرأة من المسلمين و هو سكران، يجبس حتى يصحو فيحد حد القذف، ثم يجبس حتى يخف عنه ألم الضرب، فيحد مرة ثانية حد شرب الخمر.» «٣»

الفصل الخامس: حبس المكتر للخمر

[آراء فقهاءنا]

- ١- عبد الرزاق: «عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال: كان أبو محجن لا يزال يجلد في الخمر فلما أكثر عليهم سجنوه و أوثقوه...» «٤»
- أقول: أما عندنا فأصحاب الكبائر يقتلون في الثالثة أو الرابعة بعد إقامة الحد مرتين «٥» فلا مجال للحبس و القيد. و أما ابو محجن فهو عمرو بن حبيب الثقفي الصحابي، أسلم في السنة التاسعة، و كان منهمكا في الشرب لا يتركه خوف حد و لا لوم، و جلده عمر مرارا سبعا أو ثمانيا و نفاه إلى جزيرة في البحر «... ٦»

- (١). مفتاح الكرامة ٩: ٢٢٨.
 - (٢). جواهر الكلام ٣٥: ١٠٤.
 - (٣). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ٢٨.
 - (٤). المصنف ٩: ٢٤٣.
 - (٥). الروضة البهية ٩: ٢٠٥ و ٣٤٥.
 - (٦). أسد الغابة ٥: ٢٩٠- أقول و لا غرابة فى صحابى يشرب الخمر، و قد عقد عبد الرزاق فى مصنفه بابا فيمن حد من اصحاب النبى ص ٩: ٢٤٠ مما يدل على عدم نظرية عدالة الصحابة.
- موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٢٨٩

الباب الحادى عشر الحبس فى مسائل الزوجية: و فيه ثمانية فصول

اشارة

- ١- حبس المولى الممتنع عن الفىء أو الطلاق.
 - ٢- حبس المظاهر الممتنع عن الفىء أو الطلاق.
 - ٣- حبس الممتنع عن تعيين زوجته أو زوجاته.
 - ٤- الحبس فى امتناع احد الزوجين من الطلاق.
 - ٥- حبس الزوج و الولى لترك النفقة.
 - ٦- حبس الزوج الممتنع عن اللعان.
 - ٧- حبس الزوج فى بعض موارد الطلاق.
 - ٨- حبس من يؤذى زوجته.
- موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٢٩١

الفصل الأول حبس المولى الممتنع من الفىء أو الطلاق

اشارة

بلغت الروايات حد الاستفاضة بحبس المولى الممتنع عن الفىء أو الطلاق و هو مما لا خلاف فيه عندنا، كما صرح بعدم الخلاف، فى الرياض و الجواهر.

و يكفينا فى ذلك قول الصدوق فى المقنع و الشيخ الطوسى فى المبسوط و الخلاف و النهاية، و الديلمى فى المراسم و القاضى فى المهذب و غيرهم، و ان لم يصرح البعض الآخر، كالحلبى - فى الكافى - بالحبس و اكتفى بالتضييق عليه فى المطعم و المشرب.

و عن العامة قول بالحبس، كما فى الترمذى و الام، و إليك الروايات ثم كلمات الفقهاء:

معنى الايلاء:

قال العلامة المجلسي: «الإيلاء لغة: الحلف، و شرعا حلف الزوج الدائم على ترك وطئ الزوجة المدخولة بها قبلا مطلقا أو زيادة على اربعة أشهر للإضرار بها، و كان طلاقا في الجاهلية كالظهار فغير الشرع حكمه و جعل له احكاما خاصة إن جمع شرائطه موارد السجّن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٩٢
و الّا فهو يمين يعتبر فيه ما يعتبر في اليمين أو يلحقه حكمه.» «١»

الآيات و الروايات

«لَلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَإِنْ فَأَوْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ.» «٢»
١- الكافي: «الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله (ع) قال في المولى اذا أبى أن يطلق قال: كان أمير المؤمنين (ع) يجعل له حظيرة من قصب و يحبسها فيها و يمنعها من الطعام و الشراب حتى يطلق.» «٣»
رواه الشيخ في التهذيب «٤» و الاستبصار «٥» عنه.
٢- وفيه: «الحسين بن محمد، عن حمدان القلانسي، عن اسحاق بن بنان، عن ابن يقاح، عن غياث بن ابراهيم، عن أبي عبد الله (ع) قال: كان أمير المؤمنين (ع) اذا أبى المولى ان يطلق جعل له حظيرة من قصب و اعطاه ربع قوته حتى يطلق.» «٦»
٣- تفسير القمي: «روى عن أمير المؤمنين عليه السلام انه بنى حظيرة من قصب و جعل فيها رجل (رجلا. وسائل) آلى من امرأته بعد اربعة أشهر، و قال له: اما ترجع الى المناكحة أو أن تطلق و الّا احرقت عليك الحظيرة.» «٧»
٤- وفيه: «حدثني أبي عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال: الإيلاء هو ان يحلف الرجل على امرأته الّا يجامعها، فان صبرت عليه فلها ان تصبر، فان رفعته الى الامام، أنظره اربعة أشهر، ثم يقول له بعد ذلك: اما

(١). مرآة العقول ٢١: ٢٢٠.

(٢). البقرة: ٢٢٦.

(٣). الكافي ٦: ١٣٣ ح ١٠- و عنه الوسائل ١٥: ٥٤٥ ح ١.

(٤). التهذيب ٨: ٦ ح ١٣.

(٥). الاستبصار ٣: ٢٥٧ ح ١.

(٦). الكافي ٦: ١٣٣ ح ١٣- و عنه الوسائل ١٥: ٥٤٥ ح ٣.

(٧). تفسير القمي ١: ٧٣- و عنه الوسائل ١٥: ٥٤٦ ح ٦ و البحار ١٠١: ١٦٩ ح ١.

موارد السجّن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٩٣

ان ترجع الى المناكحة و اما ان تطلق و الّا حبستك ابدًا.» «١»

٥- الفقيه: «و روى انه ان فاء و هو ان يرجع الى الجماع و الّا حبس في حظيرة من قصب و شدّد عليه في المأكّل و المشرب حتى يطلق.» «٢»

٦- التهذيب: «و عنه (محمد بن يعقوب) عن محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: اذا آلى الرجل من امرأته، و هو أن يقول: و الله لا اجامعك كذا و كذا أو يقول و الله لأعيطنك ثم يغاضبها ثم يتربص بها اربعة أشهر فإن فاء و الإيفاء: ان يصلح أهله أو يطلق عند ذلك و لا يقع بينهما طلاق حتى يوقف و ان كان بعد الأربعة أشهر حبس حتى يفىء أو يطلق.» «٣»

٧- فقه الرضا: «و اعلم- يرحمك الله- ان الإيلاء أن يحلف الرجل ان لا يجامع امرأته، فله الى أن يذهب اربعة أشهر، فإن فاء بعد

- ذلك وهو ان يرجع الى الجماع، فهي امرأته و عليه كفارة اليمين، و ان أبى ان يجامع بعد اربعة اشهر، قيل له: طلق فان فعل و الّا حبس في حظيرة من قصب، و شدد عليه في المآكل و المشرب حتى يطلق. «٤»
- ٨- مسند زيد: «حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي -رضي الله عنهم- إنه كان يوقف المولى بعد الأربعة الأشهر، فيقول: اما ان تفيء، و اما ان تعزم الطلاق فان عزم للطلاق كانت تطليقة واحدة.» «٥»
- ٩- المؤلف: «حدثنا ابو بكر النيسابوري، حدثنا علي بن حرب، حدثنا سفيان بن عيينة عن الشيباني، عن الشعبي، عن عمرو بن سلمة بن حرب: ان عليا كان يوقف المولى بعد اربعة اشهر حتى يفيء أو يطلق.» «٦»
- ١٠- موضح الاوهام «أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحرشي، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الاصم، أخبرنا الربيع بن سليمان، أخبرنا الشافعي أخبرنا ابن عيينة، عن ابن إسحاق الشيباني، عن الشعبي، عن عمرو بن سلمة، قال: شهدت عليا أوقف المولى. موضح الاوهام ١: ٣٣٢.

- (١). تفسير القمي: ١: ٧٣- و عنه الوسائل ١٥: ٥٤١ ح ٥ و البحار ١٠١: ١٦٩ ح ٢- جامع أحاديث الشيعة ٢٢: ٣١٠ و ٣١٢.
- (٢). الفقيه ٣: ٣٣٩ ح ٢- و عنه الوسائل ١٥: ٥٤٥ ح ٤.
- (٣). التهذيب ٨: ٢ ح ٢- الاستبصار ٣: ٢٥٥ ح ٢- نقلا عن الكافي ٦: ١٣١ ح ٣ و ليس فيه: «حبس».
- (٤). فقه الرضا: ٢٤٨ ب ٣٥- و عنه البحار ١٠١: ١٧٠ ح ٥ و المستدرک ١٥: ٤٠٣ ح ٤.
- (٥). مسند زيد ٢٩٦.
- (٦). المؤلف و المختلف ٢: ٧١٤- سنن الدارقطني ٤: ٤٦ ح ١٤٧- انظر البحار ١٠١: ١٧٠- المستدرک ١٥: ٤٠٣- السنن الكبرى ٧: ٣٧٦- مسند الشافعي ٨: ٤٢٦- اختلاف العلماء: ١٨٣- نيل الاوطار ٦: ٢٥٦- مصنف عبد الرزاق ٦: ٤٥٧.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٩٤

آراء فقهاءنا

- ١- الشيخ الصدوق: «و الإيلاء أن يقول الرجل لامرأته: و الله لأغيبنك، و لا اجامعك الى كذا و كذا فيتربص اربعة اشهر، فان فاء- و هو أن يصالح أهله و يجامع- فان الله غفور رحيم، و ان أبى ان يجامع قيل له: طلق، فان فعل و الّا حبس في حظيرة من قصب، و شدد عليه في المآكل و المشارب حتى يطلق.» «١»
- ٢- الشيخ الطوسي: «الايلاء لغة عبارة عن اليمين عن كل شيء، و قد انتقل في الشرع الى ما هو أخص منه و هو اذا حلف الّا يطأ امرأته- الى أن قال: فان طلق فلا كلام، و ان امتنع من الطلاق و ماطل و دافع، حبسه الحاكم عندنا، و ضيق عليه حتى يفيء أو يطلق، و لا يطلق عليه، و قال قوم: يطلق عليه، و قال بعضهم: يقع الطلاق بانقضاء العدة.» «٢».
- ٣- و قال في الخلاف: «اذا امتنع بعد الاربعة اشهر من الفئه و الطلاق و ماطل و دافع، لا يجوز ان يطلق عليه، لكن يضيق عليه و يجبس و يلزم اما ان يطلق أو يفيء، و ليس للسلطان أن يطلق عليه.» «٣»
- ٤- و قال في النهاية: «اما الإيلاء فهو أن يحلف الرجل بالله تعالى الّا يجامع زوجته، ثم اقام على يمينه، فاذا فعل ذلك، كانت المرأة بالخيار ان شاءت صبرت عليه، و ان شاءت خاصمته الى الحاكم، فان كَفَّر عن يمينه و راجع زوجته، فلا حق لها عليه، و ان اقام على عضلها و الامتناع من وطئها، خيَّره الحاكم بين ان يكفِّر و يعود الى زوجته أو يطلق، فان أبى الرجوع و الطلاق جميعا، و اقام على الاضرار بها، حبسه الحاكم في حظيرة من قصب، و ضيق عليه في المطعم و المشرب حتى يفيء الى أمر الله.» «٤»
- ٥- ابو الصلاح الحلبي: «.. فان امتنع ضيق عليه في المطعم و المشرب حتى

- (١). المقنع: ٣٥١.
- (٢). المبسوط ١٣٣ و ١٢٣ و ١١٤.
- (٣). الخلاف ٤: ٥١٥ مسألة ٨- انظر: ٥٢٨ مسألة ٧.
- (٤). النهاية: ٥٢٩.
- موارد السجون في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٩٥
- يفيء» (١).
- ٦- سلالر بن عبد العزيز: «.. فان اقام على اليمين و أبى الرجوع الزمه الطلاق، فان لم يطلق و لم يرجع، حبسه و ضيق عليه في المطاعم و المشارب حتى يفيء أو يطلق.» (٢)
- ٧- ابن البراج: «فان امتنع من الرجوع اليها و الطلاق جميعا و ثبت على الاضرار بها ضيق الحاكم عليه في المطعم و المشرب و ذكر انه يحبسه في حظيرة من قصب حتى يفيء إلى أمر الله تعالى و يراجع زوجته أو يطلق.» (٣)
- ٨- على بن حمزة: «انما يقع الإيلاء.. و ان امتنع عنهما حبسه الحاكم في حظيرة من قصب ليفيء أو يطلق.» (٤)
- ٩- الراوندى: «فاذا حلف الرجل ان لا يجامع زوجته كانت المرأة بالخيار ان شاءت صبرت عليه ابدا و ان شاءت خاصمته الى الحاكم فان استعدت عليه انظره الحاكم بعد رفعها اليه اربعة اشهر ليرتأى في أمرها، فان كفر و راجع، و الّا خيره الحاكم بعد ذلك بين ان يكفر و يعود أو يطلق، فان اقام على الإضرار بها حبسه الحاكم و ضيق عليه في المطعم و المشرب حتى يفيء الى أمر الله فيكفر و يرجع أو يطلق.» (٥)
- ١٠- السيد ابن زهرة...: «في الإيلاء.. فان أبى ضيق عليه في التصرف و المطعم و المشرب حتى يفعل ايهما اختار..» (٦)
- ١١- المحقق الحلبي: «.. فان اصر على الامتناع ثم رافعه بعد المدء، خيره الحاكم بين الفيئة و الطلاق، فان امتنع حبسه و ضيق عليه في المطعم و المشرب حتى يكفر و يفيء أو يطلق.» (٧)

- (١). الكافي في الفقه: ٣٠٢.
- (٢). المراسم: ١٥٩.
- (٣). المهذب ٢: ٣٠٢.
- (٤). الوسيلة: ٣٣٦.
- (٥). فقه القرآن ٢: ٢٠٢.
- (٦). غنية النزوع: ٣٦٥.
- (٧). المختصر النافع: ٢٠٧.
- موارد السجون في النصوص و الفتاوى، ص: ٢٩٦
- ١٢- و قال في الشرائع: «.. و ان امتنع من الأمرين حبس و ضيق عليه حتى يفيء أو يطلق.» (١)
- ١٣- العلامة الحلبي: «.. و لو امتنع من الأمرين حبس و ضيق عليه في المطعم و المشرب حتى يطلق أو يفيء» (٢).
- ١٤- و قال ابنه فخر المحققين، معلقا على قول والده في القواعد: «و هذا هو الذي استقر عليه رأى امام المجتهدين والدى (قدس سره) و به أفتى.» (٣)
- ١٥- الفاضل المقداد: «اذا وقع الإيلاء على الوجه المذكور، ان صبرت المرأة فلا كلام و ان رفعت امرها الى الحاكم أمره بالكفارة و

العود، فان أبى انظره اربعة اشهر ثم الزمه اما بالطلاق أو الفئء و التكفير، فان امتنع منهما معا حبسه و ضيق عليه فى المطعم و المشرب.»
«٤»

١٦- الشهيد الثانى: «و ان امتنع من الأمرين لم يطلق عنه الحاكم لان الطلاق بيد من اخذ بالساق، بل يحبسه و يعزره و يضيق عليه فى المطعم و المشرب، بأن يطعمه فى الحبس و يسقيه ما لا يصبر عليه مثله عادة..» «٥».

١٧- السيد الطباطبائى، بعد نقل كلام النافع: «بلا خلاف فيه.» «٦»

١٨- الشيخ محمد حسن النجفى، بعد نقل كلام الشرائع: «بلا خلاف فيه.» «٧»

١٩- السيد الاصفهانى: «فى الإيلاء... فان فعل احدهما و إلّا ضيق عليه و حبسه حتى يختار أحدهما.» «٨»

(١). شرايع الإسلام ٣: ٨٦.

(٢). قواعد الاحكام: ٢: ٨٨.

(٣). إيضاح الفوائد: ٣: ٤٢٣.

(٤). كنز العرفان ٢: ٢٩٢.

(٥). مسالك الافهام ١٠: ١٤٣.

(٦). رياض المسائل ١٢: ٤١١ الإيلاء.

(٧). جواهر الكلام ٣٣: ٣١٥.

(٨). وسيلة النجاة (ط الحجرية): ٣٩٠- و مثله تحرير الوسيلة ٢: ٣٢١- و الشيخ الوالد فى تعاليقه على الوسيلة:
٣٩٠.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٢٩٧

٢٠- السيد الخوئى: «و اذا رافعته انظره الحاكم الى اربعة أشهر من حين المرافعة فان رجع و كفر بعد الوطاء، و الّا الزمه بالطلاق أو الفئء و التكفير و يضيق عليه فى المطعم و المشرب.» «١»

٢١- السيد الكلبيكانى: «ان المولى اذا أبى أن يطلق بعد المدة و لم يف، حبسه الامام و ضيق عليه.» «٢»

آراء المذاهب الاخرى

٢٢- الشافعى: «فيها قولان.. و الثانى: يضيق عليه بالحبس حتى يفىء أو يطلق.» «٣»

٢٣- قال أبو عيسى: «اختلف اهل العلم فيه اذا مضت اربعة أشهر، فقال بعض اهل العلم من اصحاب النبى (ص) و غيرهم: اذا مضت اربعة أشهر يوقف، فاما ان يفىء و اما ان يطلق و هو قول مالك بن أنس و الشافعى و احمد و اسحاق، و ابو ثور و ابو عبيد، و قال بعض اهل العلم من اصحاب النبى (ص) و غيرهم: اذا مضت اربعة أشهر فهى تطليقة بائنة، و هو قول سفيان الثورى و اهل الكوفة» «٤».

٢٤- الفيروز آبادى: «فاذا انقضت المدة و طالبت بالفئة وقف و طولب بالفئة.» «٥»

٢٥- ابن رشد: «و هل يطلق القاضى اذا أبى الفء أو الطلاق؟ أو يحبس حتى يطلق؟ فان مالكا قال: يطلق القاضى عليه، و قال اهل الظاهر: يحبس حتى يطلقها بنفسه.» «٦»

(١). منهاج الصالحين ٢: ٣٤٨.

(٢). مجمع المسائل ٣: ٢٠٩.

(٣). الام ٨: ٢٠٠.

(٤). سنن الترمذى ٣: ٥٠٥ ب ٢١- اختلاف العلماء للمروزي: ١٨٣- انظر التفريع ٢: ٩٣- فيه تفاصيل و مسائل فى الباب.

(٥). التنبيه: ١٨٥.

(٦). بداية المجتهد ٢: ١٠٢.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٢٩٨

٢٦- ابن قدامة: «و جملة ذلك: ان المولى يتربص اربعة اشهر كما أمر الله تعالى، و لا يطالب فيهن، فاذا مضت اربعة اشهر و رافعته

امراته الى الحاكم وقفه و امره بالفئة، فان أبى امره بالطلاق و لا تطلق زوجته بنفس مضى المدء.» (١)

٢٧- احمد بن يحيى: «... فيحبس حتى يطلق أو يفىء القادر بالوطء.» (٢)

الفصل الثانى حبس المظاهر الممتنع عن الفىء أو الطلاق

إشارة

أورد الشيخ الطوسى فى التهذيب، عن أبى عبد الله (ع) بإيقاف المظاهر الممتنع عن الفىء أو الطلاق.

و بذلك أفتى جمع من الفقهاء كالسيد فى الرياض، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام، و الفاضل المقداد فى كنز العرفان و الشيخ محمد حسن النجفى فى الجواهر.

و من المعاصرين: السيد الاصفهانى فى الوسيلة و السيد الامام رضوان الله عليه فى التحرير و السيد الكلپايگانى فى الوسيلة و الشيخ الوالد رحمه الله.

كما أفتى البعض الآخر: بالتضييق عليه فى المطعم و المشرب و لعل المتفاهم منه الحبس لأنه يلازمه.

و من العامة: ففى عيون الازهار، ذلك، و هو رأى الحنفية كما فى الفقه على المذاهب.

الروايات

١- التهذيب: «محمد بن احمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن، عن وهيب بن حفص، عن أبى بصير، قال: سألت ابا عبد الله عليه

السلام عن رجل ظاهر من امراته؟ قال: ان أتاها فعليه عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين

(١). المغنى ٧: ٣١٨.

(٢). عيون الازهار: ٢٣٤.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٢٩٩

مسكيناً و ألماً ترك ثلاثة أشهر، فان فاء و ألماً أوقف حتى يسأل أ لك حاجة فى امرأتك أو تطلقها؟ فان فاء فليس عليه بشىء و هى

امراته، فان طلق واحدة فهو أملك برجعتها.» (١)

أقول: ان السجن قد يعبر عنه بألفاظ مختلفة و لعلها مترادفة كالوقف و الايقاف و الحصر و الاثبات، و الاقرار و الامسك، و ان كان

المصطلح و المشهور هو السجن و الحبس، و عليه فيكون قوله (ع) فى الرواية «أوقف» من موارد السجن لأنه بمعنى «حبس».

آراء فقهاءنا المصرحين بالحبس

- ١- العلامة الحلبي: «.. فان خرجت ثلاثة أشهر و لم يختر احدهما حبسه الحاكم و ضيق عليه في مطعمه و مشربه حتى يتخير احدهما.» (٢)
- ٢- الفاضل المقداد: «اذا حصل الظهار بشرائطه فان صبرت المرأة فلا كلام و ان رفعت أمرها الى الحاكم، طلبه و خيره بين الطلاق و الامساك فان اختار ... و ان امتنع من الأمرين معا انظره ثلاثة أشهر ثم طلبه و أمره بما أمر به أولا، فان اصّر ضيق عليه في المطعم و المشرب و حبسه حتى يختار احدهما.» (٣)
- ٣- السيد الطباطبائي: «... مع عدم اختياره احد الأمرين يحبس و يضيق عليه في المطعم و المشرب بان يمنع عما زاد على سد الرمق حتى يفىء أو يطلق أو يختار أحد الأمرين و لا- يجبر على أحدهما بل يخير بينهما و لا خلاف في شيء من ذلك بل ظاهر جماعة الاجماع عليه و هو الحجة.» (٤)
- ٤- الفاضل الهندي: «.. فان خرجت الأشهر و لم يختر احدهما، حبسه الحاكم و ضيق عليه في مطعمه و مشربه.» (٥)

(١). التهذيب ٨: ٢٤ ح ٥٥- انظر مصنف عبد الرزاق ٦: ٤٣٩.

(٢). قواعد الاحكام ٢: ١٨٦.

(٣). كنز العرفان ٢: ٢٩٠.

(٤). رياض المسائل ١٢: ٤٠١.

(٥). كشف اللثام ١: ١٥٩- مثله المجلس الاول في الفقه: ١٦٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٠٠

- ٥- الشيخ محمد حسن النجفي: «.. فان انقضت المدّة و لم يختر احدهما حبسه و ضيق عليه في المطعم و المشرب حتى يختار احدهما.» (١)
- ٦- السيد الاصفهاني: «اذا صبرت المظاهرة على ترك و طئها، فلا اعتراض، و ان لم تصبر، رفعت امرها الى الحاكم، فيحضره و يخيره بين الرجعة بعد التكفير و بين طلاقها، فإن اختار احدهما و الّا انظره ثلاث أشهر من حين المرافعة، فان انقضت المدّة و لم يختر أحد الأمرين، حبسه و ضيق عليه في المطعم و المشرب حتى يختار احدهما، و لا يجبره على خصوص احدهما و لا يطلق عنه.» (٢)

آراء فقهاء ممن لم يصرح بالحبس

- ١- ابو الصلاح الحلبي: «.. فان امتنع، انظره ثلاثة اشهر، فان فاء الى أمر الله تعالى، و الّا ضيق عليه في المطعم و المشرب حتى يفىء إلى أمر الله سبحانه من الطلاق أو رجوع اليها و تكفير.» (٣)
- ٢- المحقق الحلبي: «ان صبرت المظاهرة، فلا- اعتراض، و ان رفعت أمرها الى الحاكم، خيره بين التكفير و الرجعة، أو الطلاق و انظره ثلاثة اشهر من حين المرافعة، فان انقضت المدّة و لم يختر احدهما، ضيق عليه في المطعم و المشرب حتى يختار احدهما.» (٤).
- أقول: لا شبهة في وجوب حبسه بعد انقضاء المدّة كما صرح به جماعة من فقهاءنا و يدل عليه مضافا الى الرواية، ان المورد من حقوق الناس التي يتوقف تحصيلها على الحبس و قد صرح الشهيد في القواعد و الفوائد بأن: «ضابط الحبس: توقف استخراج

(١). جواهر الكلام ٣٣: ١٦٤.

(٢). وسيلة النجاة (الطبعة الحجرية): ٣٨٩- انظر تحرير الوسيلة ٢: ٣١٨- وسيلة النجاة (مع تعليقات السيد الكلبي يگاني) ٣: ٢٦٩- منهاج

الصالحين ٢: ٣٤٦.

(٣). الكافي في الفقه: ٣٠٣.

(٤). شرايع الإسلام ٣: ٦٦- انظر النهاية: ٥٢٦- الخلاف ٢: ٥٢٨- السرائر ٢: ٧١٢- المذهب ٢: ٣٠٠- غنية النزوع: ٣٦٥- المختصر

النافع: ٢٠٦- تحرير الاحكام ٢: ٦٢- كنز العرفان ٢: ٢٩٠- جواهر الكلام ٣٣: ١٦٤- مناهج المتقين: ٣٨٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٠١

الحق عليه. «١»

و لعل مقصود من أفتى بالتضييق عليه، الحبس اذ لا يمكن عادة إلا به.

آراء المذاهب الاخرى

١- احمد بن يحيى: «و لها- أى الزوجه- طلب رفع التحريم، فيحبس له ان لم يطلق.» «٢»

٢- الجزيري: «.. ان الحنفية لهم رأيان في مثل هذه الحالة: فمنهم من يقول: ان قواعد المذهب و ان كانت بعدم اجباره على الوطاء، ألا

في العمر مرة واحدة فلا يمكن اجبار المظاهر على التكفير ليرفع الضرر على امرأته بالوطاء، و لكن من حيث ان الظهار معصية حرّمها

الله تعالى و جعل لرفع هذه المعصية حدا في الدنيا، فانه يجب على القاضى الزامه بالتكفير بالحبس أولا، فان لم يفعل يضربه الى ان

يكفر أو يطلق..» «٣»

أقول: و فى القسم الأول من كلامه بحث، و نظر.

الفصل الثالث حبس الممتنع عن تعيين زوجته أو زوجته

إشارة

و من موارد الحبس عندنا: هو ما لو أسلم المشرك على أكثر من أربع نسوة و لم يختار منهن و لم يترك الباقي، فنظرا الى عدم جواز

نكاح اكثر من اربع يجبره الحاكم عليه، فان امتنع، يحبسه الى ان يختار منهن، و قد أفتى بذلك- على ما نعلم- الشيخ الطوسى فى

المبسوط و العلامة الحلى فى التذكرة و الشهيد الأول فى القواعد و الفاضل المقداد فى نضد القواعد، و القرافى من العامة فى الفروق،

و لا- نص خاص فيه، و لعل وجهه الحبس على الممتنع من التصرف الواجب الذى لا- تدخله النيابة كما صرح بذلك الشهيد فى

القواعد.

(١). القواعد و الفوائد ٢: ١٩٢.

(٢). عيون الازهار: ٢٣١.

(٣). الفقه على المذاهب الاربعة ٤: ٥٠٥.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٠٢

آراء فقهاءنا

عقد الشيخ الطوسى- قده- فى المبسوط فصلا فى تزويج المشركين من ص ٢٢٠ الى ٢٣٢ و إليك قسما مما أورده من المسائل و

التفريعات:

- ١- «إذا أسلم وعنده ثمانى نسوة أسلمن معه، كان اختيار اربع واجبا عليه، و مفارقة البواقي، فان فعل، و أأ أجبره السلطان عليه، لأن المسلم لا يجوز له أن ينكح أكثر من اربع، و لا أن يستديم أكثر من اربع، و للسلطان حبسه تعزيرا عليه فى ترك الواجب، فان فعل، و أأ أخرجه و عزره بالضرب، فان فعل، و أأ ردّه الى الحبس و الضرب، حتى يختار، لأنه حق، لا يختار إلّا من جهته.» (١)
- ٢- و قال فى موضع آخر: «هذا اذا أسلم و هن كتابيات فاقمن على الشرك أو أسلمن معه، أو كنّ وثنيات أو مجوسيات، فأسلمن معه، فاما اذا اقمنا على الشرك فلا يجوز ان يختار منهن شيئا، لان المسلم لا ينكح و ثنية و لا مجوسية، و فيه خلاف.» (٢)

طبسى، نجم الدين، موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، در يك جلد، انتشارات دفتر تبليغات اسلامى حوزه علميه قم، قم - ايران، اول، ه ق موارد السجن فى النصوص و الفتاوى؛ ص: ٣٠٢

- ٣- العلامة الحلى: «مسألة: اذا أسلم الكافر على أكثر من اربع نسوة، و أسلمن معه أو بعده، قبل خروج العدة، أو أصررن و هن كتابيات، وقعت الفرقه بينه و بين ما زاد عن الأربع بالاسلام، و يجب عليه الاختيار و التعيين للأربع لقول النبى (ص) لغيلان بن سلمة الثقفى: اختر منهن اربعا، و فارق سايرهن، أمره بالاختيار، و الأمر للوجوب، و لأنه لو لم يختار اربعا كان متمسكا بنكاح بعد الإسلام، فلم يجز، فان المسلم كما لا يجوز له أن ينكح أكثر من اربع، كذا لا يجوز ان يستديم أكثر من اربع، فان اختار اربعا و أأ حبسه الحاكم تعزيرا عليه فى ترك الواجب، فان اصرّ و لم يرتدع بالحبس، اخرجه و عزره و يحده بما يراه الحاكم، اما بالضرب أو غيره، فان فعل، و أأ ردّ الى الحبس و الضرب حتى يختار، لأنه حق لا يقضى إلّا من جهته.» (٣)
- ٤- الشهيد الأول: «ضابط الحبس: توقف استخراج الحق عليه، و يثبت فى

(١). المبسوط ٤: ٢٣١- انظر الجامع للشرائع: ٤٣٣.

(٢). المبسوط ٤: ٢٢٠.

(٣). تذكرة الفقهاء ٢: ٦٥٦- مثله فى التحرير ٢: ١٩ انظر قواعد الاحكام ٢: ٢١- انظر ترجمة غيلان فى اسد الغابة ٤: ١٧٢. افضية رسول الله: ١٩١.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٠٣

مواضع... و من امتنع من التصرف الواجب عليه الذى لا تدخله النيابة كتعيين المختارة، و المطلقة...» (١)

آراء المذاهب الاخرى

- ٥- القرافى المالكى: «يجب من امتنع من التصرف الواجب الذى لا تدخله النيابة كحبس من أسلم متزوجا باختين أو عشرة نسوة أو امرأة و ابنتها و امتنع من تعيين واحدة...» (٢)
- اقول: ليس فى المقام دليل خاص، و انما هو من موارد التعزير على ترك الواجب و فعل المحرم، و مبنى على شمول التعزير للحبس، كما هو رأى العلامة فى التذكرة و التحرير و القواعد.

الفصل الرابع الحبس فى امتناع احد الزوجين من الطلاق

تفرد العلامة الحلى فى القواعد باحتمال الحبس فيما لو عقد كل من الوليين على امرأة لزوج، فاشتبه السابق منهما- العقدان- و امتنع كل من الزوجين عن الطلاق فاحتمل العلامة الحبس حتى يطلقها، كما احتمل فسخ الحاكم أو المرأة، فقال:

- ١- العلامة الحلى: «فى مسألة ما لو نسي السابق من العقد على امرأة من الوليين لزوجين: لو امتنعا من الطلاق احتمل حبسهما عليه، و

فسخ الحاكم، أو المرأة.» (٣)

٢- وقال ولده فخر المحققين في شرحه على القواعد: «أقول: إذا امتنعا من الطلاق احتمل حبسهما عليه، لوجوبه عليهما، فقد امتنعا من حق لآدمي مضيق مع مطالبه صاحب الحق، فيجبان عليه كسائر الحقوق، و يحتمل فسخ الحاكم، لعدم جواز

(١). القواعد و الفوائد ٢: ١٩٣- و مثله الفاضل المقداد في نضد القواعد الفقهية: ٤٩٩.

(٢). الفروق ٤: ٨٠.

(٣). قواعد الاحكام ٢: ٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٠٤

الاجبار على الطلاق، و يحتمل فسخ المرأة، لأنه يجوز لها الفسخ بالعيب كجب الزوج، لمنع بعض حقوقها، و هذا فيه منع الكل. أقول: يحتمل ان يكون لكل من الزوجين الفسخ، كما يفسخ الزوج ذات العيب برتق الزوجة، و بالعكس، و الأولى عندي: فسخ الحاكم لأنه ولي الممتنع، و لأنها مسألة اجتهادية، و فيها إشكال و التباس، فيحتاج الى نظر و اجتهاد.» (١)

الفصل الخامس حبس الزوج و الولي ترك النفقة

إشارة

وردت روايات بحبس الزوج لتركه النفقة، و في روايات من غير طرقنا: مع اعساره أيضا، كما روى الحبس في ترك نفقة الولد، اما بالنسبة الى حبس الزوج الموسر، فقد أفتى بذلك الشيخ الطوسي في المبسوط و الخلاف، و المحقق في الشرائع و العلامة في التحرير لكنه توقف في المختلف.

اما المعاصرون فلم أجد من أفتى منهم بالحبس. نعم، عن بعضهم يجبره الحاكم أو عدول المؤمنين، و عن بعض آخر: يلزمه احد الأمرين الإنفاق أو الطلاق فان لم يفعل فيطلق الحاكم عنه. و الحبس فيه رأى كثير من العامة أيضا. اما بالنسبة الى نفقة الاقارب و العبد:

فقد نص العلامة الحلبي في القواعد و التحرير بحبسه مع الامتناع، اما السنة: فالظاهر من المبسوط و عيون الازهار و شرح منتهى الارادات و سبل السلام و غيرها ذلك.

الروايات

١- الجعفریات: «اخبرنا عبد الله، اخبرنا محمد، حدثني موسى، قال: حدثنا أبي،

(١). إيضاح الفوائد ٣: ٣٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٠٥

عن أبيه، عن جده جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي (عليهم السلام): ان امرأة استعدت عليا (ع) على زوجها، فأمر علي (ع) بحبسه، و ذلك الزوج لا ينفق عليها إضرارا بها، فقال الزوج: احبسها معي، فقال علي (ع): ذلك لك، انطلقى معه.» (١)

٢- و فيه: «اخبرنا عبد الله، اخبرنا محمد، حدثني موسى، قال: حدثنا أبي عن أبيه، عن جده جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي (ع) قال: يجبر الرجل على النفقة على امرأته، فان لم يفعل حبس..» (٢)

٣- مسند زيد: «حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي رضي الله عنهم، انه كان يحبس فى النفقة، و فى الدين، و فى القصاص، و فى الحدود، و فى جميع الحقوق» (٣).

٤- التهذيب: «محمد بن علي بن محبوب، عن بنان، عن أبيه، عن عبد الله، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عن علي عليه السلام: ان امرأة استعدت علي زوجها انه لا ينفق عليها و كان زوجها معسرا فأبى علي عليه السلام ان يحبسها، فقال: إن مع العسر يسرا.» (٤)

و رواه فى ج ٧ أيضا: عن ابن قولويه، عن أبيه، عن سعد، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني..» (٥)

قال المجلسي الأول: «.. فمن ذلك ما رواه الشيخ فى الصحيح عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني.. ثم قال استعدت: أى استنصرت.» (٦)

و قال المجلسي الثانى: «ضعيف على المشهور، و قال الوالد العلامة تغمده الله بالغفران: يدل على عدم الحبس مع الفقر و على عدم الفسخ به.» (٧)

(١). الجعفریات: ١٠٨- و عنه المستدرک ١٣: ٤٣٢ ح ٣.

(٢). الجعفریات: ١٠٩- و عنه المستدرک ١٥: ١٥٧ ح ٣.

(٣). مسند زيد: ٢٦٥.

(٤). التهذيب ٦: ٤٩٩ ح ٤٤- و عنه الوسائل ١٣: ١٤٨ ح ٢- انظر: الكافي ٥: ٥١٢ ح ٧- الفقيه ٣: ٢٧٩.

(٥). التهذيب ٧: ٤٥٤- و رواه فى الجعفریات: ١٠٨- و عنه المستدرک ١٥: ٢١٨ ح ٥- جامع أحاديث الشيعة ٢١: ٤٥٤.

(٦). روضة المتقين ٦: ٨٤.

(٧). ملاذ الاخيار ١٠: ٢٠٥.

موارد السجون فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٠٦

٥- المحلى: «عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب: ان عمر حبس عصبه صبي أن ينفقوا عليه، الرجال دون النساء.» (١)

٦- نيل الاوطار: «روى عبد الله بن الحسن العنبري: ان الزوج اذا أعسر عن النفقة، حبسه الحاكم حتى يجدها.» (٢)

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسى: «فأما اذا كان موسرا بالنفقة فمنعها مع القدرة، كلفه الحاكم الانفاق عليها، فان لم يفعل، اجبره على ذلك، فان أبى حبسه ابدأ حتى ينفق عليها.» (٣)

٢- و قال فى الخلاف: «اذا وجبت النفقة على الرجل، أما نفقة يوم بيوم، أو ما زاد عليه، للزوجة أو غيرها من ذوى النسب و امتنع من اعطائه الزمه الحاكم اعطاؤه، فان لم يفعل، حبسه، فان لم يفعل و وجد له من جنس ما عليه اعطاه، و ان كان من غير جنسه، باع عليه و انفق على من تجب له نفقته، و به قال الشافعى، و قال أبو حنيفة: ان وجد له من جنس ما عليه اعطاه، و الا حبسه..» (٤)

٣- المحقق الحلى: «اذا دافع بالنفقة الواجبة، اجبره الحاكم، فان امتنع، حبسه.» (٥)

٤- العلامة الحلى فى بحث إعسار الرجل بنفقة الزوجة: «الواجد اذا ما طل بالنفقة و منعها اجبره الحاكم على دفعها، فاذا امتنع حبس الى ان يدفع.» (٦)

٥- وقال أيضا: «نفقة الاقارب تجب على طريق المواساة لسد الخلة.. فلو امتنع الموسر من الانفاق جاز لمن يجب له النفقة منهم اخذ ما يحتاج اليه من ماله، إن لم يتمكن من الحاكم، و لو تمكن منه رفع امره اليه و ألزمه الانفاق، فان امتنع، حبسه

(١). المحلى ١٠: ١٠٢.

(٢). نيل الاوطار ٥: ٣٢٦.

(٣). المبسوط ٦: ٢٢- انظر النهاية: ٣٦٠.

(٤). الخلاف ٥: ١٢٩ مسألة ٣٢.

(٥). شرايع الإسلام ٢: ٣٥٣.

(٦). تحرير الاحكام: ٢: ٤٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٠٧

ابدا حتى ينفق.» (١)

٦- وقال أيضا: «لو امتنع السيد من الإنفاق، أجبر عليه أو على البيع، سواء في ذلك القن و المدبر و أم الولد، و لو امتنع حبسه الحاكم.» ٢

٧- وقال في المختلف في مسألة خيار الزوجة للفسخ في مورد اعسار الزوج: «نحن لا نوجب الحبس، بل نقول بالخيار في الفسخ، و نحن في ذلك من المتوقفين.» (٣)

٨- وقال في القواعد: «و لو دافع الملى بالنفقة، اجبره الحاكم، فان امتنع حبسه.

وقال في نفقة الأقارب: و اذا دافع بالنفقة أجبره الحاكم عليها، فان امتنع حبسه.» (٤)

٩- الشهيد الأول: «و يجبر الحاكم، الممتنع عن الإنفاق، و ان كان له مال باعه الحاكم و انفق منه.» (٥)

١٠- الشيخ يوسف البحراني: «قالوا: لو دافع من وجبت عليه النفقة أجبره الحاكم، فان امتنع حبسه، و قيل: يتخير بين حبسه و تأديبه لينفق بنفسه، و بين ان يدفع من ماله قدر النفقة ان كان له مال ظاهر، و ان توقف على بيع شىء من عقاره و ماله جاز، لأن حق النفقة واجب فكان كالدين..» (٦)

١١- الشيخ محمد حسن النجفي: «.. فان امتنع، حبسه اذا فرض توقف حصولها عليه لخفاء ماله مثلا.» (٧)

اما المعاصرون، فليس في كلماتهم، الحبس بل مجرد الاجبار و أمر الحاكم.

١٢- السيد ابو الحسن الاصفهاني: «لو امتنع من وجبت عليه النفقة، عن الانفاق، اجبره الحاكم، و مع عدمه فعدول المؤمنين.» (٨)

(١) ١ و ٢. تحرير الاحكام: ٢: ٥٠.

(٣). المختلف ٧: ٣٢٧ المسألة ٢٣٨.

(٤). قواعد الاحكام: ٢: ٥٦- انظر كشف اللثام ١: ١٠٩.

(٥). الروضة البهية ٥: ٤٨١.

(٦). الحدائق الناضرة: ٢٥: ١٣٨.

(٧). جواهر الكلام ٣١: ٣٨٨.

(٨). وسيلة النجاة ٣: ٣٦٥- و مثله تحرير الوسيلة ٢: ٢٨٩- نجاه العباد ٢: ٣٨٨- وسيلة النجاة (مع تعاليق

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٠٨

١٣- السيد الخوئي: «و اذا امتنع القادر على النفقة عن الانفاق جاز لها ان ترفع أمرها الى الحاكم الشرعي، فيلزمه بأحد الأمرين من الإنفاق و الطلاق، فان امتنع عن الأمرين و لم يمكن الانفاق عليها من ماله جاز للحاكم طلاقها، و لا فرق بين الحاضر و الغائب.» (١) اقول: لو قلنا بثبوت الحبس في الممتنع عن حقوق الآخرين - كما هو المسلم - فيكون المورد من افراده فيحبس مع الايسار و المماطلة، أضف الى ذلك وجود روايات خاصة في المقام فتكون دليلاً و شاهداً - ان لم يتم السند - فلو امتنع، فلا يبعد ما قاله السيد الخوئي، دفعا للضرر، و ان توقف فيه العلامة الحلّي في المختلف.

آراء المذاهب الاخرى

١٤- السرخسي: «و يحبس الأبوان في نفقة الولد و لا تشته النفقة بالدين لأن الانفاق على الولد انما شرّع صيانة للولد عن الهلاك، و الممتنع كالقاصد الهلاك، و من قصد اهلاك ولده يحبس.» (٢) و قال أيضاً: «و ان كان القاضي لا يعلم من الزوج عسره، فسألت المرأة حبسه بالنفقة، لم يحبسها القاضي في أول مرة لأنّ الحبس عقوبة لا يستوجبها إلا الظالم، و لم يظهر حيفه و ظلمه في اول مرة فلا يحبس، و لكن يأمره بأن ينفق عليها و يخبره انه يحبس ان لم يفعل، فان عادت اليه مرتين أو ثلاثا حبسه لظهور ظلمه بالامتناع من ايفاء ما هو مستحق عليه، فان علم انه محتاج خلى سبيله، لأنه مستحق للنظرة الى ميسره، و ليس بظالم في الامتناع من الايفاء مع العجز، الى أن قال: و ان كان غنيا لم يخرج من السجن ابدًا حتى يؤدي النفقة و الدين.» اما مدة الحبس: فقال أيضاً: «و ينبغي للقاضي اذا حبس الرجل شهرين أو ثلاثة في نفقة أو دين أن يسأل عنه، و في بعض المواضع ذكر اربعة اشهر، و في رواية»

السيد الكلبايگانی (٣: ٢٣٤- وسيلة النجاة (مع تعليقات الشيخ الوالد): ٣٦٥.

(١). منهاج الصالحين ٢: ٣٢٤.

(٢). المبسوط ٢٠: ٩٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٠٩

الحسن عن أبي حنيفة: قدر ذلك بستة اشهر. و ذكر الطحاوي عن أبي حنيفة: إن أدنى المدة فيه شهر، و الحاصل انه ليس فيه تقدير لازم، لان الحبس للأضجار و ذلك مما يختلف فيه احوال الناس عادة، فالرأى فيه الى القاضي حتى اذا وقع في اكبر رأيه انه يضجر بهذه المدة و يظهر مالا» (١).

١٥- الكندي: «و من عجز من الاحرار عن كسوة زوجته و نفقتها فهذا لازم له يسجن حتى ينفق فلا عذر له، و ليس هذا مثل الدين فيه الأجل حتى يوسر و يقدر.» (٢)

و قال: فان لم ينفق عليها العبد و لا سيده، هل يحبس حتى ينفق عليها، أو يطلقها؟

فأقول: نعم يحبس المولى حتى ينفق عليها أو يطلقها.» (٣)

١٦- الموصلي: «و لا يحبس والد في دين ولده إلا اذا امتنع من الانفاق عليه.» (٤)

١٧- احمد بن يحيى: «و يحبس لنفقة طفله، لا دينه.» (٥) و قال في باب نفقة الزوجة:

و ينفق الحاكم من مال الغائب مكفلاً، و المتمرد، و يحبس للتكسب» ٦.

١٨- البهوتي: «فان امتنع - أجبره الحاكم - عليه فان أبي الدفع حبسه أو دفعها - أي النفقة - لزوجته (منه) أي من ماله (يوماً بيوم) حيث امكن، لقيام الحاكم مقامه عند امتناعه، مما وجب عليه كسائر الديون، فان لم يجد إلا عرضاً أو عقاراً باعه و انفق عليه منه (فان غيب

ماله و صبر على الحبس) فلها الفسخ لتعذر النفقة عليها من جهته كالمعسر. «(٧)»

١٩- محمد بن اسماعيل الصنعاني: «و القول الثالث: انه يحبس الزوج اذا اعسر بالنفقة حتى يجد ما ينفق و هو قول العنبري، و قالت الهاديوية: يحبس للتكسب.

و القولان مشكلان، لان الواجب انما هو الغذاء في وقته و العشاء في وقته فهو واجب في وقته، فالحبس ان كان في خلال وجوب الواجب فهو مانع عنه، فيعود على الغرض

(١). المبسوط ٥: ١٨٨.

(٢). المصنّف ٥٣.

(٣). المصنّف ٢١٧.

(٤). الاختيار ٢: ٩٠.

(٥) ٥ و ٦. عيون الازهار ٤٦٩ و ٢٤١.

(٧). شرح منتهى الارادات ٣: ٢٥٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣١٠

المراد بالنقض، و ان كان قبله، فلا وجوب فكيف يحبس لغير واجب، و ان كان بعده صار كالدين، و لا يحبس له مع ظهور الاعسار اتفاقاً. «(١)»

٢٠- قال الشوكاني بعد نقل رواية العنبري: «و هو في غاية الضعف لان تحصيل الرزق غير مقدور له، اذا كان ممن اعوزته المطالب و

اكدت عليه جميع المكاسب، اللهم الا ان يتقاعد عن طلب اسباب الرزق و السعى له مع تمكنه من ذلك، فلهذا القول وجه. «(٢)»

٢١- الجزيري: «الحنفية قالوا: ثم اذا كان- الزوج- موسرا، فان لها الحق في بيع ماله في نفقتها، فان لم تجد ماله تحبسه حتى ينفق، فاذا كان معسرا، و له ابن من غيرها موسرا أو عم، أو لها هي أخ موسرا و عمّ، فنفتها على زوجها، و لكن يؤمر ابنه الموسر أو أخوه الموسر أو عمّه أو أخوها أو عمّها هي بأداء النفقة، فان امتنع، حبس حتى ينفق، فاذا أيسر الزوج دفع اليه ما انفق «(٣)».

المالكية:.. فان ادعى انه موسر و لكنه امتنع عن الانفاق، فقيل: يحبس حتى ينفق، و قيل: يطلق عليه.

الحنفية: - نفقة الأولاد- فاذا كان الأب موسرا، و امتنع عن النفقة على اولاده، حبس في نفقتهم، و لا يحبس الوالد في دين ولده الا دين النفقة.

و قالوا: فاذا لم يكن لهم جد موسر و كان لهم عم او أخ موسر وجبت النفقة على واحد منهما، فلأمر ان تطالب احدهما بالانفاق بدون

تقديم لأحدهما على الآخر، فاذا طالبت احدهما فرض عليه الانفاق، و يحبس ان امتنع، و الا وجب الانفاق على الاقرب فالأقرب. «(٤)»

(١). سبل السلام ٣: ٤٦٠.

(٢). نيل الاوطار ٦: ٣٢٦.

(٣). الفقه على المذاهب الاربعة ٤: ٥٨١ و ٥٨٦.

(٤). الفقه على المذاهب الاربعة ٤: ٥٨٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣١١

إشارة

ان الزوج لو قذف زوجته فلم يلاعن فقد ثبت عليه الحد- عندنا-، و ان لاعن و نكلت الزوجة عن ذلك، فقد ثبت عليها حد القذف، و لكن عن أبي حنيفة و اتباعه:

يجبس الزوج لو امتنع عن اللعان، و كذلك الزوجة لو نكلت، و به فسر «العذاب» المذكور في الآية الشريفة. الآية: «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَ يَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ.» (١)

الآثار من غير طرقنا

- ١- ابن أبي شيبة: «حدثنا أبو بكر، قال: حدثنا معتمر بن سليمان، عن محمد بن الزبير، عن مكحول، قال: اذا لاعن الرجل و ابنت المرأة أن تلاعن رجعت، قال: حدثنا أبو بكر، قال حدثنا معاذ بن معاذ، عن اشعث، عن الحسن، قال: تجبس» (٢).
- ٢- وفيه: «و قال عيسى: سمعت عند الشعبي يقول: يجبران على اللعان و يجبان حتى يتلاعنا.» (٣)

آراء المفسرين

- ١- الشيخ الطوسي: «و الدرء: الدفع، و العذاب: الذي يدرأ عنهما بشهادتهما (الحد) لأنه بمنزلة من يشهد عليها اربعة شهود بالزنا و قال قوم هو الحبس لأنه لم تتم البينة»

(١). النور: ٧.

(٢) ٢ و ٣. المصنف ٩: ٥٥٧ ح ٨٥٠٤ و ٥٥٨ ح ٨٥٠٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣١٢

بأربعة شهود، و إنما التعان الرجل درأ عنه الحد في رمية.» (١)

٢- العلامة الطبرسي: «و يدرأ العذاب: و يدفع عن المرأة حد الزنا.» (٢)

آراء فقهاءنا

- ١- الشيخ الطوسي: «و متى نكل الرجل عن اللعان قبل استكمال الشهادات كان عليها الحد و متى نكلت المرأة عن اللعان قبل استيفاء الشهادات كان عليها الرجم.» (٣)

٢- و قال في الخلاف: «اذا لاعن الرجل الحرة المسلمة، و امتنعت من اللعان وجب عليها الحد، و به قال الشافعي..» (٤).

٣- و قال في المبسوط: «اذا ادعت على زوجها القذف، فانكر فشهد شاهدان عليه بالقذف، كان له أن يلاعن، و ليس ذلك تكذيبا لنفسه، لأنه يقول: انما انكرت ان أكون قذفت و البينة شهدت عليّ بأني قد قلت لها: يا زانية، و ليس هذا قذفا لأنني صادق في قولي، فليس هذا بقذف فلا يكون تكذيبا الى أن قال: فاما اذا ادعت المرأة عليه انه قال لها: يا زانية، فقال: ما قلت يا زانية و ليست بزانية، ثم قامت البينة عليه بانه قال لها ذلك، فانه يكذب نفسه، و لزمه الحد، لقيام البينة، و ليس له ان يلاعن، لأنه قد تقدم منه الاقرار بانها

ليست بزانية، فليس له أن يحقق كونها زانية، بان يلتعن مع تقدم انكاره لها.» «٥»

٤- المحقق الحلبي: «و لو اكذب نفسه في اثناء اللعان، أو نكل، ثبت عليه الحد، و لم تثبت عليه الاحكام الباقية.. و لو نكلت هي أو أقرت، رجمت و سقط الحد عنه

(١). التبيان ٧: ٣٦٦- انظر الخلاف ٢: ٢٨٦ مسألة ١٢.

(٢). مجمع البيان ٧: ١٢٩- انظر كتر العرفان ٢: ٢٩٧- تفسير الصافي ٣: ٤١٩- تفسير الميزان ١٥: ٨٩- الدر المنثور ٥: ٢٤- التفسير الكبير ٢٣: ١٦٧- مختصر تفسير ابن كثير ٢: ٥٨٤- روح المعاني ١٨: ١٠٩- روائع البيان ٢: ٩٠.

(٣). النهاية: ٥٢١.

(٤). الخلاف ٥: ١٤ مسألة ١٢.

(٥). المبسوط ٥: ١٩٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣١٣

و لم يزل الفراش، و لا يثبت التحريم.» «١»

٥- السيد الاصفهاني: «.. فلو قذفها ثم لاعن و نكلت هي عن اللعان، تخلّص الرجل عن حد القذف، و تحد المرأة حد الزانية لأنّ لعان الرجل بمنزلة البينة في اثبات زنا الزوجة» «٢».

آراء المذاهب الاخرى

١- الام: «.. و اذا قذف الرجل امرأته و شهد عليه الشهود بذلك و هو يجحد، فإنّ أبا حنيفة كان يقول: اذا رفع الى الامام خبره، حبسه حتى يلاعن و بهذا يأخذ..» «٣»

و قال: قال أبو حنيفة: اذا نكلت و جب عليها الحبس حتى تلاعن.» «٤»

٢- ابن حزم: «و لم يبق في الحكم بالنكول الا قول زفر الذي وافقه عليه ابو يوسف و محمد بن الحسن صاحبا فوجدناه من حجة من ذهب اليه أنه ذكر آية اللعان و قال:

انه لا خلاف في ان الزوج ان نكل عن الإيمان، أو نكلت هي، فإنّ على الناكل حكما ما يلزمه بنكول الناكل المذكور: اما السجن و اما الحد.» «٥»

٣- الموصلي: «باب اللعان: و يجب بقذف الزوجة بالزنا أو بنفى الولد، اذا كانا من أهل الشهادة و هي ممن يحد قاذفها و طالبته بذلك، فان امتنع منه حبس حتى يلاعن أو يكذب نفسه فيحد.. و تحبس حتى تلاعن أو تصدقه» «٦».

٤- ابو يعلى الفراء: «فاذا تعن الزوج و لم تلتعن هي فلا حد عليها، و هل تحبس حتى تلاعن أو تقر؟ على روايتين، احدهما تحبس، و الثانية لا تحبس.» «٧»

(١). شرايع الإسلام ٣: ١٠٠- انظر جواهر الكلام ٣٤: ٦٧.

(٢). وسيلة النجاة: ٣٩٢- انظر وسيلة النجاة (مع تعاليق السيد الكلبي يگانى) ٣: ٢٧٤- تحرير الوسيلة ٢: ٣٢٥.

(٣). الام ٧: ١٥٤.

(٤). الام ٨: ٢١٢- بداية المجتهد ٢: ١٢٠- الخلاف ٥: ١٤ مسألة ١٢.

(٥). المحلي ٩: ٣٧٥.

(٦). الاختيار ٣: ١٦٧.

(٧). الاحكام السلطانية: ٢٧٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣١٤

٥- ابن الجلاب: «و اذا امتنع احد الزوجين عن الالتعان، فان القاضى يحبسه حتى يلتعن، و عند الشافعى: لا يحبس و لكن يحد حد القذف.» (١)

٦- المرداوى: «قوله: و ان لا-عن و نكلت الزوجة خلى سبيلها، و لحقه الولد- ذكره الخرقى- اذا لا-عن الزوج و نكلت المرأة: فلا حد عليها على الصحيح من المذهب، و عليه جماهير الاصحاب، و قطع به كثير منهم، حتى قال الزركشى: اما انتفاء الحد عنها، فلا نعلم فيه خلافا في مذهبننا.. و عن الامام احمد تحبس حتى تقر أو تلاعن، اختاره القاضى و ابن البناء و الشيرازى.» (٢)

٧- البهوتى: «اذا لا-عن الرجل و نكلته حبست حتى تقر اربعا أو تلاعن» (٣).

٨- الجزيرى: «الحنفية قالوا: اذا امتنع الرجل عن اللعان، حبس حتى يلاعن لأنه وجب عليه بنص القرآن الكريم، فيحبس فيه لقدرته عليه أو يكذب نفسه فيجلد..»

و اذا لا-عن الرجل، وجب على المرأة اللعان بنص القرآن الكريم، فاذا امتنعت عن اللعان، و عن الاقرار، حبست حتى تلاعنه، أو تصدقه، فلا حاجة الى اللعان.» (٤)

٩- الصابونى: «اختلف الفقهاء فيما اذا نكل احد الزوجين عن اللعان هل يجب عليه الحد؟ على مذهبين أ- مذهب الجمهور (مالك و الشافعى و احمد): ان الزوج اذا نكل عن اللعان فعليه حد القذف، و اذا نكلت الزوجة عن اللعان فعليها حد الزنى. ب- و قال أبو حنيفة: اذا نكل الزوج عن اللعان حبس حتى يلاعن أو يكذب نفسه و اذا نكلت المرأة حبست حتى تلاعن أو تقر بالزنى فيقام عليها حينئذ الحد.» (٥)

(١). تحفة الفقهاء: ١: ٢٢٣.

(٢). الانصاف ٩: ٢٤٩.

(٣). شرح منتهى الارادات ٣: ٥٦٦.

(٤). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ١٠٩.

(٥). روائع البيان ٢: ٨٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣١٥

الفصل السابع حبس الزوج في بعض موارد الطلاق

إشارة

١- المدونة: «ان شهد احدهما على رجل انه قال لامرأته: انت طالق ان دخلت الدار و انه دخل الدار و شهد الآخر انه قال لامرأته انت طالق إن كلمت فلانا، و انه كلمه أ تطلق عليه أم لا؟»

قال مالك: لا تطلق عليه، و فى قول مالك الآخر: يلزم الزوج اليمين انه لم يطلق و يكون بحال ما وصفت لك ان أبى اليمين سجن.»

أقول: هذا النوع من الطلاق باطل عندنا لأنه طلاق بشرط، و إليك كلمات فقهاءنا:

١- قال الشيخ الطوسي: «فان قال: إن بدأتك بالكلام فأنت طالق، لم تطلق،.. لأنه طلاق بشرط» «٢».

٢- قال الشهيد: «و لا يقع الطلاق.. و لا معلقا على شرط، و هو ما أمكن وقوعه و عدمه كقدوم المسافر و دخولها الدار، أو صفة: و هو ما قطع بحصوله عادة كطلوع الشمس و زوالها، و هو موضع وفاق مآ.» «٣»

فرع

الحبس فيما لو ادعت الزوجة الطلاق، أو شهد الشاهدان أو شاهد واحد ذلك.. فقد ادعى بعض السنة: يحبس حتى يحلف، فان طال حبسه يخلى سبيله و يدين في ذلك كما في المدونة و التفريع.

١- المدونة: «أ رأيت الطلاق، أ يحلف فيه في قول مالك اذا ادعته المرأة على

(١). المدونة الكبرى ٣: ٤١ و ٤٧.

(٢). المبسوط ٥: ١٣ و ٣٩.

(٣). الروضة البهية ٦: ١٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣١٦

زوجها؟ قال: قال مالك: لا يحلف لها إلا أن تأتي بشاهد واحد، فيحلف لها، فان أبي؟

قال مالك آخر ما قال: يسجن حتى يحلف و ثبت على هذا القول، و قال: قد كان مرة يقول لنا: يفرق بينهما اذا أبى أن يحلف، قال:

ابن القاسم: و أنا أرى إن أبى أن يحلف و طال حبسه ان يخلى سبيله و يدين في ذلك، قال: و قد بلغني ذلك عن مالك.» «١»

٢- ابن الجلاب: «و اذا ادعت المرأة الطلاق على زوجها لم يحلف بدعواها فان اقامت على ذلك شاهدا واحدا، لم تحلف مع شاهدها، و لم يثبت الطلاق على زوجها، لكن يحلف لها زوجها فان حلف برئ من دعواها، و ان نكل عن اليمين، ففيها روايتان: احدهما انها تطلق عليه بالشاهد و النكول لأنهما أقوى من الشاهد و اليمين لكونهما سبيين من جهتين مختلفتين، و الرواية الاخرى انه اذا نكل عن اليمين، حبس، فان طال حبسه ترك، و على المرأة ان تمتنع منه، و لا تظهر له زينة و تمنعه نفسها، فلا يصحبها إلا مكرهة.» «٢»

أقول: لا بد من ملاحظة ان المورد، هل يثبت بشاهدين أم يكفي شاهد واحد، أم مع اليمين أيضا، فمثل الطلاق الذي لا يثبت إلا بشاهدين فلا وجه لحبسه فيما لو اقامت الزوجة شاهدا واحدا، أضف الى ذلك ان انكار الزوج، يعد من الأقوال المفيدة للرجعة كما عليه المشهور «٣» و أما بالنسبة الى دعوى العتق، فكذلك اذ يتوقف على اقامة شاهدين.

١- قال الشيخ الطوسي: «اذا ادعى عبد على سيده انه اعتقه فأنكر، فأتى العبد بشاهدين فشهدا له عند الحاكم عدالتهما، فقال له العبد فرّق بيننا حتى نبحت عن العدالة، قال قوم يفرّق بينهما، و قال آخرون لا يفرق، و الأول أقوى.. هذا اذا أتى بشاهدين فان أتى بشاهد واحد، و قال: لى شاهد آخر قريب و انا آتيك به، قال قوم

(١). المدونة الكبرى ٥: ١٣٦- انظر ١٧٨ ج ٣: ٤٧ و المحلى ٩: ٣٧٤.

(٢). التفريع ٢: ١٠٦ فصل ٦٩- انظر ١٠٥ فصل ٦٨٤.

(٣). مسالك الافهام ٩: ١٨٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣١٧

يفرق بينهما، و قال آخرون لا يفرق لأنه لم يأت بالبينة التامة و كذلك كل حق لا يثبت إلا بشاهدين كالنكاح و الطلاق و القصاص و نحو ذلك ان أتى بشاهدين حبس له خصمه، و ان أتى بشاهد واحد فهل يحبس خصمه حتى يأتي بآخر؟ على القولين.. «١»
الى ان قال: و كل موضع حبسناه بشاهد واحد لم يحبس ابداء، و يقال للمشهود له ان جئت بعد ثلاث و إلا اطلقناه. ٢
٢- و قال الشهيد الثاني: «قوله اذا ادعى العبد العتق.. و اما مع اقامة الشاهد الواحد قبل اليمين فعدم الكمال اوضح لأنه يتمكن من اثبات الحق بالحلف و لم يفعل فلا وجه للحبس قبل ثبوت الحق، و انما قيد المصنف الشاهد بالمال، ليمكن اثباته معجلا باليمين، فيكون في قوة البينة الكاملة، فلو كان الحق مما لا يثبت إلا بشاهدين كالطلاق لم يحبس لعدم كمال البينة حينئذ كذا نص عليه الشيخ و ذكر فيه احتمالا- في الحبس أيضا، و ربما قيل بجواز الحبس ان رآه الحاكم صلاحا و لا بأس به لأنها مسألة اجتهادية فيناظر بنظر الحاكم.» «٣»

الفصل الثامن حبس من يؤدي زوجته

قد يقال: بحبس الحاكم من يؤدي زوجته، بل عقوبته زائدا على ذلك، و لكنه مبني على إطلاق ولاية الحاكم و شمولها للمورد. الكندي في المصنف: «قوله: قلت: فاذا صح عند الحاكم انه يؤديها و يشتمها هل يجبره على أن يطلقها، و اما ان يكف عنها يده و لسانه؟ قال: يحبسها اذا صح معه اذتيته لها أو شتمه اياها، و يعاقبه بما يرى من العقوبة من ضرب أو غيره.» «٤»

(١) ١ و ٢. المبسوط ٨: ٢٥٤.

(٣). مسالك الافهام ١٤: ٣٢٠.

(٤). المصنف: ١٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣١٩

الباب الثاني عشر حبس أعداء الدولة و مناوئيه: و فيه أحد عشر فصلا

إشارة

- ١- هل يحبس الجاسوس.
- آراء الفقهاء حول تجسس الذمي.
- آراء الفقهاء حول خروج الجاسوس الى الجهاد.
- آراء الفقهاء حول المعاهد و المستأمن اذا تجسس.
- ٢- حبس الباغي.
- ٣- حبس الأسرى.
- ٤- حبس رهائن الكفار مقابل أسرى المسلمين و حبسهم.
- ٥- حبس غير البالغ من المشركين.
- ٦- حبس الممتنعين عن دفع الجزية.
- ٧- حبس أهل الجزية اذا ارادوا الفرار الى دار الحرب.

٨- حبس من اراد الخروج على الإمام (ع).

٩- حبس المحارب.

١٠- حبس العجزة و النساء و الأطفال من البغاة.

١١- الحبس للنزول على حكم الإمام (ع).

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٢١

الفصل الأول هل يحبس الجاسوس؟

إشارة

مقتضى بعض الأحاديث و الشواهد التاريخية في كتب الفريقين هو قتل الجاسوس و للإمام العفو عنه لو كان مسلماً أو أسلم كما روى عن الإمام الحسن (ع) انه قتل جاسوسين لمعاوية، و روى عن الصادق: قتل الجاسوس، هذا، و لكن فقهاؤنا- رضوان الله عليهم- أفتوا في المسلم بالتعزير إن شاء الامام و حرمانه من الغنيمه، كالشيخ في المبسوط، و العلامة الحلي في القواعد و المنتهى، مستدلين بقصه حاطب.. بل و لغير الإمام تعزيره من باب النهي عن المنكر كما يظهر من المحقق القمي في جامع الشتات.

أما السنة: فعن أبي حنيفة و الأوزاعي و أبي يوسف: إن المسلم من الجواسيس يحبس، و به قال في الترغيب، و البستي في معالم السنن و غيره، و عن بعض آخر منهم:

انه يقتل كما عن ابن عقيل و الداوي، و ابن القاسم و احمد بن يحيى في عيون الازهار و فضل آخرون بين المتكرر منه و غيره كما عن ابن تيمية و ابن الجوزي.

و لعل الأظهر هو التفصيل بين المسلم و الذمي و الحربى اما الأخير فيقتل و ذلك لجواز قتله حتى و لو لم يتجسس، و أما الذمي: فان صدق عليه انه نقض العهد بذلك فيقتل أو يسترق و سيجيء الخلاف فيه، و اما المسلم فيعزر على فعله الحرام، و هذا هو

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٢٢

الذي يمكن أن يستخلص من مطاوي الأحاديث، و فتاوى الفقهاء.

ما ورد في الجاسوس

١- الشيخ المفيد: «فلما بلغ معاوية بن أبي سفيان وفاة أمير المؤمنين (ع) و بيعه الناس ابنه الحسن (ع) دسّ رجلا من حمير الى الكوفة و رجلا من بنى القين الى البصرة ليكتبا اليه بالأخبار و يفسدا على الحسن (ع) الأمور فعرف ذلك الحسن (ع) فأمر باستخراج الحميرى من عند لحام بالكوفة فاخرج و أمر بضرب عنقه و كتب الى البصرة باستخراج القينى من بنى سليم فاخرج و ضربت عنقه، و كتب الحسن (ع) الى معاوية: اما بعد فانك دسست الرجال للاحتيال و الاغتيال و ارصدت العيون كأنك تحب اللقاء..» (١)

٢- دعائم الإسلام: «روينا ذلك عن أبي جعفر محمد بن علي (ع).. و الجاسوس و العين اذا ظفر بهما قتلا، كذلك روينا عن أهل البيت.» (٢)

٣- علي بن ابراهيم القمي: «سورة الممتحنة: بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ، يَا أَيُّهَا الَّذِیْنَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عِدُوِّیْ وَ عَدُوِّكُمْ أَوْلِیَاءَ تُلْقُونَ إِلَیْهِمْ بِالْمُؤَدَّةِ» (٣) نزلت في حاطب بن أبي بلتعنة.. و كان سبب ذلك ان حاطب، كان قد أسلم، و هاجر الى المدينة، و كان عياله بمكة، و كانت قريش، تخاف ان يغزوهم رسول الله (ص) فصاروا الى عيال حاطب، و سألوهم: ان يكتبوا الى حاطب، يسألوه عن خبر محمد رسول الله (ص) و هل يريد ان يغزو مكة؟ فكتبوا الى حاطب يسألونه عن ذلك، فكتب اليهم حاطب، ان رسول الله (ص) يريد

ذلك، و دفع الكتاب الى امرأه تسمى صفية، فوضعت في قرنهما- أى الذوابة- و مرت، فنزل جبرئيل (ع) على رسول الله (ص) فأخبره بذلك، فبعث رسول الله أمير المؤمنين (ع) و الزبير في طلبها، فلحقوها، فقال لها أمير المؤمنين (ع): اين الكتاب؟ فقالت: ما معي، ففتشوها فلم يجدوا معها شيئا، فقال الزبير: ما نرى معها شيئا، فقال أمير المؤمنين: و الله، ما كذبنا رسول الله (ص) و لا كذب رسول الله (ص) على جبرئيل (ع) و لا كذب جبرئيل على الله جل ثناؤه، و الله، لتظهرن لي الكتاب، أو

(١). الارشاد: ١٨٨- و عنه كشف الغممة ٢: ١٦٤، و فيه: و يفسدا على الحسن (ع) الامور و قلوب الناس.- شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٦: ص ٣١ الاغانى ٢١: ص ٢٨.

(٢). دعائم الإسلام ١: ٣٩٨- و عنه المستدرک ١١: ٩٨ ح ٢- و ١٨: ١٩٧ ح ١.

(٣). الممتحنة (٦٠) آية ١- ٢

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٢٣

لأوردن رأسك الى رسول الله (ص)، فقالت تنحيا حتى أخرجه، فأخرجت الكتاب من قرنهما، فأخذه أمير المؤمنين (ع) و جاء به الى رسول الله (ص) فقال رسول الله (ص):

يا حاطب ما هذا؟ فقال حاطب: و الله يا رسول الله (ص) ما نافقت و لا غيرت و لا بدلت و إنى أشهد أن لا إله إلا الله، و أنك رسول الله (ص) حقا، و لكن أهلى و عيالى كتبوا إلى بحسن صنيع قريش اليهم فأحببت أن أجازى قريشا بحسن معاشرتهم، فانزل الله جل ثناؤه على رسول الله (ص) «يَا أَيُّهَا «١» الَّذِينَ آمَنُوا» الآية. «٢»

٤- أمين الإسلام الطبرسى: «و كتب في الكتاب: من حاطب بن أبى بلتعنة الى أهل مكة: ان رسول الله يريدكم فخذوا حذرکم.. فرجعوا بالكتاب الى رسول الله (ص)، فأرسل الى حاطب، فأتاه، فقال له: هل تعرف الكتاب؟ قال:

نعم، قال: فما حملك على ما صنعت؟ قال: يا رسول الله، و الله ما كفرت منذ أسلمت، و لا غششتك منذ نصحتك، و لا احببتهم منذ فارقتهم، و لكن لم يكن أحد من المهاجرين إلا و له بمكة من يمنع عشيرته، و كنت عريرا فيهم- أى غريبا- و كان أهلى بين ظهرانيهم، فخشيت على أهلى، فأردت أن اتخذ عندهم يدا، و قد علمت ان الله ينزل بهم بأسه، و ان كتابى لا يغنى عنهم شيئا فصدقه رسول الله (ص)» «٣»

٥- فرات بن ابراهيم: معننا عن ابن عباس رضى الله عنه «.. فبعث رسول الله (ص) رجلين من اصحابه فى أثرها- ساره-: أمير المؤمنين (ع) و الزبير بن العوام، و أخبرهما خبر الصحيفة، فقال (ص): ان اعطتكم الصحيفة فخلوا سبيلها و آلا فاضربوا عنقه.. ثم رجعا الى النبى (ص) فأعطياه الصحيفة، فإذا فيها: من حاطب بن أبى بلتعنة الى أهل مكة: ان محمدا قد نفر، فأنى لا أدرى اياكم أراد، أو غيركم فعليكم بالحذر» «٤...»

قال العلامة الطباطبائي: «و هذا المعنى مروى فى عدة من الروايات، عن نفر من

(١). الممتحنة: ١.

(٢). القمى ٢: ٣٦١- و عنه نور الثقلين ٥: ٢٩٩ ح ٣ و البرهان ٤: ٣٢٣ ح ١ و الصافى ٥: ١٦٠.

(٣). مجمع البيان ٩: ٢٧٠.

(٤). تفسير فرات: ١٨٣- و عنه البحار ٢٠: ١٣٦ ح ٣٠- المعجم الكبير ٣: ٢٠٥ ح ٣٠٦٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٢٤

الصحابة، كأئس و جابر و عمر، و ابن عباس، و جمع من التابعين كحسن و غيره، و الرواية من حيث متنها لا تخلو من بحث: اما أولا

فلأنّ ظاهرها، بل صريحها إن حاطب، كان يستحقّ بصنعه ما صنع، القتل، أو جزاء دون ذلك، و إنما صرف عنه ذلك، كونه بدرياً، فالبدري لا يؤاخذ بما أتى به من معصية، كما يصرح به قوله (ص) لعمر في هذه الرواية: «انه شهد بدرا» و في رواية الحسن: انهم أهل بدر، فاجتنب أهل بدر، انهم أهل بدر، فاجتنب أهل بدر، و يعارضه ما في قصة الإفك، ان النبي (ص) بعد ما نزلت براءة عائشة، حد مسطح بن اثاثه، و كان من الآفكين، و كان مسطح هذا من السابقين الأولين من المهاجرين، و ممن شهد بدرا، كما في صحيح البخاري، و مسلم، و حدّه النبي (ص) كما نطقت به الروايات الكثيرة الواردة في تفسير آيات الإفك..» (١)

٦- ابو داود: «عن سلمة بن الأكوع، قال: أتى النبي عين، من المشركين و هو في سفر فجلس عند اصحابه ثم انسل، فقال النبي (ص) اطلبوه فاقتلوه قال: فسبقتهم اليه فقتلته و أخذت سلبه، فنفلني إياه.» (٢)

٧- و فيه: «عن سلمة، قال: غزوت مع رسول الله (ص) هوازن، قال: فبينما نتضحى و عامتنا مشاة و فينا ضعفه، اذ جاء رجل، على جمل احمر فانترع طلقاً من حقو البعير فقيده به جملة ثم جاء يتغذى مع القوم، فلما رأى ضعفهم، ورقه ظهرهم، خرج يعدو الى جملة، فأطلقه ثم اناخه فقعده عليه ثم خرج يركضه، و اتبعه رجل من أسلم على ناقه و رقاء هي أمثل ظهر القوم قال: فخرجت أعدو، فادركته و رأس الناقة عند ورك الجملة، ثم تقدمت حتى كنت عند ورك الجملة، ثم تقدمت حتى اخذت بخطام الجملة، فانخته، فلما وضع ركبته بالأرض اخترطت سيفي فاضرب رأسه، فندر، فجنّت براحلته، و ما عليها أقودها، فاستقبلني رسول الله (ص)، قال: له سلبه أجمع.» (٣)

قال البستي: «قوله نتضحى معناه: نتغذى، و الضحاء ممدود الغداء، و الطلق: سير

(١). تفسير الميزان ١٩: ٢٧٢.

(٢). سنن ابى داود ٣: ٤٨ ح ٢٦٥٣. انظر البخارى الجهاد ١: ٤٢٨- مسلم ٢: ٨٢- الاقضية: ٧٧ المعجم الكبير ٧: ٢٩ ح ٦٢٧٢ و ٦٢٧٣.

(٣). سنن ابى داود ٣: ٤٩ ح ٢٦٥٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٢٥

يقيد به البعير، و حقوه مؤخره، ندر: معناه بان منه و سقط.» (١)

أقول: و الظاهر انها قضية واحدة نقلت بتفاوت.

٨- و فيه: «عن حارثة بن مضرب، عن فرات بن حيان، ان رسول الله (ص) امر بقتله و كان عينا لأبى سفيان، و كان حليفا لرجل من الأنصار، فمر بحلقه من الانصار، فقال: انى مسلم، فقال رجل من الانصار: يا رسول الله: انه يقول: انى مسلم، فقال رسول الله (ص) ان منكم رجالا نكلهم الى ايمانهم، منهم فرات بن حيان.» (٢).

و أضاف ابن الأثير في روايته: «.. منهم فرات بن حيان، و اطلقه و لم يزل يغزو مع رسول الله (ص) الى أن توفي رسول الله (ص) فانقل الى مكة، فنزلها و كان عقبه بها، و لما أسلم، حسن اسلامه، و فقه في الدين و كرم على النبي (ص)» (٣)

٩- الواقدي: في غزوة المريسيع: «فلما نزل- أى النبي (ص)- ببيعة» (٤) اصاب عينا للمشركين، فقالوا له: ما وراءك؟ اين الناس؟ قال: لا علم لى بهم، قال عمر:

لتصدقنّ، أو لأضربنّ عنقك، قال «فأنا رجل من بلمصطلق، تركت الحارث بن أبى ضرار، قد جمع لكم الجموع و تجلب اليه ناس كثير، و بعثنى إليكم لآتيه بخبركم و هل تحركتم من المدينة، فأتى عمر بذلك رسول الله (ص) فأخبره الخبر، فدعاه رسول الله (ص) الى الإسلام، فأبى، فقال عمر: يا رسول الله (ص) أضرب عنقه؟

فقدمه رسول الله (ص) فضرب عنقه.» (٥)

١٠- و فيه: «حدثني عبد الله بن جعفر، عن يعقوب بن عتبة، قال: بعث رسول الله (ص) عليا في مائة رجل الى حى سعد، بفدك، و بلغ رسول الله (ص) ان لهم جمعا يريدون ان يمدّوا يهود خيبر، فسار الليل، و كمن النهار، حتى انتهى الى الهمج (٦)، فأصاب عينا، فقال:

ما انت؟ هل لك علم بما وراءك من جمع من بنى سعد؟ قال:

(١). معالم السنن ٢: ٢٧٦.

(٢). سنن ابى داود ٣: ٤٨ ح ٢٦٥٢. عبد الرزاق ٥: ٢٠٨ ح ٩٣٩٦.

(٣). اسد الغابة ٤: ١٧٥- انظر المعجم الكبير ٢: ١٩٢- طبقات ابن سعد ٢: ٣٦- الكامل لابن الاثير ٢: ١٤٥.

(٤). اسم قرية من قرى اليمامة- انظر معجم البلدان ١: ٤٧١.

(٥). المغازى ١: ٤٠٦.

(٦). ماء و عيون عليه نخل من المدينة من جهة وادى القرى معجم البلدان ٥: ٤١٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٢٦

لا علم لى به، فشدوا عليه، فاقرّ انه عين لهم، بعثوه الى خيبر، يعرض على يهود خيبر نصرهم، على ان يجعلوا لهم من تمرهم كما جعلوا لغيرهم، و يقدمون عليهم، فقالوا له:

فأين القوم؟ قال: تركتهم، و قد تجمّع منهم مائتا رجل، و رأسهم وبر بن عليم، قالوا:

فسربنا حتى تدلّنا، قال: على ان تؤمنوني قالوا: ان دللتنا عليهم، و على سرحهم امناك، و الّا فلا امان لك. قال: فذلك، فخرج بهم دليلا

لهم حتى ساء ظنهم به، و أوفى بهم على فدادن و آكام، ثم أفضى بهم الى سهوله، فاذا نعم كثير و شاء، فقال:

هذا نعمهم و شاءهم، فأغاروا عليه فضموا النعم و الشاء، قال: ارسلوني: قالوا: لا، حتى نأمن الطلب و نذر بهم الراعى، رعاء الغنم و

الشاء، فهربوا الى جمعهم، فحذروهم، فتنفروا، و هربوا، فقال الدليل: علام تحبسنى؟ فقد تفرقت الاعراب، و انذرهم الرعاء؟

قال على (ع): لم نبلغ معسكرهم، فانهى بهم اليه، فلم ير احدا، فأرسلوه، و ساقوا النعم و الشاء، النعم خمسمائة بعير، و الفا شاء. «١»

أقول: تعرض الفقهاء لمسألة الاستعانة بالمشركين فى الجهاد و لم أجد من تعرض لمسألة استخدام الجاسوس الكافر بخصوصها و قد

يفهم منها جوازه مطلقا كما انها تدلّ، على انه مهذور الدم بقرينه عفو أمير المؤمنين عنه.

آراء فقهاءنا القائمين بالتعزير

١- الشيخ الطوسى: «و اذا تجسس مسلم لأهل الحرب و كتب اليهم، فأطلعهم على اخبار المسلمين، لم يحل بذلك قتله، لان حاطب

بن أبى بلتعّة، كتب الى أهل مكة كتابا يخبرهم بخبر المسلمين، فلم يستحل النبي (ص) قتله.. و للإمام ان يعفو عنه، و له ان يعزّره، لان

النبي (ص) عفى عن حاطب» «٢»

٢- ابن البراج الطرابلسى: «مسألة: اذا تجسس انسان لأهل الحرب، و حمل اليهم اخبار المسلمين، هل يجوز قتله بذلك أم لا؟

الجواب: لا يجوز قتله بذلك، لان حاطب ابن أبى بلتعّة، كاتب أهل مكة بأخبار

(١). المغازى ٢: ٥٦٢.

(٢). المبسوط ٢: ١٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٢٧

المسلمين، فلم ير رسول الله (ص) قتله بذلك، غير ان الامام يعزّره على ذلك، و له العفو عنه» «١».

٣- العلامة الحلى: «و لو تجسس مسلم لأهل الحرب و اطلعهم، على عورات المسلمين، لم يحل قتله، بل يعزّر، إن شاء الامام» «٢».

٤- و قال فى المنتهى: «اذا كتب بعض المسلمين الى المشركين، بخبر الإمام: ما عزم عليه من قصدهم، و يعزّفهم احواله، فانه لا يقتل

ذلك، لما روى: ان حاطب بن أبى بلتعنة.. اذا عرفت هذا، فان الإمام يعزّره بحسب حاله، و ما يقتضيه نظر الإمام، و لا يسهم من الغنيمة إلا أن يتوب، فيحصل الغنيمة» (٣).

٥- المحقق القمي: «السؤال: هل يجوز للمسلم أن يتعاون مع الكفار في تسخير البلاد الاسلامية و نهبهم و قتلهم و أسرهم؟ و لو توقف الغلبة على الكفار في هذه المعركة (حرب ايران مع الروس) على تهجيرهم و عقوبة بعض المتمردين و تهجير الذين يؤون جاسوس المشركين و يذيعون اسرار المسلمين فهل ذلك جائز أم لا؟ الجواب: لا يجوز أسر المسلم و نهب أمواله، و اما قتله: فلو توقف الدفاع عن الإسلام و المسلمين على قتله فيجوز ذلك، و اما أنه هل يدخل ذلك تحت عنوان المحارب و قد يكون حده القتل، فنقول: لا يختص الحكم بكونه في حال القتال و المحاربة بل هو تابع للإسلام، ثم ان قتله يتوقف على جواز اجراء الحدود في زمان الغيبة و على فرضه فهو وظيفة المجتهد العادل، و إنى في ذلك من المتوقفين، نعم على الحاكم أن يعزّره بما يراه صلاحا، نعم لو لم يقدر الحاكم على ذلك فيجوز ذلك لغير الحاكم من باب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر بما يقتضيه، بل يجب، لكن مع مراعاة الأسهل فالأسهل.» (٤)

٦- ولاية الفقيه: «و يظهر من الآثار و الروايات الاسلامية ان الجزاء المناسب لهذا الذنب العظيم - أى التجسس - هو القتل و الإعدام، إلا ان يعفى عنه لجهات مبررة له،

(١). جواهر الفقه: ٥١.

(٢). قواعد الاحكام ١: ١١١.

(٣). منتهى المطلب ٢: ٩٥٩- و مثله في ص ٩٣٩.

(٤). جامع الشتات ١: ٩٠- ترجمنا النص من الفارسيّة.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٢٨

فان عظم الجنائية و جزاؤها متناسبان للشرور و الخسارات المترتبة عليها ... و بالجملة:

فالظاهر ان استحقاق الجوايسيس للقتل، كان أمرا واضحا في عصر النبي (ص) و الأئمة عليهم السلام، و ان كان قد يعفى عنهم لجهات مبررة، هذا مضافا الى صدق عنوان المنافق و المفسد و المحارب، و الباغي، على الجاسوس غالبا، فتدبر ... و قال: و الحاصل ان حفظ النظام الذى هو من أهمّ الفرائض، يتوقف على سياسة الحزم مع المنافقين، و جوايسيس الأعداء «... ١».

أقول: حتى و لو صدق عليه المنافق، فان ذلك لا يسوّغ قتله، و لعله لذلك أمر بالتدبر.

ثم انّ الظاهر من الأحاديث و النصوص التاريخية، و فتاوى الفقهاء، هو التفصيل، بين المسلم، و الذمى، و الكافر، أما المسلم فلا يقتل، بل يعزر- كما عليه الطوسى و الحلّى و القمى- و لعل منه الحبس حتى يتوب.

و امّا الذمى: فحكمه تابع للاشتراط فى عقد الذمة، على قول البعض، أو ينحل عقد الذمة، حتى و لو لم يشترط، على رأى آخر، و سيأتى التعرض للآراء.

و امّا الحربى: فهو مهدور الدم، حتى و لو لم يتجسس، و ذلك لحربه مع الإسلام.

و يؤيد عدم جواز قتل الجاسوس المسلم، مضافا الى الاحتياط فى الدماء، و الأصل، فتواهم بکراهة خروجه مع المسلمين الى الجهاد، كما صرح به القاضى ابن البراج و العلامة الحلّى، و كاشف الغطاء، و .. اذ لو كان حكمه الإعدام فكيف يفتى بکراهة خروجه الى الجهاد، ألما أن يقال: بان كراهة اخراجه للجهاد- خروجه- انما هو فى حالة عفو الامام عنه، و هو لا ينافى ان يكون حكمه القتل، و يؤيد عدم قتله أيضا قصة ابن أبى بلتعنة و الأزدي «٢» إلا ان يقال: بان حكمهما كان القتل، و عفى النبي (ص) و الامام على (ع) عنهما، و اما قتل الامام حسن (ع) جاسوس معاوية، فقد يكون من باب البغى و الفساد و ليس مجرد التجسس، و يشهد لذلك جوابه (ع)

لمعاوية:

«دست الرجال للاحتيال و الاغتيال، و أرصدت العيون، كأنك تحب اللقاء،

(١). ولاية الفقيه ٢: ٧٤٠.

(٢). انظر «حبس الاسير».

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٢٩

و ما أوشك ذلك» (١).

و اما ما عن الدعائم: «و الجاسوس و العين اذا ظفر بهما قتلا». فهي مرسله، أو يجمع بينها و بين غيرها بحملها على الجاسوس الكافر.

آراء المذاهب الاخرى القائلين بالحبس

١- أبو يوسف: «و سألت يا أمير المؤمنين عن الجواسيس يوجدون و هم من أهل الذمة، أو أهل الحرب أو من المسلمين، فان كانوا من أهل الحرب، أو من أهل الذمة ممن يؤدى الجزية من اليهود و النصارى و المجوس فاضرب أعناقهم، و ان كانوا من أهل الإسلام معروفين، فأوجعهم عقوبة و أطل حبسهم حتى يحدثوا توبة.» (٢)

٢- البستي: «و فيه- أى قصة حاطب- دليل على أن الجاسوس اذا كان مسلماً لم يقتل، و اختلفوا فيما يفعل به من العقوبة فقال اصحاب الرأى فى المسلم: اذا كتب الى العدو، و دلّه على عورات المسلمين يوجع عقوبة و يطال حبسه.» (٣)

٣- العيني: «.. و عن أبى حنيفة و الأوزاعي: يوجع عقوبة و يطال حبسه.» (٤)

آراء فقهاءنا حول: تجسس الذمى

١- الشيخ الطوسى: «فأما ما فيه منافاة الأمان، فهو أن يجتمعوا على قتال المسلمين، فمتى فعلوا ذلك، نقضوا العهد، و سواء شرط ذلك فى عقد الذمة أو لم يشترط، لأن شرط الذمة، يقتضى ان يكونوا فى أمان من المسلمين، و المسلمون فى أمان منهم، و اما ما فيه ضرر على المسلمين، يذكر فيه ستة أشياء... و لا يقطع عليه- أى المسلم- الطريق، و لا يؤدى للمشركين عيباً، و لا يعين على المسلمين بدلالة أو بكتبة كتاب الى أهل الحرب، بأخبار المسلمين، و يطلعهم على عوراتهم، فان خالفوا شرطاً من هذه

(١). الارشاد: ١٨٨.

(٢). الخراج: ١٩٠.

(٣). معالم السنن ٢: ٢٧٤.

(٤). عمدة القارى ١٤: ٢٥٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٣٠

الشرائط، نظر، فان لم يكن مشروطاً فى عقد الذمة لم ينقض العهد، لكن ان كان ما فعله يوجب حداً أقيم عليه الحد، فان لم يوجبه عزر، و ان كان مشروطاً عليه فى عقد الذمة كان نقضاً للعهد، لأنه فعل ما ينافى الأمان» (١).

٢- على بن حمزة: «.. الكفار ضربان: فضررب يجوز اقراره على دينه، و هم اليهود و النصارى و المجوس، بشرطين: قبول الجزية و التزام احكام الإسلام عليهم، و هى:

ترك التظاهر بالمحرمات، و جميعا ثمانية عشر شيئا... و الاعانة على المسلمين، اما باطلاع أهل الحرب على أحوال المسلمين، أو بكتاب اليهم، بأخبار أهل الإسلام، أو بإيواء عين منهم.. فاذا التزموا ترك جميع ذلك، و هو الصغار، جاز عقد الذمة لهم، فان خالفوا شيئا من ذلك خرجوا من الذمة.» (٢)

٣- السيد ابن زهرة: «و شرائط الجزية: أن لا يجاهروا المسلمين بكفرهم..»

و لا يعينوا على أهل الإسلام.. و متى اخلوا بشيء منها صارت دماؤهم هدرا و أموالهم و أهاليهم فينا للمسلمين، بدليل الاجماع المشار اليه.» (٣)

٤- ابن ادريس: «و شرائط الذمة: الامتناع من مجاهرة المسلمين بأكل لحم الخنزير.. و ان لا- يأووا عينا على المسلمين، و لا يعاونوا عليهم كافرا، و ان لا يستقروا على مسلم، فمتى فعلوا شيئا من ذلك فقد خرجوا من الذمة، و جرى عليهم احكام الكفار الحربيين الذين لا كتاب لهم.» (٤)

٥- المحقق الحلبي: «في شرائط الذمة و هي ستة: - الثالث: ان لا يؤذوا المسلمين كالزنى بنسائهم و.. و ايواء المشركين، و التجسس لهم، فان فعلوا شيئا من ذلك و كان تركه مشروطا في الهدنة، كان نقضا، و ان لم يكن مشروطا، كانوا على عهدهم، و فعل بهم ما يقتضيه جنائيتهم، من حد، أو تعزير.» (٥)

(١). المبسوط: ٤٣.

(٢). الوسيلة: ٢٠٠.

(٣). الغنية: ٢٠٣.

(٤). السرائر ٢: ص ٦.

(٥). شرايع الإسلام: ١: ٣٢٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٣١

٦- العلامة الحلبي: «و شرائط الذمة أحد عشر... السابع: ايواء عين المشركين، الثامن: المعاونة على المسلمين بدلالة المشركين على عوراتهم، أو مكاتبهم، و هذه الستة، ان شرطت في عقد الذمة؛ انتقض العهد بمخالفة أحدها، و ألا فلا، نعم يحد، أو يعزر، بحسب الجنائية، و لو أراد أحدهم فعل ذلك، منع منه، فان مانع بالقتال نقض عهده.» (١)

٧- الشهيدان: «و الكتابي كذلك- يقاتل حتى يسلم أو يقتل- ألا ان يلتزم بشرط الذمة، و هي.. و ترك التعرض للمسلمين مطلقا، بالفتنة عن دينهم و قطع الطريق، و ايواء عين المشركين- و جاسوسهم- و الدلالة على عورات المسلمين، قال في الشرح: و الأولان لا- بد منهما في عقد الذمة.. و اما باقى الشروط فظاهر العبارة انها كذلك، و به صرح فى الدروس، و قيل: لا يخرجون بمخالفتها إلا مع اشتراطها عليهم، و هو الأظهر.» (٢)

٨- الشيخ جعفر كاشف الغطاء: «.. سادسها: ان كل من ظهرت منه خيانة للمسلمين، بأن كان عينا جاسوسا للكفار يوصل اليهم الأخبار، أو يسعى بفتنتهم ليفرق كلمتهم، و يوهن قولهم، انحل عقده.» (٣)

- و قال أيضا: «السابع و العشرون: انه ينحل العاصم من جزية، و غيرها بإخلالهم بامور المسلمين، بان يكونوا جواسيس للمشركين، أو مخذلين للمسلمين، أو موقعى الفتنة بينهم، و نحو ذلك مما يقتضى و هن و هذه الإسلام.» ٤

٩- الامام الخميني: «الخامس: ان لا- يؤذوا المسلمين كالزنى بنسائهم.. و ايواء عين المشركين، و التجسس لهم، و لا يبعد ان يكون الأخيران سيما الثانى منهما، من منافيات الأمان و لزوم تركهما من مقتضياته.» (٥)

(١). قواعد الاحكام ١: ١٠٢- انظر جامع المقاصد ٣: ٣٧٨- منتهى المطلب ٢: ٩٥٩- إيضاح الفوائد ١: ٣٧٧.

(٢). الروضة البهية ٢: ٣٨٨.

(٣) ٣ و ٤. كشف الغطاء: ٤٠٠- انظر كتاب غنائم الايام للقمي: ٥٩٢.

(٥). تحرير الوسيلة ٢: ٤٥٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٣٢

آراء المذاهب الاخرى

- ١٠- ابو يعلى الفراء: «و يلزم الذمي ترك ما فيه ضرر على المسلمين و آحادهم، في مال، أو نفس و هي ثمانية أشياء... و لا يؤوى للمشركين عينا، أعنى جاسوسا، و لا يعاون على المسلمين بدلالته، أعنى لا يكتب بأخبار المسلمين» «... ١»
- ١١- الفيروزآبادي: «و ان زنى احدهم بمسلمة أو آوى عينا... نظر فان لم يكن قد شرط ذلك في عقد الذمة لم ينتقض عهده، و ان شرط عليهم، فقد قيل ينتقض، و قيل لا ينتقض.» «٢»
- ١٢- ابن تيمية: «في أهل الذمة، و من قطع الطريق على المسلمين، أو تجسس عليهم، أو اعان أهل الحرب على سبي المسلمين أو أسرهم، و ذهب بهم الى دار الحرب و نحو ذلك مما فيه نصره على المسلمين فهذا يقتل و لو أسلم.» «٣»
- ١٣- العيني: «قال الأوزاعي في الجاسوس الكافر: فان كان كافرا يكون ناقضا للعهد.» «٤»

آراء الفقهاء حول خروج الجاسوس الى الجهاد

و مما يؤيد بل يدل على عدم قتل الجاسوس المسلم لتجسسه هو فتوى الفقهاء بجواز أو وجوب منعه عن الخروج الى الجهاد مع المسلمين- على الاختلاف في الآراء- فلو كان حكمه الاعدام، لم يتأمل الامام أو الحاكم المبسوط اليد في اجراء الحد، و حينئذ لا يبقى مجال لهذه المسألة، اللهم إلا أن يكون هناك مانع من قتله فعلا بسبب عشيرته، أو يقال: بعفو الامام عنه، لكن ما هو وجه منعه عن الجهاد حينئذ؟ إلا أن يقال: الوجه عدم الاطمينان اليه.

(١). الاحكام السلطانية: ١٥٨.

(٢). التنبيه: ٢٣٩.

(٣). الفتاوى الكبرى ٤: ٦٠١.

(٤). عمدة القارى ١٤: ٢٥٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٣٣

١- القاضي ابن البراج: «و اذا عرف الإمام من رجل الإرجاف، و التحوين «١» و معاونه المشركين، كان له أن يمنعه من الغزو.. و الاعانة: ان يرى عينا منهم، يطلعهم على عورات المسلمين، أو يكتبهم بأخبارهم، و من كان على واحد من هذه الصفات كان للإمام منعه من الخروج مع المسلمين، فان لم يمنعه و خرج، لم يعط من الغنيمه و لم يسهم له سهم، لأنه ليس من المجاهدين بل هو بفعله عاص.» «٢»

٢- العلامة الحلبي: «و لا ينبغي أن يخرج الامام معه المخذل، كمن يزهّد في الخروج و يعتذر بالحر و شبهه، و لا المرجف، و هو من يقول: هلكت سرية المسلمين، و لا من يعين على التجسس، و اطلاع الكفار على عورات المسلمين.» «٣»

٣- المحقق الكركي بعد نقل كلام العلامة: «المراد: لا يجوز ذلك بدليل قوله و لا من يعين- و وجهه ان في ذلك ضررا للمسلمين.»
 (٤)

آراء المذاهب الاخرى القائلين بغير الحس

١- البستي: «قال الأوزاعي: ان كان مسلما عاقبه الإمام عقوبة منكلة و غزبه الى بعض الآفاق في وثاق، و ان كان ذميا فقد نقض عهده، و قال مالك: لم اسمع فيه شيئا و أرى فيه اجتهاد الإمام، و قال الشافعي: اذا كان هذا من الرجل ذى الهيئة بجهالة كما كان من حاطب بجهالة و كان غير متهم احببت ان يتجافى عنه، و ان كان من غير ذى الهيئة كان للإمام تعزيره.» (٥)
 القرطبي: «قال سحنون: و إذا كاتب المسلم أهل الحرب قتل و لم يستتب و ماله لورثته و قال غيره: يجلد جلدا و جيعا و يطال حبسه و ينفى عن موضع يقرب للكفار.» الاقضية: ٨٠ و قال أيضا: «و فى المستخرجة: قال ابن القاسم فى الجاسوس يقتل و لا يوف لهذا توبة و هو كالزندق و فى كتاب الله تعالى «وَفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَهُمْ» فهذا الجاسوس و قول سحنون اصح «... الاقضية ٨٠ ٢- ابن تيمية: «و يقتل الجاسوس الذى يكرر التجسس.» (٦)

٣- المرادوى: «و جوز ابن عقيل، قتل مسلم جاسوس للكفار، و زاد ابن الجوزى:
 ان خيف دوامه.. و توقف فيه احمد، و قال ابن الجوزى فى كشف المشكل: دلّ

(١). او التحديل، او التخذيل: و المراد منه: صرف المسلمين عن الحرب.

(٢). المهذب ١: ٢٩٧.

(٣). قواعد الاحكام ١: ١٠٣- و مثله التحرير ١: ١٣٤- منتهى المطلب ٢: ٩٠٦.

(٤). جامع المقاصد ٣: ٣٨٩.

(٥). معالم السنن ٢: ٢٧٤.

(٦). الاختيارات العلمية (الفتاوى الكبرى) ٤: ٦٠١.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٣٤

حديث حاطب على ان الجاسوس المسلم لا يقتل، و رده فى الفروع، و هو كما قال. (١)

٤- أحمد بن يحيى: «فصل فى اقامة الحدود: و اليه وحده- يعنى الإمام- اقامة الحدود .. و قتل الجاسوس.» (٢)

٥- العيني: «قال الداوى: الجاسوس يقتل، و انما نفى القتل عن حاطب لما علم النبى (ص) منه، و لكن مذهب الشافعى و طائفة: ان الجاسوس المسلم يعزر، و لا يجوز قتله، و ان كان ذا هيئة عفى عنه لهذا الحديث- حاطب- و قال ابن وهب من المالكية:
 - يقتل ألما أن يتوب، و عن بعضهم: انه يقتل اذا كانت عادته ذلك، و به قال ابن الماجشون، و قال ابن القاسم: يضرب عنقه، لأنه لا تعرف توبته، و به قال سحنون و من قال بقتله، فقد خالف الحديث، و أقوال المتقدمين.

و قال الأوزاعي: فان كان كافرا يكون ناقضا للعهد، و قال اصبيغ: الجاسوس الحربى يقتل، و المسلم و الذمى يعاقبان، ألما ان يظاهرا على الإسلام، فيقتلان، و فيه كما قال الطبرى: اذا ظهر للإمام رجل من أهل الستر أنه قد كاتب عدوا من المشركين، ينذرهم مما اسرّه المسلمون فيهم من عزم، و لم يكن معروفا بالغش للإسلام و أهله، و كان ذلك من فعله هفوة و زلّة، من غير ان يكون لها اخوات، يجوز العفو عنه، كما فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه و آله و سلم، بحاطب من عفو عن جرمه، بعد ما اطلع عليه من فعله.

و قال العيني أيضا فى ذكر ما يستفاد من قصة حاطب: فيه هتك الجاسوس رجلا كان أو امرأة، اذا كانت فى ذلك مصلحة، أو كان فى الستر مفسدة، و فيه: ان الجاسوس، لا يخرج تجسسه من الإيمان.» (٣)

٦- محمد بن علي الشوكاني: «و يجوز استرقاق العرب و قتل الجاسوس..» اما قتل الجاسوس، فلحديث سلمة بن الاكوع عند البخارى و غيره.. و هو متفق على قتل الجاسوس الحربى، اما المعاهد و الذمى: فقال مالك و الاوزاعى: ينتقض عهده بذلك،

(١). الانصاف ١٠: ٢٤٨.

(٢). عيون الازهار: ٥٢١.

(٣). عمدة القارى ١٤: ٢٥٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٣٥

و اخرج احمد و أبو داود عن فرات بن حيان ان النبى (ص) امر بقتله، و كان عينا لأبى سفيان و حليفا لرجل من الأنصار... و لكنه قد روى الحديث المذكور عن سفيان بن بشر بن السرى البصرى و هو ممن اتفق على الاحتجاج به البخارى و مسلم و رواه عن الثورى أيضا عباد بن الأزرق و هو ثقة..» (١)

آراء فقهاءنا حول المعاهد و المستأمن اذا تجسس

١- الشيخ الطوسى: «فأما المستأمن و المعاهد، فهما عبارتان عن معنى واحد، و هو من دخل إلينا بأمان لا للبقاء، فلا يجوز للإمام ان يقره في بلد الإسلام سنة بلا جزيه و لكن يقره أقل من سنة على ما يراه بعوض أو غير عوض، فان خاف الامام منه الخيانة، نقض امانه و رده الى مأمنه.» (٢)

و قال: «و اذا زال عقد الهدنة لخوف الامام، نظر فيما زال به، فان لم يتضمن وجوب حق عليه مثل ان آوى لهم عينا، أو عاون، ردّ الى مأمنه، و لا شىء عليه.» (٣)

٢- العلامة الحلى: «... فاذا زال عقد الهدنة، نظر فيما زال به، فان لم يتضمن وجوب حق عليه، مثل ان يأوى لهم عينا، أو يخبرهم بخبر المسلمين و يطلعهم على عوراتهم، رده الى مأمنه، و لا شىء عليه.» (٤)

٣- كاشف الغطاء: «ثالث عشرها: اذا جاء الرسول منهم- أى المعاهد- و علموا ان غرضه التطلع على احوالهم، ليخبر الكفار، أو خافوا منه، جاز للمسلمين منعه عن الرجوع.» (٥)

أقول: أوردنا حكم الجاسوس الذمى و المستأمن، لكى يعرف مذاق الشرع و نظره حول المرتكب لهذه الجريمة، و انه ليس هو القتل و الاعدام فكيف به لو كان مسلما، بل تقوى جانب التفصيل فى المسألة.

(١). الدرارى المضيئة ٢: ٢٩٢.

(٢) ٢ و ٣. المبسوط ٢: ٤٣ و ٥٩.

(٤). تذكرة الفقهاء ٩: ٣١٧.

(٥). كشف الغطاء: ٣٩٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٣٦

الفصل الثانى حبس الباغى

ان الأسير من البغاة لا يقتل عندنا لو اسرو والحرب قائمة بل يجبس الى أن تنقضى الحرب، و به صرح الشيخ الطوسي في المبسوط و الخلاف، و العلامة الحلي في التحرير و التذكرة، و الشهيد الأول في الدروس، و وردت رواية تنص على فعل أمير المؤمنين (ع) ذلك، و لكن يبدو من الجواهر خلافه استنادا الى بعض الأخبار الواردة في المقام.

اما السنة فيظهر من الخراج و عيون الازهار انه يقتل، كما يظهر من غيرهما انه يجبس.

و فيما يلي معنى الباغي، و الرواية، ثم آراء الفقهاء.

آراء فقهاءنا في معنى الباغي

- ١- الشيخ الطوسي: «كل من خرج على امام عادل، و نكث بيعته و خالفه في احكامه، فهو باغ، و جاز للإمام قتاله، و مجاهدته.» «١»
- ٢- علي بن حمزة: «الباغي كل من خرج على امام عادل.» «٢»
- ٣- ابن ادريس: «لا يجب قتال اهل البغي، و لا يتعلق بهم احكامهم الا بثلاثة شروط، احدها: ان يكونوا في منعة، و لا يمكن كفهم و تفريق جمعهم الا بانفاق و تجهيز جيوش، و قتال.
- الثاني: ان يخرجوا عن قبضة الامام منفردين عنه في بلد، أو بادية، فاما ان كانوا معه، و في قبضته، فليسوا أهل بغي.
- الثالث: ان يكونوا على المباينة، بتأويل سائغ عندهم، فاما من باين و انفرد، بغير

(١). النهاية: ٢٩٦.

(٢). الوسيلة: ٢٠٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٣٧

تأويل، فهو قاطع طريق، و حكمهم حكم المحاربين لا حكم البغاة.» «١»

٤- يحيى بن سعيد: «الباغي من لم يدخل فيما دخل فيه المسلمون من بيعه الامام، أو نكث بيعته.» «٢»

٥- العلامة الحلي: «كل من خرج على امام عادل فهو باغ و يجب قتاله.» «٣»

٦- و قال في التحرير، بعد نقل مضمون كلام السرائر: «و عندي فيه نظر.» «٤»

٧- الشهيد الأول: «من خرج على المعصوم من الأئمة فهو باغ و يجب قتاله.» «٥»

آراء المذاهب الاخرى

٨- السمرقندي: «فقوم لهم شوكة و منعة، و خالفوا المسلمين في بعض الأحكام، بالتأويل، كالخوارج، و غيرهم، و ظهروا على بلدة من البلاد، و كانوا في عسكر، و اجرأوا احكامهم.» «٦»

و قال أيضا: «إذا خرج طائفة على الإمام، على التأويل، و خالفوا الجماعة.» ٧

٩- القرافي: «البغاة هم الذين يخرجون على الإمام، يبغون خلعه، أو منع الدخول في طاعته، أو تبغى منع حق واجب، بتأويل في ذلك كله.» «٨»

١٠- النيسابوري: «الباغية- في اصطلاح الفقهاء- فرقة خالفت الامام بتأويل باطل «٩» بطلانا بحسب الظن، لا القطع، فيخرج المرتد لأن تأويله باطل قطعاً و كذا

- (١). السرائر ٢: ١٥.
- (٢). الجامع للشرائع: ٢٤١.
- (٣). قواعد الاحكام ١: ١١٨- و اضاف في المختلف باب الجهاد ٤: ٤٤٨، و منع تسليم الحق اليه ...
- (٤). تحرير الاحكام ١: ١٥٥.
- (٥). الروضة البهية ٢: ٤٠٧.
- (٦) ٦ و ٧. تحفة الفقهاء ٣: ١٥٧ و ٣: ٣١٣.
- (٨). الفروق ٤: ١٧١.
- (٩). و اذا اغمضنا النظر عن سائر ما يدفع هذا الشرط، في الآية الشريفة و عدم استقامته في نفسه من حيث عدم معقولية المراد منه، و غير ذلك و يظهر: ان الغرض هو جعل معاوية باغيا، و الا لوجب اعتباره اما كافرا، كما سيأتى التصريح به عن علي (ع)، او محاربا على أقل تقدير، اننا اذا تغاضينا عن ذلك- فاننا نقول: ان هذا معناه: ان الخارجين على امير المؤمنين (ع) في صفين، بل و في الجمل أيضا فضلا عن النهروان ... ليسوا
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٣٨
- الخوارج.. و يخرج مانع حق الشرع لله، أو للعباد عنادا، لأنه لا تأويل له. «١»
- أقول: و بهذا يتضح ان الباغي يطلق على المسلم الخارج على الامام العادل، سواء كان محاربا، أم لا، و ان المحارب يطلق على من يحارب الامام العادل، أو المسلمين، مسلما كان أم كافرا.

الروايات

- ١- المستدرک: «و في شرح الاخبار لصاحب الدعائم: عن موسى بن طلحة بن عبيد الله، و كان فيمن اسر يوم الجمل، و حبس مع من حبس من الأسارى بالبصرة، فقال: كنت في سجن على (عليه السلام) بالبصرة، حتى سمعت المنادي ينادى: اين موسى بن طلحة بن عبيد الله؟ قال: فاسترجعت، و استرجع اهل السجن، و قالوا: يقتلك، فاخرجني اليه، فلما وقفت بين يديه، قال لي: «يا موسى» قلت: ليبيك

بغاة بالمعنى المصطلح لأنهم كانوا عارفين بالحق و بأمر الله تعالى فيه معاندين له ... و لا سيما بعد ان كان امير المؤمنين (ع) يقيم عليهم- قبل القتال- الحجج القاطعة و البراهين الساطعة التي لا تبقى عذرا لمعتذر، و لا حيلة لمتطلب حيلة، و لعل وضوح الحجج و سطوع البرهان هو السبب في انه (ع) و معه الخيرة من اصحابه، يلهجون بكفر المحاربين لهم في صفين حتى لنجده (ع) يقسم بانهم ما اسلموا، و لكن استسلموا و اسروا الكفر، فلما وجدوا عليه اعوانا رجعوا الى عداوتهم منا، الا انهم لا يدعوا الصلاة، و قيل لعلي (ع) حين اراد ان يكتب الكتاب بينه و بين معاوية و اهل الشام: أ تقر انهم مؤمنون مسلمون؟ فقال (ع): ما اقر لمعاوية، و لأصحابه: انهم مؤمنون، و لا مسلمون (وقعة صفين: ٢١٥) كما انه (ع) اعتبر نفسه و من معه و معاوية و من معه مصداقا لقوله تعالى: منهم من آمن و منهم من كفر، و قال: فنحن الذين آمنوا و هم الذين كفروا (البقرة ٢٥٣) و عنه انه قال يوم صفين: اقتلوا بقية الاحزاب و اولياء الشيطان اقتلوا من يقول:

كذب الله و رسوله و نقول: صدق الله و رسوله، ثم يظهرون غير ما يضمرون و يقولون: صدق الله و رسوله (الجمل: ٣٠- جواهر الكلام ٢١: ٣٣٨- دعائم الإسلام ١: ٣٨٨).

و لا بد ان يكون المقصود هو ان كفرهم، كفر ملء، لأنه عن طريق التأويل، لا كفر ردة عن الشرع، مع اقامتهم على الجملة منه، و لأجل

ذلك لم يخرجوهم عن حكم ملّة الإسلام (الإسلام و مبدأ المقابلة بالمثل:

٦٤- انظر معالم المدرستين ٢: ٦٨).

و قد اعتبر محاربو علي (ع) اعظم جرما من محاربي رسول الله (ص) لأنهم قد قرأوا القرآن و عرفوا فضل اهل الفضل، فاتوا ما اتوا بعد البصيرة.

(١). غرائب القرآن (بهامش الطبري) ٢٦: ٨٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٣٩

يا أمير المؤمنين، قال «قل استغفر الله» قلت: استغفر الله و أتوب اليه، ثلاث مرات، فقال لمن كان معي من رسله: «خلوا عنه» و قال لي: اذهب حيث شئت، و ما وجدت لك في عسكرنا من سلاح، أو كراع فخذة، و اتق الله، فيما تستقبله من أمرك، و اجلس في بيتك فشكرت و انصرفت.

و كان علي (ع) قد اغنم اصحابه ما أجلب به أهل البصرة الى قتاله- أي أتوا به في عسكرهم- و لم يعرض لشيء غير ذلك لورثتهم، و خمس ما اغنمه مما اجلبوا به عليه، فجرت أيضا بذلك السنة. «١»

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسي: «اذا وقع اسير من أهل البغي في ايدي أهل العدل فان كان من أهل القتال، و هو الشاب و الجلد «٢» الذي يقاتل، كان له حبسه، و لم يكن له قتله، و قال بعضهم: له قتله، و الأول مذهبننا، فاذا ثبت انه لا يقتل فانه يحبس، و تعرض عليه المبايعه، فان بايع على الطاعة، و الحرب قائمه، قبل ذلك منه، و أطلق، و ان لم يبايع، ترك في الحبس فاذا انقضت الحرب، فان أتوا تائبين، أو طرحوا السلاح، و تركوا القتال، أو ولّوا مدبرين الى غير فئة اطلقناه، و ان ولّوا مدبرين الى فئة، لا يطلق عندنا في هذه الحالة، و قال بعضهم: يطلق لأنه لا يتبع مدبرهم، و قد بينا انه يتبع مدبرهم اذا ولّوا منهزمين الى فئة. «٣»

٢- و قال في الخلاف: «اذا وقع أسير من أهل البغي، من المقاتلة، كان للإمام حبسه، و لم يكن له قتله، و به قال الشافعي، و قال أبو حنيفة: له قتله. «٤»

٣- العلامة الحلبي: «لو وقع أسير من أهل البغي، في أيدي أهل العدل، و كان شابا

(١). مستدرك الوسائل ١١: ٥٧ ح ٥- و عنه جامع احاديث الشيعة ١٣: ١٠٥ ح ٢٢٧- شرح الاخبار ١: ٣٨٩ الرقم ٣٣١ تهذيب الكمال

١٨: ٤٧٦ الرقم ٦٨٦٣ سير اعلام النبلاء ٤: ٣٦٤ مستدركات علم الرجال ٨: ١٥ بحار ٤١: ص ٥٠.

(٢). الجلد: القوى الشديد (مجمع البحرين ٣: ٢٦).

(٣). المبسوط ٧: ٢٧١.

(٤). الخلاف ٥: ٣٤٠ مسألة ٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٤٠

قويا، حبس، حتى يبايع، أو ينهزم اصحابه، الى غير فئة، و يرموا سلاحهم. «١»

٤- و قال في التذكرة: «لو وقع من أهل البغي في يد أهل العدل و كان شابا من أهل القتال، و عرض عليه المبايعه، فان بايع على الطاعة و الحرب قائمه، قبل منه، و أطلق، و ان لم يبايع، ترك في الحبس، فاذا انقضت الحرب، فان تابوا و طرحوا السلاح و تركوا القتال، أو ولّوا مدبرين الى غير فئة، أطلق و ان ولّوا مدبرين الى فئة، لم يطلق عندنا في الحال، و قال بعضهم: يطلق، لأنه لا يتبع مدبرهم، و قد بينا خلافه. «٢»

- ٥- الشهيد الأول: «و اذا استؤسر منهم مقاتل، حبس حتى ينقضى الحرب.» (٣)
- ٦- الشيخ محمد حسن النجفي: «و اذا استؤسر منهم مقاتل، ففي الدروس: حبس حتى تنقضى الحرب، لكن في الاخبار: «٤» ان عمارا جاء لأمر المؤمنين (ع) بأسير منهم فقتله، و الله العالم.» (٥)

آراء المذاهب الأخرى

- ٧- ابو يوسف: «و قال بعض اصحابنا: إن عسكر أهل البغي اذا كان مقيما، قتل اسراهم و اتبع مدبرهم، و ذفف على جريحهم، و ان لم يكن لهم عسكر و لافئة يلجئون اليها لم يتبع مدبر و لم يذفف على جريح و لم يقتل اسير، فان خيف من الأسارى ان يكون لهم جمع يلجئون اليه اذا عفى عنهم، استودعهم السجن حتى تعرف توبتهم.» (٦)
- ٨- الفيروز آبادي: «أهل البغي: و ان اسر منهم رجلا حبسه الى ان تنقضى الحرب ثم خلّاه و يأخذ عليه ان لا يعود الى قتاله، و ان اسر صبيا أو امرأة خلّاه على

(١). تحرير الاحكام ١: ١٥٦.

(٢). تذكرة الفقهاء ٩: ٤٢٣.

(٣). الدروس: ١٦٤ ج ١: ٤٢.

(٤). انظر مستدرک الوسائل ١١: ٥٠ ح ٢.

(٥). جواهر الكلام ٢١: ٣٤٢.

(٦). الخراج: ٢١٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٤١

المنصوص، و قيل: يحبسهم.» (١)

- ٩- ابو يعلى الفراء: «و يعتبر احوال من فى الأسر منهم، فمن أمنت رجعتة الى القتال أطلق، و من لم يؤمن منه الرجعة، حبس حتى ينجلي الحرب، ثم يطلق، و لا يحبس بعدها.» (٢)

و قال: و من لم يكن منهم ذا رأى و لا بطش، عزره و حبسه.» ٣

- ١٠- السمرقندی: «و ان لم يكن لهم منعة ينحازون اليها، فليس للإمام أن يقتل اسراهم و لا مدبريهم، و لكن يحبسهم حتى يحدثوا توبة ثم يخلى سبيلهم، ثم بعد التوبة؛ ما أخذ الامام من أموالهم و سلاحهم و هو قائم- يرد اليهم- و ما استهلكوه فلا ضمان عليهم.» (٤)

- ١١- ابن قدامة: «ان أهل البغي اذا تركوا القتال، اما بالرجوع الى الطاعة، و اما بإلقاء السلاح، و اما بالهزيمة الى فئة، أو الى غير فئة، و اما بالعجز، لجراح، أو مرض، أو أسر، فانه يحرم قتلهم، و اتباع مدبرهم، و بهذا قال الشافعي و قال ابو حنيفة: اذا هزموا، و لافئة لهم، كقولنا، و ان كانت لهم فئة يلجئون اليها، جاز قتل مدبرهم، و اسرهم، و الإجازة على جريحهم، و ان لم يكن لهم فئة لم يقتلوا، لكن يضربون ضربا وجيعا و يحبسون حتى يقلعوا عما هم عليه، و يحدثوا توبة، ذكروا هذا فى الخوارج، و يروى عن ابن عباس، نحو هذا و اختاره بعض اصحاب الشافعي، لأنه متى لم يقتلهم، اجتمعوا ثم عادوا الى المحاربة.» (٥)

- ١٢- احمد بن يحيى: «فصل فى الحدود:.. و اليه أى الامام- وحده اقامة الحدود و.. قتل الجاسوس، و اسير كافرين أو باغيين، قتلا بسببهما و الحرب قائمة، و الأ حبس الباغي، و قيد.» (٦)

(١). التنبيه: ٢٢٩.

(٢) ٢ و ٣. الاحكام السلطانية: ٦٢ و ٥٥.

(٤). تحفة الفقهاء ٣: ٣١٣.

(٥). المغنى ٨: ١١٤.

(٦). عيون الازهار: ٥٢١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٤٢

١٣- المرداوى: «قوله: و من اسر من رجالهم: حبس، حتى تنقضى الحرب ثم يرسل، هذا المذهب و عليه جماهير الاصحاب، و جزم به في الهداية، و المذهب، و مسبوك الذهب، و المستوعب، و الخلاصة، و الهادى، و البلغة، و المحرر، و النظم، و الوجيز و غيرهم. و قدمه في الرعايتين، و الفروع، و غيرهما، و قيل: يخلى إن أمن عوده، و قال في الترغيب: لا- يرسل مع بقاء شوكتهم، قلت: و هو الصواب و لعله مراد من أطلق، فعلى هذا: لو بطلت شوكتهم، لكن يتوقع اجتماعهم في الحال، ففي ارساله و جهان: و اطلقهما في الرعايتين و الحاوى الصغير، و الفروع. قلت: الصواب عدم ارساله.» (١)

١٤- الجزيرى: «الحنفية: و لا- يبدأ الامام بقتال البغاة.. و اذا بلغه أنهم يشتركون السلاح، و يتأهبون للقتال، ينبغى له أن يأخذهم و يحبسهم، حتى يقلعوا عن ذلك، و يحدثوا توبة، دفعا للشر بقدر الامكان. الحنفية و المالكية: و اما الأسير، فللإمام الخيار فيه، فيحكم نظره فيما هو أحسن الأمرين فى كسر الشوكة: من قتله و حبسه، و يختلف ذلك بحسب الحال، لا بهوى النفس، و التشفى.» (٢)

الفصل الثالث حبس الاسرى

إشارة

ان الأسر عنوان مستقل، فى مقابل الحبس، و لكن أوردناه هنا لأنه يشمل معنًى، و تبعا فى ذلك بعض المعاصرين اذ أوردته ضمن موارد السجن.

الروايات و النصوص

١- نصر بن مزاحم المنقرى: «عن عمر، فى اسناده قال: و كان من أهل الشام بصفين

(١). الانصاف ١٠: ٣١٥- انظر شرح منتهى الارادات ٣: ٣٨٣.

(٢). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ٤٢١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٤٣

رجل يقال له الاصبغ بن ضرار الأزدى و كان يكون طليعة و مسلحة لمعاوية، فندب على له الاشر، فاخذه اسيرا من غير ان يقاتل و كان على ينهى عن قتل الاسير الكاف، فجاء به ليلا، و شدّ و ثاقه و ألقاه عند اصحابه- مع اضيافه- ينتظر به الصباح و كان الاصبغ شاعرا مفوها، و نام اصحابه فرفع صوته، فاسمع الاشر فقال:

ألا ليت هذا الليل طبق سرمدا على الناس لا يأتهم بنهار

فغدا به الاشر على على، فقال: يا أمير المؤمنين، هذا رجل من المسلحة لقيته بالأمس، فو الله لو علمت ان قتله الحق، قتلته، و قد بات

عندنا الليلة و حركنا (بشعره) فان كان فيه القتل، فاقتله و إن اغضبنا فيه، و ان ساغ لك العفو عنه (و إن كنت فيه بالخيار خ ل) فهبه لنا. قال (ع): هو لك يا مالك، فاذا اصبت- منهم- اسيرا فلا تقتله، فان اسير أهل القبلة لا يفادى و لا يقتل فرجع به الاشر الى منزله، و قال: لك ما اخذنا منك، ليس لك عندنا غيره.» (١)

قال الطريحي: «المسلحة، بفتح الميم، و هى الحدود و الأطراف من البلاد يرتب فيها اصحاب السلاح كالثغور يوقون الحدود.» (٢) و قال ابن الأثير: «المسلحة: القوم الذين يحفظون الثغور من العدو، و سموا مسلحة لأنهم يكونون ذوى سلاح، أو لأنهم يسكنون المسلحة و هى كالثغر و المرقب يكون فيه اقوام يرقبون العدو لئلا يطرقهم على غفلة، فاذا رأوه اعلموا اصحابهم ليتأهبوا له.» (٣) و قال أيضا: «طلائع: هم القوم الذين يبعثون ليطلعوا طلع العدو كالجواسيس، واحدهم طليعة، و قد تطلق على الجماعة.» (٤) ٢- الشيخ المفيد: «و لما جرى بالأسارى- بنى قريظة- الى المدينة حسبوا فى دار من

(١). وقعه صنفين: ٤٦٦- و عنه المستدرک ١١: ٥٥ ح ٩ و جامع احاديث الشيعة ١٣: ٩٩ ح ١٢.

(٢). مجمع البحرين ٢: ٣٧٤.

(٣). النهاية ٢: ٣٨٨.

(٤). النهاية ٣: ١٣٣.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٤٤

دور بنى النجار..» (١)

٣- ابن شبة: «حدثنا محمد بن حاتم، قال: حدثنا على بن ثابت قال: اخبرنا عكرمة بن عمار قال: حدثنى عبد الله بن عبيد بن عمير و ابو زميل: ان اصحاب النبى (ص) اخذوا ثمامة و هو طليق و اخذوه و هو يريد ان يغزو بنى قشير، فجاؤا به أسيرا الى النبى (ص) و هو موثق، فأمر به فسجن، فحبسه ثلاثة ايام فى السجن ثم اخرجته، فقال: يا ثمامة انى فاعل بك احدى ثلاث: انى قاتلك أو تفدى نفسك أو نعتكك، قال ان تقتلنى تقتل سيد قومى و ان تفادى فلك ما شئت و ان تعتقنى (تعتق) شاكرًا، قال: فانى قد اعتقتك.» (٢) و أوردها بألفاظ اخرى فراجع.

٤- ابو داود: «حدثنا عيسى بن حماد المصرى و قتيبة، قال قتيبة: ثنا الليث (ابن سعد) عن سعيد بن أبى سعيد، انه سمع ابا هريرة، يقول: بعث رسول الله (ص) خيلا قبل نجد فجاءت برجل من بنى حنيفة، يقال له: ثمامة بن أثال سيد أهل اليمامة، فربطوه بسارية من سوارى المسجد، فخرج اليه رسول الله (ص) فقال: «ما ذا عندك يا ثمامة؟» قال: عندى يا محمد خير، ان تقتل تقتل ذا دم، و ان تنعم تنعم على شاكر، و ان كنت تريد المال: فسل تعط منه ما شئت، فتركه رسول الله (ص) حتى (إذا) كان الغد، ثم قال (له): «ما عندك يا ثمامة؟» فأعاد مثل هذا الكلام، فتركه حتى كان بعد الغد فذكر مثل هذا، فقال رسول الله (ص): «اطلقوا ثمامة» فانطلق الى نخل قريب من المسجد، فاغتسل (فيه) ثم دخل المسجد، فقال: اشهد ان لا إله الا الله، و أشهد ان محمدا عبده و رسوله.» (٣) قال العينى: «قال المهلب: السنة فى مثل قضية ثمامة ان يقتل أو يستعبد، أو يفادى به أو يمن عليه، فحبسه النبى (ص) حتى يرى الوجوه اصلح للمسلمين فى امره.» (٤)

(١). الارشاد: ٥٨- انظر مناقب ابن شهر آشوب ١: ٢٠٠- البحار ٢٠: ٢٦٢- انظر سيرة ابن اسحاق

(٢). تاريخ المدينة ١: ٤٣٦.

(٣). سنن ابى داود ٣: ٥٧ ح ٢٦٧٩.

(٤). عمدة القارى ١٢: ٢٦١، له بيان فراجع.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٤٥

٥- و عنه: «حدثنا محمد بن عمرو الرازي، قال: ثنا سلمة- يعنى ابن الفضل- عن ابن اسحاق، قال: حدثني عبد الله بن أبي بكر، عن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، قال: قدم بالاسارى حين قدم بهم، و سودة بنت زمعة عند آل عفران، في مناخهم على عوف و معوذ ابني عفران، قال: و ذلك قبل أن يضرب عليهن الحجاب، قال: تقول سودة: و الله انى لعندهم اذ اتيت فقيل: هؤلاء الاسارى قد اتى بهم، فرجعت الى بيتي، و رسول الله (ص) فيه، و اذا أبو يزيد سهيل بن عمرو، في ناحية الحجر، مجموعة يدها الى عنقه بحبل..» (١)

٦- ابن هشام: «اما عدى بن حاتم، فكان يقول:.. و تخالفني خيل لرسول الله (ص) فتصيب ابنه» (٢) حاتم، فيمن اصابته، فقدم بها على رسول الله (ص) في سبايا طيء، و قد بلغ رسول الله (ص) هربى الى الشام، قال: فجعلت بنت حاتم في حظيرة بباب المسجد، كانت السبايا يحبس فيها.» (٣)

٧- البيهقي: «لما أمسى رسول الله (ص) يوم بدر و الاسارى محبوسون بالوثاق» (٤) «فيهم العباس فسهر نبى الله (ص) ليلته، فقال له بعض اصحابه: ما يسهرك يا نبى الله؟

قال: أنين العباس، فقام رجل من القوم، فأرخى من وثاقه، فقال رسول الله (ص):

ما لى لا اسمع أنين العباس؟ فقال رجل من القوم، انى ارخيت من وثاقه شيئاً، قال:

فأفعل ذلك بالاسارى كلهم.» (٥)

٨- الدارقطنى: «حدثنا القاضى ابو جعفر، احمد بن اسحاق بن البهلول، املاء، حدثنا سعيد بن يحيى الأموى، حدثني أبي، عن ابن اسحاق، عن ابن أبي عبلة، عن ابن بديل بن ورقاء، عن أبيه: ان رسول الله (ص) أمر بديلا ان يحبس السبايا و الأموال

(١). سنن ابى داود ٣: ٥٧ ح ٢٤٨٠.

(٢). و كان اسمها سفانة، انظر اسد الغابة ٥: ٤٧٥- بحار الأنوار ٢٠: ٢٣٤ و ٢١: ٣٦٦.

(٣). السيرة النبوية ٤: ٢٢٥- التراتيب الادارية ١: ٣٠٠ و فيه «فجعلت في حصيرة».

(٤). السنن الكبرى ٩: ٨٩- تهذيب ابن عساكر ٧: ٢٣٠- تاريخ دمشق: ١١٩.

(٥). صفة الصفوة ١: ٥١٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٤٦

بالجعراثة» (١) حتى يقدم عليه، فحبسه.» (٢)

أقول أخرجه البخارى فى التاريخ، عن سعيد الأموى، عن أبيه، عن ابن اسحاق، قال: حدثني ابراهيم بن أبي عبلة» (٣) كما أورده فى الاصابة.» (٤)

و أورده الطبرانى: «حدثنا محمد بن راشد الاصبهانى، ثنا ابراهيم بن سعد الجوهري، ثنا يحيى بن سعيد الاموى، عن محمد بن اسحاق، ثنا ابن أبي عبلة، عن ابن بديل بن ورقاء.» (٥)

الفصل الرابع اخذ الرهائن و حبس الكفار و البغاة مقابل اسر المسلمين و حبسهم

إشارة

أفتى فقهاؤنا بجواز حبس اسرى البغاة مقابل حبسهم لأهل العدل و ذلك للتوصل الى تخليصهم، و لم يتعرضوا لحبس الكفار كذلك،

و ان وردت بذلك ما يدل على فعل النبي (ص)- على فرض تسليم السند- و لعل الحكم فيها واحد لوحدة المناط و هو التوصل الى التخليص..

١- مصنف عبد الرزاق: «عن عمران بن حصين، قال: كانت بنو عامر، اسروا رجلين من اصحاب النبي (ص)، فأسر النبي (ص) رجلا من ثقيف، و اخذوا ناقه كانت تسبق عليها الحاج، فمر به النبي (ص) و هو موثق، فقال: يا محمد! يا محمد! فعطف عليه، فقال: على ما احبس، و تؤخذ سابقه الحاج؟ قال: بجزيرة حلفائك من بنى عامر، و كانت بنو عامر من حلفاء ثقيف، ثم أجاز النبي (ص) فدعاه أيضا يا محمد! فأجابته، فقال: إني مسلم، فقال: لو قلت ذلك و انت تملكك امرئك، افلحت كل

(١). و هي ماء بين الطائف و مكة، و هي الى مكة اقرب / معجم البلدان ٢: ١٤٢.

(٢). المؤلف و المختلف ١: ١٦٤.

(٣). التاريخ الكبير ٢: ١٤١، الرقم: ١٩٧٩.

(٤). الاصابة ١: ٢٧٦.

(٥). المعجم الكبير ٢: ١٦ ح ١١٨٩- انظر ٢: ١١٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٤٧

الفلاح قال: ثم اجاز النبي (ص) فناده أيضا، فرجع اليه، فقال: اطعمني، فإني جائع، فقال النبي (ص): هذه حاجتك، فأمر له بطعام، ثم ان النبي (ص) فادى الرجل بالرجلين اللذين اسرا من اصحابه» (١).

القرطبي: في قصة سريه عبد الله بن جحش: «و قبض رسول الله ص العير و الاسيرين و بعثت اليه قريش في فداء عثمان بن عبد الله و الحكم بن كيسان، فقال رسول الله: لا تفديكموهما حتى يقدم صاحباهما- يعنى سعد بن ابى وقاص و عتبة بن غزوان- فانا نخشاكم عليها فان تقتلوهما نقتل صاحبيكم، فقدم سعد و عتبة فاداهما رسول الله ص منهم.» الاقضية ٧٦ و فى الواقدي: و حبس الاسيرين ١: ١٦.

آراء الفقهاء

١- العلامة الحلبي: «... و لو أسر كل من الفريقين اسارى من الاخرى جاز فداء اسارى أهل العدل بأسارى أهل البغى، و لو امتنع أهل البغى من المفاداة، و حبسوه، جاز لأهل العدل حبس من معهم، توصلوا الى تخليص اساراهم، و قال بعض العامة:

لا يجوز، لأن الذنب فى حبس اسارى أهل العدل لغيرهم، و لو قتل أهل البغى، اسارى أهل العدل، لم يجوز لأهل العدل قتل اساراهم، اذا لم تكن لهم فته، لأنهم لا يقتلون بجنائيه غيرهم.» (٢)

٢- ابن قدامة: «و ان أسر كل واحد من الفريقين اسارى من الفريق الآخر، جاز فداء اسارى أهل العدل باسارى أهل البغى، و ان قتل أهل البغى اسارى أهل العدل، لم يجوز لأهل العدل قتل اساراهم، لأنهم لا يقتلون بجنائيه غيرهم، و لا يزررون و زر غيرهم، و ان أبى البغاة مفاداة الأسرى الذين معهم و حبسوه، احتمال ان يجوز لأهل العدل، حبس من معهم ليتوصلوا الى تخليص اساراهم بحبس من معهم، و يحتمل أن لا يجوز حبسهم و يطلقون، لان الذنب فى حبس اسارى أهل العدل لغيرهم.» (٣)

٣- المرادوى: «فى البغاة... و قيل يجوز حبسه ليخلى أسيرنا.» (٤)

أقول: و قد خص العلامة الحلبي فتواه بالبغاة و كذلك ابن قدامة مع ان موضوع الرواية الكفار، و لكن يحتمل شمولها للبغاة، كما يحتمل اختصاصها بأخذ الرهائن من حلفاء المحاربين، لقوله (ص) فى الرواية «بجزيرة حلفائك من بنى عامر» ألا أن يقال:

(١). مصنف عبد الرزاق ٥: ٢٠٦ ح ٩٣٩٥- تاريخ المدينة ١: ٤٤٠- المعجم الكبير ١٨، ١٩٠ ح ٤٥٣ و ح ٤٥٦.

(٢). تذكرة الفقهاء ٩: ٤٢٤- و مثله في تحرير الاحكام ١: ١٥٦.

طبسى، نجم الدين، موارد السجن في النصوص و الفتاوى، در يك جلد، انتشارات دفتر تبليغات اسلامى حوزه علميه قم، قم - ايران، اول، ه ق موارد السجن في النصوص و الفتاوى؛ ص: ٣٤٧

(٣). المغنى ٨: ١١٥.

(٤). الانصاف ١٠: ٣١٥- انظر ابن عابدين ٣: ٣٣١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٤٨

بأنه لا خصوصية قطعا للكفار من حلفائهم، أو أهل بلدهم، بل الملاك ما ينفع في فك اسرى المسلمين، و مبادلة الرهائن بهم.

الفصل الخامس حبس غير البالغ من المشركين

إشارة

احتمل العلامة الحلبي حبس الغلام من المشركين لو اسر و ادعى انه غير بالغ- كى يتخلص من القتل- و أنه استنبت الشعر و عالجه بالدواء، فيحبس الى ان يبلغ، و لكن غيره من الفقهاء؛ فقد أفتى بعضهم بقبول قوله من غير يمين كالعلامة في التحرير و الشهيد الأول في الدروس و الكنى في القضاء، و بعض لم يقبل قوله إلا مع اليمين، فان نكل، يجرى عليه حكم البالغين، و بعض يحكم عليه بالبلوغ بلا يمين كالشيخ الطوسى فى المبسوط، اما السيد العاملى- فى مفتاح الكرامة- كأنه ارتضى أو استحسّن قول العلامة بالحبس و حاول توجيهه و تقويته بالبراهين و الأدلة، و إليك كلمات الفقهاء:

آراء القائلين بالحبس

١- العلامة الحلبي: «.. نعم لو ادعى الصبي المشرك انه استنبت الشعر بالعلاج حلف و الأقتل، و يحتمل ان يحبس حتى يبلغ ثم يحلف فان نكل قتل.» «١»

٢- السيد جواد العاملى: «لعل الوجه فى الحبس، ان يمينه لما كانت غير معتبرة و لا- وسيلة الى اطلاقه، كان فى الحبس جمع بين الحقيقين.» «٢»

آراء القائلين بعدم قبول قوله

١- الشيخ الطوسى: «اذا وقع غلام من المشركين فى الأسر فوجد و قد انبت،

(١). قواعد الاحكام ٢: ٢١١- انظر إيضاح الفوائد ٤: ٣٣٩.

(٢). مفتاح الكرامة ١٠: ١٠٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٤٩

و ادعى انه عالج نفسه، حتى انبت، و انه لم يبلغ، فالقول قوله، فان حلف، حكم انه لم يبلغ، و يكون فى الذرارى، و ان نكل حكمنا

بنكوله و انه بالغ، فيجعل في المقاتلة، و عندنا ان الذى يقتضيه مذهبنا، ان يحكم فيه بالبلوغ بلا يمين، لان عموم الاخبار، أن الانبات بلوغ يقتضى ذلك و ما ذكروه قوى.» (١)

٢- المحقق الحلبي: «و اما لو ادعى الصغير الحربى الانبات بعلاج لا- بسن، ليتخلص عن القتل، فيه تردد، و لعل الاقرب لا يقبل الا مع البيئه.» (٢)

آراء القائلين بالقبول بلا يمين

- ١- العلامة الحلبي: «و لو ادعى الصبى انه استنبت الشعر بالعلاج مع الاحتمال صدق.» (٣)
 - ٢- الشهيد الأول: «و من لم ينبت فهو صبى، فلو ادعى استعجاله بالدواء، قبل منه بغير يمين.» (٤)
 - ٣- الشيخ الكنى: «و الأظهر ما عليه الأكثر من القبول بلا يمين، لجملة من الأصول العدمية، كأصالة البراءة عن وجوب قتله، و اصالة عدم جوازه الاستفادة من العمومات، و لو ما دل على قبح الظلم و حرمة، بل اصالة المنع، لاختصاص دليل اصالة الاباحة بغير امثاله، و لو من جهة استقلال العقل بقبح الظلم و الأذى، بل استصحابه الثابت، قبل عروض الانبات، أى فى حال صغره، و لما اشار اليه فى المجمع و غيره، من ان القتل حق من حقوق الله تعالى، و لا يعلم انتفاءه الا من قبل العبد و «...» (٥)
- أقول: اصف الى تعارض اصلى عدم البلوغ و عدم التداوى، و ترجيح الأول لأنه

(١). المبسوط ٨: ٢١٣.

(٢). شرايع الإسلام ٤: ٩١.

(٣). تحرير الاحكام ٢: ١٩١.

(٤). الدروس ٢: ٣٣.

(٥). القضاء: ٩٣.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٥٠

شبهة يدرأ بها القتل، و عليه فلا وجه للحبس سيما على القول بقبول قوله من دون اليمين، كما صرح به الشهيد فى الدروس و.. ثم: انا لم نجد من أفتى بالحبس، نعم احتمله العلامة فى القواعد، بعد فتواه بخلافه، و كثير مما أوردناه من الفتاوى ليس فيه الحبس، الا ان يقال: انه فى فترة الاختبار يكون موقوفاً.

الفصل السادس حبس الممتنعين عن دفع الجزية

أبو يوسف: «و لا يضرب احد من أهل الذمة، فى استيذائهم الجزية و لا يقاموا فى الشمس، و لا غيرها، و لا يجعل عليهم فى ابدانهم شىء من المكاره، و لكن يرفق بهم، و يحبسون حتى يؤدوا ما عليهم، و لا يخرجون من الحبس حتى تستوفى منهم الجزية.» (١)

أقول: و يوجد فى مقابله قول آخر و هو: أن عدم دفعهم الجزية يخرجهم من عهد الذمة الى المحاربين، خاصة فيما اشترط الجزية فى العقد، بل صرح بعض الفقهاء «٢» بعدم الخلاف فيه عند الامامية.

١- ابن ادريس الحلبي: «و متى امتنع اهل الكتاب و من له شبهة كتاب، من بذل الجزية، كان حكمهم حكم غيرهم من الكفار، فى وجوب قتالهم، و سبى ذراريتهم و نسايتهم، و اخذ أموالهم، و يكون فيئا.» (٣)

٢- المحقق الحلبي: «الثالث فى شرائط الذمة، و هى ستة: الأول: قبول الجزية.

الثانى: ان لا- يفعلوا ما ينافى الأمان مثل العزم على حرب المسلمين، أو امداد المشركين، و يخرجون عن الذمة، بمخالفة هذين

الشرطين. «(٤)»

٣- السيد الطباطبائي: «و لو امتنع الرجال ان يؤدّوا الجزية، كانوا ناقضين للعهد،

(١). اخراج: ١٢٣- انظر المجموع ١٩: ٤٠٢.

(٢). جواهر الكلام ٢١: ٢٦٧.

(٣). السرائر ٢: ٦.

(٤). شرايع الإسلام: ١: ٣٢٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٥١

و حلت دماؤهم و قتلهم. «(١)»

٤- الشيخ محمد حسن النجفي بعد نقل كلام المحقق الحلبي: «بلا خلاف اجده فيهما.» «(٢)»

أقول: نعم الظاهر من كلام العلامة في القواعد، انه تابع للشرط في عقد الذمة حيث قال: «و شرائط الذمة احد عشر: الأول: بذل الجزية و.. و هذه الستة ان شرطت في عقد الذمة، انتقض العهد بمخالفة احدها، و ألا فلا، نعم يحد أو يعزر بحسب الجنائية.» «(٣)»

الفصل السابع حبس اهل الجزية اذا ارادوا الفرار الى دار الحرب

قال ابن البراج الطرابلسي: «.. و اذا طلب صاحب جيش المشركين الأمان، على ان يدخل في جملة الذمة، ببلدان الإسلام على الجزية، جاز، و لم يكن له الرجوع الى دار الحرب، فان أراد ذلك، أو هم به، لم يكن بحسبه بأس، و لا يقتل، ألا أن يحارب.» «(٤)»

أقول: و لعله من باب التعزير على ارتكاب المحرم، أو للمنع عنه.

الفصل الثامن حبس من اراد الخروج على الإمام (ع)

١- الثقفى: في قصة خروج الخريت بن راشد من بنى ناجية على أمير المؤمنين (ع)

(١). رياض المسائل ٧: ٤٧١.

(٢). جواهر الكلام ٢١: ٢٦٧.

(٣). قواعد الاحكام ١: ١٠٢.

(٤). المهذب ١: ٣٠٨ / باب الجهاد.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٥٢

و اعتراض عبد الله بن قعين عليه بعدم استيثاقه، قال: «فقلت يا أمير المؤمنين فلم لا تأخذه الآن فتستوثق منه؟ فقال: انا لو فعلنا هذا لكل من نتهمه من الناس ملأنا السجون منهم، و لا- أرانى يسعنى الوثوب على الناس و الحبس لهم و عقوبتهم، حتى يظهروا لنا الخلاف.» «(١)»

٢- الطبري: «قال ابو مخنف، عن مجاهد، عن المحل بن خليفة: ان رجلا منهم من بنى سدوس يقال له العيزار بن الأحنس كان يرى رأى الخوارج خرج اليهم، فاستقبل وراء المدائن عدى بن حاتم و معه الأسود بن قيس و الأسود بن يزيد المراديان فقال له العيزار حين استقبله: أ سالم غانم أم ظالم آثم؟ فقال عدى: لا، بل سالم غانم، فقال له المراديان: ما قلت هذا إلا لشرفى نفسك، و انك لنعرفك يا عيزار برأى القوم، فلا- تفارقنا حتى نذهب الى أمير المؤمنين (ع) فنخبره خبرك، فلم يكن بأوشك أن جاء على (ع) فاخبراه خبره، و

قالا: يا أمير المؤمنين انه يرى رأى القوم قد عرفناه بذلك، فقال: ما يحل لنا دمه، و لكننا نحسبه، فقال عدى بن حاتم: يا أمير المؤمنين ادفعه إليّ و أنا أضمن أن لا يأتيك من قبله مكروه، فدفعه اليه» (٢).

قد يقال: ان الخبرين المذكورين مورد هما النشاط السياسي، أو البغى، و لكن لم تثبت حجيتهما، و يمكن أن يقال: ان حفظ نظام الإسلام، و كيانه. و حفظ أموال المسلمين و حقوقهم أمران مهمان عند الشرع، و هما يتوقفان كثيرا على القبض على المتهمين و حبسهم بداعى الكشف و التحقيق لو كانوا فى معرض الفرار.

فالظاهر هو الجواز اذا كان الأمر مهما معتنى به عرفا و احتماله منجزا عند العقلاء لكن مع مراعاة الدقة و الاحتياط فى مقام العمل و حفظ حيثيات الأشخاص فالمقام من موارد التزاحم بين الأمرين فيؤخذ بأهمهما ملاكا. و مع ذلك لم يكن الحبس حدا و لا تعزيرا بل احتياطا و استظهارا.

– السرخسى: «عن كثير الحضرمي: دخلت مسجد الكوفة من قبل ابواب كنده، فاذا نفر خمسة يشتمون عليا رضى الله عنه، و فيهم رجل عليه برنس يقول: اعاهد الله

(١). الغارات ١: ٣٣٤- شرح ابن ابى الحديد ٣: ١٢٩.

(٢). تاريخ الطبرى ٦: ٣٣٨٤- لكن المنقول فى تاريخ بغداد يختلف مع هذا النص إذ فيه:

قال (ع) فما اصنع به؟ قال: تقتله. قال: أقتل من لا يخرج عليّ! قال: فتجسبه؟ قال:

و ليست له جناية أحبسها عليها. خليا سبيل الرجل». تاريخ بغداد ١٤: ٣٦٦.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٥٣

لأقتله، فتعلقت به و تفرق اصحابه، فاتيت به عليا (رضى الله عنه) فقلت انى سمعت هذا، يعاهد الله ليقتلنك، قال: ادن ويحك من أنت؟ قال: أنا سوار المنقرى، فقال على (ع): خلّ عنه، فقلت: اخلى عنه، و قد عاهد الله ليقتلنك!! فقال: أ فأقتله و لم يقتلنى؟! قلت: و إنه قد شتمك، قال: فاشتمه ان شئت أو دعه.. و فى هذا دليل على أن من لم يظهر منه خروج فليس للإمام أن يقتله، و هو رواية الحسن عن أبى حنيفة.

قال: ما لم يعزموا على الخروج، فالإمام لا يتعرض لهم، فاذا بلغه عزمهم على الخروج، فحينئذ ينبغى له أن يأخذهم فيحبسهم قبل أن يتفاقم الأمر، لعزمهم على المعصية و تهيج الفتنة.» (١)

أقول: مقتضى الأصل و القاعدة هو عدم جواز الحبس، و ذلك لعدم صدور ذنب يوجب العقوبة عليه، نعم لو هم للخروج على الإمام و إظهار المخالفة للنظام الاسلامى، فللإمام حبسه من باب (الحبس للردع عن المعصية) و قد أشرنا اليه فى موارد من كتابنا، منه حبس الام للمنع من الزنى، و منه الحبس للمنع عن المحرمات، و ذكرنا الأدلة فراجع.

الفصل التاسع حبس المحارب

إشارة

اختلف الفقهاء فى حكم المحارب لو لم يقتل و لم يأخذ مالا، فعن أبى الصلاح الحلبي فى الكافى، و الشيخ الطوسى فى المبسوط و السيد ابن زهرة فى الغنية، و علاء الدين الحلبي فى اشارة السبق و يحيى بن سعيد فى الجامع و السيد الطباطبائى فى الشرح الكبير و الصغير: انه يودع السجن الى أن يتوب أو يموت، مفسرين النفى الوارد فى الآية الشريفة بذلك، و به قال أبو حنيفة و مالك و عمر بن عبد العزيز كما اشار اليه كثير من

(١). المبسوط ١٠: ١٢٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٥٤

السنة كالبصرى في التفرغ و أبى يعلى و الماوردى في الأحكام السلطانية و ابن رشد في البداية و القرافى في الفروق و المرداوى في الانصاف و الصنعانى في سبل السلام و غيرهم و اختاره بعضهم، لكن اكثر فقهاؤنا- رضوان الله عليهم- على ان حكمه النفى لا الحبس و فيما يلى الآيه الشريفه و تفسيرها ثم آراء الفقهاء.

الآية الشريفه و تفسيرها

«إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا، أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا، أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ، أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ، ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا، وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ.» (١)

١- الشيخ الطوسى: «المحارب عندنا هو الذى اشهر السلاح، و اخاف السبيل، سواء كان فى المصر، أو خارج المصر، فان اللص المحارب فى المصر و غير المصر سواء، و به قال الأوزاعى، و مالك، و الليث بن سعد و ابن لهيعة، و الشافعى و الطبرى.

و قال قوم: هو قاطع الطريق فى غير المصر، ذهب اليه ابو حنيفه و اصحابه، و هو المروى عن عطاء الخراسانى.

«وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا»، و هو ما ذكرناه من اشهار السيف، و اخافه السبيل، و جزاءهم على قدر الاستحقاق ان قتل، قتل، و ان اخذ المال و قتل، قتل و صلب، و ان اخذ المال و لم يقتل، قطعت يده و رجله من خلاف، و إن أخاف السبيل فقط، فانما عليه النفى، لا غير، هذا مذهبا، و هو المروى عن أبى جعفر (ع) و أبى عبد الله (ع)، و هو قول ابن عباس و ابن مجلز، و سعيد بن جبير، و السدى، و قتاده، و الربيع، و ابراهيم- على خلاف عنه- و به قال أبو على الجبائى، و الطبرى، و حكى عن الشافعى: انه ان اخذ المال جهرا كان للإمام صلبه حيا، و ان لم يقتل.» (٢)

٢- و قال فى المبسوط: «اختلف الناس فى المراد بهذه الآية، فقال قوم: المراد بها أهل الذمة اذا نقضوا العهد، و لحقوا بدار الحرب، و حاربوا المسلمين؛ فهؤلاء المحاربون

(١). المائدة: ٣٣.

(٢). تفسير التبيان ٣: ٥٠٢- مثله فى مجمع البيان ٣: ١٨٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٥٥

الذين ذكرهم الله فى هذه الآية..

و قال قوم: المراد بها المرتدون عن الإسلام اذا ظفر بهم الامام، عاقبهم بهذه العقوبة.

و قال جميع الفقهاء: ان المراد بها قاطع الطريق، و هو من شهر السلاح، و أخاف السبيل، لقطع الطريق، و الذى رواه اصحابنا: أن المراد بها كل من شهر السلاح و أخاف الناس فى بر أو فى بحر، و فى البنيان أو فى الصحراء، و روى أن اللص، أيضا محارب، و فى بعض رواياتنا أن المراد بها قاطع الطريق كما قال الفقهاء» (١).

٣- الشيخ الطبرسى: «و على هذا فان- أو- ليست للإباحة هنا و انما هى مرتبة الحكم باختلاف الجنائية.

و قال الشافعى: إن أخذ المال جهرا كان للإمام صلبه حيا و لم يقتل.

قال: و يحد كل واحد بقدر فعله، فمن وجب عليه القتل و الصلب، قتل قبل صلبه كراهية تعذيبه، و يصلب ثلاثا، ثم ينزل، قال ابو عبيد: سألت محمد بن الحسن، عن قوله: و يصلبوا، فقال: هو أن يصلب حيا، ثم يطعن بالرمح حتى يقتل، و هو رأى أبى حنيفه، فقيل له:

هذا مثله به؟ قال: المثلة يراد به، وقيل: - او- هاهنا للإباحة و التخيير، أى: ان شاء الامام قتل، و ان شاء صلب، و ان شاء نفى- عن الحسن و سعيد و مجاهد و قد روى ذلك عن أبى عبد الله (ع) «٢».

و فيه أيضا: فى معنى النفى «قيل فيه أقوال: و الذى يذهب اليه أصحابنا الامامية: أن ينفى من بلد الى بلد، حتى يتوب، و يرجع، و به قال ابن عباس، و الحسن، و السدى، و سعيد بن جبير و غيرهم، و اليه ذهب الشافعى، قال اصحابنا: و لا يمكن من الدخول الى بلاد الشرك، و يقاتل المشركون على تمكينهم من الدخول الى بلادهم حتى يتوبوا. و قيل: هو أن ينفى من بلده الى بلد غيره، عن عمر بن عبد العزيز، و عن سعيد بن جبير فى رواية اخرى.

(١). المبسوط ٨: ٤٧.

(٢). مجمع البيان ٣: ١٨٨.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٥٦

و قال أبو حنيفة و اصحابه: ان النفى هو الحبس و السجن و احتجوا: بأن المسجون يكون بمنزلة المخرج من الدنيا، اذا كان ممنوعا من التصرف، محولا بينه و بين أهله مع مقاساته الشدائد فى الحبس. «١»

٤- الفاضل المقداد: «محاربة الله و رسوله، محاربة المسلمين، جعل محاربتهم محاربة الله و رسوله، تعظيما للفعل، و أصل الحرب، السلب، و منه: حرب الرجل ماله، أى سلبه، فهو محروب و حريب، و عند الفقهاء: كل من جرد السلاح لإخافة الناس، فى بر أو بحر، ليلا أو نهارا ضعيفا كان أو قويا، من أهل الريبة كان أو لم يكن، ذكرا كان أو انثى، فهو محارب، و يدخل فى ذلك، قاطع الطريق، و المكابر على المال أو البضع» «٢».

آراء فقهاءنا القائمين بالحبس

١- الشيخ الطوسى: «.. و حكمه متى ظفر به الامام التعزير و هو أن ينفى عن بلده و يحبس فى غيره، و فيهم من قال: يحبس فى غيره، و هذا مذهبنا غير أن اصحابنا روي أنه لا يقتر فى بلده» «٣».

٢- أبو الصلاح الحلبي: «.. إن كانوا فى محاربتهم قتلوا و لم يأخذوا مالا، أن يقتلهم.. و ان لم يقتلوا و لم يأخذوا مالا، أن ينفيهم من الأرض بالحبس، أو النفى من مصر الى مصر؛ حتى يؤمنوا، أو يرى الصفح عنهم.» «٤».

٣- السيد ابن زهرة: «و أسرى من عدا من ذكرناه من المحاربين على أخذ المال، و ان كانوا قتلوا و لم يأخذوا مالا قتلوا، و ان اخذوا مع القتل مالا صلبوا بعد القتل و إن تفردوا بأخذ المال قطعوا من خلاف فان لم يقتلوا و لم يأخذوا مالا ... نفوا من الأرض بالحبس أو النفى من مصر الى مصر،

(١). مجمع البيان ٣: ١٨٨.

(٢). كنز العرفان ٢: ٣٥٢.

(٣). المبسوط ٨: ٤٧- و فى الجواهر عن المبسوط: لا يحبس فى غيره و هذا هو مذهبنا، ٤١: ٥٩٣.

(٤). الكافى فى الفقه: ٢٥٢.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٥٧

كل ذلك بالإجماع من الطائفة عليه» «١».

٤- يحيى بن سعيد: «و المسلم المحارب.. فإن أخاف و لم يجن نفى من الأرض، بأن يغرق- على قول- أو يحبس على آخر، أو ينفى

- من بلاد الإسلام سنة، حتى يتوب، و كوتبوا أنه منفي محارب فلا تؤووه و لا تعاملوه، فان آووه قوتلوا.» (٢)
- ٥- علاء الدين الحلبي: «و المفسدون في الأرض كقطّاع الطرق و الواثيين على نهب الأموال، يقتلون إن قتلوا، فان زادوا على قتل، بأخذ المال صلبوا بعد قتلهم، و يقطعون من خلاف ان انفردوا بالأخذ، دون القتل، و ان لم يحدث منهم سوى الاخافة، و الارجاف، نفوا من بلد الى بلد و أودعوا السجن الى أن يتوبوا، أو يموتوا.» (٣)
- ٦- الحلبي: «و لا يثبت هذا الحكم للطليح و لا للردء، و انما يثبت لمن باشر الفعل فأما من كثر او هيت [كذا] او كان رداء و معاوننا فانما يعزر و يحبس و لا يكون محاربا تحرير الاحكام ٢: ٣٣٢.
- ٧- السيد الطباطبائي- في حد المحارب: «فان لم يتب استمر النفي الى أن يموت، و نفيه عن الأرض كناية عن ذلك، و في رواية: أن معناه ايداعه الحبس كما عليه بعض العامة و ادعى عليه الاجماع في الغنية لكن على التخيير بينه و بين المعنى المتقدم.» (٤)
- ٨- الشيخ محمد حسن النجفي: «و على كل حال فالنفي من الأرض هو ما عرفت بل لعله المنساق منه عرفا.. نعم عن الجامع: «نفي من الأرض بأن يغرق على قول، أو يحبس..» لعله للعامة كالقول بالحبس الموجود في بعض نصوصنا المحمول عليه.» (٥)

آراء فقهاءنا القائلين بالتغريب

- ١- الشيخ الطوسي: «المحارب هو الذي يجرد السلاح و يكون من أهل الرية، في مصر كان أو غير مصر، في بلاد الشرك كان، أو في بلاد الإسلام، ليلا كان أو نهارا، فمتى فعل ذلك، كان محاربا، و يجب عليه إن قتل، و لم يأخذ المال، أن يقتل على كل حال، و ليس لأولياء المقتول العفو، فان عفوا عنه، وجب على الإمام قتله، لأنه محارب.

(١). غنية النزوع: ٢٠١.

(٢). الجامع للشرائع: ٢٤٢.

(٣). اشارة السبق: ١٤٢.

(٤). رياض المسائل ١٦: ١٦٠- مثله في الشرح الصغير ٣: ٣٩١.

(٥). جواهر الكلام ٤١: ٥٩٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٥٨

و ان قتل، و اخذ المال، و جب عليه اولا أن يردّ المال، ثم يقطع بالسرقة، ثم يقتل بعد ذلك، و يصلب، و ان اخذ المال و لم يقتل، و لم يجرح قطع، ثم نفي عن البلد، و ان جرح و لم يأخذ المال، و لم يقتل، و جب عليه أن يقتص منه، ثم ينفي بعد ذلك من البلد الذي فعل ذلك فيه الى غيره، و كذلك إن لم يجرح، و لم يأخذ المال، و جب عليه أن ينفي من البلد الذي فعل فيه ذلك الفعل الى غيره، ثم يكتب الى أهل ذلك المصر بأنه منفي محارب، فلا تواكلوه و لا تشاربوه، و لا تباعوه، و لا تجالسوه، فان انتقل الى غير ذلك من البلدان، كوتب أيضا أهلها بمثل ذلك، فلا يزال يفعل به ذلك، حتى يتوب، فان قصد بلاد الشرك، لم يمكن من الدخول فيها، و قوتلوا هم على تمكينهم من دخولها.» (١)

أقول: ورد في بعض رواياتنا القول بالحبس كرواية العياشي، عن أبي جعفر الثاني (ع) و رواية زيد، عن علي (ع) كما ذكرناه في بحث (قطاع الطريق) و لكن تعارضها الروايات الواردة تفسير الآية بالنفي من مصر الى مصر. (٢)

و على فرض صحة سند كلتا الطائفتين من الروايات يقدم الطائفة الثانية، و ذلك لمخالفتها للعامة، فتحمل الموافقة، على عدم الارادة الجدية.

أما ان يقال: بعدم صدق المعارضة، و ذلك لأنهما مثبتان للحكم، اذ احدى الطائفتين تثبت النفي و التغريب، و الطائفة الثانية تثبت

الحبس، من دون تعرض للتغريب- نفيًا و اثباتًا- و لا يبعد هذا المعنى سيما انه فتوى جمع من فقهاءنا كأبي الصلاح الحلبي، و علاء الدين الحلبي، و ابن زهرة على ما نعلم، إلا أن يقال: بأن في رواية أبي جعفر الثاني (ع) تصريح بان المراد بالنفي الحبس، أو يقال بأن ثبوت الحد على المحارب بهذا المقدار- و هو التغريب- مسلم و اما الزائد عليه فهو مشكوك، و مقتضى الأصل عدمه، لدورانه بين الأقل و الأكثر لكن هذا فيما لو ثبت كونه من الأقل و الأكثر، و أما لو كان من الدوران بين المتباينين، فلا بد من الاحتياط، ان أمكن، و لم يلزم مخالفة اجماع

(١). النهاية: ٧٢٠- انظر نكت النهاية ٣: ٣٣٣- الوسيلة لابن حمزة: ٢٠٦- المقنعة: ٨٠٤- شرايع الإسلام ٤: ١٨٠- المختصر النافع: ٢٢٦- الدروس ٢: ٥٩- المختلف ٩: ٢٥٦ المسألة ١١٠- قواعد الاحكام ٢: ٢٧٢- كتر العرفان ٢: ٣٥٢ جواهر الكلام ٤١: ٥٦٤.

(٢). انظر تفسير البرهان ١: ٤٦٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٥٩
أو شهرة.

ثم لو قلنا بالسجن، فمدته سنة كما استظهره البعض، مستدلًا: بأنه بدل من النفي الذي مدته كذلك كما هو مقتضى رواية سورة بن كليب، و أبي اسحاق المدائني.

أقول: و هو ممنوع صغرى و كبرى، اما الأولى: فلا- دليل على بدليته عن التغريب، لان المراد بالنفي اما خصوص الحبس، أو هو مع التغريب، اما الكبرى: فلا دليل على مساواة البديل للمبدل منه في الأحكام، فالأولى: ان يجعل الغاية: التوبة، أو العفو أو الموت، كما عن الحلبي.

آراء المذاهب الاخرى

١- المدونة الكبرى: «لا ينفي إلّا زان، أو محارب، و يسجنان جميعا في الموضع الذي ينفيان اليه، يحبس الزاني سنة، و المحارب، حتى تعرف له توبة.» «١»

و قال في كتاب المحاربيين: «أيسره و اخفه ان يجلد، و ينفي، و يسجن في الموضع الذي نفي اليه.. و قد نفي عمر بن عبد العزيز من مصر الى شعب و لم اسمع من مالك فيه شيئًا، إلا انه قال: قد كان ينفي عندنا الى فدك أو خيبر، و قد كان لهم سجن يسجنون فيه، قلت: و كم يسجن حيث ينفي؟ قال مالك: يسجن حتى تعرف له توبة.» «٢»

٢- المصنف: «عن الثوري، عن عيسى بن المغيرة، قال: خرج خارجي بالسيف بخراسان، فكتب فيه الى عمر بن عبد العزيز فكتب فيه: إن كان جرح احدا فاجرحوه، و إن قتل احدا فاقتلوه و إلّا فاستودعوه السجن و اجعلوا اهله قريبا منه حتى يتوب من رأى السوء.» «٣»

٣- ابو القاسم البصري: «و من حارب بالبلد، أو خارجه، فاخذ قبل توبته، اقيم عليه حد المحاربة، وحدها القتل، أو الصلب، أو قطع اليد و الرجل من خلاف، أو

(١). المدونة الكبرى ٦: ٢٣٧.

(٢). المدونة الكبرى ٦: ٢٩٨.

(٣). مصنف عبد الرزاق ١٠: ١١٨ ح ١٨٥٧٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٦٠

الضرب و النفي و الحبس، و حد المحارب موكل الى اجتهاد الحاكم، فإن رأى قتله، قتله، و إن رأى قطعه (من خلاف، قطع) يده

- اليمنى ورجله اليسرى، و إن رأى ضربه، و حبسه، فعل ذلك به، و نفاه الى بلد غير بلده، يحبسه فيه حتى تظهر توبته، و له قتله، و ان لم يقتل احدا في حرايته، اذا اذاه اجتهاده الى قتله. «١»
- ٤- ابو يعلى الحنفى: «و اما قتال المحاربين. و قتالهم مخالف لقتال أهل البغى من خمسة أوجه ... الرابع: يجوز حبس من اسر منهم، لاستبراء حاله، و ان لم يجز حبس احد من أهل البغى.» «٢»
- ٥- القرافي: «و يمتاز قتالهم عن قتال المحاربين بخمسة: و يجوز حبس أسراهم لاستبراء أحوالهم.» «٣»

القائلون بغير الحبس

- ١- الماوردى: «أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ، فقد اختلف أهل التأويل فيه على اربعة أقاويل: احدها: انه ابعادهم من بلاد الإسلام الى بلاد الشرك، و هذا قول مالك بن أنس و الحسن و قتادة و الزهرى، و الثانى: انه اخراجهم من مدينة الى اخرى، و هذا قول عمر بن عبد العزيز و سعيد بن جبير، و الثالث: انه الحبس، و هو قول أبى حنيفة و مالك، و الرابع: و هو ان يطلبوا لإقامة الحدود عليهم فيبعدوا، و هذا قول ابن عباس و الشافعى» «٤».
- ٢- ابن رشد: «و اختلف أيضا في قوله: أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ فقيل ان النفي هو السجن، و قيل ان النفي هو ان ينفى من بلد الى بلد فيسجن فيه الى أن تظهر توبته، و هو قول أبى القاسم، عن مالك، و يكون بين البلدين، أقل ما تقصر فيه الصلاة و القولان عن مالك و بالأول قال أبو حنيفة. و قال الشافعى: اما النفي فغير مقصود،

(١). التفريع ٢: ٢٣٢.

(٢). الاحكام السلطانية: ٥٨.

(٣). الفروق ٤: ١٧١.

(٤). الاحكام السلطانية: ٦٢- انظر تحفة الفقهاء ٣: ١٥٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٦١

و لكن إن هربوا شردناهم في البلاد بالإتباع، و قيل هى عقوبة مقصودة، فقيل على هذا ينفى و يسجن دائما، و كلفها عن الشافعى.» «١»

٣- المرداوى: «قوله: و من لم يقتل، و لا أخذ المال نفى و شرد فلا يترك يأتي الى بلد- و هذا المذهب، و عليه جماهير الاصحاب، و جزم به فى الوجيز و غيره، قال الزركشى: هذا المذهب المجزوم به عند القاضى و غيره، و قدّمه فى الهداية و المذهب، و مسبوك الذهب، و المستوعب، و الخلاصة و الهادى، و البلغة و المحرر و النظم و الرعايتين، و الحاوى الصغير، و الفروع و غيرهم، و هو من مفردات المذهب، و عنه: ان نفيه: تعزيره بما يردعه، و قال فى التبصرة: يعزر، ثم ينفى و يشرد.

و عنه: إن نفيه حبسه، و فى الواضح و غيره، رواية نفيه طلبه.» «٢»

٤- محمد بن اسماعيل الصنعانى: «و ظاهر الحديث و الآية أيضا: ان الامام مخير بين هذه العقوبات فى كل محارب مسلما أو كافرا.» «٣»

٥- عبد القادر عودة: «الحراية: هى قطع الطريق، أو هى السرقة الكبرى، و اطلاق السرقة على قطع الطريق، مجاز لا حقيقة، لأن السرقة هى أخذ المال خفية و فى قطع الطريق يأخذ المال مجاهرة، و لكن فى قطع الطريق ضرب من الخفية، و هو اختفاء القاطع عن الامام، و من أقامه لحفظ الأمن، و لذا لا يطلق السرقة على قطع الطريق إلّا بقيود. فيقال السرقة الكبرى، و لو قيل السرقة فقط، لم يفهم منها قطع الطريق، و لزوم التقييد من علامات المجاز.» «٤ ...»

(١). بداية المجتهد ٢: ٤٥٦.

(٢). الانصاف ١٠: ٢٩٨.

(٣). سبل السلام ٣: ٤٧٣- انظر نيل الاوطار ٧: ١٥٥- التشريع الجنائي الاسلامي ٢: ٦٣٩.

(٤). التشريع الجنائي الاسلامي ٢: ٦٣٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٦٢

الفصل العاشر حبس العجزة و النساء و الأطفال من البغاء

إشارة

أفتى الشيخ الطوسى رضوان الله عليه فى احد قوليه: بحسب الأطفال و النساء و العجزة من البغاء و ذلك لكسر قلوبهم و فل جمعهم و لم اجد من وافقه على ذلك من فقهاءنا.

و اما السنة: فقد افتى بعضهم بذلك كما نسب الى الحنفية و المالكية، و إليك آراء فقهاءنا فى المقام، ثم آراء السنة:

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسى: «و ان كان الأسير- أى من البغاء- من غير أهل القتال، كالنساء و الصبيان، و المراهقين، و العبيد، قال قوم: لا يحبسون، بل يطلقون، لأنهم ليسوا من أهل المبيعة، و قال بعضهم: يحبسون كالرجال الشباب سواء، و هو الاقوى عندى، لأن فى ذلك كسرا لقلوبهم، و فلأ جمعهم، و هكذا الحكم فيمن لا يقاتل، كالزمن، و الشيخ الفانى، الحكم فيه كالحكم فى النساء و الصبيان سواء» (١).

٢- و قال فى الخلاف: «اذا اسر من أهل البغى من ليس من أهل القتال مثل النساء و الصبيان و الزمنى، و الشيوخ الهرمى، لا يحبسون، و للشافعى فيه قولان نصّ فى الام على مثل ما قلناه، و من اصحابه من قال: يحبسون كالرجال الشباب المقاتلين دليلنا: ان الأصل براءة الذمة، و ايجاب الحبس عليهم يحتاج الى دليل.» (٢)

٣- العلامة الحلى: «و لو كان الأسير صبيا أو عبدا، أو امرأة، اطلقوا لأنهم لا يطالبون بالمبيعة، لأنهم ليسوا من أهل الجهاد، و إنما يبايعون على الإسلام خاصة، و قال

(١). المبسوط ٧: ٢٧١.

(٢). الخلاف ٥: ٣٤١ مسألة ٧.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٦٣

بعضهم: يحبسون كالرجال، لأن فيه كسر قلوبهم، و كذا الزمن و الشيخ الفانى.» (١)

٤- و قال فى المختلف: «اذا اسر من أهل البغى، من ليس من أهل القتال كالنساء و الصبيان، و الزمنى، و الشيوخ، قال الشيخ فى الخلاف: لا- يحبسون، و قال: و فى اصحابنا من قال: يحبسون كالرجال الشباب المقاتلين، و قال ابن جنيد: و لو كان الأسير من أهل البغى، امرأة، و من لا يقتل، اعتقل، ما كانت الحرب قائمة، و الأقرب ما قاله الشيخ. لنا الأصل براءة الذمة.» (٢)

٥- الدروس: «و اذا استؤسر منهم مقاتل حبس حتى ينقضى الحرب، و لو كان غير مقاتل كالنساء و الزمنى و الشيوخ و الصبيان اطلقوا.» (٣)

أقول: و ان كان الحكم كما قاله الشيخ الطوسي في الخلاف و أيده العلامة في التذكرة، و ذلك للأصل و عدم الدليل، و لكن لو سبب الحبس فلّ الجمع و كسر القلب فلا يبعد القول بالجواز، ان لم نقل بالوجوب سيما ان هذا القول له قائل كابن جنيد، و الشيخ في المبسوط، و بعض الأصحاب على ما في عبارة العلامة الحلّي عن الشيخ الطوسي.

آراء المذاهب الاخرى

- ١- الفيروز آبادي: «اهل البغي... و ان أسر صبيا أو امرأة خلاه على المنصوص، و قيل يحبسهم.» «٤»
- ٢- ابن قدامة: «... و ان لم يكن الأسير من أهل القتال كالنساء و الصبيان و الشيوخ الفانين خلّي سبيلهم و لم يحبسوا في احد الوجهين، و في الآخر: يحسون، لأن فيه كسرا لقلوب البغاء.» «٥»

(١). تذكرة الفقهاء ٩: ٤٢٣.

(٢). المختلف ٤: ٤٥٤.

(٣). الدروس ٢: ٤٢.

(٤). التنبيه: ٢٢٩.

(٥). المغنى ٨: ١١٥. انظر الآيات؟؟؟ ٤: ٢١٩- مختصر المزني: ٢٥٧- المجموع ١٩: ٢٠٦ حلية العلماء ٧: ٦١٧- الوجيز ٢: ١٦٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٦٤

- ٣- الجزيري: «الحنفية و المالكية قالوا: و اذا اخذت المرأة من أهل البغي و كانت تقاتل، حبست و لا تقتل إلا في حال مقاتلتها دفعا عن النفس، و انما تجبس للمعصية و لمنعها من الشر و الفتنة، لما روى عن سيدنا على رضي الله عنه: انه قال يوم الجمل: و اياكم و النساء.» «١»

الفصل الحادى عشر الحبس للنزول على حكم الامام

السرخسى: «عن الكلبي و محمد بن اسحاق: ان رسول الله (ص) حبس بنى قريظة، حتى نزلوا في حكم سعد (رض) في دار بنت الحارث حتى ضرب رقابهم.» «٢»

[الفصل الثانى عشر] حبس من يؤذى النبى ص:

عن ابن عمر قال هاجرت الى النبى ص فجاء ابو الحسن فقال له النبى ص ادن منى يا ابا الحسن فلم يزل يديه حتى التقم أذنه فأتى النبى ص ليساره حتى رفع رسول الله ص رأسه كالفرع، فقال: قرع الخبيث بسمعه الباب فقال: انطلق يا ابا الحسن فقيده كما تقاد الشاة الى حالبها فإذا أنا بعلى قد جاء بالحكم آخذاً باذنه و لهازمه جميعا حتى وقف بين يدي النبى ص فلعنه نبى الله ص ثلاثا، فقال نبى الله ص لعلى احبسه ناحية حتى راح الى النبى ص ناس من المهاجرين و الانصار ثم دعا به النبى ص فقال: ها ان هذا شيخا لف كتاب الله و سنه نبيه و يخرج من صلبه من فتنته يبلغ دخانها السماء، فقال رجل من المسلمين صدق الله و رسوله، هو أقلّ و أذلّ من أن يكون منه ذلك قال بلى و بعضكم يومئذ مجمع الزوائد ٥: ٢٤٣.

(١). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ٤٢٢.

(٢). المبسوط ٢٠: ٨٩٦. انظر بحار الأنوار ٢٠: ٢٦٢. انظر الطبرانى ٦: ص ٧ ح ٥٣٢٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٦٥

الباب الثالث عشر حبس العمال و الموظفين: و فيه ثلاثة فصول

إشارة

١- حبس العامل الخائن.

أ- ابن هرمه.

ب- المنذر بن جارود.

ج- يزيد بن حجية.

د- مصقلة بن هبيرة.

٢- حبس ملقن العامل الخائن.

٣- حبس الأمير المداهن.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٦٧

الفصل الأول حبس العامل الخائن

إشارة

وردت روايات و نصوص تاريخية عن حبس أمير المؤمنين (ع) للعامل الخائن و المختلس من بيت المال، كما ورد في نص آخر: بأنه (ع) أمر بحبس العامل و عقوبته زائدا على الحبس، بل و عقوبته من يلقيه رجاء لخلاصه.

و هي و ان كانت محل تأمل من حيث السند- عند البعض- و لكن قوة متنها و مضمونها مما تؤيد بل تثبت صدورها مضافا الى ذلك تأييدها بروايات دلت على حبس الغاصب و المديون الذي لم يثبت اعساره، أو الملتوى عن أداء الدين فلعل الحبس من هذه الجهات أو جهات اخرى لا نعلمها. اما النصوص:

الروايات

١- الدعائم: «و عن علي (ع): أنه استدرك على ابن هرمه خيانه و كان على سوق الأهواز «١»، فكتب الى رفاعه: اذا قرأت كتابي، فنج ابن هرمه عن السوق، و أوقفه»

(١). سوق الأهواز: اسم مدينة الأهواز الحالية، قال الحموي في معجم البلدان ج ١، ٢٨٥: الأهواز كورة بين البصرة و فارس، و سوق الأهواز من مدنها.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٦٨

للناس، و أسجنه و ناد عليه و اكتب الى أهل عملك، تعلمهم رأيي فيه، و لا تأخذك فيه غفلة و لا تفريط، فتهلك عند الله، و اعزلك اخبث عزلة، و اعيدك بالله من ذلك، فاذا كان يوم الجمعة فاخرجه من السجن و اضربه خمسة و ثلاثين سوطا و طف به الى الأسواق، فمن أتى عليه بشاهد فحلفه مع شاهده، و ادفع اليه من مكسبه ما شهد به عليه، و مر به الى السجن مهانا مقبوحا منبوحا- و

احزم رجله بحزام و اخرجه وقت الصلاة، و لا تحل بينه و بين من يأتيه بمطعم أو مشرب أو ملبس أو مفرش، و لا تدع أحدا يدخل اليه ممن يلقنه اللدد و يربجيه الخلوص، فان صحَّ عندك أن أحدا لَّقنه ما يضرُّ به مسلماً، فاضربه بالدرَّة، فاحبسه حتى يتوب، و مر باخراج أهل السِّجن في الليل الى الصحن، ليتفرجوا، غير ابن هرمه إلَّا أن تخاف موته فتخرجه مع أهل السجن الى الصحن، فان رأيت به طاقة أو استطاعة فاضربه بعد ثلاثين يوماً خمسة و ثلاثين سوطاً بعد الخمسة و الثلاثين الأولى، و اكتب إليّ بما فعلت في السوق، و من اخترت بعد الخائن، و اقطع عن الخائن رزقه.» (١)

أقول: و أورد المحمودى، قبل هذه قوله (ع): «و اعلم يا رفاعه، ان هذه الامارة أمانة فمن جعلها خيانه فعليه لعنة الله الى يوم القيامة، و من استعمل خائناً، فان محمداً (صلى الله عليه و آله) برىء منه فى الدنيا و الآخرة.. و مر به الى السجن مهاناً، مقبوحاً منبوحاً. المقبوح: المبعد عن الخير، و المنبوح: المشتوم: أى يا خائن يا عاصى.

ثم انى: راجعت كثيراً من المصادر فلم اجد ترجمة ابن هرمه، و لم أعرف نوع خيانتة، و لا شك أن خيانة العمال و الموظفين تشمل كل أنواع التعدي على حقوق الناس، سواء التعدي على بيت مالهم، أو ظلمهم بأنواع الظلم الكثيرة، و لا- شك أن منها تعدي المسؤولين فى ادارات الدولة على المراجعين و معاملتهم السيئة و تأخير اعمالهم الى غد و بعد غد عمداً و من دون علة و وجه شرعى، مما يوجب جوَّ عدم الثقة بالحكومة

فيكون معنى قوله (ع): «و كان على سوق الاهواز» كان عاملاً عليها. و قد جعله فى كتاب «ولاية الفقيه ٢، ٤٩٩» تحت عنوان «امين السوق».

(١). دعائم الإسلام ٢: ٥٣٢ ح ١٨٩٢- و عنه المستدرک ١٧: ٤٠٣ ح ٥- نهج السعادة ٤: ٣٤.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٦٩

و يخلق روح البغض و العداة لها فى قلوب الناس. بل لعل ذلك من أكبر أنواع الخيانة، و لذا نرى أن الأئمة سيما أمير المؤمنين (ع) كان شديداً على العمال.

كما ان الحجّة (ع) حينما يظهر و يقيم الدولة الاسلامية الحققة يكون أيضاً شديداً على العمال، كما ورد فى الروايات «١» و قد ورد فى الشدة على العمال و عقوبتهم و تأديبهم روايات مستفيضة، اما هذه الرواية فهى مرسلّة و تفرد بها القاضى نعمان المصرى، و لم نعثر عليها فى كتاب آخر غيره و لكن لا- اشكال فى انه يجب على الامام معاقبة العامل بما يتناسب مع خيانتة: من التعزير و الحبس، و الفصل من منصبه و تعزيره المالى على قول.. و سند ذكر فيما يلى بعض الموارد من كتب التاريخ و الحديث.

٢- الغارات: «كان على (ع) وليّ المنذر بن الجارود فارساً «٢» فاحتاز مالا من الخراج، قال: كان المال أربع مائة ألف درهم، فحبسه على (ع) فشفع فيه صعصعة بن صوحان «٣» الى على (ع) و قام بأمره و خلصه.» «٤»

٣- و فيه: «كان يزيد بن حجية قد استعمله علىّ بن على الزيّ «٥» و دستى «٦» فكسر الخراج و احتجن المال لنفسه، فحبسه على (ع) و جعل معه مولى يقال له سعد.» «٧»

٤- و فيه: «فى سياق قصة مصقلة بن هبيرة- عامل على عليه السلام على اردشير

(١). عن طاوس: علامة المهدي ان يكون شديداً على العمال. عقد الدرر: ١٦٧- عرف السيوطى ٢: ٧٥ انظر مصادرته فى معجم

احاديث الامام المهدي «ع» الذى وفقنى الله لانجازه بعد سنين طوال: مع جمع من افاضل الحوزة العلمية بقم المقدسة.

(٢). ولاية واسعة، اول حدودها من جهة العراق ارجان، و من جهة كرمان السيرجان، و من جهة ساحل الهند سيراف، و من جهة السند مكران. معجم البلدان ٤: ٢٢٦.

- (٣). انه عظيم القدر من اصحاب امير المؤمنين (ع) وعده البعض من اصحاب النبي (ص) روى عهد مالك الاشتهر، وقد روى عن الصادق (ع): ما كان مع أمير المؤمنين (ع) من يعرف حقه الا صعصعة. تنقيح المقال ٢: ٩٨..
- (٤). الغارات ٢: ٥٢٢- شرح الحديدي ١٨: ٥٤.
- (٥). انها من امهات البلاد و اعلام المدن و بينها و قزوين سبعة و عشرون فرسخا/ معجم البلدان ٣: ١١٦- انظر اعلام المنجد: ٢٤٧.
- (٦). كورة كبيرة كانت مقسومة بين الري و همدان/ معجم البلدان ٢: ٤٥٥.
- (٧). الغارات ٢: ٢٥٧- حديدي ٤: ٨٣. شرح الاخبار ٢: ٩٦ و فيه يزيد بن حجة.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٧٠

خزّة «١» و صرفه مال الخراج في شراء اسارى نصارى بنى ناجية و عتقهم- و فراره الى معاوية. عن ذهل بن الحارث، قال على (ع): ما له؟ ترحه «٢» الله، فعل فعل السيد، و فرّ فرار العبد، و خان خيانة الفاجر، أما أنه لو أقام فعجز، ما زدنا على حبسه، فان وجدنا له شيئا أخذناه، و ان لم نقدر له على مال تركناه، ثم سار الى داره فهدمها. «٣»

و إليك القصة كما في نهج السعادة: «انّ معقلا أقبل بالأسارى- في قصة خريت بن راشد- حتى مرّ على مصقلة بن هبيرة الشيباني، و هو عامل على (ع) على «اردشير خزّة» فبكى اليه الاسارى، و هم خمسمائة انسان، و تصايح الرجال:

يا أبا الفضل، يا حامل الثقل، يا مأوى الضعيف و فكاك العناة، امنن علينا فاشترنا و أعتقنا. فقال مصقلة: أقسم بالله لأتصدقن عليهم، إنّ الله يجزي المتصدّقين، ثم بعث ذهل بن الحارث الى معقل، فقال له: بعنى نصارى بنى ناجية، فقال: أبيعكم بألف ألف درهم، فلم يزل يراوده ذهل حتى باعه إياهم بخمس مائة الف درهم، و قال له عجل بالمال الى أمير المؤمنين (ع) فقال مصقلة: أنا باعته الآن بصدر منه، ثم أتبعك بصدر آخر، ثم كذلك حتى لا يبقى منه شيء، فأقبل معقل الى أمير المؤمنين (ع) فأخبره بما كان من الأمر، فقال له: احسنت و أصبت و وفقت، و انتظر أمير المؤمنين (ع) مصقلة أن يبعث بالمال، فأبطأ به و بلغه أن مصقلة خلى سبيل الأسارى، و لم يسألهم أن يعينوه في فكاك أنفسهم بشيء فقال (ع): ما أرى مصقلة إلا قد حمل حمالة، و لا أراكم إلا سترونه عن قريب مبلدحا «٤» ثم أنه كتب اليه:

أما بعد: فان من اعظم الخيانة خيانة الامة، و اعظم الغش على أهل المصر، غش الامام، و عندك من حق المسلمين خمس مائة ألف درهم، فابعث بها إلى حين يأتيك رسولى، و إلا فاقبل إلى حين تنظر في كتابي، فأنى قد تقدمت الى رسولى ألا يدعك

- (١). من اجلّ كور فارس، و منها مدينة شيراز و جور و خبر و ميمند و الصيمكان و البرجان و الخوار و سيراف و كأم و فيروز و كازرون، و غير ذلك من أعيان مدن فارس./ معجم البلدان ١: ١٤٦- انظر برهان قاطع ١: ٥٨.

(٢). احزنه، اغمّه، افقره/ لسان العرب ٢: ٤١٧.

(٣). الغارات ١: ٣٦٦- و عنه المستدرک ١٧: ٤٠٤- شرح ابن ابى الحديد ٤: ١٤٥- انظر الانساب للسمعاني ٣: ٤٨٦.

(٤). وعد و لم ينجز عدته/ لسان العرب ٢: ٤١٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٧١

ساعة واحدة تقيم بعد قدومه عليك الا أن تبعث بالمال، و السلام.

فلما قرأ مصقلة الكتاب، أقبل حتى نزل البصرة، ثم أقبل منها حتى أتى عليا بالكوفة، فأقره أياما لم يذكر له شيئا، ثم سأله المال، فأدى مأتى ألف درهم، و عجز عن الباقي.

روى ابن أبى سيف، عن أبى الصلت، عن ذهل بن الحارث، قال: دعانى مصقلة الى رحله، فقدم عشاء، فطعمنا منه، ثم قال: و الله ان

أمير المؤمنين (ع) يسألني هذا المال، و لا أقدر عليه، فقلت: لو شئت لم يمض عليك جمعة حتى تجمع هذا المال. فقال: ما كنت لأحملها قومي و لا- أطلب فيها الى أحد، ثم قال: و الله لو أن ابن هند مطالبى بها، أو ابن عفان لتركها لى الم تر الى عثمان كيف أعطى الأشعث فى كل سنة مائة ألف درهم من خراج آذربيجان، فقلت: ان هذا لا يرى ذلك رأى و ما هو بتارك لك شيئاً. فسكت ساعة، و سكت عنه، فما مكث ليلة واحدة بعد هذا الكلام، حتى لحق بمعاوية، فبلغ ذلك عليا (ع) فقال: ماله ترحه «... ١» أقول: و يكون هذا أيضا من موارد حبس المديون الى أن يتبين حاله، راجع قسم الحقوق المالية.

الفصل الثانى حبس ملقن العامل الخائن

من كتاب أمير المؤمنين (ع) الى رفاعه- قاضى الأهواز- حول ابن هرمه: «... و لا تدع احدا يدخل اليه- أى الى ابن هرمه- ممن يلقيه اللدد «٢» و يرجيه الخلوص

- (١). نهج السعادة ٥: ١٨٩- انظر ٢: ٤٨٧- الكامل لابن الاثير ٣: ١٨٦- انساب الاشراف: ٤١١- تاريخ الطبرى ٤: ١٠٠. شرح الحديدى ٤: ١٤٤- بحار الأنوار ٨٧: ٦١٨- منهاج البراعة ٤: ٢٤٠- مستدرک الوسائل ١٧: ٤٠٤.
- (٢). اللدد: الخصومة و الجدل./ لسان العرب ٣: ٣٩١.
- موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٧٢
- الخلاص خ ل- فان صحّ عندك أن احدا لّقنه ما يضرّ به مسلما، فاضربه بالدرة، فاحبسه حتى يتوب.. «١»
- و قد أورده البعض «٢» بعنوان احد موارد السجن فى الإسلام و هو مبنى على التوسع فى مفهوم التعزير و شموله للسجن.

الفصل الثالث حبس الأمير المداهن

- ١- نهج السعادة: عن على (ع) حول المسيب: «قال (ع) له: نايت قومك و داهنت و ضيعت؟! فاعتذر اليه و كلمه وجوه أهل الكوفة بالرضا عنه فلم يجبههم و ربطه الى سارية من سوارى المسجد و يقال: انه حبسه، ثم دعا به.» «٣»
- ٢- قال البلاذرى: قالوا: و دعا معاوية عبد الله بن مسعدة بن حكمة بن مالك بن حذيفة الفزارى فبعثه الى تيماء «٤» و ضم اليه الفا (الفين) و سبعمائة و امره ان يصدق من مر به من العرب و يأخذ البيعة له على من اطاعه، و يضع السيف على من عصاه، ثم يصير الى المدينة و مكة و ارض الحجاز، و ان يكتب اليه فى كل يوم بما يعمل به و يكون منه، فانتهى ابن مسعدة الى امره و بلغ خبره عليا، فندب المسيب بن نجبة الفزارى فى كنف «٥» من الناس فى طلبه فقال له: إنك يا مسيب من أثق بصلاحه و بأسه (فسر الى ابن مسعدة حتى تخرجه من ارضنا أو تقتله) فسار (المسيب) حتى أتى الجنب «٦»، ثم أتى تيماء، و انضم الى ابن نجبة قوم من رهطه أيضا، فالتقى هو و ابن مسعدة فاقتلوا قتالا

- (١). دعائم الإسلام ٢: ٥٣٢ ح ١٨٩٢- و عنه المستدرک ١٧: ٤٠٤ ح ٥.
- (٢). انظر ولاية الفقيه ٢: ٤٩٩.
- (٣). نهج السعادة: ٢: ٥٧٧.
- (٤). بالفتح و المد: بليد فى اطراف الشام، بين الشام و وادى القرى، على طريق حاج الشام و دمشق/ معجم البلدان ٢: ٦٧.
- (٥). كنفه: حفظه و اعانه/ لسان العرب ٩: ٣٠٨- النهاية لابن الأثير ٤: ٢٠٦.
- (٦). قيل: هو موضع فى ارض كلب فى السماوة بين العراق و الشام/ معجم البلدان ٢: ١٦٤.

موارد السجون فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٧٣

شديدا و اصاب ابن مسعدة جراحات و مضى قوم من اصحابه الى الشام منهزمين لا يلوون عليه، و بقى معه قوم منهم فلجأ (ابن مسعدة) و لجأوا (معه) الى حائط حول حصن تيماء محيط به قديم، فجمع المسيب حوله الحطب و اشعل فيه النار، فناشده أن لا يحرقهم و كلّم فيهم، فأمر (المسيب) بإطفاء تلك النار و كان على التلمة التى يخرج منها الى طريق الشام، عبد الرحمن بن اسماء الفزارى و هو الذى يقاتل يومئذ و يقول:

انا ابن اسماء و هذا مصدقى اضربهم بصارم ذى روثق

فلما جن عليه الليل خلى سبيلهم فمضوا حتى لحقوا بمعاوية، و أصبح المسيب فلم يجد فى الحصن احدا، فسأله بعض اصحابه أن يأذن له فى اتباع القوم فأبى ذلك، و قدم المسيب على على و قد بلغه الخبر، فحجبه اياما ثم دعا به فوبّخه و قال (له): نايت «١» قومك و داهنت «٢» وضيعت؟ فاعتذر اليه و كلمه وجوه أهل الكوفة بالرضا عنه، فلم يجبههم و ربطه الى سارية من سوارى المسجد، و يقال: انه حبسه ثم دعا به فقال له:

انه قد كلمنى فيك من أنت أرجى عندى منه، فكرهت ان يكون لأحد منهم عندك يد دونى، فأظهر الرضاء عنه، و ولّاه قبض الصدقة بالكوفة، فاشرك فى ذلك بينه و بين عبد الرحمن بن محمد الكندى، ثم أنه حاسبهما فلم يجد عليهما شيئا، فوجههما بعد ذلك فى عمل و لا هما اياه فلم يجد عليهما سيلا فقال: لو كان الناس كلهم مثل هذين الرجلين الصالحين ما ضرّ صاحب غنم لو خلاها بلا راع، و ما ضرّ المسلمات لا تغلق عليهن الأبواب، و ما ضرّ تاجر ألقى تجارته بالعراء «٣» «٤».

(١). تجافى و لم ينظر اليه / النهاية لابن الأثير ٥: ١١.

(٢). المداراة و الملاينة و ترك الجد / مفردات الراغب: ١٧٥.

(٣). الفضاء من الأرض / النهاية لابن الأثير ٣: ٢٢٦.

(٤). نهج السعادة ٢: ٥٧٧- نقلا عن انساب الاشراف ٣: ١١٣٦.

موارد السجون فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٧٥

الباب السابع عشر الحبس فى الحقوق المالية: و فيه ثمانية عشر فصلا

إشارة

- ١- حبس الممتنع عن أداء دينه.
- ٢- حبس المديون الذى يدعى العسر.
- ٣- حبس المديون المعسر لو صرف المال فى الحرام، أو كان مخالفا للحق.
- ٤- حبس المفلس.
- ٥- حبس الغاصب، و آكل مال اليتيم، و خائن الامانة.
- ٦- حبس الراهن.
- ٧- حبس الكفيل.
- ٨- حبس المدعى عليه الممتنع عن الكلام.
- ٩- حبس الملتوى فى المحكمة، و الذى اغلظ للحاكم فى القول.

- ١٠- حبس المدعى عليه الممتنع عن الحضور فى المحكمة.
 - ١١- حبس المدعى عليه حتى يحضر المدعى الشهود.
 - ١٢- حبس المدعى عليه حتى يعدل الشهود.
 - ١٣- الحبس فى النكول.
 - ١٤- حبس الشهود الى وقت صلاة العصر.
 - ١٥- حبس العبد الذى يخاف اباقه.
 - ١٦- حبس العبد الآبق.
 - ١٧- حبس المولى الشريك اذا أبى عن دفع حصه شريكه.
 - ١٨- هل يحبس صاحب الماشية، اذا أفسدت الحرث و الزرع؟
- موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٧٧

الفصل الأول حبس الممتنع عن اداء دينه

إشارة

- وردت روايات من الفريقين بحبس الملتوى عن اداء دينه و فى بعضها: ثم يأمر به فيقسم ماله بين غرمائه. و قد أفتى فقهاؤنا فيه بالحبس - القدماء و المتأخرون و المعاصرون - و كذلك السنة.
- و الكلام فى مدة الحبس، فقد قيل: شهر و قيل شهران أو ثلاثة أو اربعة، و قيل شهرا و يبيع ماله خلاله، و إلّا باع الحاكم عنه، و عن الشيخ الطوسى فى المبسوط يكرر الحبس و التعزير الى أن يؤدى الدين و يخرج مما عليه و فى المقام فروع تعرضنا لها:
- ١- هل يتعين على الملتوى الحبس أم يتخير الحاكم بينه و بين بيع ماله؟
 - ٢- هل يحبس الوالد فى دين ولده؟ فقد قيل بعدمه مطلقا و قيل يحبس كما فى القواعد.
 - ٣- هل يحبس المديون لو كان مريضا أو أجيورا؟ فالأكثر على عدم جواز حبسه.
 - ٤- هل يحبس العاقلة لو امتنع من أداء الديّة؟ فقد ادعاه بعض العامة.
 - ٥- هل يحبس المديون للدولة، كما فى المديون لغير الدولة، مع الالتواء؟ فقد ادعاه فى الأحكام السلطانية.
- موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٧٨
- ٦- هل يحبس المسلم فى دين الذمى أو بالعكس، أو الحربى المستأمن، و العبيد و النساء و السيد فى دين المكاتب؟ فقد ادعاه البعض.
 - ٧- هل تحبس المرأة التى باعت دار زوجها؟ فقد ورد ذلك عن بعض العامة.
 - ٨- هل يحبس التاجر الصبى، و المتلف مال الغير و الشفيع الذى لم يسلم الثمن فى الحال؛ كما عن السرخسى؟
- و هذه المسائل نتعرض لها مستقصى مع ايراد الكلمات:

الروايات

- ١- الكافى: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن عمار، عن أبى عبد الله (ع) قال: كان أمير المؤمنين صلوات الله عليه، يحبس الرجل اذا التوى على غرمائه، ثم يأمر فيقسم ماله بينهم بالحصص فان أبى باعه فيقسم - يعنى ماله.» «١»

رواه الصدوق عن الأصمغ بن نباتة. «٢»
 و رواه الشيخ الطوسي عن الأصمغ. «٣»
 رواه الشيخ عن غياث، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام وفيه: كان يفلس بدل: كان يحبس «٤».
 قال المجلسي الأول: «يلتوى: أى يتناقل و يدافع.. مع حلول الدين. يحبس: أى فى السجن، أو عن التصرف فى ماله و هو اظهر.» «٥»
 و قال المجلسي الثاني: «يأمر: أى الرجل اما بالبيع أو بإرضاء الغرماء بالجنس و العروض، فإن أبى باع ماله و قسمه بينهم.» «٦»

(١). الكافي ٥: ١٠٢ ح ١- انظر التهذيب ٦: ١٩١ ح ٣٧ / النهاية: ٣٥٢.

(٢). الفقيه ٣: ١٩ ح ١.

(٣). التهذيب ٦: ٢٣٢ ح ١٩.

(٤). التهذيب ٦: ٢٩٩ ح ٤٢.

(٥). روضة المتقين ٦: ٨٤.

(٦). مرآة العقول ١٩: ٥٥.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٧٩

و قال المحدث البحرانى: «يلتوى: أى ماطل بالوفاء» «١».

و قال الفيض: «المراد بالتفليس: الحكم بالإفلاس، يقال: فلّسه القاضى تفليساً: أى حكم بإفلاسه.» «٢»

و قال الشيخ محمد حسن النجفى: «لعل المراد من قوله يحبس: المنع من التصرف.» «٣»

٢- امالى الطوسى: «اخبرنا جماعة عن أبى المفضل قال: حدثنا الفضل بن محمد بن المسيب البيهقى قال: حدثنا هارون بن عمرو المجاشعى و حدثناه الرضا على بن موسى، عن أبيه موسى، عن أبى عبد الله جعفر بن محمد عن آباءه عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب (ع) قال: قال رسول الله (ص): لى الواجد بالدين يحل عرضه و عقوبته ما لم يكن دينه فيما يكره الله عز و جل.» «٤»

٣- الدعائم: «عن جعفر بن محمد عليهما السلام، انه قال: من امتنع من دفع الحق، و كان موسراً حاضراً عنده ما وجب عليه، فامتنع من أدائه و أبى خصمه إلا أن يدفع اليه حقه، فانه يضرب حتى يقضيه، و ان كان الذى عليه لا يحضره إلا فى عروض، فانه يعطيه كفيلاً أو يحبس له ان لم يجد الكفيل الى مقدار ما يبيع و يقضى.» «٥»

الدعائم: و عن أمير المؤمنين ع انه قال: إذا ادى المكاتب بعض نجومه و مطل بالباقي و عنده ما يؤدى، حبس فى السجن، و ان تبين عدمه اطرح يستسعى فى الدين الذى عليه.» الدعائم ٢: ٣١٤ مستدرک الوسائل ١٦: ٢٦.

٤- ابو داود: «حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي، حدثنا عبد الله بن المبارك عن وبر بن أبى ذليلة، عن محمد بن ميمون، عن عمرو بن الشريد، عن أبيه، عن رسول الله (ص): لى الواجد يحل عرضه و عقوبته» «٦».

قال ابن المبارك: يحل عرضه: أى يغلظ عليه، و عقوبته: حبسه» ٧.

(١). الحدائق الناضرة ٢٠: ٤١٢.

(٢). الوافى ١٦: ١٠٧٢ ح ١٦٧١١ ابواب القضاء و الشهادات.

(٣). جواهر الكلام ٢٥: ٢٨١.

(٤). الامالى ٢: ١٣٤- و عنه الوسائل ١٣: ٩٠- و رواه النورى فى المستدرک ١٣: ٣٩٧ ح ٥، عن غوالى اللثالى، ٤: ٧٢ ح ٤٤ انظر امالى

- الصدوق: ٤٣٢- بحار الأنوار ١٠٠: ١٤٦ ح ٤.
- (٥). دعائم الإسلام ٢: ٥٤٠ ح ١٩٢٣ و عنه المستدرک ١٧: ٣٧ ح ١.
- (٦) ٦ و ٧. سنن ابى داود ٣: ٣١٣ ح ٣٦٢٨- البخارى ٢: ٥٨- ابن ماجه ٢: ٨١١- احمد ٤: ٢٢٢- الحاكم ٤: ١٠٢- سنن البيهقى ٦: ٥١، عن سفيان-. المعجم الكبير ٧: ٣٨٠ ح ٧٢٤٩- و ٧٢٥٠.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٨٠
- قال وكيع: عرضه: شكايته، و عقوبته: حبسه «١».
- قال النراقى: «الالتواء من اللى و هو سوء الأداء و المطل» «٢»
- قال السيد جواد العاملى: «و فى نقل آخر: و حبسه، بدل عقوبته، و لا تفاوت اذ العقوبه بعض انواعها الحبس.» «٣»
- ٥- مسند زيد: «حدثنى زيد بن على، عن أبيه، عن جده، عن على- رضى الله عنهم- أنه كان يحبس فى النفقه، و الدين، و فى القصاص، و فى الحدود، و فى جميع الحقوق..» «٤»
- ٦- افضيه رسول الله: «أتيت النبى ص بغريم لى، فقال لى: الزمه ثم قال: يا أبا بنى تميم ما تريد أن تفعل بأسيرك؟» افضيه رسول الله ص ١١.
- ٧- ابن أبى شيبه: «حدثنا أبو بكر، قال حدثنا جرير، عن طلق بن معاوية، قال: كان لى على رجل ثلاثمائة درهم فخاصمته الى شريح، فقال الرجل: انهم وعدونى أن يحسنوا إلى فقال شريح: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا «٥» و أمر بحبسه.
- و ما طلبت إليه أن يحبسه حتى صالحنى على مائه و خمسين درهما.» «٦»
- ٨- و فيه: «حدثنا أبو بكر، قال: حدثنا وكيع، عن على بن صالح، عن عبد الأعلى، قال: شهدت شريحا حبس رستم الضرير فى دين قال وكيع: ما أدركنا أحدا من قضاتنا، ابن أبى ليلى و غيره إلا و هو يحبس فى الدين.» «٧»
- ٩- و فيه: «حدثنا أبو بكر، قال: حدثنا وكيع عن أبى هلال، عن ابن سيرين عن شريح أنه كان يحبس فى الدين.» «٨»
- ١٠- و فيه: «حدثنا أبو بكر، قال: حدثنا وكيع، عن مالك بن مقول، عن سريه
-
- (١). مصنف ابن ابى شيبه ٧: ٧٩ ذيل ح ٢٤٤٤.
- (٢). مستند الشيعة ٢: ٥٤٧.
- (٣). مفتاح الكرامه ١٠: ٨٦.
- (٤). مسند زيد: ٢٦٥- انظر وسائل الشيعة ١٣: ١٤٨- انظر مصنف عبد الرزاق ٨: ٣٠٦ ح ١٥٣١٢.
- (٥). النساء: ٥٨.
- (٦). المصنف ٦: ٢٤٨ ح ٩٦٤، و رواه عبد الرزاق ٨: ٣٠٥ ح ١٥٣٠٩.
- (٧). المصنف ٦: ٢٥٠ ح ٩٦٩.
- (٨). المصنف ٦: ٢٤٨ ح ٩٦٥ و رواه عبد الرزاق ٨: ٣٠٥ ح ١٥٣١٠.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٨١
- الشعبى، يقال لها أم جعفر عن الشعبى قال: اذا أنا لم أحبس فى الدين فأنا أتويت حقه.» «١»
- ١١- عبد الرزاق: «عن ابن سيرين قال: كان شريح اذا قضى على رجل بحق يحبسه فى المسجد الى أن يقوم، فان اعطاه حقه و ألا يأمر به إلى السجن.» «٢»

أقول: الرواية الثانية أكثر دلالة على المدعى (حبس الملتوى) لأنها تدل على الدوام والاستمرار - كان يحبس - لكن على النقل الثاني الذي رواه الشيخ الطوسي - يفسر بدل يحبس - تخرج الرواية عن مورد السجن، وكذلك على الاحتمال الذي استظهره العلامة المجلسي الأول و صاحب الجواهر، من أن المراد بالحبس هو المنع من التصرف لا أكثر.

آراء فقهاءنا

- ١- الشيخ المفيد: «و ان اعترف المنكر بعد يمينه بالله بدعوى خصمه عليه، و ندم على انكاره، لزمه الحق و الخروج منه الى خصمه، فان لم يخرج اليه منه، كان له حبسه.» (٣)
- ٢- الشيخ الطوسي: «و هكذا من وجب عليه دين حال و عرف له مال يستره و لم يكن له مال سواه، فان السلطان يجبره على قضاء الدين، فان فعل و آلم حبسه تعزيراً، فان فعل و آلم أخرجه و عزره و لا- يزال يحبسه و يعزره حتى يظهر المال و يقضى الدين، مثل الاختيار سواء. فان جنّ في الحبس أطلقه لأن المجنون لا- اختيار له، فاذا أفاق أجبره على الاختيار، فان فعل و آلم حبسه و عاد الى ما كان عليه من تكرير الحبس و التعزير و لا يزال أبداً كذلك حتى يفعل.» (٤)
- ٣- و قال في النهاية: «و ان توجه عليها (٥) الحق ألزمها الخروج منه على ما يقتضيه شرع

(١). المصنف ٦: ٢٤٩ ح ٩٦٦- و رواه عبد الرزاق ٥: ٣٠٦ ح ١٥٣١١.

(٢). المصنف ٨: ٣٠٦ ح ١٥١٢- و عنه عمدة القارى ١٢: ٢٦١.

(٣). المقنعة: ٧٣٣.

(٤). المبسوط ٤: ٢٣٢.

(٥). اى المرأة.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٨٢

الإسلام فان امتنعت من ذلك كان له حبسها كما ان له حبس الرجال.» (١)

٤- و قال أيضا كما عن المفيد. ٢

٥- ابو الصلاح الحلبي: «فان تجلد الغريم على الحبس و أصرّ على الامتناع من الخروج الى خصمه من الحق و له ذمة، يضيق عليه أصر (كذا) اخذ من ماله باليد و فى غريمه، و ان لم يكن له مال باع عليه العقار و الرقيق و الانعام و الدواب و غير ذلك حتى يستوفى غريمه ما ثبت له فى الحكم.» (٣)

٦- على بن حمزة: «و اذا ثبت المال على غير معسر و طالبه به فتقاعد و التمس صاحب الحق، حبسه الحاكم حتى يبرأ من حقه» (٤).

و قال أيضا: فان كان المستدين حاضرا موسرا و طالبه المدين و قد حل أدائه و لم يكن له عذر لزمه الايفاء، فان كان له عذر أمهل حتى يزول فان لم يكن له عذر، أمر بالقضاء فان لم يقض، حبسه الحاكم ان التمس من له الدين، فان ماطل فى الحبس عزر.» (٥)

٧- المحقق الحلبي: «و لو امتنع المقر من التسليم، أمر الحاكم خصمه بالملازمة و لو التمس حبسه حبس.» (٦)

٨- و قال فى الشرائع: «.. فان تناكرا (أى الغريم و صاحب الحق) و كان له مال ظاهر امر بالتسليم، فان امتنع فالحاكم بالخيار بين حبسه حتى يوفى و بيع أمواله و قسمتها بين غرمائه.» (٧)

٩- يحيى بن سعيد: «فان مطله لغير عذر، فله اثبات دينه عند الحاكم و للحاكم حبسه و جبره على أداء الحق، فان كان معه من جنس دينه و آلم أجبره على البيع

(١) و ٢. النهاية: ٣٤٨ و ٣٤٠.

(٣). الكافى فى الفقه: ٤٤٨.

(٤). الوسيلة: ٢١٣.

(٥). الوسيلة: ٢٧٣.

(٦). المختصر النافع: ٢٨١.

(٧). شرايع الإسلام ٢: ٩٥.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٨٣

و الإيفاء أو فعل الحاكم ذلك. «١»

و قال فى باب الحجر: و ان لم يكن له مال ظاهر و ادعى العسر و كذبه الغريم و الدين ثابت عن أصل مال أو عن اتلاف، و علم له اصل مال و ادعى تلفه و لا بينة له حلف الغرماء و حبس «٢».

و قال أيضا: فكل من ثبت عليه حق، فان لم يفعلوا، فله قهرهم على بيع متاعهم و ان يبيع عليهم، و له الحبس و التأديب. «٣»

١٠- العلامة الحلّى: «و كذا من وجب عليه دين حال و كان له مال يعرف الحاكم به و كان يسره و لا يظهره و لا مال له سواه، فان السلطان يجبره على قضاء الدين، فان فعل و ألا اخرج و عزره و لا يزال يحبسه و يعززه حتى يظهر المال و يقضى الدين.. و اذا عرفت هذا، فان جنّ أو اغمى عليه فى الحبس خلاله الحاكم الى ان يفيق، قال بعض الشافعية: اذا حبس لا- يعزر على الفور، فلعلّ عليه فى التعيين نكرا، و أقرب معسر فيه مدة الاستتابة، و اعتبر بعضهم فى الامهال: الاستنظار فقال:

و لو استنظر، انظره الحاكم الى ثلاثة ايام و لا يزيد. «٤»

١١- و قال فى القواعد: «.. و ان عرف كذبه حبس حتى يخرج من الحق..» «٥».

١٢- الشهيد الأول: «ضابط الحبس، توقف استخراج الحق عليه، و يثبت فى مواضع... و الممتنع من اداء الحق مع قدرته عليه.. فان قلت: القواعد تقتضى ان العقوبة بقدر الجناية و من امتنع عن اداء درهم، حبس حتى يؤذيه فرّما طال الحبس، و هذه عقوبة عظيمة فى مقابلة جناية حقيرة، قلت: لما استمر امتناعه قوبل بكل ساعة من ساعات الامتناع بساعة من ساعات الحبس فهى جنايات متكررة و عقوبات

(١). الجامع للشرائع: ٢٨٤.

(٢). الجامع للشرائع: ٣٦٣.

(٣). الجامع للشرائع: ٥٢٥.

(٤). تذكرة الفقهاء ج ١٣ ص ١٣.

(٥). قواعد الاحكام ٢: ٢٠٩.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٨٤

متكررة. «١»

١٣- المحقق القمى: «ثم اذا كان واجدا للمال، فيلزم بإعطائه، و لو بحبس الحاكم و اغلاظ القول، أو بأن يبيع ماله فى أداء دينه لو لم يكن بالاستيفاء ألا بذلك. «٢»

١٤- الفاضل النراقى: «الرابعة: و اذا حكم الحاكم عليه، فان ادعى المحكوم عليه الحق بنفسه فهو، و ألا فان كان ذا مال فيكلف بالأداء، فان امتنع و مطل بلا عذر مقبول كان للمدعى اخذه منه قهرا و لو بالملازمة له، و ان لم يقدر كفاية فان احتاج الايصال الى عقوبة له

من حبس أو اغلاظ في القول و نحوهما فيجب على الحاكم، و الظاهر عدم جوازه للغير و لو نفس المدعى، اما جوازه للحاكم فلتوقف ايصال الحق عليه و هو واجب و للخير.. المشهور «لئى الواجد» و قال: العقوبة المجوزة للحاكم فى حق المماطل لا يختص بالحبس و الاغلاظ، بل قد ينتهى الى الأ-كثر منه من ضرب فيجوز أيضا، لإطلاق العقوبة، و قوله: صكوا جباههم، و قوله: لا يؤذونه، و يجب الاقتصار على الأقل، ثم قال: و لو لم يفد العقوبة فى أدائه و لم يكن بيع ماله، يحبس حتى يؤدى، أو يموت، أو يبرئه الغريم.» (٣)

١٥- الشيخ محمد حسن النجفى، فانه استشكل على المحقق فى فتواه بالتخير بينهما حيث قال: «و المحكى فى النصوص هنا من فعل أمير المؤمنين (ع): انه كان يحبسه..

بل و فى خير السكونى منها «انه كان يحبس فى الدين» و على كل حال هو غير التخيير المزبور، اللهم الا أن يقال: انه لا دلالة فى فعله (ع) على عدم جواز غير هذا الفرد، و فيه: ان نقل الأئمة (ع) لهم بهذا اللفظ، ظاهر فى ان الحكم ذلك فتأمل جيدا و الأمر سهل، و قال أيضا:.. بل مماطلته فيه تحل عقوبته بالحبس لقوله (ص): لئى الواجد.. المعمول باطلاقه بين الأصحاب من غير ملاحظة مراتب الأمر بالمعروف

(١). القواعد و الفوائد ٢: ١٩٢، القاعدة ٢١٧- انظر ضد القواعد الفقهية للمقداد: ٤٩٩ و الفروق للقرافى ٤:

٧٩.

(٢). غنائم الايام: ٢٧٩.

(٣). مستند الشيعة ٢: ٥٤٧.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٨٥

و النهى عن المنكر.. نعم لا إشكال فى حليته للغيرم بأن يقول له: يا ظالم و نحو ذلك.» (١)

١٦- السيد اليزدى: «اذا كان المقر المحكوم عليه واجدا للمال الزم به و ان امتنع اجبر عليه، و إن ماطل و اصّر على الامتناع جازت عقوبته بالتغليظ فى القول، و رفع الصوت عليه و الشتم بمثل قوله: يا ظالم، يا فاسق بل بالحبس و الضرب حسب مراتب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، الأهون فالأهون لقوله (ص) (لئى الواجد يحل عقوبته..).

و ظاهر الخبر الاول: جواز ذلك كله للمحكوم له كما يجوز للحاكم، و قد يقال:

بجواز ما عدى الحبس منها و اختصاصه بالحاكم لأنه كالتعزير من وظائفه دون غيره..

بل يمكن ان يقال: بجواز الحبس أيضا لغير الحاكم و لا يضر كون مورد الأخبار حبس الإمام (ع) لأن ظاهر نقل فعل الأمير (ع) يدل على ان الحكم الشرعى فيه ذلك، لكن الأحوط اختصاصه بالحكم.» (٢)

أقول: لو كان كذلك لاختل النظام، و لما استقر حجر على حجر، فالقدر المتيقن ممن يجوز له الحبس انما هو الحاكم الشرعى، و لا دليل على جوازه للغير، و النبوى على فرض صحة سنده مجمل لا يدل على الحبس، و ان فرض دلالة على الحبس و اطلاقه الشامل للمحكوم له، لكن لا بد من تقييده بالروايات التى فيها: كان أمير المؤمنين (ع) يحبس.. فالحبس من شئون الحاكم و ولئى الأمر لا كل احد.

١٧- المحقق العراقى: «ثم انه بعد ما حكم الحاكم فان امتنع المحكوم عليه عن أداء الحق (حبسه) الحاكم (مع التماس خصمه) لرجوع مثل ذلك اليه بملاحظة كونه من مقدمات استيفائه، و لا أقل من الشك فى استقلال الحاكم فى السلطنة على الحبس، فالأصل عدمه، و لكن ذلك فيما احرز كونه واجدا أو بالأصل كى يشمله عموم (لئى الواجد..) و اما لو لم يحرز هذا العنوان ففى جواز الحبس إشكال، لأصالة عدم سلطنته احد على حبسه بل ربما يقتضى الأصل عدم كونه واجدا الذى لازمه عدم حليته عقوبته، نعم قد يتوهم من اطلاق رواية حبس الأمير جوازه، و لكن فى اطلاقها من

(١). جواهر الكلام ٢٥: ٣٥٣.

(٢). ملحقات العروة الوثقى ٣: ٥٠-٥٢ مسألة ٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٨٦

هذه الجهة نظر و تأمل. «١»

١٨- السيد الخميني: «لو كان المقر واجدا الزم بالتأديئة و لو امتنع اجبره الحاكم، و ان ماطل و اصّر على المماطلة جازت عقوبته

بالتغليظ بالقول حسب مراتب الأمر بالمعروف بل مثل ذلك جائز لسائر الناس، و لو ماطل حبسه الحاكم حتى يؤدي ما عليه.» «٢»

١٩- السيد الخوئي: «اذا حكم الحاكم بثبوت دين على شخص، و امتنع المحكوم عليه عن الوفاء، جاز للحاكم حبسه و اجباره على

الأداء، نعم اذا كان المحكوم عليه معسرا، لم يجز حبسه، بل ينتظره الحاكم حتى يتمكن من الأداء و تدل عليه معتبرة غياث و معتبرة

السكوني..» «٣»

٢٠- السيد الكلبيگاني: «التاسع اذا حكم الحاكم بثبوت دين على الواجد لأدائه و امتنع عن الأداء جاز للحاكم حبسه.» «٤».

٢١- و قال في القضاء على ما في تقريراته: «و في هذا الحبس احتمالات: فيحتمل أن يكون عقوبة للمماطلة السابقة منه، و ان يكون

تحذيرا له عن المماطلة فيما يستقبل، و ان يكون لغرض حمله على الاعتراف بما يملكه من الأموال.» «٥»

٢٢- الشيخ الوالد: «في آخر فرع من كتاب الديون: الخامس: يجب على المديون دفع جميع ما يملكه في أداء دينه عند الحلول و

المطالبة و عدم جواز تأخيره، و معه كان عاصيا و للحاكم حبسه، نعم يستثنى مما يملكه داره التي يسكن فيها و عبد يحتاج الى

الخدمة، و فرس الركوب ان كان من أهلها و قوت يوم و ليلة له و لعياله و ثياب تجمله و ثياب عياله بل و الكتب العلمية اللائقة

بحاله، اما الأول: لأدلة و جوب أداء الدين و اما الثاني فللإجماع كما عن التذكرة، مضافا الى عدة روايات منها رواية عثمان بن

(١). شرح التبصرة: ٧٦ كتاب القضاء.

(٢). تحرير الوسيلة ٢: ٣٧٥ مسألة ٥.

(٣). مباني تكملة المنهاج ١: ٢٤.

(٤). مجمع المسائل ٣: ٢١٠.

(٥). القضاء ١: ٢٩٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٨٧

زياد «١»، قال: قلت لأبي عبد الله (ع): ان لي على رجل ديناً، و قد أراد أن يبيع داره فيقضيني، فقال أبو عبد الله (ع): اعيدك بالله ان

تخرجه من ظل رأسه.» «٢»

٢٣- السيد السبزواري: «.. و يحبس الحاكم مع تحقق المماطلة الى أن يؤدي ما عليه، اجماعاً و نصاً.» «٣»

آراء المذاهب الاخرى

٢٤- المدونة: «قلت: أ رأيت الدين هل يحبس فيه مالك؟ قال: قال مالك بن أنس: اذا تبين للقاضي الإلداد من الغريم حبسه، قلت:

فما قول مالك في الإلداد؟

قال: قال مالك: اذا كان له مال فأتهمه السلطان أن يكون قد غيبه، قال مالك: أو مثل هؤلاء التجار الذين يأخذون أموال الناس

فيقعدون عليها فيقولون قد ذهب متناً، و لا يعرف ذلك إلا بقولهم، و هم في مواضعهم؛ لا يعلم انه سرق مالهم و لا احترق بيتهم و لا

مصيبة دخلت عليهم، و لكنهم يقعدون على أموال الناس؛ فهؤلاء الذين يحبسون حتى يوفوا الناس حقوقهم، قلت: هل لحبس هؤلاء عند مالك حد؟ قال: لا ليس لحبس هؤلاء عند مالك حد و لكنه يحبسهم ابدا حتى يوفوا الناس حقوقهم أو يتبين للقاضي انه لا مال لهم، فاذا تبين انه لا مال لهم اخرجهم و لم يحبسهم. «٤»

٢٥- المجموع: «قال ابو حنيفة: لا يحجر عليه و لا يبيع عليه ماله، بل يحبسه حتى يقضى ما عليه.» «٥»

٢٦- الماوردي: «اما الممتنع من حقوق الآدميين من ديون و غيرها، فتؤخذ جبرا اذا امكنت، و يحبس بها اذا تعذرت، ألا ان يكون بها معسرا فينظر الى مسرته فهذا

(١). وسائل الشريعة ١٣: ٩٤ ح ٣.

(٢). ذخيرة الصالحين (مخطوط) ٥: ١٣١.

(٣). مهذب الاحكام ٢٧: ٨٦.

(٤). المدونة الكبرى ٥: ٢٠٥.

(٥). انظر: المجموع ١٣: ٢٧٩ الخلاف ٣: ٢٦٨ مسألة ٩- انظر نيل الأوطار ٥: ٢٤١ و ٢٤٥. المبسوط ٢٤: ١٦٤ فتح الغدير ١٠: ١٩٦ المغنى ٤: ٥٢٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٨٨

حكم ما وجب بترك الأمر. «١»

٢٧- ابن حزم: «... و ان صح ان له مالا غيبه، ادب و ضرب حتى يحضره أو يموت.» «٢»

و قال أيضا: «من بلغ درهما أو ديناراً أو لؤلؤة و هو حي، حبس حتى يرميه، فان رماه ناقصا، ضمن ما نقص، فان لم يرمه ضمن ما بلغ.» «٣»

٢٨- الموصلي: «و اذا ثبت الحق للمدعى و سأله حبس غريمه لم يحبسه و أمره بدفع ما عليه، فان امتنع، حبسه، فان اقر أنه معسر خلى سبيله «٤». و قال في كتاب الحجر:

و لا يحجر على الفاسق و لا على المديون، فان طلب غرامؤه حبسه، حبسه حتى يبيع و يوفى الدين.» «٥»

٢٩- ابن رشد: «و هذا الخلاف- أى التحجير أو الحبس- بعينه يتصور فيمن كان له مال يفى بدينه، فأبى ان ينصف غرامه، هل يبيع عليه الحاكم فيقسمه عليهم أم يحبسه حتى يعطيهم بيده ما عليه؟.. و اما حجج الفريق الثانى الذين قالوا بالحبس حتى يعطى ما عليه أو يموت محبوسا فيبيع القاضى حينئذ ماله و يقسمه على الغراماء.. قالوا:

يدل على حبسه قوله (ص): لئى الواجد يحل عرضه و عقوبته قالوا: العقوبة هى حبسه.» «٦»

٣٠- ابن قدامة: «اذا امتنع الموسر من قضاء الدين فلغريمه ملازمته و مطالبته و الاغلاظ له بالقول، فيقول: يا ظالم، يا معتدى و نحو ذلك لقول رسول الله (ص) «لئى الواجد»... فعقوبته حبسه و عرضه: أى يحل القول فى عرضه بالأغلاظ، و قال النبى (ص): «مطل الغنى ظلم، و قال: ان لصاحب الحق مقالا» «٧».

(١). الاحكام السلطانية: ٢٦٣.

(٢). المحلى ٨: ١٧٢ مسألة ١٢٧٦.

(٣). المحلى ٥: ١٦٦ مسألة ٦٠٦.

(٤). الاختيار ٢: ٨٩.

(٥). الاختيار ٢: ٩٨.

(٦). بداية المجتهد ٢: ٢٨٥.

(٧). المغنى ٤: ٥٠١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٨٩

٣١- القرافى: «يحبس الممتنع عن دفع الحق إلباء اليه.» (١)

٣٢- ابن تيمية: «و من كان قادرا على وفاء دينه و امتنع، اجبر على وفائه بالضرب و الحبس، و نص على ذلك الأئمة من اصحاب مالك و الشافعى و احمد و غيرهم.» (٢)

٣٣- بدر الدين العيني، ذيل النبوى الشريف: «.. و عقوبته ان يسجن، و قال اسحاق: فسير سفيان عرضه: اذاه بلسانه.. و استدل به على مشروعية حبس المديون اذا كان قادرا على الوفاء تأديبا له لأنه ظالم حينئذ و الظلم محرم و ان قل، و ان ثبت اعساره و جب انظاره و حرم حبسه.» (٣)

٣٤- الشوكانى: «.. و استدل بالحديث على جواز حبس من عليه الدين حتى يقضيه اذا كان قادرا على القضاء تأديبا له و تشديدا عليه لا اذا لم يكن قادرا، و الى جواز الحبس للواجد: ذهب الحنفية، و زيد بن على، و قال الجمهور: يبيع عليه الحاكم، و اما غير الواجد: فقال الجمهور لا يحبس لكن قال ابو حنيفة: يلازمه من له الدين، و قال شريح: يحبس، و الظاهر قول الجمهور.» (٤)
و قال أيضا: «و حكى فى البحر أيضا عن زيد بن على و الناصر و أبى حنيفة انه لا يجوز الحجر على المديون و لا يبيع ماله بل يحبسه الحاكم حتى يقضى.» ٥

مدة الحبس

١- ابو دقيقة: «و اختلفوا فى مدة الحبس: قيل شهرين أو ثلاثة، و بعضهم قدره بشهر و بعضهم بأربعة، و بعضهم بسنة، و الصحيح ما ذكرت لك أولا لأن الناس يختلفون فى احتمال الحبس، و يتفاوتون تفاوتا كثيرا، فيفوض الى رأى القاضى.» (٥)
٢- النزوى: «و ان قعد فى السجن فتمادى فقول: اذا تماجن فى السجن و لم يعط

(١). الفروق ٤: ٧٩.

(٢). الفتاوى الكبرى ٤: ٤٨٠.

(٣). عمدة القارى ١٢: ٢٣٦.

(٤) ٤ و ٥. نيل الاوطار ٥: ٢٤١ و ٢٤٥.

(٥). الاختيار (الهامش) ٢: ٩٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٩٠

القوم باع الحاكم ماله و أعطى الناس حقوقهم و هو قول سليمان بن عثمان، و قول:

يحبس حتى يبيع ماله و يعطيهم، ذكر ذلك محمد بن محبوب عن امام حضر موت سليمان بن عبد العزيز، قول: ثلاثة اشهر و قول أبى عثمان: ان الحاكم يحبسه شهرا فان باع و ألأ باع الحاكم، و فى ايضاء: ان محمد بن محبوب قال: اذا تماجن فى السجن باع الحاكم ماله و قضى عنه و اشهد للمشتري و شرط له الدرک على رب المال، و اما داود بن على فقال: يضرب الغنى اذا لم يدفع الحق و هو قادر على دفعه الى أن يقضى غريمه.» (١)

فروع

الفرع الأول: هل يتعين على الموسر المماطل الحبس، أو ان الحاكم مخير بينه وبين بيع ماله؟

و الذى يظهر من كلام المحقق هو الثانى، كما ان الأول هو رأى جمع كثير منهم صاحب الجواهر و النراقى، قال النراقى: «قال بعض الفضلاء المعاصرين: ثم ان كان المقر واجدا للمال فيلزم بإعطائه و لو بحبس الحاكم و غلاظ القول، أو بأن يبيع ماله فى أداء دينه، لو لم يمكن الاستيفاء إلا بذلك، قال النراقى: فان كان قوله بذلك اشارة الى الحبس و البيع معا يكون قولاً بالتخيير و ان كان اشارة الى البيع يكون قولاً بتأخير البيع عن الحبس، و قال فى مقام الاستدلال على رأيه: كما ان العقوبة مخالفة للأصل لا يرتكب إلا مع الدليل فكذلك اعطاء ماله أو بيعه، لان تميّز ما فى ذمّة شخص من بين أمواله بيده و بيع غير المالك لا يجوز، و الدليل على حلية العقوبة موجود كما مر، و لا دليل على الإعطاء، و البيع إلا كونه مما يتوقف عليه ايصال الحق الواجب، و هو قبل اليأس بالعقوبة المنصوصة جوازها ممنوع إلا بعد عدم تأثير العقوبة» «... ٢».

الفرع الثانى: هل يحبس الوالد فى دين ولده؟

اشارة

يظهر من العلامة فى التذكرة: أنه لا يحبس، و فى القواعد: انه يحبس، و الأول هو الظاهر من خبر الحسين بن علاء و قد أفتى به السيد اليزدى و هو احد قولى الشافعية و بعض المذاهب الاخرى:

(١). المصنف: ١٨٧.

(٢). مستند الشيعة ١٧: ١٨١.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٣٩١

١- قال العلامة الحلى: «لو ثبت للولد على والده مال و كان الأب معسرا لم تحل مطالبته و ان كان موسرا كان له مطالبته اجماعا فان امتنع من الأداء فالأقرب عندى انه لا يحبس لأجل ولده لأن الحبس نوع عقوبة و لا يعاقب الوالد بالولد، و لان الله تعالى قد بالغ فى الوصية فى الأبوين.. و هو احد قولى الشافعى، و له قول آخر: انه يحبس، و ألا لعجز الابن عن الاستيفاء و يضيع حقه و هو ممنوع، بل اذا اثبت الابن الدين عند القاضى، اخذه القاضى منه قهرا من غير حبس و صرفه الى دينه و لأنه قد يتمكن من اخذه غيلة، فلا يكون عاجزا، و لا فرق بين دين النفقة و غيرها، و لا بين ان يكون الولد صغيرا أو كبيرا، و به قال الشافعى، و قال ابو حنيفة: انه لا يحبس إلا فى نفقة الولد اذا كان صغيرا أو زمنا» «١».

٢- و فى القواعد: «و يجوز الحبس فى دين الولد» «٢».

٣- السيد اليزدى: «يظهر من خبر الحسين بن أبى العلاء عدم جواز حبس الوالد، لدين الولد كما عن التذكرة و جامع المقاصد و قواه فى الجواهر: «قال: قلت لأبى عبد الله (ع): ما يحل للرجل من مال ولده؟ قال (ع): قوته بغير سرف اذا اضطر اليه، قال: فقلت له: فقول رسول الله (ص) للرجل الذى اتاه فقدم اباه، فقال له: انت و مالك لأبيك، فقال (ع): أئما جاء بأبيه الى النبى (ص) فقال: يا رسول الله (ص) هذا أبى ظلمنى ميراثى من امى فأخبره الأب انه قد انفق عليه و على نفسه، فقال النبى (ص): انت و مالك لأبيك و لم يكن عند الرجل، أو كان رسول الله (ص) يحبس الأب للابن» «٣» و يؤيده سائر الاخبار الدالة على ان الولد و ماله لأبيه، لكن عن القواعد

جواز حبسه لدين ولده و لعله لضعف الخبر سندا و دلالة. «٤»
أقول: و ضعفها بالحسين بن أبي العلاء و قد انكر صاحب المدارك و الذخيرة توثيقه

(١). تذكرة الفقهاء ١٤: ٧٧ المسألة ٣٢٤.

(٢). قواعد الاحكام ١: ١٧٦.

(٣). الكافي ٥: ١٣٦ ح ٦- الفقيه ٣: ١٠٩ ح ٢- التهذيب ٦: ٣٤٤ ح ٨٧- الاستبصار ٣: ٤٩ ح ٥.

(٤). العروة الوثقى ٣: ٥٦ مسألة ١١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٩٢

كما توقف ابن داود فيه «١» و ان وثقه السيد الخوئي كما صحح طريق الشيخ اليه «٢» و اما الدلالة: فهي مشتملة على حكم اخلاقي لا تكليفي، و الدليل عليه: ان أموال الابن لم يعد من جملة تركه الأب لو مات الوالد.

و اما سائر الأدلة التي أوردها العلامة في التذكرة فهي مورد للنقاش، اما دليله بان الوالد لا يعاقب بالولد، فنقول: ان كانت هذه قاعدة كلية قام عليها الدليل، او انها قاعدة اصطيدية من تتبع موارد منها: عدم قطع اليد في سرقة الوالد و عدم الاقتصاص منه في قتل ابنه فيها، و الّا فالعمل بالإطلاقات- الحبس في الدين عقوبة- و الوقوف على مورد النص- سرقة، قصاص..- متعين.

٤- المدونة: «قلت: أ رأيت الوالد هل يحبس في دين الولد، أو المرأة هل تحبس في دين الزوج، أو الزوج في دين المرأة أو الولد في دين الوالد أو في دين الجد أو الجدة، أو الجد في دين ولد الولد، أو العبد هل يحبس في الدين؟ قال مالك: الحر و العبد في الحبس في الدين سواء اذا تبين للقاضي الالء فالولد اراه يحبس في دين الوالد لا اشك فيه و لا اقوم على حفظ قول مالك فيه، و اما الوالد فلا أرى ان يحبس في دين الولد، و اما الزوج و المرأة فانهما يحبسان بعضهما لبعض في الدين، و كذلك من سوى الولد و الوالدة فانه يحبس بعضهم لبعض في الدين اذا تبين الإلءاد للسلطان من المطلوب، قال ابن القاسم: و لا ينبغي للسلطان و ان لم يحبس الوالد و الوالدة في دين الولد ان يظلم الولد لهما، و انما رأيت ان لا يسجن له لأن مالكا قال فيما بلغني في الابن يريد ان يستحلف اياه في شيء قال: لا أرى أن يحلف له، فاذا لم يحلف له، فالحلف أيسر من السجن.» «٣»

٥- الكندي: «و من كان عليه حق لولده فاما البالغ يحكم له على والده و لا يحبس له الوالد و لكن يأمره الحاكم أن يدفع الحق الى الولد و اما الصغير فلا يحكم له بشيء، و كان محمد بن محبوب لا يحكم للابن على ابيه و لا يحبسه و لا يشركه في ماله مع

(١). كتاب الرجال ٧٩ الرقم ٤٦٨- انظر تنقيح المقال ١: ٢١٧.

(٢). انظر معجم رجال الحديث ٥: ١٨٤.

(٣). المدونة الكبرى ٥: ٢٠٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٩٣

الغرماء.» «١»

و مما يلحق به: حبس الوالد ببيع مال ابنته، أو يأخذ مهرها:

١- ابن أبي شيبة: «حدثنا ابو بكر قال: حدثنا ابن ادريس عن عمه، عن الشعبي عن شريح انه حبس رجلا في خادم باعه لابنته، قال ابن ادريس: و رأيت ابن ابي ليلى حبس رجلا في خادم باعه لابنته.» «٢»

٢- وفيه: «حدثنا ابو بكر قال: حدثنا و كيع، قال: حدثنا اسرائيل عن جابر عن عامر، عن شريح و أبي عبد الله الجدلي انهما حبسا رجلا

في السجن، اخذ مهر ابنته.» (٣)

أقول: ان قلنا بأن الوالد لا يحبس لأجل ولده لان الحبس نوع عقوبة و لا يعاقب الوالد بالولد، فلا مجال للحبس في هذين الموردين.

الفرع الثالث: هل يحبس المديون لو كان مريضا أو أجيرا للغير

إشارة

، فقد استشكل بعض الفقهاء فيه كالعلامة الحلي و السيد اليزدي و الامام الخميني.

آراء فقهاءنا

- ١- العلامة الحلي: «مسألة: لو استؤجر المديون اجاره متعلقه بعينه و وجب حبسه، ففي منع الاجاره المتعلقه بعينه نظر، ينشأ من جواز الحبس مطلقا عملا باطلاق الأمر، و من كون عينه مستحقه المنافع للغير، فلا يجوز حبسه لئلا يتعطل شغل الغير، و الأقرب الأول، هذا فيما اذا لم يمكن الجمع بين الحبس و استيفاء المنافع، و اما لو لم يمتنع الجمع فانه يجوز حبسه قطعاً.» (٤)
- ٢- السيد اليزدي: «اذا كان المديون مريضا يضره الحبس؛ يشكل جواز حبسه، كما انه لو كان له مانع آخر: كما اذا كان أجيرا للغير أو كان عليه واجب يكون الحبس

(١). المصنف: ١٠٨.

(٢). المصنف ٧: ٦٠ ح ٢٣٧٦.

(٣). المصنف ٧: ٦١ ح ٢٣٧٧- و رواه عبد الرزاق ٦: ٢٢١.

(٤). تذكرة الفقهاء ١٤: ٧٨ المسألة ٣٢٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٩٤

منافيا له» (١).

- ٣- الامام الخميني: «لو كان المديون مريضا يضره الحبس، أو كان أجيرا للغير قبل حكم الحبس عليه، فالظاهر عدم جواز حبسه.» (٢)
- أقول: و الظاهر قوة كلام العلامة و ترجيحه على الأقوال، و ذلك لا- طلاق ادلة الحبس و لا مخصص لها إلا القول بتضرر المؤجر بحبس الأجير و هو لا ينهض دليلا على التخصيص، إلا ان يتمسك بقاعدة لا ضرر في دفع الضرر عن المؤجر، لكنه معارض بدفعه عن الغريم الدائن، و بأن الأجير هو المسبب للضررين و عليه جبرانهما.

الفرع الرابع: هل يحبس العاقلة اذا امتنعوا من أداء الديّة؟

قال به السرخسي من السنة، و لعله لشمول اطلاقات الأدلة سيما النبوي الشريف للمورد، و لأنهم تركوا الواجب فالحبس لذلك. السرخسي: «و لا يحبس العاقلة في الديّة و لا في شيء منها من الأرش بقضائه عليهم، و لكنه يؤخذ من الأعتية و ان كرهوا ذلك، لان الديّة أنما تعطى من عطائهم لا مما في أيديهم من الأموال حتى يتحقق المنع من قبلهم حتى لو كانوا من أهل التأديّة و ليس لهم عطاء يفرض ذلك عليهم في أموالهم فاذا امتنعوا من أدائه حبسوا.» (٣)

الفرع الخامس: هل يحبس المديون للدولة؟

قد يقال: بحبس المماطل بالخراج مع يساره اذا لم يوجد له مال يباع، و لعله أيضا لشمول الاطلاقات لهذا المورد، لأنه كسائر الديون و قد تعرض الموصلي لهذا الفرع فقال:

«و من اعسر بخراجه انظر به الى يساره و لم يسقط بالاعسار و اذا مطل بالخراج مع يساره حبس، ألا أن يوجد له مال فيباع عليه في خراجه كالديون، فان لم يوجد له غير أرض الخراج فان كان السلطان يرى جواز بيعها باع منها بقدر خراجه، و ان كان لا يراه، آجرها عليه و استوفى الخراج من مستأجرها فان زادت الاجرة كان له زيادتها،

(١). العروة الوثقى ٣: ٥٦ مسألة ١٢.

(٢). تحرير الوسيلة ٢: ٣٧٥ مسألة ٩.

(٣). المبسوط ٢٠: ٩١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٩٥

و ان نقصت كان عليه نقصانها. «١»

الفرع السادس: لا نرى منعا في شمول الأدلة لحبس المسلم للذمي، و الذمي للمسلم، و الحربى المستأمن، و العبيد و النساء، و السيد فى دين المكاتب

اذا ألدّ و ماطل عن أداء الدين ألا انه فى المكاتب بحث «٢» فليراجع الكتب المفصلة.

١- المدونة: «قلت: أ رأيت اهل الذمة فى الدين و التفليس مثل المسلمين سواء فى الحبس؟ قال: قال مالك فى الحر و العبد سواء، و النصرانى عندى بتلك المنزلة..»

قلت: أ رأيت النساء و الرجال فى ذلك سواء فى قول مالك، و العبيد و الاماء و المكاتبين و المدبرين و امهات الأولاد؟ قال: نعم

كلهم سواء عندنا مثل الأحرار و هو قول مالك فى العبيد، قلت: أ رأيت النساء، هل يحبس فى القصاص و الحدود فى قول مالك؟

قال: نعم، قلت: أ رأيت المكاتب اذا كان له على سيده دين أ يحبس له السيد فى دينه؟ قال: قال مالك: دين المكاتب اذا كان له على

سيده دين من الديون، قال عبد الرحمن بن القاسم: فالمكاتب و غيره فى هذا سواء ... قال: و أرى ان يحبس إن ألدّ به. «٣»

٢- السرخسى: «و يحبس المسلم للذمي بدينه، و الذمي للمسلم، و يحبس الحربى المستأمن و يحبس له، لأن معنى الظلم يتحقق فى

حق الكل. «٤»

الفرع السابع: قد يقال تحبس المرأة التى تبغ دار زوجها بغير رضاه الى أن يجيز ذلك

. ابن أبى شيبة: «نا اسماعيل بن عتيه، عن أيوب: ان امرأة باعت دارا لزوجها و هو غائب، فلما قدم، أبى ان يجيز البيع فخاصمته فيها الى

اياس بن معاوية، فجعل المشتري يقول: اصلحك الله، انفقت فيها ألفى درهم، فلما: الفال على الفال (كذا)

(١). الاحكام السلطانية: ١٧٢.

(٢). شرايع الإسلام ٣: ١٣٣.

(٣). المدونة الكبرى ٥: ٢٠٥.

(٤). المبسوط ٢٠: ٩١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٩٦

قال: ففضى للرجل بداره و امر امرأته الى السجن، فلما رأى ذلك جوز البيع. «١»

أقول: لو لم تكن المرأة وكيله عن زوجها، فقد وقع البيع فضولياً، فإن اجاز لزم، و الّا فيبطل، فلا- وجه للحبس، الّا ان يكون لأجل استنقاذ ما صرفه المشتري في الدار، و هذا انما يكون فيما لو كان جاهلاً بعدم ملكية المرأة لهذه الدار و الّا فليس له لأنه أقدم على الضرر، أو يقال: بان الحبس عقوبة على المرأة في بيعها ما لا تملك، لكنه متوقف على القول بحرمه البيع الفضولي «٢»، أو يقال: بأن الحبس لأجل انها غزته لكن الكلام الكلام، هذا كله على فرض صحة السند، و اهلية اياس للفتوى، و الحكم على كتاب الله و سنة الرسول (ص).

الفرع الثامن: قيل يحبس الصبي التاجر، و المتلف متاع الغير تأديباً

. السرخسى: «و الصبي التاجر في السجن مثل الرجل، يعنى يحبس، لأنه يؤخذ بحقوق العباد، فيتحقق ظلمه، و الغلام الذى يستهلك المتاع، فيضمن قيمته، و له اب أو وصى و ليس بناجر- تاجر- مثل ذلك يريد به في حق الحبس. و لم يذكر انه يحبس الصبي أو أبوه أو وصيه، و الصحيح انه يحبس وليه و فى الكتاب ما يدل عليه حيث قيده بهذا اللفظ، و هذا لان الظلم انما يتحقق ممن يخاطب بأداء المال، و وليه هو الذى يخاطب بذلك لا هو، و بعضهم قال: الحبس للصبي بطريق التأديب حتى لا يتجاسر على مثله، و لكن هذا انما يكون فيما يباشر من اسباب التعدى قصداً اما ما وقع خطأ منه فلا، و لو ان غلاماً استهلك لرجل ما لا، و له دار و رقيق و عروض، و ليس له أب و لا- وصى لم يحبس، و لكن القاضى يرى رأيه فيه ان شاء جعله و كيلاً يبيع بعض ماله فيوفى الطالب حقه، و ان كان له أب أو وصى يجوز بيعه فانه لا- يحبس، و الصحيح: انه يحبس من يخاطب بقضاء دينه لما مرّ و لا يحبس الصبي الّا بطريق التأديب.» «٣»

(١). المصنف ٦: ٧٦ ح ٣٢٠.

(٢). و قد تعرض الشيخ الانصارى في المكاسب- للقول بحرمه البيع الفضولى المتضمن للتصرف، فى الدليل الرابع من ادله بطلان العقد الفضولى، فراجع ٨: ٢١٤.

طبسى، نجم الدين، موارد السجن في النصوص و الفتاوى، در يك جلد، انتشارات دفتر تبليغات اسلامى حوزه علميه قم، قم - ايران، اول، ه ق موارد السجن في النصوص و الفتاوى؛ ص: ٣٩٦

(٣). المبسوط ٢٠: ٩١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٩٧

أقول: عموم من اتلف يشمل الصبي فهو المخاطب و لكن يجب عليه الأداء بعد بلوغه، و لا- وجه لحبس الولي اذ لا تَزْرُ وَاَزْرَهُ وِزْرَ أُخْرَى.. كما ان حبس الصبي تأديباً متوقف على شمول التأديب للحبس، و ان تعزيز الصبي لم ينحصر فى موارد خاصة كالسرقة و..

الفرع التاسع: قد يقال بحبس الشفيح الذي لم يسلم بحبسه في الحال

كما نقل ذلك عن أبي حنيفة و أبي يوسف.

قال السمرقندي: «ثم القاضي يقضى بالشفعة سواء احضر الثمن أم لا، في المشهور من الرواية عن أبي حنيفة و أبي يوسف و يأمر الشفيح بتسليم الثمن اليه للحال. فان لم يسلم بحبسه و لا ينقض الأخذ بالشفعة، لأنه بمنزلة الشراء، فان طلب منه حتى يذهب و يحضر الثمن: فالقاضي لا يحبسه، لأنه لم يوجد منه المطل، و ان طلب الأجل يوما أو يومين: فالقاضي يؤجله إن رضى الخصم و ألا فيحبسه، و قال محمد: لا ينبغي للقاضي أن يقضى بالشفعة حتى يحضر الثمن، فاذا احضر الثمن يقضى بالشفعة و يأمر الشفيح بتسليم الثمن الى المشتري. فان قضى القاضي له بالشفعة قبل احضاره الثمن و أمر الشفيح بدفع الثمن اليه من ساعته فقال: لا انقده الى يوم أو يومين، أو الى شهر و أبي المشتري ان يقبل ذلك، لا يفسخ قضاؤه و لا ينقض الأخذ بالشفعة و لكن يحبسه.» «١»

أقول: ان الشفيح لو عجز عن تسليم الثمن أو ماطل أو هرب يبطل حقه و معه لا معنى لحبسه حتى يسلم، و كذا حبس المشتري.. قال المحقق الحلبي: «و تبطل الشفعة: بعجز الشفيح عن الثمن، و بالمماطلة و كذا لو هرب، و لو ادعى غيبة الثمن، اجل ثلاثة ايام، فان لم يحضره، بطلت شفعته، فان ذكر ان المال في بلد آخر، اجل بمقدار وصوله اليه و زيادة ثلاثة ايام ما لم يتضرر المشتري.» «٢»

(١). تحفة الفقهاء ٣: ٥٤.

(٢). شرايع الإسلام ٣: ٢٥٥- انظر جواهر الكلام ٣٧: ٢٨١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٩٨

الفصل الثاني حبس المديون الذي يدعى العسر

إشارة

أفتى الفقهاء: بحبس المديون الذي يدعى الاعسار- بعد التماس صاحب الحق من الحاكم- فان ظهر فقره خلّى سبيله و هو رأى الشيخ المفيد في المقنعة، و ابو الصلاح الحلبي في الكافي و سلار في المراسم، و المحقق، و يحيى بن سعيد في الجامع و.. و من المعاصرين الامام الخميني و السيد الخوئي و السيد الخونساري و.. كما هو رأى كثير من السنّة كابن الجلاب في التفریع و الموصلي في الاختيار و ابن قدامة في المغنى و..

و بذلك وردت روايات عن أمير المؤمنين (ع)، كما في التهذيبيين و مسند زيد و..

الروايات والآثار

١- الفقيه: «روى الأصبغ بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام.. و قضى على (ع) في الدين: انه يحبس صاحبه فاذا تبين افلاسه و الحاجة فيخلّى سبيله حتى يستفيد مالا.» «١»

قال المجلسي الثاني: «الظاهر انه بفتح الدال، و ذكره لأنه الغالب في الحبس و يحتمل الاختصاص أيضا لكون ما سواه أشدّ، أو بكسر الدال، فيشتمل الجميع.» «٢»

٢- التهذيب: «عنه (محمد بن الحسن الصفار) عن محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى، عن غياث، عن أبيه: ان عليا عليه السلام كان يحبس في الدين فاذا تبين له افلاس و حاجة خلّى سبيله حتى يستفيد مالا.» «٣»

قال المجلسي: «موثق.. قال الوالد: الظاهر ان الحبس: اذا كان الدعوى مالا أو كان له مال كالمهر.» (٤)

(١). الفقيه ٣: ١٩ ح ١- التهذيب ٦: ٢٣٢ ح ١٩.

(٢). ملاذ الاخير ٥: ٥٤٣.

(٣). التهذيب ٦: ١٩٦ ح ٥٧- الاستبصار ٣: ٤٧ ح ٣- النهاية: ٣٥٤.

(٤). ملاذ الاخير ١٠: ١٦٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٣٩٩

٣- وفيه: «محمد بن علي بن محبوب، عن ابراهيم بن هاشم، عن النوفلي عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام: ان عليا عليه السلام كان يحبس في الدين ثم ينظر، فان كان له مال اعطى الغرماء و ان لم يكن له مال دفعه الى الغرماء فيقول لهم اصنعوا به ما شئتم، ان شئتم آجروه و ان شئتم استعملوه و ذكر الحديث.» (١)

كلمات الاعلام حول الرواية

أ- قال الشيخ الطوسي: هذا الخبر و خبر طلحة بن زيد (٢) لا- ينافيان خبر زرارة الذي ذكر فيه: انه ما كان يحبس الا الثلاثة الذين ذكرهم، لأن ذلك الخبر يحتمل شيئين:

احدهما: انه ما كان يحبس على جهة العقوبة الا الذين ذكرهم، الوجه الثاني: انه ما كان يحبسهم حسب طويلا الا الذين استثناهم، لان الحبس في الدين انما يكون بمقدار ما يبين حاله، فان كان معدما و علم ذلك منه خلاه و ان لم يكن معدما الزمه الخروج منه على ما بيناه فيما تقدم.» (٣)

ب- و قال ابن ادريس: «هذا الخبر غير صحيح و لا مستقيم، لأنه مخالف لأصول مذهبنا و مضاد لتزليل الكتاب، قال تعالى: «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ» (٤) و لم يذكر استعملوه و لا آجروه، و انما أورده شيخنا ابو جعفر في نهايته ايرادا لا اعتقادا و قد رجع في مسائل الخلاف فقال «... ٥».

ج- و قال الحر العاملي: «يمكن ان يحمل هذا على ما يعتاد اجارة نفسه و العمل بيده، لما تقدم هنا و في الدين و غيره من وجوب انظار المعسر، ذكره بعض علمائنا.» (٥)

د- و قال السيد العاملي: «و هذه الرواية مع ضعف سندها كما ترى مخالفة للعقل

(١). التهذيب ٦: ٣٠٠ ح ٤٥.

(٢). قال المجلسي: «كأنه من سهو القلم، و الصواب خبر غياث بن ابراهيم» - ملاذ الاخير ١٠: ٢٠٧.

(٣). التهذيب ٦: ٣٠٠ ذيل ح ٤٥.

(٤). البقرة: ٢٨٠.

(٥). السرائر ٢: ١٩٦.

(٦). وسائل الشيعة ١٣: ١٤٨ ذيل ح ٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٠٠

و النقل، فان حبس شخص قبل موجه غير معقول، و ان تسليط شخص على آخر ليفعل به كيف شاء مع عجزه مما يمنعه العقل و النقل من كتاب و سنه كقول له جل ذكره، فنظرة الى مسيرة، و غيره من السنة كما عرفت.» (١)

- ه- قال العلامة المجلسي الأول: «فيمكن ان يكون على سبيل التعزير، بان كان يعلم (ع) ان له مالا و يدافع، لثلا ينافى ظاهر الآية و الاخبار.» (٢)
- و- وقال المجلسي الثاني: «قال الوالد العلامة رُوِّحَ اللهُ روحه: يمكن أن يكون دفعه الى الغرماء تعزيرا لا تلاف الأموال و صرفها في غير المشروع، او كان عليه السلام، يعلم ان له مالا و بالدفع يعطى، انتهى كلامه. و قال: ضعيف على المشهور.» (٣)
- ٤- مسند زيد: «عن علي (ع) اذا حبس القاضى رجلا في دين، ثم تبين له افلاسه و حاجته، اخرجته حتى يستفيد مالا.» (٤)
- ٥- حاشية مسند زيد: «روى عن الحكم، عن علي رضى الله عنهم، انه اتى في امرأة باعت هى و ابنها خادما لزوجها، فقدم الزوج و قد ولدت الجارية، ففضى للزوج بالجارية و ولدها، و حبس المرأة و ابنها، يعنى بدين المشتري.» (٥)
- ٦- المدونة: «ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر: ان عمر بن عبد العزيز كان لا يسجن الحر في الدين، يقول: يذهب فيسعى في دينه خير من أن يحبس و انما حقوقهم في مواضعها التي وضعوها فيها صادفت عدما أو ملاء» (٦).

آراء فقهاءنا

١- الشيخ المفيد: «فان التمس الخصم حبسه على الامتناع من أداء ما أقرّ به حبسه

- (١). مفتاح الكرامة ١٠: ٧٣.
- (٢). روضة المتقين ٦: ٨٤.
- (٣). ملاذ الاخبار ١٠: ٢٠٦.
- (٤). مسند زيد: ٢٦٢.
- (٥). مسند زيد (الهامش): ٢٦٥، عن الجامع الكافي.
- (٦). المدونة الكبرى ٥: ٢٠٥.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٠١
- له، فان ظهر بعد حبسه إياه انه معدم فقير، لا يرجع الى شىء و لا يستطيع الخروج مما أقرّ به، خلى سبيله، و امره ان يتحمل حق خصمه و يسعى في الخروج مما عليه..» (١).
- و قال أيضا: «و ان اعترف المنكر بعد يمينه بالدعوى و ندم على انكاره لزمه الحق و الخروج منه الى خصمه، فان لم يخرج اليه منه، كان له حبسه عليه، فان ذكر اعسارا أو ضرورة، و انه حلف خوفا من الحبس ثم خاف الله عز و جلّ من بعد كشف الحاكم عنه، و ان كان على ما ادعاه، لم يحبسه و انظره، و ان لم يعلم صحة دعواه في الاعسار، كان له حبسه حتى يرضى خصمه.» (٢)
- ٢- ابو الصلاح الحلبي: «.. و ان ادعى اعسارا، و انكر المدين، و فقد البيئته في الحال، توقف الحاكم حتى ثبت له ما يحكم بمقتضاه، فان ثبت له اعساره بعد ما حبسه أطلقه.» (٣)
- و قال: و لا يحل لمن علم غريمه معسرا أن يحبسه مقرا و لا يستحلفه منكرا.» (٤)
- و قال أيضا: «و ان ادعى المقر أو الشهود عليه اعسارا يعلمه الحاكم أو تقوم به بيئته في الحال، لم يحبسه و لكن يقرر عليه ما يفضل من مكسبه عن قوته و عياله لغريمه، و ان لم يعلم ذلك من حاله، و لا قامت به البيئته، حبسه و كشف عن أمره، فان وضح له اعساره، أخرجته من الحبس، و صنع فيما عليه من الحق ما تقدم.» (٥)
- ٣- سلالر بن عبد العزيز: «و من الواجب سماع الدعوى و سؤال المدعى عليه عما عنده فيها، فان أقرّ و لم يرتب بفعله و اختياره، الزمه الخروج مما أقرّ به، فان لم يخرج، امر خصمه بملازمته حتى يرضيه فان التمس الخصم حبسه على ذلك، حبسه، فان ظهر له انه معدم

خلى سبيله. «٦»

٤- المحقق الحلبي: «... وان لم يكن له مال ظاهر و ادعى الاعسار، فان وجد البينة،

(١). المقنعة: ٧٢٣.

(٢). المقنعة: ٧٣٣.

(٣). الكافي في الفقه: ٣٤١.

(٤). الكافي في الفقه: ٤٤٣.

(٥). الكافي في الفقه: ٤٤٧.

(٦). المراسم: ٢٣٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٠٢

قضى بها، و ان عدمها و كان له اصل مال، أو كان اصل الدعوى مالا، حبس حتى يثبت اعساره.. «١»

٥- يحيى بن سعيد: «فان لم يعلم الحاكم حاله حبسه حتى يبين امره، فاذا بان عسره خلفه و أمره بالتكسب لنفسه و عياله لا سرف و لا

تقتير و ما فضل لدينه. «٢»

و قال أيضا: و اذا سمع دعواه، سأل المدعى عليه، فان اعترف الزمه الأداء ان عرفه موسرا أو كان الأصل مالا، قبضه، فان لم يؤده و

طلب الخصم حبسه، حبسه..

و ان جهل حاله حبسه، حتى يتبين امره. «٣».

٦- العلامة الحلبي: «لو ثبت الاعسار خلفه الحاكم على ما تقدم، فان عاد الغرماء، بعد أوقات، و ادعوا انه استفاد مالا و انكر، قدم قوله

مع اليمين و عدم البينة، و عليهم اقامة البينة، فان جاءوا بشاهدين شهدا بأنهما رأيا في يده مالا يتصرف فيه اخذه الغرماء، فان قال:

اخذته من فلان وديعة أو مضاربة و صدقه المقر له، حكم عليه بذلك و ليس للغرماء فيه حق، و هل للغرماء احلافه على عدم المواطاة

مع المقر له، و انه أقر عن تحقيق؟ الاقرب المنع لأنه لو رجع عن اقراره لم يقبل، فلا- معنى لتخليفه، و يحتمل احلافه لجواز المواطاة،

فاذا امتنع من اليمين حبس حتى يسلم المال، أو يحلف، و لأنه لو اقر بالمواطاة حبس على المال مع تصديق الغير. «٤»

٧- و قال في القواعد: «فان ادعى الاعسار و ثبت صدقه، اما بالبينة المطلعة على حاله، أو بتصديق الخصم، لم يحل حبسه، و انظر الى

أن يوسر، فان مات فقيرا سقط، و ان عرف كذبه، حبس حتى يخرج من الحق، و ان جهل، بحث الحاكم فان ثبت اعساره انظر، و لم

يجب دفعه الى غرمائه ليستعملوه، و ان اشتبه، فان عرف ذا مال، أو كان أصل الدعوى مالا؛ حبس حتى يثبت اعساره، و إلا حلف على

الفقر، فان نكل

(١). شرايع الإسلام ٢: ٩٥.

(٢). الجامع للشرائع: ٢٨٤.

(٣). الجامع للشرائع: ٥٢٤.

(٤). تذكرة الفقهاء ١٤: ٧٥ المسألة ٣٢٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٠٣

حلف المدعى على القدرة، و حبس. «١»

و قال في باب الحجر: «و ان لم يظهر له مال و لا- بينة على دعوى الاعسار، حبس حتى يظهر اعساره، ان عرف له أصل مال، أو كان

اصل الدعوى مالا، و إلا قبل قوله، و لا يكلف البينة بعد اليمين.» «٢»

٨- الشهيد الأول: «و ضابط الحبس توقف استخراج الحق عليه و يثبت في مواضع ... و المشكل امره في العسر و اليسر اذا كانت الدعوى مالا، أو علم له أصل مال و لم يثبت اعساره فيحبس ليعلم احد الأمرين.» «٣»
و قال في اللمعة: «و يحبس لو ادعى الاعسار حتى يثبته فاذا ثبت خلى سبيله.» «٤»

٩- الشهيد الثاني: «و انما يحبس مع دعوى الاعسار قبل اثباته لو كان اصل الدين مالا كالتقراض، أو عوضا عن مال، كتمن المبيع، فلو انتفى الأمران، كالجناية و الاتلاف، قبل قوله في الاعسار بيمينه، لأصله عدم المال، و انما اطلقه المصنف اتكالا على مقام الدين في الكتاب.» «٥»

١٠- الشيخ البهائي: «لو اقر بالطلب و لكنه ادعى الاعسار.. فلو لم يثبت ذلك، حبسه الحاكم الى ان يعلم حاله.» «٦»

١١- السيد العاملي: «و بقى الكلام في الجمع بين الاخبار، فخير الاصبع و ابراهيم «٧» (المتقدمان) قد تضمن صدرهما: انه (ع) كان يحبس في الدين، فيحملان على ما اذا قامت البينة على انه موسر، أو عرف انه ذو مال، أو كان اصل الدعوى مالا، فاذا تبين افلاسه بقيام البينة المطلعة على باطن امره خلى سبيله أو يراد بالحبس معنى مجازى و هو المراقبة و عدم تخلية السرب به، ان جهل حاله حتى يكون بحث الحاكم عن

(١). قواعد الاحكام ٢: ٢٠٩.

(٢). قواعد الاحكام ١: ١٧٦.

(٣). القواعد و الفوائد ٢: ١٩٢، و مثله الفاضل المقداد في نضد القواعد الفقهية: ٤٩٩.

(٤). الروضة البهية ٤: ٣٩.

(٥). الروضة البهية ٤: ٣٩.

(٦). جامع عباسي: ٣٥٩- انظر ٣٥٤.

(٧). اوردناهما في حبس الملتوى عن اداء الدين.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٠٤

احواله، و أا فالحبس عقوبة لا وجه قبل الاستحقاق، كما يدل عليه رواية السكوني في الامرأة: انه لما علم اعسار الزوج لم يحبسه.» «١»
و قال: «حبس حتى يثبت اعساره» قال: و ذلك يكون بالبينة المطلعة على باطن امره، فان الأصل بقاء المال و الأصل عدم تلفه و الظاهر لا يقاوم الاستصحاب، و أصل العدم، مضافا الى ان المسألة مجمع عليها كما هو الظاهر، قال في التذكرة: فاذا حبسه فلا يغفل عنه بالكلية، فلو كان غريبا لا يتمكن من اقامة البينة، و كل به القاضى من يبحث عن منشأه و منتقله، و يتفحص عن احواله بقدر الطاقة فاذا غلب ظنه افلاسه شهد به عند القاضى لثلا تتخلد عليه عقوبة السجن.

و بهذا الذى ذكره فى التذكرة يسقط ما اعترض به المولى الأردبيلي على الاصحاب:

من أنه كيف يحبس اذ قد لا يكون له بينة و يكون معسرا و المال تالفا، و الحبس عقوبة عاجلة من غير ظهور وجهها، و الحبس بعيد بل يحلف على عدم بقائه عنده ثم احتمال عدم الحلف، ثم قال: لا بد من الحلف لمكان دعوى المال، انتهى. قلت: قوله: من غير ظهور وجهها، لا وجه له لان الوجه فى ذلك استصحاب بقاء الموضوع الذى لم يخالف فيه احد و به استقام النظام مضافا الى أصل العدم، و اين يقع ظهور الاتلاف من هذين الأصلين، مع ان الظهور هنا ليس عن مدرك شرعى.» «٢»

١٢- السيد الطباطبائي: «و ان ادعى الاعسار و هو عندنا كما فى كثر العرفان عجزه عن أداء الحق لعدم ملكه لما زاد عن داره و ثيابه اللانقصة بحاله و دابته و خادمه كذلك و قوت يوم و ليلة له و لعياله الواجبى النفقة، فان كان له اصل مال قبل ذلك، او كان اصل

الدعوى مالا كلف البينة على تلفة فان لم يقيمها حبس الى أن يبين الاعسار على المشهور للنصوص، ففي الموثق وغيره: ان عليا كان يحبس.. و اما الصحيح كان على (ع) لا- يحبس إلا ثلاثة.. انتهى. و في الوجهين بعد، و لا سيما الثاني، إلا انه لا بأس بهما لرجحان الاخبار الاولى على الصحيحة من وجوه عديدة اظهرها كونها مفتى بها دون

(١). مفتاح الكرامة ١٠: ٧٤.

(٢). مفتاح الكرامة ١٠: ٧٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٠٥

هذه لمخالفة الحصر فيها للإجماع جدا. «١»

١٣- السيد الخونساري: «قد يقال: مقتضى الآية الشريفة «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ...» «٢»

و الاخبار الدالة على الحبس، ان الاعسار شرط في وجوب الانظار لا ان يكون الايسار شرطا في جواز الاجبار و الحبس، فاذا لم يتبين كونه معسرا يجوز اجباره و حبسه و ان لم يثبت كونه موسرا، و مع قطع النظر عن الآية الشريفة و الاخبار نقول: ان العجز مانع عن وجوب الأداء و جواز المطالبة لا ان يكون القدرة شرطا فيهما، و يمكن ان يقال: مقتضى الموثق المذكور- لئى الواجد - ... بعد تفسير العقوبة بالحبس، شرطية الايسار في جواز الحبس، و مع التسليم ما الدليل على جواز الحبس مع عدم احراز عدم المانع؟ إلا ان يتمسك بالعموم أو الاطلاق في الشبهة المصدقية، لكن يستفاد من بعض الاخبار جواز الحبس حتى يتبين الاعسار، و لعله للاحتياط في مال المسلم. «٣»

١٤- المحقق العراقي: «و لو ادعى الاعسار، قال: و لكن اشهر الروايتين عملا هو الانظار بل هو موافق للكتاب الذى هو من المرجحات كمخالفة العامة، و ذلك أيضا لو لا دعوى ضعف سنده- خبر السكونى- مع عدم جبره بهذا المقدار من العمل و حينئذ فيخلى سبيله الى ميسرة. «٤»

أقول: ان الحبس عقوبة، فلما لم يثبت كونه واجدا للمال فلم يتحقق الموضوع للعقوبة، «لئى الواجد يحل عقوبته» و اما الاخبار الدالة على الحبس حتى يثبت الاعسار ففي سندها كلام إلا ان يحمل الحبس على المراقبة و عدم تخليئة السرب، و إلا فعدم الحبس اقرب و احوط أو يقال: انه مقتضى الاحتياط في المال، نعم لو اقام المدعى بينة أو حلف على الايسار، فيحبس الى أن يثبت الاعسار، و لا فائدة لاستصحاب بقاء المال- لو كان الدعوى مالا- لان استصحاب بقاء المال لا يجعله ذا مال و واجدا واقعا كى يحل عقوبته، إلا ان يقال: بأنه واجد تعبدا.

(١). رياض المسائل ١٥: ٦٦.

(٢). البقرة: ٢٨٠.

(٣). جامع المدارك ٦: ٢٥.

(٤). شرح التبصرة القضاء: ٧٨- انظر مهذب الاحكام ٢٧: ٨٩ للسبزواري و تحرير الوسيلة ٢: ٢٧٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٠٦

آراء المذاهب الاخرى

١٥- البستي: «قال الشيخ في الحديث (لئى الواجد) دليل على ان المعسر لا حبس عليه لأنه انما اباح حبسه اذا كان واجدا و المعدم غير واجد فلا- حبس عليه، و قد اختلف الناس في هذا فكان شريح يرى حبس الملى و المعدم و الى هذا ذهب اصحاب الرأى. و قال

مالك: لا- حبس على معسر حظه الانظار، و مذهب الشافعي إن من كان ظاهر حاله العسر فلا يحبس، و من كان ظاهر حاله اليسار حبس اذا امتنع من اداء الحق، و من اصحابه من يدعى فيه زيادة شرط و قد بينه. «١»

١٦- ابن الجلاب: «في الحبس في الحقوق: و للحاكم ان يحبس كل من وجب عليه الحق، و الحبس واجب في الحقوق كلها ما كان منها على معاوضة مال أو غير مال (و لا حبس على معسر) و من ثبتت عسرته و جبت نظرتة و ليس للحبس حد محدود.» «٢»

١٧- ابن حزم: «فان لم يوجد له مال، فان كانت الحقوق من بيع أو قرض الزم الغرم، و سجن حتى يثبت العدم و لا يمنع من الخروج في طلب شهود له بذلك و لا يمنع خصمه من لزومه و المشى معه أو وكيله فان اثبت عدمه، سرح بعد ان يحلف: ماله مال باطن و منع خصمه من لزومه و اوجر لخصومه، و متى ظهر له مال انصف منه.» «٣»

١٨- الموصلي: «و اذا ثبت الحق للمدعى و سأله حبس غريمه لم يحبسه و امره بدفع ما عليه فان امتنع حبسه، فان اقر انه معسر خلى سبيله و ان قال المدعى: هو موسر، و هو يقول: انا معسر، فان القاضي يعرف يساره، او كان الدين بدل مال كالثمن و القرض أو التزمه كالمهر و الكفالة و بدل الخلع و نحوه، حبسه و لا- يحبسه فيما سوى ذلك اذا ادعى الفقر، ألا ان تقوم البيئه ان له مالا فيحبسه، فاذا حبسه مدة يغلب على ظنه انه لو كان له مال اظهره و سأل عن حاله فلم يظهر له مال، خلى سبيله و ان قامت البيئه على

(١). معالم السنن ٤: ١٧٩.

(٢). التفريع ٢: ٢٤٧.

(٣). المحلى ٨: ١٧٢ مسألة ١٢٧٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٠٧

يساره، ابد حبسه.» «١»

١٩- ابن قدامة: «و من وجب عليه حق فذكر انه معسر به حبس الى أن يأتي بينه تشهد بعسرتة، و جملته ان من وجب عليه دين حال، فطولب به و لم يؤده، نظر الحاكم، فان كان في يده مال ظاهر، امره بالقضاء فان ذكر انه لغيره فقد ذكرنا حكمه في الفصل الذي قبل هذا و ان لم يجد له مالا ظاهرا فادعى الاعسار فصدقه غريمه لم يحبس.. و ان كذبه غريمه فلا يخلو: اما أن يكون عرف له مال أو لم يعرف، فان عرف له مال لكون الدين ثبت عن معاوضة كالقرض و البيع أو عرف له أصل مال سوى هذا فالقول قول غريمه مع يمينه فاذا حلف انه ذو مال حبس حتى تشهد البيئه باعساره، قال ابن المنذر: اكثر من نحفظ عنه من علماء الأمصار و قضاتهم يرون الحبس في الدين.» «٢»

٢٠- القرافي: «و يشرع الحبس في ثمانية مواضع...: الرابع: يحبس من اشكل امره في العسر و اليسر اختبارا لحاله، فاذا ظهر حاله، حكم بموجه عسرا أو يسرا.» «٣»

٢١- احمد بن يحيى: «المعسر: من لا يملك شيئا غير ما استثنى، و المفلس: من لا يفى ماله بدينه، و يقبل قول من ظهر من حاله و يحلف كلما ادعى اعساره و امكن، و يحال بينه و بين الغرماء و لا يوجر الحر، و لا يلزمه قبول الهبة، و لا اخذ ارش العمد و لا المرأة التزويج و لا بمهر المثل، فان لم يظهر، بين و حلف و انما يسمعان بعد حبسه حتى غلب الظن بافلاسه، و له تحليف خصمه ما يعلمه.» «٤»

٢٢- النزوى الكندي: «و اذا حضر اجل الفريضة فاجتمع عليه و لم يؤده و احتج انه لم يقدر، فقد قيل: انه لا يحبس أيضا ألا أن يكون له صناعة فكره ان يعمل، فانه يحبس حتى يعمل أو يعرف عذره.» «٥»

(١). الاختيار ٢: ٨٩.

(٢). المغنى ٤: ٤٩٩.

(٣). الفروق ٤: ٧٩- و عنه الفقه الاسلامى و ادلته ٦: ١٩٩.

(٤). عيون الازهار: ٤٥٩.

(٥). المصنف: ٢١٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٠٨

فروع**الفرع الأول: هل يحبس مدعى الاعسار من دون حلف مدعى اليسار؟**

فعن القواعد و التذكرة: «يحلف مدعى اليسار فيحكم بيساره و يعمل معه كما لو كان واجدا: بأن يحبس، و عن البعض الآخر: انه يعمل به عمل الواجد فيحبس من غير ذكر المدعى.

قال النراقى: «و لعله مبني على الخلاف في ان مع نكول المنكر، هل يثبت حق المدعى لو يردّ الحاكم اليمين على المدعى.» «١»

الفرع الثاني: مدة الحبس:**إشارة**

الذهبي: «ففى الحديث عن سلمة بن سليمان رفعه: لا يحبس الانسان فى الدين اكثر من اربعين يوما» «٢».

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسى: «إذا قامت البيئة على الاعسار وجب سماعها فى الحال و به قال الشافعى و قال أبو حنيفة: يحبس المفلس شهرين، و قال الطحاوى: يحبس شهرا و روى أربعة أشهر ثم يسمع البيئة، دليلنا اجماع الفرقة و اخبارهم» ... الخلاف ٣: ٢٧٦.

٢- العلامة الحلى: «يسمع بيئة الاعسار فى الحال و به قال الشافعى و احمد، لان كل بيئة جاز سماعها بعد مدة، جاز سماعها فى الحال كسائر البيئات، و قال ابو حنيفة: لا يسمع فى الحال، و يحبس المفلس، و اختلف اصحابه فى الضابط لمدة الحبس، فقال بعضهم: يحبس المفلس شهرين، ثم يسمع البيئة، و قال الطحاوى:

يحبس شهرا، و روى ثلاثة اشهر، و روى اربعة اشهر، حتى يغلب على ظن الحاكم انه لو كان له مال لأظهره، و ليس بصحيح، و إلاً لاستغنى بذلك عن البيئة.» «٣»

٣- السيد العاملى: «فان ثبت الاعسار لم يحل حبسه قال: باتفاق اصحابنا- رض- و خالفت الحنفية: فقال بعض: يحبسه بعد البيئة شهرا و بعض شهرين، و بعض ثلاثة و بعض اربعة، حتى يغلب على الظن انه لو كان له مال لم يصبر على حبس تلك

(١). مستند الشيعة ٢: ٥٤٨- قواعد الاحكام ٢: ٢٠٩.

(٢). ميزان الاعتدال ٤: ٤٨٢.

(٣). تذكرة الفقهاء ١٤: ٧١ المسألة ٣١٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٠٩

المدّة. «١»

٤- الشيخ الكنى: «ثم ان المستفاد من عموم اعتبار البيئنة خصوصا للحاكم في المرافعات و خصوص خبرى الاصبغ انه لا حبس ابتداء و لا استدامه، بعد قيام البيئنة على اعسار من عليه الحق أو تلف ماله على ما فصل، فان التبين في الخبرين يشمل التبين بالبيئنة، و لذا سميت بيئنة و هو مما لا خلاف فيه عندنا، بل الاجماع عليه محقق و منقول، و انما الخلاف من اهل الخلاف: فقد اسند في جملة من الكتب الى الحنفية، و انّ منهم من يحبسه بعد ذلك شهرا و منهم شهرين و منهم اربعة حتى يغلب الظن على انه لو كان له مال لم يصبر على حبس تلك المدّة، و يرد عليهم بعد ما مرّ ان كان على غلبة الظن، فلا اختصاص له بالحبس و لا اقامة البيئنة، فيحبس حتى يغلب.» «٢»

آراء المذاهب الاخرى

٤- ابن قدامة: «و تسمع البيئنة في الحال و بهذا قال الشافعي، و قال ابو حنيفة:

لا تسمع في الحال و يحبس شهرا، و روى ثلاثة اشهر، و روى اربعة اشهر، حتى يغلب على ظن الحاكم انه لو كان له مال لأظهره، و لنا: ان كلّ بيئنة جاز سماعها بعد مدة جاز سماعها في الحال، كسائر البيئات، و ما ذكره لو كان صحيحا لأغنى عن البيئنة.» «٣»

٥- ابو دقيقة: «و اختلفوا في مدة الحبس، قيل شهرين، أو ثلاثة، و بعضهم قدّره بشهر و بعضهم باربعة و بعضهم بستة، و الصحيح ما ذكرت لك أولا، لأن الناس يختلفون في احتمال الحبس و يتفاوتون تفاوتا كثيرا، فيفوض الى رأى القاضى.» «٤»

الفرع الثالث: هل يجبر على التكسب:

قال الشيخ الوالد في شرح قول العلامة: «لا يحل الزامه - أى المعسر - بالتكسب،

(١). مفتاح الكرامة ١٠: ٧٢.

(٢). القضاء: ٢١٢.

(٣). المغنى ٤: ٥٠٠.

(٤). الاختيار (في الهامش) ٢: ٩٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤١٠

قال: لرواية السكونى عن جعفر عن أبيه عن علي (ع): ان امرأة استعدت على زوجها، انه لا ينفق عليها، و كان زوجها معسرا، فأبى ان يحبسه و قال: إنّ مع العسر يسرا، بتقريب: انه كان في مقام البيان، فلو كان التكسب عليه واجبا لأجل النفقة، لأمر به، و ان كان يمكن ان يقال: بان هذه الرواية ربما تكون محمولة على صورة عدم القدرة على التكسب و لذا لو كان قادرا عليه حرم اخذ الزكاة، مضافا الى رواية اخرى عن السكونى، عن علي (ع) انه كان يحبس بالدين ثم ينظر.. إن شئتم فأجروه و ان شئتم فاستعملوه، فما في المتن انه لا يلزم بالتكسب مطلقا، محل نظر، بل منع، خصوصا لبعض الاشخاص الذين حرفتهم ذلك.» «١»

أقول: و لكنه أعلى الله مقامه: قال في الحاشية على كلام استاذ السيد الاصفهاني:

«و هل يجب عليه التكسب اللائق بحاله من حيث الشرف و القدرة، و جهان، بل قولان، احوطهما ذلك.» قال الوالد: «لا يخلو عن نظر و تأمل.» «٢»

أقول: و هذا يناقض كلامه رحمه الله في الذخيرة، لكن يحتمل أن يكون رجوعا عن رأيه هناك، أو يكون المورد الأول: المعسر

الفاقد للدار و محل الكسب، و الثاني: المعسر الواجد لمحل الكسب و الدار و.. و الله العالم.

الفرع الرابع: هل يسلم المديون المعسر الى الغرماء ليستعملوه؟:

فيه أقوال ثلاثة

القول الأول: ما أورده العلامة في القواعد:

«فان ثبت اعساره انظر و لم يجب دفعه الى غرمائه ليستعملوه.» (٣) و قال المحقق في النافع: «و في تسليمه الى الغرماء رواية، و اشهر منها: تخليته.» (٤) و هو القول المشهور كما في المسالك و الروضة و مجمع الفائدة و الكفاية و قد نقل ابن زهرة اجماع الطائفة، و ظاهر السرائر أيضا ذلك اضافة الى

(١). ذخيرة الصالحين (مخطوط) ٥: ١٦٣.

(٢). وسيلة النجاة ٢: ١١٨- مع تعاليق الشيخ الوالد.

(٣). قواعد الاحكام ٢: ٢٠٩.

(٤). المختصر النافع: ٢٨١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤١١

الكتاب المجيد و الاخبار.

القول الثاني: ان يدفع الى الغرماء ليستعملوه أو يؤاجروه

؛ ذا حرفه كان أم لا، قال السيد العاملي: «و هذا القول لم أجد به قائلا بعد فضل تتبع، و لقد وجدت الشهيد الثاني و الصيمري ينسبانه الى الشيخ في النهاية، و الأردبيلي و الخراساني نقلا- حكايته عنه فيها. و قد تبعت النهاية فرأيت الشيخ في كتاب الدين موافقا للمشهور، و في آخر باب القضاء أورد اخبارا كثيرة منها خبر السكوني عن الصادق (ع): ان عليا كان يحبس في الدين.. و هذه الرواية مع ضعف سندها كما ترى مخالفة للعقل و النقل، فان حبس شخص قبل موجه غير معقول، و ان تسليط شخص على آخر ليفعل به كيف يشاء مع عجزه، مما يمنعه العقل و النقل من كتاب و سنه، كقوله جل ذكره: فنظرة الى ميسرة.» (١)

أقول: لعل البعض التمس عليه الأمر، فزعم انه رأى الشيخ الطوسي، و ذلك بمجرد ايراده و ذكره في النهاية، و لذا دافع ابن ادريس عنه فقال (٢): «و انما اورده شيخنا ابو جعفر في نهايته ايرادا لا اعتقادا و قد رجح في مسائل الخلاف فقال: اذا افلس من عليه الدين و كان ما في يده لا يفي بقضاء ديونه فانه لا يؤاجر ليكتسب و يدفع الى الغرماء.» (٣)

القول الثالث: ما اختاره ابن حمزة في الوسيلة:

«فان ثبت اعساره خلّى سبيله ان لم يكن ذا حرفه يكتسب لها، و امره بالتمحل - أي الصبر-، و ان كان ذا حرفه دفعه اليه ليستعمله فيما فضل عن قوته و قوت عياله بالمعروف، اخذه بحقه.» (٤)

قال السيد الخونساري: «و المعروف الأخذ بما دلّ على التخليه و عدم الإلزام بشيء للأشهرية عملا، و الأصحّية سندا و الأوفقية بالأصل

و الكتاب، و يمكن ان يقال: لا مانع من الجمع بين الطرفين و لعل ما في خبر السكوني من الدفع الى الغرماء

(١). مفتاح الكرامة ١٠: ٧٣- انظر مستند الشيعة للنراقي ج ٢: ٤٥٨ له بحث مهم في المقام.

(٢). السرائر ٢: ١٦٩.

(٣). الخلاف ٣: ٢٧٢ المسألة ١٥.

(٤). الوسيلة: ٢٧٤- انظر مفتاح الكرامة ١٠: ٧٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤١٢

ليس لخصوصية بل يمكن أن يكون في مقام تحصيل المال و تأدية الدين إلا أن يكون العمل حرجيا، و لو من جهة عدم المناسبة و مخالفة شأنه، و مع كون العمل غير حرجي لعله داخل في الميسرة في الآية الشريفة» (١).

قال السيد الكلبيگانی- على ما في تقريراته:- «اقول: ان كان لفظ المعسر ظاهرا فيمن ليس واجدا للمال فعلا سواء تمكن من تحصيله بسهولة اولاً، وافقت الرواية الأولى- أى رواية الانظار- لظاهر الكتاب و ان كان ظاهرا فيمن ليس واجدا للمال و لو بالقوة، لم توافقه، و الظاهر ان «المعسر» هو الذى ليس عنده مال و لا يمكنه تحصيله، لان اكثر الناس يحصلون مؤنتهم عن طريق العمل و اجارة أنفسهم في مختلف الصنائع و الحرف و الاشغال.. لكن رواية السكوني- استعملوه..- تخالف الكتاب من جهة اخرى و ذلك انها تدل على تسليمه الى الغرماء و ليس في الكتاب دلالة على ذلك.

و يحتمل ان تكون رواية السكوني موافقة للأصل، فانه اذا كان مال المدين أقل من حقوق الغرماء أو مساويا لها منعه الحاكم عن التصرف في ماله مع مطابته الغرماء لحقوقهم، لأن تصرفه في ماله يوجب الضرر في حقوق أولئك، إلا ان يأذنوا بذلك، فلو كان المدين ذا صنعة و حرفة لها مالية يبذل بإزائها المال، و الغرماء يطالبون بحقوقهم، كان على الحاكم أن يمنعه من العمل لنفسه و تسليمه الى الغرماء ليستعملوه حتى يستوفوا حقوقهم عن طريق استعماله و تشغيله- كما يمنعه و يحجره عن التصرف في اعيان أمواله- لأن المفروض مالية عمله، فتكون رواية السكوني غير مخالفة للأصل، اذا الأصل و جوب حفظ حق الناس كيفما أمكن و المنع عن تضييعه و السعي وراء ادائه، نعم لا- يجوز حمل المدين على عمل حرجي أو اجباره على تحصيل المال عن طريق غير متعارف كأن تؤمر المرأة بالتزويج لتأخذ المهر و تقضى الديون، أو يؤمر الرجل بخلع زوجته فيأخذ عوضه و نحو ذلك.» (٢)

أقول: ان ما افاده دام ظله هو مضمون ما افاده السيد الخونسارى رحمه الله، و قد يرد عليهما: أولاً: ان التوسعة في معنى العسر و اليسر تحتاج الى دليل. ثانياً: انه مخالف

(١). جامع المدارك ٦: ٢٧.

(٢). القضاء ١: ٢٩٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤١٣

للمشهور من التسليم الى الغرماء.

الفرع الخامس: هل يحبس المكاتب اذا عجز عن نجم من نجومه؟

«عن أمير المؤمنين ع انه قال: إذا ادى المكاتب بعض نجومه و مظل بالباقي و عنده ما يؤدي، حبس في السجن، و إن تبين عدمه أخرج يستسعى في الدين الذى عليه.» مستدرک الوسائل ١٦: ٢٦ ح ٤ دعائم الإسلام ٢: ٣١٤ ح ١١٨٣ فقد اشار البعض لهذا الفرع و نفى فيه

القول بالحبس:

المدونة: «قلت: أ رأيت المكاتب اذا عجز عن نجم من نجومه أ يحبسه السلطان لمولاه في السجن في قول مالك؟ قال: انما قال مالك في المكاتب: يتلوم له و لم يقل يسجن، قال ابن القاسم: و لا أرى ان يحبس، قال سحنون: لان الكتابة ليست بدين في ذمته انما الكتابة جنس من الغلة.» (١)

أقول: لو عجز كان للمولى الفسخ و معه لا يصل الدور الى الحبس و ان كان يستحب الصبر عليه.

قال المحقق الحلبي: «و الكتابة قسمان مشروطة و مطلقة... و المشروطة: ان يقول مع ذلك، فان عجزت فانت رد في الرق، فمتى عجز، كان للمولى رده رقا و لا يعيد عليه ما أخذه، و حد العجز ان يؤخر نجما الى نجم، أو يعلم من حاله العجز عن فك نفسه... و يستحب للمولى مع العجز الصبر عليه.» (٢)

الفصل الثالث حبس المدين المعسر، لو صرف المال في الحرام أو كان مخالفا للحق

إشارة

مما تفرد به تقي الدين الحلبي - من فقهاء الامامية - القول بحبس المعسر لو صرف المال في الحرام، أو كان مخالفا للحق، اذ لم يرد فيه دليل بخصوصه، فلا مقيد و لا مخصص للإطلاقات و العمومات، و ان صرح الفقهاء بعدم جواز اعطائه من الزكاة و به روايته، و لكن هذا أمر آخر غير القول بجواز حبسه مع الاعسار، و فيما يلي كلام الحلبي ثم التحقيق حول الفرع:

قال الحلبي: «و يكره للمدين المطالبة بالدين مع الغناء عنه، و ظن حاجة الغريم الى

(١). المدونة الكبرى ٥: ٢٠٦.

(٢). انظر شرايع الإسلام ٣: ١٢٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤١٤

التوسع به، و لا- يحل له ذلك مع العلم أو الظن بعجز الغريم عن ادائه، و يلزم النظرة الى حين التمكن منه، و له الاحتساب به من الزكاة اذا كان الغريم من أهلها، و ان كان مخالفا للحق، أو منقفا ما استدانه في حرام فله حبسه.» (١)

أقول: و في بعض النسخ: «فله حسابه» و عليه فيخرج عن مورد البحث.

ثم ان الاطلاقات محكّمة و شاملة للمورد و لا مخصص في المقام و قد تفرد ابو الصلاح الحلبي رحمه الله في هذا الفرع- لو كانت النسخة حبسه- الا ان يكون قد عثر على دليل أو رواية لم تصل إلينا، أو يقال بانصراف الاطلاقات عن مورد الاستدانه و الصرف في الحرام، نعم قد يأتي هذا التفصيل في صرف الزكاة الى الغارمين بمعنى لو كان قد صرفه في المعصية، فليس للإمام تأديته دينه، و لا يستحق الزكاة كما في الرواية الشريفة عن الرضا (ع) و عليه الفتوى.

الكافي: «محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سليمان، عن رجل من أهل الجزيرة يكتني أبا محمد، قال: سألت الرضا (ع) رجل و أنا أسمع فقال له:

جعلت فداك ان الله عزّ و جلّ يقول: «و ان كان ذو عسرة فنظرة الى مسيرة» (٢) أخبرني عن هذه النظرة التي ذكرها الله عزّ و جلّ في كتابه، لها حدّ يعرف اذا صار هذا المعسر اليه لا بدّ له من أن ينتظر، و قد اخذ مال هذا الرجل و أنفقه على عياله و ليس له غلة ينتظر إدراكها و لا دين ينتظر محلّه و لا مال غائب ينتظر قدومه؟ قال: نعم ينتظر بقدر ما ينتهي خبره الى الامام فيقضى عنه ما عليه من الدين من سهم الغارمين اذا كان أنفق في طاعة الله عزّ و جلّ، فان كان قد أنفق في معصية الله فلا شيء له على الإمام، قلت: فما لهذا

الرجل الذي ائتمنه و هو لا يعلم فيما أنفقه في طاعة الله أم في معصيته؟ قال: يسعى له في ماله فيردّه عليه و هو صاغر.» (٣)
قال المجلسي: مجهول، و قال السيد في المدارك: هذه الرواية ضعيفة جدا لا يمكن التعويل عليها في اثبات حكم مخالف للأصل، و الأصحّ جواز اعطاء الزكاة من سهم الغارمين لمن لا يعلم فيما أنفقه، كما اختاره ابن ادریس و المحقق و جماعة. مرآة العقول ١٩: ٤٤.

(١). الكافي في الفقه: ٣٣١.

(٢). البقرة: ٢٨١.

(٣). الكافي ٥: ٩٣ ح ٥- و عنه التهذيب ٦: ١٨٥ ح ١٠ و الوسائل ١٣: ٩١ ح ٣- انظر العياشي ١: ١٥٥- البحار ٢٣: ٣٧- البرهان ١: ٢٦٢- الصافي ١: ٣٣. الوافي ١٨: ٧٨٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤١٥

آراء فقهاءنا

١- المحقق الحلبي: «و الغارمون: و هم الذين علتهم الديون في غير معصية، فلو كان في معصية لم يقض عنه.» (١)
٢- السيد الميلاني: «مقتضى هذه النصوص أن يقيّد قضاء دين الغارم من الزكاة بما اذا لم يكن في معصية، و قد ذكر المحقق في المعبر و صاحب المدارك و العلامة: ان الحكم في ذلك أنه: لو سدد الدين المصروف في المعصية من الزكاة كان اغراء بالقيح و اعانة على الإثم، و من هنا ذهب بعضهم الى عدم اعطائه من الزكاة حتى لو تاب، و هذا ينسجم مع مذاق القدماء الذي عبر عنه السيد بحر العلوم: بأن مبني اغلب الفقه على الظن. ثم قال:
تذييل: تضمنت الروايات عدم الصرف في المعصية و لم تتعرض لما اذا كان الدين نفسه حاصلًا من معصية، كما لو سرق مالا و صرفه في معيشته، فأصبح لدينا لمالكه، و الحق أن عدم اعطائه الزكاة هنا من باب أولى.» (٢)
٣- السيد الاصفهاني: «قد عرفت اعتبار كون الدين في غير معصية، و المدار على صرفه فيها لا على كون الاستدانة لأجلها، فلو استدان لا للمعصية فصرفه فيها لم يعط من هذا السهم، بخلاف العكس.» (٣)

الفصل الرابع حبس المفلس حتى يبيع أمواله

اشرة

معنى المفلس لغة: من ذهب جيد ماله و بقي رديه و صار ماله فلوسا و زيوفا.

(١). شرايع الإسلام ١: ٦١.

(٢). محاضرات في الزكاة/ القسم الثاني: ١١٦.

(٣). وسيلة النجاة ١: ١٩٩- انظر تحرير الوسيلة ١: ٣٠٩- وسيلة النجاة مع تعليقات السيد الكلبي يگاني ١: ٢٩٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤١٦

و شرعا: من عليه ديون و لا مال له يفي بها، و هو شامل لمن قصر ماله، و من لا مال له، فيحجر عليه في المتجدد باحتطاب و شبهه.»

آراء فقهاءنا

- ١- الشيخ الطوسي: «فان كان ماله يفي بديونه فلا- يخلو من أحد أمرين: اما أن لا يظهر عليه امارات الفليس أو يظهر، فان لم يظهر فيكون رأس ماله مبقى و دخله مثل خرجه، فلا يحجر عليه الحاكم، لكنه يأمره ببيع ماله و قسمته بين غرمائه، فان فعل، و الأ حبسه، فان فعل، و الأ باع عليه ماله.» «٢»
- ٢- و قال أيضا: «.. فان الانسان اذا ارتكبه الديون لا يخلو من احد أمرين: اما ان يكون في يده مال ظاهر، أو لا يكون له في يده مال ظاهر، فان كان في يده مال ظاهر وجب عليه أن يبيعه و يقضى به ديونه من ثمنه فان امتنع من ذلك فالحاكم فيه بالخيار ان شاء حبسه على ذلك و عزر (ه) الى أن يبيعه و ان شاء باعه بنفسه عليه من غير استيذانه.» «٣»
- ٣- و قال في الخلاف: «يجوز للحاكم ان يبيع مال المفلس و يقسمه بين الغرماء و به قال الشافعي، و قال أبو حنيفة: ليس له بيعه، و انما يجبره على بيعه، فان باعه و الأ حبسه الى أن يبيعه، و لا يتولاه بنفسه من غير اختياره.» «٤»
- ٤- ابو الصلاح الحلبي: «و ان كان له ملك يزيد على بيت سكناه و ستر عورته و خادمه و دايرة جهاده، اخذ الحاكم بيعه في حقوق الغرماء، فان امتنع باع عليه الحاكم و قسم الثمن بين غرمائه على قدر حقوقهم.» «٥»
- ٥- العلامة الحلبي: «اذا كان ماله يفي بديونه لم يحجر عليه اجماعا بل يطالب

(١). قواعد الاحكام ١: ١٧١، انظر الصحاح للجوهري ٢: ٢٤٦.

(٢). المبسوط ٢: ٢٧٢.

(٣). المبسوط ٢: ٢٧٧.

(٤). الخلاف ٣: ٢٦٨ المسألة ١٠.

(٥). الكافي في الفقه: ٣٤٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤١٧

- بالديون، فان قضاها و الأ تخير الحاكم مع طلب اربابها منها بين حبسه الى ان يقضى المال و بين أن يبيع متاعه عليه و يقضى به الدين، و به قال الشافعي، خلافا لأبي حنيفة، حيث أوجب الحبس و منع من البيع.» «١»
- ٦- و قال في القواعد: «و لو ساوى المال الديون، و المديون كسوب ينفق من كسبه فلا- حجر، بل يكلف القضاء فان امتنع حبسه الحاكم أو باع عليه، و كذا غير الكسوب الى ان يقصر المال و ان قلّ.» «٢»
- ٧- الشهيدان: «و انما يحجر على المديون اذا قصرت أمواله عن ديونه، فلو ساوته او زادت لم يحجر اجماعا، و ان ظهرت عليه امارات الفليس، لكن لو طولب بالدين فامتنع تخير الحاكم بين حبسه الى أن يقضى بنفسه، و بين أن يقضى عنه من ماله، و لو بيع ما خالف الحق.» «٣»
- ٨- المحقق الكركي بعد كلام القواعد: «مخيرا في الأمرين، خلافا لأبي حنيفة في البيع.» «٤»
- ٩- الشيخ البهائي: «لا يجوز حبس المفلس بعد قسمة أمواله، بل يجب امهاله الى أن يغنيه الله- سبحانه- و قال: لو ادعى الافلاس و لم يكن له مال ظاهر أو لم يكن أصل الدعوى مالا يستحلف، و اما لو لم يكن كذلك فيحبس الى أن يثبت افلاسه بشهادة مطلع على ظاهره و باطنه، أو يصدقه الخصم، ثم لو كان له مال ظاهر، يأمره الحاكم ببيعه، فلو امتنع من ذلك فيجبره الحاكم عليه أو يبيعه عنه.» «٥»

آراء المذاهب الأخرى

١٠- الخلاف: «قال أبو حنيفة: ليس له- أي الحاكم- بيعه و إنما يجبره على بيعه

(١). تذكرة الفقهاء ٢: ٥٨ و ٥١.

(٢). قواعد الاحكام ١: ١٧٢.

(٣). الروضة البهية ٤: ٤١.

(٤). جامع المقاصد ٥: ٢٢٥.

(٥). جامع عباسي: ٣٥٤ و ٢٢٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤١٨

فان باعه و الّا حبسه الى أن يبيعه و لا يتولاه بنفسه من غير اختياره.» (١)

١١- المدونة: «أ رأيت اذا سجنه السلطان، فأقرّ في السجن بدين لرجل أ يجوز اقراره في قول مالك؟ (قال): اذا صنع به هذا غرماؤه و رفعوه الى السلطان و قاموا عليه حتى سجنوه، فهذا وجه التفليس و لا يجوز اقراره بالدين، لان مالكا قال: اذا فلس لم يجز اقراره بالدين و كذلك قال مالك: اذا قام غرماؤه عليه على وجه التفليس فلا يجوز اقراره بالدين الّا ان تقوم بينة لمن اقرّ له بالدين. (قلت): و يبيع السلطان ما ظهر له من مال اذا رفعوا امره الى السلطان، فيتوزعه الغرماء فيما بينهم بالحصص، و يسجنه في الذي بقى عليه من أموالهم اذا عرف منه وجه الإلداد الذي وصفت لي في قول مالك.» (٢)

١٢- ابن حزم: «و من ثبت للناس عليه حقوق من مال أو مما يوجب غرم مال بينة عدل، أو باقرار منه صحيح، يبع عليه كل ما يوجد له، و انصف الغرماء، و لا- يحل أن يسجن اصلا الّا ان يوجد له من نوع ما عليه فينصف الناس منه بغير بيع، فسجنه مع القدرة على انصاف غرمائه؛ ظلم له و لهم معا، و حكم بما لم يوجهه الله تعالى قط و لا رسوله، و ما كان لرسول الله (ص) سجن قط.» (٣).

١٣- ابن قدامة: «متى لزم الانسان ديون حالة لا- يفى ماله بها، فسأل غرماؤه الحاكم الحجر عليه لزمه اجابتهم» (٤)، فقال: و لا يجبهم حتى تثبت ديونهم باعترافه أو بينة، فاذا ثبتت نظر في ماله، فان كان وافيا بديونه المستحقة الحالة- و لا عبرة بالمؤجل منها- لم يحجر عليه، و امره بقضاء دينه، فان أبى، حبسه فان لم يقض و صبر على الحبس، قضى الحاكم دينه من ماله.» (٥)

(١). الخلاف ٣: ٢٤٨ مسألة ١٠.

(٢). المدونة الكبرى ٥: ٢٢٩- انظر ٢٥٤ أيضا.

(٣). المحلى ٨: ١٦٩.

(٤). المغنى ٤: ٤٩٣.

(٥). المغنى ٤: ٥٢٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤١٩

الفصل الخامس حبس الغاصب، و آكل مال اليتيم، و خائن الامانة

إشارة

و من موارد الحبس في الحقوق المالية هو حبس الغاصب و.. و به رواية نقلها الكليني و الطوسي و لا بأس بسندها سيما على مبنى

اعتبار مرويات و مراسيل ابن أبي عمير.

و لم يتعرض لها بخصوصها احد من فقهاءنا، لكنها من مصاديق الحبس في الديون، مع انهم قديما و حديثا أوردوها و تعرضوا لتوجيهها، كالشيخ في التهذيب و المجلسي الأول و الثاني في الروضة و الملاذ، و السيد العاملي في مفتاح الكرامة و الميرزا القمي في الغنائم و الكنى في قضائه و غيرهم، و فيما يلي: الروايات ثم كلمات الاعلام في توجيهها.

الروايات

- ١- الكافي: «علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج، رفعه: ان أمير المؤمنين (ع) كان لا يرى الحبس إلا في ثلاث: رجل أكل مال اليتيم أو غصبه أو رجل أوتمن على امانة فذهب بها.» (١)
- قال المجلسي: «مرفوع، قوله: إلا في ثلاث، لعل الحصر اضافي» (٢).
- أقول: فالرواية ضعيفة إلا على القول باعتبار مراسيل ابن ابي عمير.
- ٢- التهذيب: «ابن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن ابن أبي عمير، عن ابن اذينة، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: كان على عليه السلام، لا يحبس في السجن إلا ثلاثة: الغاصب، و من أكل مال اليتيم ظلما، و من ائتمن على امانة فذهب بها، و ان

(١). الكافي ٧: ٢٤٣ ح ٢١.

(٢). مرآة العقول ٢٣: ٤١٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٢٠

وجد له شيئا باعه غائبا كان أو شاهدا.» (١)

آراء فقهاءنا

- ١- قال الشيخ الطوسي: «.. الخبر (المتقدم) يحتمل شيئين احدهما: انه ما كان يحبس على جهة العقوبة إلا الذين ذكرهم. و الوجه الثاني: انه ما كان يحبسهم حسبا طويلا، إلا الذين استثناهم، لان الحبس في الدين انما يكون بمقدار ما يبين حاله، فان كان معدما، و علم ذلك منه، خلّاه، و ان لم يكن معدما ألزمه الخروج منه على ما بيناه فيما تقدم.» (٢)
- ٢- و قال المجلسي الأول: «بعد تصحيح الرواية و الحصر اضافي بالنسبة الى الأموال.» (٣)
- ٣- و قال المجلسي الثاني: «صحيح، أى لأجل حقوق الناس، قال: و قال الوالد العلامة، قدس سرّه: يدل على ان الحبس لا يكون إلا في هذه الثلاثة، و حمل على الغالب أو الاضافي، و على القضاء على الغائب و يحمل على الأداء بالكفيل، او الكفلاء، جمعا بين الاخبار.» (٤)
- ٤- المحقق القمي: «و اما صحيحة زرارة عن الباقر (ع) «كان لا يحبس..»

فلا دلالة فيها على المطلوب إلا من جهة اطلاق الجزء المنفي من الحصر فيكون معنى الرواية: انه لا يحبس احد في حال القدرة، و لا في حال العجز إلا هذه الثلاثة، فيحبسها في الحاليتين، و المطلوب اثبات عدم جواز الحبس في حال العجز مطلقا سواء كان من الثلاثة أو غيرها، فان خصص بصورة العجز في العجز المنفي و صورة القدرة في الجزء المثبت بالدليل لزم التفكيك في جزئي الحصر، و هو كما ترى، و القول بجواز

- (١). التهذيب ٦: ٢٩٩ ح ٤٣- الاستبصار ٣: ٤٧ ح ١، و رواه الحرّ في الوسائل ١٨: ١٨١ ح ٢ عن التهذيب و فيه «لا يحبس في الدين».
- (٢). التهذيب ٦: ٣٠٠ ح ٤٥- الاستبصار ٣: ٤٨ ح ٣.
- (٣). روضة المتقين ٦: ٨٩.
- (٤). ملاذ الاخير ١٠: ١٦٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٢١

الحبس في حال العجز لهذه الثلاثة أيضا دون غيرها قول بالفصل، و لا اعرف قائله، و الذي افهمه من الرواية: ان الكلام فيمن يثبت عجزه سواء ثبت له أم لا، لا فيمن ثبت عجزه، فحينئذ يمكن ان يكون التخصيص بالنظر الى الحبس في السجن، فان الحبس اعم منه..» (١)

٥- السيد جواد العاملی: «اما خبر زرارة فمعناه انه (ع) كان لا يحبس مع العجز و عدم القدرة الا هؤلاء الثلاثة عقوبه لهم و هذا احسن جمع.» (٢)

٦- الشيخ الكنى: «فالأوجه في وجه الجمع بينه و بين ما مرّ أنه عام في عدم حبس غير الثلاثة و غيره خاص يخصصه، و منه يظهر ان تقديم غيره عليه ليس من جهة الترجيح بين الاخبار المتعارضة حتى يقال ان الرجحان له من جهة السند، و مع التسليم فالشهرة أقوى المرجحات، و هي مع غيره كموافقه الكتاب على ما عرفت من كون الحبس من طرق الأمر بالمعروف.. و قال بعد نقل كلام الشيخ الطوسي، قلت:

كثيرا ما يكون من عليه الحق الثابت باقراره أو غيره داخلا في احد الثلاثة، فهو دال على المدعى في الجملة، و يتم الكلام فيمن عداه بعدم القول بالفصل و دلالة على عدمه في بعضه و تتميمه بما ذكر، و ان صح في نفسه الا ان المرجحات الخارجية مع الأول، و حينئذ فهو من ادلة الحبس، على انه يمكن الجمع بوجه آخر و هو: ان المنفى الحبس في السجن، و المثبت الأعم، فيختص بغيره، الا انه فرع التكافؤ المفقود و عدم امكان الجمع بوجه آخر اقرب و لو بالخارج، مضافا الى ظهور الحبس عند الاطلاق في الحبس في السجن.. و منه يظهر انه يحبس في السجن ان لم ينجع بمطلقه، بل بالحديد و نحوه كذلك، بل للفقهاء..» (٣)

قوله ان لم ينجع: أي لو لم يؤثر فيه مجرد الحبس من دون تقييده بالحبل و الغل، فيقيد بالحديد.

٧- السيد الخونساری: «و في قبال ما ذكر، خبر زرارة أو صحيحه: كان على

(١). غنائم الايام: ٦٧٩- انظر مستند الشيعة ٢: ٥٤٧.

(٢). مفتاح الكرامة ١٠: ٧٤.

(٣). القضاء: ٣١١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٢٢

لا يحبس.. و المشهور لم يعلموا بمضمونه من الحصر فيما ذكر.» (١)

٨- ولاية الفقيه: «يظهر من هاتين الروايتين ان للموارد الثلاثة خصوصية من بين جميع موارد الدين، و هو كذلك كما لا يخفى و لعل الحصر في الدين اضافي في قبال بعض الأمور غير المهمة التي كانوا يحبسون الناس لها، و كان هو- عليه السلام- مخالفا لمزاحمة الناس فيها، و الا فموارد حبسه (ع) اكثر من هذا، كما سيأتى أو لعل الحبس في الموارد الثلاثة يكون على وجه العقوبة دون غيرها، كما ذكره الشيخ» (٢).

أقول: يحتمل قويا وحده الروايتين، أو يحمل مطلق الغاصب- في الرواية الثانية- على خصوص غاصب مال اليتيم على فرض تعددهما

و تمامية سندهما.

ثم كما انه يحتمل كون الحبس لاستنقاذ الحق، كذلك يحتمل أن يكون للتأديب و العقوبة حتى و لو رد المال المغصوب، و ذلك حسما لجرأته و تعزيرا له فى تعدّيه، و لجرأه الغير، هذا و لكنى لم أجد من أفتى بمضمون الرواية سيما على الاحتمال الثانى الذى ذكرناه، و ان أفتوا بالحبس فى مطلق الديون، و توقف استخراج الحق عليه.

آراء المذاهب الاخرى

٩- قال الموصلى الحنفى: «و من غضب شيئا فعليه رده.. و ان ادعى الهلاك، حبسه الحاكم مدّة يعلم انها لو كانت باقية اظهرها، ثم يقضى عليه ببدلها..» (٣)

١٠- قال علاء الدين الكاسانى: «اذا قال الغاصب هلك المغصوب فى يدي و لم يصدقه المغصوب منه و لا يبيّن فان القاضى يحبس الغاصب مدّة لو كان قائما لأظهره فى تلك المدّة ثم يقضى عليه بالضمان.» (٤)

(١). جامع المدارك ٦: ٢٥.

(٢). ولاية الفقيه ٢: ٤٨٤.

(٣). الاختيار ٣: ٥٩.

(٤). بدائع الصنائع ٧: ١٦٣.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٢٣

الفصل السادس حبس الراهن

إشارة

و مما نص عليه الفقهاء هو حبس الراهن فيما لو حلّ الحق و امتنع من أدائه و فك الرهن، فيرفع امره الى الحاكم فيجبره على البيع أو يبيع عليه أو يحبسه على الخلاف، كما هو رأى جماعة من السنة و لا نص بخصوصه إلا انه دين و قد التوى عن أدائه مع يساره فيشمله ادلة الحبس فيه و سيأتى.

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسى: «اذا حلّ الحق فان الراهن يطالب بقضاء الدين، فان قضى من غيره انفك الرهن و ان امتنع من بيعه فان رأى الحاكم حبسه و تعزيره، حتى يبيعه فعل، و ان رأى ان يبيعه بنفسه فعل و حلّ له ذلك.» (١)

٢- و قال فى النهاية: و ان كان شرط المرتهن على الراهن انه اذا حلّ أجل ما له عليه كان و كيلا له فى بيع الرهن و اخذ ماله من جملته كان ذلك جائزا، فاذا حلّ الأجل و لم يوفّه المال باع الرهن.» (٢)

٣- المحقق الحلى: «و اذا حلّ الأجل و تعدّر الأداء كان للمرتهن البيع ان كان و كيلا و الّا رفع امره الى الحاكم ليلزمه بالبيع فان امتنع كان له حبسه و له ان يبيع عليه.» (٣)

٤- العلامة الحلى: «اذا حلّ الحق و جب على الراهن ايفاء الدين مع المطالبة، فان قضاه من غيره، انفك و الّا طولب ببيعه، فان امتنع كان

للمرتهن بيعه، ان كان وكيلا،

(١). المبسوط ٢: ٢٢٤.

(٢). النهاية: ٤٣٣.

(٣). شرايع الإسلام ٢: ٨٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٢٤

و الّا رفع امره الى الحاكم، و للحاكم حبسه و تعزيره حتى يبيع، و يبعه بنفسه. «١»

٥- و قال في القواعد: «و اذا امتنع الراهن من الأداء وقت الحلول، باع المرتهن، ان كان وكيلا- و الّا فالحاكم، و له حبسه حتى يبيعه بنفسه.» «٢»

٦- المحقق الكركي بعد كلام العلامة: «لان ذلك حق عليه و كذا تعزيره.» «٣»

٧- السيد جواد العامل بعد كلام العلامة: «أى و ان لم يكن وكيلا طلب من الراهن البيع أو الإذن فيه، فان فعل و الّا رفع امره الى الحاكم، و المصنف طوى ذلك لظهوره، فيلزمه الحاكم بالبيع أو يبيع عليه، لأنه ولى الممتنع و له حبسه، لأن ذلك حق عليه، و يدل عليه الخبر المروى عن أمير المؤمنين عليه السلام، و كذا له تعزيره، و الظاهر عدم الخلاف في جواز ذلك للحاكم بل يمكن ان يقال: انه يجب عليه ذلك كما هو صريح السرائر، و قد يفهم ذلك من التذكرة و غيرها، و قد تقدم مثله، و قد يحمل موثق اسحاق بن عمار.. على ما اذا اذن الحاكم و قد اختلفت عباراتهم في المقام اختلافا لا تؤدي الى اختلاف في الحكم.» «٤»

٨- الفيض الكاشاني: «اذا حل الدين فان كان المرتهن وكيلا- جاز له البيع، سواء من غيره، و من نفسه، خلافا للإسكافي في الثانى لتطرق التهمة، و هو ضعيف، و الّا طلب منه البيع أو الإذن فيه، فان فعل و الّا رفع أمره الى الحاكم ليلزمه البيع، فان امتنع كان له حبسه و له أن يبيع عليه لأنه ولى الممتنع» «٥».

٩- الشيخ محمد حسن النجفى: «.. و مقتضاه التخيير بين الأمرين و ان ولاية الحاكم تثبت في أول مراتب الامتناع عليه و هو لا يخلو من اشكال خصوصا بعد مراعاة الاقتصار في ولاية الحاكم على المتيقن الذى هو حال انتهاء مراتب الاجبار على الحق» «٦».

(١). تحرير الاحكام ١: ٢٠٨.

(٢). قواعد الاحكام ١: ١٦١.

(٣). جامع المقاصد ٥: ٨٧.

(٤). مفتاح الكرامة ٥: ١٣٠.

(٥). مفاتيح الشرائع ٣: ١٤٠.

(٦). جواهر الكلام ٢٥: ٢١٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٢٥

١٠- السيد الاصفهاني: «اذا كان الدين حالا أو حلّ و أراد المرتهن استيفاء حقه فان كان وكيلا عن الراهن في بيع الرهن و استيفاء دينه منه، له ذلك من دون مراجعة اليه و ان لم يكن وكيلا عنه في ذلك ليس له ان يبيعه بل يراجع الراهن و يطالبه بالوفاء و لو يبيع الرهن أو توكله في بيعه، فان امتنع من ذلك رفع امره الى الحاكم ليلزمه بالوفاء أو البيع فان لم يتمكن الحاكم من الزامه، باعه عليه بنفسه أو بتوكيل الغير و لو كان هو المرتهن» «١».

١١- السيد الخوئي: و قد صرح بعدم الاحتياج الى الإذن فقال: «كما انه لو لم يأذن في البيع حينئذ، و امتنع من وفاء الدين، جاز

للمرتهن البيع و الاستيفاء بلا اذن، و الاحوط استجابا مراجعة الحاكم الشرعى. «٢»

أقول: لو قلنا بجواز بيع الرهن و عدم الاحتياج الى مراجعة الحاكم كما صرح به السيد الخوئي و مال اليه الشيخ الوالد، فيخرج من موارد الحبس سيما و لم يرد فيه نص بالخصوص نعم ورد في مطلق الديون كما سيأتى الّا ان يقال: مقتضى الاحتياط فى الأموال هو عدم الإقدام فى البيع رأسا فيرفع الى الحاكم فيبيعه أو يحبسه لأنه من موارد توقف الحق عليه، لكن قد يقال: ليس المورد من توقف استخراج الحق على الحبس لأن المرتهن يمكنه استنقاذ الحق بالتقاص، فتأمل.

آراء المذاهب الأخرى

١٢- ابن رشد: «اما حق المرتهن فى الرهن فهو ان يمسكه حتى يؤدى الراهن ما عليه فان لم يأت به عند الأجل كان له أن يرفعه الى السلطان، فيبيع عليه الرهن و ينصفه منه، ان لم يجبه الراهن الى البيع و كذلك ان كان غائبا.» «٣»

١٣- ابن الجلاب: «و لا يجوز للحاكم أن يبيع الرهن بدينه، بعد حلول الأجل، اذا

(١). وسيلة النجاة ٢: ١٢٨ و مثله تحرير الوسيلة ٢: ٨ مسألة ٢٣- وسيلة النجاة (مع تعاليق السيد الكلبيگانی) ٢: ١٨٦- وسيلة النجاة (مع تعاليق الشيخ الوالد): ١٢٨.

(٢). منهاج الصالحين ٢: ٢١١.

(٣). بداية المجتهد ٢: ٢٧٥.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٢٦

كان مفلسا عن أبى حنيفة: و لكن يحبس الراهن حتى يبيعه، و عند أبى يوسف و محمد، يبيعه» «١».

١٤- ابن قدامة: «فصل: اذا حل الحق الزم الراهن الايفاء لأنه دين حال فلزم ايفاءه كالذى لا رهن به، فان لم يوف و كان قد اذن للمرتهن أو للعدل فى بيع الرهن باعه و وفى الحق من ثمنه، و ما فضل من ثمنه فلمالكه، و ان فضل من الدين شىء فعلى الراهن، و ان لم يكن اذن لهما فى بيعه، أو كان قد اذن لهما ثم عزلهما طوب بالوفاء و بيع الرهن، فان فعل و الّا فعل الحاكم ما يرى من حبسه و تعزيره لبيعه او يبيعه بنفسه أو أمينه، و بهذا قال الشافعى.» «٢»

١٥- ابن تيمية: «و اذا لم يكن للمديون و فاء غير الرهن و جب على رب الدين امهاله حتى يبيعه، فمتى لم يكن بيعه الّا بخروجه من الحبس، أو كان فى بيعه و هو فى الحبس ضرر عليه، و جب اخراجه و يضمن عليه أو يمشى معه هو أو وكيله.» «٣»

الفصل السابع حبس الكفيل

إشارة

و من الموارد هو حبس الكفيل الى أن يأتى بالمكفول؛ و به وردت روايات و بعضها صحيحة.

كما أفتى بذلك فقهاؤنا كالصديق فى المقنع و الشيخ الطوسى فى كتبه، و سلا، و المحقق الحلى و يحيى بن سعيد و الشهيدان و العلامة فى التذكرة و التحرير و القواعد بل هو رأى كل من تعرض لهذه المسألة، و كذلك رأى كثير من العامة، لكن البحث فى لزوم تسليمه ان كان محبوسا و قد فصل فقهاؤنا بين كون المكفول محبوسا فى سجن الحاكم الشرعى فيجب تسليمه، و بين كونه فى حبس الظالم فلا يجب تسليمه.

(١). تحفة الفقهاء ٣: ٤٣.

(٢). المغنى ٤: ٤٤٧.

(٣). الفتاوى الكبرى ٤: ٤٧٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٢٧

الروايات

١- الكافي: «محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن ابن فضال، عن عمّار، عن أبي عبد الله (ع) قال: أتى أمير المؤمنين صلوات الله عليه برجل تكفل بنفس رجل فحبسه، فقال: اطلب صاحبك.» (١)
قال المجلسي في الملاذ (٢): «مؤثق كالصحيح.
وقال المرأة: «مؤثق» (٣).

و رواه الشيخ الصدوق في الفقيه بسنده عن سعد بن طريف، عن الاصبغ بن نباته (٤).

٢- التهذيب: «عنه عن الحسن بن موسى الخشاب، عن غياث بن كلوب بن فيهس البجلي عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام إن عليا عليه السلام أتى برجل كفل برجل بعينه، فاخذ بالمكفول فقال: احبسوه حتى يأتي بصاحبه» (٥).
قال العلامة المجلسي: «حسن أو مؤثق، قوله: بعينه: قال الوالد العلامة- قدس الله روحه-: أي بيدنه، و يمكن ان يقرأ «بعينه» بكسر العين أي بسبب سلف أو نسيه انتهى. و الباء في قوله: بالمكفول، سببية: أي اخذ الكفيل بسبب المكفول، قوله حتى يأتي بصاحبه: قال الوالد نور الله ضريحه: لا- ينافي الحبس فان الحبس ان لا يدعه يذهب بان يكون معه ملازم من الحاكم، أو يبعث غيره ليأخذه، أو يؤدي المال الذي عليه.» (٦)

٣- الدعائم: «و عنه (جعفر بن محمد عليهما السلام) انه قال: اذا تحمل الرجل بوجه الرجل الى اجل فجاء الأجل من قبل ان يأتي به و طلب الحماله، حبس، إلّا ان

(١). الكافي ٥: ١٠٥ ح ٦- انظر التهذيب ٦: ٢٠٩ ح ٤ و الوسائل ١٣: ٢٥٦ ح ١.

(٢). ملاذ الاخيار ٩: ٥٥٥.

(٣). مرآة العقول ١٩: ٦٠.

(٤). الفقيه ٣: ٥٤ ح ١- و عنه الوسائل ١٣: ١٥٦ ح ٢ و الوافي ١٨: ٨٣٤ ح ٥ أبواب الديون و الضمانات.

(٥). التهذيب ٦: ٢٠٩ ح ٣- و عنه الوسائل ١٣: ١٥٦ ح ٣- الوافي ١٨: ٨٣٥ ح ٧.

(٦). ملاذ الاخيار ٩: ٥٥٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٢٨

يؤدي عنه ما وجب عليه، ان كان الذي يطلب به معلوما، و له أن يرجع به عليه، و ان كان الذي قد طلب به مجهولا، ما لا بدّ فيه من

احضار الوجه كان عليه احضاره إلّا أن يموت، و إن مات فلا شيء عليه.» (١)

٤- فقه الرضا: «روى اذا كفل الرجل بالرجل حبس الى أن يأتي صاحبه.» (٢)

٥- مسند زيد: «حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي- رضی الله عنهم- ان رجلا كفل لرجل بنفس رجل، فحبسه حتى

جاء به.» (٣)

- الآثار -

٦- ابن أبي شيبة: «حدثنا ابو بكر، قال: حدثنا علي بن مسهر، عن الشيباني قال: اخبرني حبيب الذي كان يقوم على رأس شريح انه حبس ابنه عبد الله في كفالة لرجل كفل له بنفسه» (٤).
و رواه البيهقي فقال: عن سليمان الشيباني: قال: سمعت حبيبا، و هو حبيب بن سليم الذي كان يقدم الخصوم الى شريح، قال: خاصم رجل ابنا لشريح، الى شريح، كفل له برجل عليه دين فحبسه شريح، فلما كان الليل، قال: اذهب الى عبد الله بفراش و طعام، و كان ابنه يسمي عبد الله.» (٥)

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الصدوق: «و اذا كان لرجل على صاحبه حق فضمنته بالنفس فعليك تسليمه، و على الإمام أن يحبسك حتى تسلمه.» (٦)
٢- الشيخ الطوسي: «و من ضمن لغيره نفس الانسان الى أجل معلوم بشرط

(١). دعائم الإسلام ٢: ٦٤ ح ١٧٩- و عنه المستدرک ١٣: ٤٣٨ ح ٣.

(٢). فقه الرضا ٣٤ باب ٣٨- و عنه المستدرک ١٣: ٤٣٨ ح ١ و البحار ١٠٠: ١٧٧ ح ٢.

(٣). مسند زيد: ٢٥٧.

(٤). المصنّف ٦: ٥٢٢ ح ١٩٠٤.

(٥). سنن البيهقي ٦: ٧٧- انظر المبسوط للسرخسي ٢٠: ٨٨.

(٦). المقنع (الطبعة الجديدة): ١٢٧- و عنه المستدرک ١٣: ٤٣٨ ح ٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٢٩

ضمان النفوس، ثم لم يأت به عند الأجل، كان للمضمون له حبسه حتى يحضر المضمون، أو يخرج اليه مما عليه.» (١)
٣- و قال في المبسوط: «اذا تكفل رجل ببدن رجل لرجل عليه مال أو يدعى عليه مالا ففي الناس من قال: يصح ضمانه، و منهم من قال: لا يصح، و الأول أقوى.. فاذا ثبت هذا، كان للمكفول له مطالبته بتسليمه في الحال، فان سلمه برئ و ان امتنع من تسليمه حبس حتى يسلم.» (٢)

٤- و قال في الخلاف: «اذا تكفل ببدن رجل فغاب المكفول به غيبة يعرف موضعه الزم الكفيل احضاره و يمهل مقدار زمان ذهابه و مجيئه لإحضاره، فان لم يحضره بعد انقضاء هذه المدّة المذكورة، حبس ابدا حتى يحضره أو يموت، و به قال جميع من اجاز الكفالة بالبدن، و قال ابن شبرمة: يحبس في الحال و لا يمهل لأن الحق قد حلّ عليه.» (٣)

٥- سلال بن عبد العزيز: «اما الكفالة فعلى ضربين: احدهما كفالة اقتضاها عقد، و كفالة قهر، فاما التي بالعقد، فان يتكفل رجل بوجهه الى أجل معلوم و ان جاء الأجل و لم يأت به بنفسه، حبسه ليحضره به أو يخرج مما عليه» (٤).

٦- المحقق الحلبي: «و للمكفول له، مطالبته الكفيل بالمكفول عنه عاجلا، ان كانت مطلقه، أو معجله، و بعد الأجل ان كانت مؤجلة فان سلمه تاما فقد برئ، و ان امتنع كان له حبسه حتى يحضره، أو يؤدي ما عليه.» (٥)

٧- يحيى بن سعيد: «و ان قال- أي الضامن- على احضاره فان لم احضره فعلى دينه المعلوم؛ فليس عليه ألا احضاره، فان لم يحضر حبس حتى يحضره.» (٦)

٨- العلامة الحلبي: «اذا كانت الكفالة حاله، أو مؤجلة، و حلّ اجلها، فان كان

- (١). النهاية: ٣١٥ و مثله السرائر ٢: ٧٥.
- (٢). المبسوط ٢: ٣٣٧.
- (٣). الخلاف ٣: ٣٢٣ مسألة ١٧. - انظر الباب ٢: ١٠١- الفتاوى الهندية ٣: ٢٥٨- المجموع ١٤: ٥٢ السراج الوهاج ٢٤٢- مغنى المحتاج ٢: ٢٠٥- فتح العزيز ١٠: ٣٧٧- البحر الزخار ٦: ٧٤ الاقناع ٢: ١٥٨.
- (٤). المراسم: ٢٠٠.
- (٥). شرايع الإسلام ٢: ١١٥ و مثله في المختصر النافع: ١٤٣.
- (٦). الجامع للشرائع: ٣٠٣.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٣٠

المكفول به حاضرا، وجب على الكفيل احضاره اذا طلبه المكفول له، فان احضره و الأ حبس. و ان كان غائبا: فان كان موضعه معلوما يمكنه ردّه منه؛ امهل الكفيل بقدر ذهابه و مجيئه، فاذا مضى قدر ذلك و لم يأت به من غير عذر، حبس و لا يجبس في الحال، و به قال عامة أهل العلم، و قال ابن شبرمة: يجبس في الحال لأن الحق و إن كان قد حلّ فانه يعتبر فيه إمكان التسليم، و انما يجب عليه احضار الغائب عند امكان ذلك، و ان كان غائبا غيبة منقطعة، و المراد منها: ان لا يعرف موضعه و ينقطع خبره، لم يكلف الكفيل احضاره لعدم الامكان و لا- شىء عليه لأنه لم يكفل المال، و به قال الشافعي، و قال احمد: يجب عليه المال مع انه قال: اذا مات المكفول برىء الكفيل و لا شىء عليه. «١»

٩- و قال في التحرير: «اذا امتنع الكفيل من احضار المكفول حبس عليه، أو على اداء ما عليه ابداء، إلّا ان يحضره، أو يموت المكفول به» «٢».

١٠- و قال في القواعد: «و تصح- الكفالة- حاله و مؤجلة على كل من يجب عليه حضور مجلس الحكم من زوجة يدعى الغريم زوجيتها، أو كفيل يدعى عليه الكفالة، أو صبي، أو مجنون، اذ قد يجب.. و لو امتنع الكفيل من احضاره، حبس حتى يحضره، أو يؤدّى ما عليه.» «٣»

١١- الشهيدان: «و لو امتنع الكفيل من تسليمه الزمه الحاكم به فان أبى فللمستحق طلب حبسه من الحاكم حتى يحضره أو يؤدّى ما عليه.» «٤»

١٢- الشيخ البهائي: «.. فان امتنع الكفيل من احضار المكفول حبسه الحاكم الى ان يحضره أو يؤدّى ما عليه..» «٥»

١٣- المحدّث البحراني: «للمكفول له مطالبه الكفيل باحضار المكفول عاجلا؛ ان

(١). تذكرة الفقهاء ١٤: ٤٠٩ المسألة ٥٧٦.

(٢). تحرير الاحكام ١: ٢٢٤.

(٣). قواعد الاحكام ١: ١٨٢.

(٤). الروضة البهيّة ٤: ١٥٢.

(٥). جامع عباسي: ٢٢٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٣١

كانت الكفالة مطلقة أو معجلة، و بعد الأجل ان كانت مؤجلة، فان احضره و سلّمه فقد برىء، و الأ وجب حبسه حتى يحضره أو يؤدّى ما عليه، كذا ذكره بعض الاصحاب.. اما لو امتنع التسليم فقد عرفت من الاخبار المتقدمة ان للحاكم حبسه حتى يحضره، و الاصحاب

قد ذكروا هنا: أن للحاكم حبسه حتى يحضره، و له عقوبته عليه كما في كل ممتنع عن أداء الحق، و فيه أن غاية ما دلت عليه الاخبار المتقدمة هو الحبس حتى يحضره؛ و هذا كاف في عقوبته، فلا معنى لعقوبته زيادة على ذلك، لعدم الإذن فيه شرعا. «١»

١٤- السيد الطباطبائي: «ثم انه لو امتنع من تسليمه، الزمه الحاكم به، فان أبى و امتنع، كان للمكفول له طلب حبسه من الحاكم حتى يحضره الغريم، أو يؤدي ما عليه، ان امكنه أداءه عنه مثل الدين، فلو لم يمكن كالتقصا و الزوجية و الدعوى لعقوبة توجب حدا، أو تعزيرا، الزم باحضاره حتما مع الإمكان، و له- أى الحاكم- عقوبته عليه كما في كل ممتنع من أداء الحق مع قدرته، فان لم يمكنه الاحضار و كان له بدل، كالدية في القتل و ان كان عمدا، و مهر مثل الزوجة، و جب عليه الاحضار، و لا خلاف في ذلك في الظاهر، حتى في جواز الاكتفاء عن الاحضار بأداء ما عليه اذا رضى به المكفول له..» «٢»

١٥- السيد محمد جواد العاملي، بعد نقل كلام القواعد «كما في النهاية و السرائر و الشرائع و النافع و التحرير و الارشاد و اللمعة و الروضة، و ظاهر هذه الكتب انه اذا أدى ما عليه و جب على المكفول له القبول و يبرأ الكفيل بذلك، و في التذكرة و جامع المقاصد: انه اذا لم يرض بدفع المال و طلب احضاره الزمه الحاكم باحضاره..» «٣»

و قال في توضيح كلام العلامة الحلبي في القواعد: «أى فيجب بالكفالة السعي في احضارها، فلو لم يحضرها حبس لا غير، قوله: أو صبي أو مجنون: أى لإقامة الشهادة على صورتها في الاتلاف.. و لو لم يحضرهما، حبس لا غير على الظاهر لعدم ثبوت الحق

(١). الحدائق الناضرة ٢١: ٦٥.

(٢). رياض المسائل ٩: ٢٩٢.

(٣). مفتاح الكرامة ٥: ٤٣٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٣٢

حينئذ. «١»

١٦- الشيخ محمد حسن النجفي، له كلام ذيل قول المحقق الحلبي، فراجع «٢».

١٧- السيد الاصفهاني: «اذا تحققت الكفالة جامعة للشرائع جازت مطالبة المكفول له الكفيل بالمكفول عاجلا اذا كانت الكفالة مطلقة أو معجلة، و بعد الأجل ان كانت مؤجلة، فان احضره و سلمه تسليمها تاما بحيث يتمكن المكفول له منه فقد برئ مما عليه، و ان امتنع عن ذلك كان له حبسه عند الحاكم حتى يحضره أو يؤدي ما عليه، و ان كان غائبا، فان كان موضعه معلوما يمكن الكفيل رده منه، امهل بقدر ردها به و مجيئه، فاذا مضى قدر ذلك، و لم يأت به من غير عذر حبس كما مر..» «٣»

١٨- الشيخ الوالد: «ثم انه لو امتنع الكفيل من تسليمه الزمه- أى الحاكم- به، فان أبى و امتنع، للمكفول له طلب حبسه من الحاكم حتى يحضره الغريم أو يؤدي ما عليه اذا امكنه أداءه مثل الدين.» «٤»

أقول: و ما يقال ان التخيير بين الاحضار و الأداء ليس فيما تقدم من الاخبار الا خبر الدعائم اذ قد يكون للمكفول له غرض لا يتعلق بالأداء، أو لا يريد من غير المكفول، انما يرد فيما لو كانت الكفالة في غير المال، و الأ بأن كان مالا فلا شك في انحلال عقد الكفالة بأداء الكفيل الدين، كما ينحل بتسليم المكفول أو بإبراء المكفول له أو بموت المكفول أو برفع المكفول له يده عن الكفالة، و معه لا يبقى مجال لهذا الاشكال، اصف الى ذلك احتمال ورود الرواية مورد الغالب من عدم بذل الكفيل المال، كما احتمله في مفتاح الكرامة «٥».

(١). مفتاح الكرامة ٥: ٤٢٩.

(٢). جواهر الكلام ٢٦: ١٨٩.

(٣). وسيلة النجاة ٢: ١٤٦- و مثله تحرير الوسيلة ٢: ٣١- وسيلة النجاة (مع تعاليق السيد الكلبي يگاني) ٢:

٢١٥.

(٤). ذخيرة الصالحين (مخطوط) للشيخ الوالد ٥: ١٨٤.

(٥). مفتاح الكرامة ٥: ٤٣٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٣٣

آراء المذاهب الاخرى

١٩- السرخسى: «و اذا حبس الكفيل بالدين فللكفيل ان يحبس المكفول عنه حتى يخلصه اذا كان بأمره.» (١)

٢٠- الموصلى الحنفى: «.. و الواجب احضاره و تسليمه فى مكان يقدر على محاكمته.. فان احضره و الّا حبسه الحاكم فاذا مضت

المدّة و لم يحضره حبسه، و اذا حبسه و ثبت عند القاضى عجزه عن احضاره خلى سبيله.» (٢)

٢١- السمرقندى: «.. ثم الكفيل بالنفس يؤخذ باحضار المكفول عنه ما دام احضاره ممكنا مقدورا فان صار بحال لا يقدر على

احضاره فأمّا اذا كان يرجى حضور المكفول عنه بان غاب: فانه يتأخر المطالبة بالاحضار عن الكفيل للحال، و يؤجل الى مدّة يمكنه

الاحضار فى تلك المدّة، فان لم يحضره و ظهرت مماطلته، فانه يحبس الكفيل، فاذا ظهر للقاضى انه لا يقدر على الاحضار بدلالة

الحال أو شهد الشهود بذلك فانه يخرج من الحبس فينظر الى وقت القدرة كما فى الاعسار فى حق الدين، و اذا اخرج القاضى فان

الغرماء يلازمونه و لا يحول القاضى بينه و بين الغرماء و لكن ليس للغرماء ان يمنعه من اشتغاله، كما فى الافلاس سواء.» (٣)

٢٢- ابن رشد: «و اختلفوا اذا غاب المتحمل عنه ما حكم الحميل بالوجه على ثلاثة أقوال... القول الثانى: انه يحبس الحميل الى أن

يأتى به أو يعلم موته..»

و الدليل: فإنما عليه ان يحضره، أو يحبس فيه، فكما انه اذا ضمن المال فانما عليه ان يحضر المال أو يحبس فيه كذلك الأمر فى

ضمان الوجه القول الثالث: انما يلزمه احضاره اذا كان احضاره له مما يمكن حيثئذ يحبس اذا لم يحضره.» (٤)

٢٣- الكندى: «من كفل على رجل بجميع احداثه و ان لم يحضره فما احدث فهو»

(١). المبسوط ٢٠: ٨٩- انظر ١٩: ١٦٤.

(٢). الاختيار ٢: ١٦٧.

(٣). تحفة الفقهاء ٢: ٢٤٣.

(٤). بداية المجتهد ٢: ٢٩٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٣٤

عليه، فان احدث حدثا ثم هرب فلم يقدر عليه فان على الكفيل ما احدث المكفول كما ضمن على نفسه، فان كفل عنه انه يحضره اذا

طلب فلما طلب لم يقدر عليه الكفيل فعليه الحبس حتى يحضره.» (١)

٢٤- احمد بن يحيى: «فى الكفيل: و يحبس حتى يفى أو يغرم و لا يرجع كفيل الوجه بما غرم لكن له طلب التسليم و الّا حبس ان

تعذر، قيل: و ان يسترد العين ان سلم الاصل.» (٢)

٢٥- النووى: «اذا غاب المكفول به نظرت فان كانت غيبته الى موضع معلوم فعلى الكفيل أن يحضره فاذا مضت مدّة يمكنه فيها

الذهاب اليه و المجيء و لم يأت به حبسه الحاكم، هذا قولنا.

و قال ابن شبرمة: يحبس فى الحال، لأن حقه قد توجه عليه.» (٣)

فرع: حكم المكفول لو كان محبوسا

آراء فقهاءنا

- ١- المحقق الحلبي: «و لو كان محبوسا في حبس الحاكم وجب تسلمه، لأنه متمكن من استيفاء حقه و ليس كذلك لو كان في حبس الظالم.» «٤»
- ٢- العلامة الحلبي: «لو كان المكفول محبوسا، فان كان في حبس الحاكم وجب تسليمه لإمكانه بأمر الحاكم أو بأمر الحابس، ثم يرد الى السجن، و يحبس على الحقيين معا، و ان كان في حبس الظالم لم يجب قبوله.» «٥»
- ٣- المحدث البحراني: «... و لو كان في حبس الحاكم الشرعي لم يمنع ذلك تسليمه

(١). المصنّف ٢: ٩٣- انظر: ١٧٦.

(٢). عيون الازهار: ٤٥٥- انظر المحلي ٨: ١٢٠.

(٣). المجموع ١٤: ٥٣.

(٤). شرايع الإسلام ٢: ١١٦.

(٥). تحرير الاحكام ١: ٢٢٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٣٥

- للممكن من استيفاء الحق، بخلاف ما اذا كان في حبس الجائر.. ثم انه لو كان في حبس الحاكم الشرعي فطلبه الكفيل من الحاكم، أمر الحاكم بإحضاره و حكم بينهما، فان انفصلت الحكومة بينهما رده الى الحبس بالحق الأول، و لو توجه عليه حق يوجب الحبس حبسه أيضا بالحقيين معا و توقف فكّه على خلاصه من الحقيين معا.» «١»
- ٤- الشيخ محمد حسن النجفي: «و لو كان المكفول محبوسا في حبس الحاكم العادل وجب تسلمه لأنه متمكن من استيفاء حقه منه ضرورة انه برفع امره اليه يخرج من الحبس أو يطالبه و هو فيه و ينهى امره معه و لو بأن يحبسه على الحقيين معا.» «٢»

الفصل الثامن حبس المدعى عليه الممتنع عن الكلام

إشارة

- أفتى الكثير من فقهاءنا- رضوان الله عليهم:- ان المدعى عليه الساكت عن الجواب عند سؤال القاضى يحبس حتى يقر أو ينكر أو يعفو الخصم حقه عليه.
- و هو رأى المفيد، و ابن الجنيد، و الشيخ الطوسي في الخلاف و النهاية، و سلا، و ابن حمزة، و المحقق في النافع و الشرائع، و يحيى بن سعيد، و العلامة في المختلف و القواعد، و الشهيدان، و الشيخ البهائي، و السيد في الرياض، و السيد العاملي في المفتاح و النراقي في المستند، و الشيخ الكنى في القضاء، و هو رأى أبى حنيفه، و ابن قدامة، و ابن يحيى في عيون الازهار.
- و عن بعض آخر: يجعله القاضى ناكلا و رده اليمين على المدعى كما عن الشيخ الطوسي في المبسوط و ابن البراج و ابن ادريس في السرائر و الفاضل الهندي في كشف اللثام، و الامام الخميني في التحرير.
- و عن ثالث: التخيير فيه بين الحبس و الرد، كما اشار اليه السيد الخونساري في جامع المدارك، و هو رأى الشهيدان في اللمعة

الروضة.

(١). الحدائق الناضرة ٢١: ٧٦.

(٢). جواهر الكلام ٢٦: ٢٠١.

موارد السجّن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٣٦

آراء فقهاءنا القائلين بالحس

١- الشيخ المفيد: «إذا ادعى الخصم على خصمه شيئاً و هو ساكت، فسأله القاضى عما ادعاه الخصم عليه، فلم يجب عن ذلك بشيء، استبرأ حاله، فان كان أصم أو أخرس، عذره في السكوت و توصل الى إلهامه الدعوى.. و ان كان صحيحاً و انما يتجاهل و يعاند بالسكوت، أمر بحبسه حتى يقر أو ينكر، إلّا ان يعفو الخصم حقه عليه.» (١)

٢- ابن جنيد، على ما في المختلف: «لو سكت المدعى عليه عند سؤاله و لم يكن القاضى يعرفه بالنطق امهله قليلاً ثم اعاد السؤال له عما ادعى عليه، فان امسك، فقال المدعى: انه يتمرد بسكوته استحلّفه على ذلك و أمر من ينادى في اذن المدعى عليه بصوت عال، بأمر موجود يجرى عليه ثم وصف ما يقضى به عليه و ان أنكر و ما يفعله ان جرح بينه خصمه، فان اقام على ذلك امهله قليلاً، ثم فعل به مثل ذلك، فان اقام على امره، سأل الحاكم المدعى عن بينته، ان كانت و سمعها و استحلّفه على ان شهوده شهدوا بحق فان حلف حكم له، و جعل المحكوم عليه على حجته، إن ادعاها، أو من يجوز له دعواها.» (٢)

٣- الشيخ الطوسى: «إذا ادعى على غيره دعوى فسكت المدعى عليه، أو قال:

لا اقر و لا انكر، فان الإمام يحبسه حتى يجيبه باقرار أو بانكار، و لا يجعله ناكلاً، و به قال ابو حنيفة.» (٣)

٤- و قال في النهاية: «و ان كان يتساکت عن خصمه و هو صحيح قادر على الكلام و انما يعاند بالسكوت، أمر بحبسه حتى يقر أو ينكر، إلّا ان يعفو الخصم عن حقه عليه.» (٤)

(١). المقنعة: ٧٢٥.

(٢). المختلف: ٨: ٣٨٠.

(٣). الخلاف ٦: ٢٣٨ مسألة ٣٧.

(٤). النهاية: ٣٤٢.

موارد السجّن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٣٧

٥- سلار بن عبد العزيز: «المدعى عليه على ثلاثة اضرب: صحيح اللسان أو من به آفة أو من يظهر ذلك و ليس عليه.. و الثانى: يأمر بحبسه حتى يقر أو ينكر أو يعفو خصمه عنه.» (١)

٦- ابن حمزة الطوسى: «و لم يخل المدعى عليه من ثلاثة أوجه: اما يكون أخرس أو سكت عن الجواب تعنتاً أو اجاب فلاول.. و .. و الثانى: يحبسه حتى يقر أو ينكر، إلّا ان يعفو الخصم، و قال أيضا فاذا حررت الدعوى و التمس الجواب طالبه به الحاكم، فان سكت، حبسه حتى يجيب.» (٢)

٧- المحقق الحلّى: «و اما السكوت: فان كان لآفة.. و لو كان عنادا حبسه حتى يجيب.» (٣)

٨- و قال في الشرائع: «و اما السكوت، فان اعتمده، الزم الجواب، فان عاند، حبس حتى يبين.» (٤)

٩- يحيى بن سعيد: «و ان لم يجب و هو صحيح حبس حتى يجيب.» (٥)

١٠- قال العلامة بعد كلام ابن ادريس: و عنى بالمسألين: لو سكت عنادا أو اقر بشىء و لم يبينه، و المعتمد ما قاله الشيخ فى النهاية. لنا ان الواجب عليه الجواب، و هو كما يحتمل الاقرار يحتمل الانكار، فيجب الحبس عليه، لأن غيره ليس بواجب عليه، و لان الأصل براءة الذمة و ردّ اليمين فى هذا الموضوع و جعله ناكلا- يحتاج الى دليل، و لا- دليل فى الشرع عليه. و احتجوا بأن السكوت عنادا كالنكول، و الجواب المنع. «٦»

١١- و قال فى القواعد: «السكوت: فان كان لآفة من طرش أو خرس، توصل الحاكم الى معرفة جوابه بالاشارة المفيدة لليقين، فان افتقر الى المترجم لن يكف بالواحد بل لا بد من عدلين، و ان كان عنادا، الزمه الجواب فان امتنع، حبس حتى

(١). المراسم: ٢٣١.

(٢). الوسيلة: ٢١١.

(٣). المختصر النافع: ٢٨٢.

(٤). شرايع الإسلام ٤: ٨٥.

(٥). الجامع للشرائع: ٥٢٤.

(٦). المختلف ٨: ٣٨١ المسألة ٦.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٣٨

يبين، و قيل يجبر عليه، و قيل يقول له الحاكم: ان اجبت، و آلا جعلتك ناكلا و رددت اليمين على المدعى، فان اصر، ردّ اليمين على المدعى. «١»

١٢- الشهيدان: «و ان كان السكوت عنادا حبس حتى يجيب، على قول الشيخ فى النهاية لأن الجواب حق واجب عليه، فاذا امتنع منه حبس حتى يؤديه، (أو يحكم عليه بالنكول بعد عرض الجواب عليه) بأن يقول: ان اجبت و آلا جعلتك ناكلا فان اصر، حكم بنكوله على قول من يقضى بمجرد النكول و لو اشترطنا معه احلاف المدعى احلف بعده.

و يظهر من المصنف التخيير بين الأمرين، و الأولى جعلهما اشارة الى القولين، و فى الدروس اقتصر على حكايتهما قولين، و لم يرجح شيئا، و الأول أقوى. «٢»

١٣- الشيخ البهائى: «.. فان كان سبب سكوته العناد و العداوة، فيحبس الى ان يجيب او يحكم الحاكم بنكوله. «٣»

١٤- الشيخ مفلح الصيمرى، قال، بعد كلام الشيخ فى النهاية: «و المعتمد قول الشيخ- الأمر بالحبس- هنا لأن الواجب عليه هو الجواب، و هو اختيار المفيد، و نجم الدين، و العلامة، و فخر المحققين. «٤»

١٥- النزاقى: «و ان كان سكوته تعنتا و لجاجا الزمه الجواب أولا باللطف و الرفق، ثم الغلظة و الشدة متدرجا من الأدنى الى الأعلى على حسب مراتب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، فان اجاب و آلا حبس حتى يجيب إن سأله الى أن يجيب أو يعفو الخصم أو يموت. «٥»

١٦- السيد الطباطبائى: «الزمه الجواب أولا باللطافة و الرفق ثم بالايذاء و الشدة متدرجا من الأدنى الى الأعلى على حسب مراتب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر،

(١). قواعد الاحكام ٢: ٢٠٩.

(٢). الروضة البهية ٣: ٩٣.

(٣). جامع عباسى: ٣٦٢.

(٤). تلخيص الخلاف ٣: ٣٦٦.

(٥). مستند الشيعة ٢: ٥٦٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٣٩

فان أجاب و ألما حبسه حتى يجيب وفاقا لمن عرفت.. و قيل: يجبر حتى يجيب من غير حبس، بل يضرب و يبالغ في الالهانة الى ان يجيب و مستنده غير واضح، عدا ما استدل له من الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر؛ و فيه نظر، فانهما يحصلان أيضا بالأول، فلا وجه للتخصيص» (١).

١٧- السيد العاملي: «فان امتنع حبس حتى يبين.. قلت: قد تتبعت الوسائل في الباب فما وجدت ما يصلح دليلا في المقام سوى الخبر المشهور و هو قوله (ص): لى الواجد يحل عرضه و عقوبته، و فى نقل آخر، حبسه، بدل عقوبته، و لا تفاوت اذ العقوبة بعض انواعها الحبس. وجه الدلالة: ان الواجب عليه الجواب، و هو حق امتنع مع قدرته، و يمكن ان يقال على تقدير تسليم حجيتها، لأن كانت مشهورة بين الفريقين، انها ظاهرة فى الحق المالى الثابت و نحوه لا فى مثل الجواب و نحوه، فتأمل.» (٢)

١٨- الشيخ الكنى: «.. اذا كان عنادا الزم بالجواب لوجوبه عليه؛ كما تعرفه، فاذا كان مصرا به ممتنعا عنه بعد اصرار الحاكم فى امره به فلم يزل عنه (فأقوى الأقوال حبسه حتى يجيب).. مضافا الى انه امتنع عن اداء الواجب عليه، و هو الواجب كما هو ظاهر الاصحاب، فقد أوجبا حضور المجلس و نحوه له، و الجميع لقطع الدعوى و رفع النزاع، بل الظاهر انه مما لا خلاف فيه بينهم، بل مجمع عليه، و فى وجوب سؤال الحاكم عنه كما انه أيضا مجمع عليه بينهم على الظاهر دلالة أو اشارة اليه نحو وجوب الجواب بعد السؤال عن الفتوى، و كذا فى قوله عليه السلام فيما مرّ من الاخبار انه لو كان المدعى عليه حيا لألزم اليمين أو الحق، أو يرد اليمين، فاذا امتنع جاز للحاكم تعزيره بما يراه و نهيه عن المنكر و امره بالمعروف و الحبس من ذلك، و اما تعيينه مع عدم اقتضاء ما ذكر له، فالشبهة لكفائتها فى تعيين بعض افراد المطلقات كما حقق فى محله، فمطلقات التعزير و الأمر بالمعروف فى خصوص المقام يراد بها خصوص الحبس خصوصا بعد تأيد التعيين بثبوت الحبس فى مماثلة الغريم و تهمة الدم على ما يجيء مع جملة من

(١). رياض المسائل ١٥: ٩٩/ انظر الجواهر ٤٠: ٢٠٨.

(٢). مفتاح الكرامة ١٠: ٨٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٤٠

احكام الحبس و فروعاته فى احكام الحكم..» (١)

١٩- المحقق العراقي: «و ان كان سكوته (عنادا حبس حتى يجيب) بناء على وجوب جوابه كى ينتهى الأمر الى ميزان، من يمينه أو اقراره، بعد عدم تامة دليل النكول و الرد الذى كان المورد من مصاديقه أيضا، لو لم نقل ان المتبادر منها فى بادية النظر غيره و لا أقل كونه قدر متيقن فى مقام التخاطب كى يصدق عليه نكول المنكر.» (٢)

٢٠- السيد الخونسارى: «و ان اصرّ على السكوت عنادا و لجاجا، فعن جماعة انه يحبس حتى يجيب، و قيل يجبر عليه بالضرب و الالهانة، و قيل ان الحاكم يقول له ثلاثا ان اجبت، و ألّا جعلتك ناكلا، و رددت اليمين على المدعى، فان اصر ردّ اليمين على المدعى، و عن بعض التخيير بين الحبس و الرد» (٣)

أقول: و قد يرجح القول بالحبس، بما افاده العلامة الحلى فى المختلف، و بقوله (ع) فى خبر عبد الرحمن: لو كان حيا لألزم اليمين أو الحق أو يرد اليمين عليه، و طرق الإلزام كثيرة لكن يرجح الحبس بالمرسل - النبوى - المنجبر، إلّا ان يقال: بانه ظاهر فى الحق المالى كما استظهره الجواهر (٤) و مفتاح الكرامة، و يستدل أيضا: بانه امتنع عن اداء الواجب فيحبس عليه، أو من باب توقف استخراج الحق عليه.

آراء المذاهب الأخرى

٢١- ابن قدامة: «.. فان سكت عن جواب الدعوى فلم يقر ولم ينكر حبسه الحاكم حتى يجيب ولا يجعله بذلك ناكلا، ذكره القاضي في المجرد.» (٥)

٢٢- احمد بن يحيى: «و يجب الحق بالنكول مطلقا إلا في الحد و النسب، قيل: و مع

(١). القضاء: ١٩٣.

(٢). شرح تبصرة المتعلمين / كتاب القضاء: ٩٦.

(٣). جامع المدارك ٦: ٣٩.

(٤). جواهر الكلام ٤٠: ٢١٠.

(٥). المغنى ٩: ٩٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٤١

سكوته يحبس حتى يقر أو ينكر.» (١)

آراء فقهاء القائلين برد اليمين

١- الشيخ الطوسي: «فاما القسم الثالث: و هو اذا سكت أو قال: لا- اقرّ و لا- انكر، قال له الحاكم ثلاثا: اما اجبت عن الدعوى، و ألا جعلناك ناكلا، و رددنا اليمين على خصمك، و قال قوم: بحسه حتى يجيبه باقرار أو بانكار و لا- يجعله ناكلا فيقضى بالنكول و السكوت، و قوله: لا اقر ليس بنكول، و الاول يقتضيه مذهبنا، و الثاني أيضا قوى.» (٢)

٢- ابن البراج...: « فان سكت أو قال: لا اقر و لا انكر قال الحاكم له: ان اجبت عن الدعوى و ألا جعلتك ناكلا و رددت اليمين على خصمك و ذكر انه يحبس حتى يجيب اما باقرار أو بانكار و يجعله ناكلا، و ما ذكرناه أولا هو الظاهر من مذهبنا و لا بأس بالعمل بالثاني.» (٣)

٣- ابن ادريس: «الصحيح من مذهبنا و أقوال اصحابنا و ما يقتضيه المذهب: ان في المسألتين معا يجعله الحاكم ناكلا و يرد اليمين على خصمه.» (٤)

٤- الفاضل الهندي بعد قول العلامة: «و يؤيد الرد: ان في الحبس اضرارا بالمدعى بالتأخير و ربما أدى الى ضياع حقه، و ان فيه و في الاجبار اضرار بالمدعى عليه بلا- دليل، و ما مرّ من الدليل عليها مندفع بأن الرد الى المدعى اردع له عن السكوت و أسهل و أفيد للمدعى.» (٥)

٥- الامام الخميني: «و ان كان السكوت لا لعذر بل سكت تعنتا و لجاجا، امره الحاكم بالجواب باللطف و الرفق ثم بالغلظة و الشدة، فان اصرّ عليه فالأحوط أن يقول

(١). عيون الأزهار: ٤٢٤.

(٢). المبسوط ٨: ١٦٠.

(٣). المهذب ٢: ٥٨٦.

(٤). السرائر ٢: ١٦٣.

(٥). كشف اللثام ٢: ١٥٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٤٢

الحاكم له: اجب و الّا جعلتك ناكلا، و الأولى التكرار ثلاثا، فان اصرّر ردّ الحاكم اليمين على المدعى، فان حلف ثبت حقه. «١»

الفصل التاسع حبس الملتوى في المحكمة، و الذي اغلظ للحاكم في القول

إشارة

إذا ظهر للحاكم التواء و عنت من احد الخصمين، بأن يقطع اليمين على خصمه بعد ان طلب من الحاكم استحلافه، مدعيا ان له البيئه، أو اغلظ في القول بان قال:

حكمت علىّ بغير حق، فللحاكم تعزيره و حبسه بعد نهيه و زبره مرتين.

و قد أفتى بذلك جمع من فقهاءنا- رضوان الله عليهم- كالشيخ الطوسي في المبسوط و القاضي ابن البراج في المهذب، و من المذاهب الاخرى: الماوردي في «ادب القاضي» و ابن قدامة في المغنى.

كما تعرض بعض آخر من فقهاءنا لهذه المسألة و اكتفى بتأديبه بما يقتضيه اجتهاد الحاكم، و لم يرد فيه نص إلّا ما نقله الماوردي، و سيأتي الكلام فيه.

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسي: «اللد و الالتواء، مصدران يقال: فلان يتلدد، اذا كان يلتفت يمينا و شمالا، و يلتوى، و منه قيل لديد الوادي لجانيه، لأنها مائلة و منه قيل:

اللدود و هو الوجور لأنه في احد شذقيه، و خصم اللدّ اذا كان شديد الخصام، و جمعه لددّ، قال تعالى: وَ هُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ «٢»، وَ تُنذِرُ بِهِ قَوْمًا لُدًّا، «٣» فاذا تقرر هذا و بان للقاضي من احد الخصمين لدد أي التواء و عنت، و قد يكون هذا من وجوه: احدها: ان يتقدم خصمه الى الحاكم فيدعى عليه و يتوجه اليمين و يسأل الحاكم ان يستحلفه له فاذا بدأ

طبسي، نجم الدين، موارد السجن في النصوص و الفتاوى، در يك جلد، انتشارات دفتر تبليغات اسلامي حوزه علميه قم، قم - ايران، اول، ه ق موارد السجن في النصوص و الفتاوى؛ ص: ٤٤٢

(١). تحرير الوسيلة ٢: ٣٨٣- انظر القضاء للأشتياني: ١٥٠ و العروة الوثقى ٣: ١٠٣.

(٢). البقرة: ٢٠٤.

(٣). مريم: ٩٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٤٣

باليمين قطعها عليه و قال: عليه بيئه، فاذا فعل هذا اول مرة نهاه عنه و منعه منه و عرفه ان هذا لا يحل إن لم يكن لك بيئه، فان عاد كذلك زبره، و اغلظ له في النهي عنه و صاح عليه، و لا يعجل عليه بالتعزير لثلا يكون جاهلا بذلك، فان عاد ثالثا الى مثلها، فقد فعل ما يستحق به التأديب و التعزير، فينظر الحاكم فيه باجتهاد، فان كان قويا لا يكفّه عنه الّا التعزير عزره، و ان كان ضعيفا لا يطيق الضرب حبسه و ادبه بالحبس لا بالضرب و ان كان المصلحة في ترك ذلك كله فعل. و هكذا اذا اغلظ للحاكم في القول، فقال: حكمت علىّ

بغير حق، نهاه فان عاد زبره، فان عاد، فقد استوجب التعزير بالضرب أو الحبس أو بالعفو؛ و جملته انه إليه، ففعله بحسب ما تقتضيه المصلحة.» (١)

٢- القاضي ابن البراج: «اذا حضر عند الحاكم خصمان ان يكون احدهما اكبر من الآخر، و قد تعلم اللدد و هي الالتواء و العنت من وجوه منها ان يقدم الانسان خصمه الى الحاكم فيتحاكمه، فتوجه اليمين فاذا بدأ باليمين قطعها عليه، و قال: لى عليه بينة، فاذا فعل ذلك اول مرة، نهاه عن ذلك و منعه منه و أعلمه «ان ذلك لا يحل، ان لم يكن لك بينة» فان عاد الى ذلك، زبره و اغلظ له في النهى و صاح عليه و لا يعجل عليه بالتعزير، لثلا يكون جاهلا بذلك، فان عاد ثالثا فقد فعل ما يستحق به التأديب و التعزير، فان كان قويا لا يكفه (الآ) التعزير، عزره، و ان كان ضعيفا لا يحتمل الضرب، حبسه، و اذبه بالحبس دون الضرب، و أن رأى ان المصلحة في ترك ذلك كله، فعل.» (٢)

٣- العلامة الحلبي: «و لا يعزر من اساء ادبه في مجلسه الا بعد الزجر باللسان و الاحتراز.» (٣)

٤- الشيخ محمد حسن النجفي: «و ان اساء الأدب مع الخصم أو القاضي، أو غيرهما، أو استعمل اللدد، أي طلب اليمين من الخصم، ثم قطعها عليه و قال: لى بينة سأحضرها ثم يعود الى الأول، و هكذا ايداء و تعنتا، عرّفه أيضا طريق الأدب اللائق بمثل ذلك المقام برفق و بين له فساد ما ارتكبه، بل في المسالك: فان تنجع، و الا اغلظ

(١). المبسوط ٨: ٩٧.

(٢). المهذب ٢: ٥٩٦.

(٣). قواعد الاحكام ٢: ٢٠٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٤٤

له، فان أفاد و الا جاز تأديبه بما يقتضيه اجتهاده من التويخ و اغلاظ القول و نحو ذلك، و الله العالم» (١).

آراء المذاهب الاخرى

٥- الماوردي: «في اللدد: فان لم يكفّ بالزجر و الزبر بعد الثانية حتى عاد اليه ثالثة جاز أن يتجاوز زواجر الكلام الى الضرب و الحبس تعزيرا و أدبا، يجتهد رأيه فيه بحسب اللدود، و على قدر المنزلة.

و ان كان لدوده تمانعا من الحق و خروجا عن الواجب و كان ساكتا حبسه، فان جمع في لدده بين الأمرين جاز أن يجمع في تعزيره بين الضرب و الحبس. قد تحاكم الى رسول الله (ص) الزبير مع رجل من الأنصار فلما قال الأنصاري بعد حكمه عليه للزبير في شرب أرضه: انه ابن عمّتك. قال النبي (ص) للزبير: أمرّ الماء على بطنه و احبسه حتى يبلغ اصول الجدر- فكان قوله: أمر الماء على بطنه تعزيرا، و فيه نزل قوله:

فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ. (٢)

أقول: لم يذكر احد من مفسرى الامامية نزول الآية في هذا المورد، الا أمين الإسلام الطبرسى بما يشعر ضعفه، أضف الى ذلك ان نقله يتفاوت مع ما نقله الماوردي اذ فيه:

«فقال النبي (ص) للزبير: اسق ثم ارسل الى جارك فغضب الانصاري و قال:

يا رسول الله (ص) لئن كان ابن عمّتك، فتلون وجه رسول الله (ص) ثم قال للزبير:

اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر و استوف حقه ثم ارسل الى جارك.» (٣)

٦- ابن قدامة: «و له أن ينتهر الخصم اذا التوى و يصيح عليه، و ان استحق التعزير، عزره بما يرى من أدب أو حبس، و ان افتات عليه،

بأن يقول: حكمت عليّ

(١). جواهر الكلام ٤٠: ٧٩.

(٢). ادب القاضى ١: ٣٥٢- انظر ٢٤٧ و ١٢٤- و الاية في سورة النساء: ٦٥.

(٣). مجمع البيان ٢: ٦٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٤٥

بغير الحق، أو ارتشيت؛ فله تأديبه و له أن يعفو..» (١)

الفصل العاشر حبس المدعى عليه الممتنع عن الحضور في المحكمة

إشارة

لا- كلام في وجوب حضور المدعى عليه أو وكيله فيما لو طلب الحاكم ذلك، و لو امتنع لا لعذر لكان عاصيا، و يعزره الحاكم بما يراه؛ ان لم نقل بجواز الحكم على الغائب.
و قد تناول فقهاؤنا كابن البراج و العلامة الحلبي و الفاضل الهندي و السيد اليزدي، و المرداوى من العامة لهذا الفرع، من دون اشارة الى الحبس فيه. و عن البعض انه يحبس لو امتنع من الحضور.

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسى: «.. جملته أنه ينبغي أن يكون عند القاضى فى ديوان حكمه ختوم من طين قد طبعها بخاتمه يبعث مع الخصم اليه، فان حضر و الّا بعث بعض أعوانه ليحضر، فان حضر و الّا بعث بشاهدين يشهدان على امتناعه، فان حضر و الّا استعان بصاحب الحرب و هو صاحب الشرطة» (٢).
٢- القاضى ابن البراج: «فاذا كان احضار من ذكرناه صحيحا جائزا، فينبغى أن يكون عند الحاكم فى ديوان حكمه ختوم من طين مطبوخة بخاتمه ينفذ منها شيئا مع الخصم اليه، فان حضر، و الّا بعث بعض اعوانه اليه، فان حضر و الّا انفذ شاهدين يشهدان على امتناعه، فان حضر و الّا استعان بصاحب الحرب، و هو صاحب الشرطة.» (٣)

(١). المغنى ٩: ٤٢.

(٢). المبسوط ٨: ١٥٥.

(٣). المهذب ٢: ٥٨٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٤٦

٣- العلامة الحلبي ...: «و للحاكم تعزير من يمتنع من الحضور و التوكيل..» (١)

٤- الفاضل الهندي: بعد كلام العلامة: «لا لعذر فانه معصية» (٢).

٥- المحقق الكنى: «قال بعد كلام الشيخ الطوسى: و انت خبير بأن جملة مما افاده بكلمات العامة أقرب، و بمذاهبهم و مبانيهم أليق و أنسب، بل الظاهر أن أصل صدورهما منهم، و تبعهم فيها من تبعهم، و الّا فأى وجه لبعث الطين المختوم و للترتيب بينه و بين بعث اعوانه و بين أحدهما و بعث الشهود، و للنداء على باب داره ثم سمرها و الختم عليها، نعم ان اراد المثاليه بعد اسقاط الترتيب و كون

السمر و الختم كما هو الظاهر من احد طرق التعزير اذا رآه الحاكم فلا بأس به في مورد وجوب الحضور. «٣»

٦- السيد اليزدي: «ذكروا أنه لو طلب الخصم من الحاكم احضار خصمه للمرافعة معه، وجب عليه اجابته و احضاره اما بختم يكتب فيه: اجب الحاكم، و اما بإرسال من يأتي به، و أنه يجب عليه الحضور، و لو امتنع استعان عليه بأعوان السلطان، و ادعى بعضهم عدم الخلاف فيه، بل عن الكفاية نسبه الى مذهب الاصحاب.. الى أن قال: هذا و لا دليل على شيء مما ذكره إلا دعوى توقف الحكم بينهما على ذلك، أو أن الحاكم منصوب لاستيفاء الحقوق، و ترك الاحضار تضييع لها، و هما كما ترى خصوصا اذا كان قبل تحرير الدعوى و تحقق كونها مسموعة فانه ايذاء للمدعى عليه، لا سيما اذا كان من أرباب الشرف، بل ما ذكره مناف لما هو المشهور بينهم من جواز الحكم على الغائب عن البلد، أو عن مجلس الحكم، و ان كان في البلد، و لذا استشكل في الحكم المذكور جماعة، و استقرب بعضهم كصاحب المستند: تخيير الحاكم بين الاحضار، أو الحكم عليه غائبا، و الأقوى عدم وجوب احضاره حتى بعد التحرير، و عدم وجوب حضوره بناء على جواز الحكم على الغائب عن البلد، بل الحاضر فيه، اذا اسقط حق حضوره.» «٤»

(١). قواعد الاحكام ٢: ٢٠٧.

(٢). كشف اللثام ٢: ١٥٤.

(٣). القضاء: ٧٢.

(٤). العروة الوثقى ٢: ٣٠ مسألة ٤١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٤٧

أقول: لو قلنا بجواز الحكم على من غاب عن مجلس القضاء مطلقا، مسافرا أو حاضرا و لم يتعذر عليه الحضور، فلا وجه للحبس و التعزير أو الهجوم عليه في داره كما عن بعض العامة. بل يقضى عليه بمجرد قيام البينة الشرعية عليه- في حقوق الناس. «١»

آراء المذاهب الاخرى

٧- المرادوى: «الخرقي: قوله: فان امتنع من الحضور، سمعت البينة، و حكم بها في احدي الروايتين- قال: و هو المذهب، اختاره ابو الخطاب و الشريف أبو جعفر و قدمه في الفروع، و هو ظاهر ما جزم به في الرعاية الصغرى و الحاوى الصغير.

و الاخرى: لا- تسمع حتى يحضر، صححه في التصحيح، و جزم به في الوجيز و المنور، و أطلقهما ابن منجا في شرحه، فعلى الرواية الثانية: ان أبى من الحضور، بعث الى صاحب الشرطة ليحضره، فان تكرر منه الاستتار، اقعده على بابه من يضيق عليه في دخوله و خروجه حتى يحضر.. و قال في التبصرة: ان صحَّ عند الحاكم أنه في منزله، أمر بالهجوم عليه و اخراجه.» «٢»

٨- ابو دقيقة: «و اذا امتنع الخصم من الحضور عزره القاضى بما يرى من ضرب أو صفع أو حبس أو تعيبس وجه ما يراه.» «٣»

الفصل الحادى عشر حبس المدعى عليه حتى يحضر المدعى الشهود

إشارة

أفتى الشيخ الطوسى فى المبسوط بحبس المدعى عليه حتى يحضر الشهود، و كذلك من العامة: الفيروزآبادى فى التنبيه و مالک- على ما فى المدونة- و السرخسى فى المبسوط، و ابن قدامة فى المغنى و المرادوى فى الانصاف.

(١). انظر جواهر الكلام ٤٠: ٢٢١.

(٢). الانصاف ١١: ٣٠٢.

(٣). الاختيار (الهامش) ٢: ٩١.

موارد السجون فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٤٨

هذا، و لكن باقى فقهاءنا كابن الجنيد، و الشيخ المفيد، و الشيخ فى النهاية و الخلاف و .. اكتفوا بطلب الكفيل منه فلا حاجة الى حبسه، و إليك كلماتهم:

آراء فقهاءنا المثبتين للحبس

١- قال الشيخ الطوسى: «فاما ان كان مما يثبت بشاهد و امرأتين و بشاهد و يمين، نظرت، فان أتى بشاهدين و لم يعرف عدالتهما و قال: احبسه لى حتى يعدّلا، حسنا فان أتى بشاهد واحد، و قال: احبسه لى حتى أتى بآخر، منهم من قال: على قولين كالقصاص و النكاح، و منهم من قال: يحبس لا محالة. و هو الأقوى عندى، لان الشاهد مع اليمين حجة فى الأموال، لأنه يحلف و يستحق؛ فلهذا حسنا، و ليس كذلك فى العتق و القصاص، لأن الشاهد الواحد ليس بحجة؛ فلهذا لم نحسه.» (١)

آراء فقهاءنا النافين للحبس

١- ابن الجنيد على ما فى المختلف: «و لو سأل المدعى القاضى مطالبه المدعى عليه بكفيل، قبل ثبوت حقه عليه، لم يكن ذلك واجبا عليه، و لا للقاضى تكليفه بذلك، و لكن يقول له: لا آمرك بتخليته، و لا أمره بالاحتباس لك.» (٢)

٢- الشيخ المفيد: «و اذا بعدت بينه المدعى، كان له تكفيل المدعى عليه الى أن يحضر بينته و لم يكن له حبسه و لا ملازمته و ليس له تكفيل المدعى عليه ما لم يجعل لحضور بينته اجلا معلوما و لا تكون الكفالة إلا بأجل معلوم.» (٣)

٣- الشيخ الطوسى: «و ان انكر المدعى عليه ما ادعاه المدعى سأل: أ لك بينة على ذلك؟ .. و ان قال: نعم غير أنها ليست حاضرة، قال له: احضرها، فان قال: نعم، أقامه و نظر فى حكم غيره الى أن يحضر الأول بينته، و ان قال المدعى: لست أتمكن من احضارها، جعل معه مدة من الزمان ليحضر فيه بينته و يكفل بخصمه، فان

(١). المبسوط ٨: ٢٥٥.

(٢). المختلف ٨: ٣٧٦ المسألة ٤.

(٣). المقنعة: ٧٣٣.

موارد السجون فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٤٩

احضرها، نظر فيها، و ان لم يحضرها عند انقضاء الأجل، خرج خصمه عن حد الكفالة.» (١)

٤- و قال فى الخلاف: «اذا ادعى على غيره حقا فأنكر المدعى عليه، فقال المدعى: لى بينة غير انها غائبة، لم يجب له ملازمة المدعى عليه، و لا مطالبته له بكفيل الى أن تحضر البينة، و به قال الشافعى، و قال أبو حنيفة: له المطالبة بذلك و ملازمته.» (٢)

٥- ابن البراج: «هذا اذا كانت البينة حاضرة، فان كانت غائبة، قال الحاكم له: ليس لك ملازمته و لا مطالبته بكفيل و لك يمينه أو تتركة حتى تحضر البينة، و ذكر:

ان له ملازمته و مطالبته بكفيل حتى تحضر البينة، و ما ذكرناه أولا هو الأظهر و الأصح، و الثانى أحوط لصاحب الحق و لا بأس به.»

(٣)

و اما في الكامل على ما في المختلف - فقد وافق الشيخ في النهاية «٤».

٦- ابن حمزة: «و ان ادعى غيبة بينته، اخذ منه كفيل حتى يحضر البينة، ما لم تزد المدة على ثلاثة ايام، فان زادت لم يلزمه الكفيل، فان احضرها قبل انقضاء المدة فذاك، و ان لم يحضرها برئت ذمة الكفيل.» «٥»

٧- ابن زهرة: «فان قال: لى بينه، أمر باحضارها، فان ادعى انها غائبة، ضرب لها اجلا في الاحضار، و فرق بينه و بين خصمه، و له أن يطلب كفيلا باحضاره، اذا احضر بينته و تبرأ الكفيل من الضمان اذا انقضت المدة و لم يحضرها» «٦».

٨- المحقق الحلبي: «و لو قال: البينة غائبة، اجل بمقدار احضارها، و فى تكفيل المدعى عليه تردد، و يخرج من الكفالة عند انقضاء الأجل.» «٧»

(١). النهاية: ٣٣٩.

(٢). الخلاف ٦: ٢٣٧ المسألة ٣٦.

(٣). المهذب ٢: ٥٨٦.

(٤). المختلف ٨: ٣٧٦ المسألة ٤.

(٥). الوسيلة: ٢١٢.

(٦). غنية النزوع ٤٤٥.

(٧). المختصر النافع: ١٨١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٥٠

٩- و قال فى الشرائع: «و لو ذكر المدعى أن له بينة غائبة، خيره الحاكم بين الصبر و بين احلاف الغريم، و ليس له ملازمته و لا مطالبته بكفيل» «١».

١٠- العلامة الحلبي: «و لو قال المدعى: لى بينة غائبة، خيره الحاكم بين الصبر و احلاف الغريم، و ليس له ملازمته و لا مطالبته بكفيل، و كذا لو أقام شاهدا واحدا- و ان كان عدلا- و قيل له حبسه، أو المطالبة بكفيل، لقدرته على اثبات حقه باليمين، فيحبس الى أن يشهد آخر، و ليس بجيد» «٢».

١١- و قال فى التحرير: «و لو قال المدعى: لى بينة و هى غائبة، خيره الحاكم بين الصبر حتى يحضر و بين احلاف الغريم، و لو سأل حبسه أو كفيلا حتى يحضر بينته لم يلزم اجابته.» «٣»

١٢- الشهيدان: «فان ذكر غيبته، خيره بين احلاف الغريم و الصبر و ليس له الزامه بكفيل و لا ملازمته، لأنه تعجيل عقوبة لم يثبت موجبها.» «٤»

١٣- الفاضل الهندي بعد كلام القواعد: «و ليس بجيد فان سبب العقوبة انما هو ثبوت الحق لا القدرة عليه.» «٥»

١٤- الفاضل النراقي: «و الحق انه ليس للمدعى مطالبة غريمه بالكفيل حتى يحضر البينة، و لا ملازمته و لا حبسه» «٦».

١٥- الشيخ محمد حسن النجفى: «و ليس له ملازمته على وجه لا- تجوز له بدون ذلك فضلا عن حبسه، و لا مطالبته بكفيل، و فاقا للمحكى عن أكثر المتأخرين، بل عامتهم، و الاسكافى و الشيخ فى الخلاف و المبسوط و القاضى فى احد قوليه، للأصل السالم عن معارض بعد عدم ثبوت الحق الذى لا معنى للعقوبة عليه قبله، على ان الكفيل يلزمه الحق إن لم يحضر المكفول، و هنا لا معنى له قبل اثباته، بل لا معنى لكون

(١). شرايع الإسلام ٣: ٨٥.

(٢). قواعد الاحكام ٢: ٢١٠.

(٣). تحرير الاحكام ٢: ١٨٧.

(٤). الروضة البهية ٣: ٨٩.

(٥). كشف اللثام ٢: ١٥٩.

(٦). مستند الشيعة ٢: ٥٥٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٥١

حضور الدعوى و سماع البينة حقا يكفل عليه.. «١» و قال أيضا: و كذا ليس له حبسه أو المطالبة بكفيل لو أقام شاهدا واحدا و إن كان عدلا لعدم ثبوت الحق به.» ٢

١٦- الشيخ الكنى في الشرح على (تلخيص المفاتيح): «إذا ذكر غياب البينة على المدعى ليس له ملازمته، بمعنى الزامه بأن: لا يفارقه فراقا يخاف به فراره، لانه ليس للمدعى ان يلازمه و لا يفارقه و يذهب معه اين يذهب فانه لا شبهة في جوازه له ما لم يمنع عنه مانع خارجي، و جمع عبروا عنها بالحبس، فاما يوسعون فيه بحيث يشمل ما ذكرناه، أو على وجه المثال «و لا الزمه بالتكفيل» و حيث عرفت ان الحق عدم استحقاق الحبس و المراقبة، أو اخذ الكفيل أو نصب الوكيل، فلا وجه حينئذ لتعيين اجل بعد اختياره الصبر الى الظفر بالبينة و احضارها.» «٣»

أقول: و خلاصة القول في المسألة: ان القائلين بعدم الملازمة و المطالبة بالكفيل و الحبس استندوا الى براءة الذمة و ما روى عن سماك عن علقمة كما في الخلاف، و انه ما لم يثبت الحق فلا معنى لكون حضور الدعوى و سماع البينة حقا يكفل عليه كما في الجواهر، و ان الحبس عقوبة لم يثبت موجبها، و ان القائلين بالملازمة و الحبس: ان الغريم يجب عليه الحضور في مجلس الحكم و اجيب بمنع وجوب الحضور الآن لو سلمنا صحة الكفالة على مثله، و الظاهر أنه لا دليل على وجوب الحبس لأن المدار على اثبات الحق لا القدرة على اثباته.

و لكن لا- بد من تحرير محل النزاع و انه هل يختص الحبس بمورد الأمور المالية أم مطلقا حتى في القصاص أو دونه؟ ثم هل هناك فرق بين البينة القريبة و البعيدة كما عليه بعض السنن، و هل المراد بالحبس المعنى الاصطلاحى أو بمعنى مجرد الملازمة، و كم مدته: هل الى انقضاء المجلس أو ثلاثة ايام أو أكثر؟ ثم هل الحبس في مورد عدم البينة مطلقا أم مع وجود شاهد واحد، و المورد مما يثبت بشاهد و يمين؟ و الظاهر ان الشيخ الطوسى تفرد بجواز الحبس في المورد الأخير- في المبسوط- كما انه يرى التكفيل و الملازمة في البينة الغائبة- كما في النهاية- و وافقه ابن البراج في الكامل و ابن زهرة

(١) ١ و ٢. جواهر الكلام ٤٠: ٢٠٥ و ٢٠٧.

(٣). القضاء: ١٦٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٥٢

و ابن حمزة، و قبلهم الشيخ المفيد.

آراء المذاهب الاخرى

١٧- المدونة: «.. قلت: رأيت الرجل يدعى قبل رجل حدا من الحدود، فيقدمه الى القاضى و يقول: بينتى حاضرة اجيئك بها غدا، أو العشي، أ يحبس السلطان هذا أم لا يحبسه؟ قال: ان كان ذلك قريبا أوقفه و لم يحبسه اذا رأى السلطان لذلك وجهها و كان أمرا قريبا ألما أن يقيم الطالب عليه شاهدا واحدا فيحبسه له و لا يأخذ به كفيلا، و كذلك القصاص في الجراحات و فيما يكون في الأبدان لا

يؤخذ به كفيلاً.» (١)

١٨- الفيروز آبادى: «.. و ان اقام شاهدا واحدا و سأله ان يحبسه حتى يأتى بالثانى ففیه قولان، و قيل: إن كان فى المال حبس قولاً واحدا.» (٢)

١٩- السرخسى: «فأما اخذ الكفيل بنفس المدعى عليه فعند أبى حنيفه اذا زعم المقذوف ان له بينه حاضره فى المصر، فان القاضى لا يأخذ من المدعى عليه كفيلاً بنفسه و لكن يحبسه الى آخر المجلس، فان احضر بينه، و أآ خلى سبيله و مراده بهذا الحبس الملازمه، انه يأمره بملازمته الى آخر المجلس لا حقيقه الحبس، لأنه عقوبه و بمجرد الدعوى لا تقام العقوبه على احد.» (٣)

٢٠- السمرقندى: «اذا رفع المقذوف الأمر الى القاضى و القذف صحيح، فلا- يخلو: اما ان ينكر القاذف، أو يقر، فان أنكر و طلب المقذوف من القاضى أن يؤجله حتى يقيم البيئه، و ادعى ان له بينه حاضره فى المصر، فانه يؤجله الى أن يقوم من المجلس و يحبس المدعى عليه القذف، فان اقامها الى آخر المجلس، و أآ خلى سبيله و لا يأخذ منه كفيلاً بنفسه- و هذا قول أبى حنيفه، و قال أبو يوسف: يأخذ منه كفيلاً بنفسه حتى يحضر الشهود و لا يحبسه، و عن محمد، انه قال: اكفله ثلاثه ايام و لا احبسه فان اقام شاهدا واحدا عدلاً فانه يحبس حتى يحضر الشاهد الآخر، و ان اقام شاهدا غير

(١). المدونه الكبرى ٥: ١٨٢.

(٢). التنبيه: ٢٥٥.

(٣). المبسوط ٩: ١٠٦.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٥٣

عدل، فانه يؤجله الى آخر المجلس، الى ان قال: فان عجز عن اقامه البيئه، و قال للقاضى: أجلي حتى احضر البيئه ولى بينه فى المصر، فانه يؤجله الى قيام المجلس، فان اقام البيئه الى آخر المجلس، و أآ اقام عليه حد القذف، و لا يأخذ منه كفيلاً حتى يذهب، فيطلب شهوده، و لكن يحبسه و يقول له: ابعث إلى شهودك، و على قول أبى حنيفه: يؤجل الى المجلس الثانى.» (١)

٢١- ابن قدامه: «فصل: فان طلب المدعى حبس المدعى عليه أو اقامه كفيل به الى أن تحضر بينته البعيده لم يقبل منه و لم يكن له ملازمه خصمه، نص عليه احمد، لأنه لم يثبت له قبله حق يحبس به و لا- يقيم به كفيلاً، و لان الحبس عذاب فلا يلزم معصوما لم يتوجه عليه حق و لأنه لو جاز ذلك لتمكن كل ظالم من حبس من شاء من الناس بغير حق، و ان كانت بينه قريبه فله ملازمته حتى يحضرها لان ذلك من ضروره اقامتها فانه لو لم يتمكن من ملازمته لذهب من مجلس الحاكم و لا تمكن اقامتها إلا بحضورته، و لأنه لما تمكن من احضاره مجلس الحاكم ليقوم البيئه عليه تمكن من ملازمته فيه حتى تحضر البيئه و تفارق البيئه البعيده، أو من لا يمكن حضورها، فان الزامه الاقامه الى حين حضورها يحتاج الى حبس أو ما يقوم مقامه و لا سبيل اليه.» (٢)

٢٢- المرادوى: «قوله: و ان اقام شاهدا و سأل حبسه حتى يقيم الآخر، حبسه ان كان فى المال- قال: و هو المذهب، و جزم به فى الوجيز و الهدايه و المذهب و الخلاصه و غيرهم، و قدمه فى المحرر و المنتظم و الرعايتين و الحاوى الصغير و الفروع و غيرهم و قيل: لا يحبس.

و ان كان فى غيره فعلى وجهين: و اطلقهما فى الهدايه و المذهب و المستوعب و الخلاصه و شرح ابن منجا، احدهما: لا يحبس، و هو المذهب، و قدمه فى الشرح و الفروع و صححه فى التصحيح، و الوجه الثانى: يحبس، و هو ظاهر ما جزم به فى الوجيز و قدمه فى المحرر و الرعايتين و الحاوى و المنتظم.» (٣)

(٢). المغنى ٩: ٢٢٥.

(٣). الانصاف ١١: ٢٩٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٥٤

الفصل الثاني عشر حبس المدعى عليه حتى يعدل الشهود**إشارة**

تفرد الشيخ الطوسى - على ما نعلم - من فقهاءنا - رضوان الله عليهم - بحبس المدعى عليه حتى يعدل الشهود. و اما الباقي، كالمحقق فى الشرائع و العلامة فى المختلف و التحرير و القواعد، و ولده فخر المحققين فى الايضاح، و الفاضل الهندي فى الكشف، و من المعاصرين: الامام الخميني و السيد الكلبيگاني، فقد نفوا ذلك صريحا و كذلك ابن قدامة فى المغنى و المرداوى فى الانصاف، و عن الشافعي، و الفيروزآبادي و أبى اسحاق انه يحبس، و إليك الأقوال:

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسى: «إذا ادعى عبد على سيده انه أعتقه.. فان أتى بشاهد واحد، و قال: لى شاهد آخر قريب و أنا آتيك به، قال قوم يفرق بينهما و قال آخرون لا يفرق لأنه لم يأت بالبينة التامة، و كذلك كل حق لا يثبت إلا بشاهدين كالنكاح و الطلاق و القصاص و نحو ذلك، فان أتى بشاهدين حبس له خصمه و ان أتى بشاهد واحد فهل يحبس خصمه حتى يأتى بآخر على القولين. هذا اذا كان الحق لا يثبت إلا بشاهدين، فأما ان كان مما يثبت بشاهد و امرأتين و شاهد و يمين، نظرت، فان أتى بشاهدين و لم يعرف عدالتهما، و قال: احبسه لى حتى يعدلا، حبسناه، فان أتى بشاهد واحد، و قال: احبسه لى حتى آتى بآخر، منهم من قال: على القولين كالقصاص و النكاح. و منهم من قال: يحبس لا محالة و هو الاقوى عندى، لأن الشاهد مع اليمين، حجة فى الأموال لأنه يحلف و يستحق، فلهذا حبسناه، و ليس كذلك فى العتق و القصاص، لان الشاهد الواحد ليس بحجة، فلهذا لم نجسه، فكل موضع حبسناه بشاهدين فلا يزال فى الحبس حتى يتبين عدالتهما أو جرحهما، و كل موضع حبس بشاهد واحد لم يحبس ابدا،

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٥٥

و يقال للمشهود له: ان جئت بعد ثلاث، و ألا اطلقناه.» (١)

٢- و قال أيضا فى آداب القاضى: «.. الجواب الثالث، يقول: حبست على تعديل البينة، لأن المدعى أقام شاهدين فلم يعرف الحاكم عدالتهما، فحبسنى حتى يعرف ذلك من حالهما، فالكلام فى أصل المسألة، هل يحبس لهذا أم لا؟ قال قوم: يحبس؛ لأن الذى عليه أن يقيم البينة، و الذى بقى على الحاكم من معرفة العدالة، و لان الأصل العدالة حتى يعرف غيرها، و قال بعضهم: لا يحبس لجواز أن يكون فاسقا، و حبسه بغير حق، أو يكون عادلة و حبسه بحق، و اذا انقسم الى هذا لم يحبسه بالشك، و الأول أصح عندنا، فعلى هذا لم يطلقه، و من قال بالثانى أطلقه حتى يعرف العدالة.» (٢)

٣- المحقق الحلبي: «إذا أقام المدعى بيته، و لم يعرف الحاكم عدالتهما، فالتمس المدعى حبس المنكر، ليعدّلها، قال الشيخ: يجوز حبسه لقيام البينة بما ادعاه، و فيه اشكال:

من حيث لم يثبت بتلك البينة حتى يوجب العقوبة.» (٣)

٤- العلامة الحلبي: «بعد قول الشيخ: و الوجه عندى الثانى - أى عدم جواز الحبس - لنا ان شرط قبول البينة و الحكم بهذا، العدالة، فالجهل بها جهل بالشرط فلا يجوز الحكم و اصالة العدالة ممنوع فى مثل هذا لاشتماله على التسلط على الغير بسبب لم يثبت» (٤).

٥- و قال في التحرير: «و لو اقام المدعى البينة و لم يثبت عدالتها و سأل حبس غريمه أو مطالبته بكفيل حتى يثبت عدالتها، لم يكن له ذلك. اما لو اقام شاهدا واحدا و ثبت عدالته و كان الحق لا يثبت الا بشاهدين، لم يحبس الغريم أيضا و لو كان يثبت بشاهد و يمين ثم سأل ذلك، قال الشيخ: يجب اليه لأنه يمكنه اثبات حقه باليمين و ليس بجيد لأنه الزام بحق لم يثبت موجه.» «٥»

٦- و قال في القواعد: «و لو سأل المدعى حبس الغريم بعد سماع بيئته الى أن يثبت

(١). المبسوط ٨: ٢٥٥.

(٢). المبسوط ٨: ٩٣.

(٣). شرايع الإسلام ٤: ٧٥.

(٤). المختلف ٨: ٤٣٣ المسألة ٣٧.

(٥). تحرير الاحكام ٢: ١٨٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٥٦

العدالة قيل: جاز لقيام البينة بدعواه و الأقرب المنع.» «١»

٧- و قال ولده فخر المحققين: «الأقرب المنع من حبسه كاختيار والدى المصنف، لأن شرط قبول البينة و الحكم بها العدالة، و الجهل بالشرط يستلزم الجهل بالمشروط، فلا يجوز الحكم به، و اصالة العدالة ممنوع، و لأن الحبس عذاب فلا يلزم معصوما لم يتوجه عليه حق، و لأنه لو جاز ذلك لتمكن كل حاكم من حبس من شاء من الناس بغير حق.» «٢»

أقول: و في استدلاله الأخير نظر و تأمل، لأن البحث في الحاكم العدل، و معه فكيف يحبس بغير حق!؟

٨- الفاضل الهندي: «.. و الاقرب المنع لمنع قيام البينة، و لا يجوز تعجيل العقوبة قبل ثبوت السبب.» «٣»

٩- الامام الخميني: «لو اقام البينة على حقه و لم يعرفهما الحاكم بالعدالة فالتمس أن يحبس المدعى عليه حتى يثبت عدتهما، قيل: يجوز حبسه، و الأقوى عدم الجواز، بل لا يجوز مطالبة الكفيل منه و لا تأمين المدعى به، أو الرهن في مقابل المدعى به.» «٤»

١٠- السيد الكلبايگانی: بعد نقل كلام المحقق الحلبي: «.. في ذلك كله نظر اذ لا يقتضى شيء من هذه الوجوه جواز حبسه و لا سيما في حال استلزام ذلك بقائه في السجن مدة من الزمن، فالحق - وفاقا للمشهور - عدم جواز حبسه قبل ثبوت الحق، بل هو كذلك حتى على القول بمانعية الفسق، لأنه و لو سلم تامة قاعدة المقتضى و المانع، لا يحصل القطع بالحق ما لم يقطع بعدم المانع على أن مقتضى القول بتامة القاعدة في المقام هو الحكم رأسا، لا الحبس ريثما يثبت الحق، و بالجملة فما لم يثبت عدالة البينة لا يجوز الحبس.» «٥»

(١). قواعد الاحكام ٢: ٢٠٦.

(٢). إيضاح الفوائد ٤: ٣١٧.

(٣). كشف اللثام ٢: ١٥٢.

(٤). تحرير الوسيلة ٢: ٣٧٨ مسألة: ١٧.

(٥). كتاب القضاء ٢: ١٦٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٥٧

أقول: و الترجيح لقول المشهور لأن الحق انما يثبت بالبينة العادلة، و لم يتحقق، فلم يثبت ما يوجب العقوبة التي منها الحبس، الا أن يقال: بأن الحبس هنا للاستظهار، لكن نقول: لا دليل على جوازه الا في موارد معدودة خاصة، منها: تهمة الدم، على الخلاف الذي مر،

و للتفصيل يراجع الجواهر. (١)

آراء المذاهب الأخرى

١١- الشافعي: «و لو شهد عليه أنه قذفها، حبس حتى يعدلوا» (٢).

١٢- الفيروزآبادي: «فان سأل المدعى أن يحبسه حتى يثبت عدالتهم حبس.» (٣)

١٣- ابن قدامة: «إذا ادعى انسان على انسان حقا و أقام به شاهدين فلم يعرف الحاكم عدالتهم، فسأل حبس غريمه حتى تثبت عدالة شهوده، اجيب الى ذلك، لأن الظاهر من المسلمين العدالة، و لأن الذي على الغريم قد أتى به و أنما بقى ما على الحاكم و هو الكشف عن عدالة الشهود. و ان أقام شاهدا واحدا و سأل حبس غريمه ليقوم شاهدا آخر و كان الحق مما لا يثبت إلا بشاهدين لم يحبس المدعى عليه لان البيئة ما تمت و الحبس عذاب فلا يتوجه عليه دون تمام البيئة.

و ان كان الحق مما يثبت بشاهد و يمين، ففيه و جهان: احدهما: يحبس له، لان الشاهد الواحد حجة في المال و انما اليمين مقوية له، الثاني: لا- يحبس؛ و هو الصحيح، لأنه ان حبس ليقوم شاهدا آخر يتم به البيئة فهو كالحقوق التي لا تثبت إلا بشاهدين، و ان حبس ليحلف معه فلا حاجة اليه، فان الحلف ممكن في الحال، فان حلف ثبت حقه و ألا لم يجب شيء، و يحتمل ان يقال: ان كان المدعى باذلا- لليمين، و التوقف لأجل اثبات عدالة الشاهد، حبس لما ذكرنا في التي قبلها، و ان كان التوقف عن الحكم بغير ذلك لم يحبس لما ذكرناه، قال القاضي: و كل موضع حبس فيه بشاهدين، استدعي حبس حتى يثبت عدالة الشهود، أو فسقهم، و كل موضع حبس فيه بشاهد

(١). جواهر الكلام/ القضاء ٤٠: ٩٣.

(٢). الام ٨: ٢١٤.

(٣). التنبيه: ٢٥٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٥٨

واحد، فانه يقال للمشهود له: ان جئت بشاهد آخر الى ثلاث و ألا اطلقناه.» (١)

١٤- النووي: «و ان شهد له شاهدان و لم تثبت عدالتهم في الباطن فسأل المدعى ان يحبس الخصم الى أن يسأل عن عدالة الشهود ففيه و جهان: احدهما، و هو قول أبي اسحاق، و هو ظاهر المذهب: انه يحبس، لان الظاهر العدالة و عدم الفسق. و الثاني، و هو قول أبي سعيد الاصطخري: انه لا يحبس، لان الأصل براءة ذمته، و اذا شهد له شاهد واحد و سأل ان يحبسه الى أن يأتي بشاهد آخر ففيه قولان: احدهما: أنه يحبس، كما يحبس اذا جهل عدالة الشهود. الثاني: انه لا يحبس، و هو الصحيح.

و قال أبو اسحاق: ان كان الحق ما يقضى فيه بالشاهد و اليمين حبس قولاً واحداً.» (٢)

١٥- المرادوي: «و ان سأل المدعى حبس المشهود عليه حتى يزكى شهوده فهل يحبس؟ على وجهين: اطلقهما في المغنى، و الشرح، و شرح ابن منجا، احدهما: يجاب و يحبس، و هو المذهب، صححه في التصحيح و جزم به في الوجيز و غيره، و قدمه في المحرر و النظم و الرعايتين و الحاوي الصغير و الفروع و غيرهم، قال في الهداية و المذهب:

احتمل ان يحبس و اقتصر عليه، قال في الخلاصة: و في حبسه احتمال و اقتصر عليه، و الوجه الثاني: لا يحبس، و قيل: لا يحبس إلا في المال، ذكره في الرعاية.» (٣)

إشارة

ثم على فرض القول بالحبس فكم مدته؟ فعن الشيخ الطوسي انه يحبس حتى يتبين عدالتهما أو جرحهما و به قال بعض السنه.

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسي: «فان أتى بشاهدين و لم يعرف عدالتهما و قال: احبسه لى حتى

(١). المغنى ٩: ٣٢٨.

(٢). المجموع ٢٠: ١٦١.

(٣). الانصاف ١١: ٢٩٢- انظر ٢١٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٥٩

يعدّلاً، حبسناه. فكل موضع حبسناه بشاهدين، فلا يزال في الحبس حتى يتبين عدالتهما أو جرحهما» (١).

آراء المذاهب الاخرى

٢- ابن قدامة: «قال القاضى: و كل موضع حبس فيه بشاهدين استديم الحبس حتى تثبت عدالة الشهود أو فسقهم. و كل موضع حبس فيه بشاهد واحد فانه يقال للمشهد له: ان جئت بشاهد آخر الى ثلاث و الّا اطلقناه.» (٢)

٣- المرداوى: «.. مدة الحبس ثلاثة ايام على الصحيح من المذهب، جزم به فى الوجيز و غيره، و قدّمه فى المحرر و النظم و الفروع و غيرهم، و قيل: يحبس الى أن يزكى شهوده و قدمه فى الرعاية. و قيل: القول باطلاق ذلك ظاهر الفساد، و هو كما قال..» (٣)

الفصل الثالث عشر الحبس فى النكول**وفيه فروع:****الفرع الاول: حبس الناكل عن اليمين فى الدين للميت، و الوارث الناكل عن اليمين فى الوصية****إشارة**

. و قد أورده الشيخ فى المبسوط، و أفتى بالحبس فيهما، و به قال الشيخ البهائى فى (جامع عباسى) كما دافع فى الجواهر عن رأى شيخ الطائفة- رضوان الله عليه- و أورده ابن قدامة و المرداوى، و لكن خالفه جماعة كالمحقق الحلى فى الشرائع، و العلامة فى القواعد، و ولده فخر المحققين فى الشرح و المحقق الكركى فى جامع المقاصد، و الفاضل

(١). المبسوط ٨: ٢٥٥.

(٢). المغنى ٩: ٣٢٨.

(٣). الانصاف ١١: ٢٩٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٦٠

الهندي في كشف اللثام و السيد العامل في مفتاح الكرامة. و احتج بعضهم في رده:

بأنه عقوبة لم يثبت سببها، كما ردها الآخرون؛ نظرا لمخالفتهم معه في أصل المبنى، و الحكم بمجرد النكول. و إليك الأقوال:

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسي: «ذكرت مسائل لا يمكن ردّ اليمين فيها: احداها: أن يموت رجل و لا يخلف وارثا مناسباً، فالمسلمون ورثته، فوجد الحاكم في روزنامه دينا له على رجل او شهد شاهد واحد بذلك، فأنكر من عليه الدين، فالقول قوله مع يمينه فان حلف سقط الحق، و ان لم يحلف لم يمكن ردّ اليمين، لأن الحاكم لا يمكنه أن يحلف عن المسلمين، و المسلمون لا يتأتى منهم الحلف لأنهم لا يتعينون. و قال بعضهم: يحكم بالنكول و يلزمه الحق، لأنه موضع ضرورة، و قال آخرون، و هو الصحيح عندهم: انه يجب حتى يحلف أو يقر. و الذي يقتضيه مذهبنا أنه يسقط هذا، لان ميراثه للإمام.

و عندنا انه لا يجوز أن يحلف احد عن غيره و لا بما لا يعلمه، فلا يمكنه اليمين مع أن الامام لا يحلف، فيحبس المدين حتى يعترف فيؤدى أو يحلف و ينصرف.

الثانية: اذا مات رجل و أوصى الى رجل فادعى الوصى على الورثة: أن أباهم أوصى بشيء للفقراء و المساكين فأنكروا ذلك، فالقول قولهم، فان حلفوا سقطت الدعوى و ان نكلوا لم يمكن ردّ اليمين، لأن الوصى لا يجوز أن يحلف عن غيره، و الفقراء و المساكين لا يتعينون و لا يتأتى منهم الحلف، فما الذى يفعل؟ قال قوم: يحكم بالنكول، و يلزم الحق، لأنه موضع ضرورة. و قال آخرون: يجبس الورثة حتى يحلفوا، أو يعترفوا؛ و هو الذى نقوله.» (١)

٢- المحقق الحلبي: «السابعة: لو مات و لا وارث له، و ظهر شاهده بدين، قيل يجبس حتى يحلف أو يقرّ لتعذر اليمين في طرف المشهود له، و كذا لو ادعى الوصى أن الميت أوصى للفقراء و شهد واحد فأنكر الوارث. و في الموضوعين اشكال، لأن الحبس عقوبة

(١). المبسوط ٨: ٢١٤- انظر ص ١٩١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٦١

لم يثبت موجبها.» (١)

٣- العلامة الحلبي: «و لو شهد للميت واحد بدين و لا وارث له، قيل يجبس حتى يحلف او يقر، لتعذر اليمين من المشهود له، و كذا لو ادعى الوصى الوصية للفقراء و أقام شاهدا فأنكر الوارث، و فيه نظر (٢).» و قال أيضا: و لو ادعى القاضى مالا لميت لا وارث له على انسان فنكل، احتمال حبسه حتى يحلف أو يقرّ، و القضاء عليه، و تركه.» (٣)

٤- ابن العلامة في شرح قول والده: «و فيه نظر- أى في هذين الحكمين- و وجهه: ان السجن عقوبة لم يثبت سببها، لأن الشاهد الواحد لا يوجب الحبس، و لا المال، و كلما تعذرت البينة، و ما يقوم مقامها، فاليمين على المدعى عليه لا غير، فليس عليه الّا اليمين..» (٤)

و قال أيضا في شرح كلام والده حيث قال: «و لو ادعى القاضى..».

أقول: هذه المسألة ذكرها الشيخ في المبسوط و ذكر فيها قولين: احدهما أول الاحتمالات التى ذكرها المصنف انه يجبس حتى يحلف أو يقرّ لعدم تمكن القاضى من الحلف لعدم علمه و لأنه اثبات مال لغيره و لا يقضى بالنكول على قول من يقول بعدم القضاء، و لا

يمكن اهمال مال بيت المال، اما على عدمه و عليه: هذا التفريع ان يقضى عليه بنكوله لتعذر الرد هنا و استحالة تعطيل الحكم و هذا الاحتمال هو احد القولين اللذين ذكرهما الشيخ. و الاحتمال الثالث: و هو تركه، لم يذكره الشيخ في المبسوط، و وجهه: ان الحبس عقوبة لم يثبت سببها لأنها لأداء حق امتنع عليه، و لم يثبت، و الحق لم يثبت بمجرد النكول لأننا نبحت على هذا التقدير، فهذه دعوى تعذر اثباتها. «٥»

٦- الشيخ البهائي: «لا يمكن ردّ الحلف في مواضع ثلاث... الثاني: لو ادعى وصي

(١). شرايع الإسلام ٤: ٩٢.

(٢). قواعد الاحكام ٢: ٢١٢- انظر كشف اللثام ٢: ١٦٦ و ١٦٢- جامع المقاصد ٢: ٢٢٩.

(٣). قواعد الاحكام ٢: ٢١٥.

(٤). إيضاح الفوائد ٤: ٣٤٢.

(٥). إيضاح الفوائد ٤: ٣٥٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٦٢

اليتيم ان الميت أوصى اليه مالا- للفقراء، أو بخمس أو زكاة أو حجّ و انكرها الوارث، و امتنع من الحلف، فهنا يحبس المنكر الى أن يقر أو يحلف.

الثالث: ان يكون الامام وارث الميت. فلا يشرع هنا حلف الامام، بل يحبس المنكر الى أن يحلف أو يحكم بنكوله. «١»

٧- الفاضل الهندي، بعد كلام الشيخ الطوسي: «و فيه نظر لأنه عقوبة لم يثبت سببها، و هل يحكم بالنكول، أو يقف الحاكم حتى يقر؟ و جهان» «٢».

٨- السيد محمد جواد العاملی بعد كلام الشيخ الطوسي: «و نحن نقول: لما كان المختار عندنا القضاء بالنكول سهل علينا الأمر، كما انه رجع اليه هنا من خالفنا عليه كالشهيدین و غيرهم في هذه المسائل الثلاث.» «٣»

٩- الشيخ محمد حسن النجفی دافعاً عن الشيخ، و ردّاً لكلام المحقق الحلّي حيث قال: لأن السجن عقوبة لم يثبت موجبها. قال: «- و فيه أن موجبها اقتضاء الدعوى المسموعة من المنكر اليمين أو الأداء بعد تعذر الرد و احتمال سقوط اليمين باحتمال كون الحق عليه مركبا من الحلف أو الرد. فتعذر الرد يسقط استحقاق الخصوصية، و ليس هو كالواجب المخير الذي يتعين احد فرديه بتعذر الآخر و انما هو من الحقوق المستحقة له و عليه- واضح الضعف ضرورة اطلاق الأدلة استحقاق اليمين على المنكر و المدعى عليه، و استحقاق الرد انما جاء بنصوص اخر ظاهرة في استحقاقه على من يصح الرد عليه، فينبغي حينئذ استحقاق اليمين على المنكر من حيث كونه كذلك على حسب ما استفيد من الاطلاق الأول و ليس في ادلة الرد ما يقتضى لزوم ذلك للمنكر من حيث كونه منكرا على حسب استحقاق اصل اليمين عليه، كما هو واضح بأدنى تأمل.

و حينئذ فالحبس المذكور في كلام الشيخ الذي وافقه عليه الشهيد في الدروس متّجه» «٤».

(١). جامع عباسی: ٣٦١.

(٢). كشف اللثام ٢: ١٦٢.

(٣). مفتاح الكرامة ١٠: ١١٧.

(٤). جواهر الكلام ٤٠: ٢٦٦- و قد تعرض النراقي في المستند ٢: ٥٧٥ للمسألتين، فراجع. انظر القضاء للسيد الكلبيگانی ١: ٤٣٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٦٣

أقول: يشكل الحبس، لما ذكره المحقق و العلامة و الفاضل الهندي و غيرهم، ثم يدور الأمر بين الحكم بمجرد النكول كما عليه جماعة، أو الايقاف عن الحكم. فان كان المبنى في باب القضاء هو الحكم بمجرد النكول، فهنا كذلك.

آراء المذاهب الأخرى

١٠- ابن قدامة: «كما لو مات من لا وارث له فوجد الامام في دفتره دينا له على انسان فطالبه به فأنكره و طلب منه اليمين، فانكره، فانه لا خلاف أن اليمين لا ترد و قد ذكر اصحاب الشافعي في هذا: أنه يقضى بالنكول في احد الوجهين و في الآخر يحبس المدعى عليه حتى يقرّ أو يحلف، و كذلك لو ادعى رجل على ميت انه وصي اليه بتفريق ثلثه، و انكر الورثة و نكلوا عن اليمين.. ثم قال: فعلى هذا اذا نكل عن اليمين، قال له الحاكم: إن حلفت و إلّا قضيت عليك ثلاثا، فان حلف و إلّا قضى عليه.» (١)

١١- المرادوى: «و ان ادعى وصي وصية للفقراء، فأنكره الورثة حبسوا، على الصحيح من المذهب.» (٢)

الفرع الثاني: حبس المدعى عليه الناكل عن اليمين مع عدم البينة للمدعى

إشارة

و هو رأى أبى حنيفة و ابن أبى ليلى، حيث يقولان: بحبسه ابدأ حتى يقر بالحق أو يحلف على نفيه. و لكن فقهاؤنا الامامية- رضوان الله عليهم- بين ردّ اليمين على المدعى ثم الحكم، و الحكم عليه بمجرد النكول من دون الردّ، نافين فيه الحبس.

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسي: «اذا ادعى رجل على رجل حقا و لا بينة له، فعرض اليمين على المدعى عليه، فلم يحلف و نكل، ردّت اليمين على المدعى، فيحلف و يحكم له، و لا يجوز الحكم على المدعى عليه بنكوله، و به قال الشعبي و النخعي و مالك و الشافعي، و قال

(١). المغنى ٩: ٢٣٦.

(٢). الانصاف ١٢: ١١٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٦٤

أبو حنيفة و اصحابه: لا- تردّ اليمين على المدعى بحال، فان كان التداعى في مال كزّر الحاكم اليمين على المدعى عليه ثلاثا، فان حلف، و إلّا قضى عليه بالحق بنكوله، و ان كان في قصاص. و قال أبو حنيفة: يحبس المدعى عليه ابدأ حتى يقرّ بالحق أو يحلف على نفيه، و قال ابن أبى ليلى: يحبس المدعى عليه في جميع المواضع حتى يحلف أو يقرّ..» (١)

٢- و قال في المبسوط: «من ادعى مالا- أو غيره، و لا- بينة له، فتوجهت اليمين على المدعى عليه، فنكل عنها، فانه لا- يحكم عليه بالنكول، بل يلزم اليمين المدعى، فيحلف و يحكم له بما ادعاه، و به قال جماعة. و قال بعضهم: ان كان ذلك فيما يحكم فيه بشاهد و امرأتين و بشاهد و يمين يردّ فيه اليمين على المدعى، و ما لا يحكم بذلك فيه لا يرد اليمين، بل يحبس المدعى عليه حتى يحلف أو يعترف.

و قال قوم: ان كان ذلك في المال كزّر على المدعى عليه ثلاثا، ثم يحكم عليه بالمال، و ان كان من القصاص لا يحكم عليه بالنكول، بل يحبس حتى يقرّ أو يحلف، و قال بعضهم: يحكم عليه بالدية دون القود، و ان كان ذلك في النكاح و النسب، فانه لا يستحلف في

هذه الحقوق، فان كان معه بينه حكم له، و ان لم يكن معه بينه سقطت المطالبة، و قد قلنا: ان مذهبنا الأول. «٢»
 ٣- و قال في النهاية: «و ان قال: لا بينه لي، قال له: فما تريد؟ فان قال: تأخذ لي بحقي من خصمي، قال للمنكر: أ تحلف له؟ فان قال: نعم، أقبل على صاحب الدعوى، فقال له: قد سمعت، أ فتريد يمينه؟ فان قال: لا، أقامهما، و نظر في حكم غيرهما، و ان قال: نعم، اريد يمينه، رجع اليه، فوعظه و خوّفه بالله، فان اقرّ الخصم بدعواه، ألزمه الخروج اليه من الحق، و ان حلف، فزق بينهما و ان نكل عن اليمين، ألزمه الخروج الى خصمه مما ادعاه عليه.» «٣»
 ٤- السيد ابن زهرة: «و ان لم يكن له بينه، قال له: ما تريد؟ فان امسك، أقامهما،

(١). الخلاف ٦: ٢٩٠ مسألة ٣٨.

(٢). المبسوط ٨: ٢١٢.

(٣). النهاية: ٣٣٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٦٥

و ان قال: أريد يمينه، قال: أ تحلف؟ فان قال: نعم، خوّفه الله تعالى من عاقبة اليمين الفاجرة في الدنيا و الآخرة.. و ان نكل المدعى عليه عن اليمين ألزمه الخروج الى خصمه مما ادعاه.» «١»

٥- المحقق الحلبي: «اما المدعى و لا- شاهد له، فلا يمين عليه إلا مع الرد، أو مع النكول على قول. فان ردّها المنكر. توجّهت، فيحلف على الجزم. و لو نكل سقطت دعواه اجماعاً.» «٢»

٦- العلامة الحلبي: «و ان قال: لا بينه لي، عرّفه الحاكم أن له اليمين.. و اذا حلف المنكر سقطت الدعوى عنه... و ان ردّ المنكر اليمين على المدعى، فان حلف، ثبت دعواه، و ان نكل سقطت، و لو نكل المنكر بمعنى أنه لم يحلف و لم يرد، قال له الحاكم: ان حلفت و ألما جعلتك ناكلًا ثلاث مرات استظهارًا لا فرضًا، فان اصرّ فالأقرب: ان الحاكم يردّ اليمين على المدعى فان حلف ثبت حقه، و ان امتنع سقط، و قيل يقضى بنكوله مطلقاً.» «٣»

٧- السيد الكلبيگانی فانه قال بعد نقل ادلة الطرفين و مناقشته للمحقق و صاحب الجواهر قال: «لكننا ذكرنا سابقاً بأن اليمين توجب الاطمئنان نوعاً بصدق الحالف، و إن الامتناع منها يكشف- نوعاً- عن الكذب، فهي مؤثرة وجوداً و عدماً، فميزان القضاء هو بينه المدعى و يمين المنكر أو نكوله عن اليمين.» «٤»

أقول: قد عرفت أن رأى الشيخ في المبسوط و الخلاف هو عدم جواز القضاء بمجرد النكول، و هو قول جماعة من المتقدمين، و لكنه في النهاية يرى الحكم و لزوم خروج المدعى عليه الى خصمه مما ادعاه، بمجرد النكول، و تبعه ابن زهرة، ففي المسألة قولان لا اكثر، و على كلا- التقديرين لا- مورد للحبس. خلافاً لبعض العامة، لكن هل يشمل الأموال و الفروج و القصاص مطلقاً، أو انه مختص بالأموال، أو الفروج و القصاص

(١). غنية النزوع: ٤٤٥.

(٢). شرايع الإسلام ٤: ٨٩- انظر الجواهر ٤٠: ٢٤٧.

(٣). قواعد الاحكام ٢: ٢٠٩.

(٤). كتاب القضاء ١: ٣٢٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٦٦

دون النفس؟

آراء المذاهب الاخرى

- ٨- المدونة: «ان مالكا قال لى: اذا جرح الرجل رجلا عمدا فأتى المجروح بشاهد على جرحه، حلف و اقتص. فان نكل عن اليمين، قيل للجراح: احلف و ابرأ فان لم يحلف حبس حتى يحلف و كذلك القتل عندى.» (١)
- ٩- الشافعى: «قلت له: فكيف تزعم أن النكول يقوم مقام الاقرار، فان ادّعت على رجل كثيرا، و قلت: فقأ عين غلامى، أو قطع يده أو رجله؛ فلم يحلف، قضيت عليه بالحق و الجراح كلها، فان ادّعت انه قتله قلت القياس اذا لم يحلف أن يقتل و لكن استحسّن فاحبسه حتى يقرّ فيقتل أو يحلف فيبرأ.» (٢)
- ١٠- ابن حزم: «فان لم يكن للطالب بينه، و أبى المطلوب من اليمين، اجبر عليها، أحبّ أم كره، بالأدب، و لا يقضى عليه بنكوله فى شىء من الأشياء أصلا، و لا ترد اليمين على الطالب، و لا ترد اليمين اصلا فى ثلاثة مواضع فقط ... و قال ابو حنيفة: يقضى على الناكل عن اليمين فى كل شىء من الأموال و الفروج و القصاص فيما دون النفس، حاشا القصاص فى النفس فلا يقضى فيه بنكول المطلوب، و لا- ترد اليمين على الطالب، لكن يسجن المطلوب حتى يحلف أو يقرّ. و قال زفر: اقضى فى النكول فى كل شىء و فى القصاص فى النفس و ما دون النفس، و هو قول أبى يوسف و محمد فى احد قوليهما. قال الحسن بن حى: فيمن ادّعت عليه امرأته طلاقا، أو ادّعت عليه امته أو عبده عتاقا، و قام عليه بذلك شاهد واحد عدل. انه يقال له: احلف ما طلّقت و لا اعتقت و تبرأ، فان نكل قضى عليه بالطلاق و العتق، و قال مرة اخرى: يسجن حتى يطول أمره و حدّ ذلك بسنة ثم يطلق، و مرة قال: يسجن أبدا حتى يحلف.» (٣)

الفرع الثالث: حبس المدعى عليه الناكل عن الجواب و التفسير:

إشارة

- (١). المدونة الكبرى ٦: ٤١٦.
- (٢). الام ٧: ٣٩.
- (٣). المحلى ٩: ٣٧٣ مسألة: ١٧٨٣.
- موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٦٧
- و قد نص عليه كبار فقهاءنا كالشيخ المفيد فى المقنعة، و الشيخ الطوسى فى النهاية، و المحقق الحلى فى الشرائع و العلامة فى القواعد و التذكرة و الشهيد الثانى فى المسالك و الروضة، و السيد فى الرياض، و قد نقل فى مفتاح الكرامة عن خمسة و عشرين كتابا من الفقهاء. و من المعاصرين كالسيد الاصفهانى فى الوسيلة و السيد الامام الخمينى و السيد الكلبايگانى و الشيخ الوالد فى تعاليقهم على الوسيلة، و القرافى من السنة فى الفروق.
- و هو المشهور كما فى المفتاح، بل لا خلاف فيه كما فى الجواهر، و اضاف البعض انه يضيق عليه فى الحبس كما فى الرياض.

آراء فقهاءنا

- ١- الشيخ المفيد: «و كذلك ان أقرّ بشىء و لم يبينه كأنه يقول: له على شىء و لا يذكر ما هو، فيلزمه الحاكم بيان ما أقرّ به، فان لم يفعل حبسه حتى يبين.» (١)

٢- المحقق الحلبي: «و يقبل الاقرار بالمبهم و يلزم المقر بيانه، فان امتنع، حبس و ضيق عليه حتى يبين.» «٢»

٣- يحيى بن سعيد: «و ان اقر بشيء و لم يبينه حبس حتى يبين.» «٣»

٤- العلامة الحلبي: «اذا قال: على شيء، طوب بالبيان و التفسير، فان امتنع، فالأقرب أنه يحبس حتى يبين، لأن البيان واجب عليه، فاذا امتنع منه، حبس عليه كما يحبس على الامتناع من أداء الحق، و هو احد وجوه الشافعية. و الثاني لهم: أنه لا يحبس، بل ينظر ان وقع الاقرار بالمبهم في جواب دعوى و امتنع عن التفسير، جعل ذلك انكارا منه، و تعرض اليمين عليه، فان اصرّ جعل ناكلا عن اليمين و حلف المدعى، و ان اقرّ ابتداء، قلنا للمقرّ له: ادّع عليه حقه فاذا ادعى فأقرّ بما ادعاه أو انكر، اجرينا عليه حكمه، و ان قال: لا ادري، جعلناه منكرا، فان اصرّ جعلناه ناكلا،

(١). المقنعة: ٧٢٥- و مثله الشيخ الطوسي في النهاية: ٣٤٢.

(٢). شرايع الإسلام ٣: ١٥٢.

(٣). الجامع للشرائع: ٥٢٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٦٨

لأنه اذا امكن تحصيل الغرض من غير حبس لا يحبس.

و الثالث: انه ان اقرّ بغصب و امتنع من بيان المغصوب، حبس، و ان اقرّ بدين مبهم، فالحكم كما ذكرناه في الوجه الثاني، و قال بعض الشافعية: اذا قال: على شيء و امتنع من التفسير لم يحبس، و ان قال: على ثوب أو فضة أو طعام و لم يبين حبس بناء على ما لو فسر الشيء بالخمير أو الخنزير، قبل، فحينئذ لا يتوجه بذلك مطالبه و لا حبس.» «١»

٥- و قال في القواعد: «اذا قال: له على شيء، الزم البيان.. و لو امتنع من التفسير حبس حتى يبين، و قيل يجعل ناكلا فيحلف المدعى.» «٢»

٦- الشهيد الثاني: «و لو امتنع من التفسير حبس و عوقب عليه حتى يفسر لوجوبه عليه.» «٣»

٧- و قال في المسالك: «فاذا قال: له على مال، رجع في تفسيره اليه، فان فسره بتفسير صحيح، قبل منه، و ان امتنع حبس حتى يبين لأن البيان واجب عليه، كما يحبس على الامتناع من أداء الحق. ألا أن يقول: نسيت مقداره، فلا يتجه الحبس، بل يرجع الى الصلح، أو يصبر عليه حتى يتذكر.» «٤»

٨- السيد الطباطبائي: «و ان امتنع عن البيان حبس و ضيق عليه حتى يبين إلّا أن يدعى النسيان» «٥».

٩- السيد محمد جواد العاملي، قال في الحواشي: «الأول هو المشهور، و قد تقدم في أوائل المطلب الرابع حكاية القول بالحبس عن خمسة و عشرين كتابا بملاحظة الباب و باب القضاء في الكتاب، و انه نسب الى المتأخرين في المسالك و الكفاية، و ان في الشرائع و التحرير: انه المروي. «٦» و قال أيضا: فان امتنع حبس حتى يبين كما في المقنعة

(١). تذكرة الفقهاء ٢: ١٥١- باب الاقارير المجهولة.

(٢). قواعد الاحكام ١: ٢٨٠.

(٣). الروضة البهية ٦: ٣٩٠.

(٤). مسالك الافهام ١١: ٢٩.

(٥). رياض المسائل ١٥: ٨٥.

(٦). مفتاح الكرامة ٩: ٢٦٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٦٩

و النهاية و الخلاف و المراسم و الوسيلة و الشرائع و المختصر النافع و التحرير و الارشاد، و شرح الارشاد و المسالك و الروضة البهية و المفاتيح، و هو مذهب المتأخرين، كما في الشرائع و التحرير، الى أن قال: قد تتبعت الوسائل في الباب فما وجدت ما يصلح دليلا في المقام سوى الخبر المشهور، و هو قوله (ص): لئى الواجد يحل عرضه و عقوبته، و فى نقل آخر، و حبسه بدل عقوبته، و لا تفاوت اذ العقوبة بعض انواعها الحبس، وجه الدلالة ان الواجب عليه الجواب، و هو حق امتنع مع قدرته، و يمكن أن يقال على تقدير تسليم حجيتها لأن كانت مشهورة بين الفريقين، أنها ظاهرة فى الحق المالى الثابت و نحوه لا فى مثل الجواب و نحوه، فتأمل.» «١»

١٠- الشيخ محمد حسن النجفى: «اذا قال: له على مال الزم التفسير - بلا خلاف اجده فيه، بل و لا اشكال، اذا كان المراد منه ما يشمل الإلزام بدفع أقل ما يصدق عليه، فان امتنع مع قدرته عليه، حبس وفاقا للمشهور فيه.» «٢»

١١- السيد الاصفهاني: «يصح الاقرار بالمجهول و المبهم، و يقبل من المقر و يلزم، و يطالب بالتفسير و البيان و رفع الإبهام، و يقبل منه ما فسره به، و يلزم به لو طابق تفسيره مع المبهم بحسب العرف و اللغة، و امكن بحبسهما أن يكون مرادا منه.» «٣»

١٢- السيد الخوئى: «و لو قال: له على مال الزم به، فان فسره بما لا يملك لم يقبل.» «٤»

آراء المذاهب الاخرى

١٣- القرافى: «.. من أقر بمجهول، عينا أو فى الذمة و امتنع من تعيينه فيحبس حتى يعينهما، فيقول: المعين هو هذا الثوب، أو هذه الدابة و نحوهما أو الشيء الذى

(١). مفتاح الكرامة ١٠: ٨٦.

(٢). جواهر الكلام ٣٥: ٤٧ و ٣٣.

(٣). وسيلة النجاة ٢: ١٥٧- انظر وسيلة النجاة (مع تعليقات السيد الكلبيكاني) ٢: ٢٣١ و تحرير الوسيلة ٢:

٤٥.

(٤). منهاج الصالحين ٢: ٢٣٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٧٠

اقررت به هو دينار فى ذمتى.» «١»

الفرع الرابع: حبس المدعى عليه لو انكر وجود المحكوم به:

١- العلامة الحلوى: «المحكوم به اذا كان غائبا، فان كان دينا مئزه بالقدر و الجنس و ان كان عقارا مئزه بالحد، اما ما عداها من الاقمشة و الرقيق و الحيوان، احتمال الحكم على غيبة بعد تمييزه بالصفات النادرة الاشتراك - خصوصا اذا عسر اجتماعهما كالمحكوم عليه، و احتمال تعلق الحكم بالقيمة فلا يجب ذكر الصفات، و احتمال عدم الحكم بل يسمع البيئه، و يكتب الى القاضى الآخر ليستلم العبد الموصوف اليه ليحمله الى بلد الشهود ليعينوه بالاشارة، و لا يجب على سيد العبد ذلك بل يكلف المدعى احضار الشهود، ليشهدوا بالعين، فان تعدد احضارهم لم يجب حمل العبد الى بلدهم، و لا يبعه على من يحمله، و لو رأى الحاكم ذلك صلاحا جاز، فان تلف العبد، قبل الوصول أو بعده و لم يثبت دعواه، ضمن المدعى قيمة العبد و اجرته، و اذا حمله الحاكم للمصلحة الزم الغريم بكفيل، ليأخذ العبد من صاحب اليد.. ثم يستردّها ان ثبت ملكه فيه، و لو كان المحكوم عليه و العبد حاضرين إلّا أن المدعى عليه لم يحضر

مجلس الحكم، طولب باحضاره بعد قيام الحجّة بالصفة، وإن عرف القاضى العبد، حكم بعلمه من دون الاحضار و ان انكر وجود مثل هذا العبد فى يده طولب المدعى بالبينه على أنه فى يده فان أقام أو حلف بعد النكول «٢» حبس الى أن يحضره، أو يدعى التلّف. «٣»
 ٢- وقال فى القواعد: «... ولو انكر مثل هذا العبد الموصوف فى يده فعلى المدعى البينه على انه فى يده، فان اقام أو حلف بعد النكول، حبسه الى أن يحضره و يخلد عليه الحبس الى أن يحضره أو يدعى التلّف، فيقبل منه القيمة، و يقبل دعوى التلّف للضرورة لئلا يخلد الحبس.» «٤»

(١). الفروق ٤: ٨٠.

(٢). انه لم يحلف و لم يرد اليمين على المدعى.

(٣). تحرير الاحكام ٢: ١٨٧.

(٤). قواعد الاحكام ٢: ٢١٦.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٧١

٣- قال ولده فخر المحققين فى شرح عبارة والده «أقول: تقرير هذه المسألة انه اذا غضب منه عبدا و لم يدر المستحق أن العين باقية ليطالب بها أو تالفه ليطالب بقيمتها فان المستحق احدهما و كل منهما على البدل فهل يسمع الدعوى على التردد بأن يقول: ادعى عبدا قيمته عشرة دنانير، فان كان باقيا فعليه ردّه و ان كان تالفا فعليه قيمته؛ فيه و جهان: احدهما لا يسمع لأنها غير جازمة بل يدعى العين و يحلف عليها ثم ينشئ دعوى القيمة و يحلف عليها، فان نكل المنكر عن اليمين على العين حلف المدعى و حبس المنكر الى أن يحضرها أو يستأنف دعوى التلّف و يسمع للضرورة فيضمن القيمة بغير يمين» «... ١»

٤- قال العاملى فى شرح عبارة القواعد: «أى أنكّر المدعى عليه غائبا كان أو حاضرا كون هذا العبد الذى قامت البينه عليه بالصفة، و هذا تفرّيع على الاحتمال الأول، و المرجع فى ذلك الى قاضى بلد العبد، فالذى ينبغى أن يقال: إن قاضى بلد العبد ان علم ذلك العبد فى ذلك البلد، سلّمه الى المدعى من دون حكومته، و كذا اذا ظلّ ظنا شرعيا و الآ توقّف. فان ادعى المدعى ان العبد المحكوم به هذا العبد، فان صدّقه الزم و الآ الزمه القاضى بإظهار غيره على تلك الصفة حيا أو ميتا، ثم يقال: و ان انكر الى آخر ما ذكر المصنف» «٢».

الفصل الرابع عشر حبس الشهود الى وقت صلاة العصر

الآيات و الروايات

«تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنَّ آرْتَبْتُمْ» «٣».

(١). إيضاح الفوائد ٤: ٣٦١.

(٢). مفتاح الكرامة ١٠: ١٧٠.

(٣). المائدة: ١٠٦.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٧٢

١- الكافى: «محمد بن احمد، عن عبد الله بن الصلت عن يونس بن عبد الرحمن، عن يحيى بن محمد قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن قول الله عز و جل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدِكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾.

قال: اللذان منكم، مسلمان، و اللذان من غيركم من أهل الكتاب، فان لم تجدوا من أهل الكتاب فمن المجوس، لأن رسول الله (ص) سنّ في المجوس سنّة أهل الكتاب في الجزية و ذلك اذا مات الرجل في ارض غربة، فلم يجد مسلمين، أشهد رجلين من أهل الكتاب يجلسان بعد الصلاة فيقسمان بالله عز و جلّ «لَا نَشْتَرِي بِهِ تَمَنَّا وَ لَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَ لَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ» - قال: و ذلك اذا ارتاب ولي الميت في شهادتهما، فإن عثر على أنّهما شهدا بالباطل فليس له أن ينقض شهادتهما حتى يجيء بشاهدين، فيقومان مقام الشاهدين الأولين، فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما و ما اعتدنا إننا إذا لَمِنَ الظَّالِمِينَ، فاذا فعل ذلك نقض شهادة الأولين و جازت شهادة الآخرين، يقول الله عز و جلّ: «ذَلِكَ أَذُنِي أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَيَّ وَ جِهَهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ». (١)

٢- البرهان: «سعد بن عبد الله، قال: حدثنا احمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن الحسين بن علي، عن حفص المؤدّب، عن أبي عبد الله (ع) في قول الله عز و جلّ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» فذلك اذا كان مسافرا حضره الموت، أشهد ذوى عدل من أهل دينه «فان لم تجدوا فأخرا» ممن يقرأ القرآن من غير أهل ولايته «تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ إِنْ أَرَبْتُمْ لَأَنْشُرِي بِهِ تَمَنَّا وَ لَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَ لَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ» فإن عثر على أنّهما استحقا إثما فأخرا يقولان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان من أهل ولايته فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما و ما اعتدنا إننا إذا لَمِنَ الظَّالِمِينَ». (٢)

٣- البيهقي: «اخبرنا ابو عبد الله الحافظ، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، انبا

(١). الكافي ٧: ص ٤ ح ٤- انظر تفسير القمي ١: ١٨٩- العياشي ١: ٣٤٨ ح ٢١٨- البرهان ١: ٥٠٨ ح ٤- الصافي ٢: ٩٥.

(٢). البرهان ١: ٥٠٩ ح ١٠ و الآية في سورة المائدة: ١٠٦ و ١٠٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٧٣

الربيع بن سليمان، أنبا الشافعي انبا عبد الله بن مؤمل عن ابن أبي مليكة قال: كتبت الى ابن عباس (رضى الله عنه) من الطائف في جارتين ضربت احدهما الاخرى و لا شاهد عليهما، فكتب إلي: أن احبسهما بعد صلاة العصر ثم اقرأ عليهما: إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَ أَيْمَانِهِمْ تَمَنَّا قَلِيلًا، ففعلت فاعترفت. (١)

آراء المفسرين

١- الشيخ الطوسي: «ذكر الواقدي و ابو جعفر (ع): أن سبب نزول هذه الآية ما قال اسامه بن زيد، عن أبيه قال: كان تميم الداري و أخوه عدى نصرانيين و كان متجرهما الى مكة، فلما هاجر رسول الله (ص) الى المدينة قدم ابن ابي ماريه مولى عمرو بن العاص المدينة و هو يريد الشام تاجرا فخرج هو و تميم الداري و أخوه عدى حتى اذا كانوا ببعض الطريق مرض ابن ابي ماريه فكتب وصية بيده و دسها في متاعه و أوصى اليهما و دفع المال اليهما، و قال: ابغوا هذا أهلي، فلما مات فتحا المتاع و اخذا ما اعجبهما منه ثم رجعا بالمال الى الورثة، فلما فتش القوم المال، فقدوا بعض ما كان خرج به صاحبهم و نظروا الى الوصية فوجدوا المال فيها تاما و كلّموا تميما و صاحبه، فقالا:

لا علم لنا به و ما دفعه إلينا أبلغنا كما هو، فرفعوا أمرهم الى النبي (ص) فنزلت هذه الآية... و قوله: تجسونا: خطاب للورثة، و الهاء في (به) تعود الى القسم بالله، و الصلاة المذكورة في هذه الآية قيل فيها ثلاثة أقوال: أولها: قال شريح و سعيد بن جبير و ابراهيم قتادة، و هو قول أبي جعفر (ع): أنها صلاة العصر، الثاني: قال الحسن: هي الظهر و العصر، و كل هذا لتعظيم حرمة وقت الصلاة على غيره من الأوقات و قيل لكثرة اجتماع الناس كان بعد صلاة العصر.

الثالث: قال ابن عباس: صلاة أهل دينهما يعنى فى الذميين لأنهم لا يعظمون أوقات صلاتنا. «٢»

٢- أمين الإسلام الطبرسى: «المعنى تحبسونهما من بعد صلاة العصر، لأن الناس

(١). السنن الكبرى ١٠: ١٧٨- انظر الام ٧: ٣٧ و فيه: ففعل فاعترفت.

(٢). تفسير التبيان ٤: ٤٢.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٧٤

كانوا يحلفون بالحجاز بعد صلاة العصر لاجتماع الناس و تكاثرهم فى ذلك الوقت، و هو المروى عن أبى جعفر (ع) و قتادة و سعيد بن جبير و غيرهم. و قيل: هى صلاة الظهر أو العصر، عن الحسن، و قيل: بعد صلاة أهل دينهما يعنى الذميين، عن ابن عباس و السدى. و معنى تحبسونهما، تقفونهما كما تقول: مَرَّبَى فلان على فرس فحبس على دابته، أى وقفه، و قيل معناه: تصبرونهما على اليمين و هو أن يحمل على اليمين و هو غير متبرع بها، ان ارتبتم فى شهادتهما و شككتم و خشيتم أن يكونا قد غيرا أو بدلا أو كتما و خانا، و الخطاب فى تحبسونهما للورثة، و يجوز أن يكون خطابا للقضاء و يكون بمعنى الأمر أى: فاحبسوهما، ذكره ابن الأنبارى. «١»

٣- الفاضل المقداد: «.. اذا حمل الضمير فى - منكم - على المسلمين و فى - غيركم - على غيرهم، هل الحكم باق غير منسوخ أم لا؟ قال اصحابنا بالأول، و جوزوا شهادة أهل الذمة مع تعذر المسلمين فى الوصية، و قال جماعة من الفقهاء بالثانى، و ان الآية منسوخة، و الأصح الأول لأصالة عدم النسخ، و يكون الآية مخصّصة لأدلته اشتراط الإيمان و العدالة فى الشاهد بما عدا الوصية، نعم يشترط عدالتهم فى دينهم.» «٢»

آراء المذاهب الأخرى

٤- المدونة ...: «أولا ترى ان العظيم من الأمر مثل اللعان انه يكون بحضرة الناس و بعد الصلاة لاجتماع الناس و شهرة اليمين، أو لا ترى ان ابن عباس أمر ابن أبى مليكة بالطائف أن يحبس الجارية بعد العصر ثم يقرأ عليها إنَّ الذِّينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَ أَيْمَانِهِمْ تَمَنَّا قَلِيلًا «٣» فاعترفت.» «٤»

٥- ابو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى: «تحبسونهما من بعد الصلاة و فى ذلك دليل على حبس من وجب عليه الحق و هو أصل من أصول الحكمة و حكم من

(١). مجمع البيان ٣: ٢٥٧.

(٢). كنز العرفان ٢: ٩٩.

(٣). آل عمران: ٧٧.

(٤). المدونة الكبرى ٥: ٢٠٠.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٧٥

احكام الدين، فان الحقوق المتوجهة على قسمين: منها ما يصح استيفاؤه معجلا، و منها ما لا يمكن استيفاؤه الا مؤجلا، فان خلى من عليه الحق و غاب و اختفى بطل الحق، و توى (أى ذهب) فلم يكن بد من التوثق منه، فأما بعوض عن الحق و يكون بماليه موجوده فيه و هو المسمى رهنا: و هو الأولى و الأوكد، و اما شخص ينوب منابه فى المطالبة و الذمة و هو دون الأول لأنه يجوز أن يغيب كغيبته و يتعذر وجوده كتعذره و لكن لا يمكن اكثر من هذا، فان تعذرا جميعا لم يبق إلا التوثق بحبسه حتى تقع منه التوفيه لما كان عليه من حق، فان كان الحق بدنيا لا يقبل البدل كالحدود و القصاص و لم ينفق استيفاءه معجلا: لم يبق الا التوثق بسجنه و لأجل هذه الحكمة

شَرَعُ السَّجْنِ.» (١)

٦- ابن قيم الجوزية: «قال في ردّه على من ادعى النسخ، و على القائلين بأن الآية تخالف الأصول و القياس من وجوه: احدها: ان ذلك يتضمن شهادة الكافر و لا شهادة له، الثاني: انه يتضمن حبس الشاهدين، و الشاهد لا يحبس الخ. قال في الرد على الفقرة الثانية: و قولكم الشاهدان لا يحبسان ليس المراد هنا السجن الذي يعاقب به أهل الجرائم و انما المراد به امساكهما لليمين بعد الصلاة، و هذه العبارة تحتمل وجهين: الأول: ان المراد به التوقيف أى السجن المؤقت، و الثاني: انه ينفي ان يكون معنى الحبس هنا السجن بمعناه المعروف، و على كل حال فان المحاوره تشعر بل ظاهرة في انهم كانوا يستفيدون منها السجن بمعناه المعروف، لكنه سجننا موقتا للاحتياط.» (٢)

٧- الفخر الرازى: «المسألة الأولى: تحبسونهما: أى توقفونهما كما يقول الرجل: مَرَّ بى فلان على فرس فحبس على دابته، أى أوقفها، و حبست الرجل فى الطريق اكلمه أى أوقفته، فان قيل: ما موقع تحبسونهما؟ قلنا: هو استئناف، كأنه قيل: كيف نعمل ان حصلت الرية فيها؟ فقيل تحبسونهما، المسألة الثانية: قوله (من بعد الصلاة): فيه أقوال: الأول: قال ابن عباس: من بعد صلاة اهل دينهما، و الثاني قال عامة المفسرين: من بعد صلاة العصر، فان قيل: كيف عرف ان

(١). احكام القرآن لابن العربي ٢: ٧١٦.

(٢). الطرق الحكمية: ٢١٣ و ٢٠٥.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٧٦

المراد هو صلاة العصر مع ان المذكور هو الصلاة المطلقة..؟ قلنا: انما عرف هذا التعيين بوجوه: احدها: ان هذا الوقت كان معروفا عندهم بالتحليف بعدها، فالتقييد بالمعروف المشهور، أغنى عن التقييد باللفظ. و ثانيها: ما روى انه لما نزلت هذه الآية صلّى النبي (ص) صلاة العصر و دعا بعدى و تميم، فاستحلفهما عند المنبر فصار فعل الرسول (ص) دليلا على التقييد. ثالثها: ان جميع اهل الأديان يعظمون هذا الوقت و يذكرون الله فيه و يحترزون عن الحلف الكاذب، و أهل الكتاب يصلّون لطلوع الشمس و غروبها.

القول الثالث: قال الحسن: المراد بعد الظهر أو بعد العصر، لأن أهل الحجاز كانوا يقعدون للحكومة بعدهما.

القول الرابع: ان المراد بعد اداء الصلاة، أى صلاة كانت و الغرض من التحليف بعد اقامة الصلاة، هو ان الصلاة تنهى عن الفحشاء و المنكر، فكان احتراز الحالف عن الكذب فى ذلك الوقت اتمّ و أكمل.. «الفاء» فى قوله: فيقسمان بالله، للجزاء:

يعنى تحبسونهما فيقدمان لأجل ذلك الحبس على القسم.» (١)

أقول: استدل بعض الفقهاء المعاصرين بهذه الآية و هذا المورد على مشروعية اصل الحبس، و هو استدلال جيّد، ان كان الحبس بالمعنى المصطلح لا بمعنى آخر على ما يظهر من الشيخ الطبرسى و الرازى و كذلك ان لم نقل بالنسخ فى الآية.

الفصل الخامس عشر حبس العبد الذى يخاف اباقه

الروايات

١- الكافى: «على بن ابراهيم، عن أبيه، عن احمد بن محمد بن أبى نصر، عن أبى

(١). التفسير الكبير ١٢: ١١٧.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٧٧

جميلة، عن زيد الشحام، عن أبي عبد الله عليه السلام انه سأله رجل يتخوف اباق مملوكه أو يكون المملوك قد ابق أ يقتيده أو يجعل في رقبته رايه؟ فقال: انما هو بمنزلة بعير تخاف شراده فاذا خفت ذلك فاستوثق منه، ولكن اشبعه و اكسه، قلت: و كم شبعه؟ فقال: اما نحن فنرزق عيالنا مدين من تمر. «١»
و أورده الشيخ الصدوق في الفقيه. «٢»
قال الفيروز آبادي: «الراية: القلادة أو التي توضع في عنق الغلام الآبق.» «٣»

الفصل السادس عشر حبس العبد الآبق

إشارة

لا- كلام في تحريم الإباق، و قد وردت في ذلك نصوص، و انه يبطل التدبير بالإباق، و جواز استيثاقه و تقييده فيما لو خاف المولى فراره، و سيأتي الروايات فيه، لكن الكلام في جواز حبسه للحاكم عقوبة أو حفظا للمالية، و الظاهر من الشيخ الطوسي ان امره الى الحاكم في بيعه و حفظه فيكون الحبس للحفظ، و الذي يظهر من بعض المذاهب انه للعقوبة، و يحتمل ان يكون في الحبس جهتان: حفظ المالية و العقوبة على ارتكابه المحرم، و لكن لم يفت به احد من الامامية و يحتمل أن يكون الحبس عند قائله، للحفظ و الصيانة، و لكن يبقى سؤال الفرق بين الآبق و الضال حيث خص الحكم بالآبق.

الروايات

١- الكافي: «محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن هلال، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر الأول (ع) عن جارية مدبرة ابقت من سيدها..»

(١). الكافي ٦: ١٩٩ ح ١- و عنه الوسائل ١٦: ٥٢ ح ١- انظر مرآة العقول ٢١: ٣٣١.

(٢). الفقيه ٣: ٨٧ ح ٣.

(٣). القاموس المحيط ٤: ٣٤٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٧٨

فقال ... لأنها ابقت عاصية لله و لسيدها فابطل الاباق التدبير..» «١»

٢- وفيه: «علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن احمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي جميلة، عن زيد الشحام، عن أبي عبد الله (ع)، أنه سأله رجل يتخوف اباق مملوكه، أو يكون المملوك قد ابق، أ يقتيده أو يجعل في رقبته رايه؟ فقال: انما هو بمنزلة بعير تخاف شراده، فاذا خفت ذلك فاستوثق منه و لكن اشبعه و اكسه، قلت: و كم شبعه؟ قال: اما نحن فنرزق عيالنا مدين من تمر.» «٢»
و أوردناه سابقا، و انما ذكرناه هنا لدلالته على المطلوب.

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسي: «اذا وجد عبدا فلا يخلو اما أن يكون صغيرا أو مراهقا كبيرا، فان كان صغيرا، له أن يلتقطه بعد أن يعلم انه عبد، لأنه يجري مجرى المال، و ان كان مراهقا كبيرا مميزا فانه كالضوال مثل الابل و الخيل، ليس له أن يلتقطه فان اخذه يرفعه الى الحاكم

و يأخذه الحاكم، فان كان الحظ في حفظه، حفظه و ينفق عليه حتى يجيء صاحبه، و ان كان الحظ في بيعه، باعه و حفظ ثمنه على صاحبه، فان جاء صاحبه، و قال: كنت اعتقته قبل هذا، فهل يقبل اقراره أم لا؟ و قيل فيه و جهان: احدهما: يقبل، لأنه غير متهم في هذا، لأنه يقول: لا اريد الثمن، و الثانى: لا يقبل قوله، لأن بيع الحاكم كبيعته. «٣»

آراء المذاهب الاخرى

٢- ابو يوسف: «و اما ما سألت عنه يا أمير المؤمنين مما يدفع الى الولاية في كل بلد من العبيد و الإماء الإباق و إنهم قد كثروا في الحبس في كل مصر و مدينة و ليس يأتي لهم طالب، فولّ رجلا ثقة ترضى دينه و اماتته بيع من بحضرتك بمدينة السلام في

(١). الكافي ٦: ٢٠٠ ح ٤- و عنه الوسائل ١٦: ٥١ ح ٢- انظر المستدرک ١٥: ٤٧٥ ب ٣٧.

(٢). الكافي ٦: ١٩٩ ح ٢- و عنه الوسائل ١٦: ٥٢ ح ١.

(٣). المبسوط ٣: ٣٢٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٧٩

الحبس حتى يبيعهم، و اكتب الى ولاتك على القضاء فى الأمصار و المدن بذلك حتى يخرج الغلام أو الأمة فيسأل عن اسمه و اسم مولاه و من أى بلد هو؟ و اين يسكن مولاه؟ و من أى القبائل؟ و يكتب ذلك فى دفتر و يكتب اسم العبد و حليته و جنسه و الشهر الذى ابق فيه و السنة، و الشهر الذى اخذ فيه و السنة، ثم يثبت ذلك على ما يقول العبد ثم يحبس فاذا أتى عليه فى الحبس ستة أشهر و لم يأت له طالب، اخرج الرجل الذى وليته امرهم، فنادى عليهم فيمن يزيد و باعهم و جمع مالهم و صيره الى بيت المال و كتب عليه مال ثمن الإباق، فإن جاء صاحب عبد أو امه و هو فى الحبس و لم يبع العبد و لا الأمة، قال له ... و ان لم يأت لذلك طالب و طالبت به المدة صير ذلك فى بيت المال يصنع به الامام ما احب و يصرفه فيما يرى انه انفع للمسلمين، و ينبغى ان يتقدم فى الاجراء على هؤلاء الإباق الى أن يباعوا كما يجرى على من فى الحبس على ما كنت قدرت لكل امرئ منهم، و ليكن الاجراء عليهم من بيت مال المسلمين.» «١»

٣- المدونة: «قلت أ رأيت الأبق اذا وجده الرجل ما يصنع به فى قول مالك؟ قال:

قال مالك: يرفعه الى السلطان فيحبسه السلطان سنة، فان جاء صاحبه و آلا باعه و حبس له ثمنه، قلت: فمن ينفق عليه فى هذه السنة؟ قال: ما سمعت من مالك فيه شيئا، و لكن أرى أن ينفق عليه السلطان و يكون فيما انفق بمنزلة الأجنبي، آلا أن السلطان إن لم يأت ربّه باعه و اخذ من ثمنه ما انفق عليه و جعل ما بقى فى بيت المال.» «٢»

٤- الموصلى: «يجبس الأبق دون الضال.» «٣»

٥- القرافي: «و يشرع الحبس فى ثمانية مواضع... حبس الأبق سنة، حفظا للمالية رجاء ان يعرف صاحبه.» «٤»

(١). الخراج: ١٨٤.

(٢). المدونة الكبرى ٦: ١٧٦.

(٣). الاختيار ٣: ٣٥.

(٤). الفروق ٤: ٧٩.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٨٠

الفصل السابع عشر حبس المولى الشريك اذا أبى عن دفع حصّة شريكه

إشارة

إذا كان عبد مشترك بين اثنين فأعتق احدهما نصيبه، ينعق نصيب الآخر نظرا الى السراية و يغرم حصّة شريكه إن كان موسرا و الّا استسعى العبد، و هذا هو المشهور بين الامامية، و مما انفردت به كما قاله السيد المرتضى، و افردوا له بابا بعنوان العتق بالسراية و هو: إن من خواص العتق و لو بجزء يسير هو السراية الى سائر الأجزاء، و انعتاق العبد بأجمعه، و يكفينا آراء السيد المرتضى و ابن البراج، و المحقق الحلّي و يحيى بن سعيد و الشهيد الأول و الشيخ محمد حسن النجفي، و عن بعض آخر منهم: انه يبقى بعضه رقيقا. هذا و لكن عن بعض السنة: انه يحبس الشريك الى أن يدفع للشريك حصته و استدل بما نقل عن النبي (ص) و لعله لالتواء عن أداء الحق مع يساره.

الروايات والآثار

- ١- القرطبي: «و وقع في احكام ابن زياد عن الفقيه ابى صالح ايوب بن سليمان: ان رسول الله ص سجن رجلا أعتق شركا له في عبد فأوجب عليه استتمام عتقه و قال: في الحديث «حتى باع غنيمه له.» اقصيه رسول الله: ٧.
- ١- البيهقي: «ان غلامين من جهينه كان بينهما غلام فاعتق احدهما نصيبه فحبسه رسول الله (ص) حتى باع غنيمه له- هذا مرسل-» «١».
- ٢- المصنف: «حدثنا ابو بكر قال: حدثنا غندر عن شعبة عن مغيرة عن الشعبي، قال: ان كان شريح ليحبسه به- في مورد عبد كان بين رجلين فاعتقه احدهما فركب شريكه الى عمر فكتب: ان يقوم أعلى القيمة.» «٢»

آراء فقهاءنا

- ١- السيد المرتضى: «و مما انفردت به الامامية: أن العبد اذا كان بين شريكين أو

(١). السنن الكبرى ٦: ٤٨.

(٢). مصنف ابن ابى شيبه ٦: ٤٨٤ ح ١٧٧٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٨١

اكثر من ذلك، فاعتق احد الشركاء نصيبه انعتق ملكه من العبد خاصة، فان كان هذا المعتق موسرا طولب بابتياح حصص شركائه، فاذا ابتاعها، انعتق جميع العبد، و ان كان المعتق معسرا و جب ان يستسعى العبد في باقى ثمنه، فاذا اداه عتق جميعه، فان عجز العبد عن الكسب و السعاية كان بعضه عتيقا و بعضه رقيقا و خدم ملاكه بحساب رقه و تصرف في نفسه بقدر ما انعتق منه، و خالف باقى الفقهاء في هذه الجملة.» «١»

٢- ابن البراج: «و اذا كان عبد بين شريكين و اعتق احدهما نصيبه، اضرارا بشريكه الآخر، و كان موسرا كان عليه ان يبتاع ما بقى من العبد و يعتقه، و ان كان معسرا لا يملك الّا ما اعتقه، كان العتق باطلا، و ان لم يكن قصده بما اعتقه من نصيبه الاضرار بشريكه و انما قصد بذلك وجه الله، لم يجب عليه ابتياح نصيب شريكه و لا عتقه، بل يستحب له ذلك، فان لم يفعل، استسعى العبد في الباقي من ثمنه، و لم يكن لصاحبه الذى يملك منه و لا عليه ضرر به بل له أن يستسعيه في الباقي من ثمنه، فان امتنع العبد من السعى في فك رقبته كان له من نفسه قدر ما اعتق و لمولاه الباقي.» «٢»

- ٣- المحقق الحلبي: «و اما السراية: فمن اعتق شقصا من عبده، سرى العتق فيه كله اذا كان المعتق صحيحا جائز التصرف، و ان كان له فيه شريك، قوم عليه ان كان موسرا، و سعى العبد في فك ما بقي منه، ان كان المعتق معسرا..» (٣)
- ٤- يحيى بن سعيد: «و من اعتق حصته في عبد و هو موسر الزم قيمة حصه شريكه يوم العتق و عتق كله، و ان كان معسرا سعى العبد في فك رقبته، فان لم يختر ذلك فبعضه حر و بعضه رق، و الأولى ان يقال: إن اعتق مضره و هو موسر و جب تقويمه عليه، و ان ورث شقصا ممن يعتق عليه لم يقوم عليه باقيه، و ان شراه أو استوهبه قوم عليه.» (٤)
- ٥- الشهيد الأول: «من خواص العتق السراية، فمن اعتق شقصا من عبده، عتق

(١). الانتصار: ١٦٩.

(٢). المهذب ٢: ٣٥٨.

(٣). شرايع الإسلام ٣: ١١١- انظر وسائل الشيعة ١٦: ٢٠.

(٤). الجامع للشرائع: ٤٠١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٨٢

كله ...، و لو كان له فيه شريك؛ قوم عليه نصيبه و عتق مع يساره و سعى العبد في باقى قيمته مع اعساره.» (١)

٦- النجفي: «و اما العتق بالسراية فالمشهور ان من اعتق شقصا جزءا و لو يسيرا من عبده المملوك بأجمعه، أو أمته، سرى العتق فيه كله و ان لم يملك سواه، فان كان له فيه شريك مسلم أو كافر، اذ لا فرق في السراية بين أن يكون الشريكان مسلمين أو كافرين، أو كان المعتق كافرا، ان سوغنا عتق الكافر، أو بالتفريق لعموم الأدلة و حيثنذ فمتى اعتق، قوم عليه ان كان موسرا بلا خلاف اجده فيه مع قصده الاضرار، إلّا ما حكاه في المختلف عن الحلبي من اطلاق و جوب السعى على العبد في الفك، بل و مع عدم قصده عند الأكثر، خلافا للشيخ و القاضي، فأوجبا على العبد السعى.

و للإسكافي: فخير الشريك بينه و بين الزام المعتق قيمة نصيبه، و لا- شاهد له، و سعى العبد في فك ما بقي منه و ان كان المعتق معسرا، و لم يقصد المضارة بلا خلاف بل و مع قصدها، وفاقا للأكثر، بل المشهور، بل في الانتصار الاجماع عليه و على الأول أيضا.» (٢)

آراء المذاهب الأخرى

٧- ابن حزم: «و من ملك عبدا أو أمه بينه و بين غيره فاعتق نصيبه كله، أو بعضه، أو اعتق كله عتق جميعه حين يلفظ بذلك، فان كان له مال يفي بقيمة حصه من يشركه حين لفظ بعتق ما اعتق منه اذاها الى من يشركه، فان لم يكن له مال يفي بذلك كلف العبد أو الأمة ان يسعى في قيمة حصه من لم يعتق على حسب طاقته، لا شيء للشريك غير ذلك و لا له ان يعتق، و الولاء للذي اعتق أولا، و انما يقوم كله ثم يعرف مقدار حصه من لم يعتق، و لا- يرجع العبد المعتق على من اعتقه بشيء مما سعى فيه، حدث له مال أو لم يحدث و للناس في هذا اربعة عشر قولاً.» (٣)

٨- الشوكاني: «فرع: و يجب حبس من عليه الحق للإيفاء اجماعا ان طلب، لحبسه

(١). الروضة البهية ٦: ٢٦١.

(٢). جواهر الكلام ٣٤: ١٥٤ و ١٥٢.

(٣). المحلى ٩: ١٩٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٨٣

من اعتق شقصا في عبد حتى غرم لشريك قيمته «١».. الى ان قال: وفيه انقطاع وقد روى من طريق آخر عن عبد الله بن مسعود مرفوعا. «٢»

الفصل الثامن عشر هل يجبس صاحب الماشية، اذا افسدت الحرث و الزرع؟

إشارة

لو افسدت الماشية الزرع فعلى صاحبها ما نقص من ثمنه ليس إلّا، نعم لو ما طل عن ادائه فيجبس لذلك لا لإفساد ماشيته الزرع، و به وردت رواية عن أمير المؤمنين (ع).

ولكن عن بعض المنتحلين الى الإسلام خلاف ذلك، اما الرواية:

١- دعائم الإسلام: «انه قضى فيمن قتل دابة عبثاً أو قطع شجراً أو أفسد زرعاً أو هدم بيتاً أو غور بئراً أو نهراً أن يغرم قيمة ما استهلك و أفسد، و يضرب جلدات نكالا، و ان أخطأ و لم يتعمد ذلك فعليه الغرم و لا حبس عليه و لا أدب، و ما أصاب من بهيمة فعليه ما نقص من ثمنها.» «٣»

آراء المذاهب الاخرى

١- الكندي: «ابو عبد الله الى ابن عشيبة: تأمر و إليك على القطارة، اذا وصل اليه واصل بدابة و ادعى انها افسدت عليه ان ترسل معه رسولا يقف معه على زراعته و ماله، فان رأى فيها فسادا حبس له صاحب الدابة و لم يكلفهم على ذلك يئنه» «٤».

٢- وفيه: «عن محمد بن محبوب: اذا رأى في الزرع اثر الأكل، فقال صاحب الحرث: دابة فلان أكلت حرثي، حبس صاحبها حتى يقر أن دابته أكلت ذلك الحرث أو يعفو عنه أو يرى الحاكم انه قد بلغ حبس مثله.» ٥

(١). نيل الاوطار ٧: ١٥١.

(٢). نيل الاوطار ٨: ٣٠٥.

(٣). دعائم الإسلام ٢: ٤٢٤ ح ١٤٦٧ و عنه المستدرک ١٧: ٩٥ ح ٦.

(٤) ٤ و ٥. المصنّف: ١٤ و ١٣ و ١٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٨٤

٣- وفيه: «و يجبس الذين يعرفون بكثرة الفساد و اهمال دوابهم من ثلاثة ايام الى عشرة ايام، و من كان لا يعرف بالفساد و انما يكون منه الدلة فذلك يجبسه يوما أو يومين.» «١»

٤- وفيه: «مسألة: و يجبس في سبب الفساد خادم صاحب الفساد لا يضيع الدواب، و قد تحبس المرأة في بيتها، و يتعاهد منها لوقت طعامها و صلاتها، و قد يجبس قيم اليتيم أو غلامه بفساد دوابه، و ان كان الغلام عاقلا مراهقا حبس في غير الحبس في مسجد أو طريق أو اخذ به وئيه، يقال له: ان شئت كف دابتك و الّا حبسناك.» ٢

اقول: و قد عرفت انه لا حبس فيه اذ لم يرتكب جريمة يعاقب عليها بالحبس، نعم قد يحمل كلامه على الإلتلاف العمدي، و الّا فكيف يجبس صاحب الدابة من دون قيام البينة على ان دابته افسدت حرث الغير أم كيف يجبس الى ان يقر بالإلتلاف، و ما قيمة هذا الاقرار الذي ينشأ من الحبس و التخويف، نعم لا- عتب على النزوى و امثاله الخوارج المارقين عن الإسلام، اذ هم كما يزعمون: مشرّعون و

هم سلطات تقنينية و قضائية و تنفيذية، فهم حملة الإسلام الصحيح و هم كل شىء حتى و لو كان اشقى الأشقياء، و يرون ان غيرهم من الناس و من القادة المبدئين خاصة لا شىء، حتى و لو كان يحبه الله و يحبه الرسول (ص)، «٣» فالاسلام هو ما ترسمه أو هامهم و أهواؤهم و نواياهم الخبيثة، يكفيهم قوله (ص): «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية» «٤» سود الله وجوههم كما اسودت قلوبهم.

(١) (١ و ٢). المصنّف: ١٦.

(٣). عقد الفريد: ٢: ٣٦٨.

(٤). مسند احمد ١: ٨٨.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٨٥

القسم الثانى فى الحقوق و الاحكام

إشارة

- ١- حق المسجون اذا ثبت براءته.
- ٢- حقه فى حضور الشعائر الدينية.
- ٣- حقه فى ملاقاته اقربائه.
- ٤- حقه فى الرفاهية.
- ٥- حقه فى الاجازة و الرخصة.
- ٦- حقه فى تعجيل محاكمته.
- ٧- حقه فى حضور زوجته معه.
- ٨- هل يحبس لو كان مريضاً أو اجيراً؟
- ٩- فصل النساء عن الرجال.
- ١٠- فصل الأحداث عن الكبار، و المسلمين عن غيرهم.
- ١١- تشغيل المسجون.
- ١٢- نفقة المسجون.
- ١٣- تحريم التعذيب لانتزاع الاقرار:
أ- الروايات و الآراء.
ب- نصوص توهم بالجواز.
ج- كلمات المجوزين.
- ١٤- معنى التأديب و التشديد فى السجن و حدوده.
- ١٥- الخروج من السجن.
- ١٦- هل التعزير يشمل الحبس.
- ١٧- لو لم يكن للقاضى سجن.

١٨- حكم السجن بمكة.

١٩- بناء السجن.

٢٠- ما كتب حول الموضوع.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٨٧

الفصل الأول حق المسجون اذا ثبت براءته

إشارة

في المقام جوانب و صور متعددة، فمرة يكون محبوسا بدعوى خصم، و فيها صور، و مرة من قبل الوالى بتهمة محرم شخصى أو اجتماعى أو سياسى، ثم تارة يبحث فى تدارك الخسارة المالية الواردة عليه، و أخرى فى الضرر المعنوى و رد الاعتبار، و مرة يكون مسجوناً من قبل الجائر و اخرى من العادل. ثم، قد يكون الحبس، لشهادة الشهود ثم يتبين الخطأ أو التعمد فى الكذب، و اخرى، عن علم الحاكم، ثم يظهر خطأؤه...

و البحث فعلا حول التعويض و الضمان المالى لو ثبت براءته.

فنقول: إن هذه المسألة مبنية على أن عمل الحر قبل المعاوضة عليه هل هو من الأموال و له مالىة أم لا؟

فالضمان: يدور مدار صدق المال و المالية، و قد يظهر من المحقق الحلّى عدم المالية حيث لا يرى الضمان بحبس الصانع، و فصل الآخرون بين الفوات و التفويت كما فرق ثالث بين الكسوب و غيره و رابع، بين الحر و العبد و خامس، بين كونه اجيرا للغير حين الحبس و عدمه، و سادس، الفرق بين صدق الاستيلاء على منافعه و عدمه.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٨٨

آراء فقهاءنا

١- المحقق الحلّى: «لو حبس صانعا لم يضمن أجرته» (١).

٢- السيد الطباطبائي: «و لو حبس صانعا، حرا زمانا له اجرة عادة (لم يضمن أجرته) اذا لم يستعمله و لم يستأجره، و لو استأجره مدة معينة فمضت زمان اعتقاله و هو باذل نفسه للحمل، استقرت الأجرة لذلك لا للغصب بخلاف الرقيق لأنه مال محض و منافعه كذلك كذا قالوه، فظاهر هم القطع بعدم الضمان فى صورته، فان تم اجماعا و آلا ففيه مناقشة حيث يكون الحابس سببا مفوتا لمنافع المحبوس لقوة الضمان فيه لذلك لا للغصب و عليه تبّه بعض متأخري المتأخرين و وافقه الخال العلامة ادام الله سبحانه ضلاله.

اقول: و يحتمل قويا اختصاص ما ذكره الاصحاب بصورة عدم استلزام الحبس التفويت بل الفوات و يظهر الفرق فى ما لو حبسه مدة له اجرة فى العادة فان كان لو لم يحبس لحصلها، كان حبسه سببا لتفويتها فيضمن هنا و ان كان لو لم يحبس لم يحصلها أيضا لم يكن حبسه سببا لتفويتها فلم يضمن.» (٢)

٣- قال الشيخ الأنصارى فى أول البيع فى انه هل يمكن وقوع عمل الحر ثمنا أو مثمنا و جعله طرفا للمعاملة: قال: «اما عمل الحر فان قلنا انه قبل المعاوضة عليه، من الأموال فلا اشكال، و آلا ففيه اشكال.» (٣)

و تبعه الفقهاء و علقوا عليه تعاليق نذكر بعضها:

٤- السيد اليزدى: «اما المبنى ففيه وجوه: الأول ان يقال: انه مال عرفى مطلقا، اذ لا فرق بينه و بين عمل العبد مع انه لا اشكال فى كونه مالا- الثانى: ان يقال: إنه ليس بمال فعلا و لذا لا- يتعلق به الاستطاعة اذ لا يجب الحج على من كان قادرا على الكسب فى طريق

الحج، أو اجارة نفسه و صرف الاجرة في الحج، و أيضا لو حبسه

(١). المختصر النافع ٢: ٢٥٦.

(٢). الشرح الصغير ٣: ١٢٤.

(٣). المكاسب (الطبعة الجديدة) ٦: ١٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٨٩

الظالم، لا يكون ضامنا لما يمكنه ان يكتسب في ذلك اليوم مثلا، بخلاف ما اذا حبس العبد، أو الدابة فانه ضامن لمنافعهما، و إن لم يستوفها. الثالث: ان يفرق بين العمل المكسوب و غيره و يقال: إن الأول مال عرفي دون الثاني، و غير بعيد من الصواب للصدق العرفي في الأول دون الثاني، و يمكن هذا الفرق في مسألة الضمان و تعلق الاستطاعة أيضا بل في مسألة «الكلية في الذمة» أيضا يمكن الفرق بين من كان من شأنه بحسب العادة ذلك المقدار كما اذا كان له مزرعة يحصل منها ذلك المقدار عادة و بين غيره.» (١)

٥- الشهيدى: «نعم يفترق عمل العبد عن عمل الحر في صورة عدم المعاوضة عليها قبل البيع، بكون الأول ملكا للسيد، بخلاف الثاني، فانه ليس ملكا لأحد، فان قلت: بعد ان كان عمل الحر مالا لعمل العبد فما الوجه في ضمان الثاني اذا حبسه الظالم دون الأول؟ قلت: الوجه فيه ان المدار في الضمان على اتلاف المال لكن لا مطلقا، بل بما هو مضاف الى الغير كما هو مفاد ادلة الضمان: من دليل الا تلاف و اليد، و الاضافة الى الغير موجودة في عمل العبد لأنه ملك المولى بالتبع بخلاف عمل الحر، لأنه ليس ملكا لأحد، نعم له سلطنة تمليك اعماله للغير و هذا من موارد انفكاك السلطنة عن الملكية» (٢).

٦- المحقق النائينى: «... نعم بين عمل الحر و العبد فرق من غير هذه الجهة كما اذا حبس العبد فانه يضمن منفعتة دون ما اذا حبس الحر فانه لا يضمن إلا اذا كان اجيرا» (٣).

٧- الامام الخمينى: «ان عمل الحر مال سواء كان كسوبا أم لا، ضرورة ان خياطة الثوب أو حفر النهر مال يبذل بإزائه الثمن و ليس المال إلا ما يكون موردا لرغبة العقلاء و تقاضاهم و معه يبذلون بإزائه الثمن، نعم ماليته باعتبار توقع حصوله و وجوده، لكن لا بمعنى انه قيد له، بل معنى كونه مالا بلحاظه، فيكون ذلك كجهة تعليية

(١). حاشية المكاسب: ٥٥.

(٢). هداية الطالب: ١٤٩- انظر حاشية الايروانى: ٧٢، اذ يفهم منه: جواز بيعه و شرائه.

(٣). منية الطالب ١: ٤٠. انظر المسالك ٥: ٢٢٨ و ١٢: ١٥٩، الروضة البهية ٤: ٣٥٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٩٠

لذلك، فالفرق بين عمل الكسوب و غيره من جهة صدق المال في الأول دون الثاني ليس على ما ينبغي، نعم فرق بينهما في تحقق الضمان بحبسه، فان الظاهر ان حبس الحر الكسوب موجب للضمان لدى العقلاء.» (١)

٨- و قال السيد الخونسارى في شرحه على المختصر النافع: «و اما صورة حبس الصانع فان منعنا صدق القهر و الاستيلاء على الحر فلا اشكال في عدم الضمان بالنسبة الى ما فات من منافع الحر، و ان صدق الاستيلاء عليه فلا يبعد ان يقال:

الاستيلاء على منفعه كغصب الدار أو الحيوان، حيث يقال: ان الغاصب يضمن المنافع الغير المستوفاة.» (٢)

٩- السيد الخوئى: «و الحق انه لا يفرق في صدق مفهوم المال على عمل الحر بين وقوع المعاوضة عليه و عدمه، و الوجه ان مالية الاشياء متقومة برغبة الناس فيها رغبة عقلائية و لا يعتبر في ذلك صدق الملك عليها لأن النسبة بينهما هي العموم من وجه..

و من المعلوم ان عمل الحر قبل وقوع المعاوضة عليه من مهمات الأموال العرفية و ان لم يكن مملوكا لأحد بالملكية الاعتبارية بل هو

مملوك لصاحبه بالملكية الذاتية الأولية..

اما الوجه في ان اتلاف عمل الحر لا يوجب ضمانه على المتلف فهو إن قاعدة الضمان بالا تلاف ليست برواية لكى يتمسك باطلاقها في الموارد المشكوكه بل هي قاعدة متصيدة من الموارد الخاصة. و اذن فلا بد من الاقتصار فيها على المواضع المسلمة المتيقنة.. نعم اذا كان الحر كسوبا و له عمل خاص يشتغل به كل يوم كالبناء و النجارة و الخياطة و غيرها فان منعه عن ذلك موجب للضمان؛ للسيرة القطعية العقلانية.» (٣)

١٠- قال الطبسى: «و اعلم انه لا يضمن الحر و لا يدخل تحت اليد حتى يكون موجبا للضمان الا ان يكون صغيرا او مجنونا تلتفا تحت يد الآخذ و كان تلفها مستندا إليه من عدم مراقبتها، اما في الاول عدم الضمان للأصل و عدم صدق الغصب عليه لدى العرف، و لأنه ما كان مالا حتى يقال إنه غصب مالا فيصدق استيلاء اليد على مال الغير و اما في الثانى، إذا أصاب الصغير او المجنون بسبب الآخذ شيئا مباشرة او تسيبا فيكون ضامنا للإجماع...»

و لو عرضه شىء بمثل أن يفترسه سبع، او لذعه حسيه و نحوه ففي الضمان قولان للشيخ فى مبسوطه و عن ابى حنيفة: القول بالضمان، و وافقه الشيخ. و قال: إن قلنا بقول أبى حنيفة كان قويا و دليله الاحتياط.

و كذا لا يضمن «أجرة الصانع لو منعه عنها» اى عن صنعته، إذا لم يستعمله، و أشرنا سابقا و وجهه أن منافع الحر لا تدخل تحت اليد تبعا له مطلقا، قد استأجره لعمل قد اعتقله و لم يستعمله أم لا، إلا أن يكون قد استأجره و هو باذل نفسه للعمل فحينئذ استقر الأجرة عليه لذلك لا من جهة الغصب و لا يقاس بالرقيق و العبيد فانه مال محض و منافعه كذلك و الظاهر ان الحكم بعدم الضمان مقطوع به فى كلامهم فى الصورة المزبورة كما هو المصرح به فى الكفاية، فان تم ذلك الإجماع و الاتفاق فليس لنا كلام و الا فالمسألة مشكلة من حيث ان الآخذ و الحابس لزيد الذى كان صانعا لما منعه فى من شغله و صنعته فقد فوت عليه الفائدة التى كان يستفيدها لو لا- المنع فيكون هو المفوت لها عنه و حكم الشارع بنفى الضمان ضرر عليه و لا- ضرر و لا- ضرار فى الإسلام خصوصا إذا كان المحبوس و الممنوع مما لا معيشة سواه و كان منحصرا إعاشته و إعاشه عيالاته به. و الله العالم. (٤)

و قال فى الوسيلة: «لو استولى على حر فحبسه لم يتحقق الغصب لأنه لا يدخل تحت اليد لا بالنسبة الى عينه و لا بالنسبة الى منفعته و إن أثم بذلك و ظلمه سواء كان كبيرا او صغيرا فليس عليه ضمان اليد الذى هو من من أحكام الغصب... و كذا لا يضمن منافعه كما إذا كان صانعا و لم يشتغل بصنعه فى تلك المدة فلا يضمن أجرته..»

و قال فى مسألة اخرى: اذا حبس حرا لم يضمن لا- نفسه و لا- منافعه ضمان اليد حتى فيما اذا كان صانعا فليس على الحابس أجرة صنعته مدة حبسه و إن فعل حراما. نعم لو كان أجيرا لغيره ضمن منفعته الفائدة للمستأجر. و كذا لو استخدمه و استوفى منفعته كان عليه أجرة عمله «... ٥»

من هو الضامن؟

إشارة

ثم لو ثبت ان الحر تحت اليد و عمله مال لا سيما لو كان كسوبا فالحبس أوجب اتلافا

(١). كتاب البيع ١: ٢٠.

(٢). جامع المدارك ٥: ١٩٩- له رحمه الله تحقيق رشيق فراجع.

(٣). مصباح الفقاهة ٢: ٣٦ و ٣٤.

(٤). ذخيرة الصالحين، المجلد الخامس / كتاب الغضب / ص ٨١.

(٥). وسيلة النجاة/ مع تعاليق الشيخ الطبسي / ص ٢٥١-٢٥٤- كتاب الغضب..

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٩١

لهذا المال فيضمن متلفه.

فالمتلف تارء هو القاضى و ذلك بخطائه فى الحكم، و اخرى الشهود و ذلك لخطائهم فى تحمل الشهادة أو ادائها، أو لرجوعهم عن الشهادة بدعوى التعمد فى الكذب.

اما خطأ الحاكم:

إشارة

فقد نصّ الفقهاء على أنه من بيت المال أو من الحاكم أو من المزكّين و فيما يلى آراؤهم:

آراء فقهاءنا

١- ابن ادريس: «إذا حكم الحاكم بشهادة شاهدين ثم بان له انه حكم بشهادة من لا يجوز الحكم بشهادته نقض الحكم بلا خلاف، و ان كان حكم ياتلاف كالقصاص و القتل و الرجم لا قود، هاهنا لأنه عن خطأ الحكم فأما الدينة فانها: على الحاكم عند قوم، و عند آخرين على المزكين، و روى اصحابنا أن ما اخطأت الحكام فعلى بيت المال.

فأما ان حكم بالمال نظرت، فان كان عين المال باقية استردّها و ان كانت تالفه، فان كان المشهود له هو القابض و كان موسرا غرم، و ان كان معسرا ضمن الإمام حتى اذا أيسر رجع الامام عليه.» (١)

٢- يحيى بن سعيد: «و روى اصحابنا فى ما اخطأت القضاء من دم أو قطع: انه على بيت المال.» (٢)

٣- العلامة الحلبي: «لو اعترف الحاكم بخطائه فى الحكم، فان كان بعد العزل غرم فى ماله، و ان كان قبله استعيدت العين ان كانت قائمة على اشكال، و الّا ضمن فى بيت المال، و لو قال تعيّدت، فالضمان عليه يقتص فى القتل منه أو يؤخذ المال ان كان مالا من خاصه.» (٣)

٤- السيد الكلبي يگاني: «نعم يجب تجديد النظر فى صورة دعوى المحكوم عليه كون

(١). السرائر ٢: ١٤٩ قال الحلبي: و التعزير فيما يسوغ فيه التعزير واجب و لا يجب ضمانه لو تلف بالتعزير السائغ التحرير ٢: ٢٢٧- انظر الماوردى: ٢٣٨.

(٢). الجامع للشرائع: ٥٤٦.

(٣). قواعد الاحكام ٢: ٢٤٧.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٩٢

حكم الحاكم الأول على خلاف القواعد و الأحكام المقررة فى القضاء. فان كان حكمه عن تقصير فهو ضامن، و ان كان عن قصور فضمانه من بيت المال» (١).

أما خطأ الشهود:

إشارة

و اما لو كان عن خطأ الشهود، أو ظهور فسقهم، أو رجوعهم عن الشهادة فى المسألة صور و أقوال نكتفى ببعضها:

آراء فقهاءنا

١- ابن حمزة: «إذا رجع الشهود عن الشهادة، لم يخل من ثلاثة أوجه أما رجع كلهم أو بعضهم، قبل الحكم أو بعده، قبل استيفاء الحق أو بعده، فان رجعوا قبل الحكم بطلت شهادتهم و ان رجعوا بعد الحكم قبل استيفاء الحق نقض الحاكم حكمه، و ان رجعوا بعد الاستيفاء و كان الحق مالا و قد بقى، ردّ على صاحبه، و ان تلف غرم الشهود، و ان رجعوا كلهم غرموا بالنصيب، و المرأة على النصف من الرجل، و ان رجع بعضهم غرم نصيبه، و ان كان الحق حدّا أو قصاصا و هلك المحدود أو المقتص منه لم يخل اما قالت البيهقي: أخطأنا أو تعمّدنا و لم نعرف أنه يقتل أو لم يدعوا الجهل، فالأول الزم الديقء مخفّفه و الثانى تغلظ الديقء و الثالث: يجب عليهم القود، و ان قال بعضهم اخطأنا و بعضهم تعمّدنا الزم المخطئ الديقء بالحساب و المتعمد القود على ما سذكرها..» (٢)

٢- المحقق الحلبي: «إذا ثبت انهم شهدوا بالزور نقض الحكم و استعيد المال، فان تعذر غرم الشهود، و لو كان قتلا- ثبت عليهم القصاص و كان حكمهم حكم الشهود اذا اقروا بالعمد.» (٣)

٣- العلامة الحلبي: «لو ظهر فسق الشاهدين بعد قطع أو قتل بشهادتهما أو كفرهما

(١). القضاء ١: ١٤٨.

(٢). الوسيلة: ٢٣٤.

(٣). شرايع الإسلام ٤: ١٤٢.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٩٣

لم يضمننا و ضمن الحاكم فى بيت المال لأنه و كيل عن المسلمين و خطأ الوكيل فى حق موكله عليه.» (١)

آراء المذاهب الأخرى

٤- المرداوى: «قوله: و خطأ الامام و الحاكم فى احكامه: فى بيت المال، و هو المذهب و عليه أكثر الاصحاب، كخطأ الوكيل، و عنه: على عاقلتهما، و قدّمه فى الهداية و الخلاصة، و المراد: فيما تحمله العاقلة، نقله فى الفروع عن صاحب الروضة كخطائهما فى غير الحكم و اطلقهما فى المذهب» (٢).

و الحاصل: لو بنينا المسألة على مالية عمل الحر، فالجس أو جب تلفه من غير وجه شرعى، فالضمان ثابت لأن ضمان تلف المال لا يدور مدار العمد بل حتى و لو كان عن غير عمد، فيضمنه الحاكم أو الشاهد أو المزكى أو بيت المال، أضف الى ذلك قاعدة لا ضرر و دعوى عمومها بحيث تشمل هذا المورد من الاضرار، ثم إن هذا الفرع بخصوصه غير مذکور فى مورده، و ما اوردناه هنا انما هو على سبيل الاحتمال لا الاستدلال على المختار حيث إنّنا لم نختر جانبا.

الفصل الثاني حقه في حضور الشعائر الدينية

إشارة

روى الصدوق في الفقيه و الشيخ في التهذيب، عن الامام الصادق (ع) لزوم اخراج المحبس في الدين الى الجمعة و العيد. و في الجعفریات: اضافة: الفساق و من احبس في تهمة، و قد افتى بذلك ابو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه و مال اليه العلامة الحلبي في المختلف، و كذلك بعض المعاصرين.

(١). قواعد الاحكام ٢: ٢٤٧.

(٢). الانصاف ١٠: ١٢١- انظر المدونة الكبرى ٦: ٢٨٣- عيون الازهار: ٤٤٣.

طبسي، نجم الدين، موارد السجن في النصوص و الفتاوى، در يك جلد، انتشارات دفتر تبليغات اسلامي حوزه علميه قم، قم - ايران، اول، ه ق موارد السجن في النصوص و الفتاوى؛ ص: ٤٩٤
موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٩٤
كما تناول ابن ادریس في السرائر، الفرع و توقف فيه، و اما من السنة: فقد صرح السرخسی في مبسوطه، و الكاساني في البدائع، بأن المحبوس في الدين ممنوع عن الحضور الى الجمع و الجماعات و الاعياد.

الروايات

- ١- الفقيه: «و روى عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال: على الامام ان يخرج المحبس في الدين يوم الجمعة الى الجمعة و يوم العيد الى العيد فيرسل معهم فاذا قضاوا الصلاة و العيد ردهم الى السجن.» (١)
- و رواه الشيخ في التهذيب (٢) بسنده عن عبد الرحمن بن سيابة، و رواه في النهاية عنه (٣).
- ٢- الجعفریات: «اخبرنا محمد، حدثني موسى، حدثنا ابي، عن ابيه، عن جدّه جعفر بن محمد، عن ابيه عليهم السلام: ان عليا كان يخرج أهل السجن من احبس في دين أو تهمة الى الجمعة فيشهدونها و يضمّنهم الأولياء حتى يردونهم.» (٤)
- ٣- و فيه «بهذا الاسناد: ان عليا عليه السلام، كان يخرج الفساق الى الجمعة و كان يأمر بالتضييق عليهم.» ٥

آراء فقهاءنا

- ١- ابو الصلاح الحلبي: «و يلزم الحاكم اخراج المحبس في الحقوق- المحبوسين- الى الجمعة و العيدين فاذا قضيت الصلاة ردهم الى الحبس.» (٦)

(١). الفقيه ٣: ٢٠ ح ٥- و في بعض النسخ عبد الرحمن بن سيابة، بدل: عبد الله بن سنان- و عنه الوسائل ٥: ١١٦ ح ١ و ١٨: ٢٢١ ح ٢.

(٢). التهذيب ٦: ٣١٩ ح ٨٤- و ج ٣: ٢٨٥ ح ٨ و عنه الوافي ١٦: ١٠٧٥ ح ٢ / كتاب القضاء، و جامع احاديث الشيعة ٦: ٤٨ ح ١.

(٣). النهاية: ٣٥٤ ح ٢٥- الجامع للشرائع: ٥٢٨.

(٤) ٤ و ٥. الجعفریات: ٤٤- و عنه المستدرک ٦: ٢٧ ح ٢- ٦: ١٣٢ و ١٧: ٤٠٣ ح ١ و فيه: من حبس في دين- و جامع احاديث

الشيعة ٦: ٦٨ ح ٢.

(٦). الكافي في الفقه: ٤٤٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٩٥

٢- ابن ادريس: قال بعد نقل ما رواه الشيخ في النهاية قال: «روى هذا الحديث غير متواتر فان كان عليه اجماع منعقد يرجع اليه أو دليل سوى الاجماع عوّل عليه و لا يرجع الي اخبار الآحاد في مثل هذا.» (١)

٣- العلامة الحلبي: قال بعد كلام الحلبي: «و هو جيّد لأنهم مكلفون بهذه الصلاة فلا يجوز للحاكم حبسهم عنها و يبعثهم مع رقيب يحفظهم الي أن يؤدّوا الفرض الذي عليهم.»

و قال بعد كلام ابن ادريس: و هذا القول يدل على توقفه في هذا الحكم، و ليس بجيد، و الدليل على ما قلناه: من عموم الخطاب بهذه الصلوات.» (٢)

و قال بعد الرواية عن الشيخ: و هذه الرواية مناسبة للمذهب منتهى المطلب ١: ٣٤٥.

أقول: هذا دليل آخر يريد به أن الخطاب بالفرائض حاكم على الخطاب بالسجن، فتأمل.

٤- ولاية الفقيه: «و الظاهر أنه لا- خصوصية للدين و التهمة بل الظاهر عموم الحكم لكل مسجون مسلم، نعم ربّما يظهر من هاتين الروايتين: أن الحبس في تلك الاعصار لم يكن غالبا ألّا في الديون أو التهم، و لم يكن الأمر مثل ما في أعصارنا بحيث يحكم بالحبس لكل كبيرة و صغيرة، بل لكل امر تافه موهوم أيضا، بل لم يعهد في عصر أمير المؤمنين (ع) و ما قبله وجود السجون السياسية

الرائجة في عصرنا حيث ان الناس كانوا احرارا في عرض آرائهم السياسية ما لم يترتب عليها البغى و الطغيان و القتل و الاغارة.» (٣)
أقول: لازم كلامه حمل القيد- المحبسين في الدين- على التوضيح لا الاحتراز، و اما قوله: «لم يعهد»: ... فراجع «حبس أعداء الدولة» و «الحبس على فعل المحرمات» اذ ترى غير ما قاله هنا.

٥- يقول المحامى توفيق الفكيكي: «قد جاءت الاخبار و دلت الآثار التي يجدها القارئ في كتب التاريخ و الآداب و السير و في مدونات الفقه الاسلامي بأن العبادات

(١). السرائر ٢: ٢٠٠.

(٢). المختلف ٨: ٤٢٠ المسألة ٢١.

(٣). ولاية الفقيه ٢: ٤٧٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٩٦

الشرعية و الآداب التهذيبيّة و التعاليم القرآنية و القراءة و الكتابة كانت مرعية و محتمة في النافع و المخيس و كان أمير المؤمنين (ع) يؤدّب المسجونين المكلفين بالنفعات- العصبي- على تركهم الشعائر الدينية، و يعزر المهمل منهم أو المتهاون بأدائها، كما كان يلحظ بروح الانصاف أحوال معيشتهم و ادارتهم و شئونهم الاخرى ملاحظة دقيقة، و يشملهم برعايته و يرأف بحالهم.» (١)

أقول: لا- شك في عدالة علي (ع) و عطفه و رأفته، لكن اين هذه الآثار و الأخبار التي يشير اليها المحامى الفكيكي؟ حتّى لو نقل بعضها، أو أشار الي مصادرها.

هذا و بالنسبة الي ما نقلتها من الروايات: فمع الغض عن سندها، ظاهرها الاختصاص بالموارد المذكورة في الروايات، أو لا أقل من التعديّة الي خصوص غير المؤبد من المحبوسين، و أما غيره فلا دليل عليه، هذا كله فيما لو قلنا بوجود الجمعة على المحبوس و اما لو قلنا بسقوطها عنه لأنه من ذوى الاعذار كما عليه ابن ادريس «٢»، فلا- مجال للقول بوجود الاخراج، نعم يجوز ذلك بل قد يكون راجحا.

آراء المذاهب الاخرى

٦- السرخسى: «و لا يخرج المحبوس فى الدين بجمعه و لا عيد و لا حج و لا جنازة قريب أو بعيد، لأن الواجب أن يحبس على وجه لا يخلص بعد زمان حتى يضجر قلبه عند ذلك فيسارع فى قضاء الدين، فلو خرج احيانا لا يضيق قلبه حينئذ، و لهذا قالوا: ينبغي أن يحبس فى موضع خشن لا يتيسر له فى فراش و لا وطاء و لا أحد يدخل عليه ليستأنس، ليضجر قلبه بذلك.» «٣»

٧- الكاسانى: «و اما بيان ما يمنع المحبوس عنه و ما لا- يمنع: فالمحبوس ممنوع عن الخروج الى أشغاله و مهماته و الى الجمع و الجماعات و الاعياد و تشييع الجنائز و عيادة المرضى و الزيارة و الضيافة، لأن الحبس للتوسل الى قضاء الدين فاذا منع عن أشغاله

(١). احكام السجون: ١٣٤.

(٢). السرائر ١: ٢٩١.

(٣). المبسوط ٢٠: ٩٠.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٤٩٧

و مهماته الدينية و الدنيوية تضجر فيسارع الى قضاء الدين..» «١»

الفصل الثالث حقه فى ملاقة اقربائه و غيرهم

اشارة

تفرد القاضى نعمان المصرى فى الدعائم برواية عن أمير المؤمنين (ع) حول ابن هرمة المسجون، و فيها ما يشعر بعدم منع من أراد اللقاء معه أو اراد أن يأتيه بمطعم و مشرب و ملابس، نعم يمنع من اراد أن يلقنه اللدد «٢» و به صرح بعض المعاصرين منا، و الكاسانى فى بدائع الصنائع من العامة، كما خالف السرخسى فى ذلك.

الروايات و الآراء

١- الدعائم: كتاب على الى رفاعه حول ابن هرمة المسجون: «.. و لا تحل بينه و بين من يأتيه بمطعم أو مشرب، أو ملابس أو مفرش، و لا تدع احدا يدخل اليه ممن يلقنه اللدد.» «٣»

٢- ولاية الفقيه: «اما القسمان الأولان أعنى ما يقع بداعى العقوبة حدا أو تعزيرا فيجوز بل قد يجب أن يضاف اليه بعض العقوبات الاخر من القيد و الضرب قبل الحبس أو فى الحبس، و التضييق فى المأكل و المشرب و زيارة الأهل و العيال و الاخوان و سائر الامكانات اذا رأى الحاكم العادل البصير به و بنفسياته دخل هذه الأمور فى تنبهه و فى اصلاحه و تهذيبه» «٤».

٣- السرخسى: «و لهذا قالوا ينبغي أن يحبس فى موضع خشن.. و لا احد يدخل عليه ليستأنس، ليضجر قلبه بذلك..»

(١). بدائع الصنائع ٧: ١٧٤- انظر المحلى ٥: ٤٩- المصنف لابن أبى شيبه ٢: ص ٦٦ الباب ٨٤ نقل عن إبراهيم: ليس على أهل

السجن جمعة. و روى عن ابن سيرين خلافه.

(٢). شديد الخصومة/ لسان العرب ٣: ٣٩١.

(٣). دعائم الإسلام ٢: ٥٣٢ ح ١٨٩٢.

(٤). ولاية الفقيه ٢: ٤٤٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٩٨

وقال: و لا يمنع المحبوس من دخول اخوانه و اهله عليه، لأنه يحتاج الى ذلك حتى يشاورهم في توجيه ديونه، و لكن لا يمكن من المكث عنده حتى يستأنس بهم.» (١)

٤- الكاساني: «و لا يمنع - المحبوس - من دخول اقاربه عليه، لان ذلك لا يخل بما وضع له الحبس، بل قد يقع وسيلة اليه..» (٢).

٥- ابن عابدين: «و لا يمكن احد أن يدخل عليه للاستيناس إلا اقاربه و جيرانه و لا يمكنون عنده طويلا، و قال في الشرح أي: بحيث يحصل له الاستيناس بهم بقدر ما يحصل به المقصود من المشاورة.» (٣)

أقول: لو كان اللقاء منافيا لمقتضى التضييق المأمور به على بعض المسجونين كالملتوى عن أداء الدين، و كالمتردة و.. فلا حق له في اللقاء و لا يجب بل لا يجوز مراعاته.

الفصل الرابع حقه في الرفاهية

إشارة

تشير بعض فقرات رواية الدعائم عن أمير المؤمنين (ع) الى مراعاة حق الرفاهية و الخروج الى صحن السجن للتفرج و به صرح بعض المعاصرين، و قبله مؤلف «احكام السجون» و استدل او استشهد بحبس النبي (ص) الاسرى في الدور الاعتيادية كما حبس في دار امرأة من بني النجار.

و فصل البعض الآخر حيث أفتى في بعض المسجونين بالتضييق عليه في المكان و الملبس و المفروش و المطعم، و ما فيه جنبه ترفيه.. و قد أشرنا الى ذلك في بحث عدم جواز تعذيب المسجون و سيأتي.

(١). المبسوط ٢٠: ٩٠.

(٢). بدائع الصنائع ٧: ١٧٤.

(٣). رد المحتار ٤: ٣١٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٤٩٩

الروايات و الآراء

١- الدعائم: «كتاب على حول ابن هرمة: «و مر باخراج اهل السجن في الليل الى صحن السجن ليتفرجوا..» (١)

٢- ولاية الفقيه: «ان على الامام أن يراعى حاجات المحبوسين في معاشهم من الغذاء و الدواء و الهواء الصافي و الألبسة الصيفية و الشتوية و سائر الامكانيات..» (٢).

٣- و قال بعض المفكرين في بيان ما يلزم رعايته: «ان يكون بناء السجن مريحا و واقيا من الحر و البرد مما يتوفر معه راحة السجين و من هنا ترى النبي (ص) يحبس في الدور الاعتيادية التي يسكنها سائر الناس و يتوفر فيها النور و السعة فقد حبس الأسرى المقاتلين الذين حكمهم القتل في دور اعتيادية اذ فرقههم على بيوت الصحابة، و احيانا كان يحبسهم في دار واحدة كما حبسهم في دار امرأة من بني النجار من الأنصار.» (٣)

آراء المذاهب الاخرى

٤- الخراج: «كتب عمر بن عبد العزيز: لا تدعَنَّ في سجونكم احدا من المسلمين في وثاق لا يستطيع أن يصلى قائما ولا تبتنَّ في قيد الّا رجلا مطلوباً بدم، و اجروا عليهم من الصدقة ما يصلحهم في طعامهم و ادمهم و السلام، فمر بالتقدير لهم ما يقوتهم في طعامهم و ادمهم و صير ذلك دراهم تجرى عليهم في كل شهر يدفع ذلك اليهم، فانك ان اجريت عليهم الخبز ذهب به ولاة السجن و القوام و الجلاوزة و ولّ ذلك رجلا من أهل الخير و الصلاح يثبت اسماء من في السجن ممن تجرى عليهم الصدقة و تكون الاسماء عنده و يدفع ذلك اليهم شهرا بشهر يقعد و يدعو باسم رجل رجل و يدفع ذلك اليه في يده فمن كان منهم قد أطلق و خلى سبيله ردّا ما يجرى عليه و يكون للإجراء عشرة دراهم

(١). دعائم الإسلام ٢: ٥٣٢ ح ١٨٩٢.

(٢). ولاية الفقيه ٢: ٤٦٩.

(٣). احكام السجن: ١١٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٠٠

في الشهر لكل واحد و ليس كل من في السجن يحتاج الى ان يجرى عليه، و كسوتهم في الشتاء قميص و كساء و في الصيف قميص و ازار و يجرى على النساء مثل ذلك و كسوتهن في الشتاء قميص و مقنعة و كساء، و في الصيف قميص و ازار مقنعة..» (١).

٥- قال السرخسي في الملتوى عن اداء الدين: «و لهذا قالوا ينبغى ان يحبس في موضع خشن لا يتبسّط له فراش و لا وطاء..» (٢).

٦- قال السيد سابق: «و ينبغى ان يكون الحبس واسعا و ان ينفق على من في السجن من بيت المال، و ان يعطى كل واحد كفايته من الطعام و اللباس، و منع المساجين مما يحتاجون إليه من الغذاء و الكساء و المسكن الصحي جور يعاقب الله عليه» (٣).

أقول: اما الحبس في الدور الاعتيادية فعليه لعدم توفر الامكانيات المادية للحكومة الاسلامية آنذاك، لبناء السجن، أو لجهات سياسية اقتضت عدم بناء السجن في بداية اقامة الحكومة مثل ان لا يصدّم الناس بالخشونة و عدم اللين في النظام الاسلامي، أو لأجل عدم الاحتياج الى اماكن خاصة آنذاك: اما لقلّة العدد و اما لكفاية الدور الموجودة لرفع الحاجة، و لذا صرّح بعض فقهاءنا-رضوان الله عليهم- بلزوم التضييق و عدم مراعاة الرفاهية لبعض المسجونين كما سيأتى في البحوث الآتية، هذا:

و للأسف ان البعض قد انخدع بشعارات الاوربيين حول الامور الترفيحية المزعومة المعطاة للمعتقلين في السجن، و حاول ان يعرض الإسلام في جانبه هذا، في وجه احسن و اكثر رفاهية حسب تصوره و زعمه، لكنه غفل عن ان شعارات الاوربيين حول حقوق الانسان و بخاصة المسجونين لا- يتجاوز في الاغلب السطور و الاوراق، و الواقع يكذب ما يتفوهوا به، اصف الى ذلك انه ليس لنا ان نحمل على الإسلام و قوانينه ما تزينه لنا أهواؤنا و افكارنا المتأثره بهذه الشعارات الخلابه، بل لا بد و ان نرد مناهل الإسلام نفسه و نرتوى من عذب مائه و صافى معينه دون أن نخلطه بما قرع سمعنا من الاساطير الغريبة

(١). الخراج: ١٥٠.

(٢). المبسوط ٢٠: ٩٠.

(٣). فقه السنّة ١٤: ٨٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٠١

و الاوربية، و هذا الخطأ كثيرا ما نجده في الكتب المطبوعة حديثا.

ثم ان القارئ المحقق يرى ان الإسلام لا يعطى الرفاهية و التوسعة لأوضاع المساجين مهما كانت جرائمهم و ذلك لأن فلسفة الحبس لا- تلائم جعل المسجون في رفاهية، فالاسلام مثلا- يحبس الموسر المماطل حتى يخرج من حق الناس، و من المعلوم ان مثل هذا

السجين لا يخرج عن عهده الدين الذي عليه ألما اذا ضيق عليه و حرم عن بعض المسائل الترفيحية، اما لو كان وضعه المعيشى فى السجن كما كان فى خارجه، بل احسن منه، لما وجد دافعا للخروج عن الحق و كذلك المرتد الملى و المرتدة، عند ما يحبسان لأجل تركهم شريعة الإسلام فانهما لا يرجعان عن الانحراف الا اذا ضيق عليهم و ألّا فلا يجدان دافعا و موجبا للرجوع عن ارتدادهما، نعم لا دليل على ممارسة الضغط على كل المسجونين، كالمحبوس الذى يدعى العسر، أو المتهم بالقتل ..

الفصل الخامس حقه فى الاجازة

عدّ البعض من جملة حقوق المسجون حقه فى الاجازة و الرخصة، و لكننا لم نجد- رغم الفحص و الجهد- نصّا أو فتوى فقيه يشير الى ذلك، او ما يدل على ان النبى (ص) أو احد المعصومين رخص للسجين و اجازته فى الخروج لزيارة الأهل و الأقرباء، و قد استظهر بعض المعاصرين من رواية ابن سنان عن ابي عبد الله (ع) فى اخراج المحبسين الى الجمعة.. الفسحة لهم لزيارة الأقارب، و فيما يلى الرواية ثم الاستظهار:

الفقيه: «روى عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (ع) انه قال: على الامام أن يخرج المحبسين فى الدين يوم الجمعة الى الجمعة و يوم العيد الى العيد فيرسل معهم فاذا قضاوا الصلاة و العيد ردهم الى السجن.» (١)

القضاء و الشهادة: «.. ربما يظهر منه الفسحة لهم يوم العيد لزيارة الأهل

(١). الفقيه ٣: ٢٠ ح ٥.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٠٢

و الأقارب، ألّا ان يراد بالعيد صلاته لكنها بعيدة، و يلحق بالصلاة الحج الواجب.» (١)

أقول: و هو تنبه جيد و لكنه خلاف الظاهر اذ فى الرواية: «.. يوم الجمعة الى الجمعة..» أى يخرجهم لإقامة صلاتى الجمعة و العيد، اصف الى ذلك وجود قرينة صارفة عن هذا المعنى و هى قيد «المحبسين فى الدين» لان هؤلاء يجب التضييق عليهم حتى يؤدوا حق الناس، ألّا ان يقرأ بالكسر، فتأمل.

و لكننا مع ذلك لا نضايق القول بجوازه لهم لو رأى الحاكم المصلحة فى ذلك، و لم يكن مخالفا لمقتضى التضييق على بعض المسجونين.

كما يظهر من المسالك امكان خروج السجين لحاجة: فانه قال فى المسالك «إن سرق من الحبس او من خارجه لو اتفق خارجه لحاجة.»

مسالك الافهام ١٠: ٢٨٥.

الفصل السادس حقه فى تعجيل محاكمته

إشارة

لا خلاف بين الفقهاء فى تعجيل محاكمة المسجون و النظر فى امره، و بذلك وردت رواية مرسلّة عن أمير المؤمنين (ع) و قد تعرضوا لهذه المسألة فى آداب القضاء و مستحباتها كالشيخ فى المبسوط و ابن البراج فى المهذب و على بن حمزة فى الوسيلة و المحقق فى المختصر النافع و الشرائع و العلامة فى القواعد و التذكرة و الشهيد الأول فى الدروس و المحقق السبزواري فى الكفاية و الفيض الكاشانى فى المفاتيح و الآشتيانى فى القضاء .. و من العامة: الشيبانى فى النفقات و البصرى فى التفرير و الفيروزآبادى فى التنبية و

ابن قدامة في المغنى و النووى فى المنهاج و المرداوى فى الانصاف ..

و عليه فلا- كلام فى ذلك و انما الكلام فى ان ذلك هل هو على سبيل الوجوب أو الاستحباب؟ الظاهر من الأكثر هو الثانى، و لكن المرحوم السيد الخونسارى فى «جامع المدارك» استشكل على ذلك بعدم الدليل على الاستحباب، بل لعله واجب.. و ان اجابه البعض بما لا يدفع الشبهة، و فيما يلى الروايات ثم الآراء.

(١). القضاء و الشهادة: ١٦٥.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٠٣

الروايات

١- الدعائم: «عنه- أمير المؤمنين (ع)- انه كان يعرض السجنون فى كل يوم جمعة فمن كان عليه حد اقامه و من لم يكن عليه حد حلى سبيله.» (١)

٢- اقرب الموارد: السجن جمع سجون و فى الحديث: شهدت عليا بالكوفة، يعرض السجنون، أى يعرض من فيها من المسجونين، يعنى يشاهدهم و يفحص عن احوالهم.» (٢)

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسى: «فاذا جلس للقضاء فأول شىء ينظر فيه حال المحبسين فى حبس المعزول، لان الحبس عذاب فيخلصهم منه و لأنه قد يكون منهم من تم عليه الحبس بغير حق، فاذا ثبت هذا، فترتيب ذلك أن يبعث الى الحبس ثقة يكتب اسم كل واحد منهم فى رقعة مفردة و يكتب اسم من حبسه و بما ذا حبسه، فاذا فرغ من هذا، نادى فى البلد الى ثلاثة ايام، الا ان القاضى فلان ينظر فى امر المحبسين فمن كان له على محبوس حق فليحضر يوم كذا و يأخذ الوعد اليوم الرابع، فيخرج فى الرابع الى مجلسه على الوجه الذى ذكرناه، فيخرج رقعة فينادى مناديه: هذه رقعة فلان بن فلان المحبوس، فمن كان خصمه فليحضر فاذا حضر خصمه بعث اليه، فأخرجه ثم يخرج رقعة اخرى و يصنع مثل ذلك حتى يحضر عنده العدد الذى يتمكن أن يفصل بينهم و بين خصومهم، فاذا اجتمعوا اخرج الرقعة الأولى فيقول: اين خصمه؟ فاذا حضرا عنده لم يسأل الحابس لم حبسته لأنه ما حبسه الا بحق، لكنه يسأل المحبوس فيقول له: هذا خصمك؟ فاذا قال: نعم قال له: بما ذا حبسك؟..» (٣).

٢- القاضى ابن البراج: «فاذا جلس للحكم، كان اول ما ينظر فيه حال

(١). دعائم الإسلام ٢: ٤٤٣ ح ١٥٤٤- و عنه المستدرک ١٨: ٣٦ ح ١.

(٢). اقرب الموارد: ٤٩٧.

(٣). المبسوط ٨: ٩١.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٠٤

المحبسين، لان الحبس عذاب، فيخلصهم منه و لأنه قد يكون فيهم من تم عليه الحبس بغير حق..» (١)

٣- على بن حمزة: «و ينظر فى حال المحبوسين مع خصومهم، فان حبسوا بحق تركهم و ان حبسوا بباطل رد الى الحق.» (٢)

٤- المحقق الحلى: «النظر الثانى فى الآداب: و هى مستحبة و مكروهة، فالمستحب:.. و السؤال عن أهل السجن و اثبات اسمائهم و

البحث عن موجب اعتقالهم ليطلق من يجب اطلاقه.» (٣)

٥- وقال في الشرائع: «في الآداب، فالمستحبة: ثم يسأل عن أهل السجن و يثبت أسماءهم و ينادى في البلد بذلك، ليحضر الخصوم و يجعل لذلك وقتا، فإذا اجتمعوا اخرج اسم واحد واحد و يسأله عن موجب حبسه، و عرض قوله على خصمه، فان ثبت لحبسه موجب اعاده و آلا أشاع حاله بحيث ان لم يظهر له خصم اطلقه.» (٤)

٦- وقال أيضا: «لو قضى الحاكم على غيرهم بضمان مال و أمر بحبسه، فعند حضور الحاكم الثاني ينظر فان كان الحكم موافقا للحق الزم و آلا أبطله سواء كان مستند الحكم قطعيا أو اجتهاديا.» (٥)

٧- العلامة الحلبي: «ثم ينظر أول جلوسه في المحبوسين فيطلق كل من حبس بظلم أو تعزير، و من اعترف انه حبس بحق اقره، و من قال: انا مظلوم لأنني معسر فان صدقه غريمه اطلقه، و ان كذبه، فان كان الحق مالا أو ثبت بالبينه ان له مالا، رده الى الحبس آلا أن تقوم بينه بتلفه. و لو لم يكن الدعوى مشتملة على اخذ مال و لا ثبت له اصل مال، فالقول قوله مع اليمين في الاعسار و ان قال: انا مظلوم اذ لا حق عليّ. طوب خصمه بالبينه فان أقامها، و آلا اطلقه بعد يمينه. و هل يجوز اطلاقه بادعائه الظلم و ان

(١). المهذب ٢: ٥٩٥.

(٢). الوسيلة: ٢٠٩.

(٣). المختصر النافع: ٢٧٩.

(٤). شرايع الإسلام ٤: ٧٣.

(٥). شرايع الإسلام ٤: ٧٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٠٥

لم يحضر خصمه؟ الأقرب المنع. و لو قال: لا خصم لي و لا أدري لم حبست، نودي على طلب الخصم فان لم يحضر أطلق. و ان ذكر غائبا و زعم انه مظلوم، ففي اطلاقه نظر اقربه انه لا- يحبس و لا يطلق، لكن يراقب الى أن يحضر خصمه و يكتب اليه ليعجل، فان لم يحضر أطلق.» (١)

٨- و قال في التذكرة: «قد بينا انه يقبل قوله في الاعسار اذا لم يعرف له سابقه مال مع يمينه فحينئذ يقول: انه يقبل في الحال كما لو اقام البيئه يسمع في الحال و هو قول اكثر الشافعية و قال بعضهم: يتأني القاضي و يبحث عن باطن حاله و لا يقنع بقوله بخلاف ما اذا قام البيئه، و حيث قلنا انه لا يقبل قوله آلا بالبينه، لو ادعى ان الغرماء يعرفون اعساره كان له احلافهم على نفى المعرفة، فان نكلوا حلف و ثبت اعساره و ان حلفوا، حبس. و كلما ادعى ثانيا و ثالثا و هلم جزا انه قد ظهر لهم اعساره كان له تحليفهم، آلا ان يعرف القاضي انه يقصد الايذاء و اللجاج. فاذا حبسه فلا يغفل عنه بالكلية، و لو كان غريبا لا يتمكن من اقامة البيئه و كل به القاضي من يبحث عن منشأه و عن منتقله و يفحص عن احواله بقدر الطاقة، فاذا غلب على ظنه افلاسه، شهد به عند القاضي، لئلا يتخذ عليه عقوبة السجن.» (٢)

و قال في تبصرة المتعلمين: «و يستحب ... و السؤال ... و أرباب السجن و موجه.» ١٧٩.

٩- الشهيد الأول: «اما مستحبة- و هي عشرون: الخامس: أن يبدأ لما يقدم بالمحبوسين، فمن حبس بظلم أو في تأديب ثم ادبه اطلقه، و من ذكر انه محبوس بحق، أقر.»

و من أنكر الحق يسأل عن خصمه، فان عينه احضره، فان اعترف بالظلم اطلقه، و ان زعم ان الأول حبسه لثبوت حقه عنده، فعليه البيئه، ان لم يصدق الغريم، و ان لم يعين خصما، فان قال: لي خصم لا- اعرفه اقر. و ان قال: لا خصم لي، اشيع حاله بالنداء، فان لم يظهر أطلق، و ان قال: حبست ظلما فالأقرب انه لا يسمع منه لأنه قدح في الأول، بل يشاع حاله ثم يطلق بعد احلافه على البراءة، قاله الشيخ و هو حسن. و هل يلزم بكفيل في الموضوعين؟ احتمال. و لو ذكر خصما غائبا و ذكر انه مظلوم، فالأقرب

(١). قواعد الاحكام ٢: ٢٠٤- انظر التحرير ٢: ١٨٢- إيضاح الفوائد ٤: ٣٠٨.

(٢). تذكرة الفقهاء ١٤: ٧٤ المسألة ٣٠٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٠٦

اخرجه و المراقبة أو التكفيل. «١»

١٠- الأردبيلي: «ثم ينبغي أن ينظر أولاً في حال المحبوسين إن لم يفت قبله حق شخص و لم يكن هناك أمر ضروري احوج منه. فإن الحبس عذاب، بل ينبغي أن ينادى إن احتاج: إن القاضى يسأل عن حال المحبوسين، فليحضر من له محبوس، و من هو خصمهم، فيروح بنفسه، او يبعث أميناً أو أكثر إليهم، و لو اقتضت المصلحة بإخراجهم لاستعلام حالهم، فعل فيسأل، فمن ظهر له خصم، و إن حبسه على حق، يحبس و من علم أنه على باطل يطلقه، و من لم يظهر له خصم، و قال: ما لى خصم، أو ما أعرف، يشيع حاله، بحيث لو كان لظهر. فإن لم يظهر، يمكن أن يطلقه مع عدم المفسدة.

و إن علم أن له خصماً غائباً، ففيه احتمالات:

الحبس، و عدمه، و مراقبته، و الكتابة إلى الخصم، و التحقيق، فتأمل. «٢»

١١- الشيخ البهائي: «سادس من المستحبات: ان يبدأ بأحوال المحبوسين في سجن القاضى المعزول..» «٣»

١٢- السبزواري: «قالوا: اذا تفرغ القاضى من مهماته و اراد القضاء استحب أن يبتدىء أولاً بالنظر في حال المحبوسين.» «٤»

١٣- الفيض الكاشاني: «... ثم يسأل عن أهل السجون و عن موجب حبسهم فمن لم يثبت لحبسه موجب اطلاقه، و كذا من لم يظهر له خصم بعد اشاعته حاله، و ان ادعى ان لا خصم له؛ ففي احلافه مع ذلك قولان.» «٥»

١٤- السيد العاملي، قال بعد كلام العلامة في التذكرة: «و بهذا الذى ذكره فى التذكرة يسقط ما اعترض به المولى الأردبيلي على الاصحاب: من انه كيف يحبس اذ قد لا- يكون له بينه و يكون معسرا و المال تالفا و الحبس عقوبة عاجلة من غير ظهور وجهها و الحبس بعيد، بل يحلف على عدم بقائه عنده، ثم احتمال عدم الحلف، ثم قال:

لا بد من الحلف لمكان دعوى المال، انتهى. قلت: قوله من غير ظهور وجهها لا وجه له لأن الوجه فى ذلك استصحاب بقاء الموضوع الذى لم يخالف فيه احد، و به استقام النظام مضافا الى أصل العدم، و اين يقع بظهور الاتلاف من هذين الاصلين، مع ان الظهور هنا ليس على (عن خ) مدرك شرعى» «٦».

١٥- السيد الخونسارى: «ما ذكر من الآداب بين ما لا دليل على استحبابه بالخصوص و بين ما لعله يجب مراعاته.. و مثل السؤال عن أهل السجون و البحث عن موجب اعتقالهم، كيف يكون من المستحبات؛ فان المدين مع اظهار العسر يحبس حتى يتبين حاله، و مع تبين اعساره لا مجوز لحبسه، فكيف يكون السؤال عن حاله و موجب

(١). الدروس: ١٧١. و ج ٢: ٧١ (الطبعة الجديدة)

(٢). مجمع الفائدة ١٢: ٣٦- انظر كتاب القضاء للشيخ الانصارى ص ٨٢.

(٣). جامع عباسى: ٣٥٥.

(٤). كفاية الاحكام: ٢٦٢.

(٥). مفاتيح الشرائع ٣: ٢٤٩.

(٦). مفتاح الكرامة ١٠: ٧٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٠٧

حيسه مستحبا.» (١)

أقول: وقد اجاب المحقق الآشتياني عن هذا الاشكال فقال: «و به صرح في الجواهر و علل بانهم في عذاب يعني سرعة الخلاص منه مطلوبة و لا بأس بما ذكروه للتسامح، لا يقال: مقتضى التعليل الوجوب مع ان ظاهرهم بل صريحهم استحباب اصله فكيف بالبدأة به، لأننا نقول: الوجوب انما هو اذا ثبت و لو في الظاهر عدم استحقاقه العذاب، و ألما فلا دليل على حرمة ترك الخلاص مطلقا، و فعل القاضى محمول على الصحة ما لم يظهر خلافه.» (٢)

أقول: ان جواب الآشتياني دليل على سبق هذا الاشكال على السيد الخونسارى (ره) و ان لم نعرف قائله، أو حصل توارد فكرى بينهما و على أى، قد يجاب عن الاشكال: بانه لعل نظر اصحاب هذه الفتاوى بانه يستحب للإمام و الوالى و القاضى التعجيل فى النظر بأمر المحبوسين كل يوم و تقديمه على غيره، فالمستحب هو التعجيل لا النظر، فتأمل.

آراء المذاهب الاخرى

١٦- الشيباني: «و اذا حبس القاضى رجلا فى نفقة المرأة أو فى دين فينبغى (له) ان يسأل عنه و عن حاله بعد شهرين أو ثلاثة أشهر.» (٣)

١٧- ابن الجلاب: «فصل ٩٩٠- نظر الحاكم فى أمر المحبوسين: و ينبغى للحاكم أن ينظر فى أمر المحبوسين و لا يهمل أمرهم، فمن علم اعساره انظره و من علم لده اطال حيسه.» (٤)

١٨- الفيروزآبادى: «و أول ما ينظر فيه امر المحبوسين فمن حبس بحق رده الى الحبس و من حبس بغير حق خلاه، و من ادعى انه حبس بغير خصم، نادى عليه ثم

(١). جامع المدارك ٦: ١٢.

(٢). القضاء: ٥٩.

(٣). النفقات: ٤٧.

(٤). التفريع ٢: ٢٤٧.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٠٨

يحلفه و يخليه.» (١)

١٩- ابن قدامة: «و اذا جلس الحاكم فى مجلسه فأول ما ينظر فيه أمر المحبوسين لان الحبس عذاب و ربما كان فيهم من لا يستحق البقاء فيه فينفذ الى حبس القاضى الذى كان قبله ثقة يكتب اسم كل محبوس و فيم حبس و لمن حبس..» (٢).

٢٠- المرداوى: «فى آداب القضاء: فان كان حبس فى تهمة، أو افتيات على القاضى قبله خلى سبيله- و جزم به فى الهداية و المذهب و المستوعب و الخلاصة و المغنى و الشرح و الوجيز و شرح ابن منجا و غيرهم، قال المصنف و الشارح: لأن المقصود بحبسه التأديب و قد حصل، و قال ابن منجا: لأن بقاءه فى الحبس ظلم، قلت: فى هذا نظر، و قال فى المحرر و غيره: و ان حبسه تعزيرا أو تهمة خلاه أو بقاه بقدر ما يرى و كذا قال فى الفروع و غيره، قلت: و هو الصواب..» (٣)

٢١- النووى: «المستحب ان يبدأ فى نظره بالمحبوسين لان الحبس عقوبة و عذاب و ربما كان فيهم من تجب تخليته فاستحب البداية بهم.» (٤)

٢٢- ابو اسحاق الشيرازى: «و المستحب أن يبدأ فى نظره بالمحبوسين لان الحبس عقوبة و عذاب و ربما كان فيهم من تجب تخليته، فاستحب البداية بهم و يكتب اسماء المحبوسين و ينادى فى البلدان: القاضى يريد النظر فى أمر المحبوسين فى يوم كذا، فليحضر من له

محبوس، فإذا حضر الخصوم اخرج خصم كل واحد منهم فان وجب اطلاقه اطلقه، وإن وجب حبسه اعاده الى الحبس.» (٥)
 ٢٣- ابو ضياء خليل: «في أول ما يبدأ به القاضي- وبدأ بمحبوس ثم وصي و مال و طفل، قال الشارح، محمد الخرشى المالكي: يعنى ان القاضي يجب عليه في أول جلوسه أن يبدأ بالمحبوسين فينظر في امرهم فمن استحق الاخراج اخرج عنه و من لا؛

(١). التنبيه: ٢٥٣.

(٢). المغنى ٩: ٤٤.

(٣). الانصاف ١١: ٢١٨.

(٤). المجموع ٢: ١٤٠- و مثله في منهاج الطالبين ٢: ٣٤٠.

(٥). المهذب ٢: ٢٩٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٠٩

ابقاه و هذا بعد النظر في الكشف عن الشهود الموقعين فيفحص عن عدالتهم فيثبت من كان عدلا و يسقط من ليس كذلك.» (١)

٢٤- ابن النجار: «و يسنّ ان يبدأ بالمحبوسين فينفذ ثقته.» (٢)

٢٥- السيد سابق: «و لا يحل حبس احد بدون حق، و متى حبس بحق يجب المسارعة بالنظر في أمره، فان كان مذنباً اخذ بذنبه و ان

كان بريئاً أطلق سراحه.» (٣)

الفصل السابع حقه في حضور زوجته معه

إشارة

وردت رواية عن الصادق (ع) ظاهرها: ثبوت حق للمحبوس في حضور زوجته معه و لم اجد من صرح بذلك إلا بعض المعاصرين متأ، و عبد الرزاق في مصنفه عن بعض فقهاء العامة و ابن عابدين في رد المحتار.

أما باقى الفقهاء، فقد تعرضوا في باب القسم- من النكاح- بما يفهم منه ذلك، و نكتفى بكلام الشيخ الطوسى فى المبسوط و العلامة الحلى فى القواعد، و ابن قدامة فى المغنى.

الروايات

١- الجعفریات: «اخبرنا عبد الله، أخبرنا محمد، حدثنى موسى، قال: حدثنا أبى عن أبيه، عن جده جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن على (ع): ان امرأة استعدت عليا (ع) على زوجها فأمر على بحبسه و ذلك لأن الزوج لا ينفق عليها اضارارا بها، فقال الزوج: احبسها معى، فقال على: لك ذلك؛ انطلقى معه لا عليك احدا.» (٤)

(١). شرح مختصر الجليل ٧: ١٧٣.

(٢). منتهى الارادات ٢: ٥٨٣- انظر شرح منتهى الارادات ٣: ٤٧٣- ادب القاضى ١: ٢٢١.

(٣). فقه السنة ١٤: ٨٣.

(٤). الجعفریات: ١٠٨- و عنه المستدرک ١٣: ٤٣٢ ح ٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥١٠

قد يقال بدلالة الرواية على لزوم ايجاد مقدمات اللقاء بين السجين و زوجته، و لكن لا دلالة فيها على ذلك، لأن قوله (ع) «لك ذلك» لا يدل على كونه اخبارا عن حق ثابت له بل لعله إنشاء و تفضل من أمير المؤمنين (ع).
نعم يستفاد منه رجحان ذلك للحاكم اذا كان ممكنا و لم يزاخمه ما هو أهم.
ثم ان الرواية لا تشمل الزوجة المحبوسة لاحتمال الخصوصية في الرجل، بل لا يتعدى من مورد الدين في النفقة على الزوجة أو مطلق النفقة أو مطلق الدين أو في خصوص الملتوى عن أداء الدين ان لم نقل بوجوب التضييق عليه، و جعل الزوجة معه ينافيه. ثم ان هذا الحكم لا يشمل من لم يتزوج بعد و اراد ان يتزوج و هو في السجن لاحتمال الخصوصية في الرجل المتزوج.
و زبدة المخض: ان الموارد تختلف، فقد يكون المورد من الذين يستحق التضييق عليهم و التشديد بهم في الحبس فهنا يشكل دعوى استحقاقه في احضار الزوجة معه لأنه ينافي التضييق عليه.
ثم ان الفقهاء تعرضوا لهذه المسألة أو لما يشابه المسألة في باب القسم و النشوز، من كتاب النكاح.

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسي: «اذا كان محبوسا في موضع و له اربع زوجات و تمكن من الدخول و الوصول اليه و قد كان قد قسم في حال انطلاقه، فانه وجب عليه أن يقسم للبواقي، لان ذلك حق لهن، و مع القدرة يجب ايفاؤهن حقهن، و ان كان لم يقسم لهن و استدعى واحدة و باتت عنده، وجب عليه أن يقضى تلك الليلة في حقهن كلهن لأن لكل واحدة ليلة، فاذا أمكن ايفاؤهن وجب ذلك، و ان استدعى واحدة و امتنعت سقط حقها من النفقة و القسم و السكنى لأنها ناشزة.» (١)
٢- العلامة الحلبي: «و لو حبس قبل القسمة، فاستدعى واحدة لزمه استدعاء

(١). المبسوط ٤: ٣٣٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥١١

الباقيات، فان امتنعت واحدة سقط حقها.» (١)

٣- ولاية الفقيه: «و من الامور المهمة التي ينبغي رعايتها ايجاد شرائط اللقاء بين المسجون و زوجته و امكان الخلوة بينهما فان الحاجة الجنسية من أشد الحاجات، و الفصل الطويل بينهما يستعقب غالبا أمورا لا يرضى بها العقل و الشرع و ربما يوجب الفرقة و تلاشى الحياة العائلية.» (٢)

أقول: ثم انه يظهر من البعض ان ذلك من حقه، و انه مفروغ عنه و لذا تعرضوا للقسم، و افتوا بوجوب اجابة الزوجة له و إلما فهي ناشزة، و لعل ذلك لاطلاقات الأدلة و لاستصحاب الحق قبل الحبس و عدم المعارض لهما. نعم لو كان الحبس للارتداد عن ملء فلا حق له؛ لأنه محكوم بالكفر حينئذ، فلا يجوز للزوجة التمكين.

آراء المذاهب الاخرى

١- المصنف: «.. فكتب فيه عمر بن عبد العزيز: ان كان جرح احدا فاجرحوه و ان قتل احدا فاقتلوه، و ألا فاستودعوه السجن و اجعلوا اهله قريبا منه حتى يتوب من رأى السوء.» (٣)

٢- ابن قدامة: «و ان حبس الزوج فاحب القسم بين نسائه بأن يستدعى كل واحدة في ليلتها فعليهن طاعته ان كان ذلك سكنى مثلهن، و ان لم يكن، لم تلزمهن اجابته لأن عليهن في ذلك ضررا، و ان اطعنه لم يكن له ان يترك العدل بينهن و لا استدعاء بعضهن دون بعض كما في غير الحبس.» (٤)

٣- ابن عابدين: «و في النهز: و اذا احتاج الجماع دخلت عليه زوجته أو امته ان كان فيه موضع ستره، و فيه دليل على ان زوجته لا تحبس معه لو كانت هي الحابسة له ٤- منهاج الطالبين: «لا يحبس زوجته معه لو حبسته» «٥» ٥- الخطيب: «عن أبي حنيفة: انه يمنع عن الجماع» «٦»

- (١). قواعد الاحكام ٢: ٤٧.
 - (٢). ولاية الفقيه ٢: ٤٧٠.
 - (٣). مصنف عبد الرزاق ١٠: ١١٨ ح ١٨٥٧٦.
 - (٤). المغنى ٧: ٣٤.
 - (٥). منهاج الطالبين ٤: ٣٤٥.
 - (٦). الفتاوى الغياثية: ١٦٧.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥١٢
و هو الظاهر. «١»

الفصل الثامن هل يحبس لو كان مريضا أو اجيرا؟

إشارة

افتي بعض فقهاءنا رضوان الله عليهم بعدم جواز حبس المديون لو كان مريضا أو اجيرا للغير لقاعدتي نفى الضرر و الحرج، كما في مهذب الاحكام، و العروة الوثقى، و تحرير الوسيلة.
و اما من السنة ففي حاشية الجمل، و حاشية الاختيار أيضا ذلك و قيد في الأخير الحكم بالمريض الذي لم يوجد من يخدمه و إليك كلماتهم:

آراء فقهاءنا

- ١- السيد اليزدي: «اذا كان المديون مريضا يضره الحبس، يشكل جواز حبسه، كما انه لو كان له مانع آخر كما اذا كان اجيرا للغير أو كان عليه واجب يكون الحبس منافيا له.» «٢»
- ٢- الامام الخميني: «لو كان المديون مريضا يضره الحبس، أو كان اجيرا للغير قبل حكم الحبس عليه، فالظاهر عدم جواز حبسه.» «٣»
- ٣- السيد السبزواري: «لو اضّرّ الحبس بالمعسر، أو كان اجيرا للغير قبل ذلك فلا يجوز حبسه، لقاعدتي نفى الضرر و الحرج.» «٤»
- ٤- القضاء و الشهادة: قال في بحث الدين: «اذا كان المحكوم عليه مريضا يضرّ به الحبس أو كانت امرأة يضرّ بعفتها لم يحبس لعدم اطلاق في صحيح غياث، و هذا

- (١). رد المحتار ٤: ٣١٤- انظر منهاج الطالبين ٤: ٣٤٥.
- (٢). العروة الوثقى ٣: ٥٦ مسألة ١٢.
- (٣). تحرير الوسيلة ٢: ٣٧٥ مسألة ٩.
- (٤). مهذب الاحكام ٢٧: ٩٠ مسألة ١٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥١٣
الحكم يجرى في فرض كل مانع أقوى من تحصيل المال.» (١)

آراء المذاهب الأخرى

- ٥- الشيخ سليمان الجمل: «و لو كان المسجون مستأجر العين على عمل لا يمكن في الحبس امتنع حبسه.» (٢)
- ٦- قال أبو دقيقة في شرحه على الاختيار: «و اذا مرض المحبوس، فان كان له من يخدمه في الحبس، لم يخرج و إنما أخرجه لثلا يهلك.» (٣)
- ٧- الخطيب: لو مرض في الحبس و أضناه و لم يجد من يخدمه، يخرج من الحبس هكذا روى عن محمد قال: و هذا اذا كان الغالب هو الهلاك و عليه الفتوى. الفتاوى الغياثية: ١٦٧ أقول: أولاً: ان ظاهر كلام السيد اليزدى و الامام الخمينى و السيد السبزوارى هو اختصاص الحكم بالمحبوس للدين، لا مطلقاً، و عليه فلم يفت احد بعدم جواز حبس غيره لو اضربه الحبس كما في حبس الممسك على القتل أو المرتد الملى، أو المرأة أو الأمر بالقتل و.. إلّا ان يقال بالفرق بينهما موضوعاً، أو هذا تعزير و ذاك حد.
- ثانياً: لو كان هذا الحبس للعقوبة و هو من أنواع التعزير كما صرح به السيد العاملى فى المفتاح (٤) فما الدليل على تركه للمرض، سيما مع اطلاقات ادلة الحبس و عدم وجود مقيد لهما، و استلزامه تعطيل الحدود و التعزيرات اضافة الى ذلك انه ضرر على صاحب الحق- الغريم-.
- لكن الظاهر من فتاواهم استنادهم الى قاعدتى نفى الضرر و الحرج كما صرح بهما السيد السبزوارى، أو الخوف على المحبوس من الهلاك (٥)، فلو لم يخش عليه الهلاك من مرضه أو امكنت معالجته فى السجن لانتفى موضوع الفتاوى المذكورة.
- اما الاستدلال على عدم جواز حبس الأجير بتضرر مستأجره فيعارضه تضرر الغريم من عدم حبسه، و لعل نظر فتواهم الى الحبس فى الدين دون غيره، و كيف كان

(١). القضاء و الشهادة: ٥٧ مسألة ٨.

(٢). شرح الجمل على شرح المنهج ٥: ٣٤٦.

(٣). الاختيار ٢: ٩١.

(٤). مفتاح الكرامة ١٠: ٨٦.

(٥). انظر شرايع الإسلام ٤: ١٥٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥١٤

فلا دليل خاص على عدم جواز حبس المريض و المستأجر نعم يجب رعاية ما يقتضيه مرضه و استئجاره مع عدم مزاحمته لما هو أهم.

الفصل التاسع فصل النساء عن الرجال فى السجن

إشارة

يرى البعض وجوب فصل النساء عن الرجال فى السجن و لا دليل خاص فى المقام، نعم نقل عن النبى (ص): انه كان يحبس السبايا، و فى بعض النصوص: يحبس النساء فى حظيرة باب المسجد.

كما يستأنس ذلك مما دلّ على حرمة الخلوة بالاجنبية (١) و حرمة الصلاة فى مكان خلوة لا يمكن لثالث الدخول عليهما عند بعض

«٢» و بطلانها عند بعض آخر ٣.
و النهى عن سفر المرأة للحج، ألا و معها محرم «٤» كما فى كتب العامة، و لذا أفتى البعض بوجوب الفصل، و بعض السنة باستجابته كما عن السرخسى فى المبسوط و ابن عابدين فى رد المحتار.

النصوص التاريخية

١- ابن هشام: «فى أمر عدى بن حاتم.. و تخالفنى خيل لرسول الله (ص) فتصيب ابنه حاتم، فيمن أصابت، فقدم بها على رسول الله (ص) فى سبايا من طى و قد بلغ رسول الله (ص) هربى الى الشام، قال: فجعلت بنت حاتم فى حظيرة بباب المسجد،

(١). انظر وسائل الشيعة ١٣: ٢٨٠ ح ١ و ج ١٤: ١٣٣/ باب عدم جواز خلوة الرجل بالمرأة الاجنبية ح ٣ و ٢ و ١- دعائم الإسلام ١: ٢٢٦ و ج ٢: ٢١٤ ح ٧٨٨- الجعفریات: ٩٦/ مستدرک الوسائل ١٤: ٢٦٥ باب عدم جواز خلوة الرجل بالاجنبية ح ٨- ١ و مسند احمد ١: ٢٢٢ و ج ٣: ٣٣٩.

(٢) ٢ و ٣. انظر توضيح المسائل للإمام الخمينى: ١٤٤ مسألة ٨٨٩- و للسيد الخوئى: ١٥٢ مسألة ٨٩٨- و للسيد الكلبايگانى ١٧٢ مسألة ٨٩٨.

(٤). كنز العمال ٦: ٧٢٥.

مصادر السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥١٥

كانت السبايا يحبس فيها. «١».

٢- و فى التراتيب: «سجن النساء... فجعلت بنت حاتم فى حصيرة بباب المسجد و كانت النساء تحتبس فيها» «٢».

آراء الفقهاء

١- ولاية الفقيه: «لا ريب ان السجن الشرعياً يجب أن تلاحظ فيها و فى برامجها الموازين الشرعية و الأهداف الاصلاحية الاسلامية و من الواضح ان اختلاط الرجال بالنساء فى مكان خلوة مما يوجب الفساد قطعاً.» «٣»

٢- السرخسى: «و ينبغى أن يكون محبس النساء فى الدين على حدة و لا يكون معهن رجل حتى لا يؤدى الى فتنه» «٤».

٣- ابن عابدين: «و يجعل للنساء سجن على حدة دفعا للفتنة.» «٥»

٤- قال السيوطى: «اول من حبس النساء مع الرجال فى قيد واحد..

الضحاك بن قيس.» «٦»

أقول: و تبعه الحجاج بن يوسف الثقفى «٧». و مما يؤيد لزوم فصل النساء فتوى الفقهاء بكراهة اختلاط النساء بالرجال كما عن السيد

اليزدى «٨» و استدلال بعض المعاصرين «٩» له بمعتبرة غياث بن ابراهيم عن أبى عبد الله (ع) قال: قال أمير المؤمنين (ع): يا أهل

(١). السيرة النبوية ٤: ٢٢٥.

(٢). التراتيب الادارية ١: ٣٠٠.

(٣). ولاية الفقيه ٢: ٤٥٥.

(٤). المبسوط ٢٠: ٩٠.

(٥). رد المحتار على الدر المختار ٤: ٣٢٨ و ٣٤٧.

(٦). الوسائل الى مسامرة الاوائل: ١٢٥- انظر ترجمته في اسد الغابة ٣: ٣٧.

(٧). انظر الغدير ١٠: ٥٢- تهذيب ابن عساكر ٤: ٨٠- المستطرف ١: ٦٦.

(٨). العروة الوثقى: ٦٢٧ مسألة ٤٩/النكاح.

(٩). انظر مستمسك العروة الوثقى ١٤: ٥٤- مستند العروة الوثقى ١: ١١٥/النكاح.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥١٦

العراق، ثبت ان نساء كم يدافعن الرجال في الطريق اما تستحون «١». و مرسل الكليني و خبر محمد بن شريح و موثق يونس بن يعقوب ٢.

أقول: و المستفاد من مجموع هذه الروايات و الفتاوى، أن مذاق الشرع عدم الرضا باختلاط النساء بالرجال، و عدم الخلوة بالأجنبية حتى و لو كانا في حال العبادة، فكيف بهما في محل بعيدين عن الأهل و الأزواج.

الفصل العاشر فصل الاحداث عن الكبار، و المسلمين عن غيرهم

اشارة

ينبغي بل يلزم التفكيك و تفريق الاحداث عن الكبار، و المسلمين عن الكفار و أهل الذمة، و المحبوس لأداء الحق، عن المحبوس لجريمة القتل أو السرقة أو الزنا، و المحبوس للإيلاء و الظهار عن المحبوس في الحرابة دفعا للمفاسد.

و مما يؤيد لزوم تفريق الكفار عن المسلمين بل المؤمنين عن غيرهم؛ قول الصادق (ع) فيمن ازال شعر رأس امرأة: «و يحبس في سجن المسلمين. و في نقل آخر:

سجن المؤمنين.» و قد مرّ مع مصادره في باب الايذاء الجسمي، فراجع.

الآراء

١- ولاية الفقيه: «.. فيجب ان يفرد لكل صنف من هؤلاء و من اصناف المجرمين مكان خاص لئلا يؤدى الأمر الى الفساد و بذلك يظهر وجوب افراد سجن الشباب السذج أيضا عن سجن من توغل في الانحراف الفكرى و العقائد الفاسدة و المناهج الباطلة المعديّة اذ المعاشرة المستمرة مؤثرة قطعاً فينقلب السجن المعد للإصلاح الى محل الفساد و الافساد.» (٣)

٢- احكام السجون: «نص ابن عابدين على ضرورة تفريق الاحداث عن

(١) ١ و ٢. انظر وسائل الشيعة ١٤: ١٧٤ باب ١٣٢/مقدمات النكاح.

(٣). ولاية الفقيه ٢: ٤٥٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥١٧

الكبار.» (١)

أقول: «لا كلام في كبرى مسألة افراز الاحداث مع خوف المفسدة، و انما الكلام في تحقق الصغرى و أنه هل يحبس الاحداث؟ و قد أشرنا في الكتاب الى موارد و إليك بعضها:

١- حبس اطفال البغاء كما عن العلامة الحلبي في القواعد «٢» و السيد العاملي في مفتاح الكرامة. «٣»

٢- حبس احداث الكفار لو ادعى الانبات. و قد مرّ في فصل «اعداء الدولة»

- ٣- حبس القاتل لو كان غير بالغ - على ما يبدو من العلامة في المختلف «٤» و المجلسي الأول في الروضة «٥».
- ٤- الحبس للتأديب، كما عن السرخسي و الحموي من السنة، و لكن تأديبه عندنا هو الضرب دون عشرة سياط.
- أ- قال القاضي ابن البراج: «و اذا أخطأ مملوك أو صبي، ادب بخمس ضربات الى ست، و لا يزداد على ذلك.» «٦»
- ب- قال الشهيد الأول: «و لا يزداد في تأديب الصبي على عشرة اسواط.» «٧»
- ب- السبزواري: للحاكم الشرعي تعزير الاطفال بالحبس و الضرب حسب ما اقتضته المصلحة مهذب الأحكام ٢٨: ١٢٢ ج- قال السرخسي: «اما الصبي فلا يحبس الا للتأديب لأنه غير مخاطب به.» «٨»
- د- و قال الحموي: «في باب احكام الصبيان: و يقام عليه التعزير تأديبا و كذا يحبس تأديبا لا عقوبة.» «٩»

(١). احكام السجون: ١٠١- نقلا عن الدر المختار ٤: ٣٤٧ و ٣٢٨.

(٢). قواعد الاحكام ٢: ٢١١.

(٣). مفتاح الكرامة ١٠: ١٠٦.

(٤). المختلف: ٩: ٣٣١ المسألة ٣٠ فان العلامة حمل عبارة: «و يستودع العبد السجن» على صغر العبد!!

(٥). روضة المتقين ١٠: ٣٥٣.

(٦). المهذب ٢: ٥٥٢.

(٧). الروضة البهية ٩: ١٩٣.

(٨). المبسوط ٢٠: ٩١.

(٩). غمر عيون البصائر ورقة: ٢٢٨- على ما في احكام السجون: ١٠١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥١٨

ه- ابن عابدين: «و في المحيط: حبس الصبي التاجر تأديبا لا- عقوبة لثلا- يماطل حقوق العباد، فان الصبي يؤدب لينزجر عن الافعال الذميمة.» «١»

الفصل الحادي عشر تشغيل المسجون

لم نجد نصّا من الفريقين في خصوص تشغيل المسجون، لكن الكلام تارة يقع في أنه هل يجوز- أو هل يجب- للدولة تشغيله؟ و اخرى: هل ان من حق السجين ان يطالب الدولة بالاشتغال اذا اراد؟

اما الأول: فلا كلام في حسنه العقلي و انه تعاون على البر اذ أن في التشغيل انقاذه من المفساد المترتبة على فراغه في السجن و ان كان ذلك قاصرا عن اثبات وجوبه.

اما الثاني: فيكفي فيه اطلاقات ما ورد من الحث على العمل و كراهة الكسل و ترك العمل «٢» فيثبت مشروعية العمل و التشغيل في الجملة، و لكن هذا غير استخدام بعض المسجونين في الاشغال الشاقة- الذي يكون جزءا من العقوبة الأصلية- كما ورد في المرأة المرتدة، لأنه نوع تعزير و تعذيب لها، فلا وجه للاستدلال به في المقام، اذ أن معناه حينئذ: جواز تعزير كل مسجون باستخدامه و تشغيله، كما ان ذلك غير تسليم المديون الى الغرماء ليستعملوه كما ورد عن علي عليه السلام: انه (ع) كان يحبس في الدين ثم ينظر فان كان له مال اعطى الغرماء، و ان لم يكن له مال دفعه الى الغرماء فيقول لهم:

اصنعوا به ما شئتم، ان شئتم آجروه و ان شئتم استعملوه.» «٣»

فان هذا لا يعدّ تشغيلا في السجن اذ لا معنى لحبسه بعد فرض كونه معسرا، اذ لا معنى لذلك: ضعف المستند كما عن ابن ادريس و

العلامة المجلسي و الحر العاملي، و رده البعض باشماله على حكم مخالف للكتاب و السنة.

(١). رد المختار ٤: ٣٤٧.

(٢). انظر وسائل الشيعة ١٢: ٥١- ٢/ مقدمات التجارة.

(٣). التهذيب ٦: ٣٠٠ ح ٤٥- انظر بحث «الملتوى عن اداء الدين».

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥١٩

كما لا يجدى الاستدلال باطلاقات ما ورد في وجوب نفقة الأهل و الأولاد، على لزوم تشغيله في السجن أو خارجه، لأن غاية ما تفيد هذه الاطلاقات عدم منع الدولة عن اشتغاله و عمله، ان لم يكن ممن يجب عليه التضييق و كان العمل يتنافى معه فلا تفيد اثبات حق له على الدولة و لا وجوب تشغيله أو تهيئة مقدمات العمل له.

كما لا- يمكن الاستدلال بما قاله بعض فقهاءنا- رضوان الله عليهم- في المخلد «من ان نفقة السجين على نفسه» و ذلك لأنه: أولاً: يتعارض مع فتوى جمع من الفقهاء من ان نفقته على بيت المال ان كان فقيراً أو مطلقاً، و لم يقيدوا الأمر بكونه غير قادر على التكسب. ثانياً: كون نفقته عليه لا يلازم التشغيل اذ قد يكون له مال فينفقه على نفسه. ثالثاً: هب ان الحكم في المخلد هكذا، و لكن ما الدليل على ان الحكم يسرى على غير المخلد؟ إلا بتنقيح المناط و هو كما ترى. هذا و قد استدلل بعض المفكرين بما لا يرتبط بالمقام «١». نعم عن الخطيب: «و هل يمنع عن الكسب؟ اختلف المشايخ فيه و الأصح انه يمنع» «٢»

الفصل الثاني عشر نفقة المسجون

إشارة

دلّت النصوص على ان نفقة المسجون من بيت المال، و لكن أكثرها وردت في خصوص السارق في المرة الثالثة. و في بعضها: المخلدون من المحبوسين مع حصرهم بالمسك على الموت، و المرتدة، و السارق. و في بعض آخر: مطلق المخلدين و لكن بالنسبة الى اطعامهم فقط دون سائر المصارف. و لكن فقهاؤنا فصلوا بين الفقير و الغنى مع الاختصاص بالسارق، كما عن السيد في الرياض و الفاضل الهندي في كشف اللثام و السيد اليزدي في العروة و المامقاني في

(١). انظر احكام السجون: ١١٤.

(٢). الفتاوى الغياثية: ١٦٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٢٠

المناهج، و الامام الخميني في التحرير و الشيخ الوالد في «ذخيرة الصالحين» كما أطلق الآخر كالسيد الخوئي. هذا و قد فصل آخرون من الخاصة و العامة تفصيلات اخرى بحسب المكنة و نوعية الجريمة، كما في المستند للنراقي و القضاء للكني، و من السنة: كما في المبسوط و الخراج، و عيون الازهار و غيره. و فيما يلي الروايات و الآثار ثم آراء الفقهاء:

الروايات و الآثار

١- الكافي: «على بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (ع).. الى ان قال: و يقطع اليد

و الرجل ثم لا يقطع بعد و لكن ان عاد حبس و انفق عليه من بيت مال المسلمين.» (١)
و حسنه المجلسي في المرأة (٢).

٢- و فيه: «عدة من اصحابنا، عن احمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن القاسم، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألته عن رجل سرق فقال:

سمعت أبي يقول: اتى على (ع) في زمانه برجل قد سرق فقطع يده ثم اتى به ثانية فقطع رجله من خلاف ثم اتى به ثالثة فخلده في السجن و انفق عليه من بيت مال المسلمين، و قال: هكذا صنع رسول الله (ص) لا أخالفه.» (٣)
أورده المجلسي في المرأة و رماه فقال: مجهول (٤).

و أورده الشيخ في التهذيب (٥) و في سنده «عن أبي القاسم» بدل «قاسم».

قال المجلسي الأول: «و الظاهر انه معاوية بن عمار» (٦).

أقول: و ما يقال في تضعيفه بقاسم بن سليمان و انه غير معلوم الحال. فنقول: انه وقع

(١). الكافي ٧: ٢٢٤ ح ١٠- و عنه التهذيب ١٠: ١٠٧ ح ٣٣- و الوسائل ١٨: ٤٩٤ ح ٧.

(٢). مرآة العقول ٢٣: ٣٤٦.

(٣). الكافي ٧: ٢٢٣ ح ٥- و عنه الوسائل ١٨: ٤٩٣ ح ٣.

(٤). مرآة العقول ٢٣: ٣٤٥.

(٥). التهذيب ١٠: ١٠٤ ح ٢٢.

(٦). روضة المتقين ١٠: ١٨٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٢١

في اسناد كامل الزيارات، فقبوله على المبني (١) و ما يقال: ان المحكي من فعل أمير المؤمنين (ع) هو واقعة خاصة فلعل الشخص كان فقيرا غير متمكن، فلا يدل الخبر على وجوب الانفاق على كل مسجون، يجاب عنه: ان ورودها في مقام الجواب عن حكم السارق يشعر بأنها قاعدة كلية.

٣- و فيه: «محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن شعيب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (ع) قال: قطع رجل السارق بعد قطع اليد ثم لا يقطع بعد، فان عاد حبس في السجن و انفق عليه من بيت مال المسلمين.» (٢)
أورده المجلسي و قال: صحيح (٣).

٤- الفقيه: «و قال الصادق عليه السلام: كان أمير المؤمنين عليه السلام اذا سرق الرجل أولا قطع يمينه، فان عاد قطع رجله اليسرى، فان عاد ثلثه خلده السجن و انفق عليه من بيت المال.» (٤) و رواه في المقنع (٥) أيضا.

٥- العلل: «حدثنا محمد بن الحسن رحمه الله قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار عن العباس بن معروف، عن علي بن مهزيار، عن الحسن بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن السارق و قد قطعت يده، فقال: تقطع رجله بعد يده فان عاد حبس في السجن و انفق عليه من بيت مال المسلمين.» (٦)

عن أبي جعفر في رجل أشل اليمنى سرق، قال: تقلع يمينه שלא كانت او صحيحة، فان عاد فسرق قطعت رجله اليسرى، فان عاد خلد في السجن و أجرى عليه طعامه من بيت مال المسلمين يكف عن الناس شره البحار ٧٦: ١٨٤ ح ١٣ عن العلل

٦- العياشي: «عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي انه اتى بسارق فقطع يده ثم اتى به مرة اخرى فقطع رجله اليسرى، ثم اتى به ثلثه، فقال: انى لأستحيى من ربى ان لا ادع له يدا يأكل بها و يشرب بها و يستنجى بها و رجلا يمشى عليها، فجلده و

استودعه السجن و انفق عليه من بيت المال.» (٧)

(١). انظر معجم رجال الحديث ١٤: ٢٢- و قد رجع منه مؤخرًا على ما سمعت من الشيخ الاستاذ في الدرر.

(٢). الكافي ٧: ٢٢٣ ح ٦- و عنه الوسائل ١٨: ٤٩٣ ح ٦- انظر التهذيب ١٠: ١٠٤ ح ٢١.

(٣). مرآة العقول ٢٣: ٣٤٥.

(٤). الفقيه ٤: ٤٥ ح ١٤- و عنه الوسائل ١٨: ٤٩٥ ح ١٠.

(٥). المقنع: ١٥٠.

(٦). علل الشرائع ٢: ٥٣٧ ح ٤- و عنه الوسائل ١٨: ٤٩٦ ح ١٤. و البحار ٧٦: ١٨٦ ح ١٦.

(٧). تفسير العياشي ١: ٣١٩ ح ١٠٦- و عنه الوسائل ١٨: ٤٩٦ ح ١٦، و البرهان ١: ٤٧١ ح ٩. و البحار ٧٦: ١٩٠ ح ٣٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٢٢

٧- الدعائم: «كان على (ع) اذا اتى بالسارق في الثالثة بعد ان قطع يده و رجله في المرتين خَلده في السجن و انفق عليه من فيء

المسلمين فان سرق في السجن قتله.» (١)

٨- الجعفریات: «قال جعفر بن محمد: قال أبي (عليهما السلام): و كان أمير المؤمنين عليه السلام، اذا سرق السارق بعد ان يقطع يده و

رجله، جلد و حبس في السجن و انفق عليه من فيء المسلمين.» (٢)

٩- النوادر: «احمد بن محمد، عن عبد الله بن سنان قال: سمعت ابا عبد الله (عليه السلام) - في حديث - قال: و تقطع من السارق

الرجل بعد اليد، فان عاد فلا تقطع عليه، و لكن يخلد السجن، و ينفق عليه من بيت المال.» (٣)

أقول: ان الأصل الاولي يقتضى كون نفقة المسجون عليه، فيما لو كان متمكنا أو على من يجب نفقته عليه كالزوج و الأب و الجد

الأبى و الابن و المولى الخ.

و قد يستدل بالرواية الصحيحة الأولى ان النفقة على بيت المال و لكن يرد عليه انه يحتمل الخصوصية في السارق فلا يتعدى عنه و ان

قلنا بالتعدى فيقتصر على القدر المتيقن و هو السجن المؤبد دون غيره، و يؤيد احتمال الخصوصية في السارق: انه في الثالثة يصير معاقا

غير قادر على كسب معيشته، بخلاف المرتدة مثلا أو الممسك على القتل أو.. و كذلك الكلام في الرواية الثالثة و الرابعة بل مجموع

الروايات التسع المذكورة غاية ما تدل: على ان بيت المال يتحمل نفقة السارق من المسجونين و اما غيره فيحتاج الى دليل، نعم في

المقام روايات اخرى يمكن الاستدلال بها على المطلوب.

و يستدل بروايات اخرى

١- الدعائم: «عن أبي عبد الله (ع): من خلد في السجن رزق من بيت المال و لا يخلد في السجن الا ثلاثة: الذي يمسك على الموت،

و المرأة ترتد إلا ان تتوب، و السارق بعد

(١). دعائم الإسلام ٢: ٤٧٠ ح ١٦٧٤- و عنه المستدرک ١٨: ١٢٦ ح ٣.

(٢). الجعفریات: ١٤١- و عنه المستدرک ١٨: ١٢٥ ح ٢. انظر الوافي ١٥: ٤٤٥ ح ١٥٤٥٥.

(٣). كتاب النوادر لا حمد بن عيسى: ١٥٢ ح ٣٨٩- و عنه المستدرک ١٨: ١٢٦ ح ٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٢٣

قطع اليد و الرجل.» (١)

أقول: و هي صريحة في حكم المسألة و مطلقة من حيث الغنى و الفقر و التمكّن من العمل و عدمه، و لكنها: أولاً: ضعيفة السند، و ثانياً: خاصة بالمؤبدين، ثم بالموارد الثلاثة فقط، و ان كان الظاهر ان الحصر فيها اضافي.

٢- التهذيب: «عنه (أى محمد بن الحسن الصفار) عن محمد بن الحسين بن أبى الخطاب، عن وهيب بن جعفر، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن قول الله عزّ و جلّ ... و قال: ان عليا عليه السلام كان يطعم من خلد في السجن من بيت مال المسلمين.» (٢) أقول: و لكنها مختصة بالإطعام ألا ان يقال: بأنّ المراد منه الانفاق، و لكن يبقى اختصاصها بالمخلدين، و في وهيب كلام (٣).

٣- الخراج: «ابو يوسف: و لم تزل الخلفاء يا أمير المؤمنين تجرى على أهل السجون ما يقوتهم في طعامهم و أدمهم و كسوتهم الشتاء و الصيف، و أول من فعل ذلك على بن أبى طالب كرم الله وجهه بالعراق، ثم فعله معاوية بالشام، ثم فعل ذلك الخلفاء من بعده.» (٤)

و هي واضحة الدلالة ألا ان الكلام في السند.

٤- و فيه: «حدثني اسماعيل بن ابراهيم بن المهاجر عن عبد الملك بن عمير قال: كان على بن أبى طالب اذا كان في القبيلة أو القوم الرجل الداعر، حبسه، فان كان له مال انفق عليه من ماله، و ان لم يكن له مال انفق عليه من بيت مال المسلمين، و قال:

يحبس عنهم شرّه و ينفق عليه من بيت مالهم.» (٥)

قوله: الداعر: الخبيث المفسد، و الدعارة: سوء الخلق.

- (١). دعائم الإسلام: ٢: ٥٣٩ ح ١٩١٧- و عنه المستدرک ١٧: ٤٠٣ ح ٤ و ١٨: ١٢٦ ح ٤.
- (٢). التهذيب ٦: ١٥٣ ح ٤- و عنه الوسائل ١١: ٦٩ ح ٢ و جامع احاديث الشيعة ١٣: ١٧٨ ح ١.
- (٣). انظر معجم رجال الحديث ١٩: ٢١٥ الرقم ١٣٢٠٦ و جامع الرواة ٢: ٣٠٣.
- (٤). الخراج: ١٤٩.
- (٥). الخراج: ١٥٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٢٤

هذا: و لكن دلالة غير الأولى و الثانية على الانفاق على مطلق المؤبدين مشكل فضلاً عن غيرهم فيكون الأصل محكماً، الا ان يقال بالأولوية بيانه: لو امكن اثبات نفقة المخلد على بيت المال مع انها تستلزم صرف مبالغ طائلة ما دام العمر و الحياة، فاثبات وجوب نفقة المحبوس - موقتا- على بيت المال بطريق أولى، و هو كما ترى، لأنه اسراء للحكم من موضوع - على فرض ثبوته في المؤبد- الى موضوع آخر قياساً من غير دليل يعتمد عليه.

أو يقال: بأن حفظ النظام الاسلامى و شئون الحكومة يقتضى ان يكون له ادارة و مراكز و نظم و ميزانية و مصارف، كلّها من بيت المال، كما هو المتداول في يومنا هذا في جميع البلاد؛ اسلامية كانت أم غيرها.

و هو أيضا كما ترى لأنه لا منافاة بين حفظ النظام و بين كون نفقة المسجون عليه لا على بيت المال.

أو يقال: بأن ترك ذلك يوجب عارا دوليا على الدولة الاسلامية و منقصة عالمية و يوجب حربا اعلاميا ضد النظام الاسلامى فيصرف على المسجون صيانة للوجه و دفعا للأعلام. لكنه استحسان محض لا دليل عليه.

ثم ان بعض فقهاءنا رضوان الله عليهم فضّل بين المتمكّن و غيره في السارق في الثالثة و يؤيده ما روى عن أمير المؤمنين (ع) في كتاب الخراج كما مرّ.

أقول: و هو تفصيل جيد و لكن البحث حول مستنده، لأن الكلام حول وجوب تحمل بيت المال نفقة المسجون، و اختصاص هذا الوجوب بما لو كان المسجون فقيرا يحتاج الى دليل، نعم لا شك في ان الفقير غير المتمكّن؛ تتحمل الدولة الاسلامية و بيت المال،

تأمين احتياجاته من سهم الفقراء و المساكين - الزكاة- و لكن هذا المعنى لا يختص بالمسجون بل يصرف على الفقير المحتاج من الزكوات و الصدقات سواء المسجون و غيره، و اما ما ذكر بعنوان التأييد فهو مختص بالداعر لا مطلقا، مع ضعف سنده، لكن ادعى بعض فقهاءنا عدم الخلاف فيها، فكأن المسألة اجماعية و متفق عليها فلا يبقى مورد لهذه المناقشات.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٢٥

آراء فقهاءنا

- ١- السيد علي الطباطبائي: «و لو عاد فسرق مرة ثالثة حبس في السجن دائما و انفق عليه من بيت المال مع فقره لا مطلقا» (١).
- ٢- الفاضل الهندي: «فان عاد ثالثا خلد السجن حتى يموت أو يتوب و يرى الإمام منه صلاحا و اقلاعا و ان في اطلاقه صلاحا، و انفق عليه من بيت المال ان لم يكن له ما ينفق على نفسه..» (٢)
- ٣- الفاضل النراقي: «مؤنة المحبوس حال الحبس من ماله، و وجهه ظاهر و يشكل الأمر لو لم يكن له شيء ظاهر و كان ينفق كل يوم بقرض أو بكسب قدر مؤنته أو سؤال أو كل على غيره و نحوها، بل قد يغتم المحبس لذلك، و كذا الاشكال في مؤنة الحبس فانه يحتاج الى مكان و مراقب لئلا يهرب المحبوس، فان كان هناك بيت مال فالمؤنتان عليه و إلا فان بذله خصمه من ماله فلا اشكال أيضا و إلا فتحمله على الحاكم ضرر عليه منفي شرعا فيعارض بأدلته ادلة الحبس فيرجع الى أصل عدم وجوب الحبس عليه أو يقال بالتخيير فله اطلاقه و لا يجب عليه شيء.» (٣)
- ٤- الشيخ محمد حسن النجفي: «.. و كيف كان فإن سرق ثالثة حبس دائما حتى يموت أو يتوب و انفق عليه من بيت المال ان لم يكن له مال» (٤).
- ٥- السيد اليزدي: «في مورد المديون المماطل: الظاهر ان مؤنة الحبس من بيت المال و اذا لم يكن فعلى المحبوس، و يحتمل كونها على المحكوم له.» (٥)
- ٦- الشيخ المامقاني: «و لو سرق ثالثا لم يقطع منه شيء بل يحبس حسبا دائما حتى يتوب أو يموت و ينفق عليه ما دامه محبوسا من بيت المال ان لم يكن له مال.» (٦)

(١). رياض المسائل ١٦: ١٣١.

(٢). كشف اللثام ٢: ٢٤٩.

(٣). مستند الشيعة ٢: ٥٤٩.

(٤). جواهر الكلام ٤١: ٥٣٣.

(٥). العروة الوثقى ٣: ٥٦ مسألة ١٣.

(٦). مناهج المتقين: ٥٠٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٢٦

- ٧- الشيخ الكني: قال في المديون الذي يدعى الاعسار: «ثم ان نفقته ما دام في الحبس في ماله ان لم يكن هناك مال معد لنفقته المحبوسين مطلقا، و ان لم يكن شيء منهما و لا- من يداينه انفق عليه من بيت المال و مع عدمه فالمتمكنون منه سواء من غير اختصاص بالمستحق و كونه لمصلحته لا يصلح للتخصيص و اما مؤنة الحبس من مفتاح و حافظ و نحوهما فان بذلها باذل و إلا فمن بيت المال و إلا فيقوى كونها على المستحق لكونه وسيلة الى استنقاذ حقه كمؤنة نقل الشهود من بعيد و ثمن القرطاس و مؤنة احضار المدعى عليه و نحو ذلك.» (١)

- ٨- الامام الخميني: «.. و ان سرق ثالثا حبس دائما حتى يموت و يجرى عليه من بيت المال ان كان فقيرا.» «٢»
 ٩- السيد الخوئي: «.. و ان سرق ثالثه حبس دائما و انفق عليه من بيت المال.. من دون خلاف و اشكال في البين.» «٣»
 ١٠- الشيخ الوالد: «و ان عاد ثالثا خلد في السجن دائما حتى يموت و انفق عليه من بيت المال ان لم يكن له مال» «٤».
 السبزواري: «الثالث: من سرق ثالثه مع ذلك يحبس دائما حتى يموت و يجرى عليه من بيت المال ان لم يكن له مال.
 قال في الشرح: اما الاجراء من بيت المال فللاجماع و النصوص...»
 و اما اعتبار الفقر: فلأنه المنساق من الأدلة، مضافا الى ظهور اجماع الأجله فيجيره الحاكم بالاتفاق على نفسه مباشرة او تسييا.» «٥»

آراء المذاهب الاخرى

- ١١- ابو بكر الشيباني: «فلو ان امرأة الرجل ارتدت عن الإسلام بانت منه و لم يكن لها عليه نفقة لأن الفرقة جاءت من قبلها بسبب هو معصية.. و الفرق ان المرتدة تحبس لحق الشرع فلا تبقى محبوسة لحق الزوج.» «٦»
 ١٢- ابو يوسف: «و اما ما سألت عنه يا أمير المؤمنين من أمر أهل الدعارة و الفسق و التلصص اذا اخذوا في شيء من الجنائيات و حبسوا هل يجرى عليهم ما يقوتهم في

(١). القضاء: ٢١٢.

(٢). تحرير الوسيلة ٢: ٤٤٠ مسألة ١.

(٣). مباني تكملة المنهاج ١: ٣٠٤.

(٤). ذخيرة الصالحين ٨: ٥٥.

(٥). مهذب الأحكام ٢٨: ٩٨.

(٦). النفقات: ٦٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٢٧

- الحبس؟ و الذى يجرى عليهم من الصدقة أو من غير الصدقة، و ما ينبغى أن يعمل به فيهم؟ قال: لا بد لمن كان فى مثل حالهم اذا لم يكن له شيء يأكل منه لا مال و لا وجه شيء يقيم به بدنه أن يجرى عليه من الصدقة أو من بيت المال، من اى الوجهين فعلت فذلك موسع عليك و أحبّ إلى أن تجرى من بيت المال على كل واحد منهم ما يقوته، فانه لا يحل و لا يسع إلا ذلك. قال: و الأسير من أسرى المشركين لا بد أن يطعم و يحسن اليه حتى يحكم فيه فكيف برجل مسلم قد أخطأ أو أذنب؛ يترك يموت جوعا؟ و انما حمله على ما صار اليه القضاء (الفضلة) أو الجهل. و لم تزل الخلفاء يا أمير المؤمنين تجرى على أهل السجون ما يقوتهم فى طعامهم و ادمهم و كسوتهم الشتاء و الصيف و أول من فعل ذلك على بن أبى طالب كرم الله وجهه بالعراق «... ١».
- ١٣- و قال أيضا حول نفقة العبد الآبق: «و ينبغى أن يتقدم فى الاجراء على هؤلاء الابق الى ان يباعوا كما يجرى على من فى الحبس على ما كنت قدرت لكل امرئ منهم و ليكن الاجراء عليهم من بيت مال المسلمين.» «٢».

- ١٤- و قال السرخسى فى نفقة المحبوس بالكفالة: «خاصم رجل ابنا لشريح الى شريح كفل له برجل عليه دين فحبسه فلما كان الليل قال: اذهب الى عبد الله بفراش و طعام؛ و كان ابنه يسمى عبد الله.» «٣»
 ٥ قول: لعل هذا من جهة الابوة و البنوة لا من بيت المال.

- ١٥- علاء الدين السمرقندى: «و اما اذا كانت محبوسة بالدين قبل النقلة، فان كانت تقدر على ان تخلى بينه و بين نفسها فلها النفقة و إلا فلا، لأنّ هذا حبس بحق و هذا اذا كانت لا تقدر على أداء الدين، فأما اذا كانت تقدر و لا تؤدي تسقط لتقصير منها، فاما اذا طلبت

النفقة و ليست بمريضة و لا محبوسة و هى بالغة ففرض لها النفقة ثم مرضت أو حبست: لم تبطل نفقتها لأن النفقة قد وجبت بتسليم النفس من غير مانع الماوردى: «يجوز للأمير فيمن تكررت منه الجرائم و لم ينزجر عنها بالحدود أن يستديم حبسه إذ استضر الناس بجرائمه حتى يموت بعد أن يقوم بقوته و كسوته من بيت المال ليدفع ضرره عن الناس و إن لم يكن ذلك للقضاء. ٢٢٠ الاحكام السلطانية

(١). الخراج: ١٤٩- و عنه التراتيب الادارية ١: ٣٠٠.

(٢). الخراج: ١٨٤.

(٣). المبسوط ٢٠: ٨٨- السنن الكبرى ٦: ٧٧.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٢٨

عن الوطاء، فاعتراض المانع لا يسقط النفقة كالحيض. «١»

١٦- المرادوى: «قال فى الرعية: من عرف بأذى الناس و مالهم، حتى بعينه و لم يكف: حبس حتى يموت، و قال فى الأحكام السلطانية: للوالى فعله، لا للقاضى، و نفقته من بيت المال لدفع ضرره.» «٢»

١٧- احمد بن يحيى: «و نفقة المحبوس من ماله ثم من بيت المال ثم من خصمه قرضاً أو اجرة، و اجرة السجن و الاعوان من مال المصالح ثم من ذى الحق كالمقتص.» «٣»

١٨- النزوى: «اما ما حبسها (أى المرأة) به مع الحاكم من حبس المتهم و غير ذلك مما يكون فيه الأدب الذى لا مخرج لها منه و لا تقدر على فكاك نفسها فعليه نفقتها على هذا، لأنه هو حبسها و عرضها للحبس، و لا حق عليها فيه فتؤديه و كذلك ان كان شىء من الحقوق، و كان هو يعلم انها معسرة فعليه نفقتها على هذا، لأنه لو صح ذلك مع الحاكم لم يحبسها اذا كانت معسرة و لا يجوز له هو ان يحبسها اذا كانت معسرة بالحق، و ذلك انهم قالوا: اذا حبست على شىء من الحقوق أو الديون لم يكن لها نفقة.» «٤»

١٩- الجزيرى: «المالكية: يجب على الامام ان يمهل المرتد ثلاثة ايام.. و يطعم فى الحبس و يسقى من ماله.» «٥»

الفصل الثالث عشر لو مرض فى السجن فعلى من تكاليفه

من الذى يتحمل مسئولية نفقة المسجون لو مرض و احتاج الى علاج فهل يكون عليه أو على بيت المال لقد تعرض فقهاؤنا لهذا النوع ضمن مرض المحدود من اجراء الحد عليه.

و ترددوا فى المتحمل لهذه المسئولية.

فيحتمل أن يكون عليه لان السبب الاصلى هو نفس المحدود و يحتمل ان يكون على بيت المال لان المرض جاء من ناحية الحد.

قال السبزوارى: لو مرض المحدود من اجراء الحد عليه فهل يجب على الحاكم الشرعى مداواته أم لا؟ وجهان قال فى الشرح: من أن المرض جاء من ناحية الحد فصار اجراء الحكم الشرعى سببا لمرضه فيجربى عليه من بيت المال المعد لمصالح المسلمين و هذا منها و من أن السبب الاصلى جاء من نفس المحدود فيكون المرض من تبعاته، فلا يكون الضمان على الحاكم و من بيت المال. نعم لو كان المرض من لوازم اجراء الحد كالجرح الحاصل من القطع، يكون ذلك من بيت المال، لما مر من قول على ع: «فداو كلو مهم» و ما عن نبينا الاعظم ص: اذهبوا فاقطعوا يده ثم احسموه» و غيرهما من الاخبار و لكن يستفاد من قول على ع: فاحسن القيام عليهم، فاذا برءوا فأعلمنى.

و عنه أيضا: و أمر بأيديهم أن تعالج فأطعمهم السمن و العسل و اللحم حتى برءوا إن مقتضى الامتنان و السهولة الشرعية أن يكون ذلك من بيت المال. و الله العالم «٦» أقول: لو قلنا إن نفقة السجين على بيت المال مع فقره أو مطلقا و مصارف العلاج أيضا يعد من

النفقة، فالأمر واضح. إلا أن يفصل بين أنواع السجناء- السارق وغيره.

الفصل الرابع عشر تحريم التعذيب لانتزاع الاقرار

إشارة

لو توقف اخذ الاقرار والاعتراف من المتهم على الضرب و الحبس و التعذيب، أو

(١). تحفة الفقهاء ١: ١٥٨.

(٢). الانصاف ١٠: ٢٤٩- انظر ٩: ٣٨١.

(٣). عيون الازهار: ٤٦٩.

(٤). المصنّف: ٤٢٤.

(٥). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ٤٢٤.

(٦). تهذيب الأحكام ٢٨: ١٠٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٢٩

التهديد بذلك، فهل يجوز ذلك و هل يكون الاقرار حينئذ نافذا؟ ظاهر الأدلة و النصوص و الفتاوى عدمه، و قد نقل في كتب التاريخ موارد ربما يوهم بالجواز: منها ما رواه الواقدي في قصة كنانة بن أبي الحقيق- رأس يهود خيبر- حيث أمر النبي (ص) من يعذبه حتى مات، و منها في قصة حاطب- حين هدد علي (ع) المرأة- التي أخذت كتاب حاطب، حتى اخرجته. و قد اعتمد بعض المعاصرين في جواز تعذيب كاتم الحقيقة على هذه القضايا، كما اعتمد البعض الآخر في جواز التعزير، لحفظ النظام و دفع الفتنة، أو تقوية الإسلام، و عن بعض العامة جواز ضرب السارق لإظهار المال المسروق، و عن بعض آخر منهم: جواز ضرب المتهم بالقتل، للإقرار. و فيما يلي النصوص و الآثار ثم الآراء:

أ- الروايات و الآثار

إشارة

١- الكافي: «علي بن محمد بن بندار، عن احمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن أبي البختری، عن أبي عبد الله عليه السلام: ان أمير المؤمنين عليه السلام قال: من اقر عند تجريد أو تخويف أو حبس أو تهديد فلا حد عليه.» «١»
ضعفه المجلسي في المرأة «٢»، و قال في الملاذ: «ضعيف و عليه العمل.» «٣»
و قال والده العلامة: «و عمل اكثر الاصحاب عليه و ضعفه منجبر بالشهرة و بموافقه للأصول، و يمكن الجمع بحمل الاقرار بدون الاتيان بالسرقة.» «٤»
أقول: و دلالتها واضحة، فهي تنفي موجب الحد بمجرد الاعتراف خوفا من الحبس و .. سواء كان في مورد السرقة أو الأمر بالقتل و .. و هي و ان كانت ضعيفة و لكنها معمولة بها،

(١). الكافي ٧: ٢٦١ ح ٦- انظر التهذيب ١٠: ١٤٨ ح ٢٣- و عنهما الوسائل ١٨: ٤٩٧ ح ٢- الجعفریات:

١٢٢- دعائم الإسلام ٢: ٤٦٦ ح ١٦٥٥- و عنه المستدرک ١٦: ٣٢ ح ١.

(٢). مرآة العقول ٢٣: ٤٠٥.

(٣). ملاذ الاخيار ١٦: ٢٩٥.

(٤). روضة المتقين ١٠: ٢٣٦.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٣٠

٢- وفيه: «على بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله (ع) قال: قال رسول الله (ص): ان أبغض الناس الى الله عز و جلّ رجل جرد ظهر مسلم بغير حق.» «١»

و رواه في الدعائم بزيادة: «و من ضرب في غير حق من لم يضربه أو قتل من لم يقتله.» «٢»

٣- وفيه: «على بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سرق سرقة فكابر عنها فضرب فجاء بها بعينها، هل يجب عليه القطع؟ قال: نعم، و لكن لو اعترف و لم يجيء بالسرقه لم تقطع يده لأنه اعترف على العذاب.» «٣»

و رواه الشيخ في التهذيب. «٤»

قال العلامة المجلسي: «حسن» «٥» و قال والده: «في الحسن كالصحيح» «٦».

أقول: و هي كالرواية السابقة، اذ في الذيل تعليل بقوله لأنه اعترف على العذاب، و المعنى: ان الاعتراف لو كان عن التعذيب أو التخويف فلا أثر له شرعا.

٤- العلل: «و بهذا الاسناد- محمد بن الحسن بن الحسن بن ابان، عن اسماعيل بن خالد- عن أبي جعفر (ع): ان اول من استحل الامراء العذاب، لكذبة كذبها انس بن مالك على رسول الله (ص): سمر يد رجل الى الحائط و من ثم استحل الامراء العذاب.» «٧»

٥- التهذيب: «عنه (أى محمد بن الحسن الصفار) عن الحسن بن موسى الخشاب، عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن أبي جعفر عليه السلام عن أبيه عليه

(١). الكافي ٧: ٢٦٠ ح ٢- انظر مرآة العقول ٢٣: ٤٠٤.

(٢). دعائم الإسلام ٢: ٤٤٤ ح ١٥٥١- و عنه المستدرک ١٨: ٢٧ ح ١.

(٣). الكافي ٧: ٢٢٣ ح ٩- و عنه الوسائل ١٨: ٤٩٧ ح ١. علل الشرائع ٢: ٥٣٥ الباب ٣٢٣ ح ١ و بطريق آخر و عنه البحار ٧٦: ١٨٤ ح ٧.

(٤). التهذيب ١٠: ١٠٦ ح ٢٨.

(٥). مرآة العقول ٢٣: ٣٤٦.

(٦). روضة المتقين ١٠: ٢٣٦.

(٧). علل الشرائع ٢: ٥٤١ ح ١٨- و عنه البحار ٧٦: ٢٠٣ ح ١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٣١

السلام: ان عليا كان يقول: لا قطع على احد تخوف من ضرب و لا قيد و لا سجن و لا تعنيف الا ان يعترف، فان اعترف قطع، و ان لم يعترف سقط عنه لمكان التخويف.» «١»

و وثّقها المجلسي الأول في الروضة «٢».

قال الفيض: «المراد بالاعتراف الذي يكون من قبل نفسه من دون تكليف و تخويف» الوافي ١٥: ٤١٢ ح ١٥٣٧٩.

أقول: وان كان موردها السرقة و القطع، و لكن الاستدلال انما هو بذيل الرواية و هو التعليل بقوله: (لمكان التخويف) فهي علة منصوصة و هذا بمنزلة كبرى كلية و هي:

كل مورد كان الاعتراف لأجل التخويف و التهديد فلا يترتب عليه شيء.

٦- الدعائم: «عنه (ع) انه قال: من اقتر بحد على تخويف أو حبس أو ضرب لم يجز ذلك عليه و لا يحد.» (٣)

٧- وفيه: «و عن علي.. و قال: لا يجوز على رجل قود و لا حد باقرار بتخويف و لا حبس و لا ضرب و لا قيد.» (٤)

٨- مسند زيد: «حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي - رضی الله عنهم - قال: لما كان في ولاية عمر اتى بامرأة حامل، فسألها عمر، فاعترفت بالفجور فأمر عمر أن ترجم فلقبها علي بن أبي طالب (رضی الله عنه) فقال: ما بال هذه؟ قالوا أمر بها عمر أن ترجم، فردّها علي - رضی الله عنه - فقال: امرت بها ان ترجم؟ فقال: نعم، اعترفت عندى بالفجور، فقال علي رضی الله عنه: هذا سلطانك عليها فما سلطانك علي ما في بطنها؟ قال: ما علمت انها حبلية؟ قال أمير المؤمنين رضی الله عنه: ان لم تعلم فاستبرئ رحمها ثم قال (رضی الله عنه): فلعلك انتهرتها أو أخفتها؟ قال: قد كان ذلك، فقال: ا و ما سمعت رسول الله (ص) يقول: لا حدّ علي معترف بعد بلاء، انه من قيدت أو حبست أو تهددت فلا اقرار له، قال: فخلي عمر سبيلها، ثم قال: عجزت

(١). التهذيب ١٠: ١٢٨ ح ١٢٨ - و عنه الوسائل ١٨: ٤٩٨ ح ٣.

(٢). روضة المتقين ١٠: ٢٣٦.

(٣). دعائم الإسلام ٢: ٤٦٦ ح ١٦٥٥ - و عنه المستدرک ١٨: ١٢٧ ح ١، و فيه: لم يجر بدل، لم يجز. - البحار ٧٩: ٣٢ ح ١ قرب الإسناد ٣٧.

(٤). دعائم الإسلام ٢: ٤٠٨ ح ١٤٢٠ - و عنه المستدرک ١٨: ٢٧٣ ح ١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٣٢

النساء أن تلد مثل علي بن أبي طالب، لو لا علي، لهلك عمر.» (١)

٩- المصنف: «اخبرنا عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب عن ابن سيرين قال:

وهب قوم غلاما حتى اعترف لهم ببعض ما أرادوا ثم أنكر بعد فخاصموه الى شريح، فقال: هو هذا ان شاء اعترف و لم يجز اعترافه بالتهديد.» (٢)

١٠- وفيه: «اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: لا يجوز الاعتراف بعد عقوبة في حد و لا غيره.» ٣

١١- وفيه: «اخبرنا عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الرحمن بن عبد الله عن القاسم بن عبد الرحمن عن شريح، قال: القيد كره و الوعيد كره، و السجن كره، و الضرب كره.» (٤)

١٢- وفيه: «اخبرنا عبد الرزاق عن الثوري، عن الشيباني، عن حنظلة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، قال: ليس الرجل أميناً على نفسه اذا أوجعته، أو أوثقته، أو ضربته.» (٥)

١٣- وفيه: «اخبرنا عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن طاوس عن عكرمة بن خالد، ان عمر بن الخطاب اتى بسارق فاعترف، قال: أرى يد رجل ما هي بيد سارق، فقال الرجل: و الله ما أنا بسارق و لكنهم تهددوني، فخلي سبيله، و لم يقطعه.» (٦)

١٤- وفيه: «اخبرنا عبد الرزاق، عن محمد بن مسلم، عن ابراهيم بن ميسرة، ان رجلا كان مع قوم يتهمون بهوى، فأصبح يوما قتيلا، فاتهم به رجل من القوم، فأرسل له عمر بن عبد العزيز، و امر بالسياط فقال الرجل: ايها المسلمون! انى و الله ما قتلته، و ان جلدنى لأعترفن، فأمر به عمر فاستحلف و خلى سبيله.» (٧)

١٥- ابو داود: «حدثنا عبد الوهاب بن نجده، ثنا بقیة، ثنا صفوان، ثنا ازهر بن

(١). مسند زيد ٢٩٩.

(٢) ٢ و ٣. مصنف عبد الرزاق ١٠: ١٩٢ ح ١٨٧٨٩ و ١٨٧٨٦.

(٤). مصنف عبد الرزاق ١٠: ١٩٢ ح ١٨٧٩١.

(٥). مصنف عبد الرزاق ١٠: ١٩٣ ح ١٨٧٩٢- انظر الخراج: ١٧٥.

(٦). مصنف عبد الرزاق ١٠: ١٩٣ ح ١٨٧٩٣.

(٧). مصنف عبد الرزاق ١٠: ١٩٢ ح ١٨٧٩٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٣٣

عبد الله الحرازي، ان قوما من الكلاعيين سرق لهم متاع، فاتوا النعمان بن بشير صاحب النبي صلى الله عليه و سلم، فحبسهم اياما ثم خلى سبيلهم. فاتوا النعمان فقالوا: خليت سبيلهم بغير ضرب و لا امتحان؟! فقال النعمان: ما شئتم، ان شئتم ان اضربهم فان خرج متاعكم فذاك و الا اخذت من ظهوركم مثل ما اخذت من ظهورهم، فقالوا: هذا حكمك؟ فقال: هذا حكم الله و حكم رسوله صلى الله عليه و سلم، قال أبو داود: انما ارهبهم بهذا القول، أى: لا- يجب الضرب لما بعد الاعتراف. «١»

١٦- الخراج: «حدثني محمد بن اسحاق عن الزهري قال: اتى طارق بالشام برجل قد اخذ في تهمة سرقة فضربه، فأقر به فبعث به الى عبد الله بن عمر يسأله عن ذلك، فقال ابن عمر: لا يقطع فانه انما اقر بعد ضربه اياه.» «٢»

١٧- وفيه: «و حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن سعيد بن زيد انه مرّ على قوم قد اقيموا في الشمس في بعض ارض الشام، فقال: ما شأن هؤلاء؟ فقيل له: اقيموا في الشمس في الجزية، قال: فكره ذلك و دخل على أميرهم و قال: انى سمعت رسول الله (ص) يقول: من عذب الناس عذبه الله.» «٣».

١٨- وفيه: «و حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه: ان عمر بن الخطاب مرّ بطريق الشام و هو راجع في مسيره من الشام على قوم قد اقيموا في الشمس يصب على رءوسهم الزيت، فقال: ما بال هؤلاء؟ فقالوا: عليهم الجزية لم يؤدوها فهم يعذبون حتى يؤدوها، فقال عمر: فما يقولون هم و ما يعتذرون به في الجزية؟ قالوا: يقولون:

لا نجد، قال: فدعوهم لا تكلفوهم ما لا يطيقون، فاني سمعت رسول الله (ص) يقول:

لا تعذبوا الناس فان الذين يعذبون الناس في الدنيا يعذبهم الله يوم القيامة، و أمر بهم

(١). سنن ابى داود ٤: ١٣٥ ح ٤٣٨٢- انظر مصنف ابن ابى شيبة ٩: ٥٢٠ الباب: ١٤٢٢.

(٢). الخراج: ١٧٥.

(٣). الخراج: ١٢٥- انظر المحلى ١١: ١٣١- و اورده الطبراني في الكبير ٢٢: ١٧٠ ح ٤٣٦ و فيه: حبستهم في الجزية.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٣٤

فخلى سبيلهم.» «١»

آراء فقهاءنا

١- الشيخ الطوسى: «و لا يجب القطع و لا ردّ السرقة على من اقرّ على نفسه تحت ضرب أو خوف.» «٢»

٢- المحقق الحلّى: «و يشترط في المقرّ... الاختيار.. و كذا لو اقرّ مكرها و لا يثبت به حد و لا غرم، فلو ردّ السرقة بعينها بعد الاقرار

بالضرب، قال في النهاية: يقطع و قال بعض الأصحاب: لا يقطع، لتطرق الاحتمال الى الاقرار اذ من الممكن أن يكون المال في يده من غير جهة السرقة، و هذا حسن.» (٣)

٣- يحيى بن سعيد: «و لا حد على مكره و لا على من أقر اكرها.» (٤)

٤- العلامة الحلبي: «لو أقر المكره لم ينفذ اقراره لا- في القطع و لا- في الغرم فلو اتهم بالسرقة فأنكر فضرب و اعترف ثم رد السرقة بعينها، قال الشيخ (ره): يقطع و قيل لا يقطع لاحتمال كون المال في يده من غير جهة السرقة و هو جيد.» (٥)

٥- الشيخ محمد حسن النجفي: «فلو اكره على الاقرار لم يصح بلا خلاف و لا اشكال..» (٦)

٦- الامام الخميني: «يعتبر في المقر البلوغ ... و الاختيار فلا اعتبار.. و كذا المكره..» (٧)

٧- السيد الكلبايگاني: «لو حبس المتهم أو جرد أو هدد فأقر لشيء يوجب الحد ٨- السبزواري: «لو مات بالتعذيب للإقرار، يكون من العمد و فيه القصاص و قال في الشرح:

لعدم إذن الشارع في التعذيب للإقرار فيثبت القصاص إن مات الشخص بالتعذيب لأنه من القتل العمدي ثم قال: نعم لو كان ذلك لأجل مصلحة يراها الحاكم الشرعي كما في التعزيرات ففيه الدية.

قال في الشرح: لما تقدم من أن خطأ الحاكم الشرعي في بيت المال» مهذب الاحكام ٢٩: ٦٧

(١). الخراج: ١٢٥- انظر المحلى ١١: ١٣١- و اورده الطبراني في الكبير ٢٢: ١٧٠ ح ٤٣٦- و فيه: حبستهم في الجزية.

(٢). النهاية: ٧١٨.

(٣). شرايع الإسلام ٤: ١٧٦.

(٤). الجامع للشرائع: ٥٥٢.

(٥). تحرير الاحكام ٢: ٢٣٠.

(٦). جواهر الكلام ٤١: ٢٨٠/الحدود- انظر ٣٢: ١٠ و ٣٥: ١٠٤.

(٧). تحرير الوسيلة ٢: ٤٤ مسألة ٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٣٥

هل يجرى الحد عليه أم لا؟ ج: من أقر عند الحبس أو التخويف أو التجريد أو التهديد لم يلزم عليه الحد.» (١)

أقول هذا بالنسبة إلى غير الإقرار بالسرقة و ردها- تحت الضرب- إذ يجب فيها القطع كما عليه الشيخ في النهاية و وافقه العلامة الحلبي و لذلك لوجود المقتضى- و هو المال المسروقة عنده- و لما رواه سليمان بن خالد. انظر المختلف ٩: ٢٢٣ التهذيب ١٠: ١٠٦ ح ٤١١.

آراء المذاهب الاخرى

٩- الخراج: «كتب عمر بن عبد العزيز.. فمر و لا تك جميعا بالنظر في أمر المحبوس..

و تقدم اليهم ان لا يسرفوا في الأدب و لا يتجاوزوا بذلك الى ما لا يحل و لا يسع، فانه بلغنى انهم يضربون الرجل في التهمة و الجنابة الثلاثمائة و المائتين و أكثر و أقل، و هذا مما لا يحل و لا يسع، ظهر المؤمن حمى إلاً من حق يجب بفجور أو قذف أو سكر أو تعزير لأمر أتاه لا يجب فيه حد و ليس يضرب في شيء من ذلك كما بلغنى ان ولاتك يضربون، و ان رسول الله (ص) قد نهى عن ضرب المصلين.» (٢)

١٠- ابو يوسف: «و من ظن به أو توهم عليه سرقة أو غير ذلك فلا ينبغي أن يعزر بالضرب و التوعد و التخويف، فان من أقر بسرقة أو بحد أو بقتل و قد فعل ذلك به فليس اقراره ذلك بشيء و لا يحل قطعه و لا اخذه بما أقر به.» (٣)

١١- ابن حزم: «لا يحل الامتحان في شىء من الأشياء بضرب و لا بسجن و لا بتهديد، لأنه لم يوجب ذلك قرآن و لا سنه ثابتة و لا اجماع.» (٤)

١٢- السمرقندى: «و اما إذا اكره على الاقارير فلا يصح، سواء كان بالمال أو الطلاق أو العتاق و نحو ذلك، لأن الإقرار اخبار، و الخبر الذى ترجح كذبه لا يكون حجة، و الاكراه دليل رجحان الكذب و لكن هذا اذا كان الاكراه بوعيد شىء معتبر عند الناس حتى يكون نافيا للضرر و يختلف باختلاف حال المكره من الشرف و الدناءة و الضعف و القوة حتى قال اصحابنا: بأن السوط الواحد و القيد و الحبس فى اليوم الواحد، اكره فى حق بعض الناس و ليس باكره فى حق البعض، فيكون

طبسى، نجم الدين، موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، در يك جلد، انتشارات دفتر تبليغات اسلامى حوزة علميه قم، قم - ايران، اول، ه ق موارد السجن فى النصوص و الفتاوى؛ ص: ٥٣٥

(١). مجمع المسائل ٣: ٢١٠ مسألة ٨١.

(٢). الخراج: ١٥١.

(٣). الخراج: ١٧٥.

(٤). المحلى ١١: ١٤١.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٣٦

مفوضا الى رأى القاضى المجتهد، لاختلاف أحوال الناس فيه.» (١)

١٢- ابن تيمية: «فيمن اتهم بقتيل فهل يضرب ليقر أم لا؟ و الجواب: ان كان هناك لوث و هو ما يغلب على الظن انه قتله جاز لأولياء المقتول أن يحلفوا خمسين يمينا و يستحقوا دمه، و اما ضربه ليقرّ فلا يجوز إلّا مع القرائن التى تدل على انه قتله، فإن بعض العلماء جوز تقريره بالضرب فى هذه الحال و بعضهم منع من ذلك مطلقا.» (٢)

و قال: مسألة: فى شخصين اتهما بقتيل فامسكا و عوقبا العقوبة المؤلمة، فافر احدهما على نفسه و على رفيقه و لم يقر الآخر و لا اعترف بشىء فهل يقبل قوله أم لا؟

الجواب: ان شهد شاهد مقبول على شخص أنه قتله، كان لأولياء المقتول أن يحلفوا خمسين يمينا و يستحقون الدم، و كذلك ان كان هناك لوث يغلب على الظن الصدق، و إلّا حلف المدعى عليه و لا يؤاخذ بلا حجة.» (٣)

١٣- ابن عابدين: «لا يضرب المحبوس إلّا فى ثلاث: اذا امتنع عن كفارة الظهار، و الانفاق على قريبه و القسم بين نسائه بعد وعظه.» (٤)

١٤- السيد سابق: «و يحرم ضرب المتهم لما فيه من اذلاله و اهدار كرامته و قد نهى رسول الله (ص) عن ضرب المصلين: أى المسلمين. و هل يضرب اذا اتهم بالسرقة؟ فيه رأيان: فالرأى المختار عند الاحناف، و عند الغزالي من الشافعية: ان المتهم بالسرقة لا يضرب لاحتمال كونه بريئا، فترك الضرب فى مذنب أهون من ضرب برىء، و فى الحديث: لأن يخطئ الامام فى العفو خير من أن يخطئ فى العقوبة، و اجاز الصحابة أيضا ضربه لإظهار المال المسروق من جهته، و جعل السارق عبرة لغيره من جهة اخرى. و متى أقر فى هذه الحال، فإنه لا قيمة لإقراره لأنه يشترط فى الاقرار الاختيار، و هنا انما اقر تحت ضغط التعذيب.» (٥)

(٢). الفتاوى الكبرى ٤: ٢٢٨.

(٣). الفتاوى الكبرى ٤: ٢٣٠- انظر ص ٢٢٦ أيضا.

(٤). رد المحتار على الدر المختار ٤: ٣١٤.

(٥). فقه السنة ١٤: ٨٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٣٧

ب- النصوص التي توهم بالجواز

١- الدعائم: «و عن علي (ع) انه رخص في تقرير المتهم بالقتل و التلطف في استخراج ذلك منه.» «١»

أقول: مع ضعف سندها لا دلالة فيها على التخويف و التهديد و موردها القتل فقط.

٢- الواقدي: «ان كنانة بن أبي الحقيق- رأس يهود خيبر- صالح رسول الله (ص) على حقن دماء من في حصونهم من المقاتلة و ترك الذرية لهم و يخرجون من خيبر و ارضها بذراريهم، و يخلون بين رسول الله (ص) و بين ما كان لهم من مال أو ارض، و على الصفرء و البيضاء و الكراع و الحلقة و على البز الا- ثوبا على ظهر انسان، فقال رسول الله (ص): و برئت منكم ذمة الله و ذمة رسوله ان كنتموني شيئا فصالحه على ذلك. و ارسل رسول الله (ص) الى الأموال فقبضها، الأول فالأول و بعث الى المتاع و الحلقة فقبضها فوجد الدرود مائة درع و السيوف اربعمائة سيف و ألف رمح و خمسمائة قوس عربية بجعابها. فسأل رسول الله (ص) كنانة عن كنز آل الحقيق و حلى من حلهم كان يكون في مسك- جلد جمل- فقال: يا أبا القاسم: انفقناه في الحرب فلم يبق منه شيء و حلف على ذلك و وكد الايمان، فقال رسول الله (ص): برئت منك ذمة الله و ذمة رسوله ان كان عندك، قال نعم فأشهد عليه جماعة من اصحابه و عشرة من اليهود ثم سأل رسول الله (ص) ثعلبة بن سلام بن أبي الحقيق- و كان رجلا ضعيفا- عن الكنز؟ فقال: ليس لي علم غير اني قد كنت أرى كنانة يطوف كل غداة بخربة كذا، فان كان شيء دفنه فهو فيها. فأرسل رسول الله (ص) نفرا من المسلمين مع ثعلبة فاستخرجوا الكنز من الخربة، فلما اخرج الكنز، أمر رسول الله (ص) الزبير أن يعذب كنانة بن أبي الحقيق حتى يستخرج كل ما عنده فعذبه الزبير حتى جاءه بزند يقده في صدره و اخيرا أمر رسول الله (ص) بدفعه الى محمد بن مسلمة يقتله بأخيه فقتله و كذلك أمر بابن أبي الحقيق الاخر، فعذب ثم دفع الى أولياء بشر بن البراء فقتل به و استحل

(١). الدعائم ٢: ٤٠٧ ح ١٤٢٠- و عنه المستدرک ١٨: ٢٨٣ ح ١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٣٨

رسول الله (ص) بذلك أموالهما و سبي ذراريهما، و كان في مسك الجمل اسورة الذهب و دمالج الذهب و خواتيم الذهب و غيرها.»

«١»

٣- ابن هشام: «و اتى رسول الله (ص) بكنانة بن الربيع و كان عنده كنز بنى النضير فسأله عنه فجحد ان يكون يعرف مكانه، فأتى رسول الله (ص) رجل من يهود، فقال لرسول الله (ص): اني رأيت كنانة يطيف بهذه الخربة كل غداة، فقال رسول الله (ص) لكنانة: رأيت إن وجدناه عندك، أقتلك؟ قال نعم، فأمر رسول الله (ص) بالخربة فحفرت، فاخرج منها بعض كنزهم ثم سأله عما بقى، فأبى أن يؤدبه، فأمر به رسول الله (ص) الزبير بن العوام، فقال: عذبه حتى تستأصل ما عنده. فكان الزبير يقده بزند في صدره «٢» حتى اشرف على نفسه ثم دفعه رسول الله (ص) الى محمد بن مسلمة فضرب عنقه بأخيه محمود بن مسلمة.» «٣»

أقول: يرد عليه أولا ضعف السند لأن التاريخ اكثره مراسيل و فيه المدسوس و الاسرائيليات سيما هذه النقاط التي تستهدف تشويه صورة الإسلام و سمعته.

ثانيا: ان كنانة كان مهدور الدم لمحاربتة.

ثالثا: كان مطلوباً بالدم لقتله محمود بن مسلمة، و لعل التعذيب من باب الاقتصاص حيث انه عذب محمود بن مسلمة.

رابعا: ان النبي (ص) اشترط عليه اولا القتل و أشهد على ذلك عشرة من اليهود فيما لو عثر على الأموال التي اخفاها كنانة. فتأمل، لعلها قصة في واقعة و عليه: فكيف يقاس المورد، بتعذيب أو حبس المسلم على جريمة لم تثبت بعد بل يراد اثباتها بمعونة الحبس و التعذيب أو التهديد بهما، اصف الى ذلك كله: انها قضية في واقعة.

٤- وفيه: «لما اجمع رسول الله (ص) المسير الى مكة، كتب حاطب بن أبي بلتعة كتابا الى قريش يخبرهم بالذي اجمع عليه رسول الله (ص) من الأمر في السير اليهم ثم اعطاه امرأه فأخفته في قرون رأسها و فتلت عليه شعرها و خرجت، و أتى رسول الله (ص)

(١). المغازي ٢: ٦٧١.

(٢). أي يوجعه بأليم النار.

(٣). السيرة النبوية ٣: ٣٥١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٣٩

الخبر بما صنع حاطب، فبعث عليا (ع) و الزبير، فقال: ادركاها، فخرجا اليها و ادركاها بالحليفة «١» فاستنزلاها و التمسها رحلها فلم يجدا شيئا، فقال لها علي بن أبي طالب (ع):

ما كذب رسول الله (ص) و لا كذبنا و لتخرجن الكتاب أو لنكشفنك فلما رأت الجد منه، قالت: اعرض، فاعرض، فخلت قرونها و اخرجت الكتاب فأتيا به الى رسول الله (ص) «٢».

أقول: لم تكن هذه متهمه بالجريمة و لا- كان التهديد لأجل اخذ الاقرار منها بل كانت مجرمة بتمام معنى الكلمة و قد اخبر النبي الصادق (ص)، عليا (ع) فانها اخذت الرسالة و ولت الى مكة فالتهديد انما هو لأجل استرداد الرسالة التي فيها معلومات عسكرية سرية الى قريش، و هذا لا يقاس بمورد لم يثبت الجريمة الا بالتهديد و الحبس.

مقتضى الأصل: ثم على فرض التعارض بين الطائفتين و التساقط فما هو مقتضى الأصل؟ فنقول: نرجع الى البراءة من الالتزام بما التزم به المكره، استنادا الى حديث الرفع «.. و ما استكروها عليه» «٣» سواء على مبنى كون المراد من الحديث هو رفع جميع الآثار الوضعية و التكليفيه في كل واحد من التسعة، أو يكون المراد: الأثر الظاهر فيه أو يقدر المؤاخذه في الكل. «٤»

إلا أن يقال: ان مصلحة حفظ النظام و اركان الحكومة الاسلاميه التي هي من أهم المصالح لو تعارضت مع مفسدة تعذيب المجرم أو المتهم بالجريمة و توقف حفظ سلامة أمن المجتمع الاسلامي على التهديد أو سجن المتهم أو تعذيبه لأخذ الاقرار فلا مانع حينئذ، لكن لا بد و ان يكون لهذه الأعمال مجوزا من فقيه جامع الشرائط، تكون مشروعية الدولة و اعمالها مكتسبة منه.

ثم لا بد من التفكيك بين مسائل ثلاث و طرح كل منها على حدة: -

١- هل يجوز أخذ الاقرار بالتهديد بالضرب و الحبس، و هل هذا الاقرار نافذ؟ و جوابه

(١). قرية بينها و بين المدينة ستة اميال او سبعة، و منها ميقات اهل المدينة/ معجم البلدان ٢: ٢٩٥.

(٢). السيرة النبوية ٤: ٤٤٤-٤٥- المغازي ٢: ٧٩٧.

(٣). الخصال: ٧١٤ ح ١/ باب التسعة.

(٤). فرائد الاصول: ١٩٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٤٠

واضح فانه غير مشروع و لا- يكون نافذاً إلا في المتهم بالسرقة لو أتى بالمال المسروق على ما في بعض الروايات و أفتى به الشيخ الطوسي في النهاية و خالفه بعض الأصحاب، و ابن ادریس و العلامة في أكثر كتبه، و تبعه جميع من تأخر عنه «١».

٢- هل يجوز الحبس على التهمة و الظن؟ و الجواب أيضا النفي إلا في مورد الدم أو المتهمين برسم الخطط و المحاولات ضد النظام الإسلامي- كما عن بعض المعاصرين.

٣- هل يعذب المسجون كجريمة و عقوبته زائدة على حبسه؟ سوف نتعرض له؛ و انه منهي عنه و لو بالكلب العقور.

ج- كلمات المجوزين

إشارة

١- ملحقات القضاء: «و الذي نستخلصه من أمثال هذه القضايا: إن لولى المسلمين ان يعذب كاتم الحقيقة، فيما اذا علم بها اجمالا أو احتمله احتمالا قريبا و كان في كتمانها ضرر على المسلمين، فيتوصل بالتعزير و التعذيب العادل الى بلوغ الحقيقة المنشودة.» «٢»
 ٢- ولاية الفقيه: «و مقتضى الأصل الأولى عدم جواز التعرض للشخص بمجرد التهمة فانه مخالف لحرية و سلطته على نفسه و لأصالة البراءة فالجواز يحتاج الى دليل متقن و مورد معتبرة السكوني هو خصوص الدم فلا تدل على الجواز في غيره.. و كيف كان فجواز القبض و الحبس بمجرد الاتهام في غير الدم في غاية الاشكال هذا، و لكن يمكن أن يقال: ان حفظ نظام المسلمين و كيانهم و كذلك حفظ أموالهم و حقوقهم أمران مهمان عند الشارع و هما يتوقفان كثيرا على القبض على المتهمين و حبسهم بداعي الكشف و التحقيق اذا كانوا في معرض الفرار، فالقول بعدم الجواز لذلك يوجب ضياع الحقوق و الأموال و اختلال النظم، و لا سيما اذا غلب الفساد على الزمان

(١). النهاية: ٧١٨- شرايع الإسلام ٤: ١٧٦- السرائر ٣: ٤٩٠- جواهر الكلام ٤١: ٥٢٤- الكافي ٧: ٢٢٣ ح ٩- مرآة العقول ٢٣: ٣٤٦- روضة المتقين ١٠: ٢٣٦.

(٢). تعليق و تحقيق على امهات مسائل القضاء (القضاء للعراقي): ٣٦٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٤١

و أهله. «١»

و فيه أيضا: و اما اذا علم الحاكم انه يوجد عند الشخص اطاعات نافعة في حفظ النظام و دفع الفتنة أو في تقوية الإسلام أو في احقاق حقوق المسلمين بحيث يحكم العقل و الشرع بوجوب الاعلام عليه، و كان وجوبه واضحا بينا له أيضا و هو مع ذلك يكتفم الشهادة عنادا جاز حينئذ تعزير المتهم للكشف و الاعلام فقط من دون أن يترتب على اعترافه المجازاة، لما عرفت من جواز التعزير على ترك الواجب مطلقا، و المفروض ان الاعلام واجب عليه.» ٢

آراء المذاهب الاخرى

٣- ابن تيمية: «في المتهم بالقتل: اما ضربه ليقر فلا يجوز إلا مع القرائن التي تدل على انه قتله فان بعض العلماء جوز تقريره بالضرب في هذه الحال و بعضهم منع من ذلك مطلقا.» «٣»

٤- السيد سابق: «و أجاز مالك سجن المتهم بالسرقة و اجاز الصحابة أيضا ضربه لإظهار المال المسروق من جهته، و جعل السارق عبدة لغيره من جهة اخرى.» «٤»

٥- الماوردي: «يجوز للأمر مع قوة التهمة أن يضرب المتهم ضرب التعزير لا ضرب الحد ليأخذه بالصدق عن حاله فيما قرف به و اتهم، فان أقرّ و هو مضروب اعتبرت حاله فيما ضرب عليه..»

[د] لو مات السجين

لم أر من تعرض لهذا الفرع من فقهاؤنا غير السيد السبزواري من المعاصرين. وفي المسألة ذات صور، من حيث كونه قتلا عمداً أو خطأً أم أنه يعد موت حتف الانف. فتارة لم يستند الموت إلى السجن و أخرى مات بسبب السجن - و إن لم يسجن لأجل الموت. و ثالثة: يسجن لأجل الموت و رابعة: يشك في أن المورد من أي الصور، فكل حكمه تعرض له المرحوم السبزواري و فيما يلي كلامه:

«مسألة ٩: لو سجن أحد لمصلحة شرعية يراها الحاكم الشرعي فمات فيه فهو على أقسام:

الاول: أن يكون الموت غير مستند إلى السجن بنظر أهل الخبرة و لم يكن السجن لأجل الموت و لم يقصد موته و كان من الموت حتف أنفه فلا شيء على أحد.

قال: للأصل، بعد عدم تحقق الموضوع للخطأ و العمد و شبهه الثاني: أن يكون الموت مستندا إلى السجن بنظر الخبراء و لم يكن السجن لأجل الموت و لم يقصد الموت. يكون كذلك من الخطأ.

قال لعدم قصد القتل، و لا- كون المحل سبباً للموت نوعاً و تثبت الديّة على الجاني قال: لعمومات أدلة الخطأ و إطلاقاتها، و لثلا يذهب دم المسلم هدراً.

إن لم يتسبب الحاكم الشرعي لسجنه و إلا فعلى بيت المال.

قال: لقول علي ع في المعتر: ما اخطأت القضاء في دم أو قطع، فهو على بيت مال المسلمين «٥» مضافاً إلى الاجماع.

الثالث: أن يقصد الحابس قتله فهو من العمد و يكون القود على الجاني.

قال: لفرض تعمد و قصده إلى القتل. و قال: للعمومات و الاطلاقات المتقدمة.

الرابع: ما إذا شككنا في أنه من أي الاقسام المتقدمة فلا شيء على أحد.

قال: للأصل بعد كون أحد أطراف العلم الإجمالي لا أثر له أصلاً، و هو القسم الأول و لا مورد لجريان قوله: لا يبطل دم امرئ مسلم»

«٦» لغرض عدم احراز الموضوع و أن الموت حتف الانف من أحد الاطراف. نعم الاحتياط في التراضي و التصالح بما شاء «٧»

الفصل الخامس عشر معنى التأديب و التشديد في السجن و حدوده

إشارة

هل يجوز تعذيب المسجون- في الفقه الاسلامي-؟

و الجواب: ان كان المقصود به هو الاعمال الوحشية و الجرائم اللاإنسانية التي يرتكبها الصهاينة و أياديهم بشأن المؤمنين، في المعتقلات و الزنزانات، و التي أهونها الشد بالمراوح السقفية و غرز الأبر في البدن و الأعضاء و قلع جلد الرأس و الجسد و قلع الأظافر

(١) ١ و ٢. ولاية الفقيه ٢: ٥٨٥ و ٣٨٣.

(٣). الفتاوى الكبرى ٤: ٢٢٨.

(٤). فقه السنة ١٤: ٨٣.

(٥) وسائل الشيعة ١٧: ١٦٥ ب ١٠ ح ١ من أبواب آداب القاضى. مضافا إلى الاصل و إن بيت المال معد للمصالح و هذا من أهمها- انظر مهذب الاحكام ٢٨: ص ٥٨.

(٦) وسائل الشيعة ج ١٩، ب ٢٩ من أبواب القصاص فى النفس.

(٧) مهذب الاحكام ٢٩: ٦٥.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٤٢

و الشد بالسريير و إشعال النار تحته و قطع الأعضاء بالمناشير .. فالاسلام مخالف لهذه الجرائم البشعة و لا يسمح بها حتى بالكلب العقور، و يستحق مرتكبه القصاص كائنا من كان.

و لكن فى الشريعة حدود و تعزيرات بشأن المجرمين، من تأديبهم و التشديد عليهم فى السجن أو خارجه- و هذا غير التعذيب و الاعمال الشاقة- و إليك نماذج منها:

اما التشديد فى السجن

الأول: الضيق فى المطعم و المشرب: و يعاقب به طوائف:

أ- من ظاهر زوجته و لم يراجع، قال العلامة الحلى: «.. و الا ضيق عليه فى المطعم و المشرب حتى يفىء» «١».

ب- من حلف على ترك وطى زوجته و لم يرجع، عن أبى عبد الله (ع): «فى المولى اذا أبى أن يطلق، قال: كان أمير المؤمنين يجعل له حظيرة من قصب و يحبس فيها و يمنعه من الطعام و الشراب حتى يطلق.» «٢»

ج- المديون يلتوى فى السجن؟ قال أبو الصلاح: فان تجلّد الغريم على الحبس..

ضيق عليه..» «٣»

قال يحيى بن سعيد: «فصل: الذين يضيق عليهم فى المطعم و المشرب. يضيق فى المطعم و المشرب على ثمانية:

١- المظاهر بعد ثلاثة أشهر من حين المرافعة الى الحاكم اذا امتنع من الطلاق أو الكفارة مع القدرة عليها. ٢- و المولى بعد اربعة اشهر من حين رفعته زوجته الى الحاكم اذا امتنع من الكفارة مع القدرة عليها أو الطلاق. ٣- و من قتل أو فعل فعلا يوجب الحد أو التعزير و التجأ الى الحرم يضيق عليه فى المطعم و المشرب حتى يخرج؛ فيقاد منه أو يقام عليه الحد أو التعزير. ٤- و من أسلم و له أكثر من أربع زوجات أمر بأن يختار

(١). تحرير الاحكام ٢: ٦٢.

(٢). وسائل الشيعة ١٥: ٥٤٥ ح ١- انظر حدود الشريعة ٣: ٣٤٤ و ج ٤: ٢٢٧.

(٣). الكافى فى الفقه: ٤٤٨.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٤٣

منهن اربعا، فإن لم يفعل ضيق عليه فى المطعم و المشرب حتى يختار منهن اربعا. و من أقر لإنسان بشىء و لم يبينه و أصرّ على ذلك عزر و ضيق عليه فى المطعم و المشرب حتى يبينه. و من ادعى على غيره بشىء فسكت و لم يقر به و لم ينكر عزر و ضيق عليه فى المطعم و المشرب حتى يقر أو ينكر. و المحارب اذا لم يقتل و لم يأخذ المال فانه ينفى عن البلد أو يضيق عليه فى المطعم و المشرب حتى يتوب على ما ذهب اليه الشيخ أبو جعفر فى النهاية و المبسوط و مسائل الخلاف.. و المرتدة تخلد فى السجن و تضرب أوقات الصلاة و يضيق عليها فى المطعم و المشرب..» «١».

الثانى: الضيق فى الملبس: و هو عقوبة المرتدة أيضا:

عن علي (ع): «.. و لم تلبس الآ من خشن الثياب بمقدار ما يوارى عورتها و يدفع عنها ما يخاف منه.» «٢»

الثالث: التقييد و شد اليدين و الرجلين، و هو عقوبة طوائف:

أ- الام الزانية: «جاء رجل الى رسول الله (ص) فقال: انّ امي لا تدفع يد لامس، قال: فاحبسها، قال: قد فعلت، قال (ص): فامنع من يدخل عليها. قال: قد فعلت.

قال (ص) فقيدها.» «٣»

ب- العامل الخائن: قصة ابن هرمه- عامل سوق الأهواز- كتب علي (ع): «و مرّ به الى السجن.. و احزم رجله بحزام.» «٤»

ج- الداعر: «عن علي (ع): انه كان يقيد الدّغار بقيود لها اقفال و يوكل بهم من يحلها لهم في أوقات الصلاة من احد الجانبين.» «٥»

د- قصة ثمامة بن أثال: «فأقبل ثمامة معتمرا و هو على شركه حتى دخل المدينة..

فاتي به رسول الله (ص) فأمر به فربط الى عمود من عمد المسجد.» «٦»

(١). نزهة الناظر في الجمع بين الاشباه و النظائر: ١٢١.

(٢). دعائم الإسلام ٢: ٤٨٠ ح ١٧٢٠.

(٣). وسائل الشيعة ١٨: ٤١٢ ح ١.

(٤). دعائم الإسلام ٢: ٥٣٢ ح ١٨٩٢.

(٥). مسند زيد: ٢٦٥.

(٦). أسد الغابة ١: ٢٤٦- نيل الاوطار ٨: ٣٠٥- تنقيح المقال ١: ١٦٩. صحيح مسلم ٢: ١٤٧/ الجهاد عوالي اللآلي ١: ٢٢٧ ح ١٢١ عنه

المستدرک ٢: ٥١٤ الباب ١٢ ح ٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٤٤

أقول: انه كان ملك اليمامة فبعث النبي (ص) اليه و الي هودّة بن علي كتابا مع سليل بن عمرو حينما بعث كتبا و رسلا الى الملوك.

«١»

ه- المتلوى عن أداء الدين: الشيخ الكنى: «و منه يظهر انه يحبس في السجن ان لم ينجع بمطلقه بل بالحديد و نحوه كذلك، بل للفقيه

ان يفهم كونه من باب المثال خصوصا بعد ما عرفت من كونه من باب الأمر بالمعروف، فالمدار على الضيق عليه حتى يخرج عن الحق

و لو بوضعه في مكان حار أو بارد و نحو ذلك.» «٢»

احمد بن يحيى: «ثم من المنكر درأها و يمهلها ما رأى و الحكم و الأمر بالتسليم و الحبس له، ان طلبت، و القيد لمصلحة، الآ والدا

لولد.» «٣»

و- المطلوب بالدم: عمر بن عبد العزيز: «لا تدعن في سجونكم احدا من المسلمين في وثاق لا يستطيع أن يصلى قائما و لا تبيتن في

قيد الآ رجلا مطلوباً بدم.» «٤».

أقول: لم يفت أحد من الفقهاء بذلك، نعم لو خيف فراره فذلك أمر آخر.

الرابع: التضيق في المكان، و يعاقب به طوائف منها المتلوى عن أداء الدين و قد مرّ.

و منها: العامل الخائن: عن علي (ع) في قصة ابن هرمه: و مر باخراج أهل السجن في الليل الى صحن السجن ليتفرجوا غير ابن هرمه الآ

ان تخاف موته فتخرجه مع أهل السجن في الصحن.» «٥»

الخامس: الضرب بالسياط و التعزير: و قد روى عن النبي (ص): انه حكم بالسجن و الضرب.» «٦»

ثم انه عقوبة طوائف منها:

أ- الممسك في القتل: عن الصادق (ع): «و يضرب كل سنة خمسين جلدة.» «٧»

(١). السيرة النبوية ٤: ٢٥٤- انظر عمدة القارى ١٢: ٢٦١.

(٢). القضاء: ٢١٢.

(٣). عيون الأزهار: ٤٦٩.

(٤). الخراج: ١٥٠.

(٥). دعائم الإسلام ٢: ٥٣٢.

(٦). التراتيب الادارية: ١: ٢٩٦. أفضية رسول الله ص: ٨.

(٧). التهذيب ١٠: ٢٢١ ح ١.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٤٥

و قد أفتى به ابن البراج «١»، و من المعاصرين السيد الخوئي «٢».

ب- العامل الخائن: عن علي (ع): «فاخرجه من السجن فاضربه خمسة و ثلاثين سوطا.. فان رأيت به طاقة أو استطاعة فاضربه بعد

ثلاثين يوما خمسة و ثلاثين سوطا بعد الخمسة و الثلاثين الأولى.» «٣»

ج- السارق في الثالثة: «.. ضربه و خلده في السجن.» «٤»

د- الملتوى عن أداء الدين: قال الشيخ الطوسي في الملتوى عن الأداء: «فان السلطان يجبره على قضاء الدين فان فعل و آلا حبسه تعزيرا

فان فعل و آلا أخرجه و عزره و لا يزال يحبسه و يعززه حتى يظهر المال و يقضى الدين..» «٥»

أقول: و أفتى به ابن حمزة «٦» و يحيى بن سعيد، و العلامة و غيرهم.

ه- المرتدة: «تضرب أوقات الصلاة» «٧» و تستعمل في أسوأ الأعمال.» «٨»

الجزيري: «عن الحنفية: في حكم ارتداد المرأة.. و لكن يجب حبسها ابدأ حتى تسلم أو تموت و تضرب كل يوم تسعة و ثلاثين سوطا،

و نقل عن جامع الصغير: و انما تضرب كل يوم مبالغة في الحمل على اعتناق الإسلام.» «٩»

و- القاتل الفار: «و في رواية: ثم للوالى بعد حبسه و ادبه.» «١٠»

و هذا هو معنى التأديب و التشديد المأمور به بالنسبة الى المسجون بما فيه من روايات ضعاف لا يصح الاستناد اليها، فلا يجوز التعدى

منها الى أمور أخرى المسماة بالاعمال

(١). المهذب ٢: ٤٦٨.

(٢). مباني تكملة المنهاج ٢: ١١.

(٣). دعائم الإسلام ٢: ٥٣٢.

(٤). الدارقطني ٣: ١٠٨- انظر الجعفریات: ١٤١.

(٥). المبسوط ٤: ٢٣٢.

(٦). الوسيلة: ٣٧٢ و ٢١٣.

(٧). شرايع الإسلام ٤: ١٨٣- انظر نزهة الناظر: ١١٩.

(٨). وسائل الشيعة ١٨: ٥٤٩ ح ١.

(٩). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ٤٢٦.

(١٠). الكافى ٧: ٢٨٦ ح ١.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٤٦

الشاقة و التعذيب. «١»

(١). اما فى يومنا هذا يعانى الاحرار سيما المؤمنون اشد اساليب التعذيب و ابشعها و فيما يلى نماذج منها:

- ١- اىصال الكهرباء الى المناطق الحساسة من الجسم، و ذلك بربطها بسلك كهربائى فتحدث لدى المعذب رججات كهربائية يفقد فيها توازنه و تماسكه ...
- ٢- الجلوس على المدفأة النفطية (الصوبة).
- ٣- حرق اللحي.
- ٤- التعليق بالمروحة السقفية من رجليه، ثم تشغيل المروحة و يدور معها حيثما دارت، و يقف على الأرض جلاوزة بأيديهم المطارق فيضربون رأسه بسرعة كلما مر امامهم بعد ان يحكموا ربط يديه الى الورا.
- ٥- حرق اليد بالكهرباء.
- ٦- الكوى بالنار: و ذلك بان يحمى سيخ حديد على النار حتى يحمر لونه و يصبح كأنه قطعة جمر، فيكوى به بدن المعذب.
- ٧- ثقب اليد او الرجل بمزرف كهربائى.
- ٨- كسر الانف بمطرقة حديد.
- ٩- قلع الاظافر.
- ١٠- الحقن بالماء الحار.
- ١١- شق الفم.
- ١٢- قطع بعض الاطراف.
- ١٣- نفخ بطن المعذب بمنفاخ، حتى يغشى عليه من التمزق.
- ١٤- يعرى المعتقل و يوضع فى مكان ممتلى بالزناير- النحل- اذ تنقض عليه هذه فتلسع جميع مناطق جسمه حتى يتورم و يغمى عليه.
- ١٥- الحبس الانفرادى: فى زنزانه صغيره جدا لا يستطيع فيها المعتقل ان يمد رجليه فينام او ان ينتصب فيها قائما.
- ١٦- الحبس فى اسطوانات خاصه ... حديدية مجوفه يوضع فيها المعتقل و يغلق عليه الباب ... و يبقى المعتقل واقفا الى ان يموت، او يعذبه عذابا آخر.
- ١٧- كبس الاذن بالحائط بمسمار فى حالة جلوس المعذب او وقوفه او نومه ...
- ١٨- نتف شعر الرأس و اللحية و الحواجب و الاهداب بجهاز خاص و كثيرا ما يقتطع الشعر معه اجزاء من اللحم.
- ١٩- وضع الرأس داخل آله حديدية كاسه ينتهى احيانا الى كسر الجمجمه و قد يؤدى به الى الموت.
- ٢٠- قلع الاسنان بالآت حديدية ربما توجب كسرا فى الفك او قلع قطع من اللحم معها.
- ٢١- وضع الكف فى شق الباب و غلقه عليها.
- ٢٢- غرس الابر فى الأنامل بين الاظفر و اللحم.
- ٢٣- صب الاسيد على بعض انحاء الجسم للتشويه و الايلام.
- ٢٤- تعذيب المعتقل بعدم السماح له بالنوم و ذلك بضربه او وخزه كلما اراد النوم حتى يصيبه الاعياء.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٤٧

الفصل السادس عشر الخروج من السجن

يفرج عن السجين بأحد الطرق التالية على سبيل منع الخلو.

الأول: قد يكون الحبس محدودا بزمان معين شرعا كما في المتهم بالقتل - على القول به - أو المتهم بالسرقة - على قول مالك - أو لمعرفة حال المديون أو المحارب الذي لم يقتل و لم يجرح، على فرض تفسير النفي في الآية بالحبس سنه، فيطلق سراحه بعد مضي تلك المدّة.

الثاني: وقد يكون الحبس من باب التعزير، فحينئذ للإمام العفو عنه - كما هو شأنه في مطلق التعزيرات. «١» وقد صرح جمع من فقهاءنا - رضوان الله عليهم - بشمول التعزير للسجن كالشيخ الطوسي في المبسوط و العلامة في التحرير و القواعد، و الشيخ محمد حسن النجفي في الحادى و الأربعين و الثانى و الأربعين من الجواهر

٢٥- ربط الرجل بحبل قوى ثم القاء المعتقل من طابق عالى مما يسبب له النتر الشديد عند انتهاء امتداد الحبل و احيانا يوجب ذلك قطع عصب العقب او انخلاع المفصل او الرجة فى المخ.

٢٦- جرح بعض مناطق الجسم من المعتقل ثم رش الخل او الملح او الفلفل عليه.

٢٧- سل لسان المعتقل ثم غرس ابرة كبيرة فيه خارج الفم مع ربط يديه و رجليه لكيلا يحاول اخراج الابرة.

٢٨- وضع حديدة كبيرة نسبيا فى فم المعتقل ليقى فاغر الفم و ليسبب له آلاما مزدوجة نفسية و جسدية.

٢٩- وضع رجلى المعتقل او يديه فى (القيز) المذاب.

٣٠- يمدد المعتقل على قفاه و يفتحون اجفان عينيه و يملونها بمسحوق (..) ثم يشدونهما بعصا شدا محكما و يتركونه ليتلوى من الالم.

٣١- تعليق النساء من شعورهن بعد ربط الايدى و الارجل.

٣٢- و فى ايام الدورة الشهرية تعلق المرأة من رجليها و حينئذ، فان الدم اما ان يحتبس فى الموضع فيسبب لها آلاما عظيمة، و اما ان ينزل الدم على وجهها ... فتستغيث و لا تغاث ... و تبقى كذلك حوالى سبعة ايام الى ان تنقطع.

و مئات من الاساليب الوحشية الاخرى التى ترتكبها القاسية قلوبهم و الاشداء على المؤمنين، اعنى اليهود و عملائهم، و هم يحملون شعارات حقوق الانسان، و الدفاع عن الانسانية!!

(١). انظر شرايع الإسلام ٤: ١٤٧- مسالك الافهام ١٤: ٣٢٦- المبسوط ٨: ٦٦.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٤٨

و المجلسى الأول فى روضة المتقين، كما يلوح من بعض آخر: كالشهيد فى المسالك و الفاضل الهندى فى كشف اللثام .. و هو رأى كثير من السنة: كالسمرقندى فى تحفة الفقهاء و ابن قدامة فى المغنى، و القرشى فى معالم القربة و احمد بن يحيى فى عيون الأزهار و غيرهم و سيأتى.

الثالث: و قد يتوب المسجون و يصلح امره أو يرى الامام صلاحا، فيطلقه و ان كان حبسه مؤبدا و قد صرح بذلك فقهاؤنا العظام فى حد السرقة و إليك آرائهم:

١- الشيخ المفيد: «.. خلد فى الحبس الى أن يموت أو يرى الإمام صلاحا منه و توبه و اقلعا و يعلم ان فى اطلاقه صلاحا فلا بأس أن يخلى سبيله اذا كان الأمر على ما وصفناه.» «١»

٢- السيد المرتضى: «.. خلد فى الحبس الى أن يموت أو يرى الامام رأيه.» «٢»

٣- سلار بن عبد العزيز: «خلد الحبس الى أن يموت أو يرى الإمام منه توبة و صلاحا فيخليه.» «٣»

٤- ابن زهرة: «خلد في الحبس الى أن يموت أو يرى ولي الأمر فيه رأيه.» «٤»

٥- الفاضل الهندي: «خلد في السجن حتى يموت أو يتوب و يرى الامام منه صلاحا و اقلعا و ان في اطلاقه صلاحا.» «٥»

٦- الشيخ محمد حسن النجفي: «.. حبس دائما حتى يموت أو يتوب.» «٦»

الرابع: و قد يكون السجن حدا لكنه ثبت باقرار المجرم لا بالبينه فللإمام أيضا العفو عنه إن تاب كما عليه فقهاؤنا و ادعى في الجواهر عدم الخلاف فيه، و ان منعه البعض في خصوص شرب الفقاع و المسكر، كما خص آخرون العفو بالإمام المعصوم، و ثالث: خصه بحقوق الله تعالى، و رابع: أطلق الحكم و ان لم يتب.

(١). المقنعة: ٨٠٢.

(٢). الانتصار: ٢٦٣.

(٣). المراسم: ٢٥٩.

(٤). الغنية: ٤٣٢.

(٥). كشف اللثام: ٢: ٢٤٩.

(٦). جواهر الكلام ٤١: ٥٣٣- و مثله مناهج المتقين: ٥٠٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٤٩

١- الشيخ الطوسي: «فان كان قد اقرّ على نفسه، ثم تاب بعد الاقرار جاز للإمام العفو عنه، أو اقامه الحد عليه حسب ما يراه اردع في الحال..» «١»

٢- السيد ابن زهرة: «و ان تاب بعد ثبوت الزنا عليه فللإمام عفو منه و ليس ذلك لغيره.» «٢»

٣- المحقق الحلبي: «و لو كان ثبوت الحد باقراره، كان الامام عليه السلام مخيرا بين حده و عفو.» «٣»

٤- الشيخ محمد حسن النجفي: «و لو اقرّ بحد ثم تاب كان الإمام مخيرا في اقامته رجما كان أو جلدا قال: بلا خلاف أجده في الأول، بل في محكي السرائر الاجماع عليه، بل لعله كذلك في الثاني أيضا و ان خالف هو فيه، للأصل الذي يدفعه أولوية غير الرجم منه بذلك، و النصوص المنجبرة بالتعاضد و بالشهرة العظيمة.. نعم ظاهر النص و الفتوى قصر الحكم على الإمام (عليه السلام) و ربما احتمل ثبوته لغيره من الحكام و لا- ريب في ان الأ-حوط الأول، لعدم لزوم العفو، لكن قد يقوى الإلحاق لظهور الأدلة في التخيير الحكمي الشامل للإمام (عليه السلام) و نائبه الذي يقتضى نصبه اياه ان يكون له ماله (ع).»

هذا و في كشف اللثام: المراد بالحد حد حقوق الله فاما ما كان من حقوق الناس لا يسقط أا باسقاط صاحب الحق ... قلت: لا دلالة في ما ذكره من بعض المعتبرة على ما نحن فيه، و قد سمعت اشتمال النصوص على العفو عن حد السرقة، مضافا الى ما يفهم منها من كون ذلك حكم الاقرار من حيث كونه كذلك و الى اطلاق الاصحاب، و لعله لان الامام أولى بالمؤمنين من أنفسهم و الله العالم.» «٤»

٥- السيد الخوئي: «لو اقرّ بما يوجب الحد من رجم أو جلد كان للإمام (ع) العفو

(١). النهاية: ٧١٨.

(٢). الغنية: ٤٢٥- انظر الجواهر ٤١: ٥٤٠.

(٣). شرايع الإسلام ٤: ١٧٠.

(٤). جواهر الكلام ٤١: ٢٩٣.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٥٠

و عدم اقامة الحد عليه، و قيده المشهور بما اذا تاب المقر، و دليله غير ظاهر. «١»

٦- الشيخ الوالد: «و لو اقر ثم تاب عنه تخير الامام (عليه السلام) في اقامة الحد عليه أو العفو عنه، رجما كان أو غيره و لا خلاف فيه إلا من الحلّى..» (٢)

الفصل السابع عشر هل التعزير يشمل الحبس؟**إشارة**

التعزير- لغة- من الألفاظ المتضادة فهو بمعنى التعظيم و التوقير و الاعانة و النصر، و الضرب أو أشد من الضرب، و التأديب و المنع و الرد و التوقيف على باب الدين، و اللوم، و يقال للتأديب الذى هو دون الحد تعزير لأنه يمنع الجانى أن يعاود الذنب.

و شرعا: عقوبة أو اهانة لا- تقدير لها- و قيده البعض بالغالب- وحده دون الحد كما يراه الوالى، و هو تابع للمفسدة و ان لم يكن معصية كتعزير الصبيان و غير المكلفين- و انه على وفق الجنايات فى الصغر و العظم بخلاف الحد فانه يكفى فيه مسمى الفعل و يدخل التخير فيه بحسب انواع التعزير و مصاديقه و يختلف باختلاف الإهانات فى الأمصار.

هذا و قد صرح جمع من فقهاءنا- رضوان الله عليهم- بشمول التعزير- أو خصوص التأديب- للحبس، كما عن شيخ الطائفة فى المبسوط و ابن البراج فى المهذب، و العلامة الحلّى فى التذكرة و التحرير و القواعد، و العلامة المجلسى الأول فى روضة المتقين و الشيخ محمد حسن النجفى فى موردین من موسوعته القيمة جواهر الكلام، كما يلوح ذلك من بعض آخرين- قدس الله أسرارهم- كالشهيد الثانى فى المسالك و الفاضل الهندى فى كشف اللثام.

كما هو رأى أكثر العامة بل كلهم كالماوردى و أبى يعلى فى الأحكام السلطانية و القرشى فى معالم القرية و السرخسى فى المبسوط، و الكاسانى فى البدائع و الصنائع و السمرقندى فى تحفة الفقهاء، و ابن قدامة فى المغنى و احمد بن يحيى فى عيون الازهار،

(١). مبانى تكملة المنهاج ١: ١٧٦.

(٢). ذخيرة الصالحين ٨: ٣٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٥١

و الجزيرى فى الفقه. فلا يبعد حمل ما ورد فى التعزير «١» و تفسيره بالضرب و الجلد على بيان أحد مصاديقه أو أظهر مصاديقه لا أنه ينحصر به اذ قد يكون بالضرب، و قد يكون بالحبس «٢» و قد يكون بالنفى «٣»، و قد يكون باعلام المذنب ذنبه «٤» و قد يكون بالتشهير «٥» و قد يكون بالتلوين فى مخروءه «٦»، و قد يكون بهدم الدار كما هدم أمير المؤمنين (ع) دار مصقلة بن هبيرة الشيبانى «٧» و حنظلة بن الربيع «٨» و جرير بن عبد الله «٩»، و لعلها قضايا فى موارد خاصة و علمها عنده (ع)، اذ لم نجد من أفتى بذلك.

التعزير لغة

١- قال ابن فارس: «عز: العين و الزاء و الراء كلمتان: احدهما للتعظيم و النصر و الكلمة الاخرى جنس من الضرب: فالأولى النصر و التوقير كقوله تعالى «و تَعَزَّوْهُ وَ تَوْقَرُوهُ» «١٠» و الأصل الآخر التعزير، و هو الضرب دون الحد» «١١».

٢- و قال الجوهري: «التعزير: التعظيم و التوقير، و التعزير أيضا: التأديب، و منه سمي الضرب دون الحد تعزيرا» «١٢».

٣- وقال ابن منظور: «العزْر: اللوم- و عزره يعزره عزرا و عزره: ردّه. و العزر و التعزير: ضرب دون الحد لمنعه الجاني من المعاودة و ردعه عن المعصية و قيل هو أشد الضرب،

(١). انظر الوسائل ١٨: ٥٦٧/ ابواب الحدود و التعزيرات.

(٢). الوسائل ١٨: ٢٢١ ح ٣.

(٣). ابو داود ٢: ٥٨٠- السنن الكبرى ٨: ٢٢٣.

(٤). الغرر و الدرر ٤: ٧٣، الرقم ٥٣٤٢: «على (ع): رب ذنب مقدار العقوبة عليه اعلام المذنب به».

(٥). الوسائل ١٨: ٤٥٠ ح ٣.

(٦). التهذيب ١٠: ٤٨ ح ١٧٥.

(٧). الغارات ١: ٣٦٥- و عنه المستدرک ١٧: ٤٠٤- ح ٦.

(٨). وقعة صفيين: ٩٧- شرح ابن ابى الحديد ٣: ١٧٦.

(٩). وقعة صفيين: ٦٠- شرح ابن ابى الحديد ٣: ١١٨.

(١٠). الفتح: ٩.

(١١). معجم مقاييس اللغة ٤: ٣١١.

(١٢). صحاح اللغة ٢: ٧٤٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٥٢

و عزره: ضربه ذلك الضرب، و العزر: المنع، و العزر: التوقيف على باب الدين.

و التعزير: التوقيف على الفرائض و الأحكام، و أصل التعزير: التأديب، و لهذا يسمى الضرب دون الحد تعزيرا، أنما هو أدب. «١»

٤- و قال ابن الأثير: «التعزير: الاعانة و التوقير و النصر مرة بعد مرة، و اصل التعزير المنع و الرد، فكأن من نصرته فقد رددت عنه اعداءه

و منعتهم من أذاه و لهذا قيل للتأديب الذى هو دون الحد التعزير لأنه يمنع الجاني ان يعاود الذنب.» «٢»

٥- و قال الفيروز آبادى: «العزر: اللوم، التعزير: ضرب دون الحد أو هو أشد الضرب.» «٣»

٦- و قال الطريحي: «التعزير: ضرب دون الحد، و هو أشد الضرب «و تُعزَّرُوهُ» أى تعظموه، و فى غير هذا الموضع تمنعوه من عزرتة:

منعته..» «٤»

٧- و قال الشيرازى: «عزره عزرا كضرب: لأسمه، و فلانا اعانه، و عزرا: منعه، و زيدا أوقفه على باب الدين و الفرائض و الأحكام، و

التعزير من التفعيل: التعظيم و التوقير و التأديب و منه سمي الضرب دون الحد تعزيرا و هو أشد الضرب.» «٥»

التعزير عند الفقهاء

١- المحقق الحلبي: «كل ماله عقوبة مقدرة يسمى حدا، و ما ليس كذلك سمي تعزيرا.» «٦»

٢- الشهيد الثانى: «التعزير لغة: التأديب و شرعا عقوبة أو اهانة لا تقدير لها بأصل الشرع غالبا.» «٧»

(١). لسان العرب ٤: ٥٦١.

(٢). النهاية ٣: ٢٢٨.

(٣). القاموس ٢: ٩١.

- (٤). مجمع البحرين ٣: ٤٠١.
- (٥). معيار اللغة ١: ٤٦٣- انظر مفردات الراغب: ٣٤٥.
- (٦). شرايع الإسلام ٤: ١٤٧.
- (٧). مسالك الافهام ١٤: ٣٢٥- انظر السرائر ٣: ٥٣٤.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٥٣
- ٣- السيد الطباطبائي: «.. و اذا لم تقدر العقوبة سمي تعزيرا و هو لغة التأديب.» «١»
- ٤- الشيخ محمد حسن النجفي: «اما التعزير فالأصل فيه عدم التقدير، و الأغلب من افراده كذلك و لكن قد وردت الروايات بتقدير بعض افراده..» «٢»
- ٥- الماوردى: «التعزير: تأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود و يختلف حكمه باختلاف حاله و حال فاعله..» «٣»
- ٦- القرشي: «التعزير: اسم، يختص بفعله الامام أو نائبه في غير الحدود و التأديب..» «٤»

الفرق بين الحد و التعزير

قال الشهيد الأول: «يفرق بين الحد و التعزير من وجوه عشرة:

الأول: في عدم التقدير في طرف القلء، و لكنه مقدر في طرف الكثرة بما لا يبلغ الحد، و جوزه كثير من العامة، لان عمر جلد رجلا زور كتابا عليه، و نقش خاتما مثل خاتمه، مائة، فشفع فيه قوم، فقال: اذكرني الطعن و كنت ناسيا «٥»، فجلده مائة اخرى ثم جلده بعد ذلك مائة اخرى.

الثاني: استواء الحر و العبد فيه.

الثالث: كونه على وفق الجنائيات في العظم و الصغر، بخلاف الحد فانه يكفى فيه مسمى الفعل، فلا فرق في القطع بين سرقة ربع دينار و قنطار، و شارب قطرة من الخمر و جرّة، مع عظم اختلاف مفاستهما.

الرابع: انه تابع للمفسدة و ان لم تكن معصية، كتأديب الصبيان، و البهائم و المجانين، استصلاحا لهم، و بعض الاصحاب يطلق على هذا: التأديب، اما الحنفي: فيحد

- (١). الرياض ١٥: ٤٣٣.
- (٢). جواهر الكلام ٤١: ٢٥٥- انظر بداية الهداية ٢: ٢٥٥.
- (٣). الاحكام السلطانية: ٢٣٦- انظر الاحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء: ٢٧٩.
- (٤). معالم القرية: ١٩٠.
- (٥). هذا من الامثال، يضرب في تذكّر الشىء بغيره/ مجمع الامثال ١: ٢٩٠.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٥٤
- بشرب النبيذ و ان لم يسكر، لان تقليده لإمامه فاسد، لمنافاته النصوص عندنا مثل:
- ما اسكر كثيره فقليله حرام، و القياس الجلى عندهم، و ترد شهادته لفسقه.
- الخامس: اذا كانت المعصية حقيرة لا تستحق من التعزير إلاّ الحقير و كان لا اثر له البتة، فقد قيل: لا يعزر، لعدم الفائدة بالقليل و عدم اباحة الكثير.
- السادس: سقوطه بالتوبة، و في بعض الحدود خلاف و الظاهر انه انما يسقط بالتوبة قبل قيام البيئة.

السابع: دخول التخيير فيه بحسب انواع التعزير، و لا تخيير في الحدود أآ في المحاربة.

الثامن: اختلافه بحسب الفاعل و المفعول و الجنائية، و الحدود لا تختلف بحسبها.

التاسع: لو اختلف الاهدانات في البلدان، روعى في كل بلد عاداته.

العاشر: انه يتنوع الى كونه على حق الله تعالى، كالكذب، و على حق العبد محضاً كالشتم، و على حقهما، كالجنائية على صلحاء الموتى بالشتم، و لا يمكن أن يكون الحد تارة لحق الله، و تارة لحق الآدمي، بل الكل حق الله تعالى أآ القذف على خلاف فيه. «١»

فقهائنا المصرحون بشمول التعزير او التأديب للحبس

- ١- الشيخ الطوسى: «اذا فعل انسان ما يستحق به التعزير مثل ان قبل امرأة حراماً أو أتاها فيما دون الفرج، أو أتى غلاماً بين فخذه عندهم، لان ذلك لواط، أو ضرب انساناً او شتمه بغير حق فلإمام تأديبه، فان رأى ان يوبخه على ذلك و يبكته أو يحبسه فعل..» «٢»
- ٢- و قال أيضاً: «من وجب عليه دين حال و عرف له مال يستره و لم يكن له مال سواه، فان السلطان يجبره على قضاء الدين، فان فعل و أآ حبسه تعزيراً.» «٣»
- ٣- العلامة الحلوى: «- فيمن أسلم على ثمان زوجات- فان اختار اربعا و أآ حبسه

(١). القواعد و الفوائد ٢: ١٤٢، قاعدة: ٢٠٤.

(٢). المبسوط ٨: ٦٦- و مثله ابن البراج فى المهذب ٢: ٥٩٦.

(٣). المبسوط ٤: ٢٣٢.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٥٥

الحاكم تعزيراً عليه فى ترك الواجب» «١».

٤- و قال فى القواعد: «ثم ينظر اول جلوسه فى المحبوسين فيطلق كل من حبس بظلم أو تعزير» «٢».

٥- و قال فى التحرير: «التعزير يجب فى كل جنائية لا حد فيها.. و هو يكون بالضرب و الحبس و التوبيخ من غير قطع و لا جرح و لا اخذ مال.» «٣»

٦- المجلسى الأول: «و هذا- أى الحبس- أيضاً احد انواع التعزير.» «٤»

٧- الشيخ محمد حسن النجفى- فى مسألة من أزال شعر رأس المرأة: «و لعل ما فيه من الحبس و الضرب على الوجه المزبور محمول على ضرب من التعزير الذى هو على حسب ما يراه الحاكم.» «٥»

٨- و قال أيضاً: «نعم قد تحصل مصلحة فى بعض المقامات تقتضى جواز حبس الحاكم.» «٦»

٩- السيد الكلبايگانى: «يجوز التعزير بالحبس فى بعض الموارد.» مجمع المسائل ٣: ٢١٣ المسألة ٩٩ كما يلوح ذلك من كلام بعض فقهاءنا كالفاضل الهندى فى الكشف. قال: «ثم وجوب التعزير فى كل محرم من فعل أو ترك ان لم ينته بالنهى و التوبيخ و نحوهما فهو ظاهر لوجوب انكار المنكر و إما ان انتهى بما دون الضرب فلا دليل أآ فى مواضع مخصوصة و رد النص فيها بالتأديب أو التعزير. و يمكن تعميم التعزير فى كلامه- أى العلامة- و كلام غيره لما دون الضرب من مراتب الانكار.» «٧»

أقول: لَمَّا كان معنى التعزير شرعاً هو الاهدانة- كما عن الشهيد الثانى فى المسالك- فيكون الحبس من مصاديقه لأنه مما يتحقق به التذليل و الاهدانة، و يؤيده تسمية

(٢). قواعد الاحكام ٢: ٢٠٤- انظر تحرير الاحكام ٢: ١٨٢.

(٣). تحرير الاحكام ٢: ٢٣٩. و مثله ٢: ٢٢٧.

(٤). روضة المتقين ٦: ١٦٣.

(٥). جواهر الكلام ٤٢: ١٧٤.

(٦). جواهر الكلام ٤١: ٢٤٩/ الحدود.

(٧). كشف اللثام ٢: ٢٣٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٥٦

أمير المؤمنين (ع) له بالمخيس أى: يذل فيه و يهان «١». فلا نرى منعا من شموله للحبس ألا أن يقوم دليل على خلافه. لكن يظهر من البعض خلاف ذلك، كما عن السيد السبزواري فإنه قال: لو أرى الحاكم الشرعى المصلحة فى تبديل التعزير إلى عقوبة أخرى من حبس أو نحوه هل يجوز ذلك أم لا؟ وجهان. قال فى الهامش: من إطلاق دليل ولايته على ذلك فيجوز، و من الجمود على ما وصل إلينا من السنة المقدسة، فلا يجوز التعدى عنها. هذا إذا كان التبديل مساويا فى الانزجار معه، و إلا فالأمر أشكل «٢»

آراء المذاهب الأخرى

١- الماوردى: «فندرج- أى التعزير- فى الناس على منازلهم و ان تساووا فى الحدود المقدره: فيكون تعزير من جل قدره بالإعراض عنه و تعزير من دونه بالتعنيف له، و تعزير من دونه بزواجر الكلام، و غايته الاستخفاف الذى لا قذف فيه و لا سب، ثم يعدل بمن دون ذلك الى الحبس الذى يحبسون فيه على حسب ذنبهم و بحسب هفواتهم، فمنهم من يحبس يوما، و منهم من يحبس أكثر منه الى غاية مقدره.» «٣»

٢- السرخسى- فى المتهم بالزنا-: «فاذا بينوا ذلك و القاضى لا يعرف عدالة الشهود فانه يحبسه حتى يسأل عن الشهود و هذا لأنه لو خلى سبيله هرب فلا- يظفر به بعد ذلك ... قلنا: ليس حبسه بطريق الاحتياط بل بطريق التعزير لأنه صار متهما بارتكاب الفاحشة فيحبسه تعزيرا.» «٤»

٣- الكاسانى: «.. التعازير على اربعة مراتب: تعزير الاشراف و هم الدهاقون و القواد، و تعزير اشراف الأشراف و هم العلوية و الفقهاء، و تعزير الأوساط و هم السوق، و تعزير الاخساء و هم السفلة، فتعزير أشراف الأشراف بالإعلام المجرد و هو أن يبعث القاضى أمينه اليه فيقول له: بلغنى انك تفعل كذا و كذا، و تعزير الأشراف بالاعلام و الجر الى باب القاضى و الخطاب بالمواجهه، و تعزير الأوساط بالإعلام و الجر و الحبس، و تعزير السفلة بالإعلام و الجر و الضرب و الحبس..» «٥»

٤- السمرقندى: «و يكون التعزير على قدر الجناية و على قدر مراتب الجانى: قد

(١). النهاية لابن الاثير ٢: ٩٦.

(٢) مهذب الأحكام ٢٨: ٥٩.

(٣). الاحكام السلطانية: ٢٣٦، و مثله الاحكام السلطانية لأبى يعلى الفراء: ٢٧٩، و معالم القرية: ١٩١.

(٤). المبسوط ٩: ٣٨.

(٥). بدائع الصنائع ٧: ٦٤.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٥٧

يكون بالتغليظ في القول و قد يكون بالحبس، و قد يكون بالضرب.» (١)

٥- ابن قدامة: «التعزير يكون بالضرب و الحبس و التوبيخ و لا يجوز قطع شيء منه و لا جرحه و لا أخذ ماله لأن الشرع لم يرد بشيء من ذلك عن أحد يقتدى به، و لأن الواجب أدب و التأديب لا يكون بالاتلاف.» (٢)

٦- القرشي: «في التعازير... و غايته الاستخفاف الذي لا قذف فيه و لا سب ثم يعدل بمن دون ذلك الى الحبس الذي يتزلون فيه على حسب رتبهم بحسب هفواتهم فمنهم من يحبس يوما و منهم من يحبس اكثر الى غاية مقدورة، و قال أبو عبد الله الزبيرى (٣) من اصحاب الشافعي: تقدر غايته شهرا للاستبراء و الكف، و ستة أشهر للتأديب و التقويم.» (٤)

٧- احمد بن يحيى: «و التعزير الى كل ذى ولاية، و هو حبس أو اسقاط عمامة، أو عتل، أو ضرب دون حد لكل معصية لا توجيه، كأكل و شتم محرم، و اتيان دبر الحليلة.. و منه حبس الدعار.» (٥)

٨- الجزيري: «.. ان التعزير باب واسع يمكن الحاكم ان يقضى به على كل الجرائم التي لم يضع الشارع لها حدا أو كفارة على أن يضع العقوبة المناسبة لكل بيئه و لكل جريمة من سجن، أو ضرب أو نفي، أو توبيخ، أو غير ذلك.» (٦)

٩- الفقه الاسلامي: «و التعزير يكون اما بالضرب أو بالحبس أو الجلد أو النفي أو التوبيخ، أو التغيريم المالى و نحو ذلك مما يراه الحاكم رادعا للشخص بحسب اختلاف حالات الناس حتى القتل سياسة كما قرر فقهاء الحنفية و المالكية.» (٧)

(١). تحفة الفقهاء ٣: ١٤٨.

(٢). المغنى ٨: ٣٢٦.

(٣). انه من احفاد الزبير بن العوام و قد تولى القضاء بمكة، له «الموفقيات» و «نسب قريش» و غيره، توفي بمكة و هو قاض عليها سنة (٢٥٦-١٧٢هـ) / الاعلام للزركلى ٣: ٧٤.

(٤). معالم القرية: ٢٨٥.

(٥). عيون الازهار: ٤٨٥.

(٦). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ٤٠٠.

(٧). الفقه الاسلامي و ادلته ٤: ٢٨٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٥٨

أقول: اما بلوغ التعزير الى القتل، فهو توهم محض و قول بلا دليل و لا يساعده اللغة و لا الاصطلاح الفقهي - و لا ما قاله هو من كون التعزير رادعا له - لأنه مقدر في طرف الكثرة بما لا يبلغ الحد، اللهم إلا ان يجوز ذلك كما عن كثير من العامة، لان عمر فعل ذلك «١».. لكن مع ذلك يبقى سؤال بلوغه القتل؟ فان لآزهاق النفس و سفك الدم موجبات و اسباب خاصة قررها الشرع و لا يجوز لأحد تخطيها اجتهادا أو تشهيا، بل و لا يجوز البلوغ الى أدنى منه كالقطع و الجرح كما صرح به العلامة الحلبي في التحرير «٢» و ابن قدامة في المغنى، «٣» إلا من باب النهي عن المنكر كما في اللمعة. ٢: ٤١٦

قال العلامة الحلبي: «و يجبان- أى الأمر و النهي عن المنكر- بالقلب... و باليد إذا عرف الحاجة الى الضرب، و لو افتقر الى الجراح و القتل افتقر الى إذن الإمام على رأى.» الارشاد ٣٥٢

التعزير المالى

اما التعزير المالى فقد اجازه بعض الحنفية على انه اذا تاب يرد له «٤». و هو جائز عند مالك أيضا معالم القرية ٢٨٧.

و لكننا لم نعر على دليل يسكن اليه النفس، بل نفي جوازه العلامة الحلبي في التحرير «٥»، و ابن قدامة. و السيد الكلبي يكتفى فقال: «لا

دليل على التعزير المالى.» مجمع المسائل ٣: ٢١٣ المسألة ٩٩

و ما يستدل له باحراق على (ع) طعاما احتكر «٦» فهو ضعيف المأخذ و لم يذكر فى كتبنا الحديثية و لا الفقهية.
و ما ورد فى وجوب دينار على من أتى زوجته فى استقبال الحيض، فعلى فرض القول بوجوبه فهو كفارة لا- تعزير مالى، و ألا فلا بد من اطلاق التعزيرات المالية على كفارات الحج و الصوم و حنث النذر، و اليمين، و الظهار، و الإيلاء، و القتل، و جز المرأة شعرها و نتفه و خدش وجهها، و شق الرجل ثوبه فى موت ولده أو زوجته، و التزويج بامرأة فى عدتها «٧» و.. و هو كما ترى.

(١). انظر القواعد و الفوائد ٢: ١٤٢- الفروق ٤: ١٧٧- قوانين الاحكام الشرعية: ٣٨٨- الوجيز ٢: ١١٠.

(٢). تحرير الاحكام ٢: ٢٣٩.

(٣). المغنى ٨: ٣٢٨.

(٤). الفقه على المذاهب الاربعة ٥: ٤٠١.

(٥). تحرير الاحكام ٢: ٢٣٩. التعزير ... و ليس فيه قطع شىء منه و لا جرحه و لا أخذ ماله ٢: ٢٢٧.

(٦). المحلى ٩: ٦٥ مسألة ١٥٦٧.

(٧). انظر: الروضة البهية/ الكفارات ٣: ١٣.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٥٩

الفصل الثامن عشر لو لم يكن للقاضى سجن

١- قال المحقق النراقى: «إذا لم يكن للحاكم محبس و لا اعوان ينصبها للمراقبة و ساير ما يحتاج اليه للحبس، كما هو الغالب فى تلك الأزمنة، فله بعثه الى محبس السلطان و نحوه، و للسلطان و نحوه الحبس بإذن الحاكم، لأنه يصير حينئذ محبسا للقاضى، و لو لم يتمكن من ذلك أيضا سقط عنه.» «١»

الفصل التاسع عشر حكم السجن و اقامة الحد فى الحرم

إشارة

لا خلاف بين فقهاءنا الإمامية- رضوان الله عليهم- فى عدم جواز اقامة الحدود فى الحرم فضلا عن مكة المكرمة، فمن جنى خارجه ثم التجأ اليه، فإنه يضيق عليه فى المطعم و المشرب، و يمنع عن مبايعته و مشاراته حتى يخرج فيقام عليه الحد إلا أن يحدث فى الحرم، فيقام عليه حدا كان أو تعزيرا.. و خالف فى ذلك أبو حنيفة، حيث قال:

بإقامة الحدود فى الحرم إلا القتل، فانه لا يقام فيه حد قتل و لا قود. و عن طاوس: حيث كره الحبس فيه.

و يظهر من العيني جوازه: حيث افرد بابا فى بيان مشروعية ربط الغريم و حبسه فى الحرم، و يزعم ان العمل عليه. و فيما يلى كلمات فقهاءنا- أعلى الله كلمتهم- ثم كلمات المجوزين من السنة:

(١). مستند الشيعة ٢: ٥٤٨.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٦٠

١- الشيخ المفيد: «و لا يقام الحدود في الحرم إلا على من انتهك حرمانه بفعل ما يوجب عليه الحد فيه، و لا تقام الحدود في المساجد و لا في مشاهد الأئمة و من فعل في المساجد أو المشاهد بما يوجب الحد عليه، أقيم عليه الحد خارجا منها و لم تقم عليه الحدود فيها ان شاء الله.» (١)

٢- الشيخ الطوسي: «و لا يقام الحد أيضا على من التجأ الى حرم الله و حرم رسوله أو حرم أحد من الأئمة عليهم السلام، بل يضيق عليه في المطعم و المشرب و يمنع من مبيعته و مشاراته حتى يخرج، فيقام عليه الحد، فان احدث في الحرم ما يوجب الحد، أقيم عليه الحد كائنا ما كان.» (٢)

آراء المذاهب الاخرى

١- ابن حزم: «و لا يحل أن يسفك في حرم مكة دم بقصاص اصلا، و لا ان يقام فيها حد و لا يسجن فيها أحد، فمن وجب عليه شيء من ذلك اخرج عن الحرم و أقيم عليه ... فلم يخصوا من اصاب حدا في الحرم ممن اصابه خارج الحرم، ثم لجأ الى الحرم، و فرّق عطاء و مجاهد بينهما.. و قال ابو حنيفة: تقام الحدود في الحرم إلا القتل وحده فانه لا يقام فيه حد قتل و لا قود حتى يخرج باختياره. و قال ابو يوسف: يخرج فيقام عليه حد القتل.

قال على: تقسيم أبي حنيفة فاسد و ما نعلم لمن اباح القتل في الحرم حجة اصلا و لا سلفا إلا الحصين بن نمير و من بعثه و الحجاج و من بعثه.» (٣)

(١). المقنعة: ٧٨٣.

(٢). النهاية: ٧٠٢- انظر السرائر ٣: ٣٦٤- المراسم: ٢٥٤- المهذب ٢: ٥٢٩ و ٥١٦- شرايع الإسلام ٤: ١٥٦- المختصر النافع: ٢١٦- الجامع للشرائع: ٥٥٢- قواعد الاحكام ٢: ٢٥٥- جواهر الكلام ٤١: ٣٤٤- تحرير الوسيلة ٢: ٤١٩- مباني تكملة المنهاج ١: ٢١٦- ذخيرة الصالحين- للشيخ الوالد ٨: ٤٣.

(٣). المحلى ٧: ٢٦٢ مسألة ٨٩٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٦١

٢- العيني: «باب الربط و الحبس في الحرم- أى هذا باب في بيان مشروعية ربط الغريم و حبسه في الحرم و فيه ردّ على طاوس حيث كره السجن بمكة فروى ابن ابي شيبة من طريق قيس بن سعد، عن طاوس انه كان يكره السجن بمكة و يقول:

لا ينبغي لبيت عذاب ان يكون في بيت رحمة. قلت: هذا نظر مليح و لكن العمل على خلافه.» (١)

أقول: و من الملاحظ انهم أفتوا بحرمة الحبس في مكة أو كراهته و لم يستدل أحد منهم بما فعله عمر من شراء سجن في مكة، مما يدل على أن فعل الخليفة عمر ليس دائما حجة عند فقهاء المذاهب الأربعة. قال ابن حزم- بعد نقله فعل عمر- أما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون قول الله تعالى و قول رسول الله ص و حكمه» (٢)

الفصل العشرون بناء السجن في الإسلام

إشارة

نقل في (مسند زيد) رواية عن على عليه السلام: انه بنى سجنا و سماه نافعا ثم بنى آخر و سماه مخيسا، و في الغارات عن سابق البربري مثله، و انه رأى ذلك السجن و سمع أمير المؤمنين (ع) يردد قوله: بنيت بعد نافع مخيسا. كما تناول ارباب اللغة:

كابن الأثير في النهاية و ابن منظور في لسان العرب، و الفيروز آبادي في القاموس، و الزمخشري في الفائق و غيرهم، في مادة «خيس» ذلك.

و قد نسب السيوطي في «الوسائل الى مسامرة الأوائل» بناء السجن في الإسلام الى أمير المؤمنين (ع)، كما نقل في التراتيب الادارية ذلك عن أحمد بن الشلبي في اتحاف الرواء و قد نفى الخفاجي في شفاء الغليل وجود السجن في زمن الرسول (ص) و أبي بكر و عثمان، و ان عليا أول من بناه في الإسلام، و مثله عن ابن الهمام في شرح فتح القدير، و كذلك عن عطية مصطفى في نظم الحكم بمصر، كما ادعى ابن حزم في المحلى: عدم الخلاف في عدم وجود السجن على عهد النبي (ص). هذا: و لكن يظهر من.

(١). عمدة القارى ١٢: ٢٦١.

(٢) المحلى ١٠: ٤٩٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٦٢

بعض آخر منهم كرضوان الشافعي في «الجنايات المتحدة» و الشوكاني في «نيل الاوطار» وجود ذلك، و فيما يلي النصوص ثم كلماتهم:

النصوص

١- مسند زيد: «عن أبيه، عن جده، عن علي (ع): انه بنى سجنا و سَمَاهُ نافعاً ثم بدا له فنقضه (و بنى آخر- ظ) و سَمَاهُ مخيساً و جعل يرتجز و يقول: أ لم تر اني كيساً مكيساً بنيت بعد نافع مخيساً.» (١)

٢- الغارات: «حدثنا محمد، قال: حدثنا الحسن، قال: حدثنا ابراهيم قال:

و اخبرني ابراهيم بن يحيى النورى، قال: حدثنا ابو اسحاق بن مهران عن سابق البربرى قال:.. رأيت المحبس و هو خص «٢» و كان الناس يفرجون منه و يخرجون منه فبناه على (ع) بالجص و الآجر. قال: فسمعتة و هو يقول: أ لا تراني كيساً مكيساً بنيت بعد نافع مخيساً.» (٣)

٣- قال ابن الأثير: «في حديث علي: «انه بنى سجنا فسماه المخيس» و قال: بنيت بعد نافع مخيساً بابا حصينا و امينا كيساً، نافع: اسم حبس كان له من قصب، هرب منه طائفة من المحبسين فبنى هذا من مدر و سَمَاهُ المخيس، و تفتح ياؤه و تكسر، يقال:

خاس الشيء اذا فسد و تغير، و التخييس: التذليل، و الانسان يخيس في الحبس، أى يذل و يهان، و المخيس «٤» بالفتح: موضع التخييس، و بالكسر فاعله، و فى حديث معاوية «انه كتب الى الحسين بن علي: انى لم اكسك و لم أخسك» أى لم أذلك، أو لم اخلفك وعدا.» (٥)

٤- قال ابن منظور: «.. و منه المخيس، و هو سجن كان بالعراق، قال ابن سيده: -

(١). مسند زيد: ٢٦٦.

(٢). الخص بالضم و التشديد: البيت من القصب/ مجمع البحرين ٤: ١٦٨.

(٣). الغارات ١: ١٣٤- و عنه البحار (الحجرية) ٨: ٧٣٩- انظر البحار «الطبعة الجديدة» ٣٤: ٤٢٠.

(٤). مخوس: معقل من خاس خوسا، و الخوس: الخيانة، خاس بعهد: يخيس و يخوس / الاشتقاق: ٣٦٧.

(٥). النهاية: ٢: ٩٢. البحار ٦٧: ٣٠٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٦٣

والمخيس السجن لأنه يخيس المحبوسين و هو موضع التذليل، و به سمي سجن الحجاج مخيسا، و قيل: هو سجن بالكوفة بناه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رضوان الله عليه، و في حديث علي: انه بنى حبسا و سماه المخيس، و قال: اما تراني كيسا مكيسا بنيت بعد نافع مخيسا بابا كبيرا و أمينا كيسا، نافع: سجن بالكوفة كان غير مستوثق البناء، و كان من قصب فكان المحبوسون يهربون منه، و قيل: انه نقب و أفلت منه المحبوسون فهدمه علي رضي الله عنه، و بنى المخيس لهم من مدر. و كل سجن مخيس و مخيس أيضا.» (١)

٥- و قال الفيروز آبادي: «و المخيس كمعظم و محدث: السجن و سجن بناه علي - رضي الله عنه - و كان أولا جعله من قصب و سماه نافعا فنقبه للصوص.» (٢)

٦- الزمخشري: «علي عليه السلام بنى سجنا من قصب فسماه مانعا، فنقبه للصوص ثم بنى سجنا من مدر فسماه مخيسا.» (٣)

الكلمات والآراء

١- السيوطي: «أول من سنّ الأسر و الحبس نمروذ، و قال: أول من بنى السجن في الإسلام علي بن أبي طالب، و كانت الخلفاء قبله يحبسون في الآبار.» (٤)

٢- الكتاني: «و في اتحاف الرواة بمسلسل القضاء لأحمد بن الشلبي الحنفي لدى ذكره أوليات علي (ع): و أول من بنى السجن في الإسلام و كانت الخلفاء قبله يحبسون في الآبار. و في شفاء الغليل للخفاجي: لم يكن في زمن رسول الله (ص) و أبي بكر و عثمان سجن و كان يحبس في المسجد أو في الدهاليز، حيث أمكن، فلما كان زمن علي (ع) أحدث السجن و كان أول من أحدثه في الإسلام و سماه نافعا، و لم يكن حصينا فانفلت الناس منه فبنى آخر و سماه مخيسا بالخاء المعجمة و الياء المشددة فتحا

(١). لسان العرب ٦: ٧٤- انظر المبسوط للسرخسي ٢٠: ٨٩.

(٢). القاموس ٢: ٢٢٠.

(٣). الفائق ١: ٤٠٥.

(٤). الوسائل الى مسامرة الاوائل: ٥٤ و ٤٣- عن الشواهد الكبرى للعيني. انظر أفضية رسول الله: ١٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٦٤

و كسرا قلت: و لعل عمر كان يحبس في الآبار قبل شراء الدار التي أعدها للسجن فقد اخرج البيهقي من حديث نافع بن عبد الحارث انه اشترى من صفوان بن امية دارا لسجن عمر بن الخطاب بأربعة آلاف (١).

ثم قال: كان السلطان أبو الأملأك المولى اسماعيل بن شريف العلوي سأل علماء فاس؛ القاضي بردلة، و المناوي، و ابن رحال و غيرهم: من اول من احدث السجن؟

و كيف كان الناس يسجنون في الآبار؟ و كيف الجمع بين ما ذكره السيوطي من ان اول من احدث السجن علي (ع) و بين ما ذكره ابن فرحون من انه عمر لما اتسعت مملكته؟

فأجاب الشيخ المناوي بان التعارض يدفع ما بين ابن فرحون و السيوطي بحمل كلام السيوطي علي ان عليا (ع) أول من احدث له مكانا مخصوصا و اتخذه بقصده في ابتداء، و ما كان من عمر: فانه كان في ثاني حال و عارضا للدار المتخذة بالقصد الأول لغيره من السكنى و نحوه و اما استشكال السجن في الآبار فان المراد بها السرايب و المطامير المتخذة تحت الأرض، و قد تكون من الاتساع بحيث تحمل المئين من الناس لا- سيما مصانع ملوك الامم السالفه، فانها كانت علي قدر قواهم التي لا نسبة بينهما و بين من جاء بعدهم، و تسمية ذلك بالآبار للشبه الصوري بالكون تحت الأرض مع ضيق أبوابها و مداخلها.» (٢)

- ٣- وقال ابن الهمام: «و لم يكن في عهده- النبي (ص)- و أبى بكر سجن و انما كان يحبس في المسجد أو الدهليز حتى اشترى عمر دارا بمكة بأربعة آلاف درهم و اتخذه محبسا. و قيل: لم يكن في زمن عمر و لا عثمان أيضا الى زمن على (ع) فبناه و هو أول سجن بنى في الإسلام.» (٣)
- ٤- و قال ابو اسحاق الشيرازى: «و يستحب أن يكون له- أى القاضى- حبس لأن

- (١). انظر عمدة القارى ١٢: ٢٦٣- الاحكام السلطانية: ١٩٠- رد المحتار ٤: ٣١٣- منهاج الطالبين ٤: ٣٤٥- دائرة المعارف للبستاني ٩: ٥٠٨- دائرة المعارف، فريد و جدى ٥: ٥٠.
- (٢). التراتيب الادارية ١: ٢٩٧- ٢٩٩.
- (٣). شرح فتح القدير ٥: ٤٧١. مصنف عبد الرزاق ٥: ١٤٧ ح ٩٢١٣.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٦٥
- عمر اشترى دارا بمكة بأربعة آلاف درهم و جعلها سجنا، و اتخذ على (ع) سجنا، و حبس عمر الحطيئة الشاعر ... و حبس عمر آخر.. و لأنه يحتاج اليه للتأديب، و لاستيفاء الحق من المماطل بالدين.» (١)
- ٥- و قال عطية مصطفى: «لم يكن السجن كما تراه الآن و هو حبس المتهم في مكان ضيق موجودا ايام النبي (ص) و لا في زمن الخليفة أبى بكر، انما كان السجن ايامها هو تعويق الشخص و منعه عن التصرف بنفسه و الاختلاط بغيره فكان بتوكل الخصم أو وكيله بملازمة هذا الشخص في بيت أو مسجد و هو ما يسمّى بالترسيم، و لقد أمر النبي (ص) بملازمة غريم الشخص له ... و اما السبايا فقد كنّ يحبسن في حظيرة الجامع، و لما انتشرت الرعية في زمن عمر بن الخطاب وجد الحبس الذى يحبس فيه المجرم و ابتاع عمر بمكة دارا من صفوان بأربعة آلاف درهم و جعلها سجنا- سجن عارم- يحبس فيها المجرمين..» (٢)
- ٦- رضوان الشافعى: «و لم يكن في زمن الرسول (ص) مكان خاص بالحبس و كذلك في عهد أبى بكر الصديق و لما انتشرت الرعية في زمن عمر بن الخطاب أمير المؤمنين ابتاع دارا بمكة و جعلها سجنا يحبس فيها و قد ابتاعها من صفوان بن أمية بأربعة آلاف درهم و كان الحبس قبل ذلك في المسجد أو الدهليز، و قيل: ان اتخاذ مكان خاص بالحبس لم يكن في زمان عمر و لا عثمان الى زمان على (ع) فبنى سجنا من القصب الفارسى و سمّاه نافعا، و هو أول سجن بنى في الإسلام، فنقبه اللصوص، و تسبّب الناس منه ثم بنى سجنا من مدر و سمّاه مخيسا.» (٣)
- ٧- الشوكانى: «قال فى البحر: و ندب اتخاذ سجن للتأديب و استيفاء الحقوق لفعل أمير المؤمنين على رضى الله عنه و عمر و عثمان و لم ينكر، و كذلك الدرّة و السوط، لفعل عمر، و عثمان.» (٤)

(١). المهذب ٢: ٢٩٤.

(٢). نظم الحكم بمصر فى عهد الفاطميين: ٢٨٩.

(٣). الجنائيات المتحدة فى القانون و الشريعة: ٦٨- انظر المحلى ٨: ٣٧٣.

(٤). نيل الاوطار ٧: ١٥١.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٦٦

٨- ابن حزم: «و اما السجن فلا يختلف اثنان فى ان رسول الله (ص) لم يكن له قط سجن..» (١)

٩- السيد سابق: «قال ابن قيم: الحبس الشرعى ليس هو الحبس فى مكان ضيق، و انما هو تعويق الشخص و منعه من التصرف بنفسه، سواء كان فى بيت أو مسجد أو كان بتوكيل الخصم أو وكيله و ملازمته له، و لهذا سماه النبي (ص) اسيرا كما روى أبو داود و ابن

ماجة، عن الهرماس ابن حبيب عن أبيه، قال: أتيت النبي (ص) بغريم لى فقال لى: الزمه، ثم قال: يا اخا بنى تميم ما تريد أن تفعل بأسيرك؟ و فى رواية ابن ماجه: ثم مَرَّبى فى آخر النهار فقال: ما فعل بأسيرك يا أخا بنى تميم؟ ثم قال ابن القيم: و كان هذا هو الحبس على عهد رسول الله (ص) و أبى بكر، و لم يكن محبس معد لحبس الخصوم و لكن لما انتشرت الرعية فى زمن عمر بن الخطاب ابتاع بمكة دارا و جعلها سجنا يحبس فيها، و لهذا تنازع العلماء من اصحاب احمد و غيرهم: هل يتخذ الامام حبسا، على قولين، فمن قال: لا يتخذ حبسا، قال لم يكن لرسول الله (ص) و لا لخليفه بعده حبس و لكن يقومه (أى الخصم) بمكان من الأمكنة، أو يقام عليه حافظ، و هو الذى يسمّى بالترسيم أو يأمر خصمه بملازمته كما فعل النبي (ص) و من قال: له (أى للإمام) أن يتخذ حبسا، قال: قد اشترى عمر بن الخطاب من صفوان بن امية دارا باربعة آلاف و جعلها حبسا. «٢»

١٠- قال الشوكانى: «ان الحبس وقع فى زمن النبوة، و فى ايام الصحابة و التابعين فمن بعدهم الى الآن فى جميع الأعصار و الأمصار من دون انكار، و فيه من المصالح ما لا يخفى لو لم يكن منها آلا حفظ أهل الجرائم المنتهكين للمحارم الذين يسعون فى الإضرار بالمسلمين و يعتادون ذلك، و يعرف من اخلاقهم و لم يرتكبوا ما يوجب حدا و لا قصاصا حتى يقام عليهم فيراح منهم العباد و البلاد فهؤلاء ان تركوا و خلّى بينهم و بين المسلمين بلغوا من الاضرار بهم الى كل غاية، و ان قتلوا كان سفك دماء منهم بدون حقها، فلم يبق آلا حفظهم فى السجن، و الحيلولة بينهم و بين الناس بذلك حتى

(١). المحلى ٩: ٣٨٣.

(٢). فقه السنة ١٤: ٨٠.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٦٧

تصح منهم التوبة أو يقضى الله فى شأنهم ما يختاره، و قد أمرنا الله تعالى بالأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و القيام بهما فى حق من كان كذلك لا يمكن بدون الحيلولة بينه و بين الناس بالحبس، كما يعرف ذلك من عرف أحوال كثير من هذا الجنس. «١»

الفصل الواحد و العشرون ما كتب حول الموضوع مستقلا أو ضمنا

١- حبس المحارب، لأبى النصر العياشى، صاحب التفسير. «٢»

٢- كتاب الحبس، لأبى الفضل الصافى، محمد بن أحمد بن ابراهيم بن سليمان الجعفى، رواه النجاشى بواسطتين ٣.

٣- احكام السجون، للشيخ احمد الوائلى.

٤- زندان و زندانى از دیدگاه اسلام، للسيد أبو الفضل مير محمّدى و الشيخ الباقرى.

٥- زندان در اسلام، احمد صادقى اردستانى.

٦- زندان از دیدگاهی نو، المجلس الأعلى للقضاء.

٧- بخشنامه‌های شورای سرپرستی زندانهای کشور.

٨- حقوق زندانيان و علم زندانها، تاج زمان دانش.

٩- آئين نامه زندانها و بازداشتگاهها.

١٠- نزهه الناظر، ليحيى بن سعيد الحلّى.

١١- مجمع المسائل ج ٣، للسيد الكلپايگانى - دام ظلّه.

١٢- الحكومة الإسلامية فى احاديث الشيعة، مؤسسه «در راه حق» قم.

١٣- القضاء و الشهادة، للشيخ المحسنى.

- ١٤- ولاية الفقيه ج ٢، للشيخ المنتظري.
١٥- تاريخ السجن الاصلاحى، للفكيكى، مجلة الاعتدال السنة ٦ العدد ١.

- (١). نيل الاوطار ٨: ٣٠٥- و عنه فقه السنة ١٤: ٨١.
(٢) ٢ و ٣. الذريعة ٦: ٢٣٩- انظر ١٢: ٥، تجد اسماء كتب لعلها ترتبط بالمقام.
موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٦٨
١٦- رد المحتار ج ٤، لابن عابدين.
١٧- ادباء السجون، لعبد العزيز الحلفى.
١٨- حصاد السجن، لأحمد الصافى النجفى.
١٩- حقوق الإنسان في السجن غنام محمد غنام ١٩٩٤ الكويت.
٢٠- السجون و أثرها في الآداب العربية واضح الصمد.
٢١- احكام المحبوسين.
و الحمد لله على ما وفقنا لا نجاز هذا الكتاب الموسوم ب «موارد السجن في النصوص و الفتاوى». وقد تم بعون الله تعالى - الفراغ منه بعد بحث و تحقيق استمر قرابة العشر سنوات- في الثالث من صفر الخير من سنة ١٤١١ للهجرة النبوية. بقم المقدسة؛ و انا العبد الراجى ربه: نجم الدين بن محمد رضا الطبسى النجفى.
موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٦٩

[الفهارس]

الفهارس العامة

- ١- فهرس الآيات
 - ٢- فهرس أحاديث المعصومين عليهم السلام
 - ٣- فهرس الآثار
 - ٤- فهرس اسماء المعصومين عليهم السلام
 - ٥- فهرس الاعلام (الاسماء و الالقاب)
 - ٦- فهرس الأماكن
 - ٧- فهرس القبائل و الفرق
 - ٨- فهرس الاعداد و الأرقام
 - ٩- فهرس الاشعار
 - ١٠- فهرس المصادر
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٧١

فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة - ٢

الآية / رقمها / الصفحة
 فَمَنْ اعْتَدَىٰ / ١٩٤ / ٦٠
 وَهُوَ الَّذِي الْخِصَام / ٢٠٤ / ٢٤٤
 وَاللَّهُ رَؤُفٌ بِالْعِبَادِ / ٢٠٧ / ٧٥
 وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي / ٢٠٧ / ٧٥
 لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ / ٢٢٦ / ٢٩٢
 فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ / ٢٥٣ / ٣٣٨
 وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ / ٢٨٠ / ٣٩٩، ٤٠٥، ٤١١، ٤١٢

سورة آل عمران - ٣

إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ / ٧٧ / ٤٧٤

سورة النساء - ٤

وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ / ١٥ / ٢٦١
 فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ / ٦٥ / ٤٤٢
 إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا / ١٣٧ / ٢٢٩

سورة المائدة - ٥

تَعَاوَنُوا عَلَىٰ الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ / ٢ / ٢٧٦
 موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٧٢
 إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ / ٣٣ / ١٢٠، ١٤٣، ١٤٤، ٣٥٤
 أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ / ٤٥ / ٩٧
 لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ / ١٠٥ / ٤٧٢
 تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ / ١٠٦ / ٤٧١
 يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ / ١٠٦ / ٤٧٢
 ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ / ١٠٨ / ٤٧٢

سورة الانعام - ٦

وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ * / ١٦٤ / ٣٩٧

سورة التوبة - ٩

مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ / ٢٢١ / ٩١

سورة مريم - ١٩

وَ تَنْذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا / ٩٧ / ٤٤٢

سورة النور - ٢٤

الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي / ٢ / ٢٦٢
 وَالَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ / ٢ / ٢٦٢
 وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ / ٧ / ٣١١

سورة العنكبوت - ٢٩

إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ / ٢٨ / ٢٦٣

سورة محمد - ٤٧

فَضْرِبَ الرِّقَابِ / ٤ / ٢٦٠

سورة الممتحنة - ٦٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا / ١ / ٣٢٢
 موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٧٣

فهرس احاديث المعصومين عليهم السلام

أ

- أتت امرأة امير المؤمنين (ع) فقالت: أنى فجرت ٢٤٧.
- أ تدرى ما فى بطن فرسى ١٩٧.
- أ تعرفون انها حرام؟ قلنا: نعم ٢١٩.
- أتى امير المؤمنين (ع) بالنجاشى الشاعر ٢٥٣، ٢٨٣، ٢٨٤.
- اتى امير المؤمنين صلوات الله عليه برجل ٤٢٧.
- أتى على بن أبى طالب (ع) برجل معه غلام ٢٧٤.
- أتى على (ع) فى زمانه برجل ٥٢٠.
- أتى عمر بن الخطاب برجل أقطع اليد ١٢٠.
- أتى ماعز بن مالك النبى فاقترّ عنده ٢٤٩.
- أتى النبى عين من المشركين ٣٢٤.

- احبسوه ثلاثا و اطعموه ٧٥.
- أخبرت أنّ عليّنا (ع) قطع البائع ١٣٨.
- اختر منهن اربعا، و فارق سايرهن ٣٠٢.
- اخذ النبى (ص و ال) ناسا من قومى فى تهمة

طبسى، نجم الدين، موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، در يك جلد، انتشارات دفتر تبليغات اسلامى حوزة علميه قم، قم - ايران، اول، ه ق موارد السجن فى النصوص و الفتاوى؛ ص: ٥٧٣ فحبسهم ٤٠.

- ادركاها، فخرجا اليها و ادركاها بالحليفة ٥٣٩.
- اذا آلى الرجل من امرأته و هو ٢٩٣.
- اذا اخذ السارق قطعت يده من وسط الكف ١١٠.
- اذا ارتدت المرأة عن الإسلام ٢٣٢.
- اذا أمر الرجل عبده ان يقتل رجلا ٩٨.
- اذا أمسك الرجل و قتله الاخر ٦٠.
- اذا تحمّل الرجل بوجه الرجل ٤٢٧.
- اذا حبس القاضى رجلا فى دين ٤٠٠.
- اذا قتل العبد الحرّ دفع الى اولياء المقتول ١٠٢.
- اذا قطع الطريق للصّوص ١٤٣.
- اذن ويحك من انت ٣٥٣.
- أرى ان يحبس الذين خلّصوا القاتل ٧١.
- اربعة لا قطع عليهم المختلس ١٢٧.
- أعيدك بالله أن تخرجه من ظل رأسه ٣٨٧.
- أقبل رجلا من بنى غفّار حتى نزل ١٤٩.
- اقتلوا بقيّة الأحزاب و أولياء الشيطان ٣٣٨.
- موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٧٤
- اقتلوا القاتل و اصبروا الصابر ٦٠.
- اللهم ارحم خلفائى ... ثلاثا ١٩٠.
- اما بعد: فإنّ من أعظم الخيانة ٣٧٠.
- أمر رسول الله (ص) الزبير ان يعذب كنانة ٥٣٧.
- أمر الماء على بطنه و احبسه ٤٤٤.
- ان آتاها فعليه عتق رقبة أو صيام ٢٩٨.
- ان أعطتكم الصحيفة فخلوا سبيلها ٣٢٣.
- ان أمير المؤمنين (ع) أتى برجل اختلس ١٢٦.

- ان أمير المؤمنين (ع) أتى برجل قد باع حرًا ١٣٨.
- ان أمير المؤمنين (ع) رفع اليه رجل عذب عبده ٩١، ٩٤.
- ان أمير المؤمنين (ع) قال لرجل ٢٧٤.
- ان أمير المؤمنين (ع) قال من أقر عند تجريد ٥٢٩.
- ان أمير المؤمنين (ع) كان لا يرى الحبس إلا ٤١٩.
- ان امرأة استعدت ٤١٠.
- ان امرأة استعدت عليا (ع) على زوجها ٣٠٥، ٥٠٩.
- ان أول من استحلّ الامراء العذاب ٥٣٠.
- ان ثلاثة نفر رفعوا الى أمير المؤمنين ٥٢.
- ان الجلد هو السبيل الذي جعله الله ٢٦٤.
- ان رجلا قتل عبده فجلبه النبي ٩٢.
- ان رجلا كفّل لرجل بنفس رجل ٤٢٨.
- ان رسول الله (ص) أمر بديلا ان يحبس السبايا ٣٤٥.
- ان رسول الله (ص) أمر بقتله ٣٢٥.
- ان رسول الله (ص) حبس بنى قريظة ٣٦٤.
- ان رسول الله (ص) قتل مرتدّة ٢٤١.
- ان رسول الله (ص) نهى ان يشتري الخمر ٢٨٤.
- ان شاء أولياؤه قتلوهم جميعا ٧٧.
- ان شهود الزور يجلدون ٢٠٨.
- ان عبد الله بن سبأ كان يدعى النبوة ٢٤٣.
- ان عشت رأيت فيه رأبي، و ان هلكت ٧٥.
- ان علي بن ابي طالب اتى برجلين ٥٥.
- ان عليا (ع) اتى برجل كفّل برجل ٤٢٧.
- ان عليا (ع) اتى بسارق فقطع ١١١.
- ان عليا (ع) اتى بسارق فقطع يده اليمنى ١١٢.
- ان عليا (ع) حبس متهما بالقتل ٣٩.
- ان عليا (ع) خرج يوقظ الناس لصلاة الصبح ٧٤.
- ان عليا (ع) دعا حسينا و محمدا فقال ٧٥.
- ان عليا (ع) رفع اليه أن رجلا ١٢٦.
- ان عليا (ع) رفع اليه رجل ضرب عبدا ٩٢.
- ان عليا (ع) قال: انما الحبس حتى يتبين للإمام ٣٩.
- ان عليا (ع) كان اذا أخذ شاهد زور ٢٠٥.
- ان عليا (ع) كان يحبس في الدين ٣٩٨، ٤١١.

- انّ عليا (ع) كان يحبس في الدّين ثم ينظر ٣٩٩.
- انّ عليا (ع) كان يخرج أهل السّجون ٤٩٤.
- انّ عليا (ع) كان يخرج الفساق الى الجمعة ٢١٦، ٤٩٤.
- انّ عليا (ع) كان يطعم من خلد في السجن ٥٢٣.
- انّ عليا (ع) كان يقطع اللّصوص و يحبسهم ٢٢٠.
- انّ عليا (ع) كان يوقف المولى بعد اربعة اشهر ٢٩٣.
- انّ عمّارا جاء لأمير المؤمنين (ع) بأسير ٣٤٠.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٧٥
- انّ قوما من الكلاعيين سرق لهم متاع ١٥٠.
- ان كان له مال أخذت الدّية من ماله ٨٨.
- ان لا يضرب في التعزير اكثر من عشرة ١٨٦.
- إنّ لصاحب الحق مقالا ٣٨٨.
- انّ النّبي (ص) أتى بساحر فقال أحبسوه ١٩٣.
- انّ النّبي (ص) حبس رجلا في تهمة ٣٩.
- انّ النّبي (ص) حبس في تهمة يوما و ليلة ٤٠.
- انّ النّبي (ص) قال فيمن قتل غيره ٥٤.
- انّ النّبي كان يحبس في تهمة الدم ٣٧، ٣٨، ٤١.
- إنّ نجدة كتب الى عبد الله بن عباس ١١٣.
- ان يغرم أهل تلك القرية ٤٨.
- أنا لو فعلنا هذا لكل من نتهمه من الناس ٣٥٢.
- إنّما هو بمنزلة بعير تخاف شراده ٤٧٧.
- أنّه اتى برجل قد اقترّ على نفسه بالزّنا ٢٤٨.
- أنّه اتى برجلين أمسك أحدهما و جاء الاخر.
- ٥٤
- أنّه أتى بسارق فقطع يده ٥٢١.
- أنّه أتى في امرأة باعت هي و ابنها ٤٠٠.
- انه استدرك على ابن هرمة خيانه ٣٦٧.
- إنه أمر بقطع سراق، فلما قطعوا أمر بحبسهم ٢١٩.
- إنّ (ع) بنى حظيرة من قصب ٢٩٢.
- انه بنى سجنا و سمّاه نافعا ٥٦٢، ٥٦٣.
- إنّ حكم بالسّجن و الضّرب ٥٤٤.
- أنّه دخل يوما الى مسجد الكوفة ... فقال للفتى ٣٨.
- أنّه رخص في تقرير المتهم بالقتل ٥٣٧.

- أنه شهد بدرًا ٣٢٤.
- أنه قال فى رجل قتل رجلا متعمدا ٥٥.
- أنه قال فى المختلس: لا يقطع ١٢٦.
- أنه قضى فى رجل قتل رجلا و آخر ٥٤.
- إنه قضى فيمن قتل دابة عبثا او قطع ٤٨٣.
- أنه كان يحبس فى الدين ٣٨٤، ٤٠٣.
- انه (ع) كان يحبس فى الدين ثم ينظر ٥١٨.
- انه (ع) كان يحبس فى النفقة و فى الدين ٢١٧، ٣٠٥، ٣٨١.
- انه كان يعرض السجون فى كل يوم جمعة ٥٠٣.
- إنه كان يقطع يد السارق فى اليمين ١١٢.
- إنه كان يقيد الدعار ٥٤٣.
- أنه كان يقطع يمين السارق ١١٢.
- أنه كان يوقف المولى بعد الاربعة الأشهر ٢٩٣.
- أنها تسترق لا تقتل ٢٤٠.
- أنها صلاة العصر ٤٧٣.
- أنهم أهل بدر ٣٢٤.
- الإيلاء هو أن يحلف الرجل ٢٩٢.

ب

- بجريرة حلفائك من بنى عامر ٣٤٧.
- بعث رسول الله (ص) خيلا قبل نجد ٣٤٤.
- بعث رسول الله (ص) عليا فى مائة رجل ٣٢٥.

ت

- تضرب اوقات الصلاة ٥٤٥.
- تقطع رجله بعد يده فإن عاد ٥٢١.
- تقطع يديهما لأنهما سارقان ١٣٨.

ث

- ثم ضرب بالسيف ضربة اخذ السيف منه ٢٦٠.
- موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٧٦
- ثم للوالى بعد حبسه و ادبه ٥٤٥.
- الثيب بالثيب جلد مائة و الرجم ٢٦٨.

ج

- جاء رجل الى الرسول (ص) فقال: ٥٤٣.
- جاء رجل الى الرسول (ص) فقال: ان أمي لا تدفع ١٨١، ٢٥٥.

ح

- حرق على (ع) طعاما احتكر ٥٥٨.
- حضرت على بن أبي طالب (ع) اتى برجل مقطوع ١٢٠.

د

- دستت الرجال للاحتيال و الاغتيال ٣٢٨.
- دعا [النبي (ص)] وليّ المقتول و طلب منه ٧٨.

ر

- ربّ ذنب مقدار العقوبة عليه ٥٥١.
- رجل ولد على الإسلام ثم كفر ٢٢٦.
- رفع الى عمر ان عبدا قتل مولاه فدعاه على (ع) ٤٦.
- روى اذا كفّل الرّجل بالرّجل ٤٢٨.

س، ش

- سئل الرّضا (ع) عن تباش نبش قبر امرأة ١٥٧.
- شهدت عليا بالكوفة يعرض السجون ٥٠٣.

ص، ض

- صلّى النبي (ص) صلاة العصر و دعا بعدى ٤٧٦.
- ضربه و خلّده في السّجن ٥٤٥.

ع

- على الامام ان يخرج المحبين ٤٩٤، ٥٠١.
- عن على (ع) أنه اتى بلصّ نقب بيتا ١٣٠.
- عن عمر انه اتى برجل قد سرق ١١٣.
- عن فرات بن حيان ان النبي (ص) امر بقتله ٣٣٥.

ف

- فأتى بهم على بن أبي طالب (ع) فوضعهم في السجن ٢٢٦.
- فأخرجه من السجن فاضربه خمسة و ثلاثين سوطا ٥٤٥.
- فاستقبلني رسول (ص) قال: له سلبه ٣٢٤.
- فأمر النبي (ص) رجلا من ثقيف ٣٤٦.
- فأقبل ثمامة معتمرا و هو على شركة ٥٤٣.
- فالمرتد و ان كانت امرأة حبست ٢٣٤.
- فأمر به فسجن، فحبسه ثلاثة ايام في السجن ٣٤٤.
- فإن تابت و ألا خلدت في السجن ٢٤٢.
- فإن ثبت إعساره انظر ٤١٠.
- فإن جاء اولياء المقتول ببينة ٢٨، ٤٦.
- فان جاء اولياء المقتول بثبت ٢٨.
- فان مثل به عوقب به و عتق العبد ١٥٧.
- فحبسه رسول الله (ص) حتى باع غنيمته له ٤٨٠.
- فسهر نبي الله ليلته فقال له بعض ٣٤٥.
- فكان من شريعتهم في الجاهلية إن المرأة اذا
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٧٧
- زنت ٢٦١.
- فلما توفي امير المؤمنين (ع) و دفن جلس الحسن ٧٦.
- فلما نزل ببقعاء أصاب عينا للمشركين ٣٢٥.
- فمن صدقك لهذا فقد كذب القرآن ٢٠١.
- فنزل جبرئيل (ع) على رسول الله (ص) فأخبره بذلك ٣٢٢.
- في رجل أمر رجلا بقتل رجل فقتله ٦٤، ٦٦.
- في رجل أمسك رجلا و قتله الاخر ٥٥.
- في رجل سرق فقطعت يده اليمنى ثم سرق ١١١.
- في رجل عدا على رجل و جعل ينادى ٥٤.
- في رجل قتل مملوكته أو مملوكه ٩٢.
- في رجل كان جالسا مع قوم فمات ٤٨.
- في قول الله عز و جل يا أيها الذين آمنوا ٤٧٢.
- في المرتد يستتاب فإن تاب و الا قتل ٢٣١.
- في المولى اذا أبي أن يطلق ٥٤٢.
- فيها اربعة حدود: اما اولها ١٣٧.

ق

- قال أمير المؤمنين (ع) فى رجل أمر عبده ٩٦.
- قال أمير المؤمنين (ع) يا أهل العراق تبئت ٥١٦.
- قال رسول الله (ص) ان ابغض الناس ٥٣٠.
- قال رسول الله (ص) لئى الواجد بالدين ٣٧٩.
- قال لى يا موسى قلت لبيك ٣٣٨.
- قدم بالاسارى حين قدم ٣٤٥.
- قضى أمير المؤمنين (ع) فى رجل شد على رجل ٥٢.
- قضى أمير المؤمنين (ع) فى رجلين أمسك ٥١، ٥٧.
- قضى امير المؤمنين (ع) فى السارق ١٠٩.
- قضى أمير المؤمنين (ع) فى وليده كانت نصرانية ٢٣٢، ٢٤٨.
- قضى على (ع) فى رجل أمسك رجلا ٥٤.
- قطع رجل السارق بعد قطع اليد ثم لا يقطع ٥٢١.
- قطع الطريق بجلولاء ١٤٢.
- قوته بغير سرف اذا اضطر اليه ٣٩١.

ك

- كان أمير المؤمنين (ع) اذا اتى المولى ٢٩٢.
- كان أمير المؤمنين (ع) اذا سرق الرجل ٥٢١.
- كان أمير المؤمنين (ع) اذا سرق السارق ٥٢٢.
- كان أمير المؤمنين صلوات الله عليه يحبس الرجل ٣٧٨، ٣٨٥.
- كان أمير المؤمنين (ع) يجعل له حظيرة ٢٩٢.
- كان تميم الدارى و اخوه عدى نصرائين ٤٧٣.
- كان رسول الله (ص) اذا بعث أمير على جيش ١٥٨.
- كان على (ع) اذا اتى بالسارق فى الثالثة ٥٢٢.
- كان على بن أبى طالب (ع) اذا كان فى القبيلة ١٧٦، ٢١٧، ٥٢٣.
- كان على (ع) لا يحبس فى السجن الا ثلاثة ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١.
- كان على (ع) لا يقطع الا اليد و الرجل ١١٣.
- كان على (ع) لا يقطع سارقا حتى يأتى ١٥١.
- كان على (ع) ولى المنذر بن الجارود ٣٦٩.
- كان على (ع) يقول اذا سرق السارق ١١٢.
- كان على (ع) يقول فى السارق ١١٣.
- كان قوم يشربون فيسكرون ٢١٤.

- كان من أهل الشام بصفين رجل ٣٤٣.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٧٨
- كان يحث في خطبته على الصدقة ١٥٧، ١٥٩.
- كان يزيد بن حجية قد أستعمله على ٣٦٩.
- كل عبد مثل به فهو حر ١٥٧.
- كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الإسلام ٢٢٥.
- كنت شاهدا عند البيت الحرام و رجل ينادى ٥٣.
- كنت واقفا على رأس أبي حين أتاه ١٦٧.

ل

- لئن بلغني أنك تنظر في النجوم لأخلدنك في الحبس ١٩٧.
- لا، الا السارق فإنه كان يحبسه في الثالثة ١١١.
- لا تجوز المثلة و لو بالكلب العقور ١٥٨.
- لا تحملوهم ما لا يطيقون و أطعموهم مما تأكلون ١٥٨.
- لا تعذبوا الناس فإن الذين يعدبون ٥٣٣.
- لا تقطع يد التباش إلا أن ١٣٢.
- لا حبس في تهمة إلا في دم ٣٨.
- لا حد على القواد، أليس إنما يعطى ٢٧١.
- لأنها أبقث عاصية لله و لسيدها ٤٧٨.
- لا يخلد في السجن الا ثلاثة ١١١، ١٥٥، ٢٣١.
- لا يطل دم امرئ ٩٩.
- لا يطل دمه و لكن يعقل ٤٨.
- لا يقطع الطرار و هو الذي ١٢٦.
- اللذان منكم، مسلمان و اللذان من غيركم ٤٧٢.
- لعلك أتيت و انت نائمة ٢٤٩.
- لما امسى رسول الله (ص) يوم بدر ٣٤٥.
- لما كان في ولاية عمر اتى بامرأة حامل ٥٣١.
- لى الواجد: يحل عرضه و عقوبته ٣٧٩، ٣٨٥، ٣٨٨، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٣٩، ٤٦٩.

م

- ما اقر لمعاوية و لأصحابه: انهم مؤمنون ٣٣٨.
- ما كان مع أمير المؤمنين (ع) من يعرف حقه إلا صعصعته ٣٦٩.
- ما له ترحه الله فعل فعل السيد ٣٧٠.

- ما يحل لنا دمه، و لكننا نحسبه ٣٥٢.
- المرأة اذا ارتدت استتبت ٢٣٨.
- المرتد يستتاب فان تاب ٢٣٢.
- مَرَّ رجل بقدر فوقعت على رأس رجل ١٦٠.
- مظل الغني ظلم ٣٨٨.
- من أقَرَّ بحد على تخويف أو حبس ٥٣١.
- من امتنع من دفع الحق ٣٧٩.
- من خلد في السجن رزق من بيت المال ٥٢٢.
- من رأى منكم منكراً، فليغيره بيده ١٨٦، ٢٢١.
- من عذب الناس عذبه الله ٥٣٣.
- من وقع على ذات محرم فاقتلوه ٢٥٩، ٢٦٠.
- من يعمل من أمتي عمل قوم لوط ٤٧.
- منهم فرات بن حيان، و اطلقه و لم يزل ٣٢٥.

ن

- ناييت قومك و داهنت و ضيعت ٣٧٢.
 - نعم و لكن لو أعترف و لم يجيء بالسرقه ٥٣٠.
 - نعم ينتظر بقدر ما ينتهي خبره ٤١٤.
 - نهى رسول الله (ص) عن المثله و لو بالكلب العقور ٢١١.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٧٩

هـ

- هدم أمير المؤمنين دار مصقلة بن هبيرة ٥٥١.
- هل تعرف الكتاب؟ قال: نعم ٣٢٣.
- هي صلاة الظهر ٤٧٤.
- هي منسوخة و السبيل هو الحدود ٢٦٢.

و

- و اتى رسول الله (ص) بكنانة بن الربيع و كان عنده ٥٣٨.
- و اذا ارتدت المرأة عن الإسلام ٢٣٤.
- و اعلم يا رفاعه إن هذه الامارة ٣٦٨.
- و أعلم يرحمك الله ان الايلاء ٢٩٣.
- و الله لأقتلن معاوية ٢٣٣.

- و أمر بضرب عنقه و كتب الى البصرة ٣٢٢.
- و ان قامت بينه على قواد جلد ٢٧١.
- و ان كانت امرأة فحلق رجل رأسها ١٦٠.
- و تقطع من السارق الرجل بعد اليد ٥٢٢.
- و الجاسوس و العين اذا ظفر بهما قتلا ٣٢٢، ٣٢٩.
- و روى إنه إن فاء و هو ان يرجع ٢٩٣.
- و سألته ان هو سرق بعد قطع اليد و الرجل ١١٠.
- و قضى على (ع) في الدين انه يحبس ٣٩٨.
- و كان أمير المؤمنين يحبس الجهال من الاطباء ٢١٣.
- و لا تحل بينه و بين من يأتيه بمطعم ٤٩٧.
- و لا تدع احدا يدخل عليه ٣٧١.
- و لا يجوز على رجل قود و لا حد ٥٣١.
- و لم تلبس إلا من خشن الثياب ٥٤٣.
- و ما استكرهوا عليه ٥٤٠.
- و ما يمنعه؟ و لكن اذا فعل فليحصن بابه ١٨٢، ٢٥٦.
- و مر بإخراج أهل السجن في الليل ٤٩٩، ٥٤٤.
- و مرّ به الى السجن ٥٤٣.
- و من ارتد من نسائهم حبست ٢٣٤.
- و يحبس في سجن المسلمين ٥١٦.
- و يستودع العبد السجن حتى يموت ٩٧.
- و يضرب في كلّ سنة خمسين جلدة ٥٤٤.
- و يقطع اليد و الرجل ثم لا يقطع ٥٢٠.
- و يلك لعل رجلا وقع عليك ٢٤٩.

س

- يا بني عبد المطلب ... و لا يمثل بالرجل ١٥٧.
- يجب على الامام ان يحبس الفساق ٢١٢.
- يجبر الرجل على النفقة على امرأته ٣٠٥.
- يستودع السجن ١٠٠.
- يضرب ضربا و جيعا و يحبس في سجن ١٥٩، ١٦٠.
- يضرب ضربة بالسيف ٢٥٧.
- يضرب ضربة بالسيف، بلغت منه ما بلغت ٢٥٧.
- يقتل القاتل و يصبر الصابر ٥٧، ٥٨، ٥٩.

- يقتل و لا يستتاب ٢٢٦.
- يمرقون من الدين كما يمرق السهم ٤٨٤.
- موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٨٠

فهرس الآثار

أ

- اتى طارق بالشام برجل قد اخذ فى تهمة ٥٣٢.
- أتى عمر شاهد الزور فوقفه للناس ٢٠٦.
- إذا أنا لم احبس فى الدين ٣٨٠.
- إذا سرق فاقطعوا يده ١١٢.
- إذا لاعن الرجل و أبت المرأة ٣١١.
- إن أبا بكر و عمر كانا يقولان: لا يقتل المولى ٩٢.
- إن امرأة باعت دار الغير ٣٩٥.
- إن امرأة غاب عنها زوجها، ثم جاء ٢٤٩.
- إن رجلا قدم من الهند بأمان ١٠٢.
- إن رجلا كان مع قوم يتهمون بهوى ٥٣٢.
- إن رجلا من المشركين قتل رجلا من المسلمين ١٠٣.
- إن عمر استشار فى السارق ١١٣.
- إن عمر حبس ثلاثة ١٨٩.
- إن عمر حبس الخطيئة ١٧٤.
- إن عمر حبس عصبه صبي ٣٠٦.
- إن عمر بن الخطاب أتى بسارق فاعترف ٥٣٢.
- إن عمر بن الخطاب ضرب شاهد الزور ٢٠٦، ٢١١.
- إن عمر بن الخطاب كتب الى عماله بالشام ٢٠٦.
- إن عمر بن عبد العزيز كان لا يسجن ٤٠٠.
- إن غلاما اختلس طوقا فرفع الى عدى ١٢٧.
- إن كان جرح أحدا فاجرحوه ٣٥٩، ٥١١.
- إن كان شريح ليحبسه به ٤٨٥.
- إنه حبس ابنه عبد الله ٤٢٨.
- إنه حبس رجلا فى خادم باعه لابنته ٣٩٣.
- إنه قدم على عمر رجل من قبل أبى موسى ٢٢٧.
- إنه كان إذا أخذ شاهد الزور بعث ٢١٠.

إنه كان يحبس فى الدين ٣٨٠.

إنهما حبسا رجلا فى السجن ٣٩٣.

أول من فعل ذلك على بن أبى طالب (ع) ٥٢٣، ٥٢٧.

أقطع السارق أكثر من يده و رجله ١١٣.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٨١

ب

بعثنى أبو موسى بفتح تستر الى عمر، فسألنى ٢٢٦.

ت

تخالفنى خيل لرسول الله فتصيب ٣٤٥، ٩١٤، ٥١٥.

ج

الجروح قصاص و ليس للإمام أن يضربه ١٠٤.

خ

خاصم رجل ابنا لشريح ٤٢٨، ٥٢٧.

د

رأيت المحبس و هو خص و كان الناس ٥٦٢.

إنه يقتل القاتل و يحبس الممسك ٥٩.

روينا عن سليمان بن موسى قال: لو أمر ٦٤.

ش

شهدت شريحا حبس رستم ٣٨٠.

شهدت عبد الرحمن بن أذينة، أقص ١٠٤.

ص

صلاة أهل دينهما ٤٧٣.

ع

عجزت النساء أن تلد مثل على بن أبى طالب ٥٣١.

علامة المهدي أن يكون شديدا على العمال ٣٦٩.
عن عدى بن أرطاة انه كتب الى عمر بن عبد العزيز ١٣٢.

ف

فقد قوم متاعا لهم من بينهم ١٣١.
فكتب إلى: أن احبسهما بعد صلاة العصر ٤٧٣.
فمر ولا تك جميعا بالنظر فى أمر المحبوس ٥٢٥.
فى رجل باع امرأة و هما حران ١٣٩.
فى المرأة ترتد عن الإسلام تحبس ٢٣٤.
فى المرأة ترتد عن الإسلام قال لا تقتل تحبس ٢٣٤.

ق

القيد كره و الوعيد كره و السجن كره ٥٣٢.

ك

كان أول حدود النساء كن يحبس ٢٦٢.
كان شريح اذا قضى على رجل ٣٨١.
كان الزبيرقان قد سار الى عمر ١٧٤.
كان لى على رجل ثلاثمائة درهم ٣٨١.
كتب عمر بن عبد العزيز بكتاب قرأته ١٥٢.

ل

لا تدعن فى سجونكم أحدا ٤٩٩، ٥٤٤.
لا تقتل النساء اذا هن ارتددن ٢٣٩.
لا قطع على المختلس و لكن يسجن ١٢٧.
لا يحبس الانسان فى الدين أكثر من ٤٠٨.
لا يجوز الاعتراف بعد عقوبة فى حد ٥٣٢.
موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٨٢
ليس الرجل امينا على نفسه اذا أوجعته ٥٣٤.
لا ينبغي لبيت عذاب أن يكون ٥٦١.

م

ما هذا الحديث عن رسول الله (ص) و احسبه حبسهم ١٨٩.

٢٥٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٨٤، ٢٩٢، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣٢١، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٩٩، ٤١٠، ٤١١، ٤٢٧، ٤٧٢، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٩٣، ٤٩٤، ٥٠١، ٥٠٩، ٥١٥، ٥١٦، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٤٢، ٥٤٤.

الامام موسى بن جعفر عليهما السلام ٩٢، ١٥٧، ١٦٧، ٢٢٦، ٣٧٩.

الامام على بن موسى الرضا عليهما السلام ٢٢٦، ٢٧١، ٢٧٤، ٣٧٩، ٤١٤.

الامام محمد بن على الجواد عليهما السلام ١٤٢، ١٤٣، ١٤٦، ١٥٧، ٣٥٨.

الامام الحجة بن الحسن العسكري عليهما السلام ٦، ٢٧، ٣٦٩.

موارد السجون فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٨٥

فهرس الأعلام (الأسماء و الألقاب)

الأسماء

[١]

ابان: ٤٨، ٧٦.

ابان بن تغلب: ١٠٢.

ابان بن عثمان: ٧٧، ٨٨، ١١٠.

ابراهيم ٣٥٤، ٤٠٣، ٥٦٢.

ابراهيم بن أبى عبلة: ٣٤٦.

ابراهيم بن خثيم بن عراك: ٤٠.

ابراهيم بن سعد الجوهري: ٣٤٦.

ابراهيم بن سليمان القطيفى: ١٩٥.

ابراهيم بن هاشم: ١٦٠، ٣٩٩.

ابراهيم بن ميسرة: ٥٣٢.

ابراهيم بن يحيى النورى: ٥٦٢.

ابراهيم القطيفى: ١٩٥.

ابن ابزى: ٢٤٩.

ابن أبى بلتعة - حاطب: ٣٢٨.

ابن أبى الحديد: ٢٠١.

ابن أبى داود: ١٤٣.

ابن أبى الزناد: ٢٨٥.

ابن أبى سيف: ٣٧١.

ابن أبى عبلة: ٣٤٥.

ابن أبى عمير: ٥١، ٢٥٧، ٤١٩، ٥٢٠، ٥٣٠.

ابن أبى ليلى: ٦٠، ٨٥، ٢١١، ٣٨٠، ٣٩٣، ٤٦٣، ٤٦٤.

ابن أبي مارية: ٤٧٣.

ابن أبي مليكة: ٤٧٣.

ابن أبي نجران: ٥٢، ١٠٩.

ابن الأثير: ١٢٩، ١٥٦، ٢١٢، ٣٢٥، ٣٤٣، ٥٥٢، ٥٦١، ٥٦٢.

ابن اسحاق: ٣٤٥، ٣٤٦.

ابن ادريس: ٤٤، ٩٩، ١١٢، ١١٥، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٤، ١٨٤، ٢٠٧، ٢٣٥، ٢٤١، ٣٣٠، ٣٣٦، ٣٥٠، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٣٥،

٤٩١، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥١٨.

ابن اذينة: ٤١٩.

ابن الأنباري: ٤٧٤.

ابن بقاح ٢٩٢.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٨٦

ابن بديل بن ورقاء: ٣٤٥، ٣٤٦.

ابن البراج - القاضي ابن براج: ٤٠، ٤٧، ٤٨، ٥٦، ٤٢، ٨٩، ٩٠، ١١٥، ١٢٠، ١٢١، ١٢٨، ١٣٤، ١٤٥، ١٦٩، ١٧٢، ٢٠٧، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٥٨،

٢٧٥، ٢٨٣، ٢٩١، ٢٩٥، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٥١، ٤٣٥، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥١٧.

ابن البناء: ٣١٤.

ابن تيمية: ٧٩، ١٤٧، ١٧٢، ١٨٧، ٢٥٦، ٢٧٠، ٣٢١، ٣٣٢، ٣٨٩، ٥٣٦، ٥٤١.

ابن جريج: ٧٥، ١٣٨، ١٤٩، ١٥٢، ٣٠٦.

ابن جلاب: ٤٩، ٩٥، ١١٨، ٢٦٩، ٣١٤، ٣١٦، ٣٩٨، ٤٠٦، ٤٢٥، ٥٠٧.

ابن الجنيد - الاسكافي: ٩٤، ٩٨، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٨، ٤٥٠.

ابن الجوزي: ٣٢١، ٣٣٣، ٣٣٥.

ابن حزم - ابو محمد: ٨٧، ٨٩، ٩٠، ١٦٢، ١٧١، ١٨٦، ٢٦٧، ٣٥٨، ٤١١، ٤٤٩، ٤٥٢، ٤٩٢.

ابن حمزة - علي بن حمزة الطوسي: ٤٠، ٤٤، ٤٩، ٥٦، ٥٩، ٦٣، ٦٥، ٦٨، ٦٩، ٨٠، ٨٤، ٩٩، ١١٥، ١٢٨، ١٤٠، ١٦٩، ٢٣٦، ٢٤٧، ٢٥٠،

٢٧٢، ٢٧٦، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣١٣، ٣٣٠، ٣٣٦، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣١٣، ٣٣٠، ٣٣٦، ٣٨٢، ٣٨٨، ٤٠٦، ٤١٨، ٤٣٧، ٤٦٦،

٤٨٢، ٥٠٢، ٥٠٤، ٥٣٥، ٥٤٥، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٦.

ابن داود: ٣٩٢.

ابن ديزيل: ١٩٧.

٢ بن رثاب: ٢٧٤.

ابن رشد - القرطبي: ٧٩، ١٣٦، ٢١٤، ٢٣٩، ٢٩٧، ٣٥٤، ٣٦٠، ٣٨٨، ٤٢٥، ٤٣٣.

ابن زهرة - ابو المكارم: ٥٦، ٦٥، ٨٧، ٨٩، ٩٣، ١٣٤، ١٤٢، ١٤٦، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٩٥، ٣٣٥، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٨، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٦٤، ٤٦٥،

٥٤٨، ٥٤٩.

ابن سنان: عبد الله بن سنان: ٤٨.

ابن سيده: ٦٩، ٥٦٣.

ابن سيرين: ١٠٤، ٣٨٠، ٣٨١، ٥٣٢.

- ابن شبرمة: ٤٣٤.
- ابن شبة: ١٧٤، ٣٤٤.
- ابن شراعة: ٢٧٤.
- ابن شَمون: ٩١.
- ابن شهر آشوب: ٤٧، ٧٦.
- ابن الصيرفي: ٦٠.
- ابن طاوس: ١٥١، ٣٦٩، ٥٣٢، ٥٦١.
- ابن عابدين: ٤٩٨، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥٦٨.
- ابن عباس: ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ٢٣٤، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢١، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٦٠، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥.
- ابن عشيرة: ٤٨٣.
- ابن عقيل: ١١٩، ٣٢١، ٣٣٣.
- ابن الغضائري: ٢٧٣.
- ابن فارس: ٥٥١.
- ابن فرعون: ٥٦٤.
- ابن فضال: ٣٧٨، ٤٢٧.
- ابن القاسم: ٨٧، ٢٥٢، ٣١٦، ٣٢١، ٣٩٢.
- ابن قدامة: ٦٠، ٧٩، ٨٥، ٩٥، ١٠٠، ١١٩، ١٢٢، ١٥٩، ١٧٢، ١٩٦، ٢١١، ٢٢٧، ٢٣٠.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٨٧
- ٢٤٠، ٢٩٨، ٣٤١، ٣٤٧، ٣٦٣، ٣٨٨، ٣٩٨، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٨، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٧، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٣، ٥٠٣، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١١، ٥٤٨، ٥٥٠، ٥٥٧، ٥٥٨.
- ابن قولويه: ٢٧٣، ٣٠٥، ٤١٩.
- ابن قيم الجوزية: ٤٧٥، ٥٦٦.
- ابن لهيعة: ٣٥٤، ٤٠٠.
- ابن ماجه: ٣٩.
- ابن الماجشون: ٣٣٤.
- ابن المبارك: ٣٧٩.
- ابن مجلز: ٣٥٤.
- ابن محبوب - الحسن بن محبوب: ٦٤، ٦٩، ٧٠، ١١١، ١٨١، ٢٢٥، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤٢، ٢٥٥، ٢٧٤.
- ابن مسعدة: ٣٧٣.
- ابن مسعود: ١٨٩.
- ابن مسكان: ١٨٢، ٢٥٦، ٢٩٢.
- ابن المسيب: ١٤٧.
- ابن ملجم «لعنه الله» ١٥٧.

- ابن منجا: ١٣٧، ٥٠٨.
 ابن المنذر: ٧٩، ٤٠٧.
 ابن منظور: ١٥٦، ١٩٨، ٢١٥، ٢١٧، ٥٥١، ٥٦١، ٥٦٣.
 ابن مهدي: ١٠٣.
 ابن النجار: ابن النجار الحنبلي ١١٩، ١٧٦، ٥٠٩.
 ابن نمير: ١١٣.
 ابن هرمة: ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧١، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٤٣، ٥٤٤.
 ابن هشام: ٣٤٥، ٥٣٨.
 ابن الهمام: ٥٦١.
 ابن وهب: ٢٠٦، ٣٣٤، ٤٠٠.
 ابنة حاتم: ٣٤٥.
 أبو الأحوص: ١٢٠، ٢٨٥.
 أبو أسامة: ١١٢.
 أبو اسحاق: ٢٨، ٤٥٤، ٤٥٨.
 أبو اسحاق بن راهويه: ٢٢٩.
 أبو اسحاق بن مهران: ٥٦٢.
 أبو اسحاق الشيرازي: ٥٠٨، ٥٦٤.
 أبو اسحاق المدائني: ٣٥٨.
 أبو ايوب: ٧٠.
 أبو البختری: ٥٢٩.

طبسي، نجم الدين، موارد السجن في النصوص و الفتاوى، در يك جلد، انتشارات دفتر تبليغات اسلامي حوزه علميه قم، قم - ايران،

اول، ه ق موارد السجن في النصوص و الفتاوى؛ ص: ٥٨٧

ابو بصير: ٨٨، ٢٩٢، ٢٩٣، ٥٢١.

ابو بكر: ٩٢، ١٠٣، ١٠٤، ١١٢، ١١٣، ١١٩، ١٢٧، ١٣٩، ١٥٢، ١٦٠، ٢٢٠، ٢٤٩، ٢٨٥.

ابو بكر ابن أبي اويس: ١١٢.

ابو بكر ابن أبي قحافة: ١١٣، ٥٦١، ٥٦٣، ٥٦٤.

ابو بكر - ابن أبي شيبة: ٥٥، ٩٢، ١٠٢، ١٠٣، ٢٢٦، ٢٣٤، ٢٤٩، ٢٨٤، ٣١١، ٣٨٠، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٢٨، ٤٨٠، ٥٦١.

ابو بكر الشيباني: ٥٢٦.

ابو بكر - محمد بن احمد بن بالويه: ١٨٩.

ابو بكر - محمد بن عبد الله - ابن العربي: ٤٧٤.

ابو بكر النيسابوري: ٢٩٤.

ابو ثور: ٧٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٤٠، ٢٩٧.

- ابو جعفر المنصور: ٥٣.
 ابو جميلة: ٤٧٧، ٤٧٨.
 ابو جهل: ٢٣٥.
 موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٨٨
 ابو الحارث التيمي: ٢٨٥.
 ابو حازم: ١٢٠.
 ابو حرّة: ٢٣٤.
 ابو الحسن - على بن محمد المقرئ: ٢٦٢.
 ابو حمزة الثمالي: ١٥٧.
 ابو حنيفة: ٥٠، ٥٩، ٨٨، ١١٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٦٢، ١٧١، ١٧٢، ١٨٣، ١٨٤، ٢١١، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٧٦، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١١،
 ٣١٣، ٣٢١، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٧، ٤٠٩، ٤١٦، ٤١٧، ٤٣٥، ٤٥٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥.
 ابو الخطاب: ٦٠، ١١٩، ٤٤٧.
 ابو داود: ٤٠، ١٥٠، ٢٣٤، ٣٤٤، ٥٣٢، ٥٣٣.
 ابو الدرداء: ١٨٩.
 ابو دقينة: ٢٣٠، ٣٨٩، ٤٠٩، ٤٤٧، ٥١٣.
 ابو ذر: ١٨٩.
 ابو الربيع: ٢٠٦.
 ابو رزين: ٢٣٤، ٢٣٩.
 ابو زميل: ٣٤٤.
 ابو سعيد المقبرئ: ١٢٠.
 ابو سفيان: ٢٤٩، ٣٢٥، ٣٣٥.
 ابو سفيان الثوري: ١٦٢.
 ابو الصلاح الحلبي: ٤٨، ٥٨، ٦٥، ٧٠، ٧١، ٨٩، ٩٦، ٩٩، ١١٤، ١٢٨، ١٣٤، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٦، ١٦٩، ٢٠٧، ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٧٢، ٢٩١، ٢٩٤،
 ٣٠٠، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٨٢، ٣٩٨، ٤٠١، ٤١٣، ٤١٦، ٤٨٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٢٠، ٥٤٢.
 ابو الضحى: ١١٢.
 ابو ضياء خليل: ٥٠٨.
 ابو طالب: ٩٦، ١٠٠.
 ابو العباس - محمد بن يعقوب: ٤٧٢.
 ابو عبد الله: ٤٨٣.
 ابو عبد الله الجدلي: ٣٩٣.
 ابو عبد الله الحافظ: ٤٧٢.
 ابو عبد الله الزبيرى: ٥٥٧.
 ابو عبد الله - محمد بن زكريا البصرى: ٢٣٤.

- ابو عبيد: ٥٥، ٢٨٥، ٢٩٧، ٣٥٥.
- ابو علي: ١٦٣.
- ابو علي الأشعري: ٢٨٣، ٢٥٢.
- ابو علي الجباني: ٣٥٤.
- ابو عمرو الحوضي: ١٨٩.
- ابو عيسى: ١٥٩، ٢٣٩، ٢٩٧.
- ابو الفضل الكرايبيسي: ١٢٠.
- ابو القاسم البصري: ٣٥٩، ٥٢٠.
- ابو القاسم البغوي: ٢٠٦.
- ابو القاسم الكوفي: ٤٦.
- ابو ماجد الحنفي: ٢٨٥.
- ابو محمد: ٢٢٠، ٤١٤.
- ابو محمد الجوزي: ٦٠.
- ابو مخنف: ٧٦، ٣٥٢.
- ابو مريم: ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٨٣.
- ابو مسعود الأنصاري: ١٨٩.
- ابو معاوية-الضرير: ١٦٠، ١٦١، ٢٤٩.
- ابو المفضل: ٣٧٩.
- ابو المقدام: ٦٢.
- ابو موسى: ٢٢٦، ٢٢٧.
- ابو نصر العياشي: ٥٦٧.
- ابو نصر بن قتادة: ١٢٠.
- ابو هريرة: ٤٠، ١٠٠، ٣٤٤.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٨٩
- ابو هلال: ٣٨٠.
- ابو يزيد-سهيل بن عمرو: ٣٤٥.
- ابو يعلى: ٥٥٠، ٥٥٣، ٥٥٦.
- ابو يعلى الفراء: ٣١٣، ٣٣٢، ٣٤١.
- ابو يعلى الماوردي: ٣٥٤، ٣٦٠.
- ابو يوسف: ٥٠، ٨٤، ٨٥، ١١٨، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٧، ١٧١، ٢١١، ٢١٧، ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٥٢، ٢٥٤، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٤٠، ٣٥٠، ٣٩٧.
- ٤٥٢، ٤٧٨، ٤٢٣، ٥٢٦، ٥٣٥، ٥٦٠.
- أم جعفر: ٣٨٠.
- أم الهيثم بنت الاسود النخعية: ٧٦.

أحمد: ٧٩، ٩٢، ١١٩، ١٣٦، ١٤٠، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٦، ٢٣٩، ٢٩٧، ٣١٤، ٣٣٣، ٣٨٩، ٤٠٨، ٤٣٠.

أحمد بن أبي عبد الله: ٥٢٩.

أحمد بن أبي عبد الله البرقي: ٢١٢، ٢٥٣.

أحمد بن إسحاق بن بهلول - القاضي أبو جعفر:

٣٤٥.

أحمد بن الحسن القطان: ٢٣٣.

أحمد بن الحسن الميثمي: ٧٦، ٨٨.

أحمد بن حنبل: ١٦٢، ١٨٤.

أحمد بن خالد: ٢٥٧.

أحمد بن الشلبي: ٥٦١، ٥٦٢.

أحمد شبويه: ١٧٤.

أحمد بن عيسى: ٥٢٢.

أحمد بن الفضل الخاقاني: ١٤٢.

أحمد بن محمد: ٥١، ٦٤، ٧٠، ٢٢٥، ٢٩٣، ٣٧٨، ٤٢٧، ٥٢٠، ٥٢٢.

أحمد بن محمد بن أبي نصر: ٤٧٦، ٤٧٨.

أحمد بن محمد بن خالد: ١١٠.

أحمد بن محمد بن عيسى: ٥٢، ٦٩، ٩١، ١٨١، ٢٠٥، ٣٠٥، ٤١٩، ٤٧٢.

أحمد بن نجدة: ١٢٠.

أحمد بن نصر الخزاز: ٢٥٣، ٢٨٣.

أحمد بن يحيى: ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٩، ٣٢١، ٣٣٤، ٣٤١، ٤٠٧، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٧.

أحمد صادقي اردستاني: ٥٦٧.

الازدي: ٣٢٨.

أزهر بن عبد الله الحرازي: ١٥٠، ٥٣٢.

أسامة بن زيد: ٤٧٣.

إسحاق: ٧٩، ١٤٠، ٢٣٩.

إسحاق بن أبي فروة: ٩٢.

إسحاق بن راهويه: ١٤٠، ١٦٢.

إسحاق بن عمار: ٩٧، ٩٩، ٤٢٤، ٤٢٧، ٥٣٠.

إسحاق بن بنان: ٢٩٢.

إسرائيل: ٢٤٩، ٣٩٣.

الاسكافي - ابن الجنيد: ٤٥، ٤٨، ٤٢٤، ٤٨٢.

إسماعيل: ٦٠.

إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر: ٢١٧، ٥٢٣.

- إسماعيل بن أمية: ٥٥.
 إسماعيل بن الحجاج بن ارطاة: ٢١٥.
 إسماعيل بن خالد: ٥٣٠.
 إسماعيل بن شريف العلوى - السلطان
 ابو الاملاك: ٥٦٤.
 إسماعيل بن عليه: ٣٩٥.
 الأسود بن قيس: ٣٥٢.
 الأسود بن يزيد: ٣٥٢.
 الأشتر: ٣٤٣.
 الأشعث: ٣١١، ٣٧١.
 موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٩٠
 الأصمغ: ٣٣٤، ٤٠٣.
 الأصمغ بن ضرار الأزدي: ٣٤٣.
 الأصمغ بن نباتة: ٣٧٨، ٣٩٨، ٤٢٧.
 أنس: ٣٢٤.
 أنس بن مالك: ٥٣٠.
 أياس بن معاوية: ١٢٧، ٣٩٥، ٣٩٦.
 أيوب: ٣٩٥، ٥٣٢.

ب

- بدر الدين العيني: ٣٨٩.
 بردله: ٥٦٤.
 بريدة: ١٥٩.
 بريد بن معاوية: ٤٩.
 بشر بن البراء: ٥٣٧.
 بقتية: ١٥٠.
 بكر بن حبيب الكوفى: ٢٤٧.
 بكر بن وائل: ٢٢٧.
 بنان: ٣٠٥.
 بنان بن محمد: ٢٧٤.
 بنت حاتم: ٥١٤، ٥١٥.
 بنت الحارث: ٣٦٤.
 بهز بن حكيم: ٣٩، ٤٠.

ت

- تاج زمان دانش: ٥٦٧.
 تميم الدارى: ٤٧٣.
 توفيق الفكيكى: ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٦٧.

ث

- ثعلبة بن سلام بن أبى الحقيق: ٥٣٧.
 الثعلبية: ٢٣٣.
 ثمامة: ٣٤٤.
 ثمامة بن أثال: ٣٤٤، ٥٤٣.

ج

- جابر: ١١٣، ٢٤٩، ٢٥٣، ٣٢٤، ٣٩٣.
 جابر بن يزيد الجعفى: ٢٤٢، ٢٣٤.
 جبرئيل (ع): ٣٢٢.
 جرير: ١١٢، ٣٨٠.
 جرير بن عبد الله: ٥٥١.
 جعفر بن محبوب: ١٥٧.
 جعفر بن محمد بن عمارة: ٢٣٤.
 جميل: ٢٥٩.

ح-خ

- الحارب بن حصيرة: ٢١٩.
 الحارث بن أبى ضرار: ٣٢٥.
 حارثة بن مضرب: ٣٢٥.
 حاطب: ٢٢٣، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٣٤، ٥٢٩.
 حاطب بن أبى بلتعة: ٥٣٨، ٥٣٩.
 الحاكم: ٣٩، ٤٠، ١٨٩، ٤٠٠.
 حبيب- بن سليم: ٤٢٨.
 الحجاج: ٩٢، ١١٣، ١٦٢، ٥٦٠.
 الحجاج بن أرطاة: ١١٣.

- الحجاج بن عمرو بن دينار: ١١٣.
- الحجاج بن يوسف الثقفي: ٥١٥.
- الحجال: ٢٥٧.
- حجيّة ٢٢٠.
- حريز: ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٢٤٢.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٩١
- حسان بن ثابت: ١٧٤.
- الحسن: ٩٥، ١٠٩، ١١٩، ١٢٧، ١٣٩، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٤٢، ٣١١، ٣٢٤، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٦٠، ٤٧٤، ٤٧٦، ٥٦٢.
- الحسن البصري: ١٤٠، ١٤٧.
- الحسن بن حيّ: ٨٥، ١٦٢.
- الحسن بن الربيع: ٢٧٤.
- الحسن بن عسكري: ٢٣٣.
- الحسن بن علي: ٢٩٢، ٤٧٢.
- الحسن بن محمد بن اسحاق: ٢٦٢.
- الحسن بن محمد بن سماعة: ٨٨، ١١٠.
- الحسن بن موسى الخشاب: ٤٢٧، ٥٣٠.
- حسن الصدر: ٢٧١.
- الحسين بن الحسن بن ابان: ١١١.
- الحسين بن زيد: ٢٨٤.
- الحسين بن سعيد: ٥٢، ١١١، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٤٨، ٤٧٢، ٥٢٠، ٥٢١.
- حسين بن علاء: ٣٩١.
- الحسين بن محمّد: ٢١٩، ٢٩٢.
- حسين القرويني: ٢٧١.
- حصين: ١١٢.
- الحصين بن نمير: ٥٦٠.
- حفص: ٩٢.
- حفص المؤدّب: ٤٧٢.
- حماد: ٩٨، ١٠٩، ١١١، ١١٩، ١٥٥، ٢٣١، ٢٤١، ٥٢٠.
- حمّاد بن سلمة: ١٣٩.
- حمّاد بن عثمان: ٥١، ٢٩٢.
- حمدان القلانسي: ٢٩٢.
- حميد بن زياد: ٨٨، ١١٠.
- حنّان: ١٣٧.

حنبل: ١٩٦.

حنظلة: ٥٣٢.

حنظلة بن الربيع: ٥٥١.

خريت بن راشد: ٣٥١، ٣٧٠.

خصيف الجزرى: ١٣١.

د- ذ

الدارقطنى: ٥٥، ٣٤٥.

داود (ع): ٣٨، ٣٩.

داود بن يوسف الخطيب: ٩٥، ١٥٢، ١٧٥.

درست بن أبى منصور: ٥٤، ٥٥.

ذهل بن حارث: ٣٧٠، ٣٧١.

ر

الربيع بن سليمان: ٤٧٣.

الربيع: ٩٨، ٣٥٤.

الربيعه: ٥٦، ٥٩، ٦٢.

رستم الضرير: ٣٨٠.

رضوان الشافعى: ٥٦٢، ٥٦٥.

رفاعة: ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧١، ٤٩٧.

ز

الزبير: ١٧٤، ٣٢٢، ٣٢٣، ٤٤٤، ٥٣٧، ٥٣٩.

الزبير بن العوام: ٥٥٧.

زرارة: ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ١١٠، ١١١، ٣٩٩، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١.

زرعة: ٥١.

زنباع: ١٥٨.

زياد بن عبيد الله الحارثى: ١٦٧.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٩٢

زياد بن مسلم: ١٠٢.

زيد: ٣٥٨.

زيد بن ثابت: ١٦٢.

- سليط بن عمرو: ٥٤٤.
- سليمان بن بريدة: ١٥٨.
- سليمان بن خالد: ٥٣٠.
- سليمان بن داود المنقرى: ١٥٩.
- سليمان بن صالح: ١٧٤.
- سليمان بن عبد العزيز: ٣٩٠.
- سليمان بن عثمان: ٣٩٠.
- سليمان بن موسى: ٦٤.
- سليمان الجمل: ٥١٣.
- سليمان الشيبانى: ٤٢٨.
- سليمان المنقرى: ١٦٠.
- سفانة: ٣٤٥.
- سفيان: ٥٥، ١٠٣، ١٤٠.
- سفيان بن بشر بن السرى البصرى: ٣٣٥.
- سفيان الثورى: ١٣٧، ٢٣٩، ٢٩٤، ٢٩٧.
- سماك: ١١٣.
- سماك بن حرب: ١٢٠، ٢١٥.
- سماك بن علقمة: ٤٥١.
- سماعة: ٥١، ٥٨، ٢٠٨، ٢١٠، ٥٢١.
- سماعة بن مهران: ١١٠.
- موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٩٣
- سمرة: ٩٥.
- سمرة بن جندب: ١٥٩.
- سندر- ابن سندر: ١٥٨.
- سهل بن زياد: ٦٤، ٦٩، ٩١، ١٠٩، ١٦٧، ٢٢٥.
- سوار المنقرى: ٣٥٣.
- سودة بنت زمعة: ٣٤٥.
- سورة بن كليب: ٣٥٨.
- سيف بن عمر الكذاب: ٢٤٢.
- سيف التمار: ٢٧٤.

ش

شراحة الهمدانية: ٢٤٩.

شريك: ٢٠٦.

شريح: ٣٨، ٣٩، ٢١٠، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٩٣، ٤٢٨، ٤٨٠، ٥٢٧، ٥٣٢.

الشريف: ٦٠.

الشريف أبو جعفر: ٤٤٧.

الشريف ابو الفتح العمرى: ٢٠٦.

شعبة: ١١٢، ١٨٩، ٤٨٠.

شعيب: ٥٢١.

شعيب بن واقد: ٢٨٤.

ص - ط

الصادق: ٢٦٩.

صعصعة بن صوحان: ٣٦٩.

صفوان: ١٥٠، ٢٩٢، ٥٣٢.

صفوان بن أمية: ٥٦٣، ٥٦٥، ٥٦٦.

صفوان بن يحيى: ١٨٢، ٢٥٦، ٥٢١.

صفية: ٣٢٢.

الصلت بن مسعود: ١٥٠، ٢٩٢، ٥٣٢.

طارق: ٥٣٣.

طلحة بن زيد: ٣٩٩.

طلق بن معاوية: ٣٨٠.

ع

عائشة: ١٤٠، ٣٢٤.

عاصم: ٥٢، ٢٠٦، ٢٣٤.

عاصم بن أبى النجود: ٢٣٩.

عاصم بن حميد: ١٠٩، ٢٣٢، ٢٤٨.

عاصم بن عبيد الله: ٢٠٦.

عامر: ٢٤٩، ٣٩٣.

عامر بن السمط: ٢٥٧، ٢٦٠.

عباد بن الازرق: ٣٣٥.

عباد بن صهيب: ٢٣٢، ٢٤١، ٢٤٢.

العباس: ٢٧٤، ٣٤٥.

- العباس بن معروف: ٥٢١.
- عبد الأعلى: ٣٨٠.
- عبد الرحمن بن أبى شريح: ٢٠٦.
- عبد الرحمن بن أبى نجران: ٤١٩.
- عبد الرحمن بن اذينة: ١٠٤.
- عبد الرحمن بن أسماء الفزارى: ٣٧٣.
- عبد الرحمن بن الحجاج: ٤١٩.
- عبد الرحمن بن عائذ: ١٢٠.
- عبد الرحمن بن عبد الله: ٥٣٢.
- عبد الرحمن بن عبيد العامرى: ٢٢٦.
- عبد الرحمن بن سيابة: ٤٩٤.
- عبد الرحمن بن عوف: ١٧٤.
- عبد الرحمن بن محمد الكندى: ٣٧٣.
- عبد الرحمن بن ملجم: ٧٤، ٧٥.
- موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٩٤
- عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: ١١٢.
- عبد الرحيم بن سليمان: ٢٢٠، ٢٢٦.
- عبد الرزاق: ٧٥، ١١٣، ١٢٧، ١٣١، ١٣٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ٢٢٦، ٣٩٣، ٥٠٩، ٥٣٢.
- عبد العزيز بن أبى سلمة: ١٧٤.
- عبد العزيز الحلفى: ٥٦٨.
- عبد القادر عودة: ٣٦١.
- عبد الكريم: ٥٧.
- عبد الله: ٥٤، ٩٢، ١٢٦، ٣٠٤، ٣٠٥، ٤٢٨، ٥٠٩، ٥٢٧.
- عبد الله بن أبى بكر: ٣٤٥.
- عبد الله بن أبى الجعد: ٢١٥.
- عبد الله بن أبى رافع: ٣٨.
- عبد الله بن جعفر: ٧٥، ٣٢٥.
- عبد الله بن جعفر الحميرى: ٦٩، ١٨١.
- عبد الله بن الحسن العلوى: ٩٢.
- عبد الله بن سبأ: ٢٤٣.
- عبد الله بن سلمة: ١١٢، ١١٣.
- عبد الله بن سمعان: ١١٢.
- عبد الله بن سنان: ١٥٩، ١٦٠، ١٨١، ٢١٠، ٢٤٢، ٢٥٥، ٢٧١، ٢٧٢، ٤٩٤، ٥٠١، ٥٢٢.

- عبد الله بن الصلت: ٤٧٢.
- عبد الله بن طلحة: ١٣٨، ١٣٩.
- عبد الله بن عامر: ٢٠٦.
- عبد الله بن عبد الرحمن الأصبم: ٩١، ١١٢، ٢٣٩.
- عبد الله بن على بن الحسين: ١١٢.
- عبد الله بن عمر: ٥٣٣.
- عبد الله بن قعين: ٣٥٢.
- عبد الله بن المبارك: ١٠٢، ١٧٤، ٣٧٩.
- عبد الله بن محمد النفيلى: ٣٧٩.
- عبد الله بن مسعدة بن حكمة بن حذيفة الفزارى:
٣٧٢.
- عبد الله بن مسعود: ٤٨٣.
- عبد الله بن المغيرة: ٣٠٥.
- عبد الله بن مؤمل: ٤٧٣.
- عبد الله الجزائرى: ١٩٨.
- عبد الملك: ١١٣.
- عبد الملك بن أيجر: ٢٢٠.
- عبد الملك بن عمير: ٢١٧، ٥٢٣.
- عبد الوهاب بن نجدة: ١٥٠، ٥٣٥.
- عبيد بن زرارة: ١١١.
- عبيد بن عمير: ٣٤٤.
- عبيد الله: ٢٥٧.
- عبيد الله بن أبى جعفر: ٤٠٠.
- عثمان بن زياد: ٣٨٧.
- عثمان بن عفان: ٣٧١، ٥٦١، ٥٦٣.
- عثمان بن عيسى: ١١٠، ٥٢١.
- عدة من أصحابنا: ٩١، ١٠٩، ١١٠، ١٦٧، ٢٢٥، ٥٢٠.
- عدى: ٤٧٣.
- عدى بن ارطاة: ١٢٧، ١٣٢.
- عدى بن حاتم: ٣٤٥، ٣٥٢، ٥١٤.
- عراك بن مالك: ١٤٩.
- عطاء: ١٠٤، ١١٣، ٥٦٠.
- عطاء بن أبى رياح: ٥٥.

- عطاء بن أبي مروان: ٢٥٣.
- عطاء الخراساني: ٣٥٤.
- عطية بن قيس: ٢٠٨.
- عطية مصطفى: ٥٦١، ٥٦٥.
- عقّان: ١٨٩.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٥٩٥
- عكرمة بن خالد: ١٥١، ٥٣٢.
- عكرمة بن عمار: ٣٤٤.
- علاء الدين الحلبي: ٢٢٨، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٥٨.
- علي: ٩٦، ٢٧١.
- علي بن ابراهيم: ٣٧، ٥١، ٥٢، ٧٠، ٩٢، ١٠٩، ١١١، ١٢٦، ١٣٨، ١٥٥، ١٥٩، ١٨٦، ٢٢٥، ٢٣١، ٢٦٢، ٢٧٤، ٣٢٢، ٤١٩، ٤٧٦، ٤٧٨، ٥٢٠، ٥٣٠.
- علي بن اسباط: ١٦٧.
- علي بن ثابت: ٣٢٤.
- علي بن الجعد: ٢٠٦.
- علي بن جعفر: ١٦٧، ٢٢٦.
- علي بن حرب: ٢٩٤.
- علي بن الحسين السعد آبادي: ٢٥٣.
- علي بن الحكم: ٢٩٣.
- علي بن رثاب: ٦٤، ٦٥، ٦٨، ١١١.
- علي بن صالح: ٣٨٠.
- علي بن محمد بن بندار: ٥٢٩.
- علي بن مرداس: ٢١٩.
- علي بن مسهر: ٤٢٨.
- علي بن مهزيار: ٥٢١.
- علي بن موسى بن بابويه القمي: ٢٧١.
- علي الميلاني: ٢٦٠.
- عمار: ٣٤٠، ٣٧٨، ٤٢٧.
- عمار الساباطي: ١٨٢، ٢٢٥، ٢٥٦.
- عمر: ٧٩، ٩٢، ١١٢، ١١٣، ٢١١، ٣٤٢.
- عمر بن الخطاب: ٤٦، ١٢٠، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٩، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٤٩، ٢٧٣، ٣٠٦، ٣٢٤، ٣٢٥، ٤٨٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٦١، ٥٦٤، ٥٦٥.
- عمر بن عبد العزيز: ٨٥، ١٠٢، ١٠٣، ١٢٧، ١٣٠، ١٣١-١٣٧، ١٤٠، ١٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٩، ٤٠٠، ٤٩٩، ٥١١، ٥٣٢، ٥٣٥، ٥٤٤.

عمران بن حصين: ١٥٧، ٣٤٦.

العمركى بن على النيسابورى: ٢٢٦.

عمرو بن أبى مقدام: ٥٣.

عمرو بن السمط: ٢٥٧، ٢٦٠.

عمرو بن سلمة بن حرب: ٢٩٤.

عمرو بن الشريد: ٣٧٩.

عمرو بن شعيب: ٩٢، ٣٠٦.

عمرو بن شهر: ٢٥٣، ٢٨٣.

عمرو بن العاص: ٤٧٣.

عمرو بن مرة: ١١٢، ١١٣.

عوف و معوذ ابنى عفراء: ٣٤٥.

العيزار بن الاخنس: ٣٥٢.

عيسى: ٣١١.

عيسى بن حماد المصرى: ٣٤٤.

عيسى بن المغيرة: ٣٥٩.

عيسى بن يونس: ٥٥.

غ

غندر: ٤٨٠.

غياث: ٢١٠، ٢٤٢، ٣٧٨، ٣٩٨، ٥٢١.

غياث بن ابراهيم: ٢٠٥، ٢٣٢، ٢٩٢، ٣٩٩، ٥١٥.

غياث بن سلمة الثقفى: ٣٠٢.

غياث بن كلوب: ٥٣٠.

غياث بن كلوب بن فيهس البجلي: ٤٢٧.

ف

الفتح بن يزيد الجرجانى: ٩٢، ٩٥.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٩٦

فراة بن حيان: ٣٢٥، ٣٣٥.

فريد وجدى: ٥٦٤.

فضالة بن ايوب: ٤٨.

الفضل بن محمد بن المسيب البيهقى: ٣٧٩.

الفضيل بن يسار: ٧٧.

ق

القاسم: ٥٢٠.

قاسم بن سليمان: ١١١، ٥٢٠.

القاسم بن عبد الرحمن: ٥٣٢.

القاضى ابن سعيد: ١٧٥.

قتيبة: ٣٤٤.

قثم (مولى الفضل): ٧٥.

قنبر: ٢١٩، ٢٧٤.

ك

كثير الحضرمى: ٣٥٢.

كنانة بن أبى الحقيق: ٥٢٩، ٥٣٧.

كنانة بن الربيع: ٥٣٨.

ل

الليث: ٧٦، ٧٩.

الليث بن سعد: ٣٤٤، ٣٥٤.

م

ماعرز بن مالك: ٢٤٩.

مالك: ٨٤، ٨٧، ٨٨، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ١٣٦، ١٤٠، ١٤٦، ١٥٠، ١٥١، ١٧٢، ١٧٥، ١٨٣، ١٨٤، ٢٤٨، ٢٩٧، ٣١٤، ٣١٥، ٣٣٣، ٣٣٤،

٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٢، ٣٩٥، ٤٠٦، ٤١٣، ٤١٨، ٤٤٧، ٤٥٢، ٤٦٣، ٤٦٦، ٤٧٩.

مالك الاشر: ٣٦٩.

مالك بن أنس: ٣٧، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٥٩، ٦٠، ٧٦، ٧٨، ٢٩٧.

مالك بن عطية: ٢٧٤.

مالك بن مقول: ٣٨٠.

المتقى: ١٥١.

مجاهد: ١٤٧، ٣٥٢، ٥٦٠.

المحسنى: ٥٦٧.

المحل بن خليفة: ٣٥٢.

محمد ابن الحنفية: ٧٥.

محمد: ٥٠، ٥٤، ٨٤، ٨٥، ٩٢، ١٢٦، ٢١١، ٢١٦، ٣٠٤، ٣٠٥، ٤٩٤، ٥٠٩، ٥٦٢.

محمد بن أبى القاسم: ٢٥٧.

محمد بن أحمد: ٢٥٧، ٤٧٢.

محمد بن أحمد بن ابراهيم بن سليمان: ٥٦٧.

محمد بن احمد بن يحيى: ٢٥٧، ٢٩٨.

محمد بن إسحاق: ٣٤٦، ٣٦٤، ٥٣٣.

محمد بن إسماعيل الصنعانى: ٦٠، ٣٠٩.

محمد بن أيوب: ١٨٩.

محمد بن بشر: ١٢٧.

محمد بن بكر: ١٠٤، ١٥٢.

محمد بن حاتم: ٣٤٤.

محمد بن الحسن: ٩٢، ١١١، ٢٩٨، ٣٥٥، ٥٢١، ٥٣٠.

محمد بن الحسن بن شمون: ٩١.

محمد بن الحسن الصفار: ١٦٠، ٣٩٨، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٣٠.

محمد بن الحسين: ١٣٧، ١٥٧، ٣٩٨، ٤١٤.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٩٧

٤٧٧، ٥٢١، ٥٢٣.

محمد بن حفص: ١٣٨.

محمد بن راشد الاصفهانى: ٣٤٦.

محمد بن الزبير: ٣١١.

محمد بن سالم: ٢٥٣، ٢٨٣.

محمد بن سليمان: ١٥٩، ١٦٠، ٢٧١، ٢٧٣، ٤١٤.

محمد بن سليمان البصرى: ٢٧٣.

محمد بن سليمان المصرى الديلمى: ٢٧٣.

محمد بن سليمان النصرى: ٢٧٣.

محمد بن شريح: ٥١٦.

محمد بن عبد الله بن مهران: ٢٥٧، ٢٦٠.

محمد بن عبد الله بن هلال: ٤٧٧.

محمد بن عبد الله الغفارى: ٢٢٧.

محمد بن عثمان العبدى: ٢٤٣.

محمد بن على بن الحسين: ٢٨٤.

محمد بن على بن ماجيلويه: ٢٥٧.

محمد بن علي بن محبوب: ٢٧٤، ٣٠٥، ٣٩٩.

محمد بن علي الشلمغاني: ٢٧١.

طبسي، نجم الدين، موارد السجون في النصوص و الفتاوى، در يك جلد، انتشارات دفتر تبليغات اسلامي حوزه علميه قم، قم - ايران،

اول، ه ق موارد السجون في النصوص و الفتاوى؛ ص: ٥٩٧

محمد بن علي الشوكاني: ٣٣٤.

محمد بن عمرو الرازي: ٣٤٥.

محمد بن عيسى: ٥١.

محمد بن غالب: ١٨٩.

محمد بن الفضيل: ٥٣.

محمد بن قولويه القمي: ٢٤٣.

محمد بن قيس: ٥٢، ١٠٩، ٢٣٢.

محمد بن محبوب: ٣٩٠، ٤٨٣.

محمد بن محمد بن الاشعث: ١٢٦.

محمد بن مسعود العياشي: ٢٦٢.

محمد بن مسلم: ٤٨، ٤٧٧، ٥٣٢.

محمد بن مسلمة: ٥٣٨.

محمد بن منهل: ٢٦٢.

محمد بن مهران: ٢٦٠.

محمد بن موسى المتوكل: ١٨١، ٢٥٣.

محمد بن ميمون: ٣٧٩.

محمد بن يحيى: ٥١، ٥٢، ٦٤، ٧٠، ١٣٧، ١٥٧، ٢٠٥، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٥٧، ٢٩٣، ٣٧٨، ٣٩٨، ٤١٤، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٧٧، ٥٢١.

محمد حسن النجفي صاحب الجواهر، انظر النجفي، محمد الخرسني المالكي: ٥٠٨.

محمود بن مسلمة: ٥٣٨.

محيي الدين النووي: ٨٦.

المختار بن محمد بن المختار: ٩٢.

مسافر بن عفيف الازدي: ١٩٧.

مسطح بن أثاثة: ٣٢٤.

مسعدة بن زياد: ٤٩.

مسلم بن جنادة: ٥٥.

مسمع: ٩٥.

مسمع بن عبد الملك: ٩١.

المسيب: ٣٧٢، ٣٧٣.

مصقلة بن هبيرة: ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٥٥١.

معاذ: ٢٤٩.

معاذ بن معاذ: ٣١١.

معاذ بن معاذ بن عوف: ١٠٤.

معاوية: ٨٥، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٤٣، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٥٢٣، ٥٦٢.

معاوية بن طريف: ١٣٧.

معاوية بن عمار: ٥٢٠.

المعتصم: ١٤٣.

معتمر بن سليمان: ٣١١.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٩٨

معقل: ٣٧٠.

معلى بن محمد: ٢١٩، ٢٩٢.

معمّر: ٤٠، ١٠٢، ١١٣، ١٢٧، ١٣١، ١٥١، ٥٣٢.

مغيرة: ١١٢، ٤٨٠.

مكحول: ١١٢، ١٦٢، ٢٠٦، ٣١١.

ملا محمد الاشرقى: ٢٣٨.

المنذر بن الجارود: ٣٦٩.

منصور: ١١٢.

المنهال بن خليفة العجلى: ١٦٠.

المهلب: ٣٤٤.

موسى: ٥٤، ٩٢، ١٢٦، ١٢٧، ٢١٦، ٣٠٤، ٣٠٥، ٤٩٤، ٥٠٩.

موسى بن طلحة بن عبيد الله: ٣٣٨.

موسى بن عمر: ٢٥٧.

ن

الناصر: ٢٦٩، ٣٨٩.

ناصر على: ٢١٨.

نافع بن عبد الحارث: ٥٦٣.

نجدة: ١١٣.

نضر بن مزاحم المنقرى: ٣٤٢.

النضر بن سويد: ١١١، ٢٣٢، ٢٤٨، ٥٢٠.

النعمان بن بشير: ١٥٠، ٥٣٣.

نمرود: ٥٦٣.

٥

هارون بن عمرو المجاشعى: ٣٧٩.

هدبة بن خشرم: ٨٥.

الهرماس بن حبيب: ٥٦٦.

هشام بن عروة: ١٤٠، ٥٣٣.

هشام بن سالم: ٢٢٥، ٥٣٠.

هوذة بن على: ٥٤٤.

هياج بن عمران: ١٥٧.

و

وائل بن حجر: ٧٨.

وبر بن أبى ذليلة: ٣٧٩.

وبر بن عليم: ٣٢٦.

الوحيد البهبهاني: ٢٧١.

الوحيد الخراسانى - الشيخ الاستاذ: ١١٠، ٥٢١.

وكيع: ٥٥، ١٦٠، ٢٤٩، ٣٨٠، ٣٩٣.

الوليد بن أبى مالك: ٢٠٦.

وهيب بن جعفر: ٥٢٣.

وهيب بن حفص: ٢٩٨.

ى

يحيى بن أبى كثير: ٥٥.

يحيى بن جابر: ٢٨٥.

يحيى بن سعيد الحلّى: ٥٧، ٧٠، ٧١، ٩١، ٩٣-٩٦، ٩٩، ١٠٣، ١١٥، ١٢٥، ١٤٥، ١٤٩، ١٥٩، ١٦١، ١٦٩، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٥٨،

٢٧٥، ٣٣٧، ٣٤٦، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٨٢، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤٢٦، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٦٧، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩١، ٥٣٤، ٥٤٢، ٥٤٥، ٥٦٧.

يحيى بن عبد الله بن سعد: ٣٤٥.

يحيى بن محمد: ٤٧٢.

يزيد بن حجيّه: ٣٦٩.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٥٩٩

يزيد بن زريع: ٢٦٢.

يعقوب بن عتبة: ٣٢٥.

يعقوب الثقفي: ١٨٩.

يوسف بن يعقوب: ١٠٣.

يوسف بن يعقوب القاضي: ٢٦٢.

يونس: ٥١، ١٠٢.

يونس بن عبد الرحمن: ٢٤٣، ٤٧٢.

يونس بن يعقوب: ٢٤٧، ٢٤٨، ٥١٦.

فهرس الألقاب

أ

الأردبيلي: ١٢٠، ١٢٣، ٢٣٧، ٤٠٤.

الآشتياني: ٤٤٢، ٥٠٣، ٥٠٧.

الاصفهانى: ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣١٣، ٤١٠، ٤١٥، ٤٢٥، ٤٣٢، ٤٦٧، ٤٦٩.

الاصم: ٩٢.

الأعمش: ٢٤٩.

الأنصاري: ١٩٥، ٢٤٧، ٣٩٦، ٤٨٨.

الأوزاعي: ٥٥، ٧٦، ٧٩، ٨٤، ٢١١، ٢٣٩، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٣٢-٣٣٤، ٣٥٤.

الايرواني: ٤٨٩.

ب

الباقرى: ٥٦٨.

بحر العلوم- السيد بحر العلوم: ٢٧١، ٤١٥.

البحراني- المحدث البحراني: ٧٠، ٧٢، ٧٤، ٢٧١، ٣٠٧، ٣٧٩، ٤٣٠، ٤٣٤.

البيستاني: ٥٦٤.

البيستى: ٧٦، ٧٨، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٣٣، ٤٠٦.

البصرى: ١٠٩، ٣٥٤.

البنغوى: ١١٢.

البلاذرى: ٣٧٢.

البيهاى: ١١٦، ٢٠٠، ٢٣٧، ٤٠٣، ٤١٧، ٤٣٠، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٥٩، ٤٦١، ٥٠٦.

البهوتى: ١١٩، ١٤٢، ٣٠٩، ٣١٤.

البيهقى: ١٢٠، ١٥٨، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٢٠، ٢٢٧، ٢٤٩، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٨٥، ٤٢٨، ٤٧٢، ٤٨٠، ٥٦٤.

ث

الثقفي: ٣٥١.

الثوري: ١٠٩، ١١٩، ٢٢٦، ٣٣٥، ٣٥٩، ٥٣٢.

ج

الجزيري: ٧٩، ٨٦، ١١٩، ١٣٧، ١٤٧، ١٧٢، ١٧٥، ١٨٧، ١٩٦، ٢٣٠، ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٧٦، ٢٨٧، ٣٠١، ٣١٠، ٣١٤، ٣٤٢، ٣٤٤، ٥٢٨، ٥٤٥، ٥٥١، ٥٥٧.

الجوهري: ١٩٨، ٤١٦، ٥٥١.

ح

الحر العاملي: ٧١، ٧٢، ١١٦، ١٣٩، ١٨٢، ١٨٣، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١٠، ٢٣٧، ٢٥٩، ٢٧١، ٢٨٤، ٣٩٩، ٤٢٠، ٥١٨.

الحطيئة- جرد بن اياس: ١٧٣، ١٧٥، ٥٦٥.

لحلي- العلامة الحلي: ٤٠، ٤٥، ٤٨، ٤٩، ٥٧.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٠٠

٦٦، ٧١، ٧٦، ٧٧، ٨١، ٩٤، ٩٨، ٩٩، ١٠٣، ١٠٤، ١١٥، ١٢٠-١٢٣، ١٣١، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٩، ١٧٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٨، ٢١٠، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠١-٣٠٦، ٣٢١، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٦-٣٣٩، ٣٤٧-٣٥٠، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٨٣، ٣٩٠-٣٩٢، ٣٩٤، ٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٦، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧.

الحلي- المحقق الحلي: ٣٧، ٤١، ٤٧، ٥٧، ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٨١، ٨٢، ٨٧، ٩٠، ٩٣، ١٠٤، ١١٥، ١٢٣، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، ١٣٥، ١٣٨، ١٥٨، ١٦٩، ١٨٤، ١٨٥، ٢٠٠، ٢٠٨، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٣٦، ٢٥٨، ٢٧٣، ٢٧٧، ٢٨٦، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣١٢، ٣٣٠، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٨٢، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠١، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٥، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٧، ٤٤٩، ٤٥٦-٤٥٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩.

خ

الخرقي: ١١٩، ١٣٧، ١٨٦، ٢٣٠، ٢٤٠، ٤٤٧.

خلاص: ٩٨.

الخفاجي: ٥٦١، ٥٦٣.

الخلال: ٩٢.

الخميني- الامام الخميني: ٤٢، ٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٧، ٨٢، ٨٤، ٩٦، ١١٧، ١٢٤، ١٣٥، ٢٣٨، ٢٥٩، ٢٩٨، ٣٣١، ٣٨٦، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٣٥، ٤٤١، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٨٩، ٥١٢-٥١٤، ٥٢٠، ٥٢٦، ٥٣٤.

الخوانساري- السيد الخوانساري: ٢٠٩، ٢١٠، ٣٩٨، ٤٠٥، ٤١١، ٤٢١، ٤٤٠، ٤٣٥، ٤٩٠، ٥٠٣، ٥٠٦، ٥٠٧.

الخوئي: «آية الله الخوئي»: ٤٢، ٤٥، ٤٩، ٥٤، ٥٨، ٦٢، ٦٧، ٦٩، ٧٣، ٧٤، ٨٣، ٩١، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١١٧، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٦، ١٣٩، ١٤١، ١٧٠، ١٨٥، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٧١، ٢٩٧، ٣٠٨، ٣٨٦، ٣٩٢، ٣٩٨، ٤٢٥، ٤٦٩، ٤٩٠، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٢٦، ٥٢٧.

٥٤٥، ٥٤٩.

د- ذ

الداوى: ٣٢١، ٣٣٤.

الديلمى: انظر «سلار».

الذهبي: ١٨٩.

ر- ز

الراوندى: ٢٩٥.

الزبرقان: ١٧٣-١٧٥.

الزركشى: ٦٠، ١٣٧، ٢٤٠، ٣١٤، ٣٦١.

الزركلى: ٥٥٧.

الزمخشري: ٥٦١، ٥٦٣.

الزهري: ١٠٩، ١١٩، ٥٣٢، ٥٣٣.

س

السبزواري-المحقق السبزواري: ١٩٥، ٢٠١،

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٦٠١

٣٨٧، ٤٠٥، ٤٠٢، ٥٠٦، ٥١٢، ٥١٣.

السدى: ٣٥٤، ٤٧٤.

السرخسى: ٤٥، ١٠٣، ١٧٦، ٢١٠، ٢١٦، ٢١٨، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٦٧، ٣٠٨، ٣٥٢، ٣٦٤، ٣٧٨، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٢٨، ٤٣٣،

٤٤٧، ٤٥٢، ٤٩٤، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥٠٠، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٧، ٥٢٧، ٥٥٠، ٥٥٦، ٥٦٣.

السكونى: ٣٧، ٤٠-٤٤، ٥٢، ٩١، ٩٥-٩٧، ٩٩، ١٢٦، ١٣٩، ٢١٤، ٣٠٥، ٣٨٤، ٣٩٩، ٤٠٤، ٤١٠-٤١٢، ٥٢١، ٥٣٠.

السمرقندى: ٥٠، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٤٠، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٩٧، ٤٣٣، ٤٥٢، ٥٢٧، ٥٣٥، ٥٤٨، ٥٥٠، ٥٥٦.

السيوطى: ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٤.

ش

الشافعى: ٥١، ٥٩، ٧٨، ٨٤، ٨٥، ٨٨، ٩٨، ١٠٠، ١٢٠، ١٢٢، ١٣٦، ١٤٢، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٧، ٢١١، ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٦٧، ٢٧٠،

٢٨١، ٢٨٤، ٢٩٧، ٣٠٦، ٣١٢، ٣١٤، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٥٥، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٦، ٤٢٦، ٤٣٠،

٤٥٧، ٤٦٣، ٤٦٦، ٤٦٧.

الشعبى: ١٠٩، ١١٢، ١١٣، ١١٩، ١٤٠، ١٦٢، ٢٤٩، ٢٩٤، ٣٩٣، ٤١١، ٤٦٢، ٤٨٠.

الشهيد الأول: ٤١، ٧٤، ٨١، ١٢٩، ١٨٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٨، ٢٢٨، ٢٣٦، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٤٠.

٣٨٣، ٤٠٣، ٤٦٢، ٤٨٠، ٤٨١، ٥٠٢، ٥٠٥، ٥١٧، ٥٥٣.

الشهيد الثاني: ٤١، ٤٧، ٥٧، ٦٤، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٩٠، ٩٤، ١٧٠، ١٩٣، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٥٨، ٢٦٧، ٣١٥، ٣١٧، ٤٠٣، ٤١١، ٤٦٧، ٤٦٨، ٥٤٨، ٥٥٠، ٥٥٢، ٥٥٥.

الشهيدان: ٣٧، ٦٦، ٨٢، ١١٦، ١٣٥، ١٧٠، ٣٣١، ٤١٧، ٤٢٦، ٤٣٠، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٥٠، ٤٨٩.

الشوكانى: ٣٩، ٦٠، ٦٢، ١٤٧، ٣١٠، ٣٨٩، ٤٨٢، ٥٦٢، ٥٦٥، ٥٦٦.

الشياني: ٤٧، ٨٤، ٢٩٤، ٤٢٨، ٥٠٧، ٥٣٢.

الشيخين - المفيد و الطوسي: ٨٦.

الشيرازى: ٦٠، ١١٩، ٢١٧، ٣١٤، ٥٥٢.

ص

الصابونى: ٢٦٦، ٣١٤.

الصدوق: ٦٤، ٦٩، ٧١، ٧٦، ٧٧، ٨٦، ٨٩، ٩١، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١١٤، ١٦٨، ١٨١، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٧٥، ٢٩٤، ٣٧٨، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٧٧، ٤٩٣.

الصنعانى: ٣٥٤، ٣٦١.

الصيمرى - الشيخ مفلح الصيمرى: ٧٣، ٢٢٨، ٤١١، ٤٣٨.

ط

الطباطبائى - السيد الطباطبائى (ره): ٦٦، ١١٦، ١٢٣، ١٢٤، ١٩٣، ١٩٥، ٢٠٨، ٢٣٦، ٢٥٩، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٥٧، ٤٠٤، ٤٣١، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٦٨، ٤٨٨، ٥١٩، ٥٢٥، ٥٥٣.

الطباطبائى - العلامة الطباطبائى «صاحب

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٠٢

التفسير»: ٣٦٣، ٣٢٣.

الطبرانى: ٣٣٤، ٣٤٦، ٣٥٢، ٣٥٤، ٥٣٤.

الطبرسى: ٢٦٢، ٣١٢، ٣٢٣، ٣٥٥، ٤٤٤، ٤٧٣، ٤٧٦.

الطبرى، آية الله الشيخ الوالد، محمد رضا الطبرى: ٥٨، ٦٣، ٦٧، ٧٤، ٩٥، ١٠٠، ١١٧، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٩، ١٧١، ١٨٢، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٩، ٢٣٩، ٢٦٠، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٨، ٣٨٦، ٤٠٩، ٤١٠، ٤٢٥، ٤٣٢، ٤٦٧، ٥٢٠، ٥٢٦، ٥٥٠، ٥٦٨.

الطبرى، نجم الدين (المؤلف): ٣١، ٥٦٨.

الطحاوى: ٤٠٨.

الطريحي: ٦٢، ١٩٤، ٢١٣، ٣٤٢، ٥٥٢.

الطوسى - ابو جعفر (شيخ الطائفة): ٣٨، ٤٠-٤٤، ٤٦، ٤٨، ٥٢، ٥٥، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٧١، ٧٦، ٧٧، ٨٠-٨٤، ٨٧، ٨٩، ٩٣، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١١٠، ١١١، ١١٤، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٤، ١٦٠، ١٦١، ١٦٩، ١٧٣، ١٨٤،

الموصلى: ٥٠، ٤٨، ١١٩، ١٣٦، ١٤٧، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣٩، ٣٠٩، ٣١٣، ٣٨٨، ٤٠٦، ٤٢٢، ٤٣٣، ٤٧٩.
الميلاني: ٤٨٩.

ن

النائيني: ٤٨٩.
النجاشي: ٢٥١-٢٥٣، ٢٥٥، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨٣، ٢٨٤، ٥٦٧.
النجفي - محمد حسن صاحب الجواهر: ٤٢، ٥٨، ٦٦، ٧٣، ٨٢، ٩٠، ١١٧، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٩، ١٦١، ١٧٠، ١٨٥، ٢٠٩، ٢١٦، ٢٢٩، ٢٣٨، ٢٥٩، ٢٨٧، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣٤٠، ٣٥١، ٣٥٧، ٣٧٩، ٣٨٤، ٤٢٤، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٥٠، ٤٦٢، ٤٦٩، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٣٤، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥٣، ٥٥٥.
النخعي: ٦٠، ٩٥، ١٠٩، ١١٩، ٤٦٣.
النراقى: ١٨٨، ٢٠٩، ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٩٠، ٤٠٨، ٤١١، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٥٠، ٤٦٢، ٥٢٠، ٥٢٥، ٥٥٩.
التزوي - الكندي: ١٦٣، ٢٧٧، ٣٠٩، ٣١٧، ٣٨٩، ٣٩٢، ٤٠٧، ٤٣٣، ٤٨٣، ٥٢٧.
التسائي: ١٨٢.
النوفلي: ٣٧، ٤٢، ٥٢، ٩٦، ١٢٦، ١٣٩، ٣٩٩، ٥٣٠.
النوري: ٢٠٩، ٢١٠، ٢٥٣، ٣٧٩.
النووي: ١٤٢، ٢٥٠، ٤٣٤، ٤٥٨، ٥٠٣، ٥٠٨.
النيسابوري: ٣٣٧.
الهيثمي: ٤٠.

و- ي

الواقدي: ٣٢٥، ٤٧٣، ٥٢٩، ٥٣٧.
اليزدي: ٣٨٥، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٨٨، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٥، ٥١٩، ٥٢٥.
موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٠٥

فهرس الأماكن

[١]

آذربيجان ٣٧١.
أبواب كنده ٣٥٢.
أرجان ٣٦٩.
أردشير خرّة ٣٦٩، ٣٧٠.
أرض كلب ٣٧٢.
الأهواز ٣٦٧، ٣٧١.

إيران ٣٢٧.

ب

بدر ٣٢٤.

(يوم) بدر ٣٤٥.

البرجان ٣٧٠.

البصرة ٣٢٢، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٦٧، ٣٧١، ٣٧٣.

بقعاء ٣٢٥.

بلاد كسرى ١٩٨.

البيت الحرام ٥٣.

ت

تستر ٢٢٦.

تهامة ١٤٩.

تيماء ٣٧٢، ٣٧٣.

ج

الجزيرة ٤١٤.

جعرائة ٣٤٦.

جلولاء ١٤٣.

جمل ٣٣٧، ٣٣٨.

الجناب ٣٧٢.

جور ٣٧٠.

ح

الحجاز ٣٧٢، ٤٧٤.

حرم الله ٢٨٢.

الحرورية ١٩٧.

حضر موت ٣٩٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٠٦

الحليفة ٥٣٩.

الحوزة العلمية ٣٦٩.

حي سعد ٣٢٥.

خ

- خانقين ١٤٣.
 خراسان ٣٥٩.
 خير ٣٧٠.
 الخوار ٣٧٠.
 خير ١٦٨، ٣٢٦، ٣٥٩.

د

- دستبى ٣٦٩.
 دمشق ٣٧٢.

ر

- الرحبة ٢٤٩.
 الرى ٩١، ٣٦٩.
 الروس ٣٢٧.

س

- السماوة ٣٧٢.
 السند ٣٦٩.
 سوق الاهواز ٣٦٧، ٣٦٨، ٥٤٣.
 سيراف ٣٦٩، ٣٧٠.
 سيرجان ٣٦٩.

ش

- الشام ١٦٨، ٢٠٦، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٧٢، ٣٧٣، ٥١٤، ٥٢٣، ٥٣٣.
 شيراز ٣٧٠.

ص - ض - ط

- صفيين ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٢.
 الصيمكان ٣٧٠.
 ضجنان ١٤٩.
 الطائف ٣٤٦.

ع

العراق ١٧٤، ٣٦٩، ٣٧٢، ٥٢٣، ٥٢٧، ٥٦٢.

ف

فارس ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠.

فدك ٣٥٩.

فيروز ٣٧٠.

ق

قزوين ٣٦٩.

قطارة ٤٨٣.

قم ٩١، ٣٦٨، ٣٦٩.

ك

كازرون ٣٧٠.

كأم ٣٧٠.

كرمان ٣٦٩.

الكوفة ١٩٧، ٢٩٧، ٣٢٢، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٥٠٣.

كور الشام ٢٠٦.

م

مخيس ٥٦٢.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٦٠٧

المدائن ٣٥٢.

المدينة ١٥٠، ١٦٨، ١٨٩، ٢٠٦، ٢٧٢، ٢٨٥، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٧٣، ٣٤٣، ٤٧٣، ٥٣٩، ٥٤٣.

مدينة السلام ٤٧٨.

المريسيح ٣٢٥.

مسجد الكوفة ٣٨، ٣٥٢.

مكران ٣٦٩.

مكة ١٤٩، ٢٣٥، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٤٦، ٣٧٢، ٤٧٣، ٤٨٦، ٥٣٨، ٥٥٧، ٥٥٩، ٥٦١، ٥٦٤.

ميمند ٣٧٠.

ن

نافع ٥٦٣.
نهروان ٣٣٧.

ه

همدان ٣٦٩.
الهند ١٠٢، ٣٦٩.

و

وادي القرى ١٦٨، ٢٧٢.

ى

اليمامة ٣٢٥، ٣٤٤، ٥٤٤.
(يوم) اليمامة ١٥٠، ٢٧٨.
موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٦٠٨

فهرس القبائل و الفرق

آل حقيق ٥٣٧.
آل رزين ١٤٢.
آل عفراء ٣٤٥.
أعجميًا ٩٨.
الانصار ٣٢٥، ٣٣٥، ٤٤٤، ٤٩٩.
أهل الكوفة ٢٣٩.
بلمصطلق ٣٢٥.
بنو عامر ٣٤٦، ٣٤٧.
بنى بكر بن وائل ٢٢٦.
بنى تميم ٥٦٦.
بنى سدوس ٣٥٢.
بنى سعد ٣٢٥.
بنى عبد المطلب ١٥٧.
بنى غفار ١٤٩.
بنى قريظة ٣٤٣، ٣٦٤.

- بنى قشير ٣٤٤.
- بنى القين ٣٢٢.
- بنى ناجية ٣٥١، ٣٧٠.
- بنى النجار ٤٤٣، ٤٩٨، ٤٩٩.
- بنى التضير ٥٣٨.
- تركا ٩٧.
- ثقيف ٣٤٦.
- جهينة ٤٨٠.
- الحمير ٣٢٢.
- الخوارج ١٩٧، ٣٤١، ٣٥٢.
- الذمي ٣٢١، ٣٩٥.
- طبي ٣٤٥، ٥١٤.
- غطفان ١٥٠.
- الغطفانيون ١٥٠.
- الغفاريين ١٥٠.
- قريش ٣٢٣، ٥٣٨.
- الكتابي ٣٣١.
- الكتابات ٣٠٢.
- الكلاعيين ١٥٠، ٥٣٣، ٥٣٧.
- المجوس، ٩٦، ٣٢٩، ٤٧٢.
- مجوسية ٣٠٢.
- موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٦٠٩
- النصارى ١٧٢، ٣٢٩.
- نصرانية ٢٣٢.
- هوازن ٣٢٤.
- واقفيا ٩١.
- وثنية ٣٠٢.
- اليهود ١٧٢، ٣٢٩.
- اليهودى ٢٧٧.
- موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٦١٠

فهرس الأعداد و الأرقام

الواحد

سنة ١٤٥.

الحبس سنة ٩٣.

حيسه سنة ٥١، ٩١، ٩٢.

سنة كاملة ٤٥، ٤٩.

كل سنة ٦١.

فى كل سنة ٥٣، ٥٨.

لا يحبس سنة ٧٧.

يحبس سنة ٧٦، ٧٩، ٨٧.

يسجنه سنة ٧٩.

يسجن سنة ٨٧، ٧٩.

شهرين متتابعين ٨٩.

شاهد واحد ٤٧.

فى كل عام ٥٤.

كل عام ٥٧.

الاثنان

سنتين ٢٤٧، ٢٥١.

شهران ٢٩٨.

شهران متتابعان ٩٣.

شهرين ٣٠٨، ٣٨٩، ٤٠٨.

فى رجلين ٥١.

الثلاثة

ثالثا ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٢٤.

ثالث ينظر ٥٦.

ثالثة، ١١١، ١١٢، ٥٢٢.

الثالثة ١١١، ١١٢، ١٨٣.

فى الثالثة ١٠٩.

ثلاثة ١٨٩، ٢٣١، ٣٠٨، ٣٨٩، ٤٠٨.

ثلاثة أيام ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ١٨٦، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٤٣، ٣٤٤، ٣٥١، ٣٩٧، ٤٥١، ٥٢٨.

ثلاثة ارباع ٢٧١.

لثلاثة ايام ٧٦.

ثلاث مرات ٢٤٩.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٦١١

شروطا ثلاثة ٦١.

ثلاثة أشهر ٢٩٩، ٣٠٠.

ثلاثة نفر ٥٢، ٥٥.

إلا ثلاثة ١١١، ١٥٥، ٥٢٢.

الاربعه

اربعاً ٢٧٤.

أربعة أشهر ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨.

اربعه حدود ١٣٧.

أربعة ١٢٧، ٣٠١.

أربعة شهود ٢٦٢.

الرابعة ١٨٤.

الرابع ١٨٣.

ربع ١٣٢، ١٣٨.

الخمسة

فى الخامسة ١١٩.

خمس سنوات ٢٤٧، ٢٥١.

الخمسة من أصحاب الاجماع ٢٥٣.

خمسة نفر ٣٥٢.

الستة

ستة أيام ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٨.

ستة أشهر ١٤٨، ٣٠٩، ٤٧٩، ٥٥٧.

الثمانية

ثمان ١٨٥.

ثمان زوجات ٥٥٤.

ثمانى نسوة ٣٠٢.

ثمانية ١٨٣.

الحبس فى ثمانية مواضع ٨٦.

التسعة

تسعة أشهر ٢٤٧، ٢٥١.

العشرة

عشرا ١٨٦.

عشرة جلدات ٢١١.

عشرة قتلوا رجلا ٧٧.

عشرة نسوة ٣٠٣.

العشرون

عشرين سوطا ٢٥٥.

الثلاثون

ثلاثون ابنا ٢٤١.

ثلاثين يوما ٣٦٨.

خمسة و ثلاثين ٥٤٥.

خمسة و ثلاثين سوطا ٣٦٨.

تسعة و ثلاثين سوطا ٢١١، ٢٥٣، ٥٤٥.

الاربعون

اربعين ٢٠٦، ٢١١.

اربعين يوما ٤٠٨.

الخمسون

خمسين جلدة ٥٣، ٥٧، ٥٤٤.

خمسين رجلا ٥٠.

خمسين سوطا ٥٤.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٦١٢

خمسين يمينا ٤٤، ٤٩، ٥٣٦.

خمسة و سبعون

خمسة و سبعين ٢١١، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢.

الثمانون

ثمانين ٢٥٣، ٢٨٣.

المائة فما فوق

مائة ٢٦٨.

ضربها مائة ٢٤٩.

أ يضرب مائة ٧٨.

يجلده مائة جلده ٩٥.

يضرب مائة ٨٧.

مائة جلده ٤٩، ٩٢.

فضربه مائة ٩١.

مائة سوط ٩٣، ٩٤.

مائة رجل ٣٢٥.

مائة درع ٥٣٧.

مائة مائة ٢١١.

مأتى الف ٣٧١.

الثلاثمائة و الثمانين ٥٣٥.

اربعمائة سيف ٥٣٥.

خمسائة إنسان ٣٧٠.

خمسائة بعير ٣٢٦.

خمسائة قوس ٥٣٧.

الف رمح ٥٣٧.

الفا شاه ٣٢٦.

الفين و سبعمائة ٣٧٢.

اربعة آلاف ٥٦٤.

خمسة آلاف ١٥٩.

طبسى، نجم الدين، موارد السجن في النصوص و الفتاوى، در يك جلد، انتشارات دفتر تبليغات اسلامى حوزه علميه قم، قم - ايران،

اول، ه ق موارد السجن في النصوص و الفتاوى؛ ص: ٦١٢

مائة الف ٣٧١.

اربعمائة الف ٣٦٩.

بخمس مائة الف ٣٧٠.

الف الف درهم ٣٧٠.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦١٣

فهرس الاشعار

الا يا ليت هذا الليل طيق سرمدًا ٣٤٣.

الا ترانى كيسا مكيسا ٥٦٢.

الم ترانى كيسا مكيسا ٥٦٢.

أما ترانى كيسا مكيسا ٥٦٣.

أنا ابن أسماء و هذا مصدق ٣٧٣.

دع المكارم لا ترحل لبغيتها ١٧٤، ١٧٥.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦١٤

مصادر البحث

إشارة

١- القرآن الكريم.

- ألف -

٢- آئين نامه جمهورى اسلامى / ذكر الله احمدى، دار الباقر، قم المقدسة.

٣- اثبات الوصية / للمسعودى، على بن الحسين، ت: ٣٤٦ هـ نشر الرضى، قم المقدسة.

٤- احكام السجون / اللوائلى، الشيخ احمد، مؤسسه أهل البيت، بيروت.

٥- الأحكام السلطانية / للماوردى، أبى الحسن، ت: ٤٥٠ هـ مركز الاعلام الاسلامى، قم المقدسة.

٦- الأحكام السلطانية / للفراء، أبى يعلى، ت ٤٥٨ هـ، مركز الإعلام الاسلامى، قم المقدسة.

٧- احكام القرآن، لابن العربى، ت ٥٤٢ هـ، ط: مصر، دار احياء الكتب العربيه، بيروت.

٨- الاختبارات العلميه (الفتاوى الكبرى) / لابن تيميه، ت: ٧٢٨ هـ، دار المعرفه، بيروت.

٩- اختلاف العلماء / للمروزي، محمد بن نصر، ت: ٢٩٤ هـ، عالم الكتب، بيروت.

١٠- الاختيار / للموصلى، ت: ٥٩٠ هـ، دار المعرفه، بيروت.

١١- اختيار معرفة الرجال (المعروف برجال الكشي) / للشيخ الطوسى، محمد بن الحسن، ت:

٤٦٠ هـ، جامعه مشهد المقدس، ايران.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦١٥

١٢- ادب القاضى / للماوردى، أبى الحسن، ت: ٤٥٠ هـ، مطبعة الارشاد، بغداد.

١٣- الارشاد / للشيخ المفيد، محمد بن محمد بن النعمان، ت: ٤١٣ هـ، بصيرتى، قم المقدسة.

١٤- إرشاد السارى / للقسطانى، ت: ٩٢٣ هـ، دار التراث العربى، بيروت.

- ١٥- الاستبصار/ للشيخ الطوسي، محمد بن الحسن، ت: ٤٦٠ هـ، المكتبة المرتضوية، طهران.
- ١٦- استفتاءات جديد/ للإمام الخميني - قدس سره - ت: ١٤٠٩ هـ، نشر جماعة المدرسين، قم المقدسة.
- ١٧- اسد الغابة/ لابن الأثير الشيباني، ت: ٦٣٠ هـ، المكتبة الاسلامية، طهران.
- ١٨- الإسلام و مبدأ المقابلة بالمثل/ للسيد جعفر مرتضى، نشر الوكالة العالمية للتوزيع.
- ١٩- اشارة السبق/ للشيخ علاء الدين الحلبي، ت: ٧٠٨ هـ، جماعة المدرسين، قم المقدسة.
- ٢٠- الاشتقاق/ لابن دريد، ت: ٣٢١ هـ، مكتبة الخانجي، مصر.
- ٢١- الاصابة/ لابن حجر، ت: ٨٥٢ هـ، دار الكتاب، بيروت.
- ٢٢- إصباح الشيعة/ للصهرشتي، نظام الدين، بين القرن الرابع و الخامس.
- ٢٣- الأعلام/ للزركلي، خير الدين، دار العلم للملايين، بيروت.
- ٢٤- الأغاني/ لأبي الفرج الاصفهاني، ت: ٣٥٦ هـ، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- ٢٥- اقرب الموارد/ للشرتوني، سعيد الخوري، ت ١٢٨٩ هـ، مكتبة السيد النجفي، قم المقدسة.
- ٢٦- أفضية رسول الله (ص) لمحمد بن فرج القرطبي ت ٤٩٧ دار النجاري القصيم
- ٢٧- الام/ للشافعي، ت: ٢٠٤ هـ، دار المعرفة، بيروت.
- ٢٨- الأمالي/ للشيخ الصدوق، محمد بن علي بن الحسين، ت: ٣٨١ هـ، الأعلمي، بيروت.
- ٢٩- الأمالي، للشيخ الطوسي، ت: ٤٦٠ هـ، مكتبة الداوري، قم المقدسة.
- ٣٠- الامامة و السياسة/ لابن قتيبة الدينوري، ت: ٢٧٦ هـ، الشريف الرضي، قم المقدسة.
- ٣١- الانتصار/ للشريف الرضي، علي بن الحسين الموسوي، ت: ٤٣٦ هـ، الشريف الرضي، قم المقدسة.
- ٣٢- الأنساب/ للسمعاني أبو سعد التميمي ت ٥٦٢- دار الكتب العلمية
- ٣٣- أنساب الأشراف/ للبلاذري، احمد بن يحيى، ت: القرن الثالث، الأعلمي، بيروت.
- ٣٤- الانصاف/ للمرداوي، علاء الدين، ت: ٨٨٥، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- ٣٥- الأوائل/ للطبراني، ت: ٣٦٠ هـ (ضمن الوسائل للسيوطي) دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣٦- إيضاح الفوائد/ لفخر المحققين، الشيخ أبو طالب الحلبي، ت: ٧٧١ هـ، بنياد فرهنگ اسلامي، طهران.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦١٦

- ب -

- ٣٧- بحار الأنوار/ للمجلسي، محمد باقر، ت: ١١١١ هـ، مؤسسة الوفاء، بيروت.
- ٣٨- بدء الإسلام و شرايع الدين/ لابن سلام الاباضي، ت: ٢٧٣، نشر: فرانز شتانير، قيسبادن.
- ٣٩- بداية المجتهد/ لابن رشد القرطبي، ت: ٥٩٥ هـ، دار المعرفة، بيروت.
- ٤٠- البداية و النهاية/ لابن كثير، ت: ٧٧٤، مكتبة المعارف، بيروت.
- ٤١- بداية الهداية/ للشيخ الحر العاملي، ت: ١١٠٤ هـ، آل البيت، قم المقدسة.
- ٤٢- بدائع الصنائع/ للكاشاني، علاء الدين، ت: ٥٨٧ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤٣- البرهان في تفسير القرآن، للسيد هاشم البحراني، ت: ١١٠٧ هـ، اسماعيليان، قم المقدسة.
- ٤٤- برهان قاطع، لمحمد حسين برهان، ت: ١٠٨٣ هـ، نشر خرد، نيما، طهران.

- ٤٥- بستان السياحة/ للشيرواني زين العابدين، كان حيا: ١٢٤٨ هـ، مكتبة النسائي.
- ٤٦- البيان في تفسير القرآن/ للسيد ابو القاسم الخوئي - دام ظله- المطبعة العلمية، قم المقدسة.
- ٤٧ البيان و التحصيل لابن رشد القرطبي ت ٥٩٥ هـ دار الغرب الإسلامى بيروت
- ٤٨- البيع/ للإمام الخميني، ت: ١٤٠٩ هـ، اسماعيليان، قم المقدسة.
- ت -
- ٤٩- تاريخ الامم و الملوك/ للطبرى، أبى جعفر محمد بن جرير، ت: ٣١٠ هـ، دار المعارف، القاهرة.
- ٥٠- تاريخ الخلفاء/ للسيوطي، ت ٩١١ هـ، مطبعة السعادة مصر.
- ٥١- التاريخ الكبير/ للبخارى، ت: ٢٥٦ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥٢- تاريخ مدينة دمشق/ لابن عساكر، ت: ٥٧١ هـ، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- ٥٣- تاريخ المدينة/ لابن شبة البصرى، ت: ٢٦٢ هـ، دار الفكر قم المقدسة.
- ٥٤- تبصرة المتعلمين للعلامة الحلبي ت ٧٢٦ هـ وزارة الإرشاد- طهران
- ٥٥- تنمة المنتهى للشيخ عباس القمي ت ١٣٥٩ هـ
- ٥٦- تحرير الأحكام/ للعلامة الحلبي، ت: ٧٢٦ هـ، مؤسسة آل البيت، قم المقدسة.
- ٥٧- تحرير الوسيلة/ للإمام الخميني، ت: ١٤٠٩ هـ، جماعة المدرسين، قم المقدسة.
- ٥٨- تحفة الفقهاء/ لعلاء الدين السمرقندي، ت: ٥٣٩ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥٩- تذكرة الخواص/ لسبط بن الجوزي، ت: ٦٥٤ هـ، مؤسسة اهل البيت، بيروت.
- ٦٠- تذكرة الفقهاء/ للعلامة الحلبي، ت: ٧٢٦ هـ، المكتبة المرتضوية، طهران.
- ٦١- تذكرة الفقهاء للحلي: ٧٢٦- مؤسسة آل البيت قم
- ٦٢- الترايب الإدارية، للكتاني، عبد الحى، ت: ١٣٨٣ هـ، دار احياء التراث العربى، بيروت.
- موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٦١٧
- ٦٣- التشريع الجنائى الاسلامى/ لعبد القادر عودة، ت: ١٣٧٣ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٦٤- تعليق و تحقيق (القضاء للعراقى)/ للشيخ محمد هادى المعرفة، مطبعة مهر، قم المقدسة.
- ٦٥- التفريع/ لابن الجلاب، ت: ٣٧٨ هـ، دار الغرب الاسلامى، بيروت.
- ٦٦- تفسير البيان/ للشيخ الطوسى، ت: ٤٦٠ هـ، مؤسسة الأعلمی، بيروت.
- ٦٧- تفسير الصافى/ للفيض الكاشانى، ت: ١٠٩١ هـ، مؤسسة الأعلمی، بيروت.
- ٦٨- تفسير العياشى/ لأبى النضر محمد بن مسعود بن عياش، المكتبة العلمية، طهران.
- ٦٩- تفسير فرات الكوفى، ت: القرن الثالث هـ، مكتبة الداورى، قم المقدسة.
- ٧٠- تفسير القمى/ للشيخ على بن ابراهيم بن هاشم القمى، ت: القرن الثالث هـ، مكتبة العلامة، قم المقدسة.
- ٧١- التفسير الكبير/ للفخر الرازى، ت: ٦٠٦ هـ، مطبعة البهية المصرية.
- ٧٢- تقارير ابحات السيد الكليبايگانى - دام ظله - بقلم السيد على الميلانى - مخطوط -.
- ٧٣- تلخيص الخلاف/ للشيخ مفلح الصيمرى، ت: ٨٧٣ هـ، مكتبة السيد النجفى، قم المقدسة.
- ٧٤- تلخيص مستدرک الحاكم/ للذهبي، ت: ٨٤٨ هـ، مطبوع بهامش المستدرک.

٧٥- التنبية/ للفيروز آبادي، ت: ٤٧٦ هـ، عالم الكتب، بيروت.

٧٦- التنقيح الرائع لمختصر الشرائع/ للفاضل المقداد، ت: ٨٢٦ هـ، مكتبة النجفي، قم المقدسة.

٧٧- تنقيح المقال/ للشيخ عبد الله المامقاني، ت: ١٣٥١ هـ، المطبعة المرتضوية، النجف الأشرف.

٧٨- تهذيب ابن عساكر/ لعبد القادر بدران، ت: ١٣٤٦ هـ، دار المسيرة.

٧٩- تهذيب الاحكام/ للشيخ الطوسي، ت: ٤٦٠ هـ، ج ٦ و ٨ و ١٠، دار الكتب الاسلامية، طهران.

٨٠- توضيح المسائل/ للإمام الخميني - رضوان الله عليه - نشر روح، قم المقدسة.

٨١- توضيح المسائل/ للسيد الخوئي - دام ظلّه - المطبعة العلمية، قم المقدسة.

٨٢- توضيح المسائل/ للسيد الكلبيگاني - دام ظلّه - نشر صدر، قم المقدسة.

- ج -

٨٣- جامع احاديث الشيعة/ للسيد آغا حسين البروجردي، ت: ١٣٨٠ هـ، نشر مدينة العلم، قم

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦١٨

المقدسة.

٨٤- جامع الرواة/ للشيخ محمد بن علي الأردبيلي، ت: بعد ١١٠٠ هـ، مكتبة المصطفوي، قم المقدسة.

٨٥- جامع الشتات/ للمحقق القمي، ت: ١٢٣١ هـ، نشر شركة الرضوان، طهران.

٨٦- الجامع الصحيح/ للترمذي محمد بن عيسى بن سورة، ت: ٢٩٧ هـ، دار احياء التراث العربي، بيروت.

٨٧- الجامع الصغير/ للشيباني، ت: ١٨٩ هـ، عالم الكتب، بيروت.

٨٨- جامع عباسي/ للشيخ بهاء الدين العاملي، ت: ١٠٣١ هـ، مؤسسه فراهاني، طهران.

٨٩- الجامع للشرائع/ ليحيى بن سعيد الحلبي، ت: ٦٩٠ هـ، مؤسسه سيد الشهداء (ع)، قم المقدسة.

٩٠- جامع المدارك/ للسيد احمد الخونساري، ت: ١٤٠٥، نشر مكتبة الصدوق، طهران.

٩١- جامع المقاصد/ للمحقق الكركي، ت: ٩٤٠ هـ، مؤسسه آل البيت (ع)، قم المقدسة.

٩٢- الجعفریات/ لإسماعيل بن موسى بن جعفر (ع)، برواية محمد بن محمد الأشعث الكوفي، الطبعة الحجرية، اسلامية.

٩٣- الجمل (النصرة في حرب البصرة)/ للشيخ المفيد، ت: ٤١٣ هـ، مكتبة الداوري، قم المقدسة.

٩٤- الجنایات المتحدة بين القانون و الشريعة/ رضوان الشافعي، المطبعة السلفية، مصر.

٩٥- جواهر الفقه/ للقاضي ابن البراج الطرابلسي ت: ٤٨١ هـ، جماعة المدرسين قم المقدسة.

٩٦- جواهر الكلام/ للشيخ محمد حسن النجفي، ت: ١٢٦٦ هـ، دار الكتب الاسلامية، طهران، ج: ٦، ٢١، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣١، ٣٣، ٣٤،

٣٧، ٤٠، ٤١، ٤٢.

٩٧- الجوهر النقي - بهامش السنن الكبرى/ لعلاء الدين التركماني، ت: ٧٤٥ هـ، دار المعرفة، بيروت.

- ح -

٩٨- حاشية المكاسب/ للسيد محمد كاظم اليزدي، ت: ١٣٣٧ هـ، دار العلم، قم المقدسة، سنة ١٣٧٨.

موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦١٩

٩٩- حاشية المكاسب/ للميرزا علي الإيرواني، ت: ١٣٥٤ هـ، نشر مصطفى، طهران.

١٠٠- الحاوي للفتاوى / للسيوطي، ت: ٩١١ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠١- الحدائق الناضرة / للشيخ يوسف البحراني، ت: ١١٠٧ هـ، ج: ٢٠، ٢١، ٢٥، نشر جماعة المدرسين، قم المقدسة.

١٠٢- حدود، ديات، قصاص. / لمحمد باقر المجلسي، ت: ١١١١ هـ، نشر آثار اسلامي، قم المقدسة.

١٠٣- حياة الإمام الحسن العسكري محمد جواد الطبسي - مكتب الأعلام الإسلامى قم المقدسة

-خ-

١٠٤- الخراج / لأبي يوسف، ت: ١٨٢ هـ، دار المعرفة، بيروت.

١٠٥- الخصال / للشيخ الصدوق، ت: ٣٨١ هـ، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، جماعة المدرسين، قم المقدسة.

١٠٦- الخصائص الكبرى / للسيوطي، ت: ٩١١ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٧- الخلاف / للشيخ الطوسي، محمد بن الحسن، ت: ٤٦٠ هـ جماعة المدرسين قم المقدسة.

-د-ذ-

١٠٨- دائرة المعارف الاسلاميه / دار المعرفة، بيروت.

١٠٩- دائرة المعارف / للبستاني، ت: ١٣٠١ هـ، دار المعرفة بيروت.

١١٠- دائرة معارف القرن العشرين / محمد فريد وجدى، دار المعرفة، بيروت.

١١١- الدرارى المضيئة / لمحمد بن علي الشوكاني، ت: ١٢٢٠ هـ دار المعرفة، بيروت.

١١٢- درر الاخبار / للشيخ الطبسي - الشيخ الوالد رضوان الله عليه - مطبعة النعمان، النجف الأشرف.

١١٣- الدر المنثور / للسيوطي، ت: ٩١١ هـ، نشر محمد أمين دمج، بيروت.

١١٤- الدروس الشرعية فى فقه الامامية / للشهيد الأول، محمد بن جمال الدين مكى العاملى، ت: ٧٨٦ هـ، جماعة المدرسين، قم المقدسة.

١١٥- دعائم الإسلام / للنعمان بن محمد بن منصور التميمي المغربي، ت: ٣٦٣ هـ، آل البيت، قم المقدسة.

١١٦- ذخيرة الصالحين فى شرح تبصرة المتعلمين / للشيخ الطبسي - الوالد - مخطوط -، ج ٥، ٧، ٨.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٦٢٠

١١٧- ذخيرة المعاد / للشيخ زين العابدين المازندراني، ت: ١٣٠٨ هـ، مطبعة رياض الرضا، هند.

١١٨- ذرايع البيان فى عوارض اللسان / للطبسي - الوالد - المطبعة العلمية، قم المقدسة.

١١٩- الذريعة الى تصانيف الشيعة / للشيخ آغا بزرك الطهراني، ت: ١٣٨٩ هـ، ج: ٣، ٤، ٥، ٦، ١٠، ١٢، ١٨، ٢٠، ٢١، المكتبة الاسلاميه، طهران.

-ر-

١٢٠- رجال العلامة الحلى - خلاصة الأقوال / للعلامة الحسن بن يوسف بن مطهر الحلى، ت: ٧٢٦ هـ، منشورات الرضى، قم المقدسة.

١٢١- رجال النجاشي / لأحمد بن علي بن عباس النجاشي، ت: ٤٥٠ هـ، نشر مكتبة الداوري، قم المقدسة.

١٢٢- رد المحتار على الدر المختار / لابن عابدين، ت: ١٢٥٢ هـ، ط، مصر، بولاق.

١٢٣- رساله المحكم و المتشابه / للسيد المرتضى، ت ٤٣٣ هـ، ط، سنة ١٣١٢ هـ.

- ١٢٤- الروضة البهيّة، في شرح اللمعة الدمشقية/ للشهيد الثاني، زين الدين الجبجي العاملي، ت: ٩٦٦ هـ، ج: ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٩، ١٠، جامعة النجف الدينية.
- ١٢٥- روضة المتقين/ للعلامة المجلسي الأول، محمد تقى بن مقصود الاصفهاني، ت: ١٠٧٠ هـ، نشر بنياد فرهنگ اسلامي، كوشانپور. طهران.
- ١٢٦- روائع البيان/ للصابوني، مكتبة الغزالي، دمشق.
- ١٢٧- روح المعاني/ للاكوسي، ت: ١٢٧٠ هـ، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- ١٢٨- رياض المسائل، في بيان احكام الشرع بالدلائل/ للمير سيد علي بن السيد محمد علي الطباطبائي، ت: ١٢٣١، و هو المشهور بالشرح الكبير، الطبعة الحجرية، سنة ١٣٠٠ هـ.

- س -

- ١٢٩- سبل السلام/ لمحمد بن اسماعيل الصنعاني، ت: ١١٨٢ هـ، دار الريان، القاهرة.
- ١٣٠- السرائر/ لابن ادريس العجلي الحلبي، ت: ٥٩٨ هـ، نشر جماعة المدرسين قم المقدسة.
- ١٣١- سفينة البحار/ للشيخ عباس القمي، ت: ١٣٥٩ هـ، دار الأسوة، قم المقدسة.
- ١٣٢- سنن أبي داود/ لسليمان بن الاشعث السجستاني، ت: ٢٧٥ هـ، دار احياء السنة النبوية.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٢١
- ١٣٣- سنن ابن ماجه/ لمحمد بن يزيد القزويني، ت: ٢٧٥ هـ، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- ١٣٤- سنن الدارقطني/ لعلي بن عمر الدارقطني، ت: ٣٨٥ هـ، عالم الكتب، بيروت.
- ١٣٥- سنن سعيد بن منصور/ لسعيد بن منصور المكي، ت: ٢٢٧ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٣٦- السنن الكبرى/ للبيهقي، احمد بن الحسين بن علي، ت: ٤٥٨ هـ، ج: ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، دار المعرفة، بيروت.
- ١٣٧- سنن النسائي/ أبو عبد الرحمن احمد بن شعيب، ت: ٣٠٣ هـ، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- ١٣٨- السيرة الحلبية/ لعلي بن برهان الدين الحلبي الشافعي، ت: ١٠٤٤ هـ، ط، بيروت، سنة ١٤٠٠ هـ.
- ١٣٩- السيرة النبوية/ لابن هشام، ت: ٢١٣ هـ، دار احياء التراث العربي، بيروت.

- ش -

- ١٤٠- شرايع الإسلام/ للمحقق الحلبي، ت: ٦٧٦ هـ، مطبعة الآداب، النجف الاشرف.
- ١٤١- شرح الأخبار للقاضي نعمان المصري ت ٣٦٢ هـ جماعة المدرسين قم المقدسة.
- ١٤٢- شرح تبصرة المتعلمين/ للشيخ ضياء الدين العراقي، ت: ١٢٦١ هـ، مطبعة مهر، قم المقدسة.
- ١٤٣- شرح الجمل على المنهج/ للشيخ سليمان الجمل، ت: ١٢٠٤ هـ، ط، مصر، مصطفى محمد.
- ١٤٤- شرح الشفاء/ للقاضي عياض، ت: ٥٤٤ هـ، لملا علي القاري، ت: ١٠١٤ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٤٥- الشرح الصغير/ للمير سيد علي الطباطبائي، ت: ١٢٣١ هـ، مكتبة السيد النجفي، قم المقدسة.
- ١٤٦- شرح فتح القدير/ لابن الهمام الحنفي، ت: ٦٨١ هـ، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- ١٤٧- شرح مختصر الجليل/ لمحمد الخرشى المالكي، ط، مصر، بولاق (مطبوع بهامش المختصر).
- ١٤٨- شرح منتهى الارادات/ للبهوتي منصور بن يونس، ت: ١٠٥١ هـ، نشر المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

١٤٩- شرح نهج البلاغة/ لابن أبى الحديد المعتزلى، ت: ٦٥٦ هـ، ج: ١، ٢، ٤، ٦، ١٨، دار الكتب
موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٦٢٢
العلمية، قم المقدسة.

١٥٠- شعائر الإسلام/ للحاج ملا محمد الاشرفى البارفروشى، ت: ١٣١٥ هـ، ط، سنة ١٣١٢ هـ.

- ص - ط -

- ١٥١- الصحاح/ للجوهري اسماعيل بن حماد، ت: ٣٩٦ هـ، نشر دار العلم للملايين، بيروت.
١٥٢- صحيح البخارى/ لمحمد بن اسماعيل البخارى، ت: ٢٥٦ هـ، مطبوعات صحيح، القاهرة.
١٥٣- صحيح مسلم/ لأبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، ت: ٢٦١ هـ، دار احياء التراث العربى، بيروت.
١٥٤- صفحات سوداء/ لعبد الحميد العباسى.
١٥٥- صفة الصفوة/ لأبى الفرج ابن الجوزى، ت: ٥٩٧ هـ، دار المعرفة، بيروت.
١٥٦- الطرق الحكيمية/ لابن قيم الجوزية، ت: ٧٥١ هـ، ط مصر، المدنى: ١٣٨١ هـ.

- ع -

- ١٥٧- عبد الله بن سبأ/ للسيد مرتضى العسكري، دار الزهراء (ع)، بيروت.
١٥٨- عجائب احكام أمير المؤمنين (ع)/ للسيد محسن العاملى، ت: ١٣٧١ هـ.
١٥٩- العروة الوثقى/ للسيد كاظم اليزدى، ت: ١٣٣٧ هـ، دار الكتب الاسلاميه، طهران.
١٦٠- عقد الدرر/ ليوستف بن يحيى المقدسى السلمى، ت: القرن السابع هـ، عالم الفكر، القاهرة.
١٦١- العقد الفريد/ لابن عبد ربّه الاندلسى، ت: ٣٢٧ هـ، دار الكتب العربى، بيروت.
١٦٢- علل الشرائع/ للصدوق محمد بن على بن الحسين، ت: ٣٨١ هـ، المكتبة الحيدرية، النجف الاشرف.
١٦٣- علماء معاصرين/ للملّا على الواعظ التبريزى الخيابانى، كان حيا ١٣٦٦ هـ، المكتبة الاسلاميه، طهران.
١٦٤- عمدة القارى/ لبدر الدين العينى، ت: ٨٥٥ هـ، دار احياء التراث العربى، بيروت.
١٦٥- العمل فى السجنون- حسن علام، دار القاهرة مصر
١٦٦- عوائد الأيام/ للمولى احمد بن محمد مهدى بن أبى ذر النراقى، ت: ١٢٤٤ هـ، مكتب الاعلام الإسلامى، قم
موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٦٢٣
المقدسة.

- ١٦٧- العين/ لأبى عبد الرحمن الفراهيدى ت ١٧٥ هـ دار الهجرة قم المقدسة.
١٦٨- عيون الأزهار/ لأحمد بن يحيى المرتضى، ت: ٨٨٥ هـ، دار الكتاب اللبنانى.

- غ -

- ١٦٩- الغارات/ لأبى اسحاق، ابراهيم بن محمد الثقفى، ت: ٢٨٣ هـ، انجمن آثار ملي، طهران.
١٧٠- غاية المأمول/ لمنصور على ناصف (بهامش التاج)، دار احياء التراث العربى، بيروت.
١٧١- الغدير/ للشيخ عبد الحسين الأمينى، ت: ١٣٩٠ هـ، دار الكتاب العربى، بيروت.

١٧٢- غنائم الأيام/ للميرزا أبي القاسم القمى، ت: ١٢٣١ هـ، مطبعة دار الخلافة، طهران.

١٧٣- غنائم الأيام للقمى ت ١٢٣١- مكتب الأعلام الإسلامى - قم المقدسة.

١٧٤- غنية النزوع/ لأبى المكارم ابن زهرة، ت: ٥٨٥ هـ (مؤسسة الإمام الصادق قم المقدسة).

- ف -

١٧٥- الفائق فى غريب الحديث/ للزمخشري، محمود بن عمر، ت: ٥٣٨ هـ، دار المعرفة، بيروت.

١٧٦- الفتاوى الغياثية/ لداود بن يوسف الخطيب، ت: ٩٧٠ هـ، المكتبة الاسلاميه، كويته.

١٧٧- الفتاوى الكبرى/ لابن تيمية، ت: ٧٢٨ هـ، دار المعرفة، بيروت.

١٧٨- فتح البارى بشرح البخارى/ لابن حجر العسقلانى، ت: ٨٥٢ هـ، دار احياء التراث العربى.

١٧٩- فرائد الأصول/ للشيخ مرتضى الانصارى، ت: ١٢٨١ هـ، الطبعة الحجرية، مكتبة المصطفوى، قم المقدسة.

١٨٠- الفروق/ للقرافى، شهاب الدين احمد بن ادريس، ت: ٦٨٤ هـ، دار المعرفة، بيروت.

١٨١- فرهنگ عميد/ حسن عميد، نشر جاويدان، طهران.

١٨٢- فرهنگ معين/ محمد معين، نشر امير كبير، طهران.

١٨٣- فقه السنه/ للسيد سابق، دار البيان، الكويت.

١٨٤- الفقه على المذاهب الأربعة/ للجزيرى، ت: ١٣٦٠ هـ، دار احياء التراث العربى، بيروت.

١٨٥- الفقه على المذاهب الخمسة/ محمد جواد مغنیه، ت: ١٣٩٩ هـ، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.

١٨٦- فقه (فارسي)/ للعلامة محمد تقى المجلسى، ت: ١٠٧٠ هـ، نشر فراهانى، طهران.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٦٢٤

١٨٧- فقه القرآن/ للراوندى، سعيد بن هبة الله، ت: ٥٧٣ هـ، المطبعة العلمية، قم المقدسة.

١٨٨- الفقه المنسوب للإمام الرضا (ع)، نشر المؤتمر العالمى للإمام الرضا (ع) مشهد المقدس.

- ق -

١٨٩- القاموس المحيط/ للفيروزآبادى، محمد بن يعقوب، ت: ٨١٧ هـ، مؤسسة الحلبي، القاهرة.

١٩٠- قرب الإسناد/ للحميرى، ابو عباس عبد الله بن جعفر، ت: ٣١٠ هـ، (مطبوع مع الجعفریات) المطبعة الاسلاميه، سنة ١٣٧٠ هـ - و

مؤسسة آل البيت عليهم السلام.

١٩١- القضاء/ للسيد الكلبيگانى، بقلم السيد على الميلانى مطبعة الخيام، قم المقدسة.

١٩٢- القضاء من كتاب تحقيق الدلائل فى شرح تلخيص المسائل/ للشيخ ميرزا على الكنى، ت: ١٣٠٦ هـ، الطبعة الحجرية.

١٩٣- القضاء و الشهادات/ للآشتيانى، الحاج ميرزا حسن، ت: ١٣١٨ هـ، دار الهجرة، قم المقدسة.

١٩٤- القضاء و الشهادة/ للمحسنى، مطبعة سيد الشهداء (ع)، قم المقدسة.

١٩٥- قلاند الدرر فى بيان آيات الأحكام بالأثر/ للجزائرى، الشيخ احمد، ت: ١١٥١- مكتبة النجف الاشرف.

١٩٦- قواعد الأحكام/ للعلامة الحلبي، ت: ٧٢٦ هـ، مؤسسة آل البيت، قم المقدسة.

١٩٧- القواعد و الفوائد/ للشهيد الأول، محمد بن جمال الدين مكى العاملى، ت: ٧٨٦ هـ، مكتبة المفيد، قم المقدسة.

١٩٨- قوانين الأحكام الشرعية/ لابن جزى الغرناطى، ت: ٧٤١ هـ، دار العلم للملايين، بيروت.

-٤-

- ١٩٩- الكافي / للكليني، محمد بن يعقوب الرازي، ت: ٣٢٨ هـ، المطبعة الاسلامية، طهران.
- ٢٠٠- الكافي في الفقه / لأبي الصلاح الحلبي، ت: ٤٤٧ هـ، مكتبة الإمام أمير المؤمنين (ع) اصفهان.
- ٢٠١- الكامل في التاريخ / للشيخ أبي الحسن علي بن أبي المكرم، المعروف بابن الأثير، ت: ٦٣٠ هـ، نشر دار صادر بيروت.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٢٥
- ٢٠٢- كتاب النوادر / لأبي جعفر احمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ت: القرن الثالث هـ، مؤسسة الامام المهدي (ع)، قم المقدسة.
- ٢٠٣- كتاب الحجّة للشيباني محمد بن الحسن ١٨٩ هـ.
- ٢٠٤- كشف الأستار / لأبي بكر الهيثمي، ت: ٨٠٧ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٢٠٥- كشف الرموز / للفاضل الآبي، زين الدين أبي علي الحسن بن أبي طالب ابن أبي مجد اليوسفي، المعروف بالفاضل و المحقق الآبي، ت: ٦٧٦ هـ، جماعة المدرسين، قم المقدسة.
- ٢٠٦- كشف الغطاء / للشيخ جعفر كاشف الغطاء، ت: ١٢٢٨ هـ، نشر مهدوي، اصفهان.
- ٢٠٧- كشف الغمة / للأربلي، علي بن عيسى بن أبي الفتح، ت: ٦٠٠ هـ، دار الكتاب الاسلامي، بيروت.
- ٢٠٨- كشف اللثام / للفاضل الاصفهاني، الشهير بالفاضل الهندي، ت: ١١٣٥ هـ، مؤسسة فراهاني، طهران.
- ٢٠٩- كفاية الأحكام / للسبزواري، محمد باقر بن محمد مؤمن، ت: ١٠٩٠ هـ، نشر مهدوي، اصفهان.
- ٢١٠- كنز العرفان / للفاضل المقداد السيوري، ت: ٨٢٦ هـ، المكتبة المرتضوية، طهران.
- ٢١١- كنز العمال / للمتقي الهندي، ت: ٩٧٥ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٢١٢- الكنى و الألقاب / للشيخ عباس القمي، ت: ١٣٥٩ هـ، مكتبة الصدر، طهران.

-٥-

- ٢١٣- لبّ الوسائل / للشيخ عباس القمي، ت: ١٣٥٩ هـ، مطبوع مع بداية الهداية، آل البيت، قم المقدسة.
- ٢١٤- اللباب في شرح الكتاب عبد الغني الميداني ت ٤٢٨ هـ دار الحديث.
- ٢١٥- لسان العرب / لابن منظور، محمد بن مكرم الافريقي، ت: ٧١١ هـ، أدب الحوزة، قم المقدسة.

-٦-

- ٢١٦- مائة و خمسون صحابي مختلق / للسيد مرتضى العسكري، دار الزهراء (ع)، بيروت.
- ٢١٧- مباني تكملة المنهاج / للسيد الخوئي - دام ظله - مطبعة الآداب، النجف الأشرف.
- ٢١٨- المبسوط / للشيخ الطوسي، ت: ٤٦٠ هـ، ج ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، المكتبة المرتضوية، طهران.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٢٦
- ٢١٩- المبسوط / للسرخسي، ت: ٤٨٣ هـ، ج ٥، ٩، ١٠، ١٦، ٢٠، ٢٤، دار المعرفة، بيروت.
- ٢٢٠- مجمع الأمثال / للميداني، أبي الفضل النيسابوري، ت: ٥١٨ هـ، نشر: عبد الرحمن احمد، مصر.
- ٢٢١- مجمع البيان / للطبرسي، الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن، ت: ٥٤٨ هـ، احياء التراث العربي، بيروت.

- ٢٢٢- مجمع البحرين / للشيخ فخر الدين الطريحي، ت: ١٠٨٥ المكتبة المرتضوية، طهران.
- ٢٢٣- مجمع الزوائد / للهيثمى، على بن أبى بكر، ٨٠٧ هـ، دار الكتاب العربى، بيروت.
- ٢٢٤- مجمع الفائدة و البرهان / للمولى احمد، المقدس الأردبيلى، ت: ٩٩٣ هـ، جماعة المدرسين، قم المقدسة.
- ٢٢٥- مجمع المسائل / للسيد الكلبيگانى - دام ظلّه - نشر دار القرآن الكريم، قم المقدسة.
- ٢٢٦- المجموع / للنوى، ت: ٦٧٦ هـ، نشر دار الفكر، بيروت.
- ٢٢٧- محاضرات فى الأصول / محمد إسحاق فياض، نشر امام موسى صدر.
- ٢٢٨- محاضرات فى فقه الامامية / للسيد محمد هادى الميلانى، ت: ١٣٩٥ هـ، مؤسسة چاپ و انتشارات فردوسى.
- ٢٢٩- المحلّى / لابن حزم، ت: ٤٥٦ هـ، ج: ٥، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ٢٣٠- مختصر تفسير ابن كثير / اختصار الصابونى، دار القرآن الكريم، بيروت.
- ٢٣١- مختصر المزنى / لأبى ابراهيم اسماعيل بن يحيى المزنى ٢٦٤ هـ، مطبوع بهامش الام للشافعى، دار المعرفة، بيروت.
- ٢٣٢- المختصر النافع / للمحقق الحلى (الشيخ ابو القاسم نجم الدين) ت: ٦٧٦ هـ، مكتبة المصطفوى، قم المقدسة.
- ٢٣٣- مختلف الشيعة فى احكام الشريعة / للعلامة الحلى، ت: ٧٢٦ هـ، مركز الأبحاث و الدراسات الإسلامية قم المقدسة.
- ٢٣٤- المدونة الكبرى / لمالك بن أنس الأصبحى، برواية سحنون بن سعيد التنوخى، ت: ٢٤٠ هـ، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن مالك بن انس، دار صادر، بيروت.
- ٢٣٥- المراسم، فى الفقه الامامى / لحمزة بن عبد العزيز الديلمى، ت: ٤٦٣ هـ، نشر الحرمين، سنة ١٤٠٤ هـ.
موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ٦٢٧
- ٢٣٦- مرآة العقول / للمولى محمد باقر المجلسى، ت: ١١١١ هـ، ج: ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، دار الكتب الاسلامية، طهران.
- ٢٣٧- مرصد الاطلاع / لياقوت بن عبد الله الحموى الرومى، ٦٢٦ هـ (الطبعة الحجرية).
- ٢٣٨- المرشد الى كثر العمال / لنديم و اسامة المرعشلى، الشركة المتحدة للتوزيع.
- ٢٣٩- مروج الذهب / للمسعودى، على بن الحسين، ت: ٣٤٦ دار الأندلس، بيروت.
- ٢٤٠- مسالك الأفهام / للشهيد الثانى زين الدين الجبى العاملى، ت: ٩٦٥ هـ، مؤسسة المعارف الإسلامية - قم المقدسة.
- ٢٤١- المستدرک على الصحيحين / للحاكم النيسابورى، ت: ٤٠٥ دار المعارف النظامية، حيدرآباد.
- ٢٤٢- المستدرک على معجم المؤلفين / عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٢٤٣- مستدرک الوسائل / للنورى، ميرزا حسين الطبرسى، ت: ١٣٢٠ هـ، آل البيت، قم المقدسة.
- ٢٤٤- مستمسك العروة الوثقى / للسيد محسن الحكيم، ت: ١٣٩٠ هـ، مكتبة السيد النجفى، قم ٢ لمقدسة.
- ٢٤٥- مستند الشيعة / للمولى احمد بن محمد مهدى النراقى، ت: ١٢٤٤ هـ، مكتبة السيد النجفى، قم المقدسة - و مؤسسة آل البيت - قم المقدسة.
- ٢٤٦- مستند العروة الوثقى / تقارير ابنا السيد الخوئى، المطبعة العلمية، قم المقدسة.
- ٢٤٧- مسند احمد بن حنبل / ت ٢٤١ هـ، دار الفكر، بيروت.
- ٢٤٨- مسند زيد / جمع عبد العزيز بن اسحاق البقال، ت: ٣١٣ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٤٩- مشيخة الفقيه / للشيخ الصدوق، ت: ٣٨١ هـ، مطبوع فى آخر (الفقيه)، دار الكتب الاسلامية، طهران.
- ٢٥٠- مصباح الاصول / للسيد سرور البهسودى، ط، مطبعة النجف الاشرف.
- ٢٥١- مصباح الفقاهة / للشيخ محمد على التوحيدى، ت: ١٣٩٢ هـ، مطبعة سيد الشهداء (ع)، قم المقدسة.

- ٢٥٢- معارج الأصول / للمحقق الحلي، ابو القاسم نجم الدين ت: ٦٧٦ هـ، آل البيت، قم المقدسة.
موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٢٨
- ٢٥٣- معالم السنن / للبستي، ت: ٣٨٨ هـ، المكتبة العلمية، بيروت.
- ٢٥٤- معالم القرية / للقرشي محمد بن محمد بن أحمد، ت: ٦٤٨ هـ، مكتب الاعلام الإسلامي، قم المقدسة.
- ٢٥٥- معالم المدرستين / للعسكري، السيد المرتضى، مؤسسة البعث، طهران.
- ٢٥٦- معتمد العروة الوثقى / تقارير ابناح السيد الخوئي - دام ظلّه - مدينة العلم، قم المقدسة.
- ٢٥٧- معجم أحاديث الإمام المهدي (ع) لجمع من المحققين منهم - مؤلف هذا الكتاب - مؤسسة المعارف الإسلامية قم المقدسة.
- ٢٥٨- معجم البلدان / للحموي، ياقوت بن عبد الله، ت: ٦٢٦ هـ، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- ٢٥٩- معجم رجال الحديث / للسيد الخوئي - دام ظلّه - دار الزهراء، بيروت. ج: ١، ٣، ٥، ٨، ٩، ١٠، ١٣، ١٤، ١٦.
- ٢٦٠- معجم فقه ابن حزم / جامعه دمشق، كتيبة الشريعة، لجنة موسوعة الفقه الاسلامي.
- ٢٦١- المعجم الكبير / للطبراني، ت: ٣٦٠ هـ، وزارة الأوقاف العراقية.
- ٢٦٢- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي / جمع من المستشرقين، مكتبة بريل، ليدن.
- ٢٦٣- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم / محمد فواد عبد الباقي، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- ٢٦٤- معجم مقاييس اللغة / لأبي الحسين احمد بن فارس، ت: ٣٩٥ هـ، مكتب الإعلام الإسلامي، قم المقدسة.
- ٢٦٥- معجم المؤلفين / عمر رضا كحالة، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- ٢٦٦- معجم المغنى / دار الفكر، بيروت.
- ٢٦٧- معيار اللغة / للشيرازي، الميرزا محمد علي، كان حيا ١٢٧٣ هـ، ط، حجرية، سنة ١٣١١ هـ.
- ٢٦٨- مفاتيح الشرائع / للفيض الكاشاني، ت: ١٠٩١ هـ، مجمع الذخائر الاسلامية، قم المقدسة.
- ٢٦٩- مفتاح الكتب الأربعة / للدهسرخي، مطبعة مهر، قم المقدسة.
- ٢٧٠- مفتاح الكرامة / للسيد محمد جواد العامل، ت: ١٢٦٦ هـ، آل البيت، قم المقدسة.
- ٢٧١- المفردات / للراغب الاصفهاني، ت: ٥٦٥ هـ، اسماعيليان، قم المقدسة.
- ٢٧٢- المقتصر / لأحمد بن محمد بن فهد الحلبي، ت: ٨٤١ هـ، مجمع البحوث الاسلامية، مشهد المقدس.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٢٩
- ٢٧٣- المصنف / لابن أبي شيبه، ت: ٢٣٥ هـ، دار السلفية، هند، ج: ٦، ٧، ٩، ١٠، ١٢.
- ٢٧٤- المصنف / لعبد الرزاق الصنعاني، ت: ٢١١ هـ، المكتب الاسلامي، بيروت، ج: ٣، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠.
- ٢٧٥- المصنف / للكندي النزوي، ت: ٥٥٧ هـ، سلطنة عمان وزارة الأوقاف.
- ٢٧٦- المغازي / لمحمد بن عمر بن واقد، ت: ٢٠٧ هـ، نشر: عالم الكتب، بيروت.
- ٢٧٧- المغنى / لأبي محمد، عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسي، ت: ٥٤١ هـ، ج: ٢، ٤، ٧، ٨، ٩، عالم الكتب، بيروت.
- ٢٧٨- المقنع / للشيخ الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، ت: ٣٨١ هـ، دار العلم، قم المقدسة.
- ٢٧٩- المقنعة / للشيخ المفيد، محمد بن محمد بن النعمان، ت: ٤١٣ هـ، جماعة المدرسين قم المقدسة.
- ٢٨٠- المكاسب / للشيخ مرتضى الأنصاري، ت: ١٢٨١ هـ، منشورات جامعة النجف الدينية.
- ٢٨١- ملاذ الأخيار / للعلامة المجلسي، ت: ١١١١ هـ، ج: ٥، ٩، ١٠، ١٦، مكتبة السيد النجفي، قم المقدسة.
- ٢٨٢- مناقب آل أبي طالب / لابن شهر آشوب، ت: ٥٨٨ هـ، المطبعة العلمية، قم المقدسة.

- ٢٨٣- مناهج المتقين / للشيخ عبد الله المامقاني، ت: ١٣٥١ هـ، مطبعة المرتضوية، النجف الأشرف.
- ٢٨٤- المنجد / للأب لويس معلوف اليسوعي.
- ٢٨٥- مناهج البراعة / للميرزا حبيب الله الخوئي، ت: ١٣٢٤ هـ، المكتبة الاسلامية، طهران.
- ٢٨٦- مناهج السنّة / لابن تيمية، ت: ٧٥٨ هـ، المكتبة العلمية، بيروت.
- ٢٨٧- مناهج الصالحين / للسيد أبو القاسم الخوئي، المطبعة العلمية، قم المقدسة.
- ٢٨٨- مناهج الطالبين / للنووي، ت: ٦٧٧ هـ، ط، مصر، مصطفى الحلبي.
- ٢٨٩- منتهى الارادات في جمع المقنع مع تنقيح و زيادات / محمد بن احمد الفتوحى، الشهير باين النجار، ت: ٩٧٢ هـ، مكتبة دار المعرفة، القاهرة.
- ٢٩٠- منتهى المطلب / للعلامة الحلبي، ت: ٧٢٦ هـ، حجريه، نشر الحاج احمد مؤيد العلماء.
- ٢٩١- المنية في تحقيق حكم الشارب و اللحية / للشيخ الطبسى - الوالد - الطبعة السادسة عشر.
- ٢٩٢- من لا يحضره الفقيه / للشيخ الصدوق، محمد بن علي بن الحسين، ت: ٣٨١ هـ، دار الكتب موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٣٠
- الاسلامية، طهران.
- ٢٩٣- المهذب / للقاضي ابن البراج الطرابلسي، ت ٤٨١ هـ، جماعة المدرسين، قم المقدسة.
- ٢٩٤- المهذب / لأبي اسحاق الشيرازي، ت: ٤٧٦ هـ، ط: عيسى البابي، مصر.
- ٢٩٥- مهذب الأحكام / للسيد عبد الأعلى السبزواري، مطبعة الآداب، النجف الأشرف.
- ٢٩٦- موازين قضائي از دیدگاه امام خميني / ترجمه و تدوين: حسين كريمي، نشر شكوري، قم المقدسة.
- ٢٩٧- المؤلف و المختلف / للدارقطني، ت: ٣٨٥ هـ، دار الغرب الاسلامي، بيروت.
- ٢٩٨- موضح الأوهام للخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ - دار المعرفة بيروت
- ٢٩٩- الموطأ / لمالك بن أنس، ت: ١٩٠ هـ، برواية يحيى الأندلسي، دار احياء التراث العربي.
- ٣٠٠- ميزان الاعتدال / للذهبي، محمود بن أحمد بن عثمان، ت: ٧٤٨ هـ، دار المعرفة، بيروت.
- ٣٠١- الميزان في تفسير القرآن / للعلامة الطباطبائي، ت: ١٤٠٢ هـ، دار الكتب الاسلامية، طهران.

- ن -

- ٣٠٢- نجاه العباد / للشيخ محمد حسن الاصفهاني النجفي (صاحب الجواهر)، ت: ١٢٦٦ هـ.
- ٣٠٣- نزهة الناظر في الاشباه و النظائر / ليحيى بن سعيد الحلبي، ت: ٦٩٠ هـ، مطبعة الآداب، النجف الأشرف.
- ٣٠٤- نضد القواعد الفقيهية / للفاضل المقداد، ابو عبد الله مقداد بن عبد الله السيوري الحلبي، ت: ٨٢٦ هـ، مكتبة السيد النجفي، قم المقدسة.
- ٣٠٥- نظم الاسلامية / للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت.
- ٣٠٦- نظم الحكم بمصر في عهد الفاطميين / للدكتور عطية مصطفى، مطبعة الاعتماد، مصر.
- ٣٠٧- النفقات / للشيباني أبو بكر احمد بن عمرو، ت: ٢٦١ هـ، دار الكتب العربي، بيروت.
- ٣٠٨- نكت النهاية / للمحقق نجم الدين جعفر بن سعيد الحلبي، ت: ٦٧٦ هـ، ط، نشر جماعة المدرسين - قم المقدسة.
- ٣٠٩- النهاية في مجرّد الفقه و الفتاوى / لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، ت: ٤٦٠ هـ، نشر قدس، محمدي، قم

المقدسة.

- ٣١٠- نهج البلاغة/ جمع الشريف الرضى، ت: ٤٠٦ هـ، مؤسسة الأعلمی، بیروت.
- ٣١١- نهج السعادة/ للشيخ محمد باقر المحمودی، مكتبة التضامن الفكري، بیروت.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٣١
- ٣١٢- نهج الصباغة/ للشيخ محمد تقی التستری، مكتبة الصدر، طهران.
- ٣١٣- نور الثقلين/ للشيخ عبد علی بن جمعة العروسی الحویزی، ت: ١١١٢ هـ، اسماعيلیان، قم المقدسة.
- ٣١٤- نيل الأوطار/ لمحمد بن علی الشوكاني، ت: ١٢٥٥ هـ، ج ٥، ٦، ٧، ٨، دار الكتب العلمية، بیروت.

-٥-

- ٣١٥- الهداية/ للشيخ الصدوق، محمد بن علی بن بابويه القمي، ت: ٣٨١ هـ، دار العلم، قم المقدسة.
- ٣١٦- الهداية/ لأحمد بن محمد الصديق، ت: ١٣٨٠ هـ، عالم الكتب، بیروت.
- ٣١٧- هداية الطالب/ للشيخ فتاح الشهيدى التبريزى، ت: ١٣٧٢ هـ، مكتبة السيد النجفی، قم المقدسة.

-٥-

- ٣١٨- الوافي/ للفيض الكاشاني، ت: ١٠٩١ هـ، ط، مكتبة الإمام أمير المؤمنين أصفهان.
- ٣١٩- الوجيز (في الفقه الشافعي)/ للغزالي، محمد بن محمد، ت: ٥٠٥، مطبعة: حوش قدم، القاهرة.
- ٣٢٠- الوسائل الى مسامرة الأوائل/ للسيوطي، ت: ٩١١ هـ، دار الكتب العلمية، بیروت.
- ٣٢١- وسائل الشيعة/ للشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي، ت: ١١٠٤ هـ، دار احياء التراث العربي، بیروت.
- ٣٢٢- الوسيلة الى نيل الفضيلة/ لعلی بن حمزة الطوسي، ت: ٥٦٦ هـ، مكتبة النجفی، قم المقدسة.
- ٣٢٣- وسيلة النجاة/ للسيد ابو الحسن الاصفهاني، ت: ١٣٦٥ هـ.
- ٣٢٤- وسيلة النجاة/ مع تعاليق السيد الكلبيگانى - دام ظلّه - مطبعة استوار، قم المقدسة.
- ٣٢٥- وسيلة النجاة مع تعاليق الشيخ الطبسى - الوالد رحمه الله - مخطوط.
- ٣٢٦- وقعة صفين/ لنصر بن مزاحم، ت ٢١٢ هـ، مكتبة السيد النجفی، قم المقدسة.
- موارد السجن في النصوص و الفتاوى، ص: ٦٣٢
- ٣٢٧- ولاية الفقيه/ للشيخ المنتظري، المركز العالمی للدراسات الاسلامیة.

-٥-

- ٣٢٨- الينابيع الفقهية/ جمع على اصغر مرواريد، نشر مركز بحوث الحج و العمرة.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رحِمَ اللهُ عبداً أحيا أمرنا... يتعلم علوماً و يعلمها الناس؛ فإن الناس لو علموا محاسن كلامنا لأتبعونا... (بناذر البحار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ

الصّدوق، الباب ٢٨، ج ١ / ص ٣٠٧).

مؤسس مُجتمَع "القائميّة" الثّقافي بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - "رحمته الله" - كان أحدًا من جهايد هذه المدينة، الذي قد اشتَهَرَ بشَعْفِهِ بأهل بيت النبي (صلواتُ الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحه صاحب الزمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقه لم ينطفي مصباحها، بل تُتَبَعُ بأقوى و أحسن موقِفٍ كل يوم.

مركز "القائميّة" للتحري الحاسوبى - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشِطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعه - مكان البلايتي المبتدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقوله) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواء برامج العلوم الإسلاميه، إناله المنابع اللزومه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في جامعه، و...

- منها العداة الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الاسلاميه و الايرانيه - في أنحاء العالم - من جهه أخرى.
- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائميّة" www.Ghaemiyeh.com و عدّه مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديّه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسه

(ي) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسى: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "پنج رمضان" و "مفترق" و فاني / بنايه "القائميّة"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنيّة: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الإلكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتي: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية والمبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد والمتسع للامور الدينية والعلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقية الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حد التمكن لكل احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولي التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

